

الجزء الأول من حاشية العلامة الشيخ زين الدين الحمصي الشافعي
المتوفي سنة ١٠٦١ على حاشية العلامة الشهاب أحمد بن الجبال
عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب
النداء على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل
الصدى لمؤلفه سيمويه زمانه أبي محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام
الانصاري المتوفي سنة

٧٦٢ نفع الله

بهم آمين

م

﴿درهم اسمها شرح الفاكهي المذكور﴾

﴿ فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ ﴾
 ﴿ يسر على شرح الفا كهسى على قطراندى ﴾

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٨	مقدمة في مبادئ فن النحو
١١	شرح الكلمة قول مفرد
١٩	تقسيم الكلمة الى ثلاثة أقسام
٢٥	الاسم خبر بان معرب الخ
٤٩	تنبيه اختلاف في الاسماء قبل التركيب الخ
٦٥	وأما الفعل فتلاثة أقسام
٩٨	مطلب شرح الكلام
١٠٥	فصل في أنواع الأعراب وعلاماته
١٥٣	فصل في الأعراب التقديرى
١٥٩	فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه
١٨٦	تنبيه نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف موهها وتبقى هي الخ
١٩٩	فصل في تسمي الاسم الى مذكرة ومعرفة
٢١٤	العلم
٢٢١	الإشارة
٢٢٦	الموصول
٢٤٨	المعرف باللام
٢٥٣	باب المبتدأ والخبر

بلوغ التمام والامل انه على ذلك قدبر وبالاجابة جدير ونخلص ما يتعلق
 بالشرح المذكور من حواشي العلامة الهمام الولي العارف بالله تعالى مولانا
 الشيخ أبي بكر الشنوافي رحمه الله آمين التي وصل فيها الباب الحلال مع أبحاث نفيسة
 خدمتها إليها وفوائد شريفة نهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله الرفع من الخفض لغز وساطانه) لا يخفى
 ما فيه ونظائر الآية من براءة الاستقلال ويومان الفعل المحمود عليه والتنبيه على
 استحقاق الحمد على الصفات كالذات ليحصل الحمد بالتفصيل واللام في قوله لغز
 للتمليل لاسيما لاختفض لان الاختفاض للصفة ببادقها ولا يبدل الذات وقد منع
 بعضهم كانه لا يقرأ في من قولهم سبحان من تواضع كل شيء اعظمته وقاله وم يجوز
 بهذا الالفاظ قال لا يقرأ في وهو الصحيح وعظمة الله هو المجموع من الذات
 والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب توحيده والتواضع
 له الى آخره لما طالع في كتاب الفروق ومنه وان أراد صفة واحدة من صفات الله
 تعالى وانما حصل التواضع لها وهو العباداة امتنع ور بما كان كفرا وهو الظاهر
 وان أراد بالتواضع غير العباداة وهو انه هو والانتقاد لارادة الله تعالى وقضائه
 وقدره فهذا أيضا معنى صحيح انتهى وبقي عليه ان محل المنع اذا جعلت الالام صفة
 تواضع وان جعلت للتمليل فهو معنى صحيح والعز خلاف الذل والباطان الخلة
 والبرهان (قوله المفيض على من سخاه) من أفاض الاناء لأمه لا من فاض الماء اذا
 كثر كلبوه صنيع الشيء وقوله فكان الواجب ما زاد على موضعه فسأل من
 جوانبه لا يأتى الابع رفع سبحانه ولا يخفى بطلانه وبالجملة فالمفيض مستعار
 للواهب استعارة تبعية بان اعتبر التشبيه بين الواهية أعنى اصدار الواهب وبين
 الافاضة ثم اشتق من الافاضة مفيض ولا يشك كل الإطلاق المفيض عليه تعالى مع ان
 أسماء وصفاته توفيقية على الاصح لان محل الخلاف الإطلاق اللفظ على ذاته
 لا إطلاقه على مفهوم صادق عليه والفرق واضح وان خفي على كثير من الناس
 والعقور ترك عقوبة الجرم والستر عليه بعدم المؤاخذه والغفران مستمر ما صدر من
 نقص ولا يستدعي سبق ذنب ولو قال سبحانه جوده وامتنانه كان أنسب لما قبله وان
 كان لما قبله وجه وهو ان شأن الكريم المفعول من المذنبين وفي ايراد الصفات
 مسرودة بلا عطف تنبيه على استقلال كل صفة على حاليها (قوله المغني بواسع فضله)
 من إضافة المفعول الى موصوفها وسعة الشيء كثرة أجزائه ومساحاته فصفة الفضل
 كثرة علاماته مجاز الجود كما قال السعد صفة هي مبدأ افادته ما ينبغي ان ينبغي
 لا يحسن فهو أحسن من الاحسان (قوله والصلاة الخ) أثر الفصل بين جملتي

بسم الله الرحمن الرحيم
 وصلى الله على سيدنا محمد
 خاتم النبيين والمرسلين وآله
 وصحبه أجمعين * الحمد لله
 الرفع من الخفض لغز
 وساطانه المفيض على من
 سخاه وقصده سبحانه
 عفو وغفرانه المغني بواسع
 فضله من انقصر لجوده
 واحسانه الفاعل لما
 يشاء فلا مماندة في فضله
 ولا مماثل في شأنه والصلاة
 والسلام

السمعة والحمد له تنبئ على استقلال كل بالمقصودية بالابدية بخلاف الصلاة لا
لم يطلب بها الابتداء (قوله على سيدنا) فيه استعمال السيد في غير الله تعالى
والصحيح جواز بدليل وسيد او حصورا وقبل لا يطلق الا على الله وقيل يمنع
الملاقاة عليه وحكي عن مالك والسيد المتولى للسراد أي الجماعة العظيمة والذي
يفوق قوته ويرتفع قدره عليهم وعلى الجميع الذي لا يستغفره غضبه وعلى اسكرهم
وعلى المالك (قوله من خلاصة العرب) يعني قرشيها نهيها (قوله بالآيات
والمعجزات) لا يبعد أن يراد آيات القرآن فيكون عطف المعجزات الشامل بلطفها
عطف عام على خاص ويحتفل ان المراد بالآيات العلامات على نبوته سواء كانت
عند دعوى النبوة اولها العطف على عكس ما قبله (قوله الجملة) أي الكثرة وفيه
نعت الجميع بالمفرد وهو سائق في جميع ما لا يهـ قل والافصح المطابقة لجمع العاقل
مطلقا بخلاف جمع الكثرة لا لا يهـ قل فالافصح فيه الافراد (قوله العباد) جمع
عبد وهو يقال على أمر به منها وهو المقصود هنا عبد الايجاد وهو المعنى بقوله لا
آتي الرحمن عبدا (قوله ويبيان أحكامهم) تفسير لتمييز أحوال العباد ومن الحل
والحرمة تفسير للاحكام وشمل متعلقات الاحكام كلها اذا خلل ضد الحرام في تناول
الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى ويتناول الصحيح والحرام
والباطل بناء على تناول الحكمها (قوله ونعتهم بصفات) أي وصفه بها بقوله
يا أيها النبي انا ارسلناك الآية (قوله بنطقه) أي بأن نطق صلى الله عليه وسلم
بذلك لان نطقه مصدر مجرد نطقه منضاف الى فاعله وينبغي تقدير مضاف أي بخلق
نطقه وهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل أي بخلق الله نطق محمد صلى الله
عليه وسلم ليكون وصفه الله في تناسب الكلام ولعل هذا وجه جعل المحشى النطق
متضمنا معنى الجعل حيث قال أي يجعل الله له نطقا فهو مصدر مضاف لمفعوله
(قوله بفصل الخطاب) اشارة الى القرآن والفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل
بمعنى مفصول لانه يقتضيه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاصل لفصله
بين الحق والباطل والصواب والخطأ (قوله هموما) أي عطف عموم أو عطفها
عاما وذا عموم فهو مفعول مطلق (قوله كما أخبر) أي بقوله وما ارسلناك الا رحمة
للعالمين قال السيد الصفوي لم يترضوا البيان في الغضب منه وقد قصد من بعبته
أن لا يؤمن به قوم فيه مذمهم وليس يحصر نظرا الى العموم ولا لبعض اذا لالتقى
حينئذ دخول اداة الحصر على ما يفيد العموم لا على الرحمة فيقال ما ارسلناك
رحمة الا لعالمين لانهم ادخل على ما أريد اثباته ويحجب بأن المقصود الذات الرحمة
والغضب بالاتبعية بل في حكم العدم فانحصرت في اسم الغضب وان المعنى لاجل الرحمة على

على سيدنا محمد الذي بعثه
الله من خلاصة العرب
بالآيات والمعجزات الخفية
ونعتهم لتمييز أحوال العباد
وبيان أحكامهم في الحل
والحرمة ونعتهم بصفات
الأكمل والاكمل وذلك بنطقه
بفصل الخطاب والحكمة
وعطف على الأنام هموما
بارساله فكان كما أخبر
لا اباين رحمه وخص من
آمن به فجعل له بلى الحسنة

كل لا للغضب على الكل أولا جل الرحمة عليهم في الجملة ويكفي في الطلب اثبات
 رتبة (قوله عشرة أمثالها) أي جزء مشرح حقائق أمثالها وهذا مأخوذ من
 رتبة الشريعة وهي وان ترات في الذين آمنوا بعد الله - بركة وضوعفت لهم الحسنة
 عشر أمثالها والله اجرهم - بمائة لكن الظاهر محمول من جاء وصوم الحسنة
 بمصر العدد فيما ذكر في النهر (قوله فصل لا تتعلم) دليله وما جعل عليكم
 الدين من حرج أي ضيق بشكايب ماشق عليكم القيام به وقد وضع عن هذه الآية
 تكاليف الشاقة كقرض موعج النجاسة والفوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفيد
 في علم أو مال واصطلاحاً ما يرتب على الفعل من المصلحة من حيث هو وكذلك
 حيث فائدة تعلق الفوائد بها (قوله صلى الله عليه الخ) كرر الصلاة الطهارة
 طمته صلى الله عليه وسلم وجمع بين الجملة الاسمية والفعلية لفائدة الأولى
 ثبات والادوام والثانية التجدد والحدوث والمطلوب بجملة الصلاة أمر
 تدعى ما حصل له في كل وقت فان نعمته تعالى لانهاية اها فقيه حذف أو استعمال
 عام في الخاص بقربة ان طلب الحاصل غير معة ول (قوله المقتفين) أي المتبعين
 من الاقتفاء وهو الاتباع يقال اقتفيت أثره أي اتبعته فهو متعبد بنفسه الى واحد
 له لا وضع المسالك) اللام فيه زائدة لتقوية العامل (قوله صلاة وسلاما)
 وبان على المفعولية المطابقة اصله وسلم المذكورين على ما في بعض النسخ
 بعضه اسقاط وسلم فسلاما منصوب بجمع حذف على القول بجواز حذف عامل
 صدر الما كدويشيه انه فطفق مسحا وعطف وسلاما حينئذ على ما قبله من
 لف الجمل وقوله دائن نعت لهم ما مقطوع لاختلاف معنى عامله ما لكان يلزم
 مع نعت النكرة مع انه لم يسبقه نعت آخر وقوله عدد حبات نعت مقطوع
 كذلك لذلك وانه مرفعه بالاضافة الى المضاف لمعرفة وتنكير المنعوت لاحتال
 من ضمير دائن لان شرط الحال التنكير وجازا فراده مع ان المنعوت متعدد لجموده
 والنعت بالجامد لانه مصدر لانه اسم عدد ونص الرضى على النعت بالجامد اذا كان
 اسم عدد لان عدد ليس من أسماء العدد والاقرب ان عدد منصوب على الظرفية
 على حذف مضاف أي قدر عدد فقام هذا ويحصل لادني بمثل هذه الصيغة أجر
 فزاد على أجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام لكن لا يصل الى مرتبة من
 عدد الصلاة والسلام بذلك المقدار (قوله لطيف) من اللطافة وهي في الاصطلاح
 رقة القوام أو كونه شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه والمراد انه مختصر
 صغير الحجم ان كونه الشئ شفافا بسبب قلة أجزائه وصغر حجمه فالطاق اسم المسبب
 عن الهمب ومن قال المراد بريق لا يتبدى اليه الا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل

عشرة أمثالها فأتشبه
 بجوده وما أعجمه ففصل
 لآفته بتسهيل الفوائد بعد
 الصعوبة * موصولا بالمادة
 الابدية والامن من العذاب
 والعقوبة * صلى الله عليه
 وعلى آله وأصحابه المقتفين
 لا وضع المسالك أئمة الهدى
 صلاة وسلاما دائن عدد
 حبات الارض وقطر الندى
 (أما بعد) فهوذا شرح
 لطيف وضعه

اعتمدت على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان (قوله واليه أضرم) أي
أدعو بخضوع وذلة قاصدا اليه لان الضراعة الذلة والخضوع رقة تدبر
استجوابه مع الدعاء في الكتاب العزيز فاشتهر بالطلاقة في السنة أهل الشرع مرادا
به الدعاء بخضوع وذلة (قوله أن ينفع) قال الراغب النفع ما يستعان به في الوصول
الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير وضده الضر قال تعالى ولا تأسوا به ولا تحزنوا لانه لا ينفعكم
ضرا ولا نفعا (قوله لوجهه) أي ذاته (قوله للفوز) هو النجاة والظفر بالظفر
مع حصول السلامة (قوله الامل) أي الرجاء يقال أملت الشيء تخففا آمله بعد
الهمزة ككل يأكل وأملته بالتشديد أومله أي رجوته (قوله انه خير) بكسر
همزة ان على انه تعليل مستأنف ويصح الفتح أي لانه والموفق لا يطلق على غيره
تعالى فخير اقل تطويل على حد احسن الحائقين أو بمعنى صفة مشبهة وهو
استئناف يبين جهة سؤال النفع منه تعالى كأنه قال لان النفع لا يكون الا
بالوفيق والاعانة على التعلم والتعلم وهو خير موفق أو علة لاختصاص السؤال به
(قوله ولا أموال الاخير) أي مرجو وخبر لا محذوف وخبر مرفوع على البدلية
من محل اسم لا ويجوز نصبه على الاستثناء لاعلى البدل من انه لان لا انما هو
في مكره متفية وفي الحصر ما تقدم في وعليه أتوكل (قوله اعلم) أتى به لزيادة
الاهتمام واستدراك الامعاء اليه ليقبل عليه السامع فيمكن فصل تمسك
والا فالعلم بكل ما في الكتاب مطرب لوب وهو من باب الخطاب العام محوم الشمول
كاستعمال المشترك في معانيه لا البدل لانه يقضى بصيرورة الضمير وهو أعرف
المعارف في معني التكرار ونحو ان اشركت ليحيطن عملك وما أشبه ذلك فهو على
الله عليه وسلم ليس مقصودا بالخطاب ولا هو الخطاب وبذلك هو غيره بل الخطاب
عام فليس ذلك من مجاز التركيب وهو ما أسند فيه الحكم الغير من هوله كما ظن
(قوله الخوض) أي الشروع (قوله على الوجه الاكمل) ذكرنا ان الشروع مراتب
أصلية مقفوعة يتوقف على التصور بوجهما والتدقيق بقائده تعالى نزاعا للدوافع
في ذلك وشروع على بصيرة ويتوقف على ما في الشرح وشروع على كمال البصيرة
ويتوقف على ذلك وعلى أمور أخرى كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضحه ووجه
تسميته باسمه والظاهر ان مراد الشارح المرتبة الاخيرة فكان عليه أن يبينه على
عدم الانحصار فيما ذكره (قوله ينبغي له) أي من حقه ذلك فلا ينافي وجوب
تصور ذلك عليه (قوله بجده أو رسمه) أي بأحدهما المتعارضه فيصير توجهه اليه
وفي قوله بجده اشكال لان معرفة الحد لا يمكن الا بعد الوقوف على جميع الميادين
فلا يكون من مقدمات الشروع كما نقله الشارح في شرح الحد ودعنا القطار

والله أضرم وأنوسل ان
ينفع به طلبة وان يجعله
خالصا لوجهه الكريم
وسبيل للفوز بجنات النعيم
وأن يبلغني أحسن الامل
ويوفقني في القول والعمل
انه خير موفق ومعين لارب
غيره ولا أموال الاخير
(مقدمة) اعلم ان من أراد
الخوض في علم من العلوم
على الوجه الاكمل ينبغي له
أن يتصور أولا حقيقة
بجده أو رسمه ليكون

ويعاين ذلك بالقسمة الواضحة للطالب الذي يذكره أوائل الشروع ذلك
 فليتنا من (قوله على بصيرة) أي نفس بصيرة أي شديدة الابصار و يحتمل أنه مصدر
 بمعنى تبصر اذ لو تصور به الأمر عام كما كونه شيئاً نافعاً شاملاً وغيره (قوله في طلبه)
 أي الشروع فيه وأما الطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب
 وهو مسبق صفلاً بالتصور بوجه متوافق طلب ما لم يعلم بوجه محال (قوله من عمياً)
 المتن الظاهر وهو قوام البصيرة بتبني عليه سائر أعضائه ويستعار لاصل العلم وهو
 أمهات مسانته اذ به تتقوم ~~نفسه~~ ولطائفه وإضافته من إلى عمياً بانية أي ركب
 طريقة لا يمدى سالكه إلا بالاعتماد لا يمدى غيره للطريق وقيل عمياً صفة محذوف
 أي متن ناقة عمياً والعشوائية في بصرها سوء تخطئ مرة ونصيب أخرى وأضاف
 الخطي للراكب وان كان صفة للناقة على تقدير حذف موصوف عمياً لان ذلك
 الدخيل يضاف لراكبها ولعل وجه التشبيه حيث تدمع أن المشيعة في الظاهر أقوى
 وذلك لعدم اهتداء العمياً بالكلية للقصور وان خطب العشوا انهم لعدم توفيق في
 الحركة وجه التشبيه معناه والخطي اذا تقدر خطبها مثل خطب العشوا فوجه
 القسمة في التشبيه أظهر (قوله وان يعرف موضوعه) عبرة أولاً بالتصور وهما با لعرفة
 إشارة إلى أنه لا يكفي تصور الموضوع بل التصديق بموضوعيته (قوله عن عوارضه
 الذاتية) العارض هو الخارج عن الشيء المحمول عليه والعوارض الذاتية التي
 تلحق الشيء لذاته كالحقوق الادراك للإنسان بالقوة أو الجزئية سواء كان أعم كالخير
 الا لاحق للإنسان لانه جسم أو مساو له كالتكلم اللاحق للإنسان لانه ناطق أو لا مر
 خارج عنه مساو له كالحقوق التجب للإنسان لانه مدرك وأما ما يلحقه لا مر خارج
 أعم كالحركة اللاحقة للأبيض لانه جسم أو أخص كالضحك العارض للحيوان لانه
 انسان أو ميان كالحرارة العارضة للماء بسبب النار فاعراض غريبة ومعنى البحث
 عن اعراض الموضوع الذاتية حملها على نحو الكلمات الثلاث اسم وفعل وحرف
 أو على جزئها نحو الكلمة اما معربة أو مبنية أو على نوعه نحو الحروف كلها مبنية
 أو على اعراض النوع نحو المعرب اما مرفوع أو منصوب أو مجرور (قوله وان
 يعرف غايته الخ) قال السيد رحمه الله الشروع في العلم فعل اختيارى فلا بد أن يعلم
 أولاً أن لذلك العلم فائدة ما والا لا تمتنع الشروع فيه كجائز في موضعه ولا بد
 أن تكون تلك الفائدة معتد بها بالنظر إلى المشقة التي تكون في تحصيل
 ذلك العلم والا كان شروعه فيه وطلبه يعدان عبثاً عرفاً وبذلك يفتقر جد فيه
 قطعاً ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم اذ لو لم
 تكن أياً من جازال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيه بصريحه

على بصيرة في طلبه فان من
 ركب من عمياً خطب عشوا
 وان يعرف موضوعه وهو
 ما يبحث في ذلك العلم عن
 عوارضه الذاتية اللاحقة له
 وان يعرف غايته هي الثمرة
 التي لا جها يطلب ليصون
 نفسه من العبث فتهذا
 العلم الذي نحن بصدده

في تحصيله عينا في نظره وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه تبكمل رغبته فيه ويبلغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد من الشروع بواسطة مناسبة مسائل تلك الفائدة انتهى وبه يعلم حكمة قول الشارح وان يعرف دون ينصتور وتعليقه يدل على ان المراد أن يعرف انها فائدة معتد بها أو ما يعرفه ان له فائدة ما فلا يمكن الشروع وبدونها على ما قاله السيد وان توزع في ذلك فهي عما يتوقف عليه أصل الشروع كما مر (قوله علم بأصول العلم) المراد بالعلم هنا الادراك كما هو المعنى الأصلي له وان أطلق على المسئلة والمساائل لقوله بأصول وأفنى بالبناء لانه يقال علمه وعلم به اوضح منه معنى الاحاطة وهي جمع أصل وهو القاعدة والضابط والقانون أن الفاظ مترادفة والمراد بأحوال الأواخر الامور العارضة له وخارج بذلك ما عدا النحو والصرف حتى اللغة لان ما يعرف به بنفس الابنية لا احوالها وأما الصرف فخرج معه ما يعرف به أحوال غير الاواخر من ابنية الكلام وبقي ما يعرف به ذلك كالتأنيب والادغام والتخفيف اذا كانت في الأخر خارجا بغيره بقوله اعرابا وبناء ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنبط منها الدركات جزئية هي معرفة كل فرد فوهم جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أي فرد يوجد منها امكنة ان تعرفه بذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا غاية له محال فلا استغراق عرفي والمراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل وعبر أولا بالعلم وثانيا بالمعرفة لان الاصول لا موركبة تنطبق على ما تحتها من الجزئيات لتعرف احكامها من احوال امور جزئية ومن عادتهم استعمال العلم في الكتابات والمعرفة في الجزئيات وهذا تعريف للنحو باعتبارها في نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وأما تعريفه بالقياس الى غيره من العلوم وباعتبار كونه آلة فهو آلة قانونية تعصم من غاها اللسان عن الخطأ في المقال من حيث تأديته أصل المعنى واعلم ان العلم من مقولة الكيف على المذهب المنصور وانه الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات وانما يغير المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم فاندفع ما ورد في التقي السبكي من ان القصد من الحد تصور الحقيقة وليس في هذا الحد تعريف الحقيقة بل ما ينشأ عن جامع بقائهما على جهاتهما فالعلم فيه مجهول وان كان المعلوم معروفا بقي من معرفة الاحوال اعرابا وبناء لان في معرفة غيرها فلا يرد ان النحو يعرف به غير ذلك من التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والتعدي والزموم ولعل وجه الاختصار على ما ذكر أن غيره ليس من النحو بل تنحصر له أول وجوه اليه كما يعلم بتدقيق النظر (قوله لانه يبحث الخ) لو قال من حيث يبحث كان أولى لان للكلمات رتبة حيثيات مختلفة تقع البحث باعتبارها واسمالم يكن البحث عن سائر حيثياتها

علم بأصول يعرف بها أحوال
أواخر الكلام اعرابا وبناء
وموضوعه الكلمات العربية
لانه يبحث فيها عن الحركات
الاعرابية والبنائية وغاياته
الاحتمال من الخطأ
في اللسان والاستعانة على
فهم معاني الكتاب والسنة
ومسائل اللغة ومخاطبة
العرب بهضمها بعض

من أجزاء العلم قيد بالحقيقة وتخصيص الحركات بالذكري لانها الاصل والافعال الحروف
 منها هو بالبحث المذكور اسما من انفاء (قوله ولما كان الخ) بيان اسباب ايراد
 تعريف الكلمة في مقتضى هذه المقدمة ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض
 من تحصيله لان كتابه لاصي الذي لا يكون تحصيله الا قسرا فلا ينفعه في التحصيل
 البصيرة ولا ما يوجب الرغبة (قوله بدأ) جواب لما والمراد بداءة عرفية وهي ذكر
 ذكر الشيء قبل المقصود بالذات ان اراد بدأ كتابه الذي منه البسملة فان اراد بدأ
 مسائل كتابه فالبداءة حقيقة (قوله ببيان الموضوع) ان اراد بيان ان موضوع
 العلم ماذا فالمصنف لم يبين ذلك وان اراد أنه بين حقيقة ما هو موضوع الخوف في نفس
 الامر بدأ تعريفه الذي هو من قبيل المبادئ لم يناسب سرق الكلام لان الذي
 من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كما مر ثم ان الموضوع الكلمات كما
 أسلفه لا الكلمة التي هي قول مفرد لان البحث في النحو عن الكلمات في حالي
 الاختصاص والاعتقاد وهذا قال بعضهم في هذا المقام وانما بدأ بتعريف الكلمة
 والكلام لان النحوي يبحث عن أحوالها وعن أحوال ما تنوقف معه سرفته على
 معرفة ما من أقسامها وما لم يعلم الشيء لا يمكن أن يحكم عليه لئكن قال العصام
 في شرح الكافية ثم البحث عن حال الكلمة وأقسامها ظاهرا وأما البحث عن حال
 الكلام ان كان مراد بالجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك
 وحينئذ كان الاولى تعريف الجملة لان الجملة هي ما يتبع مذكورها بلفظ الجملة
 لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة والبحث عن الكلام خفي الا أن يجعل
 بعض الباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم لها صدر الكلام يبحث عن الكلام
 بأنه يجب أن تكون كم في صدره وبالجملة فيجب تعريف الجملة أيضا لانها يبحث
 عنها أكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعلم ما فعل الزمخشري
 في الفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى وكأنه لم يلتفت للبحث
 عن الكلام في قوله ثم الكلام اماخير او انشاء لانه ليس بحثا نحويا محضاً ولهذا
 لم يذكره في الكافية (قوله تبركا) هو وما عطف عليه علمه لا ابتداء فان جعل
 كل علمه فاتبركا علمه لما تضمنه الابتداء من الايمان اذا لم يزل العام فلا يرد
 ان اتبركا في البسملة لا يتوقف على الابتداء (قوله أفصح) لا يخفى ان المحدث عنه
 بالفصاحة انما هو الكلمة لا حركاتها لانه قال الكلمة بفتح الخ أفصح ولم يقل فصح
 المكاف الخ أفصح من كسرهما فانما يلزم من كلامه وصف المفرد بالفصاحة فسطر
 ما قيل مراده من وصف الحركات والسكون بالفصاحة وصف اللفظ المتصف به
 ولا يرد ان الفصاحة انما يوصف بها المفرد والكلام والمكاف ومعنى كون ذلك

ولما كان موضوع هذا العلم
 الكلام العربية وكان البحث
 في كل علم عن أحوال
 موضوعه بدأ المصنف ببيان
 الموضوع فقال بعد الابتداء
 بالبسملة تبركا باسمه القديم
 وافتداء بالكتاب الكريم
 وعمل بقول النبي العظيم كل
 أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم
 الله فهو أثبت أي أقطع
 (الكلمة) بفتح الكاف
 وكسر اللام أفصح من فتحها
 كسرهما مع اسم كان اللام
 فيها

أفصح كثرة استعماله (قوله وهي لغة تنقل للعمل المفيدة الخ) الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة تنقل لأن الذي يقال أي يطلق على ما ذكر لفظ الكلمة باعتبار معناها بالنسبة لقوله واسطلاحا قول الخ والمراد بالجمع الجنس الصادق الجملة والاكثر لأن لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع والمراد بالمفيدة لدالة على معنى يحسن السكون عليه وهذا الإطلاق مجازي كما بين فلا وجه لانتكاره وإن كان المنكر كونه حقيقة فلم يدعه أحد ويقال أيضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الإطلاق مدلولها الحقيقي ولهذا سكنت عن بيانها لأنه علم من ذكره الإطلاق المجازي أن معناها الحقيقي لغة ماسار للاسماحي (قوله وهو من الحلاق الخ) فهو مجاز مرسل وقيل إن الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شيئا بالكافة فالطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية وعلى كل فله علاقة تفيد أن الحلاقة على الجملة لا يختص بالمفيدة وإن اشترت التقييد وقول شيخنا العلامة الغنيمي بعد ذلك توجيه الاستعارة وقول رعايؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الأفادة إذا الارتباط لا يكون في غير المفيد فتأمل انتهى محل نظر لا يخفى كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبه أتم ولا فائدة في الكلمة وإنما الارتباط بين حرفها (قوله قول) لم يقل قوله ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث لأن من شروط المطابقة أن يكون الخبر مشتقا أو في حكمه وأقول هذا وإن كان بمعنى المشتق أي مقول إلا أنه مصدر ويجوز اعتبار الأصل في مثله واعتبار حاله المنتقل اليه على أن الوضوح من التناهي لا يلحق من المصادر إلا ما وضع وصفا ثم إن التناهي في الكلمة للوحدة لا للتأنيث قيل الجمع بين لام الكلمة وإن كانت للجنس لا للعهد وتعريفها تعريف المعروف بناء على أن الجنسية كالعهدية لا تدخل الأعلى ما حصل بعنا في ذهن السامع ويرد بان اللام انما تقتضي التعيين في ذهن السامع من وجه وهو تعيين اللفظ لا مطلقا فالعنى هذه اللفظة معناها ذلك الشيء على طريق التعريف الاسمي ثم تغاير المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع والحمل لا يقتضي المغايرة من حيث الحقيقة يلزم مغايرة القول المفرد لكلمة لأنه لا شيء من المحكوم به محكوم عليه وأما الجواب بان المغايرة في المفهوم لا تنافي الاتحاد في الماسدق فأنما يجري في القضية المحصورة وما هنا طبيعة وعدم استعمالها في مسائل العلوم لا في المبادئ التي منها ما نحن فيه هذا والحق أنه لا محل في التعريف والمعرف بل المقصود من التعريف التصوير وسأني قريباً ما يتعلق بذلك ثم إن اختلاف لفظ المعرفة والتعريف بالأفراد والتركيب لا ينافي أن مفهومهما واحد فلا يرد أن يعرف هيناء مفرد والمعرف مركب ولا شيء من المفرد بمركب (قوله أو تقديرا) أي

وهي لغة تنقل للعمل المفيدة
قوله تعالى كأنهم كلمة
هو قائلها أو كلمة الله في الدنيا
وقلت كلمة ربك وهو من
الطلاق الجزم مراد به اللفظ
واسطلاحا (قول) أي مقول
تحقيقاً أو تقدير استعمالاً
للمصدر بمعنى المفعول
واللفظ بمعنى المفعول

كالضمائر المستترة والملاق القول عليها وان كان مجازا لغو بالسكنة حقيقة عرقية
 فلا يلزم استعمال اللفظ في حقيقتهم مجازا ولا الاشتراك في الحد وتسمية ما
 في النفس قولاً في وأسر وأقوالكم ويقولون في أنفسهم لغوية والألفاظ انما
 تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح والقول فيه لا ينطاق على ما في النفس فلا
 اشتراك في القول باعتبارها فلا يلزم استعمال المشترك في الحد (قوله وهو اللفظ
 الخ) انما هو لفظ حقيقة أو حكماً قد دخل كلمات الله لأن من شأنها أن يتلفظ بها
 قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالنسبة اليه تعالى لا يرد انه يلزم
 كون القول اعم من اللفظ لانه خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال
 قول الله وذكر اللفظ وان دل عليه الموضوع بناء على ان الوضع جعل اللفظ دليلاً
 على المعنى لا تخصيص شيء بشيء بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني لفظاً كان أو غيره
 لان الدلالة لا التزامية مهجورة في التعارض على ان اللفظ ذكر قبل الموضوع
 والمعنى مع كونه مأخوذاً في الوضع بناء على تجربته عنه وخرج بالموضوع المهملات
 والألفاظ الدالة بالطبع وبقوله لمعنى حروف الهجاء الموضوع لغرض الترتيب
 وأورد ان معنى نكرة في موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك هو لا راجيب
 بان الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى فيدخل (قوله ما يتلفظ به الانسان) أي حقيقة
 ومنه المحذوفات أو حكماً وذلك كالضمائر المستترة فانها كما قال الرضي ليست بحرف
 ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبر واعنيها بامارة لفظ المنفصل لها للتدريج
 ومراعاة ان المستتر ليس بموجود أصلاً بل اعتباري محض وكيف والاستتار هو
 الاخفاء تحت شيء أو جوهراً والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا
 جوف وانما خص الحرف والصوت بالذكر لان احتمال تغيرهما وهذا ظاهر جداً
 ان كان خفي على بعض فظن انه من مقولة أخرى فقال لا أدري من أي مقولة هو وعلى
 بعض آخر حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجباً وتارة ممكناً
 أو عرضاً وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فالطاقة
 انه ليس بصوت ليس على ما ينبغي انتهى ثم فيه ان ما ذكره من واجب وممكن انما هو
 مدلول ذلك الامر الاعتباري الذي جعله النحاة جزءاً للكلام كما اعترف هو به في قوله
 اذا رجع الضمير الى الصوت والامور الخارجية لا تكون جزءاً من الكلام ومنه
 أيضاً كلمات الله والملائكة والجن وقيل في توجيه دخول ما عدا الضمائر
 مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان أو من شأنه ان يتلفظ به الانسان
 عليه ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما يتلفظ به غيره راجع بانتهى
 فلسفي غير ملتفت اليه عند الادباء وانما قيد بالانسان ثم بيانا تصوير اللفظ

وهو اللفظ الموضوع عام
 مفرداً كان أو مركباً مفيداً
 كان أو غير مفيد واللفظ
 ما يتلفظ به الانسان

العلم واعتراض بان أخذ اللفظ في تعريف اللفظ دور واجب بان اللفظ المعروف
 الاصطلاحي واللفظ المعروف بمعنى ايجاد اللفظ أي الكلام اللغوي المعلوم لكل
 أحد وبان هذا شرح لمفهوم اللفظ لا ماهيته لا يقال وجود اللفظ محال لان
 الحروف لا يمكن التلظظ بها الا بواسطة الحركات لا متنازع التلظظ بالسواكن
 ابتداء والحركات لا يمكن التلظظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها نفسها
 فيلزم الدور لا نقول يجوز ان يتلفظ بالحركات والحروف معا ودور المعية جائز كما
 في الاضافات فان أبوة الأب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس (قوله مهملا كان
 أو مستعملا) المهل الذي لم يوضع ويقابله الموضوع لا المستعمل وهو أعم من
 المستعمل الا أن يريد المستعمل بالقوة بقرينة المقابلة فهو مساو للموضوع يمكن
 لا تظهر نكتة العبد ودعوى انه الاختصار بما يقابله من غير اتمام لان مهملا
 أخصر من غير موضوع لا يخفى ما فيها على أولى الأضمار (قوله المشاركة للكلمة
 في الدلالة على المعنى) أي الذي هو مفهوم مفرد وهذا بناء على ان المعنى ما يعنى من
 الشيء أعم من اللفظ وغيره والمشهور انه ما يعنى من اللفظ أي ما يمكن ان يعنى
 أو ما يعنى بالفعل ونبههم على صحة الاخراج وان المعنى خرج مما يقتضيه المفرد
 ويؤيده قوله بعد ومع الاخراج الخ فقد كرا الاخراج صحيح وقول الجاهلي والديوال
 الاربع غير داخل في اللفظ فلا حاجة الى قيد ينجز جهما وكذا قال المصنف في شرح
 المحقق ذكر ان بذلك يستغنى عن الاعتذار الذي أشار اليه الشارح بقوله ومع الخ
 مستلك آخره فظن (قوله ولئن كان جنسا) فان قيل مقتضى كونه جنسا انه جزؤا للكلمة
 ولا شك ان اسم القبوله علامات الاسماء فيكون جزئيا والجزء والجزئي متنافيان
 لحمل الكل على الجزئي دون الجزء قلت القول له اعتبار ان فهو جزئي باعتبار
 خصوص مادته وجزء باعتبار مفهومه ومثله يقال في مفرد لان الفصل جزء بهذا
 الجواب بسقط ان فرد الشيء لا يكون جنسا له لان الفرد خاص (قوله مهموم من
 وجه) أي وخصوص من وجه ففي الكلام اكفاء (قوله والاقول مع فصله الخ)
 الظاهر انه لا يمنع تركب الماهية ولو حقيقة من أمرين بينهما هذه النسبة بدليل
 ان ماهية الانسان مركبة من الحيوانية والناطقة وذو كمالا لانه ان الناطق
 يقال على غير الحيوان كالملاك لان الحيوان يعتبر فيه النعم والملاك لا يفوزهم نقل عن
 امام الحرمين اتصافهم بالحيوانية لكن الكلام في اصطلاح الناطقة ثم انه يرد على
 كونها كلمة ماهية اعتبارا به انما قول والقول موجود في الخارج ويحجب بان
 القول يكون مهموما ومخيلا وبان القول يعتبر فيه الوضع وهو من الامور الاعتبارية
 لا على المثبتين والمركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري (قوله كذلك)

مهملا كان أو مستعملا
 فانما قول أخص منه لا اختصاصه
 بالموضوع فشكل قول لفظ
 ولا ينعكس بالمعنى اللغوي
 يخرج بالقول غيره كالديوال
 الاربع وهو الخط والاشارة
 والدلالة والنصب المشاركة
 للكلمة في الدلالة على المعنى
 ومع الاخراج به وان كان
 جنسا لما قالوه من ان الجنس
 اذا كان بينهما وبين فصله
 مهموم وخصوص من وجه
 مع ان يخرج به ما تناوله
 مهموم فصله والقول مع فصله
 الذي هو (مفرد) كذلك
 لصدقه ما على زيد ونحوه
 وانفراد القول بصدقه على
 المركب والمفرد بصدقه على
 المعنى دون اللفظ كما قال
 معنى مفرد والمراد بالفرد

أي بين ما مفهوم وخموص من وجهه وفيه نظرسنعله (قوله لا يدل) أي لفظ
 وضوح لا يدل لأن هذا تعريف للفرد بالاصطلاح المنطقي وهو من أقسام اللفظ
 الموضوع ويدخل فيه عندهم الاعلام المركبة والمحققون من النجاة على أنها
 مركبات وبذلك يصرح كلامهم في ما لا ينصرف والمفرد عندهم الملقب باللفظ
 واحد بحسب العرف إذ نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء والعلم المركب
 قد يشمل على اعرابين وانما كانت مفردات عند المنطقي لان نظره في المعاني اسالة
 وبما تقرره علم ان المفرد من أقسام اللفظ في الاصطلاحين وعلى هذا يشك كل قول
 التارح انه مفرد عن القول فة تدبر وضافة جزء من تعريف المفرد والمركب لا عهد
 الذي بالاصطلاح البياني فلا تفيد تعريفه فاذ يكون الجزء في تعريف المفرد منسوبة
 في سياق النفي فيفيد العموم بخلافه في المركب فأن في الاثبات فالمعنى ان المفرد ما لا
 يدل شيء من أجزائه والمركب ما يدل شيء منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين
 طرداو عكسا لان الغين مثلا لا تدل والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان الناطق
 علما على التعريفين طرداو عكسا أو ان قيد الحيثية مراد في تعريف ما يختلف
 بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وان دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث انه جزء
 وقد صرح السيد بان اللفظ الواحد ~~يكون مفردا~~ ~~و~~ ~~مركبا~~ باعتبارين مختلفين
 ولا محذور فيه فلا حاجة ~~إلى~~ ~~تدبر~~ وعلى اعتباره فالمراد قصدا الواضع أو حين
 استعماله في المعنى فلا يلزم عليه ان لا يكون لفظ النائم والاهي ومن لم يرد معنى
 مركبا بل مفردا أولا لا يكون مفردا أيضا (قوله زي د) صوابه زه به بالحاقها
 السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة (قوله خلافا لما في الشرح) يمكن حمل ما فيه
 على تقديره مضاف أي معنى الزاي والباء والدال على ان الحكم على اللفظ وبه
 حكم على معناه أو به القرينة (قوله فكل منها لا يدل) أي باعتبار وضع اللغة
 فلا يرد دلالة الحروف في بعض الاصطلاحات على الاعداد (قوله حروف المبانى)
 سميت بذلك لان الكلمات تنبئ وتركيب منها (قوله حروف المعاني) سميت بذلك لانها
 توصل معاني الأفعال الى الأسماء (قوله العلامة) هو لغة كثير العلم موضوع
 للبيان فالوصف به - هذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان سميت فلا
 تدل الاعلى انه الفائق في أهل عصره ولا تدل على انه جمع جميع أقسام العلوم على
 انه لو سلم ان ذلك صار اصطلاحا لهم فمخالفة لغرض صحيح (قوله على المحلى) أي
 كتابه أو جهاه باسم مؤلفه (قوله مستقل) أراد به كما قال في الشرح ما هو دال بالوضع
 وليس بعض اسم كبا زيد ولا بعض فعل كالف ضارب وعن هذا لا يرد ان الحرف
 لا يتقبل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها واعتراض البدر

ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
 كزيد فان أجزائه هي ذوات
 حروفه الثلاثة التي هي
 زى دوكل منها لا يدل على
 معنى وليست أجزاؤه
 الزاي والباء والدال خلافا
 لما في الشرح بل هذه أسماء
 معيانية أجزاؤه ومعانيها
 لا تدل على معنى انما يقال
 لها حروف المبانى وتطلق
 بأزاء حروف المعاني التي
 هي قسمة الأسماء والأفعال
 كما صرح به العلامة ابن أبي
 نمر في حاشيته على المحلى
 ويخرج بالمفرد المركب وهو
 ما يدل جزؤه على جزء معناه
 كغلام زيد و زاد ابن مالك
 في تعريفها في التسهيل
 مستقل لاخراج ابعاض
 الكلمات الدالة على معنى

الدماميني على ابن مالك بان المشهور ان المستقل ما ليس مفتقرا الى غيره تفسيره
 بما ذكره من ان تعصب عليه قرينة لا ينبغي مثله في مقام البيان واما لان سلم ان
 شيئا مما ذكره من الابعاض لفظ دال بالوضع وانما الدال مسدخول ذلك البعض
 واسطته وان تعصبه للاستقل يقتضي توقف معرفة الكلمة على الاسم والفتى ولا
 شك ان معرفتهم مأمونة على معرفة الكلمة فيلزم الدور (قوله كروف المضارعة)
 الانساق للابسة أي الحروف التي هي سبب المشابهة أو المعنى حروف الكلمة
 المضارعة التي تزداد في الكلمة المشابهة للاسم (قوله لما جع اليه الرضى) أي مال الى
 مثله بمعنى ان المصنف جع لثبوت ذلك فاسقط ذلك القيد لاقضائه ان تلك الابعاض
 غير كلمات حقيقية وليس كذلك وانما لم تكن كلمات لشدة الامتزاج وبهم هذا
 يدعى ان الرضى انما ذكر ذلك اعتذارا عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل اسقاط
 المصنف به وهذا الاقرب ان المصنف انما أسقطه لان الابعاض ليست بكلمات
 لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الدماميني والسيد فهمي خارجة بقيد القول (قوله على
 آخره) أي آخر ما هي فيه وهذا ظاهر في الابعاض المذكورة في التمرح لاني المتبني
 وجميع المذكور السالم الداخلة تحت الكاف في كلامه وصرح به ما غيره فان الاعراب
 لم يجعل فيهما على آخر ما فيه العلامة بل نفس آخر ما هي فيه وذكر الرضى
 الابعاض التنوين ولام التعريف ولا ينبغي ان يكون في نحو الرجل انما هو مجزئ
 الثاني الذي استحقه للعجموع المركب منه ومن الحرف الاول ولما كان أصل
 الاسم الاعراب لم ينوهم كبا مع التنوين بناء الفعل مع التنوين وأيضالم يكن للتنوين
 معه امتزاج قوى ألا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام والضعف
 الامتزاج لم يعرب على التنوين كما عرب على تاء التانيث وانما لم يدرا الاعراب على
 نون التوكيد على القول بان الفعل جعل معها معرب كما دار على ياء التانيث وتاء التانيث
 لمشابهة التنوين والاعراب قبل التنوين لا عليه ولما تم له تقابل الفاعل في نحو
 لندفعا (قوله للاستغناء بتعبيره بالقول) فيه ان دلالة القول على الوضع ان سلمت
 التزامية مهيورة في التعاريف (قوله لا غير) أي لا غير الموضوع المعنى وهو
 المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجا له فلا حاجة لقيد آخر لا خراجا
 (قوله لكن خاف) لانه وقع هذا الاستدراك لان مخالفة في تعريف الكلام
 لا تنافي ان اسقاط الوضع في تعريف الكلمة للاستغناء بالقول غاية انه يحتاج
 اسقاطه في تعريف الكلام للكثرة والاستدراك انما يتجه على تسكينة اختيار
 القول هنا على اللفظ فلما كان آخره كان أظهر (قوله لكونه جنسا قريبا) لوقال له هذا
 ولكونه جنسا الخ افاد ان الاثار لا مبرين اذا لشد ان اغناء عن قيد الوضع يمكن

كروف المضارعة وياه
 القسب وتاء التانيث وائف
 المفاعلة فانما ليست بكلمات
 لعدم استقلالها واسقطه
 المصنف كغيره له لما جع
 اليه الرضى من انما جع ما هي
 فيه كلمات ما رتا كالقائمة
 الواحدة لشدة الامتزاج
 بفعل الاعراب على آخره
 كما ركب المرنجي واسقط
 ايضا من التعريف الوضع
 المخرج للامهل للاستغناء
 عنه بتعبيره بالقول الموضوع
 المعنى لا غير ولم يكن خاف
 في تعريف الكلام فغير
 باللفظ دون القول وآثر
 القول على اللفظ لكونه
 جنسا قريبا

ان يكون له لا يثارة ككونه جنسا قريبا (قوله بالنسبة الى اللفظ) قد يقتضي هذا
 انه جنس متوسط والظاهر انه قريب كما مر ح في التشرح فم اللفظ متوسط
 لانه قريب بالنسبة لاصوات بعيد بالنسبة لا قول (قوله بطريق الاشتراك) ان أراد
 بحسب الاصطلاح فهو نوع لانه لا يطلق في الاصطلاح حقيقة الاعلى اللفظ
 الخصوص والملاقه على غيره مجاز وان اراد بحسب العرف فلا يضرك كما لا يخفى
 وبهذا يعلم ان التعبير به اول من اللفظ وامامنا ذكره من الاعتماد على القرينة فلا
 يكفي لانه قد يقال القرينة تدل على ان المراد باللفظ الموضوع اذ هي قرينة المقام
 فهم اقتدير (قوله وقدم تعريف الكلمة) قد يقال لاحاجة لك حقيقة تدعيها فقد
 ارف ان المصنف بدأهم الانها موضوع هذا العلم على ما فيه (قوله والجزء مقدم على
 الكل طبعاً) الاقرب ان طبعها صفة مصدر محذوف بتقدير يا الله بتوالمقدم طبعاً
 انما يجب ان يقدم وضعه اذا كان المقدم والمؤخر موضوعين اما اذا وضع أحدهما
 وترك الآخر ظهوره وشهرته فلا يجب فادفع ما قيل كان الوجه ان يبدأ بتعريف
 قول لانه جنس للكلمة وكل جنس مقدم ومالم يعارضه أمر آخر كما في تقديم بعضهم
 الكلام (قوله اذ به يقع التفاهم) أي فهو المقصود بالذات للتعبير به عن المقام
 اوردان الكلمة فتدعيهم اغن المقاصد كما في التعداد وأجيب بان الغالب في
 المقاصد التركيب (قوله واللام في الكلمة الخ) أي لفظ اللام كائن أو مستعمل
 لماهية هي جنس الكلمة أي للإشارة الى المفهوم الكلي لدخوله لا افراده وقوله
 لماهية الجنس تفسير لقوله الكلمة قول مفرد يعني ان مفهومها وحقيقةها مفهوم
 قول مفرد فالفهوم والجنس والحقيقة بمعنى فالتعريف للفهوم بالمفهوم ولم يرد
 بالجنس والماهية معناه المنطوق ليرد انهما لا يكونان شيئاً واحداً فلا يصح القول
 بان الجنس والماهية قول مفرد واختار كون الجنس لانه الغالب في التعريف
 وما قيل انه لو كان التعريف للحقيقة لا لا فرد يرد عليه ان من جعله للعهد اراد
 الكلمة المستعملة عند النجاة والمراد مفهومها الكلي لا فرد معين كزبد فيرجع
 العهد للجنس وبه يدفع قول بعضهم لا ما غلامه لازم كونه حصه من الجنس
 وهذا ليس كذلك لكن يجب حينئذ ان يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة
 ليكون المعنى المقصود بالتعريف فرداً منه ويجعل ال للجنس علم ان قوله الكلمة
 قول مفرد طبعية مستلزمة للكناية لاهية وهي في قوة الجزئية فلا تناسب المراد
 وهو ان كل كلمة قول مفرد وقوله ان الطبيعية غير مستعملة في العلوم مخصوص
 بماتل العلوم كما في عبارة بعضهم لا مطلقاً فلا ينافي استعماله في المبادئ كما هنا
 والقول بانها محصورة كناية مبني على ان ال للاستغراق هذا والجماع بان ما ذكر

بالنسبة الى اللفظ اذا لفظ
 به سبق عليه وعلى غيره
 والقول وان أطلق على غير
 اللفظ من الرأى والاعتقاد
 بطريق الاشتراك فالمراد به
 هنا اللفظ القرينة الدالة
 على ذلك فاستعمله في الحد
 أولى وقدم تعريف الكلمة
 على الكلام لانها جزؤه
 والجزء مقدم على الكل
 طبعاً فتقدم وضعها بواقع
 الوضع الطبع ومن قدم
 الكلام فلانه أهم اذ به يقع
 التفاهم والتخاطب واللام
 في الكلمة كما قال الرضى
 لماهية الجنس

من القضية بأي نوع مبنى على ان المعرف محمول على العرف وفيه خلف قسبي السعد على
 ان المعرف محمول على المعرف حمل مواطأة بجعل المعرف موضوعا ذكر بالا حقيقيا
 اذ المقصود بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرف الا فراد كما اشار اليه
 الحفيد بقوله جملا بحسب الظاهر لا الحقيقة وان ذكر السيد الحمل وقال ان التعريف
 تصوير محض لا حمل فيه وأجاب الدواني بانه لا يلزم من كونه تصويرا محضا انتفاء
 الحمل فان المقصود من السكيات التصوير مع انها تحمل وعلى كلام السيد فافهما
 أعطى المعرف أو أجزاءه حركة الرفع لتجرده وحده كتابة على أول أحواله فتدبر
 (قوله من حيث هي هي) الضمير ان فيه عائد ان على ماهية الجنس لكن الأول
 باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها أي من حيث ان الذات المسماة بما هي
 الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس (قوله فلا تنافي في التاء الخ) جراب
 هما يقال الام تفيد صلاحية وقوع الكامة على الكثير لكونها لا لا تستغراق
 والتاء تفيد عدمها لكونها للوحدة وحاصل الجواب ان الام للجنس لا للاستغراق
 بل منسافة بين الجنس والوحدة لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس
 يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وهذا جواب جدي والتحقق
 التاء ليست لوحدة جنس أشار اليه الام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة في
 كونها أفرادا لله بالوحدة حتى لا يصلح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا البناء في
 الكثرة التي يستدعيها الجنس هذا وقد قيل لا يلزم التنافي على تقدير الاستغراق
 الاول كانت التاء لوحدة الشخصية ولا داعي لارادته لجواز كونها للوحدة النوعية
 كما قاله الهندي أو الجنسية كما قاله الجامي والمعنى جميع افراد هذا النوع أو هذا
 الجنس وهو محل نظر لان الوحدة النوعية ليست من معنى التاء في مثل هذا بل في
 تخوذة حرجة واستخراجة وفي صيغة قوله بالسكسر والوحدة الجنسية ليست ثابتة
 في كلامهم نعم قد يقال التاء للوحدة الشخصية السكسية اللازمة لحقيقة الكامة
 ولا تنافي بينها وبين الجنس لان حيث هو ولا من حيث وجوده في ضمن الكل أو
 البعض وانما التنافي بينهما وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس
 وقوله التاء في مثل عمدة للفرق بين الجنس والواحد لا ينفي التنافي بل الخلاف
 وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم بأن الوحدة مأخوذة في حقيقة الأولى دون
 الثانية على أنه يمكن تجريد التاء عن ارادة الوحدة بقرينة الجمع بينهما كالجمع
 بين العام ومخصصه واللفظ يدل على الحقيقة وقرينة المجاز والاولو كان معنى ال
 الاستغراقية جميع الافراد لا كل فرد فرد لا عن الآخر امتناع وصف مدخولها
 بالجمع يدل على المعنى الثاني واذا كان كل فرد بدلا عن الآخر لا منسافة اذ لا تنافي

من حيث هي هي من غير
 دلالة على قلة ولا كثرة فلا
 تنافي التاء ما تنافي للوحدة

بين ارادة الواحد و بين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول
واللزوم لا ينافي اللازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله
القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكنه ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف
(قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا تقسيم والتقسيم ضم فيود متباعدة
أو متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه ما يحسب
الصدق كما في ما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم
فان المعدوم المطلق مبين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو
مجموع المقسم والقيد فاضم يرفي قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها
ومفهومها يتقسم الى الثلاثة لان القول المفرد يضم اليه الدال على معنى في نفسه
غير متفرق بزمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو
ليست بمنى أو اذهى متقسمة اليها الى أحدها فاندفع أثر الضمير ان عاد للفظ
الكلمة وور أن لفظها لا يكون الا اسما أو الى معناها و رد أنه ليس بمؤنث فلا يصح
مى وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها أفعال والمعنى ليس بلفظ وفي الحلاق ان
المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا كأسماء الاعمال
وأسماء المصادفان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها
لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالتبوت الذي بين المبتدأ والخبر
ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رائحة الفعل وبعض النحاة يقدر عامل الظرف
هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم
من التهورات التي لا يقام عليها الدليل كالا يخفى لان الغرض منه تحصيل المقسم
وهو لا يقتضى الاضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب
أن يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم في الأقسام والحصر اما عقلي بأن يحكم
العمل مجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالاخصار وقد يكون استقراءيا يحتاج في
الحكم به الى التبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتعيينه
أو برهان أو يسمى حصرا قطيعا أو يسمى جعليا (قوله ثلاثة) إشارة الى أن مجموع
قوله اسم الخبر واحد لان الكلمة متقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون
العطف مقدما على الحمل وانما أعرب كل جزء بالأعراب الذي استحققه المجموع
لتعذر أعرابه وكون أعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد
وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه إشارة الى أنه محذوف وهو الخبر
وقوله اسم الخبر واحد على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر لدفع
ذلك وقال التقدير وهي متقسمة الى الاسم والفعل والحرف أى وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التاء في
مقام التعريف التذييل من
أول الأمر على أن الكلمة
لا تصدق على أفرادها
الا بالوحدة الصرفة دون
الاجتماع فلا يقال لمجموع
زيد قائم بثلاث كلمة (وهي)
بالاستقراء والقسمة
العقلية ثلاثة (اسم وفعل
وحرف) لا رابع لها الآن
علما هذا الفن تتبعوا أفعالها
الدرب فلم يجدوا غيرها
ولان الكلمة

بين ارادة الواحد و بين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول
واللزوم لا ينافي اللازم (قوله والفائدة الخ) جوابهما يقال الجنس لاحتماله
القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف
(قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا التقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة
أو متغايرة التي مفهوم يحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه ما بحسب
الصدق كما فيمن نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم
فان المعدوم المطابق لما في المعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو
مجموع المقسم والقيد فانه يبر في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها
ومفهومها يستسم الى الثلاثة لان القول المفرد يضم اليه الدال على معنى في نفسه
غيره فترن برمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو
ليست بمعنى أو اذ هي متقسمة اليها الى أحدها فاندفع أثر الضمير ان عاد للفظ
الكلمة وانه أن لفظها لا يكون الاسما أو الى معناها و رد أنه ليس بمؤنث فلا يصح
مضى وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألقاها والمعنى ليس باللفظ وفي المطلق ان
المعنى ليس باللفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا كاسماء الاعمال
واسماء المصادر فان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها
لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدأ والخبر
ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رائحة الفعل وبعض النحاة قد راعوا عامل الطرفين
هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بمعاذ كره بل لان التقسيم
من التهورات التي لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى لان الغرض منه تحصيل المقسم
وهو لا يقتضي الاضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغاب
أن يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم في الأقسام والحصر اما على بان يحصر المقسم
العقل مجرد ملاحظة مفهوم التسمية بالانحصار وقد يكون استقراءيا يحتاج في
الحكم به الى التبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتقريبه
أو برهان أو يسمى حصرا قطيعا أو يسمى جعليا (قوله ثلاثة) إشارة الى أن مجموع
قوله اسم الخبر واحد لان الكلمة متقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون
العطف مقدما على الحمل وانما عارب كل جزء بالأعراب الذي استحققه المجموع
لتمسك أعرابه وكون أعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد
وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه إشارة الى أنه محذوف وهو الخبر
وقوله اسم الخبر منه مبني على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر لدفع
ذلك وقال التقدير وهي متقسمة الى الاسم والفعل والحرف أي وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التام في
مقام التعريف التقريب من
أول الأمر على أن الكلمة
لا تصدق على أفرادها
الا بالوحدة الصرفة دون
الاجتماع فلا يقال لمجموع
زيد قائم متلا أم كلمة (وهي)
بالاستقراء والقسم
العقلية ثلاثة (اسم وفعل
وحرف) لا رابع لها لأن
علماء هذا الفن يتبعوا ألفاظ
العرب فلم يجدوا غيرهما
ولان الكلمة

للمبالغة والعطف على الأصل (قوله من تقسيم الكل إلى الخ) سبق معنى التقسيم
والكل الذي يشترك فيه كثيرون واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزئي قسمه
والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء بعض الشيء والكلية ثبوت الحكم
لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا لكل بطريق الالتزام وبقيادها
الجزئية وهي الثبوت لبعض الأفراد ويكون ما هنا من ذلك التقسيم فسقط ما قبل
أن كلام المصنف يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاث لا كل واحد منها لأن
الواو توجب الجمع ووجه السقوط أن محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل إلى
أجزائه إذ لا بد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليرتب الحكم على
المجموع فلا يصح إطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لا في تقسيم الكل إلى
جزئياته فإن الواو فيه مطلق الجمع الأفراد الثابت في كل فرد لأن مورد التقسيم
فيه لا بد أن يكون مشتركا فيصع إطلاق المقسم على كل جزء منه بطريق الحقيقة
(قوله فهو من تقسيم الكل إلى الخ) رده في شرح التمهيد بأن تقسيم الكل إلى أجزائه
يتوقف على صدق المقسوم على جميع أجزائه والكلام بخلاف ذلك لأن ماهيته توجد
من الأسماء فقط ومنها ومن الأفعال انتهى فهي ليست أقساما للكلام بالمعنيين
وقول بعضهم الكل انما يعدم بانعدام جزء حقيقي لا اعتباري انما يقع في عدم
توقف ماهية الكلام على الحرف لانه جزء اعتباري دون الفعل كما لا يخفى (قوله
صدق اسم المقسوم) الأولى المقسم والصدق في المفردات بمعنى الحمل ويستعمل
على وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل في التقسيم ضم قيود إلى أمر متروك
ليحصل أمور متعددة هي أقسام له وكل من تلك الأمور بالقياس إلى الكل الأعم
يعنى قسمها بالقياس إلى الشخص الحاصل من ضم قيد آخر قسما والكل الأعم
بالقياس إلى تلك الأمور الخصوصية قسما والتقسيم الذي أقسامه متباينة كما نحن
فيه حقيق وهو المتبادر عند الإطلاق وما ليس كذلك اعتباري (قوله بخلاف الثاني)
وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو الحجة عرفة أي عظم أركانه
عرفة ووجه إرادته على ما هنا باعتبار أنه ملزم للاخبار عن عرفة بالحج وأن يقال
عرفة الحج والافتقار التركيب انما حمل فيه المقسم على المقسم ويردنا على كون
الخاص لا يصح الاخبار به عن العام (قوله للاخبار به عنه) أي لثبوتها بحسب الوضع
فلا يرد نحو غدر وخيبت مما هو ملازم للتدعاء أو أراد بالاخبار الاسناد وما هو ملازم
للتدعاء مستد إليه في المعنى لانه علق به طلب الاقبال وأوقع على وجه لا يحتمل صدقا
وكذبا لانه بصيغة التدعاء الانشائية ولا يصلح للاخبار عنه لأن الاخبار عن الكلمة
تعلق شيء على وجه يحتمل الكلام صدق والصدق والكذب والأسماء المستد إليها

من تقسيم الكل إلى جزئياته
كأنقسام الحيوان إلى إنسان
وفرس ومن جعلها أقساما
للكلام أو الكلام فهو من
تقسيم الكل إلى أجزائه
كأنقسام السكك إلى داخل
وعسل وعلامة الأول صدق
اسم المقسوم على كل من
أقسامه بخلاف الثاني فقد
ظهر الفرق بينهما وقسم الاسم
في الله كالأخبار به وعنه

في الجمل الانشائية لم يخبر عنها والاسناد اليها أعم (قوله للاخبار به) أي وفيه
 فلا يرد أن الامر والنهي والتعجب وما ضاهاها أفعال مع أنها لا تصلح لأن يخبر به
 أو يقال الامر والنهي وان لم يكن خبرا صريحاً لفظاً لكنه راجع اليه بمعنى
 ألا ترى أن معنى قولك اضرب الطلب أن تضرب أو أريد أن تضرب وهذا الاشتراك
 أنه خبر واعلم أن صلاحية الفعل للاخبار به انما هو باعتبار جزئ معناه وهو لا يخلو
 لاسيما تقاليد هذا الجزء بالفهومية وأما مجموع معناه فغير مستعمل فلا يصلح لذلك
 لا يصلح للاخبار عنه ضرورة أن كل واحد من المحكوم عليه وبه يكون ملحوظ
 بالذات وكذا النسبة الداخلة في مفهومه والزمان لأنه اعتبر في معنى الفعل على أنه
 قيد للحدث والحادث الكائن في الزمان لمخوض اعتبر من حيث انه منسوب الى
 الغير (قوله لعدم مهمانيه) معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معناه
 مجرد لفظ والالفاظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفصل يخبر عنه
 كقولنا ضرب فعل ماض (قوله وكذا حرد) فصلها بكذا لعدم ذكر المصنف
 لها (قوله وان كان الحد أنط) أي والحال أنه أضبط فهو أتم فائدة وأكبر
 تحقيقاً (قوله لا طراداه وانما كاه) الا طراداه التزام الوجود للوجود والانعكاس
 استلزام العدم للعدم (قوله بحالها) أي العلامة وهي الخاصة فلا تنعكس
 قبل المراد أن الخاصة يجب طرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها الجواز
 كونه شاملاً وقال السيد لا حاجة للعدول عن الظاهر لأن المطرد المانع
 يسمى عند النحويين حتماً أي معرفاً انتهى وانما قال أي معرفاً لأن الحد اذا كان
 بالذاتيات قال بعضهم فقوله الاسم يعرف بالجر صحيح وقوله الاسم ما يقبل الجر غير
 صحيح انتهى ووجه عدم الصحة ان الحصر فيما يقبل الجر بالمراد قال السيد اذا كانت
 الجملة معرفة الطرفين احتمل أن يكون القصر فيها من قصر المسند على المسند اليه
 وبالعكس فالمرجع فيه لاقرائن فقط ما قيل يجوز أن يكون معنى التعريف
 بالعلامة ان الاسم ما يقبل هو أو معناه احدي هذه العلامات أو مجموعها أو ما يقبل
 بعض افرادها الجرو وهو هذا صحيح مطرد من عكس واعلم أنه يجوز التعريف بالخاصة
 ولو انشائية لان المعنى في المعرف كونه موصلاً الى التصور اما بالكنه أو بوجه
 سواء من الشيء عن جميع ما عداه أو بعضه (قوله تهيلاً) علة لا أثر فهو مفقود
 لاجله فان قلت شرطه الاتحاد في الزمن ولم يتحد اذ وقت الايشار ليس وقت
 التسميل قلت العمل المراد قصد التسميل وزمنه وزمن الايشار واحد (قوله
 على المبتدئ) بالهمز وبالياء وهو الذي ابتدأ في العلم ولم يصل فيه الى حال يستقر
 به صور المسائل فان بلغ ذلك فهو المتوسط فان زاد على ذلك باسم متحضر غا

وانتبه باللفظ للاخبار به لانه
 وأخر الحرف لعدم مهمانيه
 ولكل من الاقسام الثلاثة
 علامات وكذا حدود يعرف
 بها ويتبين بها عن قسميه
 وأثر التمييز بالعلامة على
 الحد وان كان الحد أضبط
 لا طراداه وانما كاه بخلافها
 اذ لا تنعكس تسميها على
 المبتدئ

الأحكام أمكم إقامة الأدلة فهو انتهى (قوله فقال) معطوف على أثر بالشاء
 المفيدة للتعقيب المذكورى أوله تعقيب معطوف على مجمل (قوله فاما الاسم) أى
 ما صدقانه في الجملة بأن للعهد الذي على رأى المعانين ويجوز جعل ال للحقيقة
 والجنس وذلك لا يقتضى تميز كل فرد إذا الجنس بى جسد ويحقق في ضمن بعض
 الأفراد التميز ببعض الأفراد تميز للجنس قطعا فلا يرد أنه لا تميز بها في كيف
 مثلا وان تكون للشمول بشاء على أن المراد بتميز الاسم هذه العلامات تميزه
 بجموعهها أو بجموعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بجموعها فلا يرد ما تقدم أيضا
 والأقرب أن ال في كلامه للعهد الخارجى أى الاسم المتقدم في التفسير ويرجع
 ذلك لاحتمال الحقيقة لأن المراد بالاسم المذكور الواقع في التفسير الحقيقة كعلم
 بمسمى وكان المقام مقام الاضمار وليكن العدول للإظهار لا يتوهم عود الضمير
 للفعل أو الحرف أقرب ما ظاهرا أو وضع خصوصا للبدي المقصود من الكتاب بالذات
 (قوله وهو مادل) أى كلمة بقرينة التفسير فلا يرد أن في ما لم يما والحدوث تصان عنه
 وتذفع التقصير بالدوال الأربع وهو ظاهر وبه نفس الحد دلالة مركب والكمالة
 قول مفرد والفعل الواقع في التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين بحارامشهور
 فانهنى كلمة ذات دلالة وهذا تعريف للمفهوم باللفظ ولا توجه انه عرف الاسم بالاسم
 والفعل والحرف ثم عرف كلامه ما باللات (قوله في نفسه) في معنى البناء أو الظرفية
 مجاز عن دلالة اللفظ عليه بلا حاجة الى الغير والنفس تطابق حقيقة على معان من
 جعلها الذات ككثرت البصرة نفسها ومنه قوله تعالى ولا أعلم ما في نفسي وليس ذلك
 لما كانه تعلم ما في نفسي يدل كذبكم على نفسه الرحمة ولا مشا كانه لا تتفهم
 حقيقة جماله حياة يكون الحلاقه على غيره مجازا فيلزم أخذ المجاز في الحد والضمر
 في نفسه عائدا الى ما والمراد ان لا يحتاج الدلالة عليه الى ذكر المتعلق الخصوص بأن
 لا يتوقف فهم معناه عليه مخرج الحرف لا يحتاج اليه وقول السيد في شرح الافتتاح
 ان الحرف دال بنفسه أراد به ان الواضع جعله وحده بإزاء المعنى فعدم الاحتياج
 فيه بالنظر الى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر الى فهمه منه في نفس الامر وانما
 احتاجت من مثلا في الدلالة على الابتداء الى كلمة أخرى لانه لم يوضع لفهوم الابتداء
 المطابق أو الخصوص كانه مابل لكل واحد من الابتداءات الخصوصية كالسكائن
 بين السبر والكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية الطرفين فسلم بعقل طرفاه
 الخصوصيان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى الى كلمة أخرى فظهر
 أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كل من احدهما الفعل أو شبهه والآخرى
 ما يذكر بعده لا على ذكرهما وانما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كافي المبتدأ

فقال (فاما الاسم) وهو مادل
 على معنى في نفسه

وغيره وجوزوا حذف الفعل أو شبهه لأن معنى الحرف لا يتفك عن غيره حقيقة
وتعقلا فلا يتفك لفظه عن لفظ غيره لأحداهما فبكون اللفظ على وفق المعنى
واكتفى بذلك كرمابه - ده لحصول المحاذاة في الحصة دون العكس لأن معنى الفعل
كثيرا ما يكون أمرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالذكور بخلاف ما بعده غالباً
فهو بالذكور أولى وقد يحذف متعاقب بعض الحروف كما في معروف الايجاب نحو زعم
وبلى فإن قلت حيث كان من موضوع الكل ابتداء مخصوص فهو يدل وشعاع على
الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستعمل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء
اسماً للحرف كالفعل دال تضمناً على معنى - تنقل - قلت لم يؤخذ الابتداء على مفهومية
مطلقة أى لا المطلق ولا المقيد إلا من حيث كونه آلة للاحظة الغير وما كان كذلك
لم يستعمل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء على لفظ من فلا يفهم منه أصلاً إلا ما كان
رابطاً فان المطلق الذي في ذهن المقيد مأخوذ على وجه الربط وقد يجاب بان الاعتبار
في مفهوم الحرف أمر اجمالي يصدق عليه انه ابتداء خاص لا المفهوم المصدرى صريح
خصوصية ليلزم ما ذكر فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستعمل هذا ولا يخرج ذو
ونحوه لعدم الاحتياج في فهم معناه منه إلى التعلق وانما وجب التعلق لغرض
آخر ولا اسماء النسب اعدم توقف فهم المعنى إلى متعلق مخصوص (قوله غير مقترن)
حال من فاعل دل أى حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقاً والمراد السلب
الكل فيخرج الفعل لأن أحده معنييه المستقلين مقترن وان دفع ان معنى الفعل
غير مقترن لأن الزمان جزؤه فلو اقترن الكل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان فلا
يخرج الفعل من تعريف الاسم لأن ذلك انما نشأ من جعل غير مفعلة لانه
أو حالاً منه لقربه وعدم التقدير ولا حاجة لما قيل في دفعه ان معنى الاقتران
عدم الاتسكك وتتمام معنى الفعل لا يتفك عن جزئيه ولما قيل المراد بعدم الاقتران
ان لا يجعل الواضع احداً لازمة جزأ المعنى وبالاقتران ان يجعل أحدهما جزءه (قوله
بأحد الازمنة الثلاثة) أى المشهورة المستغنية عن البيان فلا اشكال في وقوعها
في التعريف سواء كانت حقيقة عرفية أو مجازاً مشهوراً ولم يكتف بقوله بالزمان
اشلاً يخرج خصوصاً مما اقترن بمطلق الزمان ولو حذف أحد لاصح لأن ال في
الازمنة تبطل معنى الجمعية الا انه ذكره في مقابلة الفعل واقتران المضارع
بزمانين بوضوح وبالنظر إلى كل مقترن بواحد أو المقترن باثنين مقترن بواحد ولا
يخرج لفظ الماضي والمستقبل ونحوهما مما يدل وشعاع على الزمان المعين لانه
من لوازم مدلوله لا عينه فان الماضي معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود
منتظر ويلزمهما الزمان المعين وليس مدلولهما أو معنى الفعل ثبوت الحدث في

غير مقترن
الازمنة
الثلاثة

الزمان المعين فعنى الاول شئ ماض والثاني شئ في زمن ماض (قوله وضعاً) تنصيص
على ان المراد الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف
الدالين على معنى بنفسه غير مقترن بالزمان عملاً وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا
يرد ما استعمل في زمان معين من الاسماء كاسم الفاعل والمفعول والفعل وما لم يقتن
في الاستعمال بالزمان من الافعال كفعال المقاربة والمدح والاصل انه لا عبرة
بما يعرض في الاستعمال وان كان بمنزلة وضع ثان فالمدار على الوضع الاول الا انه
يشكل بالاعلام المنقولة عن الفعل كيزيدو يشكر فاما ان يقال هي أسماء وأفعال
باعتبارين والامور المختلفة بالاعتبار قيداً للحيثية يراعى فيها أو يقال انها أسماء
دائماً بعد الفعل لانه لم يبق فيها شئ من آثار الوضع الاول من العمل وطلب الفاعل
بجلاف نحو أفعال المقاربة هذا تحرير المقام من غير خلط في الكلام ولم يرد بقوله
وضعا ان يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقة كما هوهم والا
لخرج الفعل بقوله في نفسه لانه في الدلالة على تمام المعنى محتاج ولا ان يكون المعنى
بعض ما وضع له والالخرج الاسماء الموضوعات لعلها لا جزء لها كلفظ الجلالة ان
المعنى الاعم من أن يكون المعنى موضوعاً له فقط أو مع غيره بمعنى أن الواضع اعتبره
في معناه وحده أو مع غيره فشمع الاسماء والافعال (قوله عن قسميه) أي كل
فرد من افراد كل واحد من قسميه (قوله بال) أي بدخولها (قوله من أوله) الظاهر
تعلقه بقوله يعرف أي يعرف من جهة أوله (قوله على الاطلاق) أي من الاطلاق
أل وعدم تقييدها أو عند الاطلاق أو معيه (قوله واختصت به) لما كان
امتياز الشئ بالعلامة فرعا عن اختصاصه بهما بين الاختصاص (قوله لانها موضوعة
الخ) أي لانها للاشارة الى تعريف مدخولها وتعيينه وغير الاسم لا يصلح لهما لان
ذلك متوقف على التوجه الى الشئ وملاحظته بالذات وأوردان جزء معنى الفعل
وهو الحدت ملاحظ لانه فلم تدخله لتعيينه هذا الجزء كان الاسماء المشتقة
عرفت لتعيين بعض معناها لان تمامه غير ملحوظ لذاته لان منه النسبة وعن صرح
بان النسبة معتبرة في مفهوم المشتقات السيد الا أن يجاب بان جزء معنى الفعل انما
هو الحدت المهم من حيث انه مهم فلو عين خرج عن وضعه وقد يمنع أن الواضع
اعتبره في الفعل من حيث انه مهم بان يكون الابهام من شرط تحقق الموضوع له بل
الظاهر انه اعتبره ساكتا عن ايهامه وعدمه يمكن أن يقال لما كان الملاحظ
في المشتقات أولها هو الذوات جاز دخول اللام لجرد تعريفها وأما ما ليس بهذه المثابة
فخرج دخول اللام لتعريفه على الابل وأر رد أيضاً انه لم لا يجوز تعريفه باعتبار
الزمان الا ان يدعى اعتبار ايهامه أيضاً (قوله ومرا دبه ما يمكن الخ) أي ما يصدق

وضعا (يعرف) أي بتعريف
قسميه (بال) المعرفة من أوله
(كل ج) اذهى المتبادرة
عند الاطلاق حتى اذا أريد
غيرها قيلت فيقال بال
الموصولة أو الزائدة
واختصت به لانها موضوعة
للتعريف ورفع الابهام وانما
يقبل ذلك الاسم ومرا دبه
ما يمكن دخول
كل مثل لان كذا من الاسماء
لا يدخلها أل كالضمائر
والإبهامات

عليه الاسم في الجملة وليست ال فيه للاستغراق لان العلامة لا يجب ان تنعكس بل
لا يهي علامة الا مالا ينعكس على ماصرولا ينافي هذا ما اسلفناه من جواز ارادة
الاستغراق والجنس لان ذلك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحدة ويمكن
ارادة ذلك بالنسبة لما ذكر أيضا (قوله وأكثر الاعلام) يوهم انه اندخل في بعض
الاعلام وليس كذلك لان الكلام في المعرفة والاعلام اما الجمع او لفظة كبير
مادخلته (قوله ماهو أعم لتدخل الخ) فيه ان ذلك يشمل الاسماء مبهمة وهي انما تدخل
على الفعل الماضي كاحكامه قطرب في قولهم أل فعلت لكن ذلك غريب كما في المغنى
فلا يرد (قوله وكل منهما مختص بالاسم) أى فصيح ان يجعل علامة عليه (قوله
وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وحكما) انظر المراد بالموافقة في الحكم
اذ لا يصح كونها الإختصاص بالاسم لانه المعلن فتلزم المصادرة وعبارته في الفواكه
الجنبية ظاهرة حيث قال وأما الموصولة والزائدة فلو افقتها المعرفة صورة اعطيا
حكمها انتهى والعجب من المحشى حيث لم يتعرض لكلام الشرح وانما قال فان
فعلت لم اختصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قيل حمدا لعل المعرفة
للتخصيص وفيه نظر لان الزائدة هي المعرفة لكن لم يرد هذا التعريف فلا حاجة الى
الحمل على انه لم يحمل تنوين التثنية والغالى على التنوين الرابع فالحمل في بعض
المواضع دون بعض تحكم انتهى قاوم ان الشارح لم يتعرض لذلك وأيضاً لم يتعرض
لاختصاص الموصولة وأغرب من ذلك دعواه ان الزائدة هي المعرفة المخالفة
لكلامهم كما لا يخفى وأعجب العجب ان شيخنا العلامة الغني لم يتعقبه بشئ غير انه
كتب قوله وفيه نظريه نظر لان الزائد مؤكدا وفيه كلام يراجع في بحث الحقيقة
والمجاز (قوله على انه ضرورة الخ) أى والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو
المتبادر من الطلاقة (قوله بل قال الجر جاني الخ) توقف فيه بعض الفضلاء لان تجويز
تخطئة أرباب اللسان برفع الوثوق بالدلة الواوودة عنهم (قوله وهذا الاحتمال الخ)
يتأمل هذا مع ما سبق من ان المعرفة هي المتبادرة من الاطلاق اذ كيف يكون غير
المتبادرة هو ظاهر الاطلاق (قوله اذ لا يقال الخ) هذا يقتضى الامتناع لا الاولوية
الا ان يقال المراد لا يقال في الكثير القصيص (قوله لشعوله الخ) فيه ان التعبير بال شامل
لذلك بل وللقول بانه الهمزة وحدها لانه لم يضاف التعريف لمجموعها ولا لجزئها
والهمزة لا تارقها فلوقال اسموله حرف الذاء كان أولى وان كان المصنف لم يتعرض
له اظهر اختصاصه وقد علم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة
التعريف مطلقا (قوله ولا مبداهها) قد يقال العلامة في الحقيقة صفة دخول ان
لادخولها بالفعل وكما تدخله ام تدخله ال فلا حاجة للاعتذار بانه ترك ذلك لعدم

وأكثر الاعلام ويجوز ان
يراد بال ماهو أعم من
المعرفة لتدخل الموصولة
والزائدة وكل منهما من
خواص الاسم أيضا وذلك
لموافقتهما ال المعرفة صورة
وحكما ويحصل دخول
الموصولة على المضارع على
انه ضرورة أو شاذ بل قال
الجر جاني انه خطأ باجماع
وهذا ما لا احتمال هو ظاهر
الطلاقة هنا وفي الشذور
لكن الاول هو مقتضى
كلامه في الاوضع والجامع
وتعبيره بال أولى من تعبير
من غير بالالف واللام اذ
لا يقال في هل الهاء واللام ولا
في بل الباء واللام وتعبيره
بأذا في التعريف أحد من
تعبيره بال اسموله لال واللام
على قول من يراها وحدها
هي المعرفة ولا مبداهها على
لغة تدبر كقوله عليه الصلاة
والسلام ليس من امير
امصيا في امسفر (و) يعرف
أيضا من آخره

شهرته واختصاصه ببعض اللغات على ان ذلك لا ينافي الاولوية (قوله بالتنوين) هو
 في الاصل مصدر فونت الكلمة اذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون
 كما هو منه بعض العبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة وبذلك يندفع
 اعتراض السهيلي بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه ولا يرد على هذه
 العلامة قوله الام على لولان لو هناعلم لارادة لفظه ولذلك شهد آخرها ودخلها
 الجرو وهذا بناء على انه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كانت علما لذلك اللفظ لان
 مثل ذلك موضوع موضع ضمني لا قصدي اشئ بعينه غير متناول غيره فيكون علما
 وهو ما شئ عليه جماعة منهم السعدورده السيد في بحث تنكير المسند اليه من شرح
 المفتاح لانه مبني على دلالة الالفاظ على نفسها وهي ان سلمت فليست بالوضع
 واقتضاء التنوين وحرف الجر اسمية الكلمة انما هو اذا استعملت في معناها (قوله
 بها كنه) أي امالة لا يخرج تنوين محظورا انظر مما حرك لا لاقاء الساكتين ولا لا
 ترد النون الساكنة عروضا للوقف ولم يحذفوه اذا حرك كما حذفوا النون الحقيقية
 في اضرب المقوم لانهم قصدوا ان يجعلوا النون اللاحقة للاسم مزية على اللاحقة
 للفظ أشرف الاسم وخرج التحركة امالة كالتون الاولى في ضمين وحذف قول
 غيره تلحق الآخر لان قوله لا خطا يعني عنه لانه يخرج اللاحقة لغير الآخر كنون
 انطلق ومنطاق ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة وكذا
 بعد فتحة لان الظاهر انه أراد بالخط ان يكتب بصورتها أو يعوضها من الف ومن
 ثم اسقط قول غيره لغير توكيد المزيد لاخراجها وقوله استغناء الخ علة لعدم ثبوتها
 في الخط لا لاجراج نون التوكيد الحقيقية بعد الالف بناء على انه أراد بالخط رسم
 النون نفسها كما وهم والمراد السقوط خطا قياسا فلا يردان التنوين في كائن لم يسقط
 خطا بل رسم نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل في التركيب اشبه
 النون الاصلية ويكفي في السقوط بخطا بعض الاحوال فلا يرد رأيت في الالف في الوقف
 لانه يسقط رفعا وجرا وأما سقوطه في الدرج فلا يكفي في دفع الايراد المبني على ثبوته
 خطا لما تقرر ان حق الكلمة ان يكتب بفتح او بضم او بالافتاء او بالوقف عليها فتدبر
 ولا تخو قال زيد بن عمرو او التعريف مبني على الاعمال الغلب وبهذا يجاب أيضا عن
 الثبوت خطا في كائن (قوله واقسامه المختصة الخ) وانما تختص التنوين بالاسم حتى
 مع ان يجعل علامة عليه لان المعاني التي أتت بتلك الاسماء لاجلها لا تتصور في غير
 الاسم وكان على الشرح ان يتعرض لذلك كما اسلف في آل واستشكل الاستدلال بها
 على الاسمية بلزوم الدور لان معرفة تلك الانقسام فرع الاسمية كما يعرف من تقديرها
 اذا لم يعرف ان التنوين للممكن الا اذا عرف ان ماد حله اسم معرب منصرف وهكذا

(بالتنوين) وهو نون ثبتت
 لفظا لا خطا استغناء عنها
 تنكير الحركة واقسامه
 المختصة بالاسم أربعة

وأجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظاً لا خطاً
 لا بخصوص الاسم أو انه تعريف لفظي بخلافه من عرف تلك الاسماء ولو
 بالتوقيف ثم يقال له التنوين في هذا التمكن وهو كذا ويرد على ما ذكره من أن المختص
 هو الاربعة اعداد الترتيم والغالى مما أثبت في ما يأتي تختص أيضاً ولهذا قيل
 ما عداها من اربعة اعداد وليس بقنوين لان تنوين صرف ما لا ينصرف والمنادي
 تنوين ~~تتبع~~ لان الغرض ورقة لما أبحاث التنوين أبحاث التصرف في الاول
 والاعراب في الثاني وان فزع وجود المتعين في الاول وسبب البناء في الثاني
 وتنوين الحكاية ليس مستقلاً لان الذي كان قبل التسمية حكى بعدها وأما تنوين
 الشذوذ فاختر ابن مالك فيه انه ككون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين ونظر فيه
 في المعنى واعترضه الدماميني (قوله أحدها) أي أوها عدل عنه دفعاً من أول الامر
 لتوهم سؤال الترتيم بالمرجح (قوله تنوين التمكن) من اضافة الدال الي
 المدلول اذ التمكن هنا ما رافق على المعنى المعبر عنه بالامكانية وبه اندفع ما قبل
 الاول التمكن لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو ممكنه لا على وصف
 الواضع الذي هو التمكن ولا حاجة الى دعوى ان التمكن مصدر المجهول وان دفع
 أيضاً الى الاولى التعبير بالامكانية لان التنوين يدل علم احب لم يشبه الاسم الفعل
 والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ما عدا الجمع بالف واء) أي
 والمضاف والعلم الموصوف بالين والمعرف بال وكل وبعض على قول فانه لا يلحقها وقيل
 انها متصرفه لقبولها التنوين التصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيلاً لما هو
 بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد يرد عن عدم استثناء
 المضاف والمعرف بال بان التنوين لا يتصور فيهما (قوله كرجل ورجال) أي كتدوينهما
 وتوهم بعضهم ان تنوين رجل للتذكير اسكون مدلوله نكرة وغايبانه لو كان كذلك
 لزال بزوال التذكير حيث سمي به مذكرو قد يمنع بطلان اللازم بان تنوين التذكير
 زال وخلفه تنوين التمكن وأيضاً يرد به اذا سمي به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع
 كونه علماً وتنوينه في الاصل للتذكير وايضا الامتياز بين التمكن والتذكير معاً أما
 كونه لتتمكن فلان الاسم متصرف وأما كونه للتذكير فلانه وضع لشي لا يمينه فان
 سمي به ثبت المنع من اعتبار التذكير دون التمكن فيتمحض كونه تنوين تمكن كما
 اختاره الرضي وعليه لا يختص تنوين التذكير بالبنيات والمختص بها التجمع كما
 سأتى لا يقال لو لم يكن تنوين رجل ونحوه للتذكير لما زال بزوال التذكير حيث
 دخلت ال لا نقول زواله ليس لزواله بل لان بينه وبين ال تضاداً ولهذا لو سميت
 مذكراً بحسن شأ دخلت عليه ال لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتذكير كذلك

احدها تنوين التمكن وهو
 اللاحق للاسم المعرب
 المتصرف ما عدا الجمع بالف
 واء اشباعاً ببقائه على
 اصله بحيث لم يشبه الحرف
 فينبى ولا الفعل فيمنع من
 التصرف وذلك (كرجل)
 ورجال الثاني تنوين
 التذكير وهو اللاحق لبعض
 الاسماء

رجل (قوله المبينة) يفهم ان التنوين فيما سكر من الاعلام نحو سمعت رمضان
وربنا آخر ليس من هذا القسم بل من الاول وقال الرضى وأما التنوين في نحو واحد
واراهيم فليس بمتخصص للتذكير بل هو للتسمكين أيضا لان الاسم منصرف وأنا
لا أرى شعاعا من ان يكون تنوين واحد للتسمكين والتذكير معا وعليه فالمخصص بهض
المبنيات المتخصص للتذكير ويرد على تعريفة تنوين هؤلاء فانه لحق مبني وليس للتذكير
الا ان يقال الشاذ لا يرد نقضا (قوله ويشع الخ) لو عبر بدل قوله في العلم المختوم بويه باسم
الصوت كان أولى ليقيد انه انما للحقه لكون آخره صوتا وليقيد اختصاصه بالصوت
واسم الفعل مطلقا أو اذا كان متعجضا عند الرضى ومن تبعه لم يكن عنده فيما عبر
به انه انما يطرد في الاعلام المختومة بويه من أسماء الاسوات وأما غيرهما فكل اسماء
الافعال كما في التصريح فليراجع وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى
الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علما لقولية الفعل الذي هو
بمعناه كما في أسامته واذا قدر نكرة كان لواحد من أحواد الفعل الذي يتعدى اللفظ
به فتعريفه من تعريف علم الجنس وقيل من قبيل المعرفة باللام الحضورية باعتبار
المعنى فان معنى صفة السكوت عن هذا الحديث وقيل العهدية لان معنى اي حدث
الحديث المهود وانما لم يعجز التعريف والتذكير في الفعل بهذا الطريق لان اسم
الفعل من جملة الاسماء فاجزوه مجزاهما ولا ضرورة تدعو لثبته في الفعل والحلاق
التذكير على الافعال تجوز وليس ترك التنوين في جميع أسماء الافعال دليل
التعريف وانما يكون ذلك فيما يخص التنوين وبما تقدم راندفع قول التصريح
كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبني على ان مدلوله المصدر واما على القول
بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات قال بعض مشايخنا وكلامهم يوم
امد على القول بان مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ولو قيل انه معرفة مطلقا وأنه
علم جنس لم يبعد لان لفظ الفعل أمر معي لا يخضع الدال عليه تعريفيا وتذكيرا
الا ان يقال هذا لا يمنع من اعتبار التعريف والتذكير في ذاته باعتبار التعلق ببعين
وعدمه وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو نكرة معنى
وليس الكلام في ذلك فتأمل (قوله كسيبويه) قال في التصريح وتقول صاح
الغراب غاق غاق فاذا لم تنته ما كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا انتهت
كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مهم قاله الدماميني انتهى وقوله كانت معرفة
في نظر فان أجهاء الاصوات المحمكية بها ليست أسماء فضلا عن ان تكون معرفة
أو نكرة وعن مرجح بانها ليست أسماء الجاهلي وان كان احكام الاسماء وقد
يقال معنى كونه معرفة انه محال لصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ

المبينة انه عاربان المراد غير
معين وهو معنى قولهم فرقا بين
معرفة او نكرة وما وقع
بها في باب اسم الفعل كونه
وقيل في العلم المختوم بويه
كسيبويه السالك تنوين
المقابلة

فيه بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان هذا وما صرح به
الجامي مخالف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما من أن أسماء الأصوات
كلها أسماء حقيقة بدليل دخول التنوين في بعضها فلا يراجع كلامهم فإن ما هنا
مبنى عليه (قوله وهو اللاحق للجمع بألف واء) وليس للتمكين كما قال الرعي
والزحشري والالم يثبت في قوله تعالى من عرفات مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية
والثابت وقول الزحشري أنه لم يثبت لأن الثابت في عرفات ضعيف لأن التاء
التي كانت فيها المحض الثابت سقطت والباقية علامة الجمع مردود بأن عرفات
مؤنث وإن قلنا أنه لا علامة ثابت فيها لا متممة ولا مشتركة لأنه لا يعود الضمير إليها
الأمثلا واختار الرضي أنه للتمكين وعلى عدم سقوطه في عرفات بأنه لو سقط تبعه
الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خـ لاف ما عليه هذا الجمع إذ الكسرية
مقبوع لا تابع ولا عوض عن الفتحة والالم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض
عنها الكسرية فيها هذا العوض فإن قيل هذا القائل يرى أن الكسرية عوض
عن الفتحة والتنوين عوض منعهما قلنا منع الفتحة أمر لازم لهذه الكسرة فلو
كان التنوين عوضا لاجتماع العوض والمعوض عنه وعلى ما اختار الرضي أنه لا مانع
من إفادة حرف فائدتين تكون تنوين نحو سلمات غير علم للتمكين والتشكيل والمقابلة
وعلى المقابلة فقط (قوله جعلوه في مقابلة النون) في الدلالة على تمام الاسم فقط
قال الرضي لكن خطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لأن
للنون أقوى وأجلب السبب حركتها انتهى لكن ذكر البيضاوي في قوله تعالى
فاذا أفختم من عرفات أن أُل تدخل فيما فيه تنوين مقابلة فلحذر (قوله تنوين
العوض) الإضافة بيانية ثم صار لقباً للتنوين الدال على المعنى المذكور فاندفع أن
الأولى التعبير بالتعويض لتكون الإضافة حقيقة وهي من إضافة السبب إلى
السبب أي تنوين سبب الاتيان به التوضيح أي قصده (قوله وهو اللاحق لاذ
الخ) فيه قصور لأنه لا يتناول ما هو عوض من حرف زائد كجاء بدل فان تنوين عوض
عن ألف جنادل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافه وأنه تنوين صرف
بدليل جره بالكسرة قال وليس ذهب الألف التي هي علم الجمعية كذهب
الياء من جوار ولا ما هو عوض عن حرف أصلي نحو أعمى ويعلى مصغرى أعمى
ويعلى ومراده بمضافها ما تضاف اليه ولو عبر به كان أولى وأشار بإذالعوض من جملة
أوجمل نحو يومئذ تحدث أخبارها فإنه عوض عن الجمل في إذا زلزلت الخ
والذي يظهر كما قال أبو عبيان أن حذف ما تضاف إليه أذ جاز لا واجب وقد حذف
جزء الجملة فيظن من لا خبره أنه أضيفت إلى المفرد نحو

وهو اللاحق للجمع بألف
وتاء كسمات سمى بذلك
لأن العرب جعلوه في مقابلة
النون في جمع المذكر السالم
الرابع تنوين العوض وهو
اللاحق لا ذوكل وبعض
وأي عوضا عن مضافها إذا
حذف نحو وأنتم حينئذ وكل
في ذلك تلك الرسل فضلنا
بعضهم على بعض أي ما تدعوا
والجمع المتبناهي المعنى اللام
إذا حذف باؤه كجوار
وعواش فالنوين فيها عوض
عن الياء المحذوفة

والعش منقلب إذ ذاك أفنانا * أي إذ ذاك كذلك وقال الانخفش التنوين
 اللاحق لا تنوين القين والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى وحمله على ذلك أنه
 جعل بناء هاننا شاعرا من اضافته الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وورد
 بما لازمها البناء وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر نحو وأنت اذ صحيح وبأنه
 سبق لاذ حكم البناء والاصل استعجابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبأن العرب بذت
 الظرف المضاف لا ذولا لعله لا كونه مضافا اليه وبأنهم قالوا يوشع ذابفتح الذال
 منونا ولو كان معربا لم يحذفه لانه مضاف اليه فدل على انه بني على الكسرة تارة لانه
 الاصل في التخاص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف وانظر هل يلحق
 غيراذ وكل وبعض وأي للعوض عن المفرد وماذا كره في كل وبعض وافق فيه
 الرضوي وقبل تنوينهما تنوين تمكين يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها وقبل
 لاختصاصه في الحقيقة لان تنوينهما موضع عن المضاف اليه بلا مربة الا انه تنوين
 صرف لان مدخوله معرب فهو من القسم الاول بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه
 تنوين عوض لا غير لان مدخوله ظرف مبني انتهى وقوله لان مدخوله الخ انما
 يدل على أنه ليس بتنوين صرف لكن ما المانع من كونه للتنكير ايضا بناء على أنه
 لا يختص باسم الفعل والصوت الا اذا كان متصفا بالتنكير فلا يتم قوله لا غير على
 الطلاقة الا على المشهور من الاختصاص الا ان يقال عوض الاضافة مثل امانع من
 التنكير هذا ويرد على التعليل الاول ان الزوال عند الاضافة الخ خاصة لكل
 تنوين لا لتنوين الصرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهبه ليسيبويه ومقابله
 أقوال مذكورة مع ردها في المعنى وغيره واختلاف في تفسير كلامه ليسيبويه فقبل ان منع
 الصرف مقدم على الاعلال كما يشهد له لغة من أثبت الباء حالة الجر مفتوحة فأصل
 جوار جوارى بالضم بلا تنوين واللام يمكن منع الصرف مة تماوان وقع للرضي ومن
 ربه خلافة استعملت الضمة على الباء فحذفت ثم وجدت في آخره ضمة فحذف الـ كونه
 بيا مكسورا ما قبلها وقد أعل في الرفع والجر بتقدير اعرابه استنقا لا فاذا اخلا من آل
 والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التعويض فحذف الباء وعوض
 عنها بالتنوين لا لا يكون في اللفظ اخلا بالاصيغة وفسره بعضهم بأن الاعلال مقدم
 على منع الصرف وهو الصحيح لان الاعلال المتعلق بجوارى الكامة مقدم على منع
 الصرف الذي هو من أحوال الكامة بعد دعائها فاصلة جوارى بالضم والتنوين
 استعملت الضمة على الباء فحذفت ثم حذفت الباء لانتقاء الساكنين ثم وجد صيغة
 الجمع الاقضى موجودة بتقدير الان المحذوف لعله كالتأنيب ولهذا لا يجوزى الاعراب
 على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الباء لزوال الساكنين في غير

على الصحيح وأما التنوين
 اللاحق

المتصرف المستعمل لفظا بكونه مقوصا ومعنى بالقرعية فعوض التنوين من الياء
للقطع طامعا بمرجوعها (قوله لروى البيت) أى عوضا عن حرف المذ كقوله وكان
قدى ويسمى تنوين ترخم أو عوضا عن حرف غيره ويسمى الغالى كقوله وان
وللا عار يض القفاة والمصرعة فان كان بدلا عن حرف مدقة تنوين ترخم نحو *
أقلى اللوم عاذل والعتابن * أو غيره فتتوين غال نحو * قامت نبات العم بالى وان *
والمروض اسم لا يخرج من النصف الأول من البيت وانقضاء المائة للضرب من
غير تغيير والمصرعة التى غيرت لتوازي ضربها عند حذف حرف الاطلاق والضرب
اسم لا يخرج من البيت (قوله مجازا) من باب تسمية الشئ باسم ما يشاء كله (قوله
وشبوة خطأ الخ) ذكر الزمخشري ان تنوين الترخم يقع فى انشاد الشعر مكان حرف
الاطلاق إذا وصل المشدولم ينف وهو نص فى أنه لا يكون حالة الوقف (قوله فلا يرد
على الإطلاق هنا) أى الإطلاق التنوين أو إطلاق المصنف التنوين إضافة للمصدر
الى مفعوله أو الى فاعله وهذا أولى من الجواب بأن ال فى التنوين للعهدا فلا معهود
يصرف اللفظ اليه عنده من تذكره العلامات وبانها انما هو اختصاصها بالاسم
لم يعتبرهما المكنى يرد على جواب الشارح ان ما عدها من أقسام التنوين غير
مختص بناء على قوله ان المختص الاربعة المتقدمة (قوله زاد الخ) مراده الإشارة
الى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر وتنوين الترخم
وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك كما اذا سميت بعاقلة ليبيبة وحكيمة على ما كان
عليه وتنوين الضرورة وهو تنوين صرف مالا يصرف وتنوين الغالى وسبق مثاله
وتنوين المهور كقول بعضهم مؤلا قوما حكاه أبو زيد وانظر لم لا أدخل تنوين
المنادى فى تنوين الضرورة (قوله وبالحديث عنه) أى اللفظ أو أقول كما يشهد
بالبه قول الشارح فيما ساقى على ان جماعة اعتبروا فى الاسناد القول الخ أ
الشيء أو مثل هذه العبارة كلفعلولة لطلب الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضى
الضمير مرجعا والمعنى بالحالة التى يعبر عنها هذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم
اي لزم الدور لان معرفة الاسناد الى الاسم تنوقف على معرفة الاسم قال فى الفواكه
الجنسية وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مستندا فلو
جعل مستندا اليه لزم خلاف وضعه انتهى وقوله لان الفعل وضع مستندا أى لانه
وضع للحدث مع نسبة الى فاعل معين فهو لا يتحقق الا مستندا ببعض معناه الى الفاعل
فهو بهذا الاعتبار مستندا لان تمام معناه والافعال الناقصة دالة على الحدث فى أصل
وضعها ضرورة (قوله أى الاسناد اليه) هو أعم من الحديث والاختيار عنه على
ما علمت فيما سبق وفى هذه العلامة خلاف فوشام ونعلب ومن وافقهما من

لروى البيت وهو الحرف الذى
تعرى له القصيدة والاداء
المائة والمصرعة قد سميت
تنوينا مجازا لا حقيقة
اعلم اختصاصه بالاسم
ومجاء منه ال وثبوت خطأ
ووقف وحذفه فى الوصل نص
عليه ابن مالك فى النسخة وتبعه
ابن تيمية فى نكت الحاشية
والمصنف فى الاوضح فلا يرد
على الإطلاق هنا وقد أنصح
بمن الجواز فى شرح الجزولية
أقسام التنوين الى عشرة
وجها بعضهم فى قوله
أقسام تنوينهم عشر عاينهم
فان تقسمها من خبر ما حرضا
مكن وعوض وقابل والتكرور
ترخم أو احلك اضطرار غال
وما همزا *
(و) يعرف أيضا بالحديث
فيه أى الاسناد اليه

بالسكونيين على جواز الاسناد الى الجملة مطلقا وكثير من البصر بين على المنع
 مطلقا والفراء وجماعة على الجواز بشرط كون المسند اليها اقربا وياقرا منها
 بمعلق عن العمل (قوله ان يضم اليه) أي اللفظ أو الشئ (قوله ما) أي لفظ
 وقوله تتم به الفائدة قاصر اذ لا يتم زيد في ان قام زيد ولا اسم كان ونحو ذلك مما
 هو واقع في المركبات الناقصة فلما ظهر ان مطلق الاسناد ولونا قصا علامة على الاسم
 (قوله كتاء ضربت) أي كالحديث عنه والاسناد اليه الذي في تاء ضربت
 في التاء الاسناد اليه بمعنى انه مسند اليه أي متصف بذلك والا فالاسناد فعل
 الفاعل وهو ليس في التاء (قوله بتثليثها في الحركات) القرينة على ذلك النظر في
 المعنى المتبين به مساواة الحركات أو اللفظية بالعبارة الصالحة للتثليث في نفسها
 (قوله ولكن وضرب) أي فانه ما اسمان والسكون والفتحة فيهما للكتابة ويدل
 على اسميتهما الاخبار عنهما وعدم دلالة ضرب ب على حدث وزمان محصل ودخولها
 عن التفاعل ودخول حرف الجر في نحو مرفوع بضرب فان قيل التقدير بكلمة ضرب
 فكم كون المضار اليه غير اسم كافي المعنى وعدم ذكر مفعول من وانما أعاد الكاف
 في قوله ولكن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول
 حرف الجر عليه ولا يتوعد من الاسناد غير ما قبله ولان الكاف الاولى من كلام
 المصنف (قوله من قولك من الخ) أي مقولك فالمصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل
 أو بيان (قوله وهل هذا الاتناقض) أي لغة فالاشارة الى الاسمية وعدمها
 الذي استلزمه الخبر أو اصطلاحا فذلك اشارة الى القضيتين المندرجتين بالقوة في
 قوله من حرف جر ضرب ب فعل ماض اذا الاول في قوة قولك من لعم من حرف والثاني
 في قوة قولك ضرب ب اسم ضرب ب فعل (قوله قلت قال الرضى الخ) نقل لكلامه بالمعنى
 وحاصله ان الاخبار عنهما باعتبارهما فقه ونظير الاخبار في قولك زيد قائم
 ألا ترى انك اخبرت عن زيد باعتباره قائما قال السيد وما ذكره كلام ظاهري ليس
 بصحيح لان دلالة الالفاظ على نفسها ان سلمت ليست بالوضع قطع الثبوت في الالفاظ
 المهمة كقولك جئت ميملا ودعوى وضع المهمات للدلالة على أنفسها مما لا يقدم
 عليه من له أدنى مسكة أو نحوهما في مباحث الالفاظ وذهب الى انه لا وجه
 لاسميتها على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف أريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك
 كلامهم يستند اليه وما ذكره من اسمية المبتدأ أو عمل الفعل وذكر معلق
 الحرف فهي أحوال كلامات اذا استعملت في معانيها وعلى هذا فقس ضرب
 فعل ماض لانه موضوع لمعناه والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل في معناه لا يستند
 اليه متوجها الى المعنى أو معناه لا يستند اليه معبر عنه بلفظه فقط وكذا الحرف

وهو ان يضم اليه ما يتم به
 الفائدة (كما ضربت)
 بتثليثها بالحركات فانما اسم
 لانك قد حدثت عنها بالضرب
 ولكن وضرب من قولك من
 حرف جر وضرب فعل ماض
 فان قيل اذا كانا اسمين فكيف
 اخبرت عن الاول بألف حرف
 وعن الثاني بأنه فعل وهل
 هذا الاتناقض قلت قال
 الرضى ليس المراد انهما في
 هذا التركيب حرف وفعل
 بل المراد انهما اذا استعملتا
 فيما وضعاهما فخرجت من
 السكون وضرب زيد كان
 من حرفا وضرب فعلا

والحكم في المثالين غير متوجه الى معنى الفعل والحرف فلا اشكال وفي كلام
 البعض ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها اوضحية قال السيد وليس بوضع
 قصدي بل ضمنى ومنه لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة
 ولا قائل به فكان المعنى في الاشتراك الوضع القصدي والمدلول مغاير لادال
 (قوله على ان جماعة الخ) انظر ما وقع هذه العلوة فانه انعوز على الحكم الذي
 اصله من اهمية من وضرب فيما ذكره بالطلان لان ابن مالك لا يرى باهميته ما
 واعله يخرج لما مال اليه السيد فلا يشك كل عليه عدم اهمية المية او نحو ذلك مما مر
 وايضا هذه العلوة تقتضي ان الكلام اولا مبني على ان الاسناد ولولا لفظهما
 من علامات الاسم وان من اللفظي من وضرب في التركيبين ولو كان الامر
 كذلك لزم التناقض المذكور في السؤال ولم يكن الجواب المتقدّم عن الرضى
 ملاقباله لانه نص في ان الاسناد الى معناه ما قد يبرر فالظاهر ان يمثل الاسناد اللفظي
 يمثل ضرب ثلاثا حرف ومن حرفان مما لا داعي فيه لاعتباره الاسناد لمعناه لعدم
 التناقض فيه هذا وكون ابن مالك من اعترافه بما ذكرنا هو بالنظر لما جرى عليه
 في شرح التسهيل فلا ينافي انه في الكافية والشافية وافق الجمهور كما هو ظاهر
 قوله

على ان جماعة منهم ابن مالك
 وتبعه الخبيص اعتبروا
 في الاسناد الى القول اسناد
 ما لمعناه ليخرج ما اسند اليه
 ما لفظه كالمثالين المذكورين
 واما اسناد خبر

وان نسبت لاداة حكما * فاحك أو أعرب واجعلها اسما
 وعلى الاعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانيا صحىا وهذا بخلاف ما لو
 جعل نحو ذلك علما لغيره لفظ فانه لا يضاف اذا كان الثاني صحىا ويجعل من باب
 ما حذف لامه نسبيا وهي حرف علة قاله الرضى وبين سر ذلك وهذا الاخير هو
 الذى اقتصر عليه في التسهيل لانه لا يرى جعل الكلمة علما للفظه افلا يرد عليه انه
 ترك ذكر التضعيف فيما ثابته صحيح ولا انه كيف يعرب به من غير تضعيف والشبه
 الوضعي موجود فيه ووجه دفع هذه الامة على ثلاثا حرف بحسب الاصل
 ثم اذا تحققت المقام اشكل دعوى ان الخلاف لفظي من مولانا شيخ الاسلام وغاية
 التوجيه له ان ابن مالك اثبت الاسناد اللفظي في التركيبين وجعله غير مختص
 بالاسم وغيره لم يشبهه بل جعل الاسناد معنويا كما علمت وقولهم كل حكم ورد على
 اسم فهو على مدلوله الاقرينة كان حرف جر وضرب عمل ماضى معنى على كلام ابن
 مالك والسيد واما عند الرضى وابن هشام فالصواب ان يقال الاقرينة كزيد ثلاثي
 (قوله اسناد للمعناه) أى اسناد ثبتي ثابت لمعناها كزيد قائم فقائم ثابت اعنى زيد وهو
 مسماه وقد اجتمع الى لفظ زيد فان قلت الثابت لسمى زيد هو القيام لا قائم اجيب
 باننا نسلم لان معنى قائم ثبتي متصف بالقيام ولا شك ان هذا ثابت لمعناه اذ هو ثبتي

متصرف بالقيام (قوله الى تسمع) أى وهو فعل ولم يرد لفظه (قوله فقول) أى على حذف ان وهما فى التأويل المصدر أى سماعتك فالاسناد فى الحقيقة اليه وهو اسم وقال البيضاوى الفعل انما يمنع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ما وضع له اما لو أطلق وأزيد اللفظ أو مطلق الحذف المدلول عليه مناعلى الاتساع فهو كلاسهم فى الاضافة والاسناد اليه انتهى وانظر على هذا هل فى نحو يتفع من هذا يوم يتفع ضمه يترادف سائر حركته حكم المصدر فلا يتفرقه ضمه يترادف وهل يتفع وحده فى محل جر أو جر مقدور وانما أظنه على التأويل فى أمثال هذا العلم اليقيني بان المعنى الفعلى غير مراده فى عبارة الشارح مساهلة لان المؤول المسند اليه لا الاسناد وعبارته فى الفواكه واما تسمع الحذف على حذف ان أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (قوله بعد التر كيب) أما قبله فقسم ثابت لا معرب ولا مبنى وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك انما مبنى لشمها بالحروف المهمة فى انما ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل ان الشارح يوافق ابن مالك وانما قيد بذلك لان الاسماء المذكورة لا تنقسم الى معرب ولا مبنى لان انقسام الشئ الى أقسام لا يقتضى انقسام كل منها الى تلك الاقسام قال شيخنا وهذا القيد ظاهر فى المعرب على القول بان الاسماء قبل التر كيب ليست معربة كما سيأتى وأما بالنسبة للمبنى ففيه نظر اذ قضيته انه لا يتصرف بالبناء الا بعد التر كيب وأما قبله فلا وليس كذلك فان الاختلاف انما هو فى الاسماء القابلة للاعراب كما سيعلم مما يأتى (قوله ضربان) الضرب والنوع والجمع بمعنى قال فى الفواكه الجنوبية وتقسيم الاسم الى معرب ومبنى من تقسيم الشئ الى ما هو خاص منه ومطلق الامن تقسيم الشئ الى ما هو عام منه كاتوهمه بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم أخص مطلقا من المتقسم انتهى وستقف أول تعرف المعرب على ايضاحه (قوله أى الغالب) أى الرابع فى نظر الواضع فاندفع انه لا معنى للاسالة والفرعية فى الأنواع على ان ذلك فى الأنواع المنطقية لا مطلقا ومع عموم قولهم الاصل فى الاسماء الاعراب بسقط ما قيل انه يخرج منه صنفان أسماء الاصوات لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها غير كما كانت فى الاصل والثانى أسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التى ليست بكلام ومن ثم كانت أوائها الحروف المحكية الالفاظة لا اسماء كان النطق بالالف الساكنة (قوله فى الاسماء) متعلق باصل لانه مبنى متأصل أو مخدوف أى وجوده أى وجود اعرابه على ان الضمير يحتمل رجوعه للاعراب المفهوم من قوله معرب ويبدل لذلك قوله وانما كان الاصل فيه الاعراب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع

الى تسمع فى قولهم تسمع بالعبدى
نخبر من أن تراه فقول (وهو)
أى الاسم بعد التر كيب
(ضربان) أى نوعان
أحدهما معرب وهو
الاصل فى الاسماء أى
الغالب ولهذا قوله

الضمير وانفصل وانما حكم بان المعرب هو الاصل والاصل في الاسماء الافراد وهي
 في حالة الافراد غير متحركة الاعراب بل مبنية فالاصل البناء لان الواضع لم يضع
 الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة مخافة ان ينظر الواضع
 في بناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها الكون استعملها مفردة
 عارضا غير وضعي (قوله ويسمى متمكنا) أي في الاسمية أو فيها وفي الاعراب (قوله
 أمكن) اعترض أبو حيان تعبيرهم بأنه أمكن بانه اسم تفضيل من تمكّن وبنائه منه شاذ
 ورد بانه سمع من كلامهم مكن كناية فالبناء قياسي جار على القاعدة (قوله بتعاقب
 معان) أي تركيبة (قوله بخلاف الفعل) يأتي بيان ذلك في بحث اعراب المضارع
 (قوله فيدعي الكلام عليه أوتوا) إشارة للاعتراض على المصنف حيث تكلم عليه
 ولم يتكلم على الاعراب أصلا فضلا عن تأخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بانه
 قدم حد المعرب نظرا الى أنه محل للاعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقدمه بمنزلة
 تقديم المحل على الحال هذا وقال شيخنا العلامة الغنيمي لعل مراده بقوله اذ معرفة
 المشتق الخ في الجملة والا فالعرب الاصطلاح لا تتوقف معرفته على الاعراب عند
 التأمل الصادق ولو سلم فالحجة متفكة فتأمل (قوله البيان) قال في شرح الحدود
 ولمناسب من معانيه الابانة اذا قصد به ابانة المعاني المختلفة انتهى وقال في الفواكه
 ان التغيير انساب بالمعنى الاصطلاحى هذا وقد انهمى بعضهم معاني الاعراب
 اللغوية الى عشرة منها التحبيب ومناسبتها ان المتكلم بالاعراب يتوجب الى السامع
 والتكلم بالعربية لان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية (قوله واعربت معدة
 البعير الخ) في كلام ابن فلاح وغيره وقيل انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير
 اذا فسدت واعربت أي افسدتها والهمزة للسلب كاشكيت الرجل اذا ازالت
 شكايته وعليه حمل قوله تعالى ان الساعة آتية كادا خفيها أي ازيت خفيها حتى
 تظهر والمعنى ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه وقيل انه مقول من
 قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربت أي افسدتها والهمزة للتعدية
 لا للسلب والمعنى ان الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي
 لحقه فظاهر التغيير فساد وان كان صلاحي المعنى انتهى ولا يخفى انه غير موافق
 لكلام الشارح نعم ان وجد في اللغة عرب وأعرب من باب فعمل واصل التجه ما هنا
 (قوله أثر) أي حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهذا تعريف المصنف وهو معنى
 قول التسهيل ما جى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف
 ليسكن ابن مالك فصل الأثر والمصنف أجمله وزاد بيان محله وانه يكون ظاهرا
 أو مقدرامع الإيجاز فله دره (قوله ظاهر) أي موجود لان السكون والحذف غير

ويسمى متمكنا وكذا أمكن ان
 انصرف وانما كان الاصل
 فيه الاعراب لا خصاصة
 بتعاقب معان عليه لا يميزها
 الا الاعراب بخلاف الفعل
 اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب
 مشتق من الاعراب فينبغي
 الكلام عليه أولا اذ معرفة
 المشتق موقوفة على معرفة
 المشتق منه فلا عراب انما
 البيان والتشهير والتحسين
 يقال أعرب عن حاجته اذا
 أبان عنها وأعربت معدة
 البعير اذا تبغيرت افساد
 وجاريت معدة أي حياء
 واصطلاح على القول بأنه
 لفظي أثر ظاهر

ماقوط بهم ما وان تعلقا بما قوط ولوعبر بموجود كان أولى لان المتبادر من الظاهر
 معنى الملقوط بقربة مقابلة بمقدر (قوله مقدر) أى معدوم مفروض او جود
 (قوله يجابه العامل) أى يطلبه ويقضيه لا يجدته بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب
 الاسماء الستة والثني وجمع المذكر السالم رفعا واحترز به عن حركة النقل
 والاتباع والتخلص من الساكنين فلا يصح كون اعراب الان العامل لم يجلبها (قوله
 فى آخر الكلمة) الظرفية مجازية فان العرب الحروف الاثرفية نفس الآخر لان
 التنوين فى الثنى والجمع بمنزلة التنوين فى الكمال ان التنوين امر وضه لم يخرج ماقبله عن
 أن يكون آخر الحروف فكذا التنوين وقد يقال الواقع بعد أكثر حروف الكلمة
 كانه واقع بعد الكل وشملت الكلمة المرب من الاسماء والافعال ولم يقل فى آخر
 العرب قرار من الدور وان أجيب عنه والغرض من هذا التمييز محل الاعراب
 من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار فعلها العوامل فى غير آخر الكلمة حتى
 يحتز عنهما قال المصنف فى شرح الشذور وحركة ماقبل لاخرى نحو امرء اما
 اعراب عند الكوفيين فلا يحتز زعمها الوجوب دخولها أو اتباع عند البصريين
 فلا تدخل وأما نقل الحركة فى الوقف فلا يريدون ان حركة الاعراب صارت الى ماقبلها
 وانما يريدون انها مثلها كما قال أبو البقاء أو ان هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وانما
 جعل الاعراب فى الآخر لان المعانى المحتاجة له من أحوال الذات وهى متأخرة عن
 الذات والندال على الآخر متأخر (قوله أو ما نزل منزله) أى كدال يدلان ما بعدها
 تركبها من سبها وكألف اثني عشر لان عشر حال محل الذن وهى بمنزلة التنوين (قوله
 وعليه المصنف فى الاوضع الخ) هو الاصح لان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز
 المعانى والتمييز انما يكون بالآخر ولومقدرا وهو فى حكم الملقوط ولا يرد عليه قوله
 حركات الاعراب وعلاماته والمضاف والمضاف اليه متغايران لانه يكفى فى التغاير
 كونهما من قبيل اضافة الاسم الى الخاص وأيضا قد اتفقوا على ان أنواع الاعراب
 رفع ونصب وجرو ونوع الجنس يستلزم حقيقة أى توجد حقيقة الجنس فى النوع
 فوجب كونه افظيا ويحتاج من يقول انه معنوى الى أن المراد نوع ما يدل على
 الاعراب فعبر عن المعنوى باللفظى مجازا (قوله وعلى القول بانه معنوى) نسب
 لظاهر كلامه سيويه وقواه الرضى بان البناء سده وهو عدم الاختلاف اتفاقا
 ولا يطلق البناء على الحركات انتهى وانظر تفسير الضد بالعدم فانه لا يخلو عن تأمل
 ولا يخفى ان ابن مالك يطلق البناء على الحركات (قوله تغيير) أى تغيير الالاقا للمصدر
 وازمة الحاصل به أو هو مصدر مبنى للفعول أى كون الا واخر مغيرة اسكن قال أبو
 حيان فى تفسير قوله تعالى وأوحينا اليهم فعل الخيرات ثم اعتمد بناء المصدر للفعول

أو مقدر يجابه العامل فى
 آخر الكلمة أو ما نزل منزله
 وعابه المصنف فى الاوضع
 والشذور وعلى القول بانه
 معنوى تغيير

مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحيح منه (قوله أو آخر الكلام) أي ذاتا بان يتبدل
 حرف بحرف أو آخر حقيقة كالمثنى والجمع جرا ونصباً أو حكماً كما فهم ما حال الرفع لان
 الالف والواو صار الشئين بعدما كانا الشئ واحد اذا كان اعرابه بالحروف أو صفة
 بان يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة كما في زيد نصباً وجراً أو حكماً كما في غير المنصرف
 حال جره بعد نصبه اذا كان اعرابه بالحركة والميراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب
 الاصل فيدخل تغيير آخر الجزء الاول من المركب الاضافي على أن آخر الجزء
 الاول منزل منزلة الآخر وصار الحد جامعاً وخرج به التغيير في غير الآخر لتصغير
 أو نحوه وان أمكن خروجه بما بعده لانه لم يكن له عامل لكن قيد اختلاف العوامل
 لم يأت الا بعد وضافة أو آخر لا كلام جنسية كلام الكلام بطلان معنى الجمع فلا يلزم
 عدم تحقق الاعراب الا بتغير ثلاثة أو آخر التي هي أقل الجمع لثلاث كلم التي هي
 أقل الجنس الجمعي (قوله لا اختلاف العوامل) أي تغييرها ودخول أحدها في
 الآخر والمراد باختلافها وجودها وان لم تختلف لان الاختلاف يستلزم الوجود
 فدخل اعراب المعرب بتداعيه وغير بالاختلاف لما كانت تغييراً وأل في العوامل
 للجنس فتبطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بتقل راتباع وتغيير نحو
 غلامى بالياء فليس بأعراب بل الاعراب التغيير التقديرى وصار الحد مطرداً منعكساً
 (قوله الداخلة عامها) أي الحاصلة والمحققه معها فدخل العامل المتقدم والمتأخر
 والمعنوي أو المسماة عليها كما يدل عليه كلام السارح في تعريف المعرب فيدخل
 ما ذكر ويخرج العامل الداخلة غير المسماة كالمؤكدة في نحو اتاك اتاك اللاحقون
 فسقط ما قيل ان قيد الداخلة لبيان الواقع لا لاستراز اذا لا يكون التغيير بسبب
 العوامل الا وهي داخلة على انه ولولم يفسر بالسلط يمكن أن يكون احتراز عن
 حركة الحركات فقام بسبب عامل غير داخل في كلام المتكلم (قوله لفظاً أو تقديرًا)
 حالان من تغيير على اسمها مصدران بمعنى اسم المفعول أي مفعولاً اثره لان نفس
 التغيير ليس مفعولاً أو قدرا وذلك نحو عصافانه استحق الاعراب ولم يظهريه لما نفع
 قدرانه متغير بخلاف المبني الواقع في محل المعرب فانه لم يستحق الاعراب بل لو كان
 في محله معرب لتغير آخره فظهر الفرق بين الاعراب التقديرى والمحلى واعلم ان عدم
 استحقاق الاعراب اما لان اللفظ لا يقبله أصلاً كما في المبني أو لان العامل لا يمتصيه
 كما في نحو صررت زيد كذا قيل وفيه نظر لانه لا يتناول المجرور ويحرف زائد مع ان
 اعرابه محلى وفي هذا الاعراب محلى الحال من الخبر ونوعها مصدران مكررا وهو مع
 أكثره لا ينفاس ويجوز نصبهما على المصدرية وهما بمعنى المفعول أيضاً أي تغييراً
 مفعولاً أو مقدرًا على ما صلب وعلى التمييز المضاف اليه والاصول تغيير

أو آخر الكلام أو منزل منزله
 لا اختلاف العوامل الداخلة
 علم باللفظ أو تقديرًا وعليه
 كذا من المتأخرين

لفظ أو آخر الكلام أو تقديرها أما تغيير اللفظ فواضح وأما تغيير التقدير فلاضافة
لأدنى ملائمة لأن الآخر محتمل التغير فالتقدير متعلق به وعلى الخبرية لكان
المحدوفة مع اسمها أي سواء كان ماذ كلفظ الخ وتجويزان يكون قوله لفظاً
أو تقديرًا تفصيلاً للتغيير لا واخروا اختلاف العوامل على أنه من باب تنازع
المصدرين مبنى على أن التنازع يجري في المسلمين الجامدين وصرح في
الأوضح بالمنع (قوله وهو ظاهراً تعريفه الخ) قال في شرح الحدود أنه قضية وذكّر
أنه تعريف بالفهوم وأن تعريفه باللازم ما سلم من مشابهة الحرف (قوله أي الذي
أوشى) إشارة إلى أن ما يحتمل أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة وهو أولى
لفظاً لأنها خبر موصوفة قوله وهو شأنه التنكير لكن التعريف حقيقة للفهوم
بالمفهوم قبل ولا يلزم الاقتصار على الفصل لأن الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد
فلا يكون كلمة ما جنساً فكان ينبغي تقديم هذا الاحتمال بقى أن ما على كل تقدير
واقعة على الاسم لأنه قسم الاسم إلى المعرب والمبني ثم عرف كلامهم ما قل على أن
التعريف التسمي وقسم الشيء هو الشيء مع قيد فلا يكون اعم منه وتجوز اعميته
مؤول أو خطأ وكل من المعرب والمبني أعم لشموله الفعل فليس القسم إلا الاسم
المعرب فبدل على أنه أخذ الاسم في التعريف ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه
لأن المحتاج إلى التعريف انما هو المعرب إذا الاسم قد علم وما كان كذلك يشار
في تعريفه إلى المعالوم مجعلاً لوفصل المجهول كتناء بغير الحاجة كقولهم
الانف الا فطس انف ذو قميص فكذا قال الاسم المعرب كلمة تقبل ال والتثوين
والاستناد بتغير آخرها بحسب العوامل الخ (قوله ما يتغير آخره) أي
يستحق ما هو آخره التغير على ما ذهب اليه ابن الحاجب أو ما يصلح لاستحقاق
التغير بعد التركيب كما هو مذهب الرنحشري ويوافق ابن الحاجب قول ابن مالك
أن الأسماء قبل التركيب مبنية واعلم أن المراد بالأفعال في التعاريف مجرد ثبوت
الحدث أو الاستمرار لا الافتران بزمن وعلى كل فهمي مجاز مشهور فلا ضرر في
وتوعها في الحد وحينئذ لا يتناول التعريف الأسماء حال عدم تركيبها إذا سبق
تركيبها فيما مضى ان عبر بتغير ماضياً أو أريد تركيبها بعد ان عبر بتغير ان كان
مضارعاً لودلت تلك الأفعال على الزمان تناول التعريف ذلك لأنها تغيرت فيما مضى
وتتغير فيما يأتي (قوله هيئة آخره) أي حالة شبيهة بالهيئة والصفة لا هيئة وصفة
حقيقة لأن الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكم اتابعه وتقدر الهيئة
لأنه لا تغير له في ذاته لا يقال هذا واضح في الاعراب بالحركات والسكون أما الحروف
فهو تغيير واقع في ذات الآخر لا في حاله لا نقول لما وقع الحرف نائباً عن الحركة صح

وهو ظاهراً تعريفه للمعرب
بقوله (وهو ما) أي الذي
أوشى (بتغير) هيئته (آخره)

ادراج الحروف في هذا القدر لان المنوب عنه من الاحوال فاطلاقها في
الاسم على ثابته اعطاء لثابت حكم المنوب عنه أو نظرا للاصول لان المقصودة
والفروع محمولة علمها أو الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرها
في مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ولا يضر ذلك الاعراب بالحروف فبعبارة
ذلك لانه نظرية للشهرة والتعميل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لئلا يجرى
في القواكه على التعبير في المعرب بالحروف بتغيير الذات هذا وفي تقدير هيئة تغيير
لاعراب المتن لتغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقدير) ان قبل المبنى
يتغير آخره تقدير الاختلاف العوامل أحيب بالرفع لان الاعراب التقديرية أن
تقدر الاعراب على محل وهو الحرف الاخير لما منع من الظهور كالتقدير والاستقبال
والمبنى لا يقدر على آخره لان السانع في جملته وهو مشابه للمبنى وقد يكون في آخره
كافي جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبنى في محل الرفع مثلا أى في موضع لو كان فيه
اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حقته الرضى وتلقوه بالتسوية ومن هنا يتشكل
دعوى ان الاعراب المحمل لا يختص بالمبنى كفاعل المصدر والجذر وربها والظرف
اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أى جنسها لان
اللام للجنس فتدل على الجمعية (قوله المقتضية الخ) صفة مختلفة لبيان ان المرفوع
الاختلاف في العمل وليس لدفع النقص بمثل ان زيد ماضى وبواقي ضربت
زيدا وواقي ضارب زيد فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير
آخر المعرب لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان ال للجنس وهذا النقض أرده
البيانى في قول الكافية وحكمة أن يختلف آخره وليست العبارة هناك
ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والفساد (قوله لفظا أو تقدير) فيه فمور لانه
يخرج العوامل العنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولك جازيد
وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصع من اشتراط التركيب في الاعراب
وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم السكاف ان كانت اسماء فهي خبر
في محل رفع وان كانت حرفا فالجاء والجور في موضع الخبر ويجوز أن يجعل
كزيد مفعول فعل محذوف أى اعنى كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشا
عن اطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فانه مجاز كاطلاق
الفصل على المختص به هذا لان الجنس الحقيقي ما تحتها ماهيات متفقة في الخارج
لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية قسم من
الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركها اللفظ دون لفظ كالدلالة
على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركها بعض ما يشارك في

لفظا أو تقدير (بسبب
العوامل) المختلفة المقتضية
رفعا أو نصباً أو جراً (الداخله
عليه) لفظا أو تقدير أو ذلك
(كزيد) وموسى قوله ما يتغير
مكالجنس للمعرب فدخل فيه

الاولى دون البعض الآخر كدلالته على خصوص الزمان المعين فالمساهمة المركبة من المكينة والخاصة بين موجودة في الخارج بوجود جزئياتها فيه والمشاركة الاعم من احزائها جنس والمتوسط والاخير فصلان (قوله التغير السكّان الخ) أي ذو التغير أو التغير بمعنى المتغير لان الداخل المتغير لا التغير ولو حذف السكّان كان الظاهر لان الظرف اذا وقع صفة وكان متعلقه كوناعا ما وجب حذفه الا ان يقال هو بمعنى كون خاص أو يعني على رأى من لم يوجب حذفه (قوله وخرج بآخره تغير الخ) فيه ما علمت ثم المراد خروج ذي تغيرهما اذا لم يكن معه تغير الآخر بأن لم يكن معربا أو بطلقالسكن من حيث تغير الاوائل والاواسط أما من حيث تغير الآخر فداخل لانه معرب ونسب خروج ما ذكره هذا القيد لانه سبقه وان كان ما خرج به يخرج بما بعده (قوله وقولنا لفظا الخ) منه يعلم ان أوفى قوله أو تقدير في الموضوعين للتقسيم لانه لا ينافي التعريف (قوله لفظي الخ) لوقال ما يظهر اهرايه وما يقدر كذا أخره واولى لان الذي يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو بالاعراب (قوله ما يظهر فيه الاعراب) أي نفسه على القول بانه لفظي أو اثره على القول بانه معنوي (قوله كالفتي الخ) أي الموقوف عليه والمحكي والمتبع (قوله ومنه نحو القاضى) فصله عنه لتقيده بقوله رفعا وجرأوقس عليه ما بعده والاول مطاق (قوله وجميع المذكور السالم المضاف الى ياء المتكلم) والواو مقيدة استعانة عند ابن الجاحظ وتعذرا عند غيره وهو وجيه وأما المثني المضاف الى ياء المتكلم فاعرابه ظاهر بالحروف في الاحوال الثلاثة تقول جاء مسلماي فهو مرفوع بالالف مضاف الى ياء المتكلم ورأيت مسلمي منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المدخلة في ياء المتكلم ومررت بمسلمي مجرور بالياء المدخلة كذلك (قوله رفعا فقط) أما في حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء المدخلة في ياء المتكلم وانما قدرت الواو في الرفع لان الصامل يقتضى خصوصها وهو غير موجود وان وجد بدلها وهو الياء (قوله والمثني رفعا) أما في حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسرة وانما لم تحذف لعدم ما يدل عليها بخلاف الالف في حالة الرفع الدال عليها بوجوده والفتحة (قوله ما تغير آخره بسبب غيرها) أي من حيث تغير آخره بسبب غيرها أما من حيث تغير آخره تقديرها بسببها فداخل قبل والاولى ان يقول ما تغير آخره لاسمها الشمل ما تغير آخره لا بسبب كيث اذا فتحت بعد دعائها أو بسبب آخر كالحركة انبعا أو نة لا أو حكاية أو تخالفا من كونين انتهى وفيه نظر اذ حيث لم يتغير آخرها اذ فيها الفات متعددة وهي من حيث كل لغة على حدة لم يتغير (قوله اشارة الى ان آخر المعرب الخ) اشارة الى ان الدخول بمعنى التسلط فيدخل العامل المتأخر

والاواسط والمراد بالآخر ما كان آخره حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد وقولنا لفظا أو تقدير اشارة الى ان المعرب نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقدرى وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلای ومنه نحو القاضى رفعا وجرأ وجميع المذكور السالم المضاف الى ياء المتكلم رفعا فقط كسلمي وكذا الاسماء الستة والجمع المذكور مطاقا واشتق رفعا اذا اضيفت الى كلمة أو لها ساكن نحو جاء أبو الحسن ومسلمو القوم وصالح القوم فيه عليه السيد في حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما يتغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالتابع والتقل والحكاة والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان آخر المعرب لا يتغير لأجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيدا أم تأخر كزيد اضربت ولا فرق في ذلك بين ان يكون العامل مفعولا به كاهنا او مقدرا كما فيكم درهم اشترت اذ

ادراج الحروف في هذا القدر لان المنوب عنه من الاحوال فاطلقنا هذه
الاسم على نائبه اعطاء النائب حكم المنوب عنه. ونظرنا للاصول لان المقصودة
والفروع محمولة علمها أو الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقة ولو تقديرها
في مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ولا يضر ذلك الاعراب بالحروف بعد
ذلك لانه نظريته للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى
في القواعد على التعبير في المعرب بالحروف بتغيير الدات هذا وفي تقديره هيئة تغيير
لا عراب المتن لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرا) ان قيل المبنى
بتغير آخره تقدير لا اختلاف العوامل أجيب بالنعم لان الاعراب التقديرية
تقدر الاعراب على محله وهو الحرف الاخير لما منع من الظهور كالتقدير والاستتقال
والمبنى لا يقدر على آخره لان الساكن في جملة وهو مشابه للمبنى وقد يكون في آخره
كافي جملة نحو هذا وهذا يقال ان المبنى في محل الرفع مثلا أي في موضع لو كان فيه
اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حققته الرضي وتلقوه بالقبول ومن هنا يشكك
دعوى ان الاعراب المحذو لا يختص بالمبنى كفاعل المصدر المحذو وربّه والظرف
اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أي جنسها لان
اللام للجنس قد طل عن الجمعية (قوله المقتضية الخ) صفة مختلفة لبيان ان المراد
الاختلاف في العمل وليس لدفع النقص بمثل ان زيد مضروب وفي ضربت
زيدا وفي ضربت بزيدا فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعالية والحرفية ولم يتغير
آخر المعرب لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان ال للجنس وهذا النقص ابرده
اللساني في قول الكافية وحكمه ان يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك
ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والتسادم (قوله لفظا أو تقديرا) فيه قد مر ولا
يخرج العوامل العنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعني من نحو قولك جاز
وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب في الاعراب
وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسماء فهي خبر
في محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور في موضع الخبر ويجوز أن يجعل
كزيد مفعول فعّل محذوف أي اغني كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشا
عن إطلاق الجنس على المشترك في ما هيئات الاعتبارية فانه مجاز كإطلاق
الفصل على المختص ببعضه لان الجنس الحقيقي ما تحتها ما هيئات متحققة في الخارج
لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية قسم من
الوجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها اللفظ دون لفظ كالدلالة
على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه في

لفظا أو تقديرا (بسبب
العوامل) المختلفة المقتضية
رفعا أو نصبا أو جرا (الداخل
عليه) لفظا أو تقديرا وذلك
(كزيد) وموسى قوله ما يتغير
كالجنس للمعرب فور دخل فيه

ولا يجتمع عاملان (الح) أى لا يجوز اجتماعهما أعليه لان العوامل النحوية وان كانت
علامات الانتم - ثم تزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية ومن ثم رد على من قال ان المبتدأ
والابتداء عاملان فى الخبر ونحو ذلك ولا اجتماع فى نحو: لم تفعلوا لان لم عملات فى
تفعلوا افعلوا وان لم تفعلوا محلا وقولهم لا محل للحرف من الاعراب محمول على حالة
انفراد وعدم انضمامه غيره اما مع غيره فقد يكون له محل وذلك اذا لم يكن زائدا ولا
شبهه لانه مطلوب لما يعمل فيه ألا ترى ان معنى لم فيما ذكره مطلوب لان اذا المعلق
نفي الفعل لا الفعل ومعنى الباء فى نحو مررت بزيد مطلوب لانه لا يتهدى الابه
بخلاف الزائد وشبهه فلا محل له اذ ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع
أىضا فى نحو زيد عندك واركان عندك متصبا بالاستقراء فى محل رفع على الخبرية لان
المنصوب انظما بالاستقراء عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر وهو مع الضمير قد بر
والمراد انهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة فلا يرد نحو ما جاءنا من بشير
فانه تعالى على بشير عاملان جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول
بان المفعول لجا مجموع من بشير ومن بشير وحده لان الحرف هنا زائد فلا محال
لكونه مع مجزوره فى محل اعراب كما أثرنا اليه آتفا وأما زيد وعمر وقائمتان فى قوة
معمولين ويستثنى ما اذا تمثال العاملان فيجوز اجتماعهما - ما نحو جاء زيد واني
عمر والظريفان لان تماثلهما منزلة العامل الواحد (قوله ولا يجتمع ان يكون له
مولات) عدم الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافى ان الفعل المتعدي يجب جملة
فى مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وان جازا لم يندف بعضهما على ما به - لم من
محله وقد انتهى المع - مولات الى نحو العشرة اذا ذكرت الفاعيل والحال والتمييز
والاستثناء (قوله فان كانا من نوع واحد) أى بان كانا اسمين ولا يتصور اتحاد النوع
الا فيهما لان الفعل لا يعمل فى مثله والحرف لا يعمل فى مثله وأما اختلاف النوع
فله ثلاث صور لان الحرف يعمل فى الفعل والاسم والفعل يعمل فى الاسم ولا يعمل
الفعل فى حرف ولا الاسم فى حرف وبه يعلم ان الصور العقلية تسعة (قوله
فلما شبه العامل الح) أوله ضمين العامل معنى لا يكون من نوع المفعول فالأول
كعمل اسم الفاعل والثانى كعمل المضاف فى المضاف اليه قال شيخنا العلامة
الغنىمى وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدأ عند من جوزوه والتمييز من
المفرد نحو عشرين درهما (قوله والصحيح فى الاعراب انه زائد الح) جزم به أبو حيان
وذكر ابن مالك انه جزم منها وهاء أبو حيان والظاهر ان محل الخلاف فى الاعراب
بالحر كأتأما بالحر وف فلين زائدا ان محله أيضا على القول بان الاعراب انظما
(قوله ومقارن للوضع) أى والصحيح ذلك قال الزججى فى أسرار النحوان الكلام

ولا يجتمع عاملان على مفعول
واحد ولا يجتمع ان يكون
له مولات والاصل
نحوا الفهم المفعول فى النوع
فان كانا من نوع واحد
فلما شبه العامل مالا يكون
من نوع المفعول والصحيح
فى الاعراب انه زائد على
ماهية الكلمة وقيل انه جزء
منها ومقارن للوضع (و)
الثانى (مبنى وهو) ما كان
(بخلافه) أى المعرب

سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظت به العرب بزمانا غير معرب ثم رأيت اشتباه
 المعاني فاعربت به أو فطقت به معربا في أول تلبيل استهوا ولا يقدح ذلك في سبق
 رتبة الكلام كقد ديم الجسم الأسود على السواد وان لم يزايله خلاف للنهضة
 وفي الباب لا في البقاء أن الفوريين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام
 عند التركيب لا بد ان يعرض فيه ليس فحكمة تقتضي ان يضع الكلام معربا
في صحة الصحيح في الاعراب بالحركات انه مقارن للحرف الاخير وهو ذهب بتبويه
 وقيل قبله وقيل بعده قال الفارسي وسبب هذا الخلاف اطف الامر وخصوص
 الحال ويشهد لمن قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على أن الواو
 في خطو بعد انما حذفت لو وقعها بين ياء وكسرة لا تعيدل على ان الواو في يوعند بين
 الياء التي هي ادنى الهمام فتحتها وكسرة العين التي هي ادنى الهمام من العين بعدها
 ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعند بين فتحة وعين ولمن قال
 انها بعده ان الحركة تثبت أمنا به من الحرف وكان الحرف لا يجمع حرفا آخر فكذا
 بعضه لا يثبت مع حرف آخر لان حكم البعض في هذا حكم الكل ولا يجوز ان يمتد
 أن حرفا من الحروف حدثت بعضه مضافا لحرف وبقية بعده في غير ذلك الحرف
 لا في زمان واحد ولا في زمانين وانه لما لم يدغم الحرف المتحرك فيما بعده فهو
 طلال دل على أن بينهما ما حازوا وليس الا الحركة والمسئلة بسوطة في الاشياء والنظائر
 (قوله ما كان بخلافه) لو قدر انكظ كثن كان مع اختصاره وموافقته لقولهم ينبغي
 تقابل المحذوف ما أمكن الظهور لئلا يمتد بما يلزم على تقديره من حذف الموصول
 وبعض صلته لان من تمام المسئلة لفظ بخلافه هذا والظاهر ان الياء في قول
 المصنف بخلافه زائدة في الخبر ولو قال وهو خلافه كان أخصر وأظهر فلا تعلق
 بشئ ونجورها لفظا والخبر واعرابه مقربا ويحلى على ما فيه (قوله أي ما لم يتغير
 آخره) أي على الوجه المتقدم في تعريف المعرب قد دخل ما لا يتغير أصلا ومنه
 الاسماء قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل الداخلة عليه كيث لاكن يدخل
 فيه ما حرك بحركة اتباع أو نحوها ولا بدفع بانه قد تغير قبل بسبب العوامل
 الداخلة عليه لعدم لزوم ذلك لانه قد يتحرك في أول أحواله بمساذ كرناعلى أن الفعل
 في التعريف لا يدل على زمان على ان هذا انما يمكن فيما هو قابل للاعراب وأما
 في غيره فيجوز من أجله ومن اوفى ومن اكرم فلا تأمل (قوله لان الاعراب ضد البناء
 الخ) أي فيفيد التصريح بعدم الاجتماع ولا يحتاج في ذلك الى معونة فلا ينافي
 الاولوية ان المراد ما ليس بخالفة مخالفة ما يتقانا بان ولا يجتمعان كما فهم من قوله
 وهو لان الثاني الاقسام وعدم اجتماعها والاصل في التقسيم ومن قوله

أي ما لم يتغير آخره بسبب
 العوامل الداخلة عليه ولو
 قال وهو بغيره لكان أولى
 لان الاعراب ضد البناء
 والاضدان لا يجتمعان
 والاضدان قد يجتمعان
 كانهود والاضداد وهو مشتق
 من البناء وهو واخذه ونسج شئ
 على شئ على صفة

الآتي في لزوم الكسر في لزوم الفتح الخ لانه ظاهر في أن المبني يلزم طريقة واحدة
 قيل والاولى ان يقول وهو نقبضه لان النقبضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان
 قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والاعراب من الاسم وليس كذلك وقد يقال
 خرج بعضهم في غلامى والمتبوع والمحكى انه لا مذهب ولا مبني فراعاه هذا النازل
 لئلا يأس بها وان لم تكن لازمة ثم ان تقابل المعرب والمبني ليس تقابل النقبضين لالغة
 لان نقبض كل شئ رفعه ولا اصطلاحا لانه اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب
 فلا يصح التعبير بالنقبضين الاعلى وجهه المساعدة باعتبار ان أحدهما ماضٍ
 والنقبض لان لا معرب مثله والمبني قد يبقى هنا شئ وهو ان التضاد انما يكون بين
 الاعراض لا الجواهر كما صرحوا به ولا خفاء ان المعرب والمبني ليسا من الاعراض
 بل هما باعتبار تضاد وصفيهما واليه يشير قول الشرع لان الاعراب ضد البناء
 ولم يقل لان المعرب ضد المبني فقط (قوله براديهما الثبوت) اخترزبه عن الوضع
 لاعلى تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى بناء لغة (قوله لالبيان مقتضى
 العامل) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) من فيه لبيان الجنس أى
 به لرفع الابهام عن ما وشبهه بكسر الشين وسكون الياء وبفتحهما مع شئ أى من
 الامر المشابه للاعراب في كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفا وكونه في آخر الكلمة
 (قوله ولا يلى حشوها وخرج نحو فتحة لام فليس وفتحة لام افلس) (قوله وليس
 حكاية الخ) أى وليس هو أى ما يجيء به لالبيان مقتضى العامل حكاية نحو من زيدا
 فان الحركة المذكورة ليست اعرابا ولا بناء وكذا بقية الحركات المذكورة لكن ما هي
 فيه معرب تقدير اولئك الحركات ما زعمه من ظهور الاعراب فهو مقدر للتقدير ان كان
 اسما غير مشبه للعرف أو فاعلا مضارعا نحو لم يكن الذين كفروا ومبني ان كان اسما
 مشبها للعرف أو فاعلا غير مضارع أو حرفا ثم ان لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فتسمى
 حركة بناء نحو كيف وذه ومنذ وأمس والافدر ما يستحقه فتحو عض مبني على سكون
 مقدر منع من ظهوره حركة الاتباع وقدره من قد افلح مبني على سكون مقدر منع من
 ظهوره حركة الفعل وقدره من قل ادعوا مبني على سكون مقدر منع من ظهوره حركة التماس
 من الساكنين وبهذا يجمع بين ما هنا وما سبق في أسباب البناء على الحركات وهذا
 هو الصحيح وقال الكوفيون حركة الحكاية اعراب والمحكى بمن خبر في الرفع ومفعول فعل
 مقدر في التمس وبطل في الجرو قبل انه مبني لان الاختلاف ليس بهاملا في المعرب
 في الكلام الذي هو فيه وقيل المحكى بمن واسطة لا معرب ولا مبني (قوله أو اتباعا)
 كقراءة فريد بن علي الحمد لله بكسر الدال اتباعا للحركة اللام وقبل ان المتبوع واسطة
 وقيل انه مبني والصحيح انه اما معرب تقدير ان كان ما فيه الاتباع اسما غير مشبه

براديهما الثبوت واصطلاحا
 على القول بأنه لفظى ما يجيء
 به لالبيان مقتضى العامل
 من شبه الاعراب وحركة
 أو حرف أو سكون أو حذف
 وليس
 أو فاعلا

للحرف أو فاعلا مضارها كما مر وأما مبنى أن كان غيرهما واتباع الشيء للشيء هو
 الاتيان به تبعاً ومناسبة باله وتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم
 في عيت به فتح السين عيت بكسر هاء اتباعاً للياء ثم كسرة الاء اتباعاً للكسرة
 من أنذرة كما تقدم أو متقدمة نحو فلامه التث بكسر الهجزة وأما البناء متأخرة كما في
 غلامى وعيت أو أيا متقدمة نحو في أم الكتاب بكسر الهجزة في قراءة الاخوين
 ثم الكسرة التي تتبع مع ما غير الاتباع كما قدمنا وأما للاتباع نحو كسرة عين عسى فانها
 لا تتبع كسرة الصاد التي هي اتباع للياء وقولهم اتسم الباء غير محذور بدليل السلامة
 في حيز ونص البدر ابن مالك على أن الكسرة في نحو غلامى اتباع للياء ولا شك أن
 تنبيه الاء لا تتبع ما ذكر يشملهما ولا نص بنا فيه لكن الجمهورية ولو كسرة مع نحو
 غلامى للمناسبة للياء وعليه فزاد عددها في تلك الحركات (قوله أو تخلصا من سكوتين)
 نحو من يشاء الله يصله ولا يشك كل عدهم من أسباب البناء على الكسرة حركة
 التخلص من الساكنين لأن ذلك لا فرار من التقاء الساكنين والمحترز عنه ما يكون
 للتخلص من التقاء الساكنين بالفعل أو أن ذلك فيما كان مبنياً وهذا فيما هو معرب
 فندبر وكذا يقال في الاتباع لأنهم عدوا حركته بناءً هذا غاية ما حاول به بعض الفضلاء
 وأسلمنا من التحقيق ما يغنى عن ذلك فأمل فإن الأول خلاف الظاهر والثاني
 متفوه من الاتباع في المبنى مع كون الحركة ليست بناءً نحو فروع وشهد وكذا
 التماس نحو قل ادعوا بى هاشى وهو أن هذا التعريف صادق على الضم في ضربوا
 والسكون في ضربت على المختار من أن الماشى فمـ ما مبنى على فتح مقدر وإن
 الضم للناسبة والسكون لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كاللغة الواحدة
 وليس للبناء فكأن يبنى أن يزداد في التعريف لأخراجهما ولا للناسبة ولا
 لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كاللغة الواحدة إلا أن يقال هو تعريف
 بالاسم على القول بجوازه قدبر (قوله لزوم آخر الخ) لزوم جنس وخرج
 بأضافته لآخر لزوم ما عداه حركة واحدة فليس بناءً كما أنه ليس أعراباً وخرج
 بقوله حالة واحدة المهرب المختلف الآخر بقوله غير عامل ملزم حالة واحدة
 للزوم ما عدا واحد إذا كان ظرف الغير المتصرفه وولزم النسب على المصدرية
 وقوله ولا اعتلال لا حاجة اليه لأن المهرب المعتل مختلف الآخرة قدبر إلا أن
 يقال آخره لم يختلف من حيث الفظة فالاحتراز عنه من هذه الحثية وأرد عليه
 ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كيث وقد يقال المراد بالزوم المذكور وعدم
 تغير آخره بسبب ما يدخله من العوامل أو أن تلك الحركات لغات وكل
 لغة فمبنى الاقلاق اللغة فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحثية (قوله وانما مبنى

أو تخلصا من سكوتين
 وعلى القول بأنه معنوي
 لزوم آخر الكلمة حالة
 واحدة غير عامل ولا اعتلال
 وعليه المصنف في شرح
 الشذور وظاهر عبارة المتن
 تقتضيه وانما مبنى

الاسم إذا اشبه الحرف شهاقو بالخ) اقتضى كلامه أمرين الأول حصر سبب
البناء في شبه الحرف وهو ما قاله ابن مالك ولم ينفرد به خلافاً لابن حبيب بل صرح به
غير واحد كابن جنى والزجاج وابن العطار لكن أوردانه ذكر في باب الاضافة من
أسباب البناء الاضافة لبنى وأجيب بأنه حذف هنا قيد الغلبة أى لشبه من الحروف
غالباً بدليل كلامه في باب الاضافة أو ان الكلام هذا في المنى لزوماً ولا سبب له الاشبه
الحرف بخلاف المبنى جوازاً فقد يكون سببه نحو الاضافة لبنى وحينئذ فالاسم معرب
ومبنى وجو بالشبه من الحروف ومبنى جوازاً الغير شبهه من الحروف بدليل باب
الاضافة وظهر حسن تعبير الافية عنه الثاني حصر البناء لشبه الحرف في واحد
من تلك الأنواع ويرد عليه أن أسماء الأصوات انما بنيت لتكون أشبه الحروف
المعملة من حيث انما تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعاً آخر وهو الاشبه
الاسم الى واجيب بأنه يمكن ادخاله في شبه الاستعما الى فهو قسم منه لا زاد عليه
وزاد بعضهم أيضاً الاشبه الجمودى وهو أخصير جسيم لما ذكر وزاد بعضهم الاشبه
الماضى فقد ذكر ابن مالك ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ
وان عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا
يغنى عن حقا وقد الاسمية كما ذكر ابن الحاجب الاوامين والمصنف الثلاثة في المغنى
لكن ما كان على حرفين يمكن ادراجهم في الوضعي بناء على انه لا يشترط في الثاني كونه
حرفين وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجبا
للبناء بل يجوز كما هو مرجح كلام المغنى في الباب الثامن والكلام في أسباب
البناء الواجب بقى هاتين وهوان هذا الكلام يقتضى وضع الحرف قبل وضع الاسم
لانه لو لم يتقدم وضعه لم يتحقق عملة البناء لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم اشبه
وهذا بعيد لان الحرف غير مقصود بالذات كالاسم وانما وضع للربط فكيف
يتقدم على ما هو المقصود ويحتاج بعدم لزوم ذلك ويكفى في تحقق عملة البناء تقدمه
في التصور وان تأخر في الوجود الخارجى (قوله يدنيه منه) أى يشرب الشبه الاسم
من الحرف والجملة صفة كاشفة اقويا (قوله في الوضع) ضابطه أن يكون الاسم
موضوعاً على حرف أو حرفين اما طاماً أو بشرط كون الثاني حرفين كما قاله
الشاطبي ودل كلامهم ههنا على ان أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينال في
ما في الصرف ان الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة لان الأصل مقول بحسب
ما هو المناسب لطبيع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجى أى الكثرة
الخارجية فالأول هو المراد في الصرف والثاني هو المراد هنا وانما اعرب فعواب
وأخويه ودم لانها على ثلاثة أحرف وشهها وأعلنت بحذف حرف العملة اختصاراً

الاسم اذا اشبه الحرف شهاقو
قوله يدنيه منه في الوضع

والظاهر أنه حذف اعتبار الحرف من قياس أبي وأخ القاب لتحرك حرف الهمزة وافتتاح ما قبله كما في عصى وقياس يدودم الاثبات لسكون ما قبل حرف الهمزة كما في ظبي ودلو ومما هو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر ابن مالك والمختار عند الرضى ولا مبالاة المحذوفة إلا ألف المتقلبة عن ياء والاعراب مقتضى ما ان أفردت وظاهر على ما قبلها أن أضعفت ويرى أن ذلك انما يكون فيما تحذف لامه نسبيا ولو كان حذف اللام نسبيا لم يقدر الاعراب فيها أن أفردت وجهه نسبيا في حال دون أخرى تحكم وقيل انما أعربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثانيا وضعا لأن أغلب أحوالها الإضافة التي هي من خواص الاسماء فاعتبرت شبه الحرف ثم إن الشبهة الوضعية ذكره ابن مالك وقال أبو جحيدان لم أقف عليه لغيره واعتزله المصنف بقول سيديويه إذا سميت بياء ضرب قلت اب بابحتلاب همزة الوصل وبالأعراب ويرد الأول بأن عدم وجدان السابق لا يدل على عدم الوجود والشبهة الوضعية معتبرة في أن العرب كثر زيادة أن بعد ما الصدرية لمساومة ما التافية والثاني أن كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيرها فانهم أعربوا المسمى ولو كان على حرف أو حرفين أو نحو عن فكان وضع التسمية لما كان طارئا مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء ويدل له أن ابن مالك قائل بالأعراب بالتسمية (قوله أو المعنى) ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كلاسمة فهم أولا كالأشارة تضمنه لازما بأن يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج الظرف لأن المقصود منه عند التضمن وهو كونه ظرفا زمانا أو مكانا معنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن يصريح بفتح بقى ويدخل المتأدى لأن المقصود منه عند التضمن وهو كونه منادى مخاطب غير حاصل بدونه واسم لافان المقصود منه التضمن وهو التخصيص على نقي الجنس غير حاصل بدونه لكن يرد على هذا أن المقصود في اسم لا يحصل بأن يصريح بمن الاستغراقية كما في قوله * ألا لمن سبيل إلى هند * إلا أن يراد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه أو بمعنى أنه خاف حرفا في معناه أي أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم لا بمعنى أنه حل محله هو للحرف كتضمن الظرف معنى في التمييز معنى من فان قيل الانطاط التي تشبه الحرف في المعنى حروف لا اسماء قلت نعم لو لم توضع لغير هذه المعاني كان الشرطية لكنها وضعت لغيرها أولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قيل يتضمن دون وضع (قوله أو الاستعمال) ضابطه كما في الاوضح أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل غير ثوريه وكأن يفتقر افتقارها تأصلا إلى جملة قد دخل فيه الافتقار والاهتمام إلى بناء على

أو المعنى أو الاستعمال

أن الحروف أعم من المستعملة أو المهملة وقوله إلى جملة أي أفتقار الإلزام إلى جملة
 أي أو عوض منها كالمتنوين في إذا وقائم مقامهما كالوصف في آل الموصولة ويرد
 عليه ذوالطائفة والذين عند من امرم - ما ويحاجب بأن الكلام في الأسباب
 الموجبة للبناء في المشهور وفي لغة الجمهور والكلام على هذا الضابط يطالب من
 الأوضح وشروحه (قوله فلو عارض الخ) تفرع على قوله شهما أو يوسان لأن
 المراد به ما لم يعارض وذلك كالثنية في اللذان واللتان وهاتان ولزوم
 الإضافة لفرد في أي الشرطية والاستفهامية فإن قيل كيف جعل الإضافة
 دافعة للبناء مع مجيئها في زید درهم بالسمكون وهي حالتها الغالبة فالجواب أن
 ملازمتها للإضافة دافعة لتختص بنائها ولذا جازا عرابها وهي لغة قيسية فيل وأحسن
 منه أن يقال المعارض لزوم الإضافة ولو سلم لزومها فلم يذكروا أن الشبه الوضعي
 يعارض ولو سلم فقد تمتع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فإنه أقوى مما هو غير
 صورته وإن كان على وضعه انتهى ومنع لزوم إضافتها الذي أشار إليه بقوله ولو
 سلم لزومها غير ظاهر لأنها لا تستعمل مفردة البتة ويرد على قوله لم يذكروا أن
 الشبه الوضعي يعارض ما من من القول بمعارضته ومع وجرى على ذلك القول في
 الهمع وعلى قوله أن ما هو بصورة الحرف أقوى ما سلفنا من أن الشبه الصوري إذا
 لم يكن من الوضعي يجوز للبناء لا موجب فهو ضعيف لا قوى ولا حاجته فيه إذا تخلف
 إلى دعوى أنه عورض لأن تخلفه جائز فتدبر (قوله لانه الأصل في الاسم) أي دون
 الفعل فهو فرع فيه ما تقدم وعكس بعضهم وقالوا بالكوفيون أصل فهم ما وقوله في
 الاسم متعلق بالأصل لانه بمعنى متأصل أو مجذوف والتقدير لأن وجوده الأصل في
 الاسم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب التضمير واتصل (قوله وإنما
 لم يعرب الحرف الخ) إشارة إلى سؤال وجواب تقديرهما ظاهر وحاصل الجواب
 أن مطلق المشابهة لا توجب إعطاء حكم أحد المتشابهين للآخر بل لابد من المشابهة
 في علة الحكم لكن يرد على الجواب أن علة بناء الحرف ليست من الأمور التي أشبه
 الاسم فيها بل عدم تعاقب المعاني التركيبية عليه فكل منهما لم يشبه الآخر في علة
 حكمه والحق في الجواب أن الحرف لما كان قارنا لم يترزل عن وضعه لم يؤثر في المشابهة
 لكنه لا يدفع قول السائل لابد من المشابهة في علة الحكم فتدبر (قوله إذا تعتوره
 المعاني) أي الطارئة بالتركيب فلا نقض بالمشارك من الحروف كمن والاعتوار
 التداول يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه وإذا تداولوه أي أخذته جماعة واحد بعد
 واحد على سبيل المناوبة والبديلة لا على سبيل الاجتماع (قوله تنبيه) أي هذا
 تنبيه فهو معرب لا مبنى كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به في قرأنا أو هو ممنوع لأن

فلو عارض شبه الحرف
 ما يقتضي الأعراب استصحاب
 لانه الأصل في الاسم وإنما لم
 يعرب الحرف عند مشابهته
 الاسم كما بنى الاسم لمشايمته
 له لعدم مقتضى لامرأه
 إذا تعتوره المعاني حتى
 يعرب إيمان ما أريد منها
 تنبيهه ~~اختلاف~~ في الأسماء
 قبل التركيب

مقتضى البناء ليس بالأعدم التركيب والتركيب ممكن بالتقدير فلا ضرورة الى
 الجدول عن الاصل مع امكانه والتنبيه هنا بالمعنى الاقوى وهو الايقاظ لا بالمعنى
 الاصطلاحي وهو عنوان بحث يدل عليه الانبعاث السابقة بطريق الاجمال بحيث
 لو لم يذكر اسمها بأدى تأمل كالا يخفى فالمشار اليه بهذا اما الاقضاء أو المعاني ومن
 ظن أنه بالمعنى الاصطلاحي قال المناسبات هنا الاقضاء ليكون العنوان بخلاف
 المعاني لان عنوان الشئ ما يدل عليه وفي كون معاني الاقضاء بحيث يدل عليها
 الاقضاء السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم تذكر لعلمت منها بأى تأمل نظر اه
 (قوله فقبل مبنية لوجود الشبه الاعمالي الخ) تقدم ان الشبه الاعمالي داخل
 عند المصنف في الاستيعمالى وعليه ابن مالك وكذا ابن الحاجب لسكون علمه بعدم
 التركيب (قوله وقيل بحركة حكماء) بناء على أن عدم التركيب ليس بهيما والشبه
 المذكور ممنوع لانها متأثرة بالعوامل لودخلت علمها ومنه يعلم أن الكلام في أسماء
 لم تشبه الحرف شهاقوا بما اتفق على اقتضائه البناء أما هي كالمعمرات واسماء
 الاشارة في حقيقة انفسا فمقتضى له ولا تغرب بالاطلاق في الاسماء ولما لا فعال قبل
 التركيب فهل يحرى فيها هذا الخلاف محل تأمل وهـ هذا القول اختيار الزمخشري
 وقد صرح في الكشف بأن اسماء السور التي هي من جملة تلك الاسماء مبنية
 وسكونها للوقف لا للبناء وبسط الكلام في ذلك فاعلم أنه يرجع حاصل الخلاف الى
 أن السكون في نحو باننا هل هو سكون وقف أو سكون بناء وانظر هل هناك ثمة
 نظيفة يتوقف عليها الخلاف لو هو مجرد تحوير في الاصطلاح (قوله لعدم مقتضى
 الخ) أى وسكون آخرها واصله دسا كن نحو قاف وايس في الاسماء ما يكون كذلك
 ولو قال لعدم موجب كل منهما كان اخصر وهذا اختيار أبى حيان (قوله وهذا هو
 المثبت للواسطة) أى التي الكلام فيها وهي الاسماء قبل التركيب أو ان المقصور هو
 المثبت للواسطة على القول بالوقف لان القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة
 فلا يرد أن المثبت للواسطة لا ينحصر فيمن قال بمبدأ كراذمه من يقول ان المضاف
 الى ياء المتكلم لا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنى لعدم السبب واسماء
 خصيا ومن قال بالحركة حركة اتباع أو حكاية ليس بمعرب ولا مبنى نعم لو قال وهذا من
 المثبت للواسطة كان أظهر (قوله على أربعة أقسام) أى صادق عليها ولو حذف على
 كان اخصر وأظهر وايس المقصود انحصار العدد لانه مضموم له فلا يرد بناء
 الاصر والمضادى واسم لا على ما يذكر في أبوابها على أن هذه فرع عن الحصر بعرض
 قصده للاصول (قوله جريا على العادة) العادة تكرار الامر دائما أو غالبا على
 نهج واحد وعلى بعضهم التقديم المذكور شرف الحركة لكونها وجودية ويتوقف

قبل مبنية لوجود الشبه
 الاعمالي فهم الانه لا حاملة
 ولا معمولة واختاره ابن
 مالك وقيل بحركة حكماء وقيل
 موقوفة لعدم مقتضى
 للاعراب وسبب البناء وهذا
 هو المثبت للواسطة واعلم
 أن المبنى على أربعة أقسام
 مبنى على الكسرة ومبنى
 على التنوين ومبنى على الضم
 ومبنى على السكون وتقدم
 ما كان مبنيا على الحركة
 تجريبا على العادة في تقديمها
 وان كان الانشيب بتقديم
 السكون لاصالته في البناء
 خص الكبير بالتقديم

فهم السكون علم بانفائه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه
 على فهم المضاف اليه (قوله لانه الاصل في تحريك البناء) عبارة بعضهم لانه
 بعد الحركات من الاعراب واقربها الى اصل البناء لانه لا يوهم اعرابا اذا لا يكون
 اعرابا الا مع التنوين أو ما عاقبه (قوله كهؤلاء) أي والمبني كهؤلاء أو وذلك
 كهؤلاء فهو وما عطف عليه خبر مبتدأ محذوف ويجوز أن يكون مفعولا لفعل
 محذوف تقديره ما عني وقوله في لزوم الكسر أي بلا تنوين في الاشهر فلا ينافي أنه
 جاء فيه كما جاء تنوينه مع الكسر أيضا والظرف متعلق بمعنى الكيف لبيان وجه
 الشبه (قوله والها فيه للتنبيه) ها المذكور ليس بعد ألفه همزة كضبطه
 الدماميني في باب أسماء الاشارة وهو علم على الكامة نكرة ودخلت عليه أل كما تدخل
 الاضافة في قوله هم ها التنبيه (قوله لتضمنها معنى الاشارة) علمه البناء اسماء
 الاشارة وأما علم اعراب الذين وتين فشمها ما جئنا من الاسماء وانما قال على قول لان
 ابن الحاجب قال بينا ثم ما وان دان وتان صيغتان مرتبطتان للرفع وذين وتين
 للصب والجر والاضافة في معنى الاشارة للبيان (قوله وان لم يوضع له حرف) نوزج
 فيه بأنهم قد ضرحوا بأن اللام الهدية يشار به الى معهود ذهنا وهي حرف فقد
 وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب أنها للاشارة الذهبية ولا فرق بينها وبين
 الخارجية وانظر وجه تقييده بذهنا فانه يشار بها الى معهود خارج غير أن هذه
 الاشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع اسماء الاشارة ولا يضر ذلك
 في المنازعة لانه لا فرق بين الذهبية والخارجية وما ذكره من ان اسماء الاشارة بنيت
 لتضمنها معنى الاشارة هو ما قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان وقال الذي ذكره
 الناس انما بنيت اسمها بالحرف في الاقتدار الى مثار اليه قال ويمكن أن يجعل
 لما ذهب اليه ابن مالك أن الاشارة من المعاني التي كان حقها أن يوضع لها حرف
 كما وضع لاسماء المعاني من الاستفهام ونحوه لكن العرب لم تضع لها حرفا والى هذا
 أشار اشارة هنا ولا يخفى أنه لا يظهر في أسماء الاشارة ضابط الاقتدار عند
 المنصف لانه اشترط فيه الاقتدار المتأصل الى جملة (قوله وانما كان) أي تضمن
 الحرف (قوله من الاسم) أي ما ينبغي أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أي ما ذكر
 من الدلالة على معنى في نفسه (قوله قد دل على معنى في غيره) أي بأن تضمن معنى غير
 متقل ملحوظا تبعا كما هو شأن الحروف وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف
 الموجود في جماع ان كلاما معنى غيره متقل ملحوظا تبعا لان المقصود وجود جامع
 وهو حاصل على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه لذلك المعنى
 المتضمن وحينئذ فلا حاجة الى ما قاله أبو حيان من التعميل لكلام ابن مالك ولا موقع

لانه الاصل في تحريك البناء
 واليه اشار في التال في قوله
 (كهؤلاء في لزوم الكسر)
 في الاحوال الثلاثة وهو من
 اسماء الاشارة والها فيه
 للتنبيه وكلها مبنية الا الذين
 وتين على قول لتضمنها معنى
 الاشارة فانه من معاني
 الحروف وان لم يوضع له حرف
 يؤدي به كما وضع للتنبيه والترجي
 وانما كان موجبا للبناء لان
 حق الاسم أن يدل على معنى
 في نفسه فقط فاذا وجد مع
 ذلك قد دل على معنى في غيره
 كان مشبها بالحرف

المتزاع بعضهم قد سدر به تسلم في كلام الشارح أولا وثانيا (قوله في ذلك) أي
 ما ذكر من الدلالة على معنى في غيره (قوله من شأن الحروف) أي عاداتها (قوله
 وبنى على الكسر) أي وذلك يتلزم البناء على حركة وقوله للتخلص من التفتاء
 الساكنين علة لبنائه على مطلق حركة وقوله بالحركة الأصلية علة أن يكون الحركة
 مخصوص الكسر فظهر أن كلامه مطابق لقوله من لبنى من الأسماء على حركة يسأل
 عنه ثلاثة أسئلة (قوله مع حرف العطف) أي وحرف العطف يعني عن الأتيان
 بالسكاف لأنها مقطرة مع العاطف (قوله للإشارة إلى أن التبيين الخ) أي ولولا
 السكاف توهم رجوع قوله في لغة الحجازيين لثبوت فلم يفسد الكلام التبيين
 نوعان في أنه ما الحكمة في الأتيان بمقتضى ذلك وهو لا قال وكذا ما ويكون مشاركا
 لهؤلاء في الخبرية عن المبتدأ المحذوف أو في المفعولية لاقبل المحذوف ويكون من
 عطف المردات وأما عذ كر ذلك فهو من عطف جملة على مفرد لا كلفك خبر
 مقدم وحذف وما عطف عليه مبتدأ أو تابع له (قوله بمما هو على وزن فعال يفتح
 أوله) أي معدولا كما قيل في ذلك في التسهيل وقال شراحه واحترز بقوله معدولا
 عما ليس بمعدول اسماء مردان نحو جناح أو مصدران نحو ذهاب أو صفة نحو جواد
 أو اسم جنس نحو سحاب فلو سميت شئ منها انصرف قول واحد إلا ما كان مؤنثا
 كعناق فهو نوع من الصرف وبه يعلم ما في الحلاق الشارح أفعال علمائون مبني
 عند الحجازيين فان ذلك إنما هو في المعدول وفي الحلاق المحشى ان هذه الاربعة
 معربة منصرفة (قوله علمائون) أفهم أنه لو سمى به مذ كر لم يبن وهو كذلك بل
 يكون معربا من نوعان الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث غيره ويجوز صرفه لأنه إنما
 كان مؤنثا لارادته ما عدل عنه فصار الاعدل زال التأنيث بزواله (قوله
 مطلقا) أي سواء ختم بالراء أم لا كما لا يخفى لارادته ما ونبأ وجرا (قوله قيل تشبها
 له بفعال الدال على الامر) أي فإنه مبني بما تفاق تميم وأهل الحجاز قال في التسهيل
 واتفقوا على كسر فعال أمرا أو مصدرا أو حالا أو صفة جار به مجرى الاعلام
 أو صفة ملازمة للنداء وكلها معدول عن مؤنث فان سمي به بعضهما مذ كره وكعناق
 وقد يجعل كصباح وان سمي به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين انتهى وبه مع
 ما ساق تعلم أن فعال يفتح أوله أكثر من ثمانية أقسام وان المعدول أكثر من
 أربعة ومثال الامر زال والمصدر جار وحما در الحال نحو بداد من قوله
 وذكرت من ابن الخلق شربة * والحيل تعدو بالصغير بداد
 والصفة الجارية مجرى الاعلام نحو خلاق للنية وهما مالداهية والملازمة لانداء نحو
 بانساق وقوله فهو كعناق أي فيمنع الصرف وقوله وقد يجعل كصباح أي فينصرف

في ذلك اذ الدلالة على معنى في
 الغير انه أي من شأن الحروف
 وبنى على الكسر للتخلص
 من التفتاء الساكنين بالحركة
 الأصلية في ذلك واتى بكاف
 التثنية مع حرف العطف
 في قوله (وكذلك حذام وأمس
 في لغة الحجاز) للإشارة إلى
 أن التبيين على الكسر نوعان
 متفق على بنائه كهؤلاء وقد
 مر الكلام عليه ومختلف
 في كذا ما وأمس فاما حذام
 ونحوه مما هو على وزن فعال
 يفتح أوله علمائون كوير
 اسم تسمية ولفظا راسم لبلدة
 وسكاب اسم لفرس وسباح
 مبهمة في آخره اسم للسكابة
 التي اذعت النبوة فأهل
 الحجاز يبنونه على الكسر
 مطلقا قيل تشبها له بفعال
 الدال على الامر قال الشاعر
 اذا قالت حذام فاستنوها
 فان القول ما قالت حذام

هذا ووجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث ووجه العدل في المشبه به أن نحو نزال
 معدول عن مصدر مؤنث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد لا عن انزل كما قال الجمهور
 ووجه علمية نزال لمؤنث أنه علم لصيغة انزل وبناء ما ذكرنا من مجاز كرا لا ينافي ما سبق
 من حصر سبب البناء بشبه الحرف لأن الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا
 وبدونها وقيل علمية بناءه تضمنه معنى هاء التأنيث والياء ذهب الرضي وقيل توالي
 العمل والياء ذهب المبرد وقيل لأنهم إذا منعوا الصرف لسببين فليمنوا الثلاثة ورد
 بأن أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو معرب وقد يجاب بأنهم نهوا بأعرابه عني أن
 اجتماع الأسباب يجوز لانه لا موجب بقى أن التارح لم يذ كر سبب بناءه على
 حركة ولا كون الحركة كسرة إذ قوله فيما سبأني وبني على حركة الخ خاص بأمر
 بدليل ذكره في أثناء الكلام على بناءه أو أعراب ما لا ينصرف وإن كان ما قاله
 على ما فيه يمكن اجراءه في فعال فتدبر (قوله وأكثر بني عليم الخ) وذلك حرصا على
 الامالة التي هي مذهبهم انما أعرابوه أعراب ما لا ينصرف كانت الراء مضمومة أو
 مفتوحة فلا تنافي الامالة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لأن الامالة مذهب الجميع
 لا الجمهور فقط ثم ان الامالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فان كان للبناء
 سبب مندهم فهو المقتضى له والا فلا يصح البناء فليتدبر (قوله قيل وهو الظاهر إذ
 لا يعدل الخ) أي لأن العدل مقدر والتأنيث محقق وأجيب تبعا للمرادى وغيره بأن
 الغالب على الاعلام أن تكون منقولة فلذا جعلها سبباً وبه منقولة عن فاعلة المنقولة
 عن الصفة وعلى مذهب المبرد تكون من جملة وبأن سيبويه لما وجد فيها اعتبار
 العدل من غير نزاع إذا ثبت وذلك فيما ختم بالراء لحصول سبب البناء إذا البيان
 وهو العلمية والتأنيث لا يوجبانه فقد وافق المبرد في هذه الحالة على اعتبار العدل
 اعتبارا لعدل فيما لم يختم بالراء للحمل على النظائر لا للحصول بسبب منع الصرف وهذا
 محصل ما أجاب به الجاني كغيره وهو مني على أن سبب البناء فيما ختم بالراء توالي
 العمل وفيه ما عرفت (قوله ومردهر على وبار الخ) قال في شرح الشذور وقيل
 ان وبار الذي ليس باسم كوا بال الذي في حشوا البيت بل الواو عطفة وما بعده
 فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال ألا هلكت بالتأنيث على
 معنى القبيلة وثانياً باروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول فيكتب
 باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا (قوله وأعراب الثاني) لأن توالي القصيدة
 مرفوعة فالثاني مرفوع على أنه فاعل هلكت (قوله مطلقا) أي رفعا ونسبا
 وجرا بلاتنوين وبه كفاي الهمع (قوله إذا أريد به معين) عبارة الاوضع اليوم
 الذي يليه يومك وعبارة البدرين مالاً اليوم الذي قبل يومك ثم قالوا ذلك بما إذا

وأكثر بني عليم بواقتهم
 في كل ما ختم بالراء فيه على
 الكسر مطلقا ويعرب غيره
 اعراب ما لا ينصرف وغير
 الأكثر منهم ذهب الى الاعراب
 مطلقا اعراب ما لا ينصرف
 للعلمية والعدل عن فاعلة عند
 سيبويه وللعلمية والتأنيث
 المعنوي عند المبرد قيل وهو
 الظاهر اذا يعدل الى العدل
 الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد
 أمكن اعتبار التأنيث فلا
 وجه للتسكين الى غيره وقد
 جمع الاعشى بين اللفظين
 التيمية بين في قوله
 ومردهر على وبار
 فهلاكت جهره وبار
 فبني وبار الاقول على الكسر
 وأعراب الثاني وأما ما
 فأهل الحجاز يثبونه على
 الكسر مطلقا اذا أريد به
 معين ولم يضاف ولم يعرف بال
 ولم يكسر

ذكر فيبقى ما إذا أريد به معنى من الأيام الماضية ولا يبعد أن يكون حكمه حذراً
حكم ما إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك ويكون التقييد بذلك لأنه التعاليق في
إرادة المعين وهو المناسب لقول الشرع تبعاً للشذور بما إذا أريد به معنى بل كن
فهمه في شرحه بما قاله ابن مالك (قوله ولم يصغر) اقتضى أن أمس يصغر ولو سكن
سببويه وغيره نصوا كما قال أبو حيان هـ إلى أنه لا يصغر وكذا أخذوا استغناء بتصغير
ما هو أشد تكا وهو اليوم واليلة وأجيب بأن المبرد ذكر أن ما يصغر وكذا ابن
برهان في الغرة (قوله وعـ) لانه بناءه تضمنه الخ) ولذا لم يبين عدم كونه معرفة لانه
لم يتضمنها لانه ليس بواقع وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع وقال ابن كيسان بنى أمس
لانه في معنى الفعل الماضي وأعرب غدا لانه في معنى الفعل المستقبل وهو عرب
وأتدل في الاشياء والنظائر على تضمن أمس لام التعريف بأمرين أحدهما أنه
معرفة في المعنى لانه على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدل ذلك على
تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه الالف واللام كقوله هم أمس الدابر
ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس أحد المعارف وهذا مما وقع فيه
معرفة قبل نكرته (قوله وبني على الحركة) قد جرى منه على التعرض
لجواب الاسئلة الثلاث فيما بنى على حركة من الاسماء صريحا (قوله لم يعلم أن له
أصلا في الاعراب) هذا وقع في كلام غيره عند الكلام على أسباب البناء على الحركة
ولم يذكره ونسباً أي وفيه أن كل اسم له أصل في الاعراب فلو كان من أسباب
البناء على الحركة لزم بنا جميع الاسماء على حركة فالأولى أن يدل بأن له حالة
اعراب أو بالقرار من التقاء الساكنين وهو المناسب لما عمل به كون الحركة كسرة
(قوله مطلقا) أي رفاؤه ما وجرا ونقل في الهمع أن منهم من أعرابه منصرفا
مطلقا (قوله والعدل عن الامس) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل يجوز
منه الظهار بخلاف التضمن فلذا أعرب المعدول وبني المتضمن به يعلم سماعا
سحر وبناء أمس عند الجواز بين وقيل العدل تغيير صيغة الكامة اللفظية مع بقاء
معناها والتضمن استعمالها في المعنى الأصلي فزيد عليه معنى آخر (قوله يخص
ذلك) أي أعرابه اعراب ما لا يصرف بحالة الرفع كقوله

اغتنم بالرجاء أن عن يأس * وتناس الذي تضمن أمس

(قوله فلا خلاف في اعرابه) فيه نظر فاد من العرب من يستعجب البناء مع ال كقوله

واني وقفت اليوم والامس قبله * بيابك حتى كادت الشمس تغرب

بـ كسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم قالوا والوجه في تخفيفه أن

تكون الزائدة غير تعريف واستعجب معنى يعرفه فاستديم البناء أو تكون هي

ولم يصغر وعلة بنائه عندهم
تضمنه معنى لام التعريف
وبني على الحركة لم يعلم أن له
أصلا في الاعراب وكانت
كسرة لان الأصل في التخصيص
من التقاء الساكنين وأما
بنيهم ففهم من أعرابه اعراب
فلا يصرف مطلقا للعلمية
والعدل عن الامس
وأكثرهم يخص ذلك بحالة
الرفع وينبئ على الكسر
في غيرهما فان قد شرط من
الشروط المتقابلة فلا خلاف
في اعرابه وصرفه وان
استعمات الجرد المراد به
معين لمرفا

المعسرة وجعل على اضممار الباء الكسرة اعراب لابتداء (قوله فبني اجماعا) كذا
 في الاوضح وقد تبع فيه ابن برهان واعترض بنقل الزجاج عن بعضهم انه كتب
 ظروفا ونقل الزجاج ان من اعراب من يثبه وهو طرف على الفتح فتلخص ان فيه
 خمس لغات جال غير الظرفية ولغتان حالها (قوله كاحد عشر وأخواته) أي
 نظائره شبه النظائر بالاخوان لما بينهما من التقارب والتمثيل ثم أطلق اسم
 المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة التصريحية (قوله الى تسعة عشر) بادخال
 الفاي وهو بيان لأخواته وفيه قصور لانه لا يتناول احدى عشرة وانه يصير
 الاستثناء منقطعاً وشمل كلامه ثمان عشرة ولا ينافيه انه يجوز في يائه كل من الفتح
 والاسكان وحذفهما مع بقاء كسر التثنية أو فتحها لان الفتح هو الواو (قوله في لزوم
 الفتح) متعلق بعني السكاف من قوله كاحد عشر والمرد لزوم الفتح لآخر كل
 من الجزأين في الاحوال الثلاثة في الاصح باعتبار القياس أو بشرط الافراد فلا
 يرد ان العدد المركب اذا أضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشر وكسرة عشر زيد
 يجوز فيه اعراب الجوز مع بقاء المصدر مفتوحاً واعراب المصدر مع جواز الجوز بالاضافة
 لان ذلك ليس بقياس هندسي وبه خلافاً لابن مالك والاضافة لا تخل بالبناء كما لا تخل
 به الاضواء للام اتفاقاً في نحو الاحد عشر وان كان الاضافة من خواص الاسماء
 والمبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حليم خبير وفوق الاخفش
 والافراء بين اللام والاضافة بان اذا اللام كثيراً ما يكون مبنية ان نحو الآن والذي
 وأخواته وأما المضاف فلا يكون الا مبنياً بالالف وأخواتها لا ترى الى اعراب أي
 للزوم اضافته مع ثبوت علم البناء فيه واعراب قبل وبعد وأخواته ماع الاضافة
 والبناء عند القطع عنها وبناء حيث واذا واو ونحو قوله على حين عابت فعارض
 (قوله فلا فتقاربه الى الثاني) أي فشا به الحرف وفيه ان الشبه الاقتضاري لا يوجب
 البناء الا اذا كان متصلاً لا يؤثر الى جملة والافتقار الى مفرد لا يؤثر كسبحان الله
 ويحسب بان ذلك في الشبه الذي هو من أسباب البناء الاصل وماهنا بناء عارض
 بالتركيب وهو يكفي في سببه الشبه في مطلق الاقتضار وعلى الحامي بناءه بوقوع آخره
 وسطاً للكامة الذي ليس محلاً لا اعراب وهو معنى ما في بعض النسخ من قوله فلمنزله
 منزلة صدر الاسم واستش كل بأن جعل هذا سبباً للبناء يعارض باعراب المركب
 الاضافي من الاعلام فان قيل انما اعراب هذا استعصا بالاعراب السابقة قيل فها
 اعراب جزوا العددي الاول أيضاً لذلك فان قيل العددي صار كلمة واحدة بالمرج
 بخلاف الاضافي اذ لا مرج فيه قلنا ممنوع بل هو كلمة واحدة وان لم يكن فيه مرج
 ولذلك لا يدل شيء من أجزائه على جزء معناه هذا وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء

فبني اجماعاً كذا في الاوضح
 وأشار الى القسم الثاني بقوله
 (وكاحد عشر وأخواته)
 من ثلاثة عشر الى تسعة عشر
 تنذر كسر العشرة في المذكور
 وتأتيها في المؤنث وعكس
 ذلك فيما دونها (في لزوم
 الفتح) في الاحوال الثلاثة
 وكلها مبنية على الفتح صدر
 ونحوها أما الاول فلا فتقاربه
 الى الثاني وقيل تنزله منزلة
 صدر الاسم وأما الثاني

العارض بالتركيب فلا يرد أن الوقوع وسط الكلمة لا يصلح علة للبناء الواجب عند
 من - صر في شبه الحرف كما أسلفه الشارح تبعاً لابن مالك بقي هنا أمر آخر وهو أن
 البناء إنما يكون في الآخر كالأعراب ولا يخص الجواب بأن المراد أنه لم يعرب لما
 ذكر وإذا انتفى الأعراب خلفه البناء إذا واسطة أو بأنه لم يبادل الأعراب على
 وصف في المعرب وجب، آخره بخلاف البناء كما لا يخفى ولا يبعد عنه مدى أخذنا
 يأتي عن شرح اللباب أن يقال إنه بني كائناً لتضمنه معنى الحرف ويدعى تضمين
 المركب بتمامه لذلك (قوله فلتضمنه معنى الحرف) قال في شرح اللباب وفي عبارتهم
 أن الثاني متضمن للحرف تساهل لأن المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف فالتضمن
 للحرف هو المركب لا أحد جزأه إلا أن الحرف لما قد ورد في الثاني قالوا إنه يتضمن
 الحرف (قوله للماهر) أي ليعلم أن له أصلاً في الأعراب (قوله وانما يخرج
 الاسمان الخ) قال الرضي وانما خرجوا التيف مع هذا الغد بخلاف سائر
 العدة وخمسة عشر بن وأخواته ومائة ألف لقرب هذا المركب من مرتبة
 الأحاد التي أفاضها مفردة انتهى وهو أنسب مما في الشرح (قوله موقع النون)
 يدل عليه لانه لا يضاف كما يضاف أخواته ولا يقال اثنا عشر لانه كائناً قال البدر
 ابن مالك فإن قيل كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فأعرب صدره وما صح
 وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع النونين من خمسة فأعرب صدره قلت صح ذلك
 في اثني عشر لأن ثبوت عشر بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النون في اثنا عشر لماعلمت
 أن التركيب متأخر عن الأفراد والمتأخر لا يمتنع أن يقال وقع موقع المئة ثم لم يصح
 في نحو خمسة عشر لأن ثبوت عشر بعد الثمان منه ليس متأخر عن ثبوت النونين
 في خمسة بل متقدم عليه لأن تركيب الزوج من الأوضاع المتقدمة على الأعراب
 المقارن للثنوين والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر انتهى وانما موضح هذا
 الكلام أشكل على بعضهم فلم يمتد بضياؤه للبرام وإيضاحه أن الأوضاع ثلاثة أوضاع
 المفردات وهي الأوضاع الأول وأوضاع المركب المزجي وهي أوضاع ثوان عن
 لأوضاع المفردات لأن تركيب الزوج حقيقة أنه انعمد إلى مفردتين فمخرج منه - ما
 واحد أو أوضاع المركبات الاسنادية وهي متأخرة عنه - ما ضرورة أن مركب
 الاسناد انعمد إلى المفردات والمفردات فتؤلف منها كلاماً إذا عرفت هذا فاعلم
 أن الثنوين انما يقع بعد الأعراب والأعراب انما يقع بعد التركيب الاسنادي
 فالثنوين انما يقع في المرتبة الثالثة ولا كذلك النون فانها تارة الوضع الافرادي
 وإذا علمت هذين الأمرين فاعلم أن العقل شاهد بحدثة دعوى وقوع المتأخر موقع
 المتقدم واستحالة العكس وإذا عرفت هذه الأمور الثلاثة استحالة عندك دعوى

فلتضمنه معنى حرف العطف
 أي الواو لأن أصل أحد عشر
 مثلاً أحد وعشرة - نذفت
 الواو في المخرج الاسمين
 وجعلهما اسمًا واحدًا وكان
 البناء على الحركة كما مر وكانت
 فتحة فصد التخفيف الثقل
 الحاصل بالتركيب وانما لم
 يخرج الاسمان في نحو لا رجل
 وامرأة لأن الاحد والعشرة
 عبارة عن عدد واحد كعشرة
 ومائة بخلاف لا رجل وامرأة
 وأما اثنا عشر واثنا عشرة
 فلا ينبغي الصبر في الوقوع
 العجز في ما وقع النون فكلم
 أن الأعراب ثابت مع النون
 أثبت مع الواقع موقعها وترك
 المصنف استثناءه حالة على
 ما سيأتي من أنه يعرب
 الأعراب الثني

وقوع المعقد موقع التنوين لان التنوين انما يوجد في المرتبة الثالثة والترتيب
 يوجد في المرتبة الثانية ولم يمنع ذلك دعوى وقوع المعقد موقع التنوين لان التنوين
 موجود في المرتبة الاولى والمعقد موجود في المرتبة الثانية وهذا وحيث ثبت أن
 تركيب العددي من المزدج عندهم وان أشكل عليه ضابط المزدج بأنه كل كلمتين
 لبت ثانيتهما منزلة ما الثاني مما قبلها بجماع أن الاول ملازم للفتح والاعراب على
 الثاني إلا أن يقال انه تعرف للمزدج المعرب فينبغي أن يكون الجزء الثاني من اثني
 عشر واثنى عشرة لا محمل له من الاعراب لان حق اعراب المزدج أن يكون في آخره
 لانه صار كلمة واحدة وقد تذرنا للبناء واعراب الاول لما تقدم فلا يكون الثاني محمل
 من الاعراب ويؤيده انه قائم مقام اتون التي لا محمل لها ويحتمل أن يقال محله
 الرفع الذي كان له قبل التركيب لسكن قضية كلام الامام ابن هشام انه في محمل جر
 بالاضافة كما تعرفه قريبا (قوله و بنى العجز فيه ما تضمنه حرف العطف) قال
 المصنف في الحواشي قلت الطالب لم يني عشر في اثني عشر فقال لوقوعه بموقع التنوين
 في اثنان فقلت له يلزم أن تبنى الصلاة في والمقيمي الصلاة فقال آخر تضمنه
 معنى الواو قلت انما يتضمن معنى الواو اذا لم يكن لها ارتباط بالامن جهة
 العطف كما في حالة التركيب وأما اذا كانت مضافا اليها فهي كزيد في غلام زيد
 فكما لا يصح ان يقال أصله غلام وزيد لا يصح في اثناعشر فكذا نأولك أن تقول
 الاضافة ضرر بان اضافة تحقيقية وهي التي يلزم فيها ما ذكرنا وانه اضافة تشبيهية
 ولا يلزم فيها ذلك بخلافه معنى كرب على افة من يضاف وكذا لا يجوز ان يقال
 ببقاء معنى الواو وحالة الاضافة وعلى هذا فقد يحاجي بهذا الموضع ويقال لنا اضافة على
 معنى الواو فان قيل لم خصوا هذا درن بقية اخوانه بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا
 على اعراب المصدر ما تنبها على الاصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك عدلوا من
 تركيب المزدج لئلا يكون اعرابه مع بقاء التركيب المقضي للبناء كما ترجع من غير
 مرجح انتهى وقد يقال ما قاله الطالب الاول قضية كلام البدر ابن مالك المتقدم
 (قوله كالجهات الست) أي كاسماءها والست نعت للجهات وأما أسماءها فأكثر
 من ست والمراد بعضها والافذاذ اليمين وذات الشمال معربان وسميت الجهات
 الست باعتبار الكائن في المكائن فان له ست جهات قال الرضي واعلم ان المجموع
 من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء
 وخلف ودون وأول ومن على ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر
 وغير ذلك انتهى فاسمها الجهات من يمين وشمال وغيرهما غير مسموع لسكن
 طاهر الارض يقتضي السماع فيها لانه ذكر يمين وشمال وأجرى الالف فصل فيها ولم

و بنى العجز فيه ما تضمنه
 حرف العطف وأشار
 الى الثالث بقوله (وكذلك
 وبعدوا خواتمها) كالجواهر
 الست

بتعرض لسماع وعدمه في المقام وبظاهر كلامه عارض الشهاب القاسمي في حواشي
الجلامي كلامه تبعاً للارضي (قوله وحسب) أي يكون السين وأما بفتحها نحو هذا
بحسب هذا أي بقدره وعدده فليست مرادة هنا ولا الساكنة السين استعمالاً
أحدهما أن تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نوعاً للمكرة
وحالاً من المعرفة لأن لا تعرف بالاضافة حملاً على ما هي به بناء واستعمال الأسماء
فتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية وبذلك يرد على من زعم أنها من أسماء الأفعال
الثاني أن تكون بمعنى لا غير في المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو رأيت
رجلاً حسب كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تتون وانضى كلام
الأنفية أنها تعرب نصباً إذا نسكرت كقبيل وكذا كلام الشارح خصوصاً وسبق قول
ومثلها في جميع ما قدمناه أسماء الجسات وماء طف علم أقال أبو حسان ولا وجبه
لنصبها لأنها غير ظرف إلا أن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت مكررة هذا المخلص ما في
الأوضح (قوله وأول) الصحيح أن أصله أو أل يوزن أفعول قلبت الهمزة الثانية واوا
ثم أُدغم بدليل جمعه على أوائل وأنه لا يستلزم تأنيباً وانما معناه ابتداء الشيء بخلاف
الآخر فيقتضي أو لا وله استعمالان أحدهما أن يكون صفة أي أفعول تفضيل بمعنى
الاسبق فيعطى حكم أفعول التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيبه بالتاء ودخول من
عليه والتأنيب أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو لقبته عاماً ولا قال أبو حسان وفي
محمولاً أن هذا يثبت بالتاء والثاني هو المراد هنا لأنه يستعمل استعمال الظروف
كقوله جئتكم أول النهار فيعطى حكم قبل من الأحوال الأربعة فإيراجع الأوضح
وشرحه (قوله ودون) هو في الأصل ظرف مكان اسم لا دفي مكان باعتبار مكان المضاف
إليه كقوله جئت دون زيد ثم استعماله في الرتب المنفاوة كزيد دون عمرو ثم في
مطلق التجاوز من حكم إلى آخر نحو فعلت بزيد الأكرام دون الأهانة أو عن محكوم
عليه إلى آخر نحو أكرم زيد دون عمرو وقال الرضي بمعنى ودون قد دام نادرة
التصرف ويدخلها معنيان آخران هي في أحدهما متصرفة وذلك معنى أفضل نحو
أنت دون زيد إذا كان زيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فتصل إلى المخاطب
قبل الوصول إلى زيد وتصرف فيهما هذا المعنى نحو هذا شيء دون أي خسيس ومعناها
لا أخرج غير ولا تنصرف في هذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى أأخذ من دونه آلهة كأن
المعنى إذا وصلت إلى الآلهة أكتفي ولا أطلب الله الذي خلفهم وراءهم فهم كأنهم
قد أمه في المكان تعالى الله عنهم انتهى (قوله حذف المضاف إليه) أي ترك من
اللفظ (قوله فبينا لذلك) أي عنده فاللام لا وقت لا لاهة (قوله ومن قبل الخ) تمامه
فما عطف مولى عليه وهو مضاف ومحل الشاهد معلوم والمراد بان مولى هنا ابن العم

وحسب وأول ودون
(في لزوم الضم) بشرط (إذا
حذف) لفظ (المضاف إليه
ونوى معناه) دون انقطعت
الله الاسم من قبل ومن بعد
بالضم في قراءة السبع أي
من قبل الغلب ومن بعده
فحذف لفظ المضاف إليه
ونوى معناه فبينا لذلك
ببطلان ما إذا صرح بالمضاف
إليه كجئت قبل زيد وبعده
أو حذف ونوى ثبوت انقطعت
كقوله
ومن قبل نادى كل مولى قرابة
أو حذف ولم ينوئ أصلاً
كقوله

وإنما عرابا في الأحوال الثلاثة لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف فيبقي أصله مفتوح الأصل وهو الأعرار وبنينا عند وجود الشرط المنذور لهما فيهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الإبهام وقيل شهما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنينا على الحركة لهما و كانت ضمة جبرا بأقوى الحركات لهما لهما من الودح يحذف المضاف إليه مع أن معناه مقصود أو لا يكمل لهما جميع الحركات لأنهما في حال الأعراب اما مجروران عن أو منصوبان أو لتخالف حركة بنائهما حركة أعرابهما ومثلهما في جميع ما قدمناه أسماء الجهات وما عطف عليها مما وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطا (تبيينه) الحق في هذه الظروف وفي البناء

(قوله أذهما في هذه الحالة تكثران) أي دائما بخلافه في غيرها فتارة يكونان معرفة وتارة تكثران فانه قد قيل ان كلامه يفهم انه - ما في باقي الأحوال معرفة تارة وفيه نظر لأن المضاف اليه الملقوط أو المقتطع قد يكون تذكرا كما قد يكون معرفة ويؤيد ذلك بل يعينه قول الحوفي انما يبينان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان تذكرا فانهم ما يعرفان سواء نويت بمعناه أو لا انتهى وفي الارتشاف واذا قطعا عن الإضافة لفظا ونوى ما أضيفا اليه وكان معرفة بنينا على الضم وقد يتوقف في تعريفهما لما لا إضافة الى معرفة لانهما متوغلان في الإبهام كما صرح به الشارح (قوله لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف الخ) انما اعتبر في بنائهما الشبه الكامل مع أن تضمن الاسم معنى الحرف كاف في البناء لغير ما يدل اعرابهما في أكثر الأحوال (قوله مع باقيهما الخ) احتاج لذلك لما في الاقل من الخفاء على ما يعرف عند استحضار ضابط الشبه المعنوي ثم ان ذكره الشبه الجمودي هنا لا يناسب حصر شبه الحرف في الأنواع الثلاثة المتقدمة وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء في شبه الحرف ويحتاج عن ذلك كما بأن الكلام هنا في بيان سبب البناء لا عارض يحذف الخاف اليه ونية معناه وما تقدم في بيان سبب البناء الأصلي وهو المحصور في شبه الحرف وتلك الضوابط كما حقه في شروح الألفية عند قولها شبه من الحروف الخ وأشرنا اليه فيما مر قريبا (قوله والافتقار) يوافق قول الرضي وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشايتها الحرف لا احتياجها الى معنى ذلك المحذوف قال فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لهما مع وجود المضاف اليه فهل بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتهما قلت لان ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها الاختصاص بها بالأسماء انتهى وفيه ان الإضافة لم تظهر اذا حذف المضاف ونوى لفظه ولم تبين ظروف حينئذ مع ان الاحتياج بذلك المعنى ثابت كما لا يخفى الا ان يقال اذا نوى لفظ المضاف اليه الإضافة ظاهرة بالقوة ثم قال اما حيث راذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذا الإضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف محذوف ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذا المضاف اليه كأنه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانهم بالظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي (قوله لهما) أي ليعلم ان لهما أصلا في الاعراب ومما فيه (قوله) اما مجروران أو منصوبان أي في الأغلب (قوله لصيرورتها الخ) أي الأصل فيها ان تكون مضافة لتضمنها المعنى النسبي وغاية الكلمة المضافة آخر

المضاف اليه لانه من تيمنه اذهو المنسوب اليه وبه تعريفة فاذا حذف ونضمه
 المضاف صار آخر المضاف غاية ولم يسم كل واحد غايته بين حصول العوض من
 المضاف اليه (قوله والاعراب) أى مطلقه لان خصوص النصب على الظرفية
 والجر بمن لا يجري في غير واعلم ان غير اسم دال على مخالفة حقيقة ما قبله لحقيقة
 ما بعده اما بالذات نحو صهرت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه
 غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا المساهية والالانفة فيمنع من غير
 عمر وفان ماهيته أو واحدة ثم ان الشارح لم يمثل لحالة الاعراب فتقول اذا ذكر
 المضاف اليه قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر وبضمها على اضمار
 الاسم واذا حذفته ونويت بثبوته ليس غير بالفتح كذا في المغنى والظاهر انه يجوز في
 هذه الحالة الرفع أيضا على حذف الخبر قال البدر الدمايني ويجوز ان تكون غير
 حيث فتحت أضيفت أو قطعت افظا هي الاسم والفتحة بناء لما ذكره من جواز
 بناء غير اذا أضيفت لمبنى أى حيث قال ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبنى كقوله
 لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات أو قال
 قال الدمايني وكان بعض الناس يسأل فقال كيف يقال ان غيرا في البيت
 أضيفت الى مبنى مع ان هذا المضاف اليه في تقديره عرب وهو النطق فلم تضاف في
 الحقيقة الى المعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يؤول به وأما الحرف المصدرى
 وصلته ببنى الاتراهم يقولون المجموع في موضع كذا انتهى والذي أوقع هذا
 البعض طنه ان المضاف اليه المبنى جملة ان نطقت لان عبارة المغنى تحتها له والذي
 ذكره الرضى انه أن حيث قال وأما اذا أضيفت الى ان فلا خلاف في جواز بناؤها
 وأشد البيت وجعل ان هي المضاف اليه على التوسيع باعتبار ان مصدر الجملة
 والجزء الملاقي أولا فلا ينافي ان الحرف لا يكون مضافا اليه وبهم هذا تعرف ما في قول
 المحشى ومحمل اعرابها اذا ذكر المضاف اليه اذا لم يكن مصدر مضاف اليه ان والا
 فيجوز فيها الاعراب والبناء كما ذكره الرضى ومثله في المغنى ومن البناء قول الشاعر
 لم يمنع الثرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات أو قال
 ففتح غير مع كونها فاعلا لا يمنع ولا يكن ذهب ابن مالك الى أنه لا يبنى مضاف الى مبنى
 بسبب اضافته اليه أصلا لا لحرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي
 تكسب سبب البناء وتلقاها في غير ما مضى فكيف تكون داعية اليه وأول ما استدلوا
 به انتهى فقام له وانظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه في المغنى في الباب الرابع
 وتقول اذا حذف المضاف اليه ولم تنو شيئا ليس غير بالفتح والتنوين وليس غير
 بالضم والتنوين والحركة اعرابا لانه لا ينو شيئا ولا يلحق الا المعربات

والاعراب انما هي غير الواقعة
 بعد الأول ليس كافي قوامه
 قبضت عشرة ليس غير
 بالضم أى ليس المقبوض
 غيرها

أوللوعوض وكان المضاف اليه مذكورا (قوله فاضم اسم ليس الخ) يحتمل ان غير
اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير هامة مقبوضا ولذا قال في الاوضح فهي
اسم أو خبر وفي المغني وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها
ضممة بناء لا اعراب وان غير اشتهت بالقائات كقبيل وبعد دفلي هذا يحتمل أن
تسكون اسما وأن تكون خبرا وقل الاخفش ضمة اعراب لا بناء لأنه ليس باسم
زمان كقبيل وبعد ولا كالقفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو
الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين ويقول ليس غير بالفتح
والتنوين وليس غير بالضم والتنوين والحركة اعرابية لان التنوين اما للممكنين
ولا يلحق الا المعربات أوللوعوض وكان المضاف اليه مذكور (قوله لشاركتها لها
في الابهام) عمله للالجباق ولا يهاجم غير لا تعرف بالاضافة امام طمعا أو اذا لم تقع
بين ضمتين وهي أشد اهما من مثل لانها لا تنفي ولا تجمع وقولهم غيران وأخبار
ليس بعربي كما في المغني ولذا لم يبين مثل على الضم (قوله أو بلا) أي التبرئة
كجادل عليه قول الرضي لا يحذف منها المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس لكثرة
استعمالها بعدهما (قوله وابن الحاسب في الكافية) أي على ما في بعض النسخ
(قوله وقد سمع وقوع غير بعد لا) منه يستفاد ان محل الخلاف هذا المركب لا خصوص
الضم حتى انه اذا قيل لا غير امة لالم يكن لحيات اتفاق والقول بأن المراد سمع وقوع
غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الممنوع خصوص
الضم (قوله أنشد ابن مالك) في الظاهر انه لا يستشهد بالابهام يصح الاستشهاد به
(قوله في لزوم السكون) أي لاخرهما بحسب الوضع فلا ينافي انهما قد يحركا
لعارض كالنقاء الساكنين (قوله أو نكرة موصوفة) أي لانامة فليس قضية
كلامه ان الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة وليس كذلك بل هما
نكرتان كنظائرهما في ما يتنبه به تأني من أيضا نكرة تامة وذلك عند أي على
قوله في قوله * ونعم من هو في سر وعلان * فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز
وقوله هو مخصوص بالمدح فهو - ومبتدأ خبره ما قبله أو خبر مبتدأ محذوف
وقال ابن مالك من موصول على ما بينته في المغني في مواضع وتأني أيضا زائدة فيما
زعم السكاكي في قوله * وكفى بنا فضلا على من غيرنا * وذلك يسهل على قاعدة
السكوفيين ان الابهام مراد والحق انها موصوفة أي قوم غيرنا (قوله في الوضع) أي
بناء على انه لا يشترط فيه اذا كان على حرفين أن يكون الثاني حرفا ينقل الشاطبي
ان ابن جني اعترض على من اعتمد لبناء كم ومن بذلك ثم قال وعلى الجملة وضع
الحرف المختص به اذا كان ثاني الحرفين حرف لين (قوله أو موصوفة) فيه نظر لانه

الموصوفة

فاضم اسم ليس فيها
وحذف ما أضيف اليه غير
وتوى معناه فنبت على الضم
لشاركتها لها في الابهام
وتقييد المصنف في الاوضح
غير بالواقعة بعد ليس يقتضي
ان الواقعة بعد لا لا تثبت لها
هذا الحكم كما صرح به في
شرح الشذور وقال في المغني
وقولهم لا غير لمن والظاهر
انه لا فرق بين المنفية بليس
أو بلا اذ الحكم ثابت لها
على كلا الامرين كما نص عليه
الرحماني في الفصل وابن
الحاجب في الكافية وتابعه
على ذلك شارحوا كلامه ومنهم
المدققون وقد سمع وقوع غير
بعد لا أنشد ابن مالك في باب
القسم من شرح التسهيل
قوله * جوابا به تنجوا عتد فورينا
نحن عمل أسلفت لا غير نأل
في عمل به من غير توقف فما
وقع في المغني وشرح الشذور
لا يغتربه وأشار الى الرابع
بقوله (وكن وكن في لزوم
السكون) في الاحوال الثلاثة
ولان فرق في من بين ان تكون
استفهامية أو شرطية
أو موصولة أو نكرة موصوفة
ولا في كم بين ان تكون
استفهامية بمعنى أي عدد
أو خبرية بمعنى عدد كثير
ونبت من في الجميع

الموصوفة لا تقتصر الى جملة لانها توصف بالافرد ايضا نحو صررت بمن معجب لك والشبه
 في الافتقار شرطه أن يكون الى جملة (قوله اشبهها بالحرف في الوضع أو المعنى) أما
 الاول ففيه ما علمت وأما الثاني ففي الاستفهامية ظاهرا وأما في الخبرية فلانها
 تضمنت معنى حرف التكثير وهو من الجنسية أورب أو حرف مقدار وضعه وعن
 ابن الحاجب والاندلسي تضمناها معنى الانشاء الذي هو بالحرف غالبا كهمزة
 الاستفهام وحرف التخصيص فاشتمت ما تضمن معنى الحرف قال بعض شراح الكافية
 فان قيل الخبرية في الانشاء فكيف قال في علة بناء كم الخبرية أو تضمنتها معنى
 الانشاء قلت يعلم جوابه مما ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهو قوله كم
 رجال عندي يحتمل الانشاء والاخبار اما الانشاء فن جهة التكثير لان المتكلم
 عبر عما في ياطنه من التسمية بقوله رجال والتكثير بمعنى متحقق ثابت في النفس
 لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان طابق فصدق وان لم يطابق فكذب
 والاخبار باعتبار العذرية فان كونه عنده وجود في الخارج فالكلام باعتباره محتمل
 ظاهرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين انتهى وكر الرضى به - دان ذكر
 ان الكلام المصدر بكم يدخله التصديق والتكذيب وهو دليل كونها خبرية
 ما حاصله ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار والمتكلم لا يقصد ان له خارجا بل
 هو الموجد له بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة الاستكثار فلا يصح ان يقال
 لمن قال كم رجل اقيته كذبت فانك ما استكثر الالفاء وان صح أن يقال له ما اقيت
 رجلا كما لو قال ما أكثرهم يصح ان يقال ليسوا بكمثيرين لا ما تعجب من كثرتهم (قوله
 وهو أصل البناء) أي أصل أنواعه ودعوى انه ليست أنواعا لعدم الجنس
 الشامل لها منوعة سيما ان البناء لفظي أي لا يرجع منه ما قال المصنف وقولنا
 الاصل كذاله أحكام فها انه لا يستعمل الا فيما ينفك كقولنا الاصل في الابهاء
 الاعراب لانها قد تخرج عنه فاما قول ابن الخباز الاصل في الحروف البناء فغلط
 في استعمال لفظة الاصل ومنها انه لا يستعمل في شيء هو ملازم لغيره وقول ابن
 معطي الاصل في البناء للافعال غلط لانه يقتضي انه في الحروف فرع ومنها ان اذا
 قلناه في شيء امتنع السؤال عما جاء على وفقه فن ثم لا يسأل عن بناء الجروف والفعل
 الماضي والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويسأل عن بناء
 الاسم واعراب المضارع والبناء على الحركة وانما علل بناء المضارع لان الاعراب
 قد صار له أصلا وقال في محل آخر نعم اذا وجد معارض يقتضي الخروج من
 الاصل ولم يعمل بمقتضاه ساغ السؤال لانه راجع الى الفحص عن علة عدم تأثير
 ذلك المعارض مثال ذلك أن يقال لم لا بني التميميون نحو خدام مع مشابته لزال

اشبهها بالحرف في الوضع
 أو المعنى فيما اذا كانت
 شرطية أو استفهامية
 وفي الافتقار فيما اذا كانت
 موصولة أو موصوفة وبنيت
 كم في الحالتين لشبهها
 بالحرف في الوضع أو في المعنى
 ولما كان تأخيرها للسكون
 يوهم انه خلاف الاصل
 أشار الى رفع ذلك التوهم
 بقوله (وهو أصل البناء)

ولم يبق المضارع مع نون التوكيد والانات مع قيام المشابهة المقضية للاعراب ولم يبق
على السكون مع نون الانات مع ان كل شيء كان البناء فيه بعد الاعراب استحق البناء
على الحركة (قوله لحقته وتقل البناء) لعله لانه يلزم حالة واحدة وعملت اصالته
ايضا بانه ضد الاعراب واصل الاعراب الحركة فاصل البناء السكون وبأنه أخف
من الحركة فذاصب اصالته (قوله كالتقاء الساكنين الخ) عبارة الاشعوني وأسباب
البناء على الحركة خمسة وذكرها ذكره الشارح وحينئذ فانكاف استعصامية لكن
بعضهم نادى أسبابا يستغنى عنها بما ذكره من كراهية الشاطبي من أسباب البناء على
الحركة قوة الطلب للحركة نحو ذيت وكيت كناية عن الحديث ببناء على حركة لان
تأه ما التأتيت وهي تطلب تحريك ما قبلها فاحرى هي والفرق بين أداتين نحو انا
وان وخص أوأه ما بالحركة كملزمية الاسمية واقصر في البسيط على أربعة كما
في الاشياء والنظائر واسقط كونها عرشة الخ واعله لان ما قبله يغني عنه ان لم يكن
عنه (قوله وكونها أصل في التمكن) قد يقال هذا بنا في قولهم ان غائدة
تنوين التمكن الدلالة على نخفة الاسم وتعد كنه في اب الاعراب حيث لم يشبه الحرف
فيبنى وقوله ان المبني لا يمكن ولا يمكن فانه يدل على ان كل مبني غير ممكن
وأظاهرا ان قال بدل هذا وكونه له حالة اعراب أو وكونه ممكنا في بعض أحواله
فانهم لم يمتثلوا له الا بما يعرب تارة ويبنى أخرى (قوله وشبهها بالعراب) عبر
في البسيط عن هذا بقوله واما تفضيلا له على غيره كالساخبي بنى على حركة تفضيلا له
على فعل الامر **تنبيه** ذكر الشارح أسباب البناء على مطلق الحركة وبقى
المكلام على أسباب البناء على خصوص كل من الحركات الثلاث ولا بأس بذكره
تسكيرا للفتاة فأسباب البناء على **المكسر** الاصل في التخلص من التقاء
الساكنين كما من ومناسبة العمل كياء الجر وكونه حركة الاصل نحو يا مضار
ترخيم مضار اسم فاعل على لغة من ينتظر ذكره المرادى والاشعوني ونظيره بان
حركة البناء على هذه اللغة انما هي في المحذوف والفرق بين اداة واداة كاللام
الجاره كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لموسى عبدا والاتباع كفرامزا
من فرقوه من أسماء الإشارة والاشعار بالتأنيث كانت وأسباب البناء على الفتح
التخفيف كآين وشبهه محلها بما قبل تاء التأنيث كبعليك ومجاورة الاف كآيان
وكونها حركة الاصل كياء مضار ترخيم اسم المفعول وفيه ما مر والفرق بين معنى اداة
واحدة كياء زيد لعمرو والاتباع كعض امر من العض وآين وكيف عند قوم
والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والاتباع فيه ما رتبيل بعضهم للاتباع
بكيف وللتخفيف بآين ليس لتعنيته فاندفع ما يقال ما الفرق وهو لا قبل بالاتباع فمهمل

لحقة وتقل البناء واستحقاها
للاصل وهو عدم الحركة فلا
يعدل عنه الا لسبب كالتقاء
الساكنين في نحو أوأه
وكون الكلمة على حرف
واحد كبعض المضمومات
وكونها عرشة لان يندأ بها
كلام الابتداء وكونها
أصل في التمكن كأول وشبهها
بالعراب كضرب فانه شابه
المضارع

إذا ساكن غير حزين فمما أو بالتخفيف فمما وأسباب الضم أن يكون في الكلمة
 كالواو في نظيرتها كتحن ونظيرها هو وشبهه المبني بما هي فيه كذلك نحو واخشا
 أقوم قاله المرادى والظاهر أن هذا الالتقاء الساكنين للابناء كما قال الشاطبي أما
 الضمة في هذا اليوم فليست بحركة بناء ليمثل بها في هذا الموضع وانما هي حركة اتقاء
 الساكنين انتهى وقد اسلفنا أن حركة اتقاء الساكنين قسمان فلا تغفل وأن
 لا تكون للكلمة حال الاقرب كقبل وبعد وشبهه المبني بما لا يكون له حالة الاقرب
 كيازبد وكونه حركة الاصل نحو يا نوحا نوحا يحتاج منه در نوحا اذا سمي به وفيه
 ما علم والاتباع كرد امر من ردومند (قوله في وقوعه صفة الخ) لا يخفى أن الواقع
 كذلك هو الجملة لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد
 وقوعه كذلك صورة (قوله كهل الخ) قدم الحرف لتوغل في البناء وثني بالفعل
 لانه الاغلب فيه (قوله ولما كان الضم والكسر ثقلين) نقل الضم لحصوله من
 استعمال عضوين ونقل الكسر بالنسبة الى الفتح (قوله اختصا بالحرف والاسم)
 في ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظرا لان نقل الضم والكسر ليس سببا
 لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما وانما هما سببان لعدم دخولهما
 في الفعل اسكن يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف هذا اول ما عيش الشارح
 على سنن لانه عال دخول الساكن في الكلام الثلاث بما انته في البناء والفتح بقربه
 منه فكان المناسب لذلك ان يعمل عدم دخول الضم والكسر في الفعل به مدحما
 عن السكون أو كان يعمل دخول السكون والفتح في الكلام الثلاث بخفتها
 (قوله دون الفعل) أي فلم يدخلا فيه لئلا يجمع بين ثقلين ما ع وش فنيان على
 الحذف ورد بضم اللام في معنى على السكون تقدير أو الضم في نحو ضربوا بالنسبة
 للابناء والبناء على الفتح تقدير كما سيأتي على أن الكلام في نفس الفعل مجردا
 عن الواحق (قوله لتفعله) اما لفظا فلأنك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط
 وأما معنى فالدلالة على الحدث والزمان واطلبه المرفوع بطريق الاسالة ودلالة
 اسم الفاعل عند العمل عليهم عارضة بواسطة حمله على الفعل كما حمل عليه في نصب
 المفعول ونحوه (قوله وهو ما دل على معنى في نفسه) أي كلمة دلت على معنى
 بالتضمن هو الحدث كثن ذلك المعنى في نفسها أي يفهم منها من غير احتياج الى
 ذكر شيء معين معها وذلك جزء معنى الفعل وأما تمام معناه وهو عند المحققين الحدث
 والزمان والنسبة المعينة الى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلا أوجبوا ذكر الفاعل
 المعين وبذلك علمت ان من قال هنا أي كلمة دلت ولو بالتضمن التبر عليه هذا
 لإتمام مقام تفهيم الكلمة الى ما يدل على معنى في نفسه الخ وذلك لعدم الاسم والفعل

في وقوعه صفة وصله وشركا
 وخبرا وحالا ومن أجل أن
 الاصل في البناء السكون
 دخل في الكلام الثلاث كهل
 وقومكم ولما كان الفتح
 أقرب للحركة كان الى
 السكون لحصوله بأدنى فتح
 التزم دخول أيضا في الكلام
 الثلاث كسوف وقام وأين
 ولما كان الكسر والضم
 ثقلين اختصا بالحرف
 والاسم لخفتها دون الفعل
 لتقله (وأما الفعل) وهو
 ما دل على معنى في نفسه
 واقترن أحدث الأزمنة
 الثلاث وضعها (ثلاثة
 أقسام) عند جمهور
 البصريين وقسمان عند
 الكوفيين والاختلاف
 باسقاط الامر بناء على أنه
 مقتطع من المضارع فهو
 عندهم معرب بلام الاسم
 مقدرة

فالغاية ظاهرة بخلافه هنا لان ذكر الغاية يفهم ان تمام معنى الفعل قد يكون
مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق وبهذا القيد خرج الحرف فانه لا يفهم منه شيء
من معناه الوضعي للاضمية فان قلت الحدث المتعدي يتوقف فهمه على فاعل
ومفعول فلم يكن مفهوما في الفعل بنفسه قلت المراد انه لا يجب ذكر شيء معين لفهم
منه ذلك المعنى والحدث انما يتوقف فهمه على شيء ما يتوهم به وآخر يقع عليه شيء ما
معلوم كل احد فلو اوجبوا ذكر متعلق معين لفهم منه الحدث فصيح انه لا يحتاج
الى ذكر متعلق لفهمه وانما اوجبوا ذكر فاعل الفعل لاختلاف النسبة المعينة
في مفهومه لاجل الحدث ولذا جوزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم وقوم
في تعريف الاسم ما اغتنى عن الاعادة راعى ان ما ذكرناه من ان دلالة الفعل على
الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قالوا دلالاته على الزمان بالتضمن وأنت
خبير بان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء من معناه والفعل انما يدل على الزمان
بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان بخوف فعل
يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيان الحروف والصيغة كل منهما ادال على
معنى لا يدل عليه الاخر فيكون كل منهما ادالا على معناه مطابقة لا تضمتا وكذا اللفظ
المركب منهما لان دلالة اللفظ على جزء من معناه مشروطة بان تكون نسبة ذلك اللفظ
الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين
وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث
والزمان بالالتزام لان الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال
بعض المحققين ان دلالة الفعل على كل منهما اخارجة عن الدلالات (قوله وانما
لهم المصنف في المعنى وقواه) قال فيه لان الامر معني فحقه ان يؤدي بالحرف ولانه
انتهى انتهى ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
المحصل وكونه امرا او خبرا خارجا عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله
اتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتنقض حوائج المسلمين

وكفرارة جماعة في ذلك فلهذا فرحوا وفي الحديث لناخذوا مصافكم ولا تلتقوا
اغز واخس وارم واضربوا واضربوا واضرب كما تقول في الجرم ولان البناء لم يعهد
كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كعبث
وأقت وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالا بان تجرد ما عارض لها عند نقلها عن الخبر
لا يتكلم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحيد في ذلك كل فعلية
فاذا ادعى ان أصله اتقم كان الدال على الانشاء لا الم لا الفعل انتهى ورد ما ذهبوا
اليه بان اضممار الجازم ضعيف كاضمار الجار قبل وبانه مخالف من القول ببناء على

وانتصره المصنف
في المعنى وقواه وانما كانت
الافعال ثلاثة لا تخص
الزمان في ذلك

راعى امامهم السكافي ان حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو متصف فيجب انتفاء
 الاعراب وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير وفي الجمع ومنشأ الخلاف ان
 الاعراب أصل في الافعال أيضا أولا فعلى الاول هو معرب أيضا لانه أصل فيه
 ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الأصل ولا مقتضى لاعرابه ووجه العمل
 السكافينيون ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كأصله والبصريون لا يرون ذلك بل
 يقولون انه أصل برأيه كانه قد تم فالحلاف في اعرابه مبني على الخلاف في اصله (قوله
 لان الفعل) أى وانما انحصر الزمان في ثلاثة لان الفعل الح (قوله علم اليوم والامس)
 اما ان يجعل نصباً على المصدرية أى أعلم علماً متعلقاً بهذين اليومين أو يجعل
 مفعولاً به بأن يقال أعلم بمعنى أحصل (قوله علم) صفة مشبهة يقال رجل عليم القلب
 أى جاهل (قوله ماض) أصله ماضى استعملت الضمة على الياء فخذت ثم الباء لانه ماض
 الساكنين (قوله مادل وضة الح) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث
 أو زمان فان يكون جزءه حادثاً وزماناً انقضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى
 تكلم فيه أى قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية فتحو به قول زيد خرجت فإن
 التلظى به ليس متأخراً عن الزمان المدلول عليه بخروجك عند صدوره قبلية بالذات
 كقبلية أمس على اليوم لا بزمان آخر فلا يكون الزمان زمان فلا يشك التعريف
 بالمفرد الماضى فانه ليس بفعل إذ لا يصدق عليه تعريف الفعل اما إذا أراده
 الزمان فظاهر إذ لم يدل على حدث حاصل في الزمان الماضى وان أراده شئ كان
 في الماضى فلان الفعل مادل على معنى أى حدث معين وهذا لا يدل إلا على شئ من
 الاشياء غير معين ولا يضر في لم يضر لان دلالة على الزمان الماضى عارضة
 ولا بالماضى المستعمل في المستقبل وبدون الزمان كفى الانشاء وعند الإشارة الى
 القطع بالوقوع أو عند التنبؤ بلاوان في جواب القسم وبعد كالمجازاة غير لو وبعد
 ما النابتة عن الظرف نحو مادامت السموات وبعد همزة التسوية وبعد كلما
 وحيث وحرف التخصيص الطلبي وبعد وقوعه صلة عام أو صفة عام نحو كل رجل
 ثانى وفي التعاريف أيضاً لانه في أصل الوضع للمعنى وهذا الاستعمال عارض بقى
 أن مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل مطابقاً له وحينئذ يقتضى بما
 لا يتصور معه زمان نحو أراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان إذا لزمان مع
 الإرادة والخلق ويجاب بانه كفى في ذلك توهم الفعل للزمان ولاناصر اللغائي
 في حواشي التصريف تحقيق تشييع به من ليس له فراجع ان شئت (قوله اذهب
 متفق على بنائه) هذا انما ياسب عند كراى مبنى من الافعال الا أن يقال ما جاء
 على الأصل له قوة تقتضى تقديمه في كل مقام (قوله الا بالزيادة) هي حروف

لان الفعل الذى هو الحدث
 امانة قدم على زمان الاخبار
 أو متاخر له أو متأخر عنه
 فالأول هو الماضى والثاني
 الح والاثالث الاستقبال
 وقال ابن الجبار الدليل على
 ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى
 له ما بين أيدينا وما خلفنا
 بين ذلك وقول زهير
 وأعلم علم اليوم والامس قبله
 ولا كنى من علم ما في غمضى
 (ماض) وهو مادل وضعاً على
 حدث زمان انقضى وسمى
 ماضياً باعتبار زمانه المستفاد
 منه وقدمه على فعل الامر
 لانه جاء على الأصل اذهب
 متفق على بنائه ولان
 علامته مفردة وقدمها على
 المضارع لانها قد يكونان
 مجزئين والمضارع لا يكون
 الا بالزيادة والنز يد فيه

المضارعة (قوله فرع عن المجرد) لا يشكل بالقيود من قعد اذا قيل باسمة تاق فقد
من القعود لان المراد القرعية لما كانت الزيادة عليه وبالنسبة اليه لانه لم يعين القعود
بانه زيد من قعد وان كان ازيد بمعنى ان الحروف فيه أكثر كما ان استخراج أكثر
من ضرب وليس فرعه (قوله لما شبه الاسم قوي وشرف) لان مشابهة الاشرف
شرف وشبهه اشرف مما لا يشبههم ورجح تقديمه أيضا بانه معرب وهو اشرف من
المبنى والاشرف حقه التقديم في كل مقام مالم يمنع منه مانع وان لم يكن عند ذكر
المعرب من الافعال على أن ذكر الفعل وتقسيمه نوطية للبحث عن اعرابه وبنائه
و بان معناه امامو جودا ومترقب وكلاهما ما خبر من العدم وان سبق له وجود
(قوله تأخره في الوجود) أي باعتبار الانصاف بالمساوية والحالية والاستقبالية
بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فان ذات الزمن المتأخرى
متقدمة ولا باعتبار الانصاف بالنسبة لذوات كيوم الخميس مع طرفيه اذ لا ترتيب
في الانصاف بالاوصاف الثلاثة اذ يوم الخميس محقق انصافه بالحالية والاي بقاء
بالمساوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة (قوله ثناء التأنيث) أي بجهة دخول
سمى ثناء التأنيث أو قبوله والمراد بجهة الدخول اسمة فامة المعنى وعدم الامتناع
بحسب اللغة ومعرفة ذلك ~~تذكر~~ بدون معرفة ان مادا دخلت عليه فعل فاندفع
ان معرفة الفعل بجهة دخوله ادور لتوقف كل على الآخر (قوله الدالة على
تأنيث فاعله) بجهة لامة بدون التبدل لان المتحركة اللاحقة للصمات كذلك فتاء
التأنيث مطابقة لالحق الأصل فاعل كلا فاعل والصفات ايكن سكنت مع الافعال
وحركت مع الصفات الماذكر ولوقال مرفوعة لكان أولى ليشمل نائب الفاعل (قوله
الافعال التعجب الخ) أي وتبارك على من في شرح الكافية الشافية وان نقل الجاني
في شرح الأجرومية قبولها ثناء التأنيث ومثله بنحو تباركت اسماء الله والظاهر أن
مثله لا يقال الا عن سماع (قوله وحذا) عبارة غير وجب من حذا (قوله في قولهم
كفي منند) أي من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية
فانها تقبل التاء نحو كفت منند أي رفته ومن استعملها بهذا المعنى قوله تعالى
وكفى الله المؤمنين فقط ما قيل لا ينبغي ان يسم التزموا تذكيرا لافعال في غير كفي
المذكورة (قوله ولا يقدح ذلك الخ) يعني لا ترد هذه المذكورات لانها تقبل التاء في
الاصول والعبارة بالاصل لا بالعارض وأيضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من
عدم قبولها لتاء عدم الفعلية وفي قوله لان العرب التزمت تذكيرا فاعله انظر
بالنسبة لكفي في كفي منند بنا على أن هندا فاعل فالظاهر أن يعال عدم التاء بالنسبة
لكفي بان العرب التزمت بتجريدها من علامة التأنيث وان كان الفاعل مؤنثا للغاية

فرع عن المجرد وعكس
في الاوقع فقدم المضارع
لانه لما شبه الاسم قوي
وشرف وأخر الماضي
تأخره في الوجود لانه
مسبق بالحال والاستقبال
ولزم على هذا توسط الاسم
(ويعرف) أي عن قسمه
(ثناء التأنيث الساكنة)
الدالة على تأنيث فاعله
وتحذف متصرفا فكان
أوجابا لما الأول التعجب
وجبذا في المدح وأفعال
الاستثناء وكفي في قولهم كفي
بهندولا يقدح ذلك في كونها
افعالا ماضية لان العرب
التزمت تذكيرا فاعله

ز ياءه في فصار الغالب على فاعلها كونه في صورة الفضلة وهي لا تؤنث
 لاجلها وفي المعنى في حرف الباء ما يقتضي ان الزجاج قال ان الفاعل ضمير المخاطب
 حيث قال والغالبة أي الزائدة الغالبة في فاعل كفي نحو كفي بالله شهيدا وقال الزجاج
 دخلت لتضمن كفي معني اكتف وهو من الحسن بمكان وبعينه قولهم اتقى الله
 أمر وفعل خبرا يثبت عليه أي ليتق بدليل جزم يثبت وتوجيه قولهم كفي من دبرك
 التاء فان احتج بالفاضل فهو محذور لا موجب بدليل وماتسقط من ورقة وما
 يخرج من ثمره فان عورض بقولك أحسن من هذا فالتاء لا تلحق صيغ الامروان كان
 معناه الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الالاء وصحة قوله موقوفة على
 جواز تعلق الجار بضمير المصارع وهو قول الفارسي والبر في أجاز امر ورى يزيد
 حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اعماله في الظرف ومنع جمهور البصريين
 اعماله مطلقا وافعل التعجب اذا كان على صيغة الامر نحو أكرمهم هذا لان الاصح
 ان المحذور فاعل فالانظر ان يعمل بنحو ما ذكر في فاعل كفي وفي بعض النسخ لا أفعل
 في التعجب فلا إشكال لان فاعله مذكر وهو ضمير ما وكذا أفعال الاستثناء لان
 فاعلها ضمير مذكر في مرجعه خلاف مقرر في ياءه (قوله وانما اختصت التاء
 الساكنة) أي التاء المتقدمة والباء داخلة على المقصور عليه والقصر حقيق بناء
 على ان المراد بها التاء الدالة على تأنيث فاعله وبمعرفة اختصاص التاء الساكنة
 بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه (قوله فينثذتكسراخ) كان عليه ان يزيد أو تنسخ
 نحو قاتما (قوله ولا بحركة التاء الساكنين) أي من كسرة أو ضمة أو فتحة (قوله للفرار
 الخ) لو عمل بنحوه وتقل الفعل لم يحتج لقوله ولم يعمكس الخ (قوله الى ثل الفعل) أي
 ز ياءه ثقله (قوله الساكنة بالذات) أي التي وضعت على السكون (قوله ولهذا قال
 المرادى الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا بانهم انحرفوا للثقل أيضا لكنه اكتفى بدخوله
 تحت المكاف (قوله بحركة النقل) نحو قالت امه (قوله المتحركة) أي وضعا (قوله وعلى
 الحرف) فيه ان الكلام في التاء الدالة على تأنيث الفاعل والداخلة على الحرف
 لتأنيث اللفظ كما سيصرح به في الساكنة للاحققة ولذا صرح غيره بان المتحركة
 مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أولا وخرا والمراد التاء المتحضة للدلالة على
 التأنيث فلا يرد أن الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل أو الكلام في التاء
 للاحققة آخر او على كل لا يرد ما قالوا في باب الفاعل ان علامة تأنيثه تاء الساكنة
 تلحق آخر الماضي أو متحركة تلحق أول المضارع (قوله وقد يكون في الاسم حركة
 بناء) أي عارض وفي التسهيل انه يقال هنت موضع هنا وعليه قد دخل المتحركة بحركة
 بناء أملى الاسم كذا قبل وفيه ان هنت ههنا كناية استدل عليها في الشرح

وانما اختصت التاء الساكنة
 به للفرق بين تاء الافعال
 وتاء الاسماء ولم يعكس للثلا
 يفضي ثقل الحركة الى ثقل
 الفعل والمراد بها الساكنة
 بالذات فلا يضر تحريكها
 اعراض كان يلاحظها
 ساكن فينثذتكسراخ
 قالت امرأة العزيز اوتنعم
 نحو وقالت اخرج عليهن
 والله هذا قال المرادى
 ولا اعتداد بحركة النقل
 ولا بحركة التاء الساكنين
 اعرض وضهما وخارج
 بالساكنة المتحركة قائما
 تدخل على الاسم كقائمة
 وعلى الحرف كربت وثمت
 ألا ان حركتها في الاسم حركة
 اعراب وفي الحرف حركة بناء
 نحو لاحول ولا قوة وأما
 قولهم ربت وثمت بالاسكون
 على قلة حيث دخلت على
 الحرف فلا يرد على الملاحقة
 لعدم دلالتها على تأنيث
 الفاعل بل هي في مثل ذلك

بقوله وذكروا هاهنا وانما حركت الثانية للروى وقد رأيتهم مضبوطة بخط المصنف
بالسكون وفي بعض النسخ تملق التسهيل هذا من شواذ العرب لانه لا يعلم اسم اتصت به
تاء التانيث الساكنة الا هذه انتهى وحيث المراد باختصاص الساكنة بالفعل
ملاشد وذفيه (قوله لتانيث اللفظ) معناه كما قال التميمي مخالفا لاداميني ان دخول
التاء في هذه الكلمات لم يكن لفظها ووثاقها مع اسمها امعانيها التي لا تنصف
بتانيث (قوله فالمراد به تانيث المعنى) لم يكن يرد عليه نحو قالت غملة اذا كان
لذكروا انه يجوز لحاق الفعل التامع وليس ذلك على تانيث المعنى خلافا لمن وهم (قوله
في بيان حكمه) أي ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان اخصر واظهر وكان وجه
اثباته ان الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولا مستقرا في النفس
بالصدق ديق به ثم قصد بيان به بالكتابة واللفظ وبيان امام صدر من بان انه ظهر
فانضاف للحكم اضافة الى الفاعل واما اسم مصدر من بين أي أظهر فانه اقدم له
اضافة الى المفعول (قوله لفظا) نحو ضرب وضرب بشو منه ضربا على الاصح كما قال
الشهاب القاسمي في شرحه لهذا الكتاب وقال فيما كتبه على الاغنية يبقى النظر
في نحو ضرب ما فعل قال انه مبني على فتحة مقصورة عن ابعاده هذه الموجودة لاجل
الاف فلا تكون هي العلامة ونظير ذلك مررت غلامى فاهم تقدير كسرة للجر لان
الموجودة لاجل المناسبة أو يقال انه مبني على فتحة ظاهرة ويترك ينه وبين نحو
غلامى محل تأمل انتهى والفرق ظاهر لان حركة المناسبة سابقة على دخول العامل
فلم يكن يند من التقدير ونظيره ان يضربا على مذهب سيبويه بخلاف الفتحة في ضربا
فانه موجود قبل وجود الالف ولم توجد لاجل مناجته بل اكتفى بها تقدير (قوله
أو تقدير) نحو رمى وقضى وغزا (قوله أوربا عيا) نسبة الى أربعة على غير قياس
وكذا ما بعده (قوله المشابهة المضارع فيما مر) أي وقوعه مقصورة وحالا وخبر
وقمة التعليق والمضارع معرب والاصل في الاعراب أن يكون بالحركة فاستحق
أن يعد عن السكون الذي هو أصل البناء الى أصل الاعراب الذي هو الحركة
(قوله والاصم بوقوعه موقعه) نحو مررت برجل ضرب أي ضارب بالمضارع المشابه
الاصم المشابهة التامة استحو الاعراب وهو بمشابهة مقصورة استحق البناء
على الحركة (قوله طلبا للفتحة) ولانه لو بني على الضم اجتمع ضمتان في مثل شرف
وطرف ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وشرب (قوله الا اذا كان الخ
مستثنى من اعم عام محذوف والتقدير وبناء على الفتح في كل حالة الاحالة كونه
مع واو الجماعة فهو تفرع في الحال كما هو ظاهر (قوله للناسبة) أي مناسبة الواو
واعترض بان كونها للناسبة بية ينافي كونها نسبة بناء قال شيخنا ولا مانع اذا قد

تتأنيث اللفظ والمصنف
وان لم يأت التانيث فالمراد به
تأنيث المعنى كما مرنا اليه
اذ هو المتبادر عند الالحاق
والما فرغ من تميزه شرع
في بيان حكمه فقال
(وبناؤه على الفتح) لفظا
أو تقديرًا ثلاثيا كان
أوربا عيا أو غزا عيا
أو داسيا ولا يزيد على
ثلاثو بني على الحركة
لمشابهة المضارع فيما مر
والاصم بوقوعه موقعه
وخص بالفتحة طلبا للفتحة
(الا) اذا كان (مع
واو الجماعة فيضم) آخره
(كضربوا) لمناسبة الواو
وأما فتحوه واو اشتروا

مخرجوا بانها كسرة في امس للبناء مع كونها للتحاص من انتقاء الساكنين فتأمل
 (قوله ففيه اعلال معروف) وذلك لان الاصل دعوا واشتريوا تحرك كل من الواو
 والياء وانفتح ما قبله فقلب الفاء ثم حذفت الالف لانتقاء الساكنين وصار ما قبل الواو
 مضموم ما تدبر (قوله المتحرك) اراد ما يشمل المتحرك بنفسه أو ببعضه المتصل بالفعل
 كناية في ضربنا زيد لان الحرف المتصل بالفعل من تام تحرك (قوله كراهة توالي
 أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بانها قاصرة اذ لا يوجد التوالي
 الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو وانطلق والكثير لا تتوالي فيه فراعته
 أولى و بان تواليها لم يحمّل بدليل علبط وعرش و جندل ولو كان مقصودا لاهمال
 وضعه لم يتردّد له دون ضرورة ولد باب التأنيث التاء نحو شجرة قال وانما
 سببه تمييز الفاعل من المفعول نحو اكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والتون على نا
 المساواة في الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الاقل لانه لو شمل الاقل على
 الاكثر لزم التوالي المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا تتوالي فيه
 ايم لا فراعته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكانه لم يتوال
 في نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت التاء معتبرة بدليل قولهم قلنوة
 وقعدوة فلم يعتبر التاء لو حب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفضهم الواو
 المنطرفة المضموم ما قبلها قلت لا اصل في قلنوة وقعدوة وهو المفرد موضوع
 على التاء والحذف طار كافي الجمع نحو لانس وقاح ذب بخلاف نحو شجرة
 فان الأصل بدون التاء وأما نحو علبط وعرش وجندل فراعنا عن الأصل والأصل
 علبط وعرش شمل قرنفل وجندل ثم ما ذكر من منع العلة التاء صرة واحدة وان
 ذكره ما ابن الانباري وصحح الجواز اني ان السكون حيث دلل البناء كما أنه
 و بناء الفعل على السكون جار على الأصل فلا يسأل منه ليجتاج تعديله (قوله
 كجزء من الفعل) سيأتي وجهه في باب الفاعل (قوله وخرج بالرفع المستثنى)
 نحو ضربت اذ لا يلزم توالي ما ذكر لا رضمه بالرفع في معنى الانفصال (قوله
 والمتحرك الساكن غير الواو) نحو ضربت اذ لا يبنى على الفتحة الظاهرة أو المقدرة
 على ما مر وأما الواو فبني معها على الضم على ما قدمه (قوله وقد شمل ذلك كله عموم
 المستثنى) وهو قوله وبنائه على الفتح (قوله عارضان أوجهم ما مر) أي المناسبة
 وكراهة ما ذكره على هذا فها مبنيان على فتحة مقدرة استتقالا منع من ظهورها
 اشتغال المحل بالسكون العارض في ضربت وبحركة المناسبة في ضربوا كذا قيل
 ولا يخلو عن تأمل أماته تدبر الفتحة استتقالا في ضربت فظاهر وصرح به بعضهم
 وأما تدبرها استتقالا في ضربوا فهو مشكل والمتبادر ان يكون التدبر فيه للتدبر اذ

ففيه اعلال معروف (أو)
 كان مع (الضمير المرفوع
 المتحرك فيمكن) آخره
 تسكين بناء (كضربت)
 بتثنية التاء كراهة توالي
 أربع متحركات فيما هو
 كالسكامة الواحدة لأن
 الفاعل كجزء من فعله
 وخرج بالرفع المنصوب
 والمتحرك الساكن غير
 الواو في ما بين الحالتين بيني
 على الفتح كما اذا تجرد وقد
 شمل ذلك كله عموم المستثنى
 منه وذهب بعضهم الى بانه
 على الفتح مطلقا وأما نحو
 ضربت وضربوا قال كون
 والضم عارضان أوجهم ما
 مامر وعليه المصنف في
 الاوقع وعبارة المتن
 كما مر

يستعمل تحريك الجرف الواحد بحركتين في آن واحد وما يؤيد انما للتعدّد ما صرحوا
 به من ان تعدد الحركات في المحرك والمضاف لبيان التثنية لا تشتغال المحل بحركة
 الحركات والناسبة (قوله توهّم ان الماضي الخ) أي وانه مبني على السكون
 مع الضمير المذكور لكون بناؤه عليه حينئذ لا يرد عليه شيء بخلاف بناءه على الضم
 مع الواو فنتمسكت الشارح عن التعرض له وعلى ذلك تشرح الشارح الكلام
 وأصل الاقرب ان مراد المصنف وبناؤه على الفتح انظار الامع الخ أي فلا يبنى على
 الفتح لفظا بل تقدير او اهل هذا حكمه قول الشارح توهّم دون يقتضي لكن حمله
 الكلام على خلاف المرام مما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله فيضم فيمكن دون ان
 يقول فيبنى على الضم فيبنى على السكون مشعر بموافقة ما في الاوضح وبما تقرّر علم
 ان ما في بعض النسخ من قوله وما ذكرته من انه مبني على الضم مع واو الجماعة هو
 مقتضى ما في المتن والشرح وبه صرح قريبه في حاشيته على الاوضح عن بعضهم
 لكون صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء على ان الضم لا يدخل الفعل كالسكر
 فليتأمل انتهى مع انه غير ظاهر زائد لا حاجة اليه في العجب التحسية عليه وعدم
 التعرض لما في اثباته فعليك بالتدبر التام هذا وقال الراعي في شرح الافية عند
 الكلام على موجبات البناء على الضم وعدمها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي
 نحو ضمير بواي بانه هكذا قالوا والظاهر في الماضي والامر المسندين الى الاف والواو
 اهم ما ينبغي ان يبين على حذف النون فانها اخوان والامر يبنى على ما يحزم به مضارعه
 من حذف او سكون فكذلك الماضي عند اتصافها به يبنى على حذف النون لأن
 سيمويه رحمه الله قال في باب التسمية بالحروف انك تعيد اليه النون اذا سميت به
 فتقول يا ضمير بان ويا ضمير بون وهذا دليل على انه مبني على حذفها (قوله ومنه) أي
 عند جميع البصريين والكسائي من السكوفيين (قوله لقبواهما) أي عند جميع
 الغيوب (قوله التاء المذكورة) فيه نظرا لتاء المذكورة الدالة على تأنيث
 الفاعل والتاء اللاحقة انعم وبشئ ليست كذلك لأن مرفوعهما ليس فاعلا
 لبعثهما لأن معناه ما ان كان أمدح أو أذم فواضع وان كان حسن أو قبيح فلا ان
 الفاعل هو الجففس الذي هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بكورة ولا انوثة
 او هو مذكر الا ان يقال المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فردة المقصود بالحكم وقال
 الرضي ودليل فعلية ما لحاق التاء التي لا تتقلب هاء في الوقف ما وهي انما تلحق
 الفعل واربعه أحرف لات وثمت وربت ولعلت (قوله من توفض الخ) من شرطية
 وتوفضاً فعل ماض والفاء في فهم رابطة والضمير يرجع الى الرخصة والجار متعلق
 بمعدوف أي فبالرخصة أخذ ونعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث والفاعل

توهّم ان الماضي مع واو
 الجماعة مبني على الضم
 وليس كذلك فقد صرحوا
 عند الكلام على ألقاب
 البناء ان الضم لا يدخل
 الفعل كالسكر وقد مر
 ذلك تأمل (ومنه) أي من
 الماضي (نعم وبشئ)
 لقبواهما التاء المذكورة في
 الحديث من توفض يوم الجمعة
 فمما ونعمت وفيه أيضا وأخذ
 بئ من الخيانة فانها ثبتت
 البطلان (و) كذا (ص)

مستتر مفسر بتميز محذوف وكذا المخصوص بالمدح محذوف والتقدير ونعمت
 رخصة الوضوء لكن قال بعضهم ان تميز هذا الباب لا يحذف لبقاء الابهام وعدم
 مفسر الضمير حيث لا نه كالعوض من الفاعل ولذا شرط فيه ان يكون مما يقبل ال
 فلا يكون مثلاً وغيره او فعل من ولا كلمة ما خلا فاله راء والزمخشري ولا يكاد يجمع
 بينهما قال ذلك البعض وانما حذف التميز في الحديث لانه عوض منه التاء وفي
 الرضى واعلم ان الضمير المهم في نعم وبشيس على الاظهر الاغلب لا يتنى ولا يجمع ولا
 يؤنث اتفاق بين أهل البصرة وكذا في كلام غيره وعلة بهاتين لكن في بعض شروح
 الالفية ما يخالفه في التأنيث وجعل منه الحديث (قوله تقبولهما التاء الخ) فيه
 ما عرفت لان مرفوعهما ليس فاعلاً لاعتناءه لان معناهما التني والرجاء ومرفوعهما
 لم يفعل التني والرجاء الا ان يقال معنى ليس الانتفاء وهو قائم بمرفوعه فهو مثل ماتت
 هند ومن قال معناهما التني فراده به الانتفاء لان المصدر كثيراً ما يراد به الحاصل
 بالصدر أو لعله مصدر المبني للفعل والمراد بفاعل الفعل ما يشعل من قام به الفعل
 (قوله بوكيل) الباء زائدة في الخبر (قوله ان توليتهم) خبر عسى وعند السكوفيين
 بدل اشتمال (قوله أي الصحيح) أشار بذلك الى ان المقابل في غاية الضعف حتى انه
 لا صحته (قوله وقيل ان نعم وبشيس اسمان عند جمهور السكوفيين) لعل وجه بناءهما
 حيث نذتضمهما الانشاء بحسب الوضع وهو من معاني الحروف وفيه ان الانشاء
 بالجملة لا بنعم أو بشس وحدها هذا واختلاف في حكاية الخلاف على طريقين
 أحدهما ما ذكره الشرح والطريق الثانية حذرنا ابن عصفور فقال لا خلاف في
 ان نعم وبشيس فعلاً وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فذهب البصريون
 الى ان نعم الر جل جملة فعلية وكذلك بشس وذهب السكاني الى ان الجملة كلها
 اسم يوم أو المدح نقلت عن أصلها وهي ما وذهب الفراء الى ان الأصل
 في نعم الر جل زيد ر جل نعم الر جل زيد حذف الموصوف واقیم الصفة التي هي
 الجملة من نعم وبشس وفاعلها مقامه فيكم لها بحكمه فذهب الرجل وبشس الرجل
 عندهما رافعان لزيد كما لو كانت مدح زيد ودموم عمرو وذهب الرضى الى طريقة
 اخرى قال انها تعرب من دعوى الغيب لولا ان الاصول تدعو اليها وحاصلها انما
 صار مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كعرد قطيعة فمعنى نعم
 جيد فكأنه صفة مشبهة وكان تقدير نعم الر جل ر جل في غاية الجودة فصار اجزا
 جملة بعد ان كانا جملة مستقلة فيكون نعم الر جل خبرا مقدما وزيد مبتدأ وخبر أي
 زيد ر جل جيد قال ولم يخرج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد
 واعلم ان الكلام في نعم وبشس الجامدين وذلك اذا استعمل الانشاء المدح أو الذم

تقبولهما التاء أيضا
 نحوعت هند ان نفل
 وليست مفلحة ولا تصالهما
 بضمائر الرفع نحو ليسوا سواء
 است عليهم بوكيل فهل
 عسى ان توليتهم والحكم
 على هذه الاربع بالفعلية
 انما هو (على) قول (الصحيح)
 أي الصحيح وقيل ان نعم
 وبشس اسمان

فانهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن اصل معاني الافعال من المدلالة
على الحدث والزمان فاشبه الحرف لذلك أما اذا استعمل استعمال الافعال المتصرفية
وبني منها المضارع والامر واسما الفاعل والمفعول وذلك اذا كانا للاخبار بالنعمة
والبؤس فليس اسم من محل النزاع وان عسى في لغة تنصب الاسم وترفع الخبر بشرط
اسمه ان يكون ضميرا او حينئذ حذف وفاقا للسرا في ونقله عن سيبويه خلافا للجههور
في الملاقى اقول بالفعليية سواء كان بمعنى فعل أم لا وخلافا لابن السراج وتعليل
في الملاقى اقول بالحرفية وان محل الخلاف في عسى الجامة أما عسى المتصرفية
ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال

لولا الحباء وان رأسي قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم
أي قد اشتد (قوله لدخول حرف الجر عليهم) أي بالطراد وكثرة كقوله الرضى
بـخـلاف دخوله على نام في قوله بنام صاحبه أي لانه فعل متفق عليه بخلاف نعم
و بنس (قوله نعم السيرة على بنس العير) قاله شخص قد سار الى محبوته على حمار
بطيء السيرة وقول الدمامي في المنهل الصافي ان السيرة هنا جلد يوضع في عنق
الحمار غفلة عن أصل الفصة والعير بفتح العين المهمة الحمار وحشيا كان أو انسيا
ووقع الى ان بعض الطلبة قرأ على هذا المحل من شرح المصنف وكسر العين فقلت
له فورا افتح عينك ولا يخفى لطف الاضافة (قوله أي بمقول فيه) عبارة التصريح
وأجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السيرة على غير مقول فيه نعم
العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر في الحقيقة
انما دخل على اسم محذوف انتهى وقد يقال حذف الموصوف بالجملة انما يكون
في الضرورة أو حيث يكون الاتم بعضهم متقدم جرمين أو في نحو منا طعن ومنا
أقام وماني قومها يفضلها أي فريق طعن وفريق أقام وواحدة فضلها وكلا الأمرين
منتف في المتأين وانما احتج الى تقدير القول لان الجملة انشائية لا تقع زعتا الا
بالتأويل بخلاف نحو ما يلي بنام صاحبه فالتقدير بليل نام صاحبه لان نام صاحبه
جملة خبرية وحاصل الجواب ان علامة الفعلية لا تقبل التأويل لا طرادها بخلاف
علامة الاسمية لان حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسما اتفاقا كما في بنام وما ذكر
من الجواب يقال في قوله

سبحك الله بخير يا كرم * بنعم طير وشباب فاخر

ان كان طير مرفوعا لكان ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ان البيت محمول على
جعل نعم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية
كما قال

لدخول حرف الجر عليهم
في قوله ما هي بنعم الولد ونعم
السيرة على بنس العير وأجيب
بان مدخول حرف الجر
محذوف أي بمقول فيه نعم
الولد وعلى غير مقول فيه بنس
العير وسأني الكلام في باب
الفاعل على اعراب مرفوعة
على هذا القول

ثبني الزمى لان لان لزمته * على كثرة الواشين أى معون

فاوقع الزمى على لاثم ادخل عليها ان فاجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة الى ان
يعامل لفظها معاملة الاسماء ولم يلزم من ذلك ان يحكم باسميتها (قوله وقيل ان عيسى
وايس حرفان) يحتاج حينئذ الى توجيه لحق التاء لهما واتصال الضمائر بهما
فتقول قال الفارسي وأما لحاق الضمير في لست ولستم فليس بهما بالافعال لكونه على
ثلاثة احرف ومعنى كان وكونه رافعا وانما كالحق الضمير هاتوا وهاتوا وهاتى مع
كونه اسم فعل اقوة مشابهة الافعال لفظا كذا انه له الرضى قال الدماميني فخلص
من ذلك ان أباعلى تخالف في كون الضمير البارز من خواص الفعل وان يرى صحة
لحاقه لهما هو ومثبه للفعل من اسم وحرف فلا تظن ان هذه العلامة متفقة عليهما (قوله
والثاني حرف نفى) في الارتشاف زعم السكوفيون انها تكون عاطفة في المفردات
تقول قام القوم ليس زيد وضررت القوم ليس زيدا وضررت يا قوم ليس زيد ولا
يجوز هذا عند البصريين (قوله لعدم دلالة ما على الحدث والزمان) بين بعضهم
عدم دلالة ايس على المضى يجوز ليس زيد بقائم غذا اذ لو دلت على المضى لم يجوز
ذلك كما لا يجوز كان زيد قائما غذا واستدل على حرفيته بما أيضا يعدم تصرفهما
واجيب بان عدم التصرف لا يقتضى الحرفية (قوله ولان افادة الخ) هذا هو
الدليل المتيقن للدعى وهو الحرفية وما قبله انما يعدم الفاعلية ولا يلزم منه
الحرفية (قوله يمنع الاول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أى لان اسم انهما
لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أى المذكور والافعال قياس ذلك
قال في الكشف في تفسير قوله تعالى عوان بين ذلك فان قلت كيف جاز ان يشار به
الى مؤنثين قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكرنا انتهى والتأويل بالمذكور كالتأويل
بما ذكر بناء على ان أل في الوصف الصريح موصولة وان أريد به التثبوت وما اقتضاه
كلامه من ان اسم الإشارة اذا كان مفردا ومجموعة متعددا يقول بالوصول
يخالف ما أشار اليه في سورة الانعام في تفسير قوله من الله غير الله يأتىكم بذلك
اجراء للضمير مجرى اسم الإشارة أو بما أخذ وختم عليه انتهى فانه صريح
في ان اسم الإشارة اذا خالف المشار اليه لا يحتاج الى التأويل وهو الحق اذ لا معنى
للتأويل بما يحتاج الى تأويل مع امكان التأويل بالشأنى أولا وقد اعترف بما
أشار اليه في سورة الانعام في سورة البقرة بعد ما تقدم ذكره عنه بقليل كما لا يخفى
على من راجع كلامه ولما يتبينه الناظرون فيه بما فيه من التناقض واعلم انه انما
لم يجمع اسم الإشارة الى التأويل لانه كل موصول في كون تثنيته ما وجمعه ما
وتأنيته ما ليس على الحقيقة بخلاف الضمائر لان احتياج كل واحد مما يبر عنه من

وقيل ان عيسى وليس
حرفان الاول حرف نرج
كامل والثاني حرف نفى كما
الناقبة لعدم دلالة ما على
الحدث والزمان ولان افادة
معناها متوقفة على
غيرها كسائر الحروف
واجيب بمنع الاول ولو سلم
فعدم دلالة ما على الحدث
والزمان فارض وبأن توقف
افادة معناها على ذكر
المتعلق بعدهما انما هو
لشبههما بالحرف في عدم
التصرف في الشاها اعطيا
حكمه في التوقف المذكور
اذ بعض الكما ان قد يعطى
حكم بعض آخر لسايرة
بينهما كالضمان

المفرد والثني والمجموع كذا وتأتي أفعالها ولتتميز عند المخاطب وذلك انما يحتاج
اليه فيما هو غائب عن الحس الظاهر والباطن كضمائر الغيبة التي هي محل هذا
الكلام بخلاف اسماء الاشارة فان معها الحس الباطن فانما انما تستعمل اذا
كان المذكور معه ودأب المتكلم والمخاطب فهما يكفيا في التمييز واعلم انه اذا
خالف الضمير مرجعه فالتأويل باسم الاشارة لان مميزة أقوى وهو الحس الظاهر
ولان فيه تقليل التأويل لان في تقدير الموصول الاحتياج له ولجملة الصلة فاحفظ
هذا فانه مهم وفي عبارة الشرح حذارة لانه لا وجه للانعزال المذكور الا ان عدم
دلائلها على الحدث والزمان عارضة في الاستعمال فلا معنى لقوله ولو سلم الخ وكان
الظاهر في الجواب اني يقال ان عدم دلائلها على ذلك وشعافه هو ممنوع
وان أراد استعماله فهو مسلم لكنه لا يفيد لان الاعتبار بالدلالة الوضعية وقوله وبأن
توقف الخ لا يناسب سياق الكلام والظاهر أن يقال وبسليم الثاني الا ان توقف
افادة المعنى على الغيبة لا يقتضي الحرفية مطابقة اذا كانت الذات الكلمة
لا لامر عارض كما هنا فان توقف معناها على ذكر المتعلق بعدد ما انما هو الخ
فليتأمل (قوله وأشار الى القسم الثاني) .. طوف على متوهم أي قال كذا وأشار
ومثله شائع والاشارة لغة الافهام بالبدو ونحوها وفي عرف اليبانيين الكناية عن
الشيء بوساطة قليلة غير خفية فقوله أشار بمعنى فصد استعارة (قوله وهو مستقبل
أهدا) أي مستقبل زمنه لا يفك عن الاستقبال في وقت من الاوقات هذا باعتبار
الحدث المأمور بإيقاعه وأما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر قول ابن مالك الانشاء
هو ايقاع معنى باللفظ يقارنه في الوجود ان كل انشائي له زمن حالي من حيث كونه
انشاء وان من الانشاء ما حدث منه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعث واشترت
وهذا حالي لا غير وادست فعلية بهذا الاعتبار ومنها ما حدث منه مسند الى غير المتكلم
باللفظ الانشائي وهو الامر وهذا الزمان حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من
حيث الحدث المطلوب به وفعلية بهذا الاعتبار لا بالاول واثبت الحال للافعال
الانشائية ليس باعتبار دلائلها عليه في أصل الوضع وانما ثبوتها من ضرورة الوقوع
فلا ياتي هذا في ابن الحاجب دلالتها على الزمان في حال الانشاء وان ذلك لا يقدح
في فعلية العروض لان ذلك بالنظر الى الزمان الذي كانت دالة عليه في أصل الوضع
فلم يتوارد النفي والاثبات على محل واحد (قوله أودوام ما حصل نحو يا أيها
الذي اتق الله) قال المصنف الا ان يراد به الخبر بخوارم ولا خرج فانه بمعنى رميت
والحالة هذه والا يمكن أمره بتجديد الرمي واما كذلك انتهى ويجوز ان يكون
بمعنى اعتد بالرمي أي اعتقد الاعتداده فيكون باقيا على الطلب وما ذكره

وأشار الى القسم الثاني من
أقسام الفعل بقوله (وأما)
وهو مستقبل أبدا
المقصود به حصول
يحصل أودوام ما حصل
(ويعرف) أي يتميز عن
فسميه (بدلته)

من المقصود بالأمر هو الأصل وقد يخرج عن ذلك المعان الخ (قوله على الطلب)
 أي لخدمته (قوله لا بانضمام الخ) هو كالتفسير لما قبله (قوله لخروج نحو لا تضرب)
 وانضرب فان دلالة على الطلب بواسطة اللام والتخفيف به أولى لانه طلب فعل فتوهم
 دخوله أقرب ونحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيله فانه وان دل على الطلب
 بدليل جزم المضارع في جوابه وقبل ياء المخاطبة ليست دلالة على ذلك بنفسه بل
 باللام المقدرة ونحوه والطلاقات يترتب عن ما أشبهه بماد لانه على الطلب عارضة
 وليست بنفسه بحسب الوضع الاولى وكان عليه ان يقول وليد دخل ما استعمل من
 صبغة الامر في نحو الاباحة بقرينة دلالة على الطلب بنفسه وانما استعبد الاباحة
 بقرينة أو و بما تقرر علم انه لا يحتاج في كون العلامة مفيدة للتعهد مع الا بترازم
 قوله بنفسه الى قيد الوضع (قوله فان دلالة على الطلب وان فهمت الخ) الظاهر
 ان هذا التركيب على حذف زائد وان كان غنيا فهو ويحذف (قوله ولا بد مع ذلك الخ) الظاهر
 انه جمل معني لم يرد ان مع متعلقة باسم لا المحذوف لان ثبوت مثل ذلك محل نظر
 والظاهر ان سمع في موقع الحال من الضمير في دلالة أي حالة كونه مصحوبا باسم قبول
 الخ (قوله نحو كل الخ) الاولى التمثيل بالمجرد من الياء لانه الذي يقبلها (قوله ياء
 الفاعلة) أي الموضوع بطريق الاسالة للفاعلة أو المراد ياء الفاعلة الخاصة أو
 اللاحقة للفعل المضارع فلا يرد على قوله الآتي فهي فعل مضارع نحو ضربي زيد
 اذا كان المتكلم به مؤنثا (قوله عند سيمويه والجمهور) وقبل انما حرف والفاعل
 مستتر في الفعل وكذا الالف والواو والنون وعليه المازني ورد بانها لو كانت حروفا
 لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ولثبتت الياء في التثنية كناء التانيث وبان
 علامة التانيث لم تلحق آخر المضارع في موضع (قوله فهي اسم فعل الخ) قال شيخنا
 القنبي رحمه الله ظاهرا ان ما ذكر يدل على الطلب بنفسه وفيه نظر فقد صرحوا
 بان اسم الفعل جميعه منقول اما عن المصادر الاصلية الكائنة في الاصل أصواتا
 أو عن الظرف أو عن الجار والمجرور انتهى وهذا عجيب لما سأق في هذا الشرح
 من ان اسم الفعل اما من شغل وهو ما وضع من أول الامر اسما للفعل أو من قول وهو
 ما وضع غيره ثم نقل اليه وذلك أمر مشهور ومنه ما للمرجل بنزال ونحوه مما يدل على
 الطلب (قوله بمعنى انته) تفسير للمقصود من الردع والافغنى الاتهام معنى الارتداع
 لا معنى الردع ولا يصح أيضا تفسير معنى الحرف بضمون الكلام على انه منع دلالتها
 على الطلب بل معناها الردع والزجر (قوله أو فعل تعجب) فيه نظر اذ لا يقبل ياء
 المخاطبة ولا نون التوكيد الاشد وذا على ما في المعنى (قوله فانه ليس امرا) بل هو
 فعل ماض جى به على صورة الامر وعليه فالظاهرا نه مبني على فتحة مقدرة على آخره

على الطلب) أي بنفسه
 لا بانضمام غيره اليه لخروج
 نحو لا تضرب فان دلالة
 على الطلب وان فهمت منه
 فهي بواسطة حرف النسي
 الذي هو طلب الترك ولا بد
 (مع) ذلك من (قبوله ياء
 المخاطبة) نحو كل الخ واثري
 وقرى عينا أو نون التوكيد
 كآبان والمراد ياء المخاطبة
 ياء الفاعلة وهي اسم مصدر
 عند سيمويه والجمهور وفعله
 دلت كلمة على الطلب ولم
 تقبل الياء أو النون فهي
 اسم فعل كتران أو مصدر
 كضرب زيد أو حرف نحو
 كلا بمعنى انته أو قبلتها
 ولكن لم يدل على الطلب
 فهي فعل مضارع نحو
 ليسجفن وليكونا أو فعل
 تعجب نحو أحسن بزيد فانه
 ليس أمرا على الاصح بل
 على صورته وانما قال ياء
 المخاطبة ولم يدل ياء المتكلم
 لان هذه تكون في الاسم
 والفعل والحرف نحو صربي
 أخني فاكرم مني ولما فرغ
 من تمييزه شرع في بيان
 حكمه فقال (و بناؤه على
 السكون)

منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر أو مبني على السكون لكونه على صورة
الامر وان كان بمعنى الماضي (قوله اذا كان صحيح الآخر) أي لفظا نحو اضرب
أو تقديرًا نحو اضرب الرجل وعضوهم وقد اجتمع على قوله

من أيا قاسم وأم أباه * ولزيدا من أباه الجهولا

وذلك لان من في الموضعين أمر من المين وأيا قاسم مفعول به أي كذب أيا قاسم يافلان
وان شئت نصبت أيا قاسم على النداء وأم فعل أمر من أم يؤم وأباه مفعول به منصوب
بأم أي أقصدول فعل أمر مبني على حذف الياء من ولي يلى وزيدا مفعول به أي قاره
وأباه الثاني مفعول من الثاني أي كذب أباه والجهولا نعت أباه والفاء للاطلاق
والذي يظهر انه ليس المراد بقوله اذا كان الخ تقييد المتن بذلك حتى يصير الاستثناء
الآتي منقطع الابن المعتل لا يدخل في الصحيح ونحو قوم الخ لا يدخل في عالم ينصل به
الضمير المذكور وانما المراد التنبيه من أول الامر على الاستثناء الآتي وان المستثنى
ايمن داخل تحت الحكم وان دخل تحت المحكوم عليه * تنبيه على علم عامر
في ولزيدا ان فعل الامر يدخله الحذف فلا يبقى منه الا حرف واحد ومثله

تحمذ زيد الخال جود والفضل * واهمال ما ار جوه منكم من البسل

لان محمذ منادى مرسى ودفع فعل أمر من ودى يدي وزيدا مفعول به والبسل
الحرام في بعض الوجوه وقد لا تبقى منه الا حركة كما اشار اليه الدماميني ملغز بقوله
أقول يا أسماء قولي ثم يازيد قل * وذال جملتان والثاني ثلاث جمل

وذلك لان الأصل قل أي يهني عنكم حذف الياء لابتداء ونقلت حركة الهضرة للام
قبلها وحذفت (قوله ضمير تنبيهية) نحو قومافانه يهني على حذف النون (قوله
ولانه يرجع) نحو قومافانه يهني على حذف النون (قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة)
نحو قومي فانه يهني على حذف النون ومحل بناءه على السكون أيضا اذا لم تباشره نون
التوكيد لفظا وتقديرا والابني على الفتح نحو اضرب بن واخبر بن ومنه

يارا كبا بلغ اخواننا * ان كنت من كندة أو وائل

لان أصله بلغن بالنون الحقيقية فحذفت لانتفاء الساكنين وبقى الفعل مفتوحا (قوله
وهو ما آخره الخ) تخصيص المعتل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوي وحذف
اشافة المعتل الى الآخر لبيان الواقع لا للاحتراز وتعهيمه الى ما يشهد ما أوله أو
أوسطه حرف علة اصطلاح صرفي (قوله بناؤه) أشار الى ان قول المصنف على حذف
آخره خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية لانه المناسب لقوله أولا وبناؤه على
السكون ولذا لم يقدريهني مثلا ولم يقدريهني ابتداء بعد الفاء مع كون الاصل تقديم المبتدأ
كرأه الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها في كلام المصنف بما ليس منه ولا

اذا كان صحيح الآخر ولم
ينصل به ضمير تنبيه ولا ضمير
جمع ولا ضمير المؤنثة
المخاطبة (كاضرب) وانطاني
واستخرج اذ مضارع مجزوم
بالسكون (الا المعتل) وهو
ما آخره واو أو ألف أو ياء
(فهو على حذف آخره) بناؤه
وهو حرف العلة

لكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم أو نون النسوة (٧٩) (كأغزو واخس وارم) اذ مضارعه يجوز بحذف

آخره فأغزوه بنى على حذف
الواو واخس على حذف
الالف وارم على حذف
الياء لان مضارعه ماؤها
(و) (أو) (أو) (أو) (أو) (أو)
صحح الآخر واتصل به ضمير
تثنية (و) (أو) (أو) (أو) (أو)
اتصل به ضمير الجماعة
(و) (أو) (أو) (أو) (أو) (أو)
به ياء المخاطبة (فعلى حذف
التون) بناؤه اذ مضارعه
المتصل به ذلك يجوز بحذفها
ومثله في البناء المذكور
المعتل المتصل به ذلك نحو
اغزوا واغزوا واغزى وان
اتصل بالمعتل نون النسوة بنى
على السكون نحو اغزون
وارمين واخسين كالصحح
المتصل به النون المذكورة
تخوف واقعدن واعلم ان
المصنف لو قال كافى الاوضع
بناؤه على ما يجوز به مضارعه
لكن أحسن لكن لما ذكر
ان لماضى ثلاثة أحوال أراد
ان يذكر بالتنصيص ان
للامر كذلك (ومنه) أى
من فعل الامر (هلم فى لغة)
بنى (تميم) المحققين بها
الضمائر بحسب من هي
منذرة اليه نحو هلم يا زيد
واحدة لا يختلف بحسب من أسند اليه وبلغتهم جاء التثنية نحو

ر بما هوهم ذلك انه من كلامه (قوله لكن بشرط ان لا يتصل به ما تقدم) أى من
الضمائر فانه حينئذ يبنى على حذف النون كالصحح كما يأتي وقد يقال هذا معلوم من
قول المصنف ونحو قوما الخ الا ان المتبادر من عطفه على ما قبله والتثنية بالصحح
ان المراد نحوه مما هو صحح الآخر كما حمل الشرح الكلام عليه بعد (قوله أو نون
النسوة) أى أو نون التوكيد الباشرة لفظاً وتقديراً والابنى على الفتح نحو اغزون
واخسين وارمين (قوله ومثله في البناء المذكور) الانسب ان يقول فان اتصل
بالمعتل ذلك فكما صحح كما صنع في لاحقه لان كلامه بيان لما هوهم قوله السابق
لكن بشرط الخ فتدبر (قوله اغزوا) أصله اغزوا بواو بن الاولى لام اليكامة
والثانية واو الضمير حذفت حركة اللام لان الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لا اتقاء
الساكنين فصار اغزوا على وزن افهوا (قوله اغزى) أصله اغزى استثقلت
الكسرة على الواو وحذفت ثم حذفت الواو لا اتقاء الساكنين بينهما وبين ياء الضمير
ثم كسرت الياى لمناسبة الياء لا تنقلب الياء واو الوقوعها ساكنة بعد ضمة وان
تمت قامت نقلت حركة اللام الى ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذفت لا اتقاء
الساكنين (قوله كالصحح) نحو اخر بن يا هندات وظاهر كلامه ان الصحح المتصل به
التون المذكورة مبنى على السكون الظاهر لاجلها وان السكون الاصلى ذهب
فلجزم (قوله ولو قال كافى الاوضع وبناؤه الخ) فيه انه لا يظهر فى امر جمع المؤنث
مصحفاً كان أو متصلاً فانه مبنى على السكون ومضارعه ليس يجوز ما بيننا من على
السكون وكونه فى محل جزم على السكون بعيد خصر ما فى المعتل وملاحظة مجردا
عن نون النسوة مع بعده لا يصح فى المعتل وهذا زاد بعضهم فى القاعدة لاخراج
هذا لو كان معرباً ويرد على القاعدة بعد تلك الزيادة الامر الذى لم يتصل به الضمير
المتقدم اذا باشرة نون التوكيد فانه يبنى على الفتح صححاً أو معتلاً ولا يقال ان
مضارعه يجوز بالفتح ثم انها لا تشمل الامر الذى لا مضارعه له كهات على ما قاله
الجوهري ولا يعلم من احكام الامر الذى مضارعه ليس معرباً على تلك الزيادة
فدعوى الاحقة غير حسن (قوله ومنه) فصله بمنه لان فيه خلافاً (قوله هلم فى لغة
تميم) أى على لغة تميم لانهم استعملوه على وجه علم منه انه فعل أمر نهى على لغتهم
فعل امر لا يتصرف ملتزم ادغامه واستعمل له امضارطاً من قيل له هلم فقال لا اهل
وقيل هي فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية لا التزام فتح ميمها والادغام
ولو كانت فعلاً لجرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والظهار واجب بأن
الترام احدهما لا يجر جها عن الفعل وحكى الجرمى فتح الميم وكسرها عن بعض

وهى يا هندو هلم يا زيدان وهلم يا زيدان وهلم يا هندات واما اهل الحجاز فهم عندهم اسم فعل لازم طريفة

بني تميم واذا اتصل بهم اها الغائب نحو هلم لم تضم بل تفتح أيضا وكذا اذا اتصل
 بهم اسما كن نحو هلم الرجل ولا ينافي اسميتها لحوق الضمائر البارزة لها الماسر في عسي
 وليس (قوله نحو قل هلم شهداءكم الخ) نبيه المصنف في شرحه على انه تبين من هاتين
 الآيتين ان هلم تستعمل قاصرة ومتعدية فان كانت بمعنى قرب وأجضر كانت متعدية
 وان كانت بمعنى أقبل فهي لازمة وقد تعدى باللام نحو هلم للثريد (قوله وكذا هات)
 أشار بقوله وكذا دون ان يقول كما يقتضيه صنيع المتن ومنه الى ان قوله في الاصح
 عائد الى هات وتعال فقط لا الى هلم وقوله الآتي بعد قول المصنف على الاصح مرجح
 في ذلك لا يمكن قد مر في مما مر ثبوت الخلاف فيما عدا النحو بين في لغة تميم وحينئذ
 فقول المصنف في الاصح راجع للجميع كما أثرنا اليه عند قوله ومنه قال الرضي
 هات بمعنى أعط وتصرف بحسب المأمور افراد وتنقية وجمعاً وذكراً وتأنينا
 تقول هات هاتيا هاتوا هاتي الى هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لاهاتيت
 وهات ان كان بك مهاتاة وما هاتيتك كما أعطيتك قال الجوهري لا يقال منه
 هاتيت ولا يبنى منه مضارع فهو على ما قال ليس يتسام التصرف ثم قال ومن قال هو
 اسم فعل قال لحوق الضمائر قوة مشابهة للافعال ويقول في مهاتاة وهاتيت انه
 مشتق من أهاتي كأحاشي من حاشي ويسمى من بسم الله انتهى وقال صاحب المفتاح
 والاصح عندي انه ليس باسم فعل وانما هو فعل أمر من أتى الشيء اذا أعطاه
 أبدلت همزة هاء وهو مذنب الخليل (قوله ما لم يتصل به ضمير جماعة الخ) فان اتصل
 به ضمير الاثنين نحو هاتيا يازيدان أو ياهذان استمر على كسر التاء وكان مبنيًا
 على حذف النون (قوله لا غير) أي وان اتصل به ضمير الجماعة أو غيره نحو قل
 زوالوا ولم يضم مع الواو والخفة الفتحة بخلاف ما اذا كان قبل الواو كلمة ملبة ضمة
 لثة أو ضمة فتبقى على حالها هاذوا قال الراغب قبل أصل تعال ان يدعى به الانسان
 الى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء الى كل مكان وقال بعضهم أصله من العلو وهو
 ارتفاع المنزل مكانه دعاء الى ما فيه رفعة كقولك غير ما غرت شره فالقول له قال تعالى
 قل تعالوا آل محرمين بكم عليكم (قوله وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة) لم يقل أو نون
 التوكيد لعله لما فيه من التوقف لما قال في التصريح ثم انظر في هات وتعال هل
 يقبلان نون التوكيد فيه خلاف في علامة الامر أو لا فيخالف ما اختاره أولاهما
 (قوله وتعال) أصله تعالوى قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام
 ما قبلها فبقى تعال ياء من حذفت كسرة الياء الأولى للاستئصال والياء لا لقاء
 الساكنين بينهما وبين ياء الضمير (قوله فلان أمرت به - ما مذكرا) أي مفردا
 (قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة) أي ان لم تبشراهما نون التوكيد

قل هلم شهداءكم والقاتلين
 لاخوانهم هلم اليها (و) كذا
 (هات) بكسر التاء ما لم يتصل
 به ضمير جماعة المذكورين
 فيضم نحو هاتوا (وتعال) يفتح
 اللام (لا غير) في الاصح أي
 الصحيح لا أنهم ما على الطلب
 وقبولهما مع ذلك ياء
 المخاطبة كهيأتى وتعالى
 فاذا أمرت بهما مذكرا
 كان بناؤهما على حذف
 حرف العلة فتقول هات
 وتعال كإمر وأخس

لفظا وتقدرا والا كان بناؤه على الفتح (قوله وان أمرت بهما مؤثنا) أي
مفردا وأما إذا أمرت بهما جميع مؤثنت فأنهما يثنيان على السكون نحو قوله عاين
وهاتين يهتدات ومثل المفرد في البناء على حذف النون إذا أمرت بهما متنى مطلقا
أو جمع مذكرا نحو تعال يا وهاتين يا زيدان أو يهتدات في المتنى وهاتوا وتعالوا
في جمع المذكور ولو قال وحكم بناه على علم من حكم بناء المعتل كان أولى (قوله وقيل
إنهما اسمان فعلى الخ) قاله الزحشمري للزومهما الأمر ولحق الضمائر بهما القوة
مشابهة لفظا للأفعال فالجاء بها واعترض بأنه يدل على أن هات لا تستعمل إلا
على صيغة الأمر وليس كذلك فإنه يقال هاتى للماءنى كعاطى وتصريفه كتصرفه
ويدخل عليه من علامات الأفعال ما يدخل عليه قال ولله ما يعاطى وما يعاطى أى
يأخذ (قوله ما دل وضع الخ) أى فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير
احتياج إلى ذكر شئ معه ولا يقتضى ذلك أنه تمام مدلوله للماءنى أن لطاق الفعل
الذى هتد من جزئياته مدلولان ثالثا وهو النسبة المعينة إلى فاعل معين ولذا أوجبوا
ذكر الفاعل المعين ودخل بقوله وضع المضارع المنفى بـ لا فإنه يدل بالوضع
على حدث غير منقضى وان كانت لم تقلب معناه إلى الموصول فيما مضى ومثله
المضارع في سياق لو نحو لو يطيعكم وخرج نحو نعم ونس وعسى وحبذا وسأوى
الماضى في سياق الشرط فان دلالاتها على الحال والاستقبال وتجردها عن
الماءنى أمر عارض والعبارة بأسل الوضع وبذلك سار التعريف جامعا ما أنه الـ كن
يرد على عموم قوله غير منقضى الخ الأمر لأنه يصح أن يدل على حدث وزمان غير
منقضى وذلك الزمان مستقبل فلوقال يدل قوله غير منقضى حافرا كان أو مستقبلا
محتملا للحال والاستقبال كان أظهر غاية أنه نص في أن المضارع مشترك وتصح
التعريف أولى من الإشارة للأقوال فتدبر (قوله حاضرا كان أو مستقبلا) اسم
كان مستتر فيها يرجع للزمان وحاضرا خبر مقدم وأومستقبلا عاطف ومعطوف
والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى
وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر وليس المراد منه عند النجاة الآن وهو الزمان
الفاصل بين الزمانين الماضى والمستقبل ولهذا سمعهم يقولون يصلى من قول
انما زيد يصلى للحال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باقى فجعلوا الصلاة
الواقعة في الآتات السكتة المتتالية واقعة في الحال وظاهر كلامه أن المضارع من
قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيبويه وأيدوه بأن الـ لاقه على كل منهما
لا يحتاج إلى استوغ بخلاف الـ لاقه على الماضى فإنه مجازة لوقفه على مسوغ
واختار بعض المحققين أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لأنه إذا تجرد عن

وان أمرت بهما مؤثنا كن
بناؤه على حذف النون
فتقول هاتى وتعالى كبرى
واخشى انبناء الأمر على
ما يجزم به مضارعه وقيل
إنهما اسمان فعلى وأشار إلى
الاسم الثالث بقوله
(ومضارع) وهو ما دل
وضع على حدث وزمان غير
منقضى حاضرا كان
أو مستقبلا

الثرائ لم يحمل الاعلى الى الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن
 للحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كالأخوية واختار
 بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منظران
 حالان ماضيا والمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال وردبانه لا يلزم من أسبقية المعنى
 أسبقية المثال وقيل انه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة لأن المستقبل غير محقق
 في الوجود فاذا قلت زيدا يقوم فعنا ينوي ان يقوم غدا وقيل لا يكون الا للمستقبل
 وعليه الزجاجة وانكر أن يكون للحال صيغة قصرة فلا يسمع العبارة لأنك بقدر
 ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا وردبان المراد بالحال الماضى غير
 المنقطع لا الآن التماس بين الماضى والمستقبل فجملة الاقوال فيه خمسة والمشهور
 المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضى كسرهما اسم فاعل لانه مستقبل كما
 يقال الماضى (قوله وسعى مضارع الخ) علات التسمية في هذا دون الآخر للخفا فيه
 (قوله هذا التركيب) احتراز بذلك عن المعاني الافرادية فلا يرد ان نحو من يحتمل
 معاني كبيان الجنس والتبعض والابتداء وان الالباس يحصل في بعض الحروف
 كلام الامر ولا مكي لان صورته واحدة والمعنى مختلف وكذلك فى النفي
 ولا فى النهى ولا حاجة الى الجواب بان الفرق يحصل بتقديم العامل على لام كي
 ووقوع لام الامر ابتداء وان يوقى بغير لام أدوات النفي اذا خيف التباسها بلا
 الناهية على انه لا يفيد فى نحو جئتكم انضرب زيدا فان اللام تحتل أن تكون
 للامر والتركيب جملة ان وأن تكون لام كي والتركيب جملة وعلى ان العدول الى شئ
 آخر لو أفاد لم يعرب المضارع (قوله معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة) وذلك
 فى الاسم نحو ما أحسن زيد وفى الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان كلا من
 التركيبين محتمل لمعان تقريرها واضح وهذا التعليل مختار ابن مالك وجعله سببا
 لاعراب المضارع وأورد عليه ان المتبادر منه قياسا على ما اعترض به على الجمهور
 كما يعلم قريبا ان الاسم اعرب لثوارده التعجب والنفي والاستفهام عليه فى تركيب
 واحد وليس كذلك وبان الماضى قد يتعاقب عليه معان نحو ما صام زيد واعتكف فانه
 يحتمل ان المعنى ما صام وما اعتكف أو ما كان اعتكف أو ما تكف فالحق ان الاسم
 انما اعرب لثوارده الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه ومن جملة الاماكن التى
 نظرفها المثال المذكور كما لا يخفى وهذه تصورى فى الفعل المضارع ان كان له ثوارده
 عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشابهة متافعا عرب (قوله وقضية ذلك الاشتراك
 فى الاعراب) انما تقتضى هذه القضية لو ذكر ان ذلك التعاقب سبب لاعراب ولم
 يجر ذلك ذكر ولا بالاشارة وانما ذكرانه سبب للتسمية بالمضارع وذلك مما لا نزاع

وتسمى مضارعا من المضارعة
 وهى المشابهة فلشابهته الاسم
 فى ان كلامهما يطرد عليه
 بعد التركيب معان مختلفة
 متماثلة على صيغة واحدة
 وقضية ذلك الاشتراك فى
 الاعراب

فيه ثم ان كلامه هذا يقتضي عدم الاشتراك في الاعراب وليس كذلك فكان ينبغي
 ان يقول وقضية ذلك اصالة في الاعراب لكن الخ وكان ذلك مراده بدليل بقية
 كلامه والمعنى الاشتراك في الاعراب على وجه الاصالة فتدبر (قوله لكن لما
 كانت المعاني الخ) او رداه يمكن تمييز كل من النفي والاستفهام والتعجب من غيره
 كما يقال ما أحسن الى زيد بشئ في النفي وما أحسن زيد عينه أم أنه في الاستفهام
 وما أحسن زيد اعطى غيره في التعجب وهذا كان الحق ان توارد المعاني المقتضية
 لاعراب الاسم انما هي الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله غيرها غيره) كاظهار
 العوامل المقدرة من ان في التصب ولا الناهية في الجزم والقطع في الرفع (قوله فرعاً
 في المضارع) هذا قول البصريين وقيل الكوفيون أصل فيهما وقال بعض المتأخرين
 أصل في الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه (قوله
 في الایهام والتخصيص) لان الاسم يكون بهما بالتذكير ويخصص بالتعريف
 والمضارع يتحمل الحال والاستقبال ويخصص للزمان المستقبل بخلاف السين
 وسوف ولا ياتي هذا قولهم في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسماً لانه
 يستفيد من المضاف اليه نعتاً يضافاً وتخصيصاً وكلاهما لا يكون الا في الاسم
 لان ما هناك ~~هم~~ على المجموع أي مجموع الامرين لا يكون الا في الاسم
 اولا يكون أسالة الا فيه على أنه فرق بين التخصيص في الاسم والفعل المضارع بناء
 على انه مشترك وأما على كونه حقيقة في أحدهما فلا اشتراك أصلاً (قوله وقبول لام
 الابتداء) لان لام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان في ذلك لعبرة وعلى الفعل نحو
 ان ربك ليحكم (قوله والجريان على حركات اسم الفاعل الخ) المراد مطلق الحركات
 لا تخصها فمدخل نحو يقتل بالنسبة الى اسم فاعله والميم اذا الجريان لفظاً أو تقديرًا
 ليدخل يقوم بالنسبة لفاعله لان أصل يقوم يقوم بسكون القاف وضم الواو فتقلت
 الحركة من الواو للسكون الصحيح قبلها (قوله مرده ابن مالك) فيه ان ابن مالك لم يرده
 من جهة انه علة في التسمية وانما رده من جهة انه علة لاعرابه فقال أما الاول والثاني
 لان الماضي يقبلهما تقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا ادخلت
 قدومه فتخصص وأما الثالث لان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع
 جواباً للو وأما الرابع فليس بمطر دولوسم فالماضي يجري أيضاً على الاسم كقبح
 فهو فريح وأثر فهو وأثر وغلط غلباً وغلط غلباً وقال ان المشابهة في تلك الامور
 بمنزلة مما جى بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة في تعاقب المعاني وحاصل ما ذكر
 ان ما قاله ليس بتمام في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربع ليست
 هي السبب في اعراب الاسم حتى يترتب على نبوتها في المضارع اعرابه لان شرط

لكن لما كانت المعاني
 المتعاقبة على الاسم لا يميزها
 الا الاعراب وعلى المضارع
 يميزها غيره أيضاً كان الاسم
 اشتد احتياجاً الى الاعراب
 من المضارع فجعل الاعراب
 أصلاً فيه فرعاً في المضارع
 وما قيل من ان العلة في التسمية
 مشابهة للاسم في الایهام
 والتخصيص وقبول لام
 الابتداء اسم الفاعل وسكانه
 حركات اسم مالك في شرح
 فرد ابن مالك في شرح
 التسمي بل (ويعرف) أي يميز
 عن غيره

(بلم) أي بدخولها عليه نحو
لم يلد ولم يولد وما يميزه
أي بدخول حرف التنفيس
عليه كـ وف وكذا دخول
اللام أروا الطالبين وإنما
اقتصار المصنف على لم كان
مالك في أمثله لأن لها
امتزاجا بالفعل بتغيير معناه
إلى الماضي حتى سارت
كجزء من قوله الرضي (وافتحاه)
بالرفع على الابتداء كما هو
قضية كلامه في التبرج
يكون (بحرف) واحد زائد
(من) أحرف (نابت) أي
بعدت أو أنبت أي أدركت
(نحو) قولك (تقوم وأقوم
ويقوم) زيد (وتقوم)
بأصغر ولم يذكر هذه الأحرف
لغيرها بها المضارع
لوجودها في أول الماضي
وإنما ذكرها تهديد للحكم
الذي بعدها كما سيأتي ومن
النجاة من جعل افتتاحه
بأحدها من علامته أيضا
وهو ظاهر كلام المصنف بل
قبل أن التميز بها أولى من
التمييز بلم لعدم انفكاكها
منه ولا اتصالها به وللتنصيص
على جميع أمثله بخلاف
لم وعليها اقتصار ابن مالك
في التسهيل وعليه في شرط
في الهزرة أن تكون

الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولأن تقول إنما وإن لم تكن سبب الأعراب
إلا أنه يصح إلحاق سبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبهاء كمن فيه أن قياس
الشبهاء لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة لأن يجب أن يقياس العلة متعذرا
لأنه لا يصرح بالاسم تواردا للمعاني التي لا يميزها إلا الأعراب لا مطلقا (قوله لم)
أي بفتح دخولها عليه والمراد به الاستقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة
ولا خفاء في إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه مضارع فلا دور
في تعريف المضارع ما (قوله الطالبين) أي الموضوعتين لطلب الفعل والكف
سواء استعمل لافيه أو في غيره وانظر في التثنية هل هي من باب التغليب أو يكفي
الاشتراك في مطلق الطلب (قوله لأن لها امتزاجا إلخ) هذا إنما يتجه على قول المبرد
من صرفها معنى المضارع إلى الماضي ونأظنه وأما على قول سيبويه أنها تصرف
لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه كما نقله أبو حيان فلا يتجه هذا التعليل وأيضا
أنما يتجه على القول بأن لما سر كبة من لم وهو وقول الأكثرين أما على القول
بالسالمية فيحتاج إلى زيادة في التعليل كان يقال مثلا أنه تصرف على لم ابتداء كروا لها
أول حر وفافهسي كالأصل للما أولانها أدخل في الجزئية من لم ابتداء ليل حذف الفعل
بعد ما دونها وعلى بعضهم الاقتصار عليها بأنها أشهر عوامله بقي أن حرف التنفيس
يخصص المضارع بالاستقبال ومنزل منزلة الجزاء ولذا لم يعمل ويحجب بأنه لا تغيير
في التخصيص لبقاء المعنى تدبر (قوله بالرفع على الابتداء) وخبر المبتدأ قوله بحرف
من نابت ولولا كلام الشارح أمكن جرحه عطفًا على لم ليكون علامة أخرى (قوله من
أحرف نابت) أي من الأحرف المجموعة في نابت (قوله لوجودها في أول الماضي) نحو
أكرم وترجس ورنأوتعلم (قوله تهديد للحكم إلخ) هو قوله ويضم أوله إلخ كما يصرح
به الشارح قرير يدا والتهديد التوطئة (قوله وهو ظاهر كلام المصنف) أي في المتن (قوله
لعدم انفكاكها عنه) هذا ظاهر على كلام سيبويه والبصر بين فيما إذا اجتمع نا آن
مفتوحتان في أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعّل نحو فانت له تـ مـ دى ونارا تلقى
من أن المحذوف هو التاء الثانية وقيل الأولى وعزى له شام والكوفيين وعدم
الانفكاك على هذا القول غير ظاهر وقد يفعل ذلك التحفيف بالحذف بما صدر
فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابن جني من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزلا في هذه
القراءة دليل على أن المحذوف من نزل التاء الثانية لأن المحذوف في القراءة
المذكورة إنما هي النون الثانية ومنه على الظاهر قوله تعالى وكذلك نجسي
المؤمنين في قراءة عاصم أصـ له نجسي ولذلك سكن آخره (قوله ولا اتصالها به) أي
على أنها كالجزم منه (قوله بخلاف لم) فيه نظر (قوله وعليه في شرط في الهزرة إلخ)

لا حاجة للتعرض لذلك في العبارة لان أحرف ثابت صارت علم في الاصطلاح على
 ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها وانما قال المصنف ما تقدم لان الطالب
 قد تجهل ذلك ويغفل عنه سيما ابتدئ (قوله للتمكلم وحده) أي مذكرا كان
 أو مؤنثا والمراد للتمكلم التمسك فاندفع ما قيل الصواب ان يقول للتمكلم مع الانفراد
 ونفس عليه فابعده لان ما ذكره يوجب صدق حد الضمير على أحرف المضارعة
 واحترز به عن همزة لا تكون للتمكلم نحو أقاموا كرم فان قيل لك ما تقول في أخفى
 من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم فقل من سكن الآباء فهو عنده مضارع ومن
 فتحها ففاض وقوله وحده حال من التمسك لتأويله بالذكرة أي متفرا أو التعريف
 فيه للعهد الذهني والمعهود ذهنا نكرة في المعنى فيعامل معاملة أو منقول مطلق
 للحال المقدرة أي يتوحد التمسك بكون الهمزة له توحيدها أو نصب على الظرفية
 بمعنى في حال وحدته لا مع غيره (قوله للتمكلم ومن معه) الظاهر من هذه العبارة أن
 الموضوع له مجموع التمسك ومن معه بخلاف من عبر بقوله للتمكلم مع غيره قال
 الدماميني والذي يظهر ان النون في هذا المقام للتمكلم ومن يشركه في ذلك الفعل
 منظورا فيه للجمع بالاصالة مفردا كان المشارك أو غيره من المذكورين والآثا
 أو مضافا ومقتضى عبارة المصنف يعني ابن مالك وكثيرين ان النون للتمكلم حالة
 كونه مشاركا لمشاركة قيد في ثبوتها للتمكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للتمكلم ومن
 يشاركه مع أعلى السواء في القصد وبين المعنيين فرق فليتأمل (قوله أو للعظم نفسه
 ولو ادعاء) أي أو للتمكلم المعظم نفسه ما يكونه عظيمه ما بحسب الواقع أو بحسب
 الادعاء وقيل انما يستعمله المعظم لنفسه وحدها حيث نزل نفسه منزلة الجماعة
 أو لان اتباعه يشاركه في غاب أموره فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع
 لعظم المعظم كالجماعة ولم يحسن مثله في الغائب والمخاطب في الكلام المعتد به
 كما في المطول لا في الضمير ولا في غيره وأما فنادته الملائكة والمنادي جبريل وحده
 فلان الجمع المحلى باللام ينسج منه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا
 في المعنى كذا قيل وفيه نظر فقد صرح السعد في المطول في بحث ان استغراق المفرد
 اشمل ان الجمع لا يتم بالتحصيل لواحد وان قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب
 واحدا مجاز فالأولى الجواب بمثله عن فنادته الملائكة وانما مجاز وانما نحو يا أيها
 النبي اذا طلقتم النساء فن باب تغليب المخاطب على الغائب أي اذا طلقته أنت
 وأنتك وانما يخص بالنداء لان الكلام معه ولانه امام أمته وأما تجويز الكشف
 والقاضي في فان لم يستجيبوا لكم أن يكون الجمع لعظيم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وتجويز القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون

للمتكلم وحده وفي النون
 أن تكون للتمكلم ومن معه
 أو للعظم نفسه ولو ادعاء
 وفي الماء ان تكون

راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان أريد بالقلم القلم الذي خط الماوح فلا يدل على
 مجيء بل على ان المجوز يرى ذلك هذا وقد تستعمل النون للدلالة على ان الفعل
 لفخامته مما يصر الواحد عن القيام به ومنه اياك نعبد ونحمدك اللهم (قوله
 للغائب المذكور مطلقا) أي مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره والمراد اللفظ الغائب فلا
 يرد ان الياء تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التبذ كبر والتأنيث
 اذ هما من صفات الاجسام وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر
 فيستحيل على من هو في كل مكان (قوله وجمع الغائبات) أي ظاهرا كان الاسم
 كيقوم الهندات أو مضمرا نحو الهندات يقمن عاقلا كان المسمى كامرا أو غيره نحو
 السموات ينظرن جمعا سائلا كان الاسم كامرا أو مكسرا نحو الهندات يقمن والاعين
 يدمن ومنه ذهب البصريين ان نحو تقوم الهندات بالياء الفوقية كمفردة (قوله
 ان يكون للمخاطب مطلقا) أي مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره واذا اجتمع
 مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقديمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى
 فمن تبعل منهم فأن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا واذا اجتمع مذكرا ومؤنث
 فالقياس تغليب المذكور (قوله وللغائبة) أي لفظا أو بناو يل فيدخل ظاهرها
 نحو تقوم هند ومضمرا نحو هي تقوم والحقيقي كما مثل والمجازي نحو تنظر السماء
 وهي تنظر وما هو للغائبة بالتأويل نحو تجي السكبان على معنى الصيغة ونحو
 تقوم الرجال والرجال تقوم للتأويل بالجماعة (قوله للغائبتين) تنبيه غائبة وشمل
 الظاهر نحو تقوم الهندات والمضمرا نحو الهندات تقومان والحقيقي كما تقدم
 والمجازي نحو تدمع العينات والعيان تدمعان لكان لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير
 الغيبة فهل تقول هما تفعلان بناء فوقية تعني امرأتين حملا للمضمرا على المظهر ورعا
 للمعنى في نظرنا الى ان الضمائر ترد الاشياء الى أسوأها وهو قول ابن أبي العافية
 ونقول هما يفعلان بناء تخمية رعا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو
 قول ابن البادش والريح الاول وبه جاء السماع قال عمرو بن أبي ربيعة
 أقص على أخى يده حديثنا * ومالهما ان تعلمتا متأخر
 لاهما ان تبغيا الى حاجة * وان ترجيا سراجا كنت أحصر
 (قوله هو قوله ويضم أوله الخ) أي هو ما تضمنه قوله المذكور (قوله سواء كان كل
 حروفه أسولا) ينحصر في الرباعي المجرد كما مثل والمحقق به كجورب وتغليب (قوله
 أم بعضها زائد) هو الثلاثي المزيد فيه وهو ثلاثة أبواب باب الاعمال كيكرم
 والتفعل كيفرح والمفاعلة كيماتل (قوله ويفتح أوله في غيره) أي في اللغة المشهورة
 وهي لغة أهل الحجاز (قوله ولا يكونان الا ضربا فمما) اما حرف واحد نحو يدرج

للغائب المذكور مطلقا
 لو جمع الغائبات وفي التاء
 أن تكون للمخاطب
 مطلقا أو للغائبة أو للغائبتين
 وبهذا يظهر ان التعبير
 بأنيت أنسب بالنسبة
 للتضمية فمن تعبيره بأنيت
 والحكم الذي أشيرنا اليه فيما
 مره وقوله (ويضم أوله)
 أي المضارع أي الحرف
 المقترن به (ان كان ماضميه
 رباعيا) سواء كان كل
 حروفه أسولا (كيدرج)
 اذ ماضميه درج أم بعضها
 زائدا كيجيب (ويكرم)
 اذ ماضميه ما أجاب وأكرم
 والهمزة فهم ما زائدة لان
 وزنه ما أفعل (ويفتح) أوله
 (في غيره) أي غير المضارع
 الذي ماضميه رباعي بأن كان
 ماضميه ثلاثيا (كيفرب)
 اذ ماضميه ضرب ولا يكون
 إلا أصلي الحروف أو خماسيا
 أو سداسيا كينطلق
 (ويستخرج) اذ ماضميه ما
 انطلق واستخرج ولا يكونان
 الا ضربا فمما ومن
 الخماسي نحو

ما حرقان نحو انطاق أو ثلاثة نحو استخرج (قوله نحو خصم وقتل) يجوز في فائهما
 تتبع بقتل حركة المدغم اليها والكسر لالتقاء الساكنين وهذا أولى لأن لا قول
 تبعاء اجناسى التبعيل ومن العرب من اذا كسر الفاء يتبعها كسر العين فنقول
 خصم وقتل بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء وقياس المضارع من الاول في قتل
 مثلاً يقتل بفتح القاف ومن الاخيرين يقتل بكسرها ويقتل بكسر حرف المضارعة
 أيضاً اتباعاً للقاف ثم هذا التقدير مقياس في كل فعل ادغم فيه تاء الافتعال (قوله
 ادغمت التاء) أى بعد نقل حركتها الى ما قبلها (قوله وحذفت الهمزة) أى همزة
 الوصل استغناء عنها بفتح ما بعدها (قوله فان الهمزة منه مكسورة على الافصح)
 قال الجوهرى الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بني أسد وهو القياس (قوله وكذا
 نحو اهريق وا-طبيع) أى يستثنى ذلك وأهريق يسكون الهاء ليصح التقرير
 الآتى اما هريق يشكها فهو من هراق ابدلوا من الهمزة هاء ثم صرفوا الفعل بها
 لانهم انما حذفوها لكونها همزة في يريق فلما صارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج
 فهو مدحرج قالوا يهريق فهو مهريق (قوله فان الهمزة فيها مضمومة) احتراز عن
 مضارع استطاع الموصول الهمزة لانه خماسى فانه مفتوح حرف المضارعة لان أصل
 ماضيه استطاع حذف تاءه لجانسة الطاء كما حذف أحد المثلين نحو ظلمت وهست
 ففتح مضارعه كما يفتح يستطيع (قوله ليس برباعى) بل خماسى (قوله لا استثناء) لان
 الشاذ لا يجب ان يدخل في القواعد (قوله أو ان الهاء والسين زائدتان على خلاف
 القياس) والاصل اراق والطاع هذا مذهب سيبويه ان الاصل الطوع ثم انقلبت
 حركة العين ثم قلبت الفاء لثقلها في الاصل وانما أح ما قبلها في اللفظ ثم زيدت
 السين عوضاً من ذهاب العين أى من ذهاب حركة العين أو من العـ وان لم تذهب
 من الكلمة لان العين لما سكنت توهنت ونهيات للحذف عند سكون اللام في نحو لم
 يطع وأطاعت فلا حاجة لقول ابن عصفور ومؤولان السين زيدت لتكون عوضاً
 عن العين متى حذفت بل لا يصح لقول الخضر اوى ان كون الحرف عوضاً من شئ
 في حال دون آخر معدوم التنظير ولا يرد اعتراض المبرد بان الشئ انما يعوض اذا لم يكن
 موجوداً وحركة العين موجودة لانها انقلبت الى الفاء انتهى وانما حكم بان أصلها ما
 اراق والطاع لانها ما ليس من أبنية الافعال ومعناها معنى الرباعى كذا قيل
 ويوافق في استطاع قول سيبويه انما هى الطاع لكنه معترض كأنه ابن الزبير
 من المغاربة بان معنى استطاع نذر ومعنى الطاع انقاد ولم يقل أحد من أهل اللغة
 عن العرب بان استطاع بمعنى الطاع انتهى واجود ما يتسلك به في دفعه ما ذهب اليه
 ابن الطرلوة ومن تبعه من انه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد وتذال فلا يبعد

خصم وقتل بالتشديد فان
 أصلها ما اختصم واقتل
 ادغمت التاء فيما بعدها
 وحذفت الهمزة ولهذا فتح
 حرف المضارعة فهو ما
 ويستثنى من كلامه نحو انقال
 فان الهمزة منه مكسورة
 على الافصح وكذا نحو
 أهريق واسطيع فان
 الهمزة فيها مضمومة مع ان
 ماضيه ما وهـ واسراق
 واسطاع ليس برباعى وقد
 يقال بانهم من الشواذ فلا
 استثناء وأن الهاء والسين
 زائدتان على خلاف القياس

ان يكون من كلامهم اطاع الرجل صيره منقادا انقادا من طاع واذا كان كذلك فقد
 آل. معنى اطاع بمعنى استطاع من حيث ان القائل اطاعت بمعنى صيرت غيري منقادا
 كأنه قال قدرت واستطعت فيكون يبدو به انما جعل الاستطاع من اطاع
 لا انتقائهما معنى لان كل افضة عين الاخرى انتهى وقال البكري فيون الاصل
 استطاع حذف التاء وقطعت الهمزة وضعف الشطع همزة الوصل في الاختيار
 من غير موجب (قوله فكأنهما على أربعة أحرف تقدير) كأن للتحقيق نحو
 كأن الأرض ليس بها شام فاندفع ان في الكلام تسامح لان كلامهما في التقدير
 رابعي قطعاً (قوله على الاصح) فيه اشارة للقدر في قول ابن مالك في شرح التسهيل
 بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصل به تون الانثى ومقابل الاصح ما ذهب اليه
 ابن طحمة والسهيلي وابن درستويه وطائفة من انه معرب لبقاء موجب الاعراب فيه
 فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه
 بالماضي وانما قدم حالة البناء على حالة الاعراب لان البناء هو الاصل في الفعل
 كما سيأتي في كلام الشارح ولان ضابط الاولى وجودى والثانية عذمى (قوله افوات
 شيم بالاسم الخ) فيه نظراً اذا الشبه لم يفت نعم قد عورض باتصاله بالتون التي لا تلحق
 الأسماء وفي عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الاعراب فيه كالم يمنع ذلك الاسم
 خروجه عن الاعراب لما شابه الحرف انتهى وهذا كما صرح في أن سبب
 الاعراب لم يفت لكنه عورض بسبب اتصال التون التي ترات منزلة الجزء من
 الفعل فصارا كاشئ الواحد ومصر عن المصنف عند قوله وهو أسل البناء ما يدل
 لذلك وقد دبر وجه كلام الشارح بامر من الاول ان الشبه المقتضى لاعرابه مشروط
 بعدم المعارض فاذا وجد المعارض فقد فوات الشبه بقوات شرطه اذ يلزم من عدم
 الشرط عدم مشروطه الثاني سلمنا ان الشبه المذكور ليس مشروطاً بشئ لكن
 لان لم ان الشبه المذكور باق اذ منه الجري على حركات اسم الفاعل وسكناته وقد
 فات هذا لان التون ما رت كالجزم من الفعل ولهذا سكن آخره كالماضي وان لم
 يتوال فيه أربع حركات فاشبه الماضي كما صرحوا به والماضي لا يلزم الجري على
 حركات اسم الفاعل وسكناته فكذلك ما أشبهه قاله شيخنا العلامة الغنيمي وهو مبنى
 على أن الشبه الابهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته وليس
 بمرضى عند الشارح تبعاً لابن مالك بل تعاقب المعاني التركيبية كما تقدم ومصر عن
 ابن مالك ان الماضي يجري كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكناته اللهم
 الا أن يقال ما هنا مبنى على كلام الجمهور (قوله باتصاله بالتون الخ) أورد عليه
 بأنه يلزم بناؤه اذا اتصل به الف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة واجيب

فكأنهما على أربعة
 أحرف تقدير (ويستكن
 آخره) تسكين بناء على الاصح
 ان كان (مع تون النسوة
 نحو) والمطلقات (يترصد
 والا ان يعفون) وبني الفعل
 معيار جوعا الى الاصل من
 بناء الفعل افوات شيم
 بالاسم المقتضى لاعرابه
 باتصاله بالتون التي لا تتصل
 الا بالفعل وبني على
 السكون لانه الاصل في البناء

وحمل على الماضي المتصل

بهم أو إذا دخل عليه عامل نحو
لم يضر بن أولن يضر بن لم
يؤثر فيه انقطاعا إلى ذلك أشار
بعضهم ملغزا حيث قال .
وما ناصب للفعل أراجزم له
ولا حكم للأعراب فيه يشاهد
وزن يعقون يفعلن والواو فيه
لام الكامة لا ضمير الجماعة
والنون ضمير النسوة لأنون
الرفع بخلاف الرجال يعقون
فان الواو فيه ضمير الجماعة
ولام الكامة محذوفة والنون
علامة الرفع والفعل معها
معرب وأصله يعقورن بواوين
أولاهما لام الكامة فاستقلت
الضمة على واو قبلها ضمة
فحذفت الضمة فالتقى سا كان
فحذفت الواو الأولى فبقى
يعقون على وزن يعقون
وخصت بالحذف لأنها جزم
كلمة ولأنها آخر الفعل
ولأنها لا تدل على معنى بخلاف
الثانية ولذلك حذفت الواو
الكامة في نحو قاض ونغازدون
التموين لأنه كلمة مستقلة ولا
يوصف بأنه آخر جزمي به معنى
وكأنه يمكن مع نون النسوة يسكن
مع نون الذكور كقوله
ويخرجن من دارين يجسر
الحقائب

بأنه إنما اعرب والحالة هذه اسم بالتثنية والجمع وأورد أيضا عليه أنه يلزم بناء
المفروق بحرف التنقيس ونحو لم الجازمة واجب بالفرق بين النون وما ذكر بان
النون لما اتصلت بالآخر وصارت ~~كك~~ كجزء تعذر الأعراب بالحركة والحرف
وتقديرهم الأحبة إليه ولاداعي له لأنه يرجع إلى الأصل (قوله وحمل على الماضي)
الأقرب أنه عطف على قوله لأنه فهو وتعليل ثان للبناء على السكون ويرد عليه أن
البناء على السكون غير محتاج للتعليل لأنه الأصل وأيضا الصحيح أن الماضي مع
النون مبني على الفتح المقدر لا السكون الظاهر ويمكن أن يجاب عن الأقول بأن
الحمل لعدم اجتماع أربع متحركات الذي هو السبب في بناء الماضي كما يؤخذ من
كلام الرضي قال شيخنا الغنيمي الظاهر أنه عطف على رجوعاً فتأمل أنه يرد عليه
فهو وتعليل ثان لأصل بنائه لأنه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك مأمروها هذه
والثالثة تركيبه معها لأنها كالجزم لأن الفاعل كالجزم من فعله وبعدها بحسب
الظواهر تأخير تراجم وحمل على قوله وعلى السكون فتدبر وار رد على هذه العلة أنه إن
أريد تعليل نفس البناء فلا نسلم أن بناء الماضي لأجل اتصال النون به بدليل أنه
مبني قبلها ومع غيرها وحاصله أن شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم الآن
يجاب بنظير ما مر من الجواب عن اعتراض ابن مالك وجه شبه المضارع للاسم وإن
أريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ما سلف وأما العلة الثالثة فترد على كون
التركيب سببا للبناء على ما سلف تعرفه في بناء المضارع على الفتح مع نون التوكيد وأما
لزوم بنائه حيث تدمع ضمائر التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التنقيس ونحوه فقد عرف
جوابه مما سلف وإنما عمل ببناء المضارع وإن كان البناء أصلا في الأفعال لأن
الأعراب قد صار له أصلا ثانيا أو لما سلف عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء
فراجع (قوله لم يؤثر فيه انقطاعا) بل محلا فيكون الفعل في محل جزم ولم ونصب بلن
وعلى مقابل الأصح يكون معربا (قوله وخصت) أي الواو التي هي لام الكامة
(قوله بخلاف الثانية) أي واو الضمير (قوله لأنها كلمة) متعلق بحذف واو هو بدل من
قوله ولذلك أتى به لأنه أدل على المقصود فلا يرد أن الفعل لا يتعدى إلى معمولين من
نوع واحد إلا باتباع وهناك قد ذكرت حلة الفعل أولا بقوله ولذلك (قوله ويرجعن) قاله
اعشى همدان على الصحيح وصدده * يمرون بالدهنا خفا فاعياهم * والدهنا بالقصر
والدلهنا مفعول هناه وضع بيلا دتميم وعياهم جمع عيبة وهي ما يجعل فيه الثياب
ويجعل خلاب الراكب ويخرجن عطف على يمرون وانتفاعه بتأويل الجماعة
ويروي بدله ويرجعن ودارين بكسر الراء موضع في البحر يؤتي منه بالطيب ويجر
الحقائب حال وهو بضم الباء جمع بكرة وهي الممثلة والحقائب جمع حقيبة وهي

وعاء يجعل فيه الرجل زاده (قوله فلو عبر بنون الجمع اسكان أولى) أى ليدخل فيه
 نون الذى كوز ضميرا كما مثل أو علامة كقوله يعصرون السليط اقرار به واجب
 بانهم ما نون الانثى استهينت للذكورين فالمراد بنون النسوة والنون الموضوعه ان
 وان لم تستعمل فيهن هذا وقد يقال الاولى نون المؤنث ويحاج بان المصنف له اصطلاح
 على ان النسوة بمعنى المؤنث (قوله فتح بناء) أى على الامح قال الامام أبو حيان
 والحركة التى قبل النون ذهب قوم الى أنها حركة بناء وقوم الى انها حركة غارضة
 لا لتمام الساكنين وهو امر سيئ وبه وفى الغرة فتحها قبل نون التوكيد فى مثل هل
 تضرين عند سيديو به والمبرد وابن السراج والقاري فتحه بناء وقيل فتحه انتفاء
 الساكنين وهو مقتضى قول السراى وزنه الزجاج الى سيديو به والعجج القول
 الاول بدليل هل تضرين ولم يلق ساكن انتهى (قوله افظا وتقديرا) بالواو لا بأو
 كما فى بعض النسخ (قوله تركيبه مع هاء التر كيب خمسة عشر) أى ولا اعراب فى الوسط
 والنون حرف لا حظ له فى الاعراب فيبنى الجزآن ولم تهر ب السكامة على النون عند
 الامتزاج كما أعرب الاسم بالبناء على التاء عنده ولا على ما قبل النون كما أعرب الاسم
 مع امتزاجه بالتثوين على ما قبلها لان الاسم لا سالتة فى الاعراب روى اعرابه بقدر
 الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى أصله بأدنى سبب وبما تقر رطهر الدليل والا
 فمجرد التركيب ليس من أسباب البناء لانهم لم يعدوه فها وقد رأيت بخط المصنف
 مانعه الذى تحصل الى ان التركيب لا يدعى البناء ولا تلازم بينهما بدليل بعلمك
 وحضرموت لان حقيقة جمع الكامتين كلمة واحدة ومن أين يقتضى هذا البناء
 انما يقتضى التخفيف فيصح ان يجعل علة فى كون البناء على الفتح دون غيره لاعلة
 فى أصل البناء ألا ترى ان بناء الاسم دائما أو غالبا الشبه الحرف ولا تركيب فى
 الحروف فمن أين اقتضى التركيب البناء وهو لا يوجد فى الحرف أصلا ولا يطبق به
 فهو بأن يضاد البناء أولى منه بأن يقتضيه ألا ترى انه من خصائص الاسماء انتهى
 والا ترى ما فى المتوسط انه انما يبنى لانه لو أعرب مع نون التوكيد لم يلم انه مسند الى
 الواحد أو الى الجميع فى مثل هل تضر بن ولو أعرب على نفس النون لجرى الاعراب
 على ما يشبه التثوين وهو النون وهو غير جائز (قوله بدليل انه لو فصل الخ) يدل على انه
 معرب عند عدم اتصال النون به رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤنث
 بالخفيفة تقول هل تضر ياريدون فاذا وقفت على الفعل حذفت النون ورددت
 واذا جمع ونون الرفع وقفت هل تضر لو كان منبذ لم يختلف حاله وصل لا ووقفا
 (قوله لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء) يشك كل بخلافه بل بالبناء على الفتح وسبب ان
 منه (قوله مطلقا) سواء اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء المخططة قال فى

فلو عبر بنون الجمع اسكان
 أولى وله صدق عموم قوله
 فيما بعد ويحرب فيما عدا
 ذلك (ويفتح) آخره فتحه بناء
 ان كان (مع نون التوكيد)
 حقيقة كانت أو تقبيلة
 (المباشرة) وهى المتصلة به من
 غير جازر (افظا أو تقديرا)
 هذا مذهب الجوهري وبه
 جزم ابن مالك وطائفة وعلمة
 البناء عندهم تركيبه معها
 تركيب خمسة عشر بدليل
 انه لو فصل بين الفعل والنون
 فاصل لم يحكم ببناءه لانهم
 لا يركبون ثلاثة أشياء كشي
 واحد ومعنى مباشرته
 تقديرا أن لا يبنى هناك
 فاصل وذهب قوم الى البناء
 مطلقا لان النون لما لحقه

أ كذبت فيه الفعلية وردته الى أصله من البناء (و) وذهب جمع الى الاعراب ملحقا والاصح الاقل ولم يشيد نون
 القسوة بما قبله به نون التوكيد
 لانها لا تكون الا مباشرة
 بخلاف المؤكدة فانها ما قد
 تكون مباشرة (نحو لا ينفذ)
 بالبناء للمفعول وقد لا تكون
 كما سيأتي (ويعرب) أي
 المضارع (فيما عدا ذلك)
 المتقدم وهو ما اذا عر
 عن التوئين (نحو يقوم زيد)
 وما اذا لم تباشره نون التوكيد
 لفظا أو تقديرًا وان اتصلت
 به لفظا بأن فعل بينه وبينها
 فاصل حسيًا كان أو مقدرا
 فالأول نحو (ولا تتبعان)
 أصله قبل التوكيد وانتهى
 تتبعان بتخفيف نون الرفع
 فدخل الحازم فحذف نون
 الرفع ثم أ كذبت نون التفعيلة
 فأتى ساكنان الالف والنون
 المدغمات ولم يجر حذف الالف
 لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا
 النون لغوات المقصود منها
 فحركت النون بالكسر
 تشبهان نون التثنية الواقعة
 بعد الالف (ولتبلون)
 مضارع يلبون مبنى للمجهول
 مستند لجماعة الذكور أصله
 قبل التوكيد لتبلون يوابن
 أولاها لام الكلمة بحركة
 حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت
 الواو ألفا ثم حذف لالتقاء

الارتشاف فتحذف نون الرفع للبناء عند التجرد وهو مذهب الاخفش والزجاج و
 على في الايضاح (قوله أ كذبت فيه الفعلية) لانها من خصائص الفعل فاذا أ كذبت
 بعد من مشابهة الاسم ونقصت شبهة لانه يتخلص بها للاستقبال فلم يبق فيه إيهام ورده
 ابن مالك بأنه كان يلزم بناء المجزوم والمضرون بحرف التنقيص والمستند الى ياء المخاطبة
 لانها تختص بالفعل بل هي ألبون بالفعل من جهة انها ناسبت الفعل لفظا ومعنى
 والتون ناسبت لفظا اذ معناها يصلح للاسم وهو التأكيد (قوله وذهب جمع الى
 الاعراب) كحاله قبل ان تدخل عليه التون قال الشاطبي ومن الناس من يطلق
 على الفعل هنا انه لا معرب ولا مبني كماضاف الى ياء المنكسمة فله حال بين حالين (قوله
 وقد لا تكون) هذا التركيب يقع كثير المصنفين واستعمله المناطقة في سورة السالبة
 الجزئية وفيه ادخال قد على المضارع المنفي ونص في المعنى على اختصاصها بالفعل
 المنصرف الخبري المثبت ومثله في الهمع فاحفظ (قوله المتقدم) اعني ان عن افراد
 اسم الإشارة مع أن المشار اليه جمع (قوله بأن) فصل بينه وبينها فاصل وهو ألف
 الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة ولا فرق فيها بين ان تكون ضمائر كما هو الاصح
 أو علامات على مقابلة (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لايقال لا التباس لان النون
 مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة لانا نقول شرط كسر هاء مع فعل
 الاثنين وجود الالف على ان الكسرة قديمه عنها أو تذهب حال الوقف فلا يحصل
 التمييز وهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال انه ينبغي ابقاء الواو في لتضرين يا قوم
 كما بقيت الالف وقيل في الجواب ان الالف فيها زائدة متسوعة اجتماع الساكنين
 وقيل أيضا ان حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه فتحذف مع الثقيلة قياسا على
 الخفيفة والالف لم تحذف مع الخفيفة ليعاين حذفها مع الثقيلة عليها ثم ان اغتفر
 الساكنين لما ذكر بناء على انه على غير حده اعدم كونهما في كلمة واحدة على القول
 باشتراطه والافعال في القول بأنه على حده اعدم اشتراط ذلك فلا اشكال (قوله
 فحركت النون بالكسر) لا يخفى ان الحرك بالكسر انما هو النون المدغم لا
 المدغم وان أوههم كلامه خلاف ذلك (قوله مضارع بلا يلبون) فهو من البلاء وهو
 التجربة والاحتبار (قوله مبني للمجهول) أي مبني للنادي للمفعول المجهول فاعلا أي
 المجهول فاعله (قوله لجماعة الذكور) أي لضمير جماعة الذكور رأى المخاطبة
 (قوله فحذف نون الرفع) انما خصت بالحذف نون التوكيد وان كان كل منهما
 لمعنى لان نون الاعراب اذا حذفت دل عليها نون التوكيد من غير عكس لان نون
 التوكيد اما ثقيلة مفتوحة أو خفيفة ساكنة ونون الاعراب خفيفة مكسورة أو
 مفتوحة فادابيب نون التوكيد والحال ان الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا

الساكنين وصار لتبلون ثم أ كذبت نون التفعيلة فاجتمع ثلاث نونان فحذف نون الرفع

لاستقلال توالي الامثال فالتقى سا كنان الواو التي (٩٢) هي نائب فاعل والتون المدغمه وتعذر حذف

أحدهما ما تحركت الواو بحركة مجازية لها وهي الضمة لتدل على المحذوف فصارت تلون على وزن تفعول (ظلماتين) أصله قبل التوكيد ترأين ثقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصارت بين شفع الراء وكسر الباء الاولى واسكان الثانية فتحركات الباء ما نفع ما قبلها فقلبت الفاء ثم حذفت لانتفاء الساكنين فصارتين ثم دخل الجازم فحذف تون الرفع ثم أكد بالتون الثقيلة فالتقى سا كنان باء المخاطبة والتون المدغمه تحركت الياء بحركة مجازية اه التدل على المحذوف فصارتين على وزن تفعول والساكني نحو (ولا يصدونك) أصله قبل التوكيد يصدونك فدخل الجازم فحذف تون الرفع ثم أكد بالتون فالتقى سا كنان الواو والتون المدغمه فحذفت الواو لأغلاها لوجود الضمة المدالة علم او قوله في الشرح أصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل الجازم

جازم فعلم ضرورة ان تون الرفع محذوفه لان الثابتة لا تصلح ان تكون علامة الاعراب (قوله لاستقلال تولى تونات) أي زوائد على أصل الكلمة الاولى للرفع والآخريات للتوكيد بخلاف نحو النساء جن في الماضي ويجن في المضارع لان مهماتونين من أصل الكلمة وواحدة زائدة (قوله وتذر حذف أحدهما) قيل لو قال وتذر حذفه ما السكنا أولى أما التون فالفوات المقصود من الاتيان بها أو ما الواو فاعل عدم ما يدل علم انتهى ولان ان تقول انه لو قال ما ذكر لتوهيم انه لا يتعذر حذف أحدهما فقط اذ لا يلزم من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد عن ان الحكم عليه بالتعذر انما به وهم أحدهما وهو أمر كلي متحقق في فرداه فتأمل (قوله تحركت الواو الخ) ولم تحرك التون محافظة على الأصل واعروض الضمة لم تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله ليبدل على المحذوف) فيه نظر لان الضمة انما تدل على المحذوف بعدما لا على ما حذف قبلها والوجه أنها انما سمعت للدلالة على أصل المحذوف لانه كان يفهم لونه فيكون به ولما سبقت الضمة لها (قوله ثم حذفت الهمزة) أي التي هي عين الكلمة والترمو ذلك الا في الضرورة تخفيفه فالكثرة الاستعمال (قوله فتحركات الياء) أي الاولى التي هي لام الكلمة ولان تقول في الجميع استعملت الضمة على الواو والكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لانتفاء الساكنين وما قاله الشارح أولى لانه قياس مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف ويعنى في دفع الثقل عن اعتبار الحذف لاجله مع ان القلب تغيير الى بدل وهو أولى من الحذف (قوله لتدل على المحذوف) فيه نظير ما مر (قوله فواقع في الاوضح الخ) أي لما تبين من ان كلام المتألمين المذكورين مجزوم بحذف التون لاجل الجازم وهو غير الاعراب التقديري وبوافق ما في الاوضح قوله في الشرح في ولا يصدونك وقدرا الفعل معربا وأجاب بعضهم بأن كونهم معاهدين تقدير امبي على دخول الجازم عليهم ما مؤكدين بالتون وهو صحيح في نفسه وان لم يتعين لان الاعراب حينئذ مقدر على ما قال الرضي من ان الفعل المؤكد المدغم الى أحد الحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لا اشتغال محله بحركة الفرق أي الحركة الفارقة بين المفرد المذكور وجميع المذكور والمؤنثة المخاطبة وفيه نظر لان تأكيد الفعل الحالى عن الطلب وما الحق به نادرا لا يليق بخروج التعريل عليه وأجيب أيضا بأنه لم يشدد بكسرهما القليل لما هو بصده بل لما كان قوله وأما غير المباشرة فانه معرب معهما تقدير

حذف تون الرفع انما يأتي على شذوذ وهو تأكيد كيد الله على الحسالى عن الطلب وقد تبين مما قررنا ظاهره ان الفعل في هذه الامثلة معدا الثاني منه معرب لفظا اذا اعراب فيها ظاهره هو يجب ان يكون للجازم فواقع في الاول انه معرب في الاول والثالث تقدير كائنا في وهولون وهو وانما لم يبين فيها على الاصح لانتفاء تركيبه كون ثلاثة اشياء فيجوز ان يكونا شيئا واحدا والضابط

ظاهرة التعميم وليس كذلك ذكرهما لينبهما على ان التعميم ليس مراداً وانما
 هذا اعني كونه مع غير المباشرة يعرب تقدير في بعض الصور كما في تبتلون (قوله في
 ذلك) أي المذكور فيما سبق (قوله ان ما كان من المضارع) أي ما تضمن ذلك لان
 الضابط القضية الكسبية لان ما كان الح لانه مفرد (قوله وانما بني الح) اشارة الى
 الجواب عما يشال يستثنى من اعراب المضارع الذي اتصلت به النون ولم يتأثره
 هذه المسئلة وحاصل الدفع انه لا حاجة للاستثناء لان البناء في ذلك ليس لتون التوكيد
 بل لتون الاناث (قوله وهو ما دل على معنى في غيره فقط) تقدم وابعلم منه معنى الدلالة
 على معنى في الغير فلا حاجة للتطوير بل باعادته وزاد قوله فقط تبعاً للجزولي وغيره من
 المحققين لاخراج الفعل لانه يدل على معنى في غيره أيضاً وهو النسبة على ما علم في
 التعريف ولا خراج ما دل من الاسماء على معنى في نفسه ومعنى في غيره كما في
 الشرط والاستثناء فسن الشرطية مثلاً دالة على شيئين أحدهما الشخص
 العامل وهذا هو المعنى الذي صارت من به اسم لانه معنى في نفس الكلمة كما
 في قوله انسان وهو معناها الوضعي والثاني معنى الشرطية أعني عقداً سببية
 والمسببية بين الجملةتين اللتين بعدها وهذا معنى عرض لها في تضمينها معنى
 ان الشرطية رها هذا يقولون اسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف (قوله من
 علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها) اشارة الى ان المراد بعلامات الاسم الاعم عما
 ذكره هنا وما لم يذكره واعتراض بأنه حواله على مجهول وأيضاً لا يحسن التعريف
 به لانه يقتضي ان المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المنساقية له و يعلم
 انتفاء تلك الامور من الكلمة وفيه من العسر ما لا يخفاء فيه وأجيب بأن المقصود
 بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستعمل بالاستفادة والموقف يبين له ما لم يذكره
 المصنف وقبل المراد بالعلامات المذكورة واعتراض بأن من الكلمات ما لا يقبل
 المذكور هنا وليس بحرف كنزال وأخواته رقط في قولك ما فعلته فقط وأجيب بأن
 هذا من التعريف بالاعم وقد أجازته المتقدمون لافادته التمييز في الجملة فان قيل
 الخطاب بالكتاب المبتدئ والقصر على العلامات المذكورة مود الخطأ به اذ قد
 يعتد حرفية بعض الاسماء لانا نقول الموقف يبين له ما يستفاد به عدم حرفية تلك
 الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة فان قيل هذا التعريف يصح
 على الجملة فاهم لا تقبل شيئاً عمداً كرا أجيب بأن جنس هذا التعريف هو الكلمة
 فخاصة ان الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة فان قيل علامات الاسم والفعل
 حروف فلا يكون عدمها علامة للتعريف لانه يلزم منه الدور أجيب بأن للتعريف
 جهتين جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معلوماً ومن الثانية يكون عدمه علامة

في ذلك ان ما كان من المضارع
 رفعه بالضممة اذا أكد
 بالتون بني على الفتح وما كان
 رفعه بثبات التون اذا أكد
 بالتون يبقى على اعرابه لفظاً
 أو تقدير العدم مباشرة اليه
 وانما بني مع عدم مباشرة اليه
 في تحوّل تضرعاً باعذات
 لوجود مقتضى لبنائه وهو
 ظاهر وانما قدم المصنف
 حالة بنائه على اعرابه لانه
 الاصل فيه (وأما الحرف)
 وهو ما دل على معنى في غيره
 فقط (فيعرف) أي يتميز عن
 قسميه (بأن لا يقبل شيئاً من
 علامات الاسم) المتقدمة
 ولا غيرها (ولا) شيئاً من
 علامات (الفعل) المتقدمة
 ولا غيرها حينئذ يمنع كونه
 واحداً منهما ما فيه كونه
 حرفاً اذ لا يخرج عن ذلك كما
 دل عليه الاستقرار (تحوّل)
 من حروف الاستفهام ويدخل
 على الجملتين الاسمية
 والفعلية حيث لم يكن في
 خبرها فعل

أما إذا كان يختص بالفعل فلا منافاة حيث ينبغي ما ذكرناه هنا (٩٤) وبين قواهم في باب الاشتغال من أنه

يجب التخصيص إذا وقع الاسم
بما يختص بالفعل كقول
والله في ذلك ما قاله الرضي
وغيره من أن أصاها أن
تكون بمعنى قد كافي في
أقوى على الإنسان وقد مختلفة
بالفعل فكذلك هل اسمها
لما تطلعت على همزة
الاستفهام انقطعت رتبها
من قد في اختصاها بالفعل
فانحصرت به فيما إذا كان في
جزءها الاسم إذا رأت في جزءها
تذكرت عهدا بالهمزة
وحسنت إلى الألف المألوف
وعاشته ولم ترض بافتراق
الاسم بينهما وإذا لم تره في
جزءها تسلمت عنه ذاهلة
(وبل) من حروف العطف
ومعناها الاضرب (و)
الحرف (ليس منه ههنا)
لعود الضمير عليه في نحو ههنا
تأنيده من آية والضمير
لا يعود إلا على الاسم وقيل
أنه حرف (و) لا (إذا) بل هي
خبر في زمان بمنزلة متى فإذا
قالت إذا أقم أقم فعناه متى
تقم أقم و يدل على اسميتها أنها
كانت قبل دخول ما اسمها
والأصل بقاء الشيء على ما كان
عليه وقيل أنه أحرف بمنزلة
إن طيبة وإن المعنى في

للحرف لا من الأولى فلا دور على أن هذا البراد لا يتوجه على التخصيص أصلا لأنه
لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحرف بل عين القاطن مخصوصة يمكن معرفتها
بدون معرفة كونها حروفا وان كانت في الواقع حروفا فان قيل كيف دل انتفاء قبول
العلامات على انتفاء الفعلية واللامعة مع أن العلامة ملزمة لا لازمة فهي مطردة
غير معكوسة أجيب بأنها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم
من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرط ولازم لا من جهة كونها علامة لمكان
كون الشيء شرطاً وعلامة بعيدة في مفهومهما فلا يجتمعان على نفي واحد إلا
أن يصح في التبعين الأري والأولى أن يجيب بأن اللازم في العلامة عدم
لزم الانعكاس ولا ينافي أنه قد انعكس أو أن محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا
حيث أريد العلامات المحذورة وغيره انعكس فيحجر (قوله) أما إذا كان
فختص (ه) أي فلا تدخل الاعلية ولا يجوز أن يفسد بينه وبينها شيء فلا يقال
هل زيد قام في الشعر وفا قال يوي (قوله) أن تكون بمعنى قد الخ) كذا قاله
جماعة وأنكره آخرون منهم أبو حيان وقال ابن مالك أنه معناه إذا قد وان الاستفهام
المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك أنه معناه إذا قرئت بالهمزة نحو
أهل عرف الدار بالقرين (قوله) لما تطلعت على همزة الاستفهام في عدم
الاختصاص كهل إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما
أو فعلا لا بخلاف هل فأنه لا تدخل على اسمية خبرها فاعل نحو هل زيد قام الأعلى
شذوذ قاله الرضي (قوله وحذت) بالتحقيق بمعنى مالت وعطف من حنا
يحنو حنواو بالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا (قوله) لعود الضمير
علم الخ) ظاهر كلامه تبعاً للمصنف أن القائل بالحرفية يزعم أنها ملازمة للحرفية
ومنع بعضهم ذلك فقال إن زاعم الحرفية لم يدع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير
عليها في بعض الصور وإنما ادعى أنها قد تكون حرفاً ولا ينهض الاستدلال عليه
(قوله) والضمير لا يعود إلا على الاسم أي بالاستفراء ولا يرد نحو أعادوا هو
أقرب للتقوى حيث عاد الضمير على فعل الأمر لأن الضمير عائد على المصعد والمفهوم
منه وهو العدل لا على الفعل نفسه (قوله) وأجيب عما تقدم أي من القول
بالاسمية وقد يفهم منه أن الزمان مدلول لازماً والظاهر أنه غير مراد إذا الزمان معنى
مستقل يدل عليه المنطق بنفسه فلا يكون معنى الحرف وأن المراد أنها للشرط في
الزمان المستقبل كما أن للشرط في الماضي مع عدم دلالة على الزمان قطعاً وفي
الارتكاف والفرق بين إذا وان أن لا تدخل على الزمان بحسب الوضع بل بحسب
الالتزام لمكان قد يصدقها الزمان مجازاً وعلى ضعف نقول إن أحمر البسر فأنى

وانما ندخل على المشكوك أو المعلوم المهم زمانه كقوله تعالى أمان مت فهم
 الخالدون انتهى وإعلامك تستفيد منه الجواب عن الشارح (قوله معناها الأصلي)
 وهو الزمان الماضي وفيه إشارة إلى عدم ما قبل من أن نقلها لا يخرجها عن وضعها
 فانما قد تأتي للاستقبال (قوله كانت للماضي) أي موضوعه له (قوله واستعملت
 مع ما الزائدة الخ) أي على القول بالحرفية وأما عند المبرد القائل بالاسمية فمما كفا
 لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم ونظرفيه بأن إذا فيه معنى الشرط وهو
 للاستقبال ولا تعمل عند لحوق ما لها فكيف تعمل إذا الموضوع للماضي كذا
 في شرح اللباب وفي الرضي وأما الاعتراض بأذا فلا يلزم - بما اختص بعض
 الكلمات ببعض أحكام اختياراً منهم - لا مرجح الأثرى أن حيث مثل إذا تضمن
 لمعنى الشرط بل إذا أقصد فيه وتجزم حيث مع مادون إذا أو ما حيث ما فتقول ما فيها
 كافة حيث عن الإضافة لازادة كفا متى ما وإذا ما وذلك أن حيث كانت لازمة
 للإضافة فكانت مختصة بسبب المضاف اليه فكيف ما عن طلب الإضافة لتصير
 مهمة كسائر كلمات الشرط وفيه أيضاً ما نصه وأما إذا فهي عند سيبويه حرف
 كان ولعله نظر إلى أن لفظة ما تدخل على إذا مع أن فيه معنى الشرط وهو للاستقبال
 وإن دخل على الماضي كاذلاً لا تصير جازمة معها فكيف إذا الخالية عن معنى الشرط
 الموضوع للماضي فإذا عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت أخذ من النحاة
 ذكر إذا ما سيبويه وأصحابه انتهى فانظر قوله فإذا ما عنده غير مركبة مع قول
 الشارح واستعملت مع ما الزائدة استعمالاً أن يحرره (قوله بدليل أن المضارع الخ)
 قد يفرق بينهما بأن المضارع ولم كلمتان وإذا ما صاراً كلمة واحدة (قوله موضوع
 للعال أو الاستقبال) أشار إلى الخلاف في زمان المضارع وفيه خمسة أقوال صحت
 (قوله وهي المسبوكة الخ) الظاهر وهي المسبوكة هي وما بعدها بالمصدر بل لأن
 تقول أن الذي يسبق بالمصدر هو ما بعدها فقط (قوله الرابطة) أي لتحقيق مضمون
 الجملة الثانية بتحقيق مضمون الجملة الأولى ارتباطاً سببية كحرف الشرط ولذا
 قال بعضهم أن جوابها قد يفتقر بانفقاء وقد يعذف لقيام الدال عليه (قوله حرف
 وجود لوجود) ظاهره أن سيبويه نص على حرفيته ما وفي المطول قال سيبويه ولما
 لو نوع أمر لوقوع غيره وانما تكون مثل لوقوعهم منه بعضهم أنما بحرف شرط
 كالأ أن لولا تفضاء الثاني لانتفاء الأول ولما الثبوت الثاني لثبوت الأول انتهى
 وصحح بعضهم حرفيته وأورجح أيضاً إجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت طرفاً
 والجملة بعدها في موضع خفض لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأن قال في
 عروس الأفراح ولما التعاليل عند سيبويه بتدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية

معناها الأصلي بعد دخول ما
 بدليل أنها كانت للماضي
 فصارت للاستقبال واستعملت
 مع ما الزائدة استعمالاً أن
 فكانت حرفاً في الشرط وفيه
 نظرت ولعل وجه النظر
 أنه لا يلزم من تعبير زمانها
 أنها لا تخبر عن الإسمية إلى
 الحرفية بدليل أن المضارع
 موضوع للعال أوله
 والاستقبال وإذا دخلت عليه
 لم قامت معناه إلى الماضي ولم
 تخرج لفظة عن كونه مضارعاً
 (بل منه) ما المصدرية
 وهي المسبوكة مع ما بعدها
 بالمصدر نحو ودوا ما بعدهم أي
 عنتمكم وقبل أنها اسم (ولما
 الرابطة) أي لوجود شيء بشئ
 وهي عند سيبويه بحرف وجود
 لوجود

وعلى هذا فاللام في قوله هم حرف وجود لوجود وقوله هم حرف وجوب لوجوب لام
 التعليل انتهى فهي عند سيبويه حرف بمعنى اللام بمعنى لما جائز يدعاهم وان
 مجيء عز يدل على مجيء عمرو (قوله وقيل انما اطرف) رد بجواز لما أكرمتهني أمس
 أكرمتهك اليوم لانها اذا كانت ظرفا عاملاها جوابا او الواقع في اليوم لا يكون أمس
 وأجيب بأن الماضي لما ثبت اليوم اكرامتهني أمس أكرمتهك (قوله بمعنى حين)
 وايض فيها معنى الشرط لانك اذا قلت حين قام زيدفت دلالة على سببية
 الاول للثاني (قوله وفيه معنى الشرط) نظرفيه بأنها انما تدل عند القائل بالاسمية
 على مجرّد الوقت والقائل بالحرفية على ارتباط احدى جملتين بأخرى ولم يقتض أن
 وجود الاول سبب للثاني بل ان الثاني وجد عند الاول وهـ ذلك لتسبيه عنه أو
 بطريق الاتصاف لا تعرض في اللفظ لذلك وأجيب أن هذا مجرد دعوى لا تنفي
 ما قاله ابن مالك (قوله مختصة بالماضي) أي يلزم افعال ماض ولوقته تقديرها كما في قوله
 أقول لعبد الله ما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس هاتم
 فسقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسر وهاتم هـ في سقطة والجواب محذوف تقديره قلت
 بذييل أقول (قوله والاتصاف الى الجملة) أي الفعلية فانها مختصة بها كما في الاوضح
 (قوله وعليه) أي أقول بالطرفية (قوله فعاملاها جوابها) الظاهر أن المراد ما في
 جوابها من فعل أو شبهه وانما كان هو العامل دون شرطها لان القائلين بالاسمية
 يزعمون أنها مضافة لما يلزم اراضاف اليه وشبهه وخروجه لا يعملان في المضاف ولا فيما
 قبله الا اذا كان المضاف غير او مقدمه التي في يجوز أن يتقدم عليها معمول ما أنشئت
 اليه كما تقدم معمول التي بلا يجوز يد غير ضارب قال شيخنا العلامة الغنيمي لكن
 ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو الجاني الرجلان فزيد أحدهما
 انتهى وهو مبنى على انما انتجاب بالجملة الاسمية وعليه ابن مالك لانه لم يذكر الا
 اسمية خبرها فعل لا اسمية خبرها وصف مشتق فضلا عن كونه جامدا واهل المثال
 المذكور غير عربي (قوله ورد بأنها أجيب بها الخ) فالاول كقوله تعالى فلما
 قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وان الثاني كقوله تعالى فلما نجاهم الى البر اذا هم
 بشر كون وفي قوله ورد مع اقتضاره على أن القائل الجواب ميل الى القول بالحرفية
 ولكن هذا منه تبع للصفتين مبنى على أن شرطها لا يعمل لما مر وقد يمنع لان القائلين
 باسميتها لا يقولون بانسانتها الى ما مردها وقد صرح في المعنى بذلك في اذا عمل قول
 المحققين أن العامل فيها شرطها فقال لان اذا مرهولا غير مضافة كما يقول الجميع
 اذا جرمت (قوله ولا خلاف بينهم الخ) ظاهرها انحصار لما في الايجابية التي بمعنى
 الاوالتافية والوجودية مع انها قد تجيء فعلا وفعلا فتعمل لما هو من لهات الشيء

وقيل انما اطرف وقال ابن
 جني بمعنى حين وقال ابن مالك
 بمعنى اذ فيه معنى الشرط
 واستظهره المصنف في المعنى
 وعلمه بأنها مختصة بالماضي
 والاضافة الى الجمل كما هو
 شأن اذ وعليه فعاملاها
 جوابها ورد بأنها أجيب بها
 النافية واذا الضميمة وما
 بعدهما لا يعمل فيما قبلهما
 ولا خلاف بينهم أن النافية
 حرف ومختص بالاضارع
 وكذا لما لا يجاب الى انما
 تدخل على الجملة الاسمية
 وهي الماضي لفظا لا معنى
 كما مر صرح به في المعنى
 والحكم دلي مـ ما واذما
 بالاسمية وعلى ما ولما
 بالحرفية انما هو (على الاصح)
 من القواين فيها وقد مر أن
 الاصح في اذما انما حرف
 فقوله على الاصح منظور فيه
 بالنسبة اليها وما حكمه من
 الخلاف في ما المصدرية
 حكاه غيره وحكى ابن خروف
 الاتفاق على حرفيتها وورد على
 من نقل فيها خلافا قال في
 المعنى والعواب مع نقل
 الخلاف قد صرح الانحش
 رأوا ذكر ما بينهما

أى جمعته (قوله واعلم أن الحروف ستة أنواع الخ) المذكور في عباراتهم أن الحرف
ثلاثة أقسام مشترك ومختص بالاسماء ومختص بالافعال وان حق المشترك الاهیال
وحق المختص بقيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القيل وهو وان لزم منه ضرورة
الاقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم لكن أفاد أن الاصل في المشترك الاهیال وفي
المختص العمل الخاص لا الاهیال ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب وان
ما خالف ذلك خارج عن الاصل وما ذكره الشارح لا يقيد ذلك بل يوهم ان كل
ذلك على الاصل فن العجب التعرض في شرح كلامه لكون حق المختص العمل
وحق المشترك عدمه من غير بيان الاصل وما هو الحق والواجب في كل قسم ونحن
نبين في كل قسم حكمة الثابتة على ترتيب الشارح وهما شبهة ستخت وهي
ما المقتضى لكون حق المشترك الاهیال والظاهر ان حقه عدم العمل
الخاص لعدم العمل مطلقا حتى اذا عمل عملا غير خاص لا يحتاج ان يكتفى
بذواته كذا كما تعرفه (قوله ما لا يختص بالاسماء والافعال) أى بواحد
منهما والا فهو مختص بهما فلا تدخل على غيرهما وكذا يقال في قوله ما لا يختص بهما
(قوله ولا يعمل) أى على ما هو الاصل والحق الواجب له (قوله ولكنه يعمل)
أى على خلاف الاصل (قوله كالأحرف المشبهة بليس) أفاد انها انما عملت
لعارض الحمل على ليس قال غيره على ان من العرب من يعملون على الاصل وهذا
مبنى على أن حق المشترك الاهیال وفيه ما عرفت وظاهر منبعمه هنا أنه ليس
في المشترك ما يعمل عملا خاصا وقد يقال أن حق حرف مشترك وعملت الجرف
الاسماء وهو عمل خاص وأما النصب في الافعال فليس مختصا مع أن الصحيح انه ليس
بما يل بأن ضمرة بعدها ويجاب بأن حتى الجارة لیت مشتركة ودخولها على
الافعال انما هو في الظاهر وفي الحقيقة انما دخلت على المصدر المؤول (قوله الثالث
ما يختص بالاسماء ويعمل) أى على الاصل والحق الواجب له قال ابن النحاس وانما
كان الاختصاص موجبا للعمل ليطهر أثر الاختصاص وايضا حجة أن اختصاص
الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه فاذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على
حسب المعنى (قوله أو النصب والرفع) هذا ليس على الاصل بخلاف ما قبله لان الرفع
والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليقه ولما قال الاثنيون ان حق المختص
ان يعمل العمل الخاص بقيله قال وانما لم تعمل ان واخواتها وأحرف النداء الجر
لما يذكر في موضعه وانما عملت ان واخواتها النصب دون الجر حلا
على لا التافيه للجنس لانها بمنزلة ما على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي انتهى (قوله
ولا يعمل فيها كلام التعريف) أى على خلاف الاصل والواجب لانها صارت كجزء

واعلم أن الحروف ستة أنواع
أحدها ما لا يختص بالاسماء
ولا بالافعال بل يدخل على
كل واحد منهما ولا يعمل
كهل الثاني ما لا يختص بهما
ولكنه يعمل كالأحرف
المشبهة بليس الثالث ما يختص
بالاسماء ويعمل فم الجر
كفى أو النصب والرفع كان
وأخواته الرابع ما يختص
بالاسماء ولا يعمل فيها كلام
التعريف الخامس ما يختص
بالافعال

ويعمل في الجزم كالم أو
النصب كان السادس ما يخص
بالأفعال ولا يعمل فيها كقد
والسين وسوف (و جميع
الحروف مبنية) باجاء لاحظ
لها في الاعراب لانها
لا تنصرف ولا يتعاقب عليها
من المعاني التركيبية ما تحتاج
منها الى الاعراب ثم منها ما هو
مبنى على السكون كقد ولم
وما هو على الفتح كان ولبت
وما هو على الكسر كلام الجر
وبانه وما هو على الضم كمتذ
في لغة من جربها و قد تقدم
أن الأصل في البناء السكون
لما مر فاذا جاء شيء مما الأصل
فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن
سبب بنائه لتجنيبه على أصله ثم
ان جاء مبنيا على السكون فلا
يسأل أيضا عن سبب بنائه
عليه لذلك أو على حركة مثل
عنه و إلا لم عدل الى الحركة
ولم كانت الحركة كذا وان
جاء شيء مما الأصل فيه الاعراب
مبنيا على السكون مثل عنه
سؤال واحد لم يبن أو على حركة
مثل عنه ثلاثة أسئلة لم يبن
ولم عدل الى الحركة ولم كانت
الحركة فيه كذا (والكلام)
لغة عبارة عن التول وما
كان مكتفيا بنفسه كذا
في القاموس

من الاسم لان تعين المسمى تعين الاوصاف (قوله ويعمل في الجزم كالم) أي
على ما هو الأصل والحق الواجب (قوله والنصب كالم) فيه ما علمت لان النصب
لا يخص بالفعل (قوله ولا يعمل فيها كقد الخ) أما السين وسوف فلانها كجزء
من الفعل اذا الفعل كان دالا على الزمان المحصل وهما يخصانه حتى يدل على ما وضع
له فهمامه بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك واما قد
قد دخل على الماضي والمستقبل ثم انهما تقرب الماضى من الحال وهذا تأثير في زمان
الفعل فصارت كالسين واسكونها كالجزم من الفعل لم يعمل بينهما فاصل (قوله
و جميع الحروف مبنية) ولولايت في نحو والام على لو وهل ينفع شيئا ليت اسمان
لان المراد لفظهما كما علم مما مر ومثلهما ما ما أشبههما (قوله لا تنصرف) أي
تنصرف الأفعال فلا يدخل نحو سوف (قوله ولا يتعاقب عليها الخ) هذا كاف
في البناء من غير حاجة الى عدم التنصرف (قوله والكلام) أل فيه الحقيقة لان أل
الداخل على المعارف لها كافي المطول وبواقفه ما مر في بحث الكلمة لكان قال
بعضهم أل في الكلام للضرورة أي هذا اللفظ الحاضر لقوله عبارة لان المعبر به
اللفظ وهذا واضح لو كان لفظ عبارة في عبارة المصنف كما وقع في عبارة من قال
الكلام عند اللغز بين عبارة الخ وحيث قد فرغ من المطول وفروض فيما لم يمنع منه مانع
قد بر (قوله لغة) بين المعنى اللغوي لتظهر المناسبة بينهما وبين المتقول اليه (قوله
عبارة) أي معبر به وهي مصدر عبر كنصر أي تلفظ بما يدل استعماله معنى اسم
المفعول (قوله عن القول) أي ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا (قوله وما كان
مكتفيا بنفسه) أي وعبارة عما كان مكتفيا بنفسه في أداء المراد غير القول من
مشارة وكتابة وعقد ونحوه وان حال ففيه التعرض لاطلاق الكلام على القول
وهذا قبل انه أشد مناسبة لما اصطلح عليه فالأولى أن يجعل الثقل عنه وأفادانه لا بد
من كون الاشارة مفهومة وكذا الكتابة فلو كتب زيد وحده لم يسم كلاما لان
الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام قال المصنف وقد يعترض ذلك بأنه
يفي تسمية ذلك كلاما لانه اطلاق مجازي لاحقيق فلا يشترط فيه ما ذكر قال
شخصا وفيه أن المجاز لا بد له من علاقة وقرينة وان تكون تلك العلاقة معتبرتها كل
علاقة تكفي في المجاز (قوله لفظ) أي عربي لان النجوانما وضع للبحث عن
احوال اللفظ العربي (قوله أي ملفوظ) أي لا الرمي فانه فعل الرمي والكلمات
خاصة منه فهي مرمية وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام من لفظه وبما
ذكر من أن اللفظ بمعنى الملفوظ اندفع أن اللفظ جميع لفظه فيلزم أن لا يكون كلاما
الا يوجد فيه ثلاث (قوله كخالق بمعنى الخلق) في انه مصادر بمعنى اسم المفعول

في القاموس (أي ما فوط كخالق بمعنى الخلق وهو في الأصل مصدر بمعنى الرمي

الآن الأول حقيقة عرفية والثاني مجاز مرسل (قوله ثم خص بالرمي من الهم) اعلم انه اختاف في اللفظ في اللغة فقبل انه معنى الرمي مطلقا يقال أكلت ثمرة وافظت النواة ولو بدون ادخالها الهم كذا في الحواشي العصامية على الجاهي وقال في ثمر حبه للعصامية انه الرمي من الهم لا مطلقا كما يتوهم من افظت الرمي الدقيق لانه مجاز صريح به في الاساس وكلام الشارح موافق للأول لانه قوله ثم خص مراده في الاستعمال اللغوي لا في أصل اللغة لان هذا المعنى يحتمل انه حقيقة وانه مجاز من حيث خصوص كون الرمي من الهم اما من حيث كونه رميا فهو من افراد الموضوع له (قوله ثم أطلق عليه) أي على المفووظ من الإطلاق المصدر على اسم المفعول أي على معنى اسم المفعول وظاهره في اللغة وانه أعم من ان يكون المفووظ الحروف أو غيرها كالنواة من الهم وقال غيره ان الإطلاق نحوي وانه خاص بكون المفووظ الحروف السجائية (قوله ما ليس بلفظ) أي مما تأوله عموم مفيد وبهذا صرح قوله خرج ولا ضرورة الى قول بعضهم وبهذا صدر الحديث باللفظ لم يدخل الدوال الاربع كما أثرنا اليه في تعريف الكلمة ومنه يظهر أنه كان الاظهر أن يقول هما هو مفيد لهما قول وان كان مفيدا أنه لا فرق بين كون ما خرج مما ليس بلفظ مفيدا أو غير مفيد مع أن الذي أخرج منه ذلك هو المفيد لكن يمكن أن يوجه كلامه بأن قوله وان كان مفيدا جملة حالية وهي حال لازمة (قوله أي دال) المراد بالدلالة الوضعية بأن يدل على معنى عينه الواضع بآرائه فان قيل فيلزم خروج المجاز فانه غير موضوع عقلت ممنوع بل هو موضوع بالتوسع وهو كاف بدليل دخول المركب مطلقا وان كان وضعه نوعيا (قوله من المتكلم) هو أرجح الأقوال لان السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة غيره (قوله منتظر الشيء آخر) أي انتظارا تاما كالذي يبقى مع المستدبدون المستدابة وبالعكس بخلاف الناقص كانتظار نحو المفعول والحق أن الفعل المتعدي انما يتوقف على تعقل شيء تام لا على تعقل المفعول به بخلاف ابن الحاجب والمصنف وشي ما معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكر المتكلم المفعول به لتعقل وانما ينتظره لأجل الربط وبيان الواقع وبذلك القاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول كان كذلك فيكون الفعل معه كلاما لا نقول الاحتياج الى خصوص القاعل لأجل بناء الفعل له ولو بني للفعل كفي المفعول (قوله فالمراد به الفائدة التامة) محال توقف (قوله أي التركيبية) يؤهم أن التركيبية تامة مطلقا وليس كذلك فان المركبات الموقوفة على غيرها غير تامة فهو تفصيل بالاعم (قوله والاستنادي المسمى به) أي ما فيه استناد في الأصل لا الحال لانه لا يكون

ثم خص بالرمي من الهم ثم أطلق عليه من باب الإطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه ولوعبر بالقول هنا كما عبر في الكلمة لمكان أولى لما سر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وصرح الاخراج به وان كان جزءا من السامر (مفيد) أو دال على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر لان الفائدة حيث وقعت قيما للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة أي التركيبية لا الناقصة التي هي الانفرادية اذ هي غير ممتد بها في نظره وخرج به ما لا فائدة فيه كالركب الإضافي والمزجي والاستنادي المسمى به كبرق نحوه

ودخل فيه مالا يجعل مغناه
كالمعنى فبقينا والارض
نختار الآن ان يراد بالمفيد
المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما
وعليه جرى بعضهم واقتضاه
هنا على ذكر المفيد كما في
الوضع مغن عن ذكر
المركب اذا المفيد بالمعنى
المذكور يستلزم التركيب
واعبر بعضهم في الكلام
القصد ليجري كلام النائم
ونحوه فانه عار من القصد
يجري عليه في المغنى والشذور
واسقطه قوم اعدم اعتباره
هذههم ووجهه أبو حيان
وتبعهم المصنف هنا وفي
الوضع وما قبل في الاعتذار
عن المصنف في عدم ذكره
من أن المفيد يستلزمه اذ
حسن سكوت المتكلم عليه
يستدعي أن يكون قاصدا
لماتكلم به فغير مسلم ولو سلم
فيكون قوله في المغنى وغيره
مقصود منه تدرك الا أن
يقال انه من قبيل التصريح
بمعنى التزما وعلم أن بين
اللفظ والافادة هو ما من
وجه لصدقه ما على قام زيد
ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه
على المفرد والافادة بصدقه
على الاشارة والصور التي
يتألف منها الكلام

الامفيد اوبقى عليه أن يقول والاستنادى الموقوف على غيره نحو ان قام زيد
واسقاطه مناسب لتفسيره الفائدة التامة بالتركيبية لكنه غير ظاهر كما في (قوله
ودخل فيه مالا يجعل مغناه) سبأني عن المصنف أنه حرر أن المفيد لا يشمله (قوله
المفيد بالفعل) كأنه أراد به المفيد فائدة جديدة بان يفيد مخاطب ما يجعله فانه
اختلف هل يشترط في الكلام ذلك أو تكفي الفائدة الوضعية بان يحسن السكون
بالمعنى السابق ولو فيما لا يجعله أحد والوجه الثاني قال أبو حيان والالكان الشيء
الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجعله ثم خوطب به ثانيا أو ومن لا يجعله
وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرج من كونه واحدا لغة وعرفا ومحل الخلاف ما اذا
ابتدئ به فيضع أن يقال زيد قائم كما ان النار حارة انتهى وقد يؤخذ من تعليل
أبي حيان أن محل الخلاف ما قد يجعل ويفيد بالوضع وحينئذ فيبغي أن ما هو معلوم
الثبوت أو الانتفاء بالضرورة غير مفيد اتفاقا لانه لا يجعله أحد لكن كلام الشارح
وكلامه عام بدليل ما مثله من نحو السماء فوقنا والنار حارة فليحذر من أن قوله
ومحل الخلاف الخ لا يخلو عن اشكال لانه ان أراد مجموع المشبه والمشبّه به فليس
الكلام فيه أو المشبه به فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام لانه مفرد تأويل فلا يجر
والوجه أن الفائدة المعبرة في الكلام هي المعبرة في باب الابتداء وان كل ما صح
الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وبالعكس وان تفاوت الحال بالنسبة لا اعتبار الفائدة
الجديدة وعدم اعتبارها لان كلامهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة ولو فيما
لا يجعله ولو اختلف البان لزم ما لوجود كلام اصطلاحا مع عدم صحة الابتداء
أو العكس وكلاهما بعيد (قوله مغن عن ذكر التركيب) أي بناء على الاكتفاء
بدلالة الالتزام في التعاريف عند أهل هذه الفنون (قوله يستلزم التركيب) أي
لفظا أو تقديرًا كنعم وبلى في الجواب وبذلك يبطل زعم ابن طحمة أنه قد يكون بسيطاً
مستندلاً بحصول الافادة بمساذ كرم غير تركيب لكن قد يرد أن الافادة توجد
بلا تركيب في الاعداد المسروقة (قوله غير مسلم) نقل في السكت أن المصنف
قال في تعليقه على الاقضية ان المتحرر في حد المفيد أنه ما يحسن السكوت عليه مما
هو مفيد ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه انتهى وحينئذ فلا اعتذار مسلم
موافق لكلام المصنف غاية الأمر ان زيادته مفيدة في المغنى والشذور تصريح بما
علم التزاما واذا عرفت ذلك علمت أن قصد القصد كالتركيب وان ما اقتضاه كلام
الشيخ خالد من الخلاف في اشتراط التصريح غير ظاهر لانه يقتضي أن بعضهم يقول
بان ما ينافى به المجنون والساقي قد يكون كلاما مفيدا بل وأن المصنف في هذا
الكتاب يرى بذلك وهو في غاية البعد (قوله بين اللفظ والافادة) أي وذو

الافادة أو الافادة بمعنى المفيد لان النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لابين اللفظ والافادة (قوله ستة) بقي عليه سابعة وهي تألفه من اسم وجمله وثامنة وهي تألفه من حرف واسم نحو ألاماء لان الألف التي للتمييز لا خبر لها عند سببويه لا لفظا ولا تقدير او تم الكلام جملا على المعنى وهو أتمى ماء وقد يقال هذه ترجيع للتركيب من فعل واسم كما قالوا في الجواب عن نحو يازيد وان أمكن الفرق بأن ياتى بـ من أدعو والآيات نائمة عن أغنى بل معناه هذا والذي في أكثر النسخ ستة باتساء وفيه نظر لان المعدود مؤنث لان صور جمع صورة فيجب تذكير العدد ويحجب بان محل تذكير العدد مع المؤنث وتأنيثه مع المذكور اذا كان المميز وهو المعدود مذكور رابعه واسم العدد وأما اذا قدم فيجوز في اسم العدد الحاق التاء وعدمه مع كل من المذكور والمؤنث على ما نقله الاستاذ الصفي عن الثوري وسبق ما أتى ما فيه في باب العدد وبما عرفت من أن المميز ههنا مذكور لكنه مفعول مفعول في باب العدد وبما عرفت محذوف وعند حذفه يجوز ان لا تذكير والتأنيث مع تذكير المميز نحو وأتبعه رست من شوال أي ستة أيام على ان لا سبكي فيه كلاما يأتي (قوله اسمان) قال المصنف في شرحه وله أربع صور وذكرها قل شيخنا العلامة الغنيمي وانظر المبتدأ الذي لا خبر له نحو أقل رجل يقول ذلك فانه خارج عن الاربعه لان في الحقيقة من تركيب اسم هو المبتدأ وجمله هي الصفة والمضاف الى المبتدأ خارج ثم ان أبا حيان حين عددا الصور قال ما نسه واسمان مع حرف نحو أقام الزيدان وهو ما دون حرف على مذهب أبي الحسن فتأمل (قوله جملة الشرط وجوابه والقسم وجوابه) تبس في المصنف والذي في الرضى أن جزء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لانه قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج الذي في الجملة القسمية لانها التوكيد وجواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد الجزاء وقال السيد بجواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط فغيره بحث والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر بالتأمل في قولنا ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد من ذلك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكتابة وتحقيق البحث بعلم من المطول وحاشية السيد في بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وهو خبران احتمل الصدق والكذب) أي يجوز العقل صدق مضمونه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه أو بحسب لغة العرب بمعنى أن الوصف بأي منهما لا يكون خطأ بحسبها فلا نقض بالخبر التي يجوز العقل صدقها أو كذبها كالارض فوقنا والثار حارة

سنة اسمان فعل واسم فعل
واسمان فعل وثلاثة اسماء
فعل وأربعة اسماء جملة الشرط
وجوابه أو القسم وجوابه
وهو خبران احتمل الصدق
والكذب والافاتساء

والمراد في التعريف الكلام المطابق أو المعنى البديهي الذي يعرفه كل أحد وإن لم يعرف معني الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور (قوله والاصح انحصاره فيهما) مقابله أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأن ما لا يحتمل الصدق والكذب أن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كضرب فطلب وإن قارنه فانشاء قال الشمس البرماوى ويظهر ترجيحه لأنه أما اصطلاح فلا مشاحة فيه أولا فقائله قد ميز بين الطلب والانشاء وقال شيخ الإسلام الخلاف اللفظي فمن ثنى القسمة جعل لفظ الطلب أو الانشاء معنى واحدا متفاوتة أفراده ومن ثلثها جعل كلامهم - ما لفرد من ذلك المعنى انتهى ولك أن تقول كلام المصنف في شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الأفراد لأن نحو واضرب مدلوله طاب الضرب وهو موقارن للفظه وانما يتأخر الامتنال وإيجاد المطلوب فتدبر واعلم أن قوالهم أن اللفظ في الكلام الانشائي لانشاء المعنى يتم في الاصطلاحات كعبث فانه يشئ معناه الذي هو القلب كذا ويؤخره فلا يتحقق بدونه لا في نحو واضرب وما أحسن زيد فلا بد من تأويل قوالهم بالفساد سبيله اما على أن المراد في نحو واضرب أنه لانشاء الطلب اللفظي وهو النطق بهذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى في قوالهم أنه لانشاء المعنى على المشاحة وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لتبوته وإن لم يوجد اللفظ لأن الطلب مبدل للنفس وهو متحقق وجد اللفظ أولا وكذا التعجب الذي هو انفعال النفس عند ادراك ما لا يتحقق سببه وهو متحقق سواء وجد اللفظ بما أحسن زيد أم لا واما على أن المراد بانشاء المعنى وإيجاده فهم ذات المعنى منه وإن اللفظ ونسج للمعنى لا الحكاية وبيان ثبوته كما في الخبر (قوله وإن الجملة أهم منه) أي والاصح أن الجملة أهم من الكلام عمومًا مطلقا بشرطه ألا فاد بخلافها وهذا سمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة والاصل في الإطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مقيدا فليس كلاما ومقابل الاصح القول بترادفهما وهو ظاهر كلام الزنجشري والطلاق الجملة على ما تقدم مجازي باعتبار ما كان لأن كلامها كان جملة قال في شرح الحدود والاعم هنا بمعنى العام فمن مجرد الابتداء هذا بالنظر إلى المفهوم وأما بالنظر إلى الاستعمال فهو على ما به انتهى (قوله وأقول اختلافه) يرده عليه الأمام على ما مر (قوله كهذا زيد) لو أسقطها التنبية كان أولى وأولى من ذلك لو مثل بدل زيد بغير وشوه به لا يعرف فلا يكون فيه تنوين لأن التنوين حرف (قوله وأوحى) منه نحو جسي مهمل لأن اللفظ إذا أراده نفسه تجري عليه أحكام الاسم وإن كان مهملًا وأما القول بأن تقديره لفظ جسي فليس بجاسم لاشبهته لأنه ينبغي الاشكال في أنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يكون الاسم (قوله مع مرفوعه المستتر) كذا

والاصح انحصاره فيهما وإن
الجملة أهم منه (وأقول
اختلافه) عند الحاجة خبرا
كان أو انشاء (من اسمين)
متيقنة كهذا زيد أو حكا
(كريد قائم) فإن الوصف
مع مرفوعه المستتر في حكم
الاسم المفرد

قيد في التصريح وقضية أنه الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة وليس في حكم المفرد
 وهو ما اقتضاه كلام المغني في تقسيم الجملة الى صغير وكبير وفي المختصر للسعد
 في بحث تقديم المسند اليه أنه كالوصف مع مرفوعه المستتر في باب المبتدأ والخبر
 وعلمه في المطول بأنه جعل تابعاً للمبتدأ الى الضمير وحمل عليه قال وهذا معنى قول
 السكاكي وأتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه أي جعل تابعاً لعارف المسند
 الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في حكم بأنه مفرد انتهى وقضية كلام الشارح
 كالنصر في أن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد مطلقاً وفي المطول بعد
 قوله ولهذا لم يحكم بأنه مع الضمير جملة مانصة وأما في صلة الموصول فاعلم بحكم
 بذلك لا يكون فيها فاعله لا يدل به الى صورة الاسم كراهة دخوله في صورة
 لام التعريف على مرفوع الفعل انتهى وفيه أن المفرد رأته شبه الجملة كالظرف
 لاجلة وما ذكره من أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره في باب الفصل
 والوصل وسند في كلامه اسكن قال السيد في حواشيه هناك وأما نحو أقام
 الزيدان في كلام وجملته لانه مؤثر بالفعل فاستاده أصلي وإيضاح مقصود بالذات
 والصفة الواقعة صلة مع فاعله لاجلة لكون استاده أصلياً تأويلها بالفعل وليست
 بكلام اذ ليس استاده مقصود بالذات انتهى وذكر نحوه في حواشيه شرح المفتاح
 وصحوم قوله والصفة الواقعة صلة الخ يشمل الفاعل المضمرة فيكون موافقاً لما مر
 عن المطول وقوله وأما نحو أقام الخ مأخوذة من الرضى والمراد به ما كان الوصف فيه
 معتمداً ويدخل فيه المعتمد على المبتدأ أو غيره مما قرر في باب أعمال الصفات
 وحينئذ فالوصف مع مرفوعه في نحو أقام أبوه جملة وهذا يخالف ما ذكره السعد
 والسكاكي في بحث تقديم المسند اليه ورأيت بخط المصنف في هوامش ابن الناطم
 في باب المبتدأ والخبر أن قلت اذا قلنا زيد أقام أبوه لا كان الوصف مع مرفوعه
 جملة فهذه مسألة كثيرة ما يسأل عنها فوفهم اجواباً أحدها ان جريان الوصف
 مجرى الفعل في العمل انما تأمن جهة اعتماد الوصف على المبتدأ فيكون المبتدأ
 شرطاً في كون الوصف وفاعله جملة فاصدق انما جملتنا المبتدأ يخبره وجملة اعترض
 بأنه يلزم منه أن لا يكون قام في زيد قام جملة لان الفاعل انما جاء بعد المبتدأ لوقوع
 أصله قام كان لا مرجع له والجواب ان قام مع فاعله جملة قطعاً جاء المبتدأ أو لم يجئ
 ولا يتوقف فاعله على أن يجئ مبتدأً بدليل قام زيد وانما توقف على المبتدأ هنا
 هذا الفاعل الخالي وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف
 فيتوقف على المبتدأ أو ما يكون بمنزلة الجواب الثاني أن الوصف وفاعله
 اسمي واحد فيهما كشيء واحد والتثني الواحد ليس جملة فكذلك ما نزل منزلة التثني

الواحد ولا كذلك الفعل والفاعل فان الفعل عرض والفاعل جوهر وهما
غيران فلا يمكن أن يترلا منزلة الشيء الواحد وهذا الجواب قد يعترض بان المبتدأ
والخبر جملة مع انهما بمنزلة الشيء الواحد لانهما المسمى واحد وقد يجاب بالفرق
وهو أن مشابهة الوصف مرفوعة للشيء الواحد من ثلاثة أوجه ~~ك~~ كونها المسمى
واحد وهذا يشارك فيه المبتدأ والخبر وأن الفاعل ابداع رافعه كالشيء الواحد
وهذا يشارك فيه فاعل الفعل وان فاعل الوصف في بعض الاحيان يكون كالشيء
الواحد الذي لا وجود له وذلك لانه اذا كان ضميرا لم يكن له لفظ اذا لم ينفصل سواء
كان لغائب أو غير متقول زيد قائم وأنا قائم وأنت قائم وانما يستتر في الفعل
ضمير الغائب فقط فدل على شدة اشتباه الوصف بالزوم استناده فيه فان قلت
هلا قيدت بكلامك بالالف والواو قلت ليست الالف والواو في قائمان وقائمون
مثلهما في يتومان ويقومون بدليل انهما لا يسميان بالعوامل وانما هما بمنزلة رجلان
وزيدون انتهى وهو صريح في أن الوصف مع مرفوعة الظاهر ليس جملة وان اعتمد
على المبتدأ ولا فرق بين الاعتماد على المبتدأ وغيره من نفي أو واسطة فهم فحقوا قائم
الزيدان وما قائم العمران ليس جملة ويحتمل الفرق بين الوصف المعتمد على المبتدأ
الواقع خبرا ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو ممررت برجل قائم أبوه وبين
غيره فتدبر وبان هذا ان بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجهي
اذ لا شبهة أن الوصف مع مرفوعة الظاهر كلام اذا اعتمد اتفاقا وان لم يعتمد عند
الاخفش وابن مالك ومن تبعوه لانه لا يشترط في الكلام الاسناد الا على نعم من
يشترطه كالرشي لا يحتمل المصدر والصفات المسندة الى فاعله كلاما وتبعه في المطول
فقال في أول باب الفصل والوصول الاصطلاح المشهور على ان الجملة أعم من الكلام
لان الكلام ما تضمن الاسناد الا على وكان مقصود الذاتية والجملة ما تضمن الاسناد
الا على سواء كان مقصود الذاتية أو لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعله ليست
جملة ولا كلاما لان اسنادها ليس أصليا والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو شرطا
أو حالا جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصود لذاته انتهى وهذا غير معهود
فان القوم لم يذكروا في النسبة بينهما الا التساوي أو العموم والخصوص المطلق
نعم أو رد بعضهم على ذلك ان الأسماء كلام لا جملة ويجب أن ذلك ليس متفقا عليه
وأضافه وقد نادر نظريه بجانب المعنى وبملاحظة يكون جملة ولولا ملاحظة
المعنى لزم وجود الكلام بلا اسناد كما لا يخفى (قوله بدليل انه لا يبرز في تنبيه ولا جمع)
أي والالف في قائمان والواو في قائمون علامة اعراب بدليل انهما لا يسميان بالعوامل كما
مر عن المصنف لا ضمير كافي يتومان ويقومون واستدل السكاكي بعدم تغيره في

بدليل انه لا يبرز في التنبيه
أو الجامع بخلاف الفعل مع
مرفوعة المستتر فقط ما قبل
ان زيد قائم ثلاثة أسماء
لا اسمان فقط كذا قيل

التكلم والخطاب والغيبة نحو أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كلاً لا يتغير الخالى عن
 الضمير نحو أنا رجل وأنت رجل وهو رجل (قوله فلي تأمل) لعل وجه الامر
 بالتأمل أن كون الاسمين في حكم اسم واحد لا يخرجهما عما عن كونهما اسمين
 (قوله أو من فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه
 تقديم الفعل فقدمه في الذكر (قوله ونعم العبد) اشار به الى انه لا فرق في الفعل
 بين المتصرف وغيره لكن قال شيخنا العلامة الغنيمي لا يظهر التمثيل به بناء على
 كون المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر أو الجملة قبله خبره فتأمل أى لانه حينئذ يكون
 من التألف من اسم وجملة بخلافه اذا جعل المخصوص خبر المبتدأ محذوف أو مبتدأ
 خبره محذوف لانه يكون من جملة أخرى والجملة قبله تحت بالفعل والاسم لم يكن أنت
 خبر بأن المخصوص في المثال غير مذكور فلا يمتد من اجزاء الكلام (قوله أن
 يتألف بهما معاً) معية لفظ لاخر بمعنى البعدية أو مع لا تقتضى الاتحاد في الزمن
 كما مرح به بعضهم (قوله على الصحيح) مقابلة ما ذهب اليه ابن طهجة ومرجعنا فيه
 (قوله وقوع الالفة الخ) الظاهر ان المراد بالالفة المناسبة والارتباط بين الحكامتين
 باسماد احدهما الى الأخرى أو اضافتهما اليها وصفها بهما أو نحو ذلك بخلاف
 ضمها اليها بدون شيء من ذلك كإعقام (قوله فهو اخص من التركيب) أى مطلقاً
فصل هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني
 المخصوصة فامة ما بعدد ما قبلها التميزها عنها أو موصولة عنها وتقدم عند قول
 الشارح تنبيه من جهة الاعراب ما يجري نظيره هنا (قوله وعلاماته) أى علامات
 أنواعه وكان الظاهر وعلاماته المذكورة أنواع قبل الضمير التي العلامات لها في
 الحقيقة (قوله وأنواع الاعراب) أى من حيث هو من غير نظر الى كونه اعراب
 اسم أو فعل فلا يرد أنه ان أراد انواع اعراب الاسم أو الفعل فهي ثلاثة فقط وان
 أراد انواع اعرابها فهي ستة والواو في قوله وأنواع استثنائية وهو قليل جدا
 والمعهود مجيء الجملة للاستثناء بدون الواو كما قاله الشهاب الفاسمي في حواشي
 الحفيد على المختصر والنوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى
 أرمضدته يعنى ان بعض افرادها يسمى بالرفع وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها انواعاً
 منطقية لان كونها كذلك يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع
 كالضممتوا الواو والاني والنون للرفع وهو مشكل اذا قدر المشترك بين هذه
 الاربعة مثبلاً وهو مظهر اللفظ ليس تمام حقيقة لها والا كان جميع افراد الانواع
 الاربعة نوعاً واحداً وهو الشارح الذي هو جنس لها عند الحاجة يشير لذلك
 (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال

فلي تأمل (أو من فعل واسم
 كما مر في) ونعم العبد ولا
 يشترط في جزأى الكلام
 أن يلفظ بهما معاً كما فعل
 بل قد يلفظ باحدهما دون
 الآخر كما ستعلم وقد لا يلفظ
 بهما كالمقدر بعد نعم في جواب
 من قال أقام زيد اذا الكلام
 هو المقدر بعدها على الصحيح
 والتأليف وفروع الالفة بين
 الجزأين فهو اخص من
 التركيب اذ هو ضم كلمة الى
 أخرى فأكثر في كل مؤلف
 مركب ولا عكس بالمعنى
 اللغوي

فصل
 عقده لأنواع الاعراب
 وعلاماته وقد تقدم معنى
 الاعراب لغة واصطلاحاً
 (أنواع الاعراب) الذي
 هو جنس لها عند النكاح
 (أربعة)

والتمهيد ولا نه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك
 الاحتمال ولا إشارة إلى أن الخبر مجموع رفع وماعطف عليه كما مرّت الإشارة
 لنظيره (قوله بالاستعارة) أي لا العتق (قوله وهي رفع). جعل قوله رفع
 وماعطف عليه خبراً لمبتدأ محذوف والظاهر أنه بدل مفصل من مجمل وعلى كل
 يحتاج لجعل العطف سابقاً على الأخبار أو البديلية على ما علم مما مر في نظائره ثم
 الأولى وهو بالتدكير مراعاة للخبر (قوله بحركة أو حرف) أي يتحقق ويتصور
 به ما فلا ينافي أن الرفع هو الحركة والحرف على الأصح من أن الأعراب لفظي فـ كان
 الظاهر أن يقول وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص ونفس عليه ما بعده
 وأول التنويع فأنه قد يقع ما قبل أن الرفع ليس أحد الأمرين من غير تعيين ومثله ما بعده
 (قوله بذلك) أي المذكور وليس أفراد الإشارة لأن ما بعده اعطف بالولان أو التي
 يفرد بعدها نحو الإشارة التي لا شئ لا التي للتنويع كما هنا (قوله أو حذف) أي
 للثبوت (قوله وكلاهما يوجد) ظاهره أنه جعل قوله في اسم ونحو خبر مبتدأ
 محذوف وهو غير متعين لجواز جعله صفة لرفع ونصب والمزج لا يصير المجموع كلاماً
 واحداً حقيقة بل يصير كالكلام الواحد فلا يضرب التصريح بمتعلق الخبر مع كونه
 كوناً عاماً في المزج على أن ما ذكره بمنزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوبا
 تقديره يوجد هذا وقد مر في التصريح من حيث يشتركان وفيما بعده مختص فقال رفع
 ونصب يشتركان في اسم وفعل وجر مختص بمعنى في اسم وجر مختص بمعنى في فعل
 اهـ وذلك هو المناسب لأنه انما يقدر المتعلق عاماً حيث لم تقم قرينة على الخصوص
 وكان الشارح عدل عنه لأن الرفع والنصب لا يشتركان في الاسم والفعل بل الأمر
 بالعكس ثم أنه قد رآه ولا الفعل وثانياً الاسم إشارة لجواز الأمرين وأما تقديره ثانياً
 بمعنى فلان الاختصاص لا يتعدى في بل بالباء (قوله نحو زيد يقوم) أي نحو الرفع
 في ذلك نفس عليه ما بعده (قوله ولأن كل مجرور) أي بحرف أو بالماض فلا حاجة
 إلى زيادة المضاف إليه في الإضافة المعنوية الغرض منه تعريف المضاف إليه
 أو تخصيصه وهما من خواص الاسم والإضافة اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليها
 (قوله يسكون) وهو حذف الحركة (قوله أو حذف) حرف اعلامة من المنزلة أو النون
 من الأفعال الخمسة ولو قال وجرم بحذف كان أخصر (قوله وقيل انما اختص
 الخ) نقله ابن مالك وذكره ما نصه انما اختص الجرب بالاسم لا متنازع دخول
 عامه على الفعل وانما اختص الجرب بالفعل لا متنازع دخوله عامه على الاسم وقيل
 إلى آخر ما هنا وأما وجه التمرير أن لا نسلم أنه لو دخل الاسم لأدنى وجوده إلى
 عدمه وذلك لأن التقاء الساكنين يدفع بتحريل التووين فلا يؤدي وجوده إلى

بالاستعارة وهي (رفع) بحركة
 أو حرف (نصب) بذلك أو
 محذوف وكلاهما يوجد (في)
 المعرب (من اسم وفعل)
 فالرفع فهم ما نحو (زيد يقوم)
 والنصب فهم ما نحو (ان زيدا)
 ان يقوم وجر) بحركة أو حرف
 ولا يوجد الا (في اسم) لحفته
 ولأن كل مجرور ونحو عنه
 في المعنى والخبر عنه لا يكون
 الاسما (نحو) مررت
 (زيد) فزيد في المعنى مخبر
 عنه بأنه مجرور به (وجزم)
 يسكون أو حذف ولا يوجد
 الا (في فعل) وذلك (نحو لم
 يقم) لثبته ولا يكون الجزم
 فيه كالمعوض من الجرب في
 الاسم لما فاته من المشاركة
 فيه فيحصل لكل من معنى
 المعرب ثلاثة أوجه من
 الأعراب وقيل انما اختص
 به لأنه لو دخل الاسم لأدنى
 وجوده إلى عدمه وما أدى
 وجوده إلى عدمه كان باطلاً
 وذلك أن المنون من الأسماء
 ان جزم انتهى فيه ساكنان
 الحرف المجزوم والتنوين

عنده وأيضاً فحصر يَكْهُ يُوْذِي إلى عدمه في اللفظ لافي التقدير نحو لم يكن الذين
 كفروا قال شيخنا الغنيمي يمكن أن يوجه بأنه يجوز دخوله حيث لا يُوْذِي إلى محذور
 بأن يدخل الأسماء التي لا تنوين فيها كما أن الجبر بالكسرة لا يدخل كل الأسماء
 وإنما يدخل المنصرف منها لوجود المانع من الدخول فتأمل (قوله فيحرك الساكن
 الأول) يعنى كما هو الغالب (قوله لعدم استغناء الكلام عنه) أى بالنسبة إلى
 النصب والجبر أو دائماً في جميع الاوقات بخلاف النصب والجبر فيستغنى عنهما
 دائماً فاندفع ما قيل ان الكلام قد يتألف من كلمتين مبنيتين وان أحبب عنه
 بأن المراد بالرفع ولو حكما واندفع أيضاً إيراد نحو ألاما فانه كلام ولا رفع فيه (قوله
 لا شراك الاسم والفعل فيه) أى فهو أعم والاعم أقدم واسبق إلى البال فتناسب
 أن يقدم في الذكر اكن فيه أن المشترك كالمركب والمختص كال بسيط والمركب
 من شيئين يؤخر عنهما ويحجب بأن الشك لا يتراحم (قوله وكون الحركات
 أى والحروف والحذف لا يقال اذا كانت الحركات والحروف أنواع الاعراب وقد
 تقرر أيضاً انها أنواع البناء لم اجتماع الاعراب والبناء على ذات واحدة وهو
 مستحيل لانهما ضدان لا تانقول ليست المذكورات مجردا عرابا ولا بناء معنى
 يلزم ما ذكر بل ان كانت محلولة للعامل فهى اعراب والافان لزمت الآخرة هى
 بناء والافهى أعم من الاعراب والبناء والرفع والنصب والجبر والجزم مخصوصة
 عند البصرى بالاعراب والضم والفتح والكسر بالبناء وأما الضمة والفتحة
 والكسرة فتعم الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما كضمة قاف وقيل والسكون
 يطلق كلا على كل فان قيل جعل المذكورات أنواعا يتألف فيها بعض بعضها أصولا
 وبعضها فروعاً لان الاتصال والفرعية لا تعقل في الأنواع بخلاف العلامات قلت
 الأنواع التي لا يعقل فيها ذلك المنطقية وليست مرادة ولو سلم ارادتم اقل المتبع تفرع
 بعض افراد النوع على بعض من حيث كونها افراد ذلك النوع والمراد بالاتصال
 هنا أن يكون بعض الافراد أكثر استعمالا أو أغلب أو ارجح في نظر الواضع ومثل
 هذا معقول في الأنواع أو دائماً في جميع الاوقات بخلاف النصب والجبر فيستغنى
 عنهما دائماً (قوله ما اختلف به آخر المعرب) ما عبارة عن حركة أو حرف أو سكون
 أو حذف فاندفع النقض بالعامل والمقتضى والاسناد والتسكك والسكون المقدم
 أو الملاحق والمركب منها ومن الحركة فان كلامها وان كان سبباً للاختلاف لا يمكن
 ليس بحركة ولا حرف وبقي النقض بما اذا كان العامل حرفاً واحداً كحرف الجر
 فلو أريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة أو أريد بحرف آخر لم
 يتجه ويرد ذلك ولو جمعنا ما على عمومها اخرج العامل وما بعده بالسببية القرينة

فيحرك الساكن الأول
 فيؤدي وجود الجزم إلى
 عدمه وغير المتون محمول
 عليه وقدم الرفع لعدم
 استغناء الكلام عنه كما
 زيد ثم النصب لا شراك
 الاسم والفعل فيه ولا عاملاً
 قد يكون فعلاً والعمل له
 بالاتصال فيكون معسوله
 أصلاً بالنسبة للمعبر ورغم
 الجزم اختصاصه بالاشرف
 وكون الحركات أنواع
 الاعراب جار على مذهب
 المصنف من ان الاعراب
 ما اختلف به آخر المعرب

المفهومة من الباء وان نوزع فيه بالنسبة للركب منها ومن الحركة لانه سبب قريب
 وخرج بقيد الآخر ما به يختلف وسط المعرب نحو جاني امرؤ فان ما قبل الآخر تابع
 للآخر وبإضافة الآخر الى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبنى نحو من ابنك ومن
 أولك وآخر الحروف نحو من أيلك ومن البصرة ومن زيد وخرج ما به اختلاف
 آخر غلامى وبصرى وضارب بما خرج به اختلاف آخر الاسم المبنى لان كسر آخر
 الغلام وراء بصرى وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلاف به آخر المبنى ومن
 قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحيشة اى يختلف آخر المعرب من حيث انه معرب
 لا خراج هو لا لم يتبدل لذلك فان قلت لا يصدق التعريف على حرف الاعراب لانه
 آخر الكلمة ولا يكون الشئ سببا لاختلاف نفسه قلت الآخر اعم من كل حرف
 مخصوص فالالف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه ياء الى كونه ألفا ولولاها لكان
 بحاله فان قيل لا يحصل الاختلاف الا بتحركين أو حرفين فلا يصدق على كل منهما
 ولا على اعراب المعرب ابتداء فلا اختلاف فيه أجيب بأن المراد بالسببية ان يكون له
 دخل في الاختلاف أو ما يحصل بحصوله بلا احتياج الى شئ بعده وكل حركة كذلك
 في نفس الامر ولوى بعض المواضع لا بالفعل لانه انتقل اليها من اعراب أو سكون
 (قوله لانه) أى الاعراب (قوله اختلاف آخر المعرب) أى تغيره ذاتا أو وصفة حقيقة
 أو حكما وبقي من التعريف لا اختلاف العوامل انظروا تقدير او شرحه يعلم مما مر
 (قوله لان الاعراب عنده لفظى) قال شيخنا الغنيمة يعنى فيكون الرفع نفسه وكذا
 ما بعده هو الاعراب لا لقب على الاعراب هذا معنى كلامه ولك فيه نظر وهو انه
 يجوز ان يكون لفظ الرفع وما بعده لقب على الاعراب يعنى على أنواعه وهى الآثار
 الخمسة وذلك غير مناف لكون الاعراب لفظيا لا فاعلا فافهمه الشارح
 وبتأمل ما قررنا يدفع قوله ولان من حق اللقب الخ فان المراد بقوله وألقاب الاعراب
 ألقاب أنواعه فكلامه على مضاف كما هو واضح وبعبارة أخرى من قال ان الاعراب
 لفظى فسر الرفع وما بعده بأنه أثر مخصوص ومن قال انه معنوى فسر بأنه تغيير
 مخصوص وحينه فلا فرق بين التعبير بأنواع الاعراب وألقاب الاعراب اذ من البين
 انه ليس المراد بالأنواع لفظ الرفع وما بعده بل معناه نعم من غير ألقاب الاعراب
 أراد أن لفظ الرفع مثلا لقب على النوع وتفسيره حينئذ لابد ان يفسر الاعراب
 فان فسر بأنه لفظى فسر معنى اللقب وهو الرفع مثلا بأنه أثر مخصوص وان فسر بأنه
 معنوى فسر بأنه تغيير مخصوص فتأمل انتهى (المرفوع) إشارة الى
 أن نائب الفاعل ضمير يعود الى المرفوع الذى هو المرفوع وأراد بالمرفوع
 ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل أو أراد بغير معنى يوجد

لأنه اختلاف آخر المعرب
 على ما هو مذهب الكوفيين
 وعبر بالأنواع دون الألقاب
 المعبر بها بعضهم لان الاعراب
 عنده لفظى ولان من حق
 اللقب أن يصدق على ما لقب
 به كان يقال الاعراب الرفع
 وكذا الباقى وهو متمنع
 لا يلتزم حمل الانحصار على
 الأعم ولهذه الأنواع الأربعة
 علامات أصول وعلامات
 فروع ثابتة عنها أنها الى
 الأول بقوله (فيرفع) اى
 المرفوع من اسم وفعل
 (بضمه وينصب) أى المنصوب
 منها (بنقطة ويجر) اى
 المجرور من اسم (بكسرة
 ويجزم) اى المجرور من فعل
 (بجذف حركة)

ويتحقق ويصح أن يكون نائب الفاعل ضميراً عاتراً على اسم وفعل يتأويلهما بما ذكر ويجوز أن يكون نائب الفاعل قوله بضمه أى يوجد الرفع ويتحقق بوجود الضمة من تحقق الكافى في جزمه لكنه لا يناسب الاستثناء الآتى ويحتمل أن يقرأ فترفع البناء للفاعل على أنه مسمى للضمير الخاطب وقس على جميع ذلك نظائره بعده (قوله فالضمة علم ومسماة الرفع) أشار الى دفع الاعتراض على قوله تبعاً للقوم وهذه الأنواع الأربعة علامات الخبأه انما يتجه على القول بأن الاعراب مفعولى لا افعلى وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالد العلامات جميع علامة بمعنى علم أو جمع علم كما مطبلات جمع امطبل فالضمة علم الخ ورد بها حاصله انه ان أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع انه مصرف قطعاً أو علم الشخص فكذلك مع عدم تناولها لاثراً فإفراد الرفع وأجيب أيضاً عن الاعتراض بأنه لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعراباً باوجودها علامات اعراب فهى اعراب من حيث عموم كونها أثراً جليها العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص وبأن العلامات هى الحركات والسكنات البنائية وهى الضم والفتح والكسر والسكون وذو العلامات هى الحركات والجزمات الاعرابية وهى الرفع والنصب والجر والجزم وان انحدر فى الخارج كما فى الحد والمحدود وهذا ان رداً الى ما قبله فذلك والا فالحركات البنائية يعتبر فيها أن لا تكون مجلوبة للعامل والحركات الاعرابية يعتبر فيها أن تكون مجلوبة له وثبني واحد لا يكون مجلوباً وغير مجلوب فكيف يتصور اتحادهما فى الخارج وأيضاً فالاعراب هو الاثر الخارجى والقصد من وضع العلامة تميزه والدلالة عليه ومع الاتحاد فى الخارج لا يتصور تميز ولا دليل ومدلول واختصار بعضهم فى الجواب ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الاعراب مفعولى جرت على أسنة المتأخرين المخالفين لهم فى ذلك من غير قصد (قوله لان الاعراب الخ) هذا لا يقيد بأصل الفتحه بالنسبة لكسره فى الجمع بالف وباء ولا صلة الكسرة بالنسبة للفتح فيما لا ينصرف ولا صلة الفتحه بالنسبة الى حذف النون فى الأفعال الخمسة (قوله الا عند ذمهم) قد يقال ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الاعراب بالحركات لجواز تقدير الحركات ولهذا ذهب بعضهم الى تقدير الاعراب بالحركات فيه وقد مر فى الاسماء الستة بأن اعرابها بالحركات ممكن (قوله باعتبار المحل) أى المواضع التى تقع فيها النيبية (قوله لا النائب) أما باعتبار عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وأربعة عن الفتحه واثنان عن الكسرة وواحد عن السكون (قوله لشبهه بالفعل) يقيد تأخير عما قبله وأما تقديمه على الأمثلة الخمسة فلانه أشرف

بالحركات والسكون أصل
للاعراب بالحروف والحذف
اذ لا يعدل عنهما الاعنة
تعذرهما وخرج عن ذلك
الاصل باعتبار المحل لا النائب
سبعة أبواب أعربت بغير
ما ذكر وتسمى أبواب النيبية
لان الاعراب الواقع فيها نائب
عن الاصل ووجه انحصارها
فى سبعة أن النائب فيها
ما حرف عن حركة وهو باب
الاسماء الستة وباب المثني
وباب جمع المذكر السالم
أو حركة عن حركة وهو باب
الجمع بألف وتاء وباب مالا
ينصرف أو حرف عن حركة
وحذف عن حركة أو سكون
وهو باب الأمثلة الخمسة
أو حذف حرف فقط عن
سكون وهو باب الفعل المعتل
وقدم الاسماء الستة لكونها
مفردة والمفرد سابق على
المثني والجمع وع أتبعه بالمثني
لكونه يليه ثم أتى بجمع المذكر
السالم قبل جمع المؤنث
السالم أشرف المذكر ثم بما
لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم
بالأمثلة الخمسة قبل الفعل
المعتل لانه آخرها فى غالب
الاحوال لمكن كان الاولى

أن تدأمناب فيه حركة عن حركة كفى القسهل والشذو لان ذلك أقرب الى الاصل وحدث بدأ بالاسماء الستة

منها لانه اسم (قوله فمكان ينبغي الخ) فيه ان التثنيات لا تتراحم وقد أسلف ان تأخيرها اسمها بالفعل (قوله وان لم منه الفصل الخ) به يعلم أن الشارح لم يبال بقطع النظر عن نظيره فسقط ما قيل ان المصنف ذكر المثنى وجع المذكر السالم الى جانب الاسماء الستة لانها ما شريكها في الاعراب بالحروف وتأخيرها عنهما قطع النظر عن نظيره ثم ان المصنف لم يذكر شيئا من أحكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير جهة النيابة فلا معنى للقول بأنه يلزم على ما قاله الشارح القطع في الاحكام وانما كان يظهر لو تكام المصنف على شيء من أحكامهما كضابط ما يجمع بالالف والتاء وذكر أحكام ما لا ينصرف الآتية هذا وليس في كلام الشارح ما يقتضي انه كان المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم يذكر بعده المثنى يلزم عليه الفصل بين ما لا ينصرف وجمع المؤنث وهما نظيران في الاعراب بالحركات وبتسايم انه أراد ذلك فهو لا يبالى بالفصل بين النظائر (قوله الا الاسماء الستة) أى في احدى لغاتها (قوله وما عطف عليه) أى القول (قوله منصوب على الاستثناء) لا يخفى ان المنصوب عليه الاسماء الستة لا الا الاسماء الستة ومنصوب خبر عن المبتدأ وهو قوله فجعل مقوله وما بعده وهو قوله الا الاسماء الستة تبدل أو بيان وما قبله وهو قوله اسم وفعل مراد بكل منهما العموم بشرية الاستثناء لان التثنية في الاثباته قد تم نحو علمت نفس ما قدمت وأخرت أى الرفع بالضممة والنصب بالنقطة ثابت في كل اسم والجزم بحذف حركة ثابت في كل فعل الا الاسماء الستة وما عطف عليها (قوله بنقص الهن) قال شيخنا الغنيمي لم يقل بأسقاط الهن لما في التعبير بمساده من التورية الظرفية والمقابلة اللطيفة (قوله جواز اتمامه) أى اثباته واعرابه بالحروف (قوله على هذه الامثلة) أى على كلماتها (قوله وان أطلقت على غيرها) هل الضمير يرجع الى العشرة أو العبادلة أو الاسماء الستة كأن أطلقت على ما يشمل ذوالطائفة (قوله على أقارب الزوجة) وعليه فيضاف للذكر ويقال حموه أى اقارب زوجته (قوله يكفى به عن اسماء الاجناس) فاذا لم يضاف كان كناية عن التثنيات واذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة وقد زعم بعضهم انه اذا لم يضاف يكفى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيتك * على هن وهن فيما مضى وهن * يعنى حسنا وعبد الله وابراهيم بن حسن وقيل المراد بالهن في كلامه الحبيب وظاهر كلام الشارح كلامه في الشرح انها كناية عن الالفاظ الهالكة على الاجناس وهو ظاهر قول بعضهم انها تكون كناية عن العلم الكنى في الصحاح انها كناية عن نفس الشيء لاعتنا لفظه ويمكن ارجاع القولين لمعنى (قوله بما يستقبح التصريح به) أى من

فكان ينبغي ان يشي بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لم منه الفصل بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله (الا الاسماء الستة) وما عطف عليها من المثنى وغيره مما يأتى منصوب على الاستثناء مما قبله وهذا هو الباب الاول مما خرج عن الاصل

وهي أبوه وأخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال * أى صاحبه وبهضم عدها * خمسة بنقص الهن منكر جواز اتمامه كما يأتى والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الامثلة كلفظ العبادلة والعشرة بالنسبة الى العناية رضى الله عنهم وان أطلقت على غيرها فتوسع والحم أقارب الزوج أبأ كان أو أخا أو غيرها ولهذا أنت الضمير وقد يطلق على أقارب الزوجة والامن اسم يكفى به عن اسماء الاجناس وقيل مختص بما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة

العورة والافعال الصحيحة (قوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس ظاهر الخ) أى
 المضافة لزوم لانها لازمة للاضافة لغير الباء كما فى الاوضح ومثل مبتدأ خبره قوله ذو
 المضافة وقوله أو ووصف عطف على علم وقوله أو جملة عطف على علم أيضا ومراده
 بالوصف المعنى القائم بالغير لا الوصف النحوى ومراده أيضا غير المشتق كما مثله
 بقوله وفوق كل ذى علم عليم لا المشتق فانها لا تضاف اليه لانه أنى بها وصلة لما لا يصح
 الوصف فيه نحو العلم والحسن والمال والذهب والفضة وجوز بعضهم اضافتها
 للمشتق وخروج علمها اقراءة ابن مسعود وفوق كل ذى عالم عليم وأجاب الا كثرون
 عن باب أن العلم هنا مصدر كالباطل أو بان ذى زائدة والمراد باسم الجنس ما يقابل
 الصفة كما قاله الفهامة الدماميني فى شرح التسهيل فان عبارة المتن ولا يصفن أى
 ذو وفروعه الا الى اسم جنس ظاهر قال فى الشرح أى يشترط فى الاسم الذى يصفن
 اليه ان يكون ظاهرا احتراز من ان يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره ثم قال
 واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة أى المشتق وهذا صحيح قوله بعد ذلك
 ظاهر فلا يقال ذو عاقل وعقل ذلك ثم قال وقد توهم بعض الاغبياء ان المراد باسم
 الجنس التكررة واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث ان تصل
 ذارحك وغاب عنه مواضع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذى
 الطول ذى الجلال والاكرام انتهى كلامه مفرقا وتعين مراده ليعلم منه ما وقع
 للشارح هنا من الاختصار المحل فان قوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس ظاهر
 ذو المضافة الخ ان أراد انهم امثلها فى مطلق الاعراب بتلك الحروف فهو مسلم لكن يرد
 عليه ان قوله أو ووصف نحو وفوق كل ذى علم عليم يقتضى انه ليس باسم جنس ظاهر
 وقد علمت من كلام الدماميني ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ قد دخل
 فيه نحو وفوق كل ذى علم وقد مثل فى شرحه لاسم الجنس بقوله نحو ذو علم وذات
 حسن وحينئذ فلا حاجة الى قوله هنا أو ووصف المقتضى للتغايرة أو تشبيه الشئ
 بنفسه أى ما يصدق عليه فتأمل وان أراد بقوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس
 ظاهر ذو المضافة الى العلم الخ ان المشابهة فيها بالطراد كما ان اضافتها الى اسم جنس
 بالطراد فهو مع اقتضائه ذلك متنوع فان الاضافة الى المنكورات ليست قياسية
 مطردة كما صرح به أيضا الدماميني راداعلى ابي حيان ومن تبعه هذا ما حرره شيخنا
 العلامة الغنيمى قال وما كشف عنى غممة هذا المحل الا البدر الدماميني وذكر الرضى
 انه انما جازت الاضافة الى العلم فى ذوربه وذوى آل محمد لتأويل العلم بالجنس أى
 صاحب هذه الاسم واصحاب هذا الاسم (قوله اذهب بذي سلم) أى فى وقت
 صاحب سلامة فالباء ظرفية وذى صفة لزمن محذوف نكرة وهى بمعنى صاحب وقبل

ومثل ذوال أى المضافة
 الى اسم جنس ظاهر ذو
 المضافة الى علم نحو أنا الله ذو
 بكة أو ووصف نحو وفوق كل
 ذى علم عليم أو جملة نحو
 اذهب بذي سلم فلو قال كما
 فى العمدة وذو العرب

بمعنى الذى والموصوف معرفة والجملة صلة والاصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه
ورده فى الباب الثانى من المعنى وقيل الباء للمصاحبة أى اذهب مقرونا بسلامتك
كما تقول لفعله مقرونا بسلامته ادرك وقيل للصحى وهو خبر فى معنى الباء أى والله يسلمك
(قوله اكان أحسن) اشمله للمضافة لعلم وما بعد فقال شيخنا وفيه ان المصنف كغيره
اكتفى بالنطق بها كذلك عن ذكر الشروط على ان الكلام فى الاسماء المعربة
التي خرجت عن الاصل فتأمل أقول تأملناه فوجدناه غير ظاهرا لان المصنف نطق
بذى مضافة لاسم الجنس واعرابها المذكور لا يتقيد بذلك وقوله على ان الكلام
الحلم يظهر معناه (قوله والتقييد بالمعرب الخ) قال شيخنا لا حاجة للمصنف بهذا التقييد
فانه نطق بمضافة وتلك غير مضافة وأقول هو لم يدع الاحتياج للاخراج بل للشمول
وبعد ذلك حصل الاخراج (قوله ذوات الطائفة) فانها موصولة بمعنى الذى وأخواته
والفرق بينهما وبين ذوات معنى صاحب ان التى بمعنى الذى لا تقع صفة المعرفة لانها
معرفة بالصلة والتى بمعنى صاحب يوصف بها النكرة ان أضيفت للنكرة والمعرفة ان
أضيفت للمعرفة (قوله فان المشهور بناؤها) أى على السكون كما فى الشذور وسبأى
فى الشرح فى الموصولات ولزوم الواو فى الاحوال كلها غالبا وفى الجمع انما مبنية
على الواو وقيل مبنية على الضم قال الشارح فى الموصولات وهو وهم وليست حرفا
واحدا بل حرفان (قوله وقد تعرب الخ) أى فتسكون مرفوعة بالواو ومنصوبة
بالالف ومجرورة بالياء ولا يشكلى اعرابها على كون الشبه الاقتران موحيا للبناء
ام لان ذلك فى المشهور وان لغة الجمهور أولان افتقارها ليس متصلا ولا على حصر
أبواب النيبات فى سبع لان من اعرابها أدرجها فى تلك الأبواب كما يؤخذ من قول
الشارح فالأسماء السبعة السبعة ويحجرى ما ذكر فى اعراب الذين رفعا عند بعضهم
(قوله فالأسماء الخ) أى التى تعرب الاعراب المذكور لا الاسماء الستة قال شيخنا
الغنيمة ويمكن ان يقال ان الاسماء الستة حيث كانت علما بالعلية على ما أعرب
به هذه الحروف صح ان يكون مراده الاسماء الستة غاية الامران استعجاب اللفظ
وان كانت معانها أكثر وفرب من ذلك ما قبل فى الأفعال الخمسة (قوله فترفع
بالواو) علة لمكون باب الاسماء الستة من أبواب النيبات ولوقال فان رفعا بالواو كان
أولى (قوله فلو ثبتت) نحو أبوان وأخوان وحموان وبه استدلال على ان لاه وار وقيل
بأن من الحماية لان احاء الرأفة محمونها واذوا مال وهنوا وفوا الزيدى (قوله
والجمع الخ) ظاهر كلامه انما تجمع بالالف والتاء وفى الحاشية وان جمعت
بالالف والتاء بأن أريد بالاب وما ذكره مما يجب مع بالواو والنون من لا يعقل
أعرابت اعراب الجمع بالالف والتاء انتهى قال شيخنا الغنيمة وعموم كلامه شامل

لكان أحسن والتقييد
بالمعرب لاخراج ذوات الطائفة
فان المشهور بناؤها وقد
تعرب فتجوز مجرى ذى
المعرب كما قال ابن مالك فالأسماء
سبعة السبعة (وترفع بالواو)
نيابة عن الضمة نحو أبوان
شيخ كبير (وتص
بالالف) نيابة عن الفتحة
نحو أبوانا فى ضلال مبن
(وتجرب بالياء) نيابة عن
الكسرة نحو أوجعوا الى
أيكم ولا اعرابهم فيه
الآخر شروط أو
تكون مفردة فلو ثبتت أو
جمعت أعرابت اعراب
المتنى والجمع وان تسكون
مكبرة فلو سغرت أعرابت
تجوز كانت ظاهرة وان تسكون
مضافة

للحم والهن فليجوز وقال المصنف في شرحه لم يجمع مع منها جمع تصحيح الالاب والالاح
والحم انتهى وظاهره سماع هذا الجمع في اللحم وقال ابن مالك ولو قيل في لحم حم
لم يمتنع لكن لا أم لم انه سماع قال أبو حيان ينبغي ان يمتنع لان القياس يأباه وحكي
بعضهم سماع هتون وذوون وعن ثعلب انه يقال في فم فون وفين قال أبو حيان
وهذا في غاية الغرابة (قوله لغرياء المتكلم) التقييد بالتكلم ايضاح لان الالباء المضاف
اليها لا تكون غير مودخل في كلامه لا بالزيادة فانه جائز بدون شذوذ لانه مضاف
واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه عند سبويه والحايل والجمه ور غير معتد بها
ولهذا أعرب ما قبلها بديل ثبوت الالف وانما يعرب باسم لا اذا كان مضافا أو
شبهها بالمضاف ويشكل عليهم لا أبالي وانما تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا
كانت مضافة للالباء وانما معتد بها من جهة ان اسم لا التبرئة لا يضاف لمعرفة
(قوله ولو تقدير) هو ما جوز ابن مالك تيعال الكوفيين والاختف وخصة البصريون
بالضرورة (قوله كقوله) أي العجاج وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي
له (قوله على الاصح بحركات مقدرة) أي كسائر الاسماء المضافة الى الاء وقال المبرد
والكوفيون وابن مالك يجوز دما حذف منها وادغامه فيقال أبي بالتشديد قال

فلا وأبي لأن الحتي * ينسب الواله الصب الحنينا

وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل في البيت لاحتمال ان يكون جميع أبا
جميع سلامة وذكر ابن مالك ان المبرد جوز ذلك حتى في اللحم والهن فلا عبرة بما ذكره
ابن الحماجب كلز يخشى من انه لا يجوز الرد في اللحم والهن قطعاً لان الاثبات في
كلام النقات مقدم على التثني ويقال في فم في الاكثر ويجوز في وأصله فوه بالفتح
والكون حذف الاء وانقلب الواو ميلا لانهم ما شفويتان حذرا من سقوطها
وبقاء الاسم على حرف واذا أضيفت ردت الواو وقلت ياء وكسر ما قبلها اقل الشهاب
ابن قاسم في حواشي ابن الناطم والثاني يعني من الامر ان هذه يعني أخي وأبي
وفي بالادغام ورد المحذوف اذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو او بالفتحة
لانقلاب واوها ياء والياء لا تصلح للرفع كما قالوا في جميع المذكر اسم الم اذا أضيف للياء
نحو جاء مسلي في نفسه نظروا لا يبعد أنه كذلك ولا ينافيه قول المصنف أو الكتاب
وشرط ذا الاعراب ان يضمن للياء لانه مبني على عدم ردة هذه الاسماء عند الاضافة
الى الاء انتهى واعلم ان كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن واقعه وانما اقتصر
على الثلاثة لانها محمل وفاق والافا قاله يجرى في اللحم والهن على ما نقله ابن مالك
والذي لم يستبعد كلامهم بغير حبه كيف وقد جعل ذلك المذهب مقابلا للجمع من
ان الاعراب بحركات مقدرة فقوله على الاصح متعلق بقوله بحركات مقدرة أو

لغرياء المتكلم ولو تقدير
كقوله * خالط من سمي
خياشيم وفا * أي
خياشيمها وفاها فلو أضيفت
الى الاء أعربت على الاصح
بحركات مقدرة وكما انضاف
الى الاء

بأعر بت باعتبار تعلق الظرف به لا بأعر بت بقطع النظر عن ذلك أيكون إشارة
 إلى القول بأنهم مبنية أو لا ولأن ذلك معلوم من الخلاف في مطلق المضاف للبناء
 الذي من أفراد ما هنا بقي مناشئ وهو أن الفهم إذا أنشيف إلى البناء رقت له الواو
 وقلب ياء عند الجمهور أيضا فهل يقال أنه معرب بالحروف المقدرة زرفا ونصبا للثقل
 والظاهرة جراً أو معرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من الخلاف فهم أنها إذا
 أنشيفت إلى ياء المتكلم أعر بت بالحركات المقدرة قال العصام القول بأن الأعراب
 بالحركة لا يظهر إذا الفرق بينهما وبين سلمي تحكم إلا أن يقال لو قيل في حال النصب
 فاي لوجب الحكم بأن البناء في في أعراب فلما قيل في مطلقا علم أن البناء المدغم في
 الأحوال الثلاثة على نحو واحد وان أعرابه ما كان عليه في حال أفراد دون
 إضافته انتهى وحاشا له أنه لو كان معربا بالحروف أظهرت الألف حال النصب ولم
 تقلب ياء لعدم مقتضى قبلها كما لم تقلب ألف التثنية لكن نقل في الأشباه والنظائر
 عن ابن يعيش الفرق بين الألفين لأنه وجد في ألف التثنية سبب واحد يقتضي قلبها
 وعارضه الإخلال بالأعراب وهنا وجهه بيان أن أعرابه ما كان عليه في حال وقوعها موقع مكسور
 وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث أن الألف تكون تابعة لما بعدها أقوى سبب
 قلبه ولم يمتد بالمعارض (قوله الأذو) فأنه لا تضاد للضمير مطلقا بل يلزم الإضافة
 إلى اسم جنس غير مفعلة فلا يفي كلام الشارح السابق وذهب بعضهم إلى جواز
 إضافتها إلى المضمرة واحتج بكثرة ما جاء من ذلك ويدل على شذوذه أنه لم يستعمل
 مضافا إلى مضمرة الأجزاء المفردة (قوله باشتراط الإضافة) إذ لا توجد الإضافة مع
 النسبة وأما بويلد فالمضاف فيه الشخص المفعول إلى الألف لا الألف الذي هو من
 الأسماء الخمسة (قوله واستغنى عن التصریح بحذف كرها الخ) يقال عليه
 الاستغناء ظاهرا فيما عدا كونها مضافة لغيرها المتمكك فان المفهوم من النطق بها
 مضافة لما خصوص ما أنشيفت إليه وحيث لا يلزم أن يختص أعرابها بالحروف فيما
 إذا كان المضاف إليه ضمير غيبة لانه المنطوق به وأما عمومه فيشمل ما إذا أنشيفت
 إلى ياء المتكلم وقد قرر عدم أعرابها بالحروف في تلك الحالة ولهذا نص بعضهم
 على اشتراط إضافتها لغير ياء المتكلم وأحال بقية الشروط على النطق بها كذلك
 (قوله كما استغنى الخ) وذلك لانه نطق بقوله خاليا من الميم وبدون مضافا وذولا بمعنى
 صاحب لا يضاف واعلم أن صاحباً أعم من ذوالها فأنضاف إلى اسم الجنس وغيره
 (قوله ودونه) أي التضعيف وقوله منقوصا أي محذوف الآخر حال من ضمير ميمه
 وإن كان مضافا إليه لان المضاف جزؤه (قوله وبحركات) عطفت على بحركات السابق
 (قوله تهرأونقضا) قيل كان ينبغي أن يقول وتضعيفاً فان من اللغات العشر تثلثت

الأذو وان تكون غير منسوب
 اليها فلو نسب اليها كانت
 معربة بالحركات بناء عليه ابن
 الصائغ والهاوي وغيرهما
 وهو مستغنى عنه باشتراط
 الإضافة ما ذنوفت هذه
 الشروط أعر بت بالحروف
 واستغنى عن التصریح
 بكسرها في النطق بها كذلك
 كما استغنى عن تقييد الأذو
 بمعنى صاحب وفو بالخلو من
 الميم فان لم تخل منها أعر بت
 بحركات ظاهرة مع تضعيف
 ميمه ودونه منقوصا وبحركات
 مقدرة مقصورة كرهى ولان
 قلبت فائدة تهرأونقضا

القاء مع التضعيف وهو وهم سرى من قول التسهيل أو يضعف مفتوح القاء
 أو مضمومها بعد قوله بتبليث فاء الفم مقصوراً أو مقوصاً فتوهم منه ان المضعف
 ليس مقوصاً وليس كذلك وعذر ابن مالك في افراد المضعف عن المقصور والمنقوص
 انه لم يذكر في المضعف اللغات الثلاث في المنقوص والمقصور والشارح ذكرها في
 المضعف قاله شيخنا (قوله واتباعها الميم) لم يقل لحركة اعرابه ليدخل مثل هذا في
 كسر الفاء مع الحرف الاعراب باعتبار حركته التي ليست اعرابية (قوله أفههما)
 أي النصيحة من بينهما (قوله واقتصر في التسهيل الخ) لانه أسقط الكسر مع التضعيف
 وهي أضعف اللغات وحكاها صاحب البواقيت (قوله لان الحروف وان كانت الخ)
 مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكون موقع الا والاوا كن ايسر بخبرين بل
 هما للاستدراك لكونهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدّر حسب ما يقتضيه المقام
 (قوله فاخترنا وهذه الاسماء) لوقال اسماء كان أولى لقوله بعد وخصوا هذه الاسماء
 الخ (قوله في ان آخرها حرف علة يصلح للاعراب) أي سمعنا بخلاف سائر الاسماء
 المحذوفة الا بجزء كيدفانه لم يسمع فيها إعادة المحذوف عند الاعراب والمراد ان في
 آخرها ذلك في الجملة ونظرا الى المجموع فلا يرد ان الفم ليس لامه حرف علة وانما
 هي باء حذف اعتبارا لها وان المراد آخرها حرف علة أي الموجود المنطوق به وان لم
 يكن لا ما وعبارة بعضهم وخصوصها من بين المفردات المشابهة للمثنى اصلها حية لام
 بعضها وهي الآخر انتهى وهي أحسن من عبارة الشارح (قوله وفي استلزام كل
 منها الخ) أي معاني كل منها لان كلام من المثنى والمجموع اعطى لانه في الاستلزام
 المذكور فيما سوى الفم والهن ظاهرا وأما فيهما فمخفيا ثم ان ظاهرا كلامه جعل
 كل وجهه للشبه وفيه ان الولد والوالدوا اقرب الى غير ذلك مستلزمة لذات أخرى
 فالاولى واستلزام بدون إعادة في ولا يرد ان مجموعهما يوجد في ابن لان همزة الوصل
 فيه بدل من اللام فكانها ليست حرف علة ثم الاولى ان يجعل وجهه الشبه ان فيها
 حرفا بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع المضاف اليه والتثنية
 واللام هذا وقد بين الجاهلي وجه الشبه بغير ما ذكره الشارح وذكر وجه اختيار
 كونها ستة فليراجع وقال العصام الاقرب ان يقال المعرب بالحروف في الفروع
 والمحقق به ستة المثنى وكلا وثلاثان والجمع وألوه عشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع
 أصلا انتهى وفيه ان الفروع أزيد كما يعلم من الاوضح وغيره (قوله لتظهر تلك اللام
 الزائدة) فيه أمران الاول ليس المراد بالزائدة الزائدة على الحروف الاصول
 بل المراد به الزائدة على الكلمة في حال افرادها وعدم اضافتها بدليل جعل الزائدة
 وصفا للام الثاني ان كون الظاهر للام لا يأتي في قولك وذو مال فان الظاهر انما هو

واتباعها الميم فهذه عشر اثنان
 أفههما فتع فانه مقوصا
 واقتصر في التسهيل على تسع
 وانما عربت بالحروف
 لان الحسوف وان كانت
 فروعاً عن الحركات الا انها
 أقوى منها لان كل حرف علة
 لحركتين فيكره استبعاد
 المثنى والمجموع الفرعين
 عن المفرد بالاعراب الاقوى
 فاخترنا وهذه الاسماء
 وجعلوها عربية بالحروف
 ليكون في المفردات الاعراب
 بالاصل وهو الحركة والا أقوى
 وهو الحرف وخصوا هذه
 الاسماء لمشايتها للمثنى
 والمجموع في ان آخرها
 حرف علة يصلح للاعراب وفي
 استلزام كل منها ذاتا أخرى
 كالاخ للاخ والاب لابن
 وخصوصا ما ذكر بحال
 ما فتها تظهر تلك اللام الزائدة
 فتقوى المشابهة وفضلت على
 المثنى والمجموع باستيفاء
 الحروف الثلاثة لاصالتها
 بالافراد وما تقدم من انها عربية
 بالحروف

العين ولام الكامة محذوفة اما قولك فأسله فوه على وزن فوز يدل على ذلك قولهم في
 الجمع أفواه وفي التصغير فويه وتفوه فلان بكذا وهذا أفوه من هذا وأفواه لاندل
 على تحريك عينه لان فعلا اذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على أفعال نحو
 حوض وأحواض فحذفت الهاء اعتبا طاء غير مطردة ثابت الواو ميم بالانها لم تقلب
 لا تقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيثما يلتقي ساكنان الالف والتنوين
 فتحذف الالف لذلك فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وذلك غير جائز وحكاية
 الكوفيين شربت ماشاذا فلا يعقد بها وكان القلب الى الميم لانها من أحرف
 الزيادة وهي من مخرج الواو وفيها غنة كما في الواو ومثلكا ن أولى من غيرها
 من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة الغنيجي والامران في الحاشية وأقول
 في الرضى مانعه وخصوصا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة
 انتهى المقصود منه وحيثما حذف في الشر ح تحريف وصوابه لتظهر تلك الذات
 اللازمة فيسقط الامران وأما ما فرعه عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجري على
 الكلامين لان قوة المشابهة يظهر اللام التي هي حرف علة و يظهر اللام الذي
 هو الذات الاخرى بقي هنا شي وهو انه على ما في نسخ الشرح يقتضي ان الواو لم تضاف
 لم تظهر اللام الزائدة بل تقدر مع الاعراب بالحروف ووجه ذلك ما قاله بعضهم في
 توجيه اعرابها بالحروف حين الاضافة انه يلزم اجتماع الساكنين في المذكر مطعنا
 وفي المعرف حال كونه موصوفا نحو الابوالكريم والابالكريم والابن الكريم
 وأما في حال الاضافة وان كان يلزم اجتماعهما في مثل ابوالعلاء الا انه قليل بالنسبة
 الى ما يلزم في حال غير الاضافة (قوله هو المشهور من أقوال عشرة) نصره ابن مالك
 بأن الاعراب انما جئ به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدرة متنازع فيه
 دليلا ولا إلغاء ظاهر وافي بالدلالة المطلوبة هذا وفي الهمع ان الأقوال في اعراب هذه
 الاسماء اثنا عشر فراجع (قوله ورد بأن الاعراب الخ) رد أيضا بثبوت الواو قبل
 العامل وأجب بأن ذلك لا يمنع من كونها اعرابا (قوله بأنه لا محذور الخ) أي فلم يبق
 الكامة على حرف واحد وزيادة الاعراب هنا بالاعتبار لا تقتضي بقاء الكامة
 على حرف واحد فقول الراد الاعراب زيد على الكامة ان أراد به زيادة تحقيرها
 دائمة نوع وان أراد ولو اعتبارا فاسلم لا يمكنه لا يستلزم ما ذكره من البقاء على
 حرف واحد (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر فعا وجرا) أي ثم يمكن الآخر لانه بعد
 الاتباع استقلت الضمة والكسرة على الواو وحذفت ثم قلبت الواو في حالة الجراء
 لكونها بعد كسرة وقيد بقوله رفعها وجرا لانه قيل في حالة الرفع ان الواو تحركت
 وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت ابتداءا لحركة

هو المشهور من أقوال عشرة
 ورد بأن الاعراب زائدة على
 الكامة فيؤدي الى بقاء فيك
 وذي مال على حرف واحد ولا
 نظير لذلك وأجب بأنه لا
 محذور في جعل الاعراب حرفا
 من نفس الكامة اذا صلح
 له كما جعلوه في المثني والجمع و
 من نفسهما وهو علامة
 التثنية والجمع وقيل انهما عربية
 بحركات متحركة على أحرف
 العلة كما في المقصور واتبع
 فيها ما قبل الآخر لا خرفعا
 وجرا وهو مذهب الجمهور

الواو ثم انقلب الواو الفاقيل وهذا أولى لتوافق الحالات كلها في الاتباع فان
 قلت حركة الباء عارضة فلا تنض موجهة لقلب الواو المتحركة ألفا قلت حركة الباء
 في الاصل غير عارضة لبناء السكامة عليها غير أنهم قد روا حذفها والاتيان بحركة
 الاتباع ليحري الباب كله على سنن واحد فعملت هذه الحركة مع عروضها معاملة
 الاصلية في اتباع وجهه الاصلية من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية (قوله ومصححه
 المصنف) أي في غيره هذا الكتاب وأما فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول
 المشهور ويحتمل أنه تسامح في جعله الاعراب بالاحرف لتكون الحركات لا تظهر
 والحروف تقيد ما تفيد الحركات لو ظهرت (قوله ورجمه بغير ذلك الخ) حيث قال
 ولهذا القول مرجح آخر وهو ان من الاسماء الستة ما يعرض استعماله دون عام
 فيكون بالواو كقوله أبوجاد هو ازفلو كانت الواو من الاسماء المذكورة قائمة مقام
 نسمة الاعراب لساوتها في التوقف على عامل وفي عدم ذلك دليل على ان الأمر
 بخلاف ذلك وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء ان اعراب الاسماء المذكورة هو الحروف
 مع الحركات أو الحركات دون الحروف لان ذلك كما غير متوقف على عامل في المثال
 المذكور وما أشبهه وإذا طالت تلك الاقوال صح ما اختاره سيدي به وتعين المصير اليه
 ولعل الشارح أراد بما تعقبه به ما نصربه القول المشهور وابن مالك قدّم ذكره قبل
 ذلك فتم في كلام الشرح للترتيب في الاخبار (قوله مضافا) أي غير الباء كما علم مما
 مر ومضافا حال من هن لان المضاف عامل في الضفاف اليه لكونه مصدر او قيد
 بذلك لانه اذا كان مفردا كان النقص واجبا لا أفصح (قوله أي منقوص معرب)
 الظاهر ما في بعض النسخ أي منقوصا معرب بالخ لان المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد
 أي عطف بيان على ما قبلها والشرط فيه موافقة متبوعه في التعريف والتشكيك
 كانهت كذا بخط شيخنا الغني وفيه نظر ظاهر لانه لا موافقة فيما ذكر على
 النسخين لان التفسير لجموع الجار والمجرور لا للمجرور فقط والجموع في محل
 نصب على انه مفعول ثان لاستعمال فان قيل فكيف تخالف البيان والمبين تعريفا
 وتشكيكا قلنا يعرب ما بعد أي هنا لا بيان لانهم يجوزوا فيه الامرين والبدل يجوز
 تخالفه مع البدل منه في ذلك (قوله مما حذف لانه) من فيه للبيان لانه على تقدير
 مضاف أي من باقي ما حذف لانه فلا يقال يلزم عليه ان البيان أعظم من المبين (قوله
 اعتبارا) أي لا اعلة موجبة للحذف (قوله من تعزى الخ) عطف بيان أو بدل كل
 من الحديث ومن تعزى انتسب وانتمى وهو الذي يقول بالفسلان وقوله فأعضوه
 همزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة محجمة أي قولوا له اعضاء

وضحه جماعة منهم المصنف
 وابن مالك ورجمه بان يكون حركات
 في الاعراب ان يكون حركات
 ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن
 التمسك به مع وجود الظاهر لم
 يعدل عنه وقد أمكن في هذه
 ورجمه بغير ذلك مما يطول
 ايراده ثم تعقبه (والافصح
 استعماله من) مضافا (كقوله)
 أي منقوصا معرب بالحركات
 ظاهرة كما عراب غير ونحوه
 مما حذف لانه اعتبارا
 وجعل الاعراب على عينه
 فهذا اهتلاف لا أفصح من هذا
 هنك ومنه الحديث من تعزى
 بعزاه الجاهلية فأعضوه
 بمن أي به ولا تسكنوا

واعلم ان لغة النقص مع كونها

أكثر استعمالاً من الألف أفصح
قياساً لان ما كان ناقصاً في
الافراد فحقه ان يبقى على نفسه
في الاضافة كما في بدل ما حذفت
لامه في الافراد وجعل
الاعراب على ما قبل اللام
استحبوا ذلك حال الاضافة
فأعربت بالحركات قاله في
شرح الشذور وفي كلامه
هذا اشارة الى ان اعرابه
بالحروف لغة قليلة وهو
كذلك واقبلها ولو كانت غير
مشهورة لم يطالع علماء الفراء
ولا الزجاجي فادعيا ان المعرب
بالحروف خمسة اسماء لاستة
وكثير من النحاة يذكرونه مع
هذه الاسماء ولم ينهوا على
قلة اعرابه بالحروف فيهم
ذلك مساواته ان قال ابن مالك
ومن لم ينه على قلة فليس
بجيب وان حظي من الفضل
بأوفر نصيب ولا يخفى ان المراد
بالنقص هنا النقص الغوي أي
حذف الآخر وجعل ما قبله آخر
ولا يختص بالهن بل يجوز نقله
في الاب والاخ والحم ومنه قوله
وبأبه اقدمي عدي في الكرم *
ومن يشابه أبه فما ظلم *
وحكي أبو زيد جاني أحد
الفراء هذا حمل فدل على

نه لغة

استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي أراده وتكثروا بفتح التاء وسكون الكاف
ومعنى لا تكثروا اذكروا له صريح اسم الذكر (قوله واعلم ان لغة النقص الخ)
جواب عما قال لغة النقص وان كانت أفصح بمعنى أكثر استعمالاً الا انما البت
أفصح بمعنى انها غير مخالفة للقياس لان القياس يقتضي رد اللام المحذوفة عند
الاضافة لان الاضافة ترد الكلمة الى أصلها وحاصل الجواب ان الاضافة لا ترد كل
أصل بل الذي حذف لعله والذي لم يحذف لعله كيدحة ان يبقى على نفسه حال
الاضافة لم يكن بقي انها مخالفة للقياس من وجه آخر وذلك عدم انقلاب الواو مع
تحركها وانفتاح ما قبلها وهذا يشارك لغة النقص فيه لغة الانعام في هن وفي باقي
الاسماء الستة وبه تعلم ان الفصري أبو وأخ وحمل جاء على وفق هذا القياس وان
الانعام في هن مخالف لقياس هن هذا والمذكور في الشرح وللإستعمال الكثير
فتدبر وهذا الكلام من الشارح وقوله الآتي وفي كلامه اشارة الى بدل على تفسير
الفصاحة بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوي واللم يكن اهذا الكلام موقع
ولم تصح الاشارة اذ لو لا ذلك لم يشر كلامه الا الى ان اعرابه بالحروف غير فصيح لا قبل
ومن ثم صرح قول المصنف والافصح الخ الدال على انه في الحاشية فصيح مع ان حذ
الفصاحة باصطلاح المعاني لا ينطبق على المنقوص لمخالفته للقياس وهو قلب الواو
ألف التحركها وانفتاح ما قبلها الا حذفها ولا على التام لمخالفته للقياس المذكور في
في الشرح وقد يقال لمخالفته القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعاني ما لا
يكون على وفق ما ثبت عن الواضع وما ثبت عنه فصيح نحوي كما في المختصر والمطول
ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح الفصاحة نحوي (قوله فحقه ان يبقى) أي ما ينبغي
ان يكون عليه (قوله الى ان اعرابه بالحروف) لوقال الى ان انما لغة قليلة يعني سواء
كان معرباً بالحروف أو بحركات مقدرة علمها أو غير ذلك من الاقوال لمكان أولى
(قوله النقص الغوي) أي أحدها صدقات النقص الغوي وقد يقال يدخل فيه قولك
وذو مال لان الآخر فهم ما محذوف والموجود انما هو اعرابه كما صرح به الرضي واحتج
بالغوي عن الاصطلاح كقاضي (قوله ومنه قوله بأبه الخ) أي ومن النقص في
الثلاثة المذكورة النقص في أبه وأبه وأخك وحملك في قول رتبة يمدح عدي بن
حاتم الطائي وما عطف عليه واختلف في معنى نفى الظلم قبل ما ظلم في وضع الشبه
موضعه وقبل فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى اليه الشبه وقبل ما ظلمت
أمه حيث لم ترن بدائل مشابهة الولد لآبيه ورد هذين القوانين بأن اسم الشرط علمهما
لم يعد اليه ضمير من خبره (قوله وهو الزام الاف مطلقاً) أي المتعاقبة عن لامهن
في الاحوال الثلاثة فتعرب بحركات كانت مقدرة (قوله فدل ذلك على انه لغة

(لا ضرورة) فيه رد لقول بعضهم انه حذف في البيت الاول الياء من الاول والالف
 من الثاني للضرورة فان نقل أحده من الائمة انه لغة فذاك والالم يثبت نقص أب
 بهذا الشاهد ومعلوم انه لا قائل بالفرقة بين أب وأخ وحكم في ان النقص فيهن لغة
 وقد يجاب أيضا بان السئلة طنية ولا شك ان الظاهر انقص (قوله ان أباهما
 الخ) صدر بيت قاله أبو النجم عجزه * قد بلغنا في المجد غاية ماها * والشاهد
 في أبيات المواضع الثلاثة انه لما ثبت النقص في الثالث قطعا علم انه قصر فيما قبله وان
 كانت ان بمعنى نعم فالقصر قطعا في الجميع وألف غاية ماها لا لا شاع اذ لا معنى للثنية
 والضمير المتصل به للمجد وانته حمل له على معنى الرفعة ويحتمل أن اللثنية وجاء على
 لغة من يعرب المتنبي بالحركات المقصورة على الالف وضمير غاية ماها السلي في قوله واما
 السلي وارا غاية المجد من جهة أبها وغاية من جهة أمها (قوله مكره أخاك لا بطل)
 مكره خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقصورة على الالف وكذا الخ
 للاستعطاف ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سدد الخبر لعدم
 اعتقاده و بطل معطوف بلا على كره كما أعرب به غير واحد قال شيخنا وهـ ليشكل
 عليه قوله شرط العطف بلا ان لا يصدق أحد متعلقاتها على الآخر وهل يجاب
 بهذا ان سليم ان مكره في قوة قولك جيان فلم يصدق أحد متعلقاتها على الآخر (قوله
 انه يقال للمرأة حماة) استدلال على القصر في الحم ووجهه انه اذا قيل للمرأة ما ذكر
 استدعى ان يقال للرجل حمى لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث
 فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على
 أصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة (قوله والامثلي) أي في إحدى
 لغاتنا سيأتي انه في بعض لغاته معرب بالحركات (قوله وهو ما دل الخ) أي اسم
 دل وضع على شيئين اثنين من كرين أو مؤنثين أو مذكرا أو مؤنثا وأغنى عن
 المتعاطفين فمادل جنس وعلى اثنين فصل أول مخرج المادل على أقل كرجلان
 ورجلمان أو أكثر كصنوان ومنه فار جمع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة
 اذا البصر لا يتقلب خاسئا وهو حسي من كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثنى وانما
 هو ملحق به كلبك وسعدك ولادالة للفعل في التعريف على زمان فلا نقض بما
 سمي به من المثنى وقوله وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج نحو كالا وكلتا وأما قوله
 في كاترجلها سلائي رائده فالالف محذوفة للضرورة وشفع وز كالا لتوين اسم
 للشيتين بناء على قول البذر ابن مالك انه ما يدلان على اثنين وفيه نظر لان ما يصدقان
 على اثنين لا يدلان عليهما لان شفعهما مقابل الفرد وهذا أعظم من اثنين والاعم يصدق
 على الاخص ولا يدل عليه فخرجا بالفصل بالاول وان أجيب بأنه يدل عليه عموما

لا ضرورة ويجوز في الاب
 وتاليه انقص أيضا وهو
 التزام الالف مطا في آخرها
 وهو أشهر فيمن النقص كقوله
 * ان أباهما وأبأباهما *
 وقول بعضهم
 مكره أخاك لا بطل وحكي
 الاصمعي انه يقال للمرأة
 حماة (و) الا (المثنى) وهو
 مادل على اثنين وأغنى عن
 المتعاطفين كالزبدان أصله
 زيد وزيد

لا خصوصا وأورد على التعريف انه صادق على الضمير في انهما قائمان وعلى اثنين
واثنين اذ هي مغنية عن أنت وأنت ورجل ورجل وامرأة وامرأة ويجاب عن
الاول بان المراد متعاطفين معربين أخذوا من الشروط كأجباب الشارح بنظيره
عن باب التغليب أو المراد بما في قوله ما دل اسم مغرب بقوله ينساق الكلام في باب
المعربات وعن الثاني بان المراد كما هو ظاهر متعاطفين من لفظه لا من معناه (قوله
فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار) أي عدلوا عن أصله لذلك ومثله الجمع
ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مرفوض بمنوع الا في الضرورة
كقوله * كان بين فكهها والفتك * ورجع جاء في الترتيب وذا أو لقصدا للتكثير
كقوله * لوعده قير وقير كان أكرمهم ميتا * أو فصل ظاهر نحو جاء في رجل طويل
ورجل قصير أو قد ركب قول الحاج ان الله محمد ومحمد في يوم أراد محمد ابني ومحمد أخني
قال الرضي وقد تكررت التكثير بدون عطف نحو صفا وكداد كوا كراهية بقاء الحقيقة
(قوله الشمول لنحو العامين) فانه لا يغني عن المتعاطفين المتفقين في اللفظ بل يقال
أبو بكر وعمر هذا والشمول عند المصنف غير مضر لان باب التغليب عنده مثنى
حقيقة نعم في أصله تجوز ولا ينظر كلامه مع قولهم بعدم تنبيه الحقيقة والمجاز لعدم
الاتحاد في المعنى الا ان كان لا يشترط ذلك الاتحاد كما هو مختار ابن مالك كما يأتي بل في
كلام السعد ما يقتضي وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التأمل (قوله
ثمانية شرط) قيل بل بقي شرطان آخران أحدهما ان يكون فيه فائدة فلا يشي كل
ولا يجمع لعدم الفائدة فهم ما وكذا الاسماء المختصة بالنفي كأحد وعرب لا فادتها
العموم وكذا اسم الشرط وان كان معربا بالفائدة ذلك ثانيا ما ان لا يشبه العمل فلا
يشي ولا يجمع أفعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم الزيدان أو الزيدون
الا على لغة أكلوني البراغيث قال شيخنا الغنيمي يمكن ان يقال ان شرط الفائدة
معلوم من قوله واتفاق المعنى فانه يقتضي تعدد وفي تنبيه كل المعنى واحد لا تعدد فيه
بل هو في التنبيه والافراد سواء فان قلت قد يكون متعدد او ذلك فيما اذا أريد
بكل منه لا مجموع الرجال وبكل أخرى مجموع النساء فتقول في التنبيه كلان
عندي من الرجال والنساء قلت الذي يظهر لي الآن صحة التنبيه لوجود الفائدة
كما رأيت ريثو بذلك قولهم في اسم الجنس لا يشي الا اذا تجوز به فالخلق على بعضه
نحو لبنين ومعين أي ضربين منهم ما وأما الاشتراط الثاني فالمانع فيه عارض نشأ من
التركيب فلا يعتمد اذ هو في حد ذاته يصح ان يشي (قوله الافراد) فلا يجوز تنبيه
المثنى ولا الجمع السالم لاستلزام ذلك اجتماع اعراب في كلمة واحدة ومنهما
ما يسمى بهما اذا أعرب اعرابا بالضرورة المحذور فيه فان أعرب بالحركات جاز

فعدلوا عنه كراهية
التطويل والتكرار والمراد
بالتعاطفين المتفقين
في اللفظ دليل اشتراطهم
في التنبيه اتفاق اللفظ
فقط ما قيل من ان هذا
الحدف يمانع لشموله نحو
العامين ويشترط في كل
ما ينشئ ثمانية شرط وهي
الافراد

تثنيته وجمعه مالم يتجاوز خمسة أحرف فتقول في رجلان ويدان رجلان ويدان
لأنه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهي سبعة أحرف وإن اجتمع في آخره
أربعين واثنين مختلفا وتجاوز خمسة أحرف فانه يخرج عن مناسج كلامهم مع
اجتماع ما ذكر ونحو مستخرجان وإن جاوز الأصول لم يجتمع في آخره ذلك ولا
المكسر التثنية لعدم شبه الواحد اتفاقا ولا غيره من جوع التثنية ولا اسم
الجمع ولا اسم الجنس إلا أن تجوز به فاطلق على بعضه نحو لبنين وماء من أي ضربين
منهما ونذكر قولهم في الجمع أقامان سوداوان وقولهم عند التفرق في الهجاء هما ابن
وفي اسمه قوله هم اخوان وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع قال ومهما قد كان
أكم آية في فثنين يوم اتقى الجمعان واسم الجمع والمكسر مالم يمنع عن ذلك عدم
شبه الواحد كما جرد مصابيح قال ومقتضى الدليل أن لا يثنى ما دل على جمع لأن
الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن
العطف بالتثنية حيث لا محذور (قوله والأعراب) فلا يثنى ولا يجمع المبني خلافا
للبرود منه أسماء الشروط والاستفهام وأسماء الأفعال والزائدة في مثنان ومثنون
للحكاية لا للتثنية والجمع بدليل حذفها وصلا وكل من التثنية والجمع في بابي
لا والنداء سابق على البناء ونحو ذان والذان وضع للمثنى وليس منه أول ما نرى أعرب
والذان وضع للجمع اتفاقا (قوله وعدم التركيب) فلا يثنى المركب تركيب اسناد
نحو تأبط شرا ولا يجمع اتفاقا ولا المزجي خلافا للكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم
بوجه خلافا لبعضهم واختاره السيوطي فان ثبت أو جمعت المزجي على من جعل
الأعراب في الآخر قلت حضر موتان وحضر موتون أو على من أعربه أعراب المتضايقين
فلما حضر موت وحضر موت والمختوم بوجه تحذف العلامة بلا حذف وقيل يحذف
بجزءه وأما الأعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما
وجمعهما فيقولون أبوا البكرين وأبا البكرين وتوصل إلى تثنية ما منع منه وجمعه
بذوا وذو وقال الرضي وإضافة ذوهما أو متصرفاته من إضافة المسمى إلى الاسم كما
في ذات مرة واستثنى كل بما تقرر من أن ذولا تضاف إلا إلى اسم جنس فينبغي
التوصل بتثنية صاحب وجمعه وذكر الجوهرى أنه يتوصل إلى التثنية بكلا والى الجمع
بكل هذا ولم يستغن عن هذا باشتراط الأفراد بأن يراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا
ولا مركبا لأن المفرد يطلق على ما يقابل كلاما من المثنى والمجموع والأسماء الخمسة
ومن المركب إلى غير ذلك من الملاقاة وليس له الملاقاة على ما يتمل الأعم (قوله
والنكسر) فلا يثنى العلم ولا يجمع بأقبا على علميته بل إذا أراد ذلك قدر تنكيره
وإن كان الأجود أن يحل بال عوضا عما سلب من تعريف العلمية وإن اختلف

والأعراب وعدم التركيب
والنكسر

التعريفان لانه غاية المجهود في الخـ لاص من التذكير الشفع وطريق تذكيره ان
يؤول بواحد من الامة المسماة به أو يكون صاحبه قد اشهر بمعنى من المعاني فيجعل
بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قوله -م لكل فرعون موسي والطريق الثاني
لا يجري في أعلام الاجناس لان من شرطه ان يوجد اشتراك في التسمية والمسمى يعلم
الجنس واحد لا تعدد فيه الا ان يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين
مختلفين ثم ورد الاستعمال فيه مراد به واحد من المسميين ولا يشترط يجمع
مالا يقبل التسمية كالكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة وأسماء الإشارة
والموضوعات اللازمة - ما للتعريف ونوع فيه ويستثنى من سلب التثنية والجمع
العلمية نحو جادين اسمي الشهر بن وعمانين اسمي جبلين وأدريعات وعرفات فلا تسلب
العلمية ولذا لم تدخاها أل ولم تضاف وقضية الاستثناء ان اشتراط التذكير لا يختص
بالمثنى وجمع المذكر فافهم (قوله واتفاق اللفظ) فلا يشترط ولا يجمع الأسماء الواقعة
على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقر والتراب اذا قصدت الحقيقة وأما قولهم شعوس
وأقمار فالتكاثر مطاعها جعلوها متكاثرة وأما قوله -م قران للشمس والقمر
فتغليب ومرفاهيه والكلام على تعريفه وشروطه وبجازه يطلب من رسالتنا
الموضوعة لذلك (قوله واتفاق المعنى) هذا أحد أقوال ثلاثة وعليه فيمنع تثنية المجاز
والمشترك وجمعهما باعتبار مدلولاتهما المختلفة والثاني عدم اشتراطه فيجوز ذلك
قياسا على العطف ولوروده في واله آيات ابراهيم واسماعيل واسحاق والابدى
ثلاثة واقلهم أحد اللسانين والثالث الجواز ان اتفاق المعنى الموجب للتسمية نحو
الاحمران للذهب والزعفران والافالمنع (قوله وجودتان له في الخارج) فلا ينبغي
ولا يجمع نحو شمس وقر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ (قوله وان
لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته) الاولى ان يقال وان لا يستغنى بغيره عن تثنيته فلا
يشي بعض وسواء وضبه ان اسم المذكور للاستغناء يجوز ان تثنية جزء وسيان تثنية مسمى
وضبه ان تثنية ضبع اسم المؤنث على انه حكى ضبعانان وصواآ ولا يشي ولا يجمع
أسماء العدد خلافا للاخفش غير مائة وألف لانه يغنى عن تثنية ثلاثة وجمعها ستة
وتسعة ولما لم يكن انظر يغنى عن تثنية مائة وألف وجمعها ثانيا وجمعا ولا يشي
أجمع وجمعا على رأى البصريين للاستغناء عنهم باكلا وكلا اهل يجمع يسارا استغناء
عنه يجمع شمال (قوله فاذا توفرت الخ) لو قال فاذا انشئت ما توفرت فيه هذه الشروط
كان أظهر (قوله بنصب الميم) فيه تسمع لان الميم حرف مبني ليس بكامة فضلا عن
كونه منصوبا وانما هو محل يظهر فيه النصب وفي نسخة بنصب السالم أى على انه
صفة جمع أى السالم مفردة عن التغيير ولا يتعين ذلك بل يجوز جرده على انه صفة

واتفاق اللفظ واتفاق
الاسمى ووجود ثان له
في الخارج وان لا يستغنى
بتثنية غيره عن تثنيته فاذا
توفرت هذه الشروط
(فترفع) حينئذ (بالالف)
نبياتة عن الضمة كجاء
الزبدان ويقال فيه
مثنى حقيقة (و) الا (جمع
المذكر السالم) بنصب الميم

للمذكر بل هو أولى لانه الموصوف بالسلامة حقيقة (قوله وعطفه على ما قبله) أى
وهو الاسماء الستة على الرابع والتمنى على غيره (قوله ايجمعهم الخ) علة في الحقيقة
لعدم انتهاء الكلام تأمل (قوله على أكثر من اثنين) خرج به جمع المؤنث فانه انما
دل على أكثر من اثنين (قوله مع سلامة بناء واحدة) أى لفظاً أو تارة بخرجه به جمع
التكسير المتغير واحدة لفظاً كرجال أو تارة كصنوان والمراد مع سلامة ما ذكر
غير اعلال للتأخير منه ما نفي فيه بناء واحدة للاعلال فهو قاضون والاعلون
(قوله ما اشترط في المتنى) قد نبهنا فيما تقدم على ذلك ومن جملة ما اشترط في المتنى
التكبير وحقيقة فلا بد من اشتراط التكبير العلم اذا جمع مع انهم اشترطوا المفرد
الجمع اذ لم يكن صفة ان يكون علماً كاذ كره الشارح ومن هنا انضح قول الدماميني
فيـ أ ل ما أمر بشرطه وجوده * لا م فلم تقض الحاجة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلًا * ايتم حصول الحكم الابدقده
والجواب ان العلمية شرط للاقـ دام على جمعه والتكبير شرط لثبوت الجمع بالفعل
(قوله علماً) أى غيره مدول عند المازني فانه منع تثنية عمر وجمعه تهما وتكـ برا
وقال أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلاهما عمر وقال أبو حيان ولا أعلم
أحدًا واقفه مع قول العرب عمران وكالعلم المصغر وان لم يكن علماً كرجيل وغايم
وسكيران (قوله لذكرا عاقل) أى فلا اعتبار باللفظ اذ لا خلاف ان ذلك لو سميت
رجلاً بزينب أو سلمى جمعه بالواو والنون واذا اجتمع مذ كرو مؤنث غلب المذ كرا لا
ما شذ من ضمها والقياص ضمها نان أو عاقل وغيره غلب العاقل فيقال زيدوا له ندان
مقبولون وزيدوا له الجـ بر منطلقون فالشرط ان يكون بعض الآحاد مذ كرا عاقل لا
والعقب بر العاقل أولى من التعبير بعالم لانه أدل على المقصود ولا يرد جمع أسمائه
تعالى لأن أسمائه توقيفية وما جمع منها مقصور على السماع وليس لأحد غيره
ان يجمع شيئاً منها وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد اوصافه لذكرا عاقل
لان الجمع فيها أيضاً لا ينقاس ولا يرد على التعبير بهما جمع صفات من لا يعقل
ولا يعلم نحو أنبأنا نافع لان ذلك تشبيه غير أولى العلم هم في الصفات ان يكون مصدر
تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون هذا يخرج بر
المقام وخص أولى العلم بالجمع المصحح الواو والنون لانهم أشرف من غيرهم والهة
في الجمع أشرف من التكبير (قوله خال) صوابه خاليا لانه صفة لعلماء ويمكن
أن يقال انه نعت مقطوع ونعت التكسرة يقطع اذا كان قبله نعت والامر هنا
كذلك فهو مرفوع ويمكن أن يكون مجزوعاً على الجوار (قوله من تأ التأنيث)
احترز به عن ألف التأنيث فيجوز جمع حبل وسلمى وأمهما وحرا اعـ لاما لرجال

وعطفه على ما قبله قبل انهاء
الكلام على المتنى ليجمعهم
في مائى الجبر والنصب
لاشتركا كما افهم ما يحاطة
على الاختصار وتفتنا
في العبارة وهو ما دل على
أكثر من اثنين مع سلامة
بناء مفردة ويشتري فيه
ما اشترط في المتنى وزيادة
على ذلك ان يكون مفردة
علماً لذكرا عاقل خال من
تاء التأنيث

وعبر ثاء التانيث دون هائه ليشمل نحو وأخت و بنت ومسلات اعلام رجال ثم القلة
 فيما ذكر أنه لا يخلو اما ان يحذف له التاء أولا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين
 متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معني وقد سارت لازمة بالعلمية لان
 الاعلام تصان عن التغير وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي
 التاء هذا الجمع فقالوا طهون لانه سمع علافون و ربحون في جميع علاقة لارجل
 المشهور و ربحه اعتدل القامة و قياسا على ماورد من جمعه جمع تكسير وان أدى
 الى حذف التاء كقوله * وعقبه الاعقاب في الشهر الاصم * وأجيب عن السماع
 بشدوده وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث
 في جميع السلامة يعقبها على ان جمعه تكسير غير مسلم لانه لم يرد منه سوى البيت فلا
 يقاس عليه مع امكان ان يجعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم (قوله
 المغاربة لتاء عدة وثبة) أي ونحوهما من كل علم ثلاثي عوض من فائه تاء التانيث
 فانه يجمع هذا الجمع وترتبه بعضهم هذا القيد لان جمع ذلك ليس يجمع بل
 ملحق به كما سيأتي (قوله أو صفة الخ) عطف على علما و انما خص من بين العلماء العلم
 والوصف دون غيرهما نحو رجل و انسان جبر العلم بالتهجيم لما فاته من زوال
 التعريف العلمي وصوناله عن جمع المذكر الذي يكثر فيه التغير المنافي لنصب
 العلمية واتسكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع
 كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابها له مؤديا عنه ماعلا باعلا له مصححا بتهجيحه
 وهي في الفـ هل و ارفس كذا في الوصف وان كانت واول اسم حرفا واول الفعل اسمها
 (قوله قابلة لها) أي تاء التانيث والاولى ان يجعل الضمير للضاف بدون المضاف
 اليه أي قالة لتاء وان لم تذكر للتانيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا
 صفة تقبلها الا معنى التانيث ان تكون للبالغة وقضية الضبط بقبول التاء دخول
 نحو رحيم لانه يقال امرأه رحيمه كما مر جوابه وأما رحمن فينبغي امتناع جمعه
 مختص بالله تعالى واسماؤه توفيقية لكن مر جوابه لا يقال الرحيمون ولا
 لما ذكره يؤخذ من ذلك الجواز في الرحيم اذا اراد به غيره تعالى والنظر
 فيما اذا أطلق على الله وعلى فردين آخرين قال أبو حيان في صـ يقبل التاء
 وتجمع كذلك بالاختلاف وهو ما كان خاصا بالذكور كتحصي المرادى اذ لا يصدفه
 معنى التانيث ولا بد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا نحو مسكين فانهم قالوا
 مسكينه على غير قياس فلا يقال مسكينون بقباس (قوله دالة على التفضيل) أي
 أولم تقبلها لكان يدل على التفضيل يعني وهي معرل أو مضادة الى نسكرة نحو
 الافضلون وأفضلوني بنى فلان بخلاف اسم التفضيل كليس كذلك فلا يجمع بل

المغاربة لتاء عدة وثبة علمين
 أو صفة لذكور عاقل خالية
 من تاء التانيث قابلة لها أو
 دالة على التفضيل فلا يجمع
 هذا الجمع

يلزم التوحيد وهذا معلوم من باب أفعال التفضيل فلا اعتراض على الإطلاق قوله
أودالة على التفضيل فان قيل الشرطان متقوضان بجمع ذو قلت جميع ذو شاذ لانه
ليس بعلم ولا صفة فهو من المحقق فتأمل وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان
القابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت ويعري منها
عند التأنيث كغير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل الخافيه في أنه اذا وصف به
المذكور لجمعه بسلامة لفظه الواو نحو قاموا ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد
وانما يجمع الأفضل لا التزام التعريف فيه وهو فرع التذكير فأشبهه بالفعل
في افرعية فعمل عليه وجوز الكوفيون ان يجمع هذا الجمع من الصفات مالا
يقبل التاء واستدلوا بقوله

من الذي هو مان طر شاره * والعائسون ومن المرد والشيب

فجمع عائسوه ومن الصفات التي تقع على المذكور المؤنث بلفظ واحد وذلك عند
البصريين من التأنيث الذي لا يقاس عليه (قوله نحو رجل) أي مما ليس بعلم
ولا صفة فان جعل علما لمذكور عاقل جمع هذا الجمع (قوله وزينب) أي ونحو زينب
مما كان علما للمؤنث فان جعل علما لمذكور جمع هذا الجمع قال البدر الدماميني
وانظر لاي شيء قبل زينب فلم ترد التاء في التفسير تنزيلا للمعرف الزائد منزلة تاء
التأنيث ولم يقل في زينب منقولا الى المذكور زينبات تنزيلا له منزلة طلحة (قوله
وواشق) أي ونحو واشق مما كان علما لغير عاقل فان جعل علما لعاقل جمع هذا
الجمع (قوله وطلحة) أي من كل علم فيه تاء التأنيث قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع
نحو طلحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعادة بار بالفظه وقيل في العدد ثلاثة
طلحات بالحق عدده حرف التاء فدل على اعطائه حكم المذكور اعتبارا بجمعناه
انتهى قال بعض الأفاضل المراعي المعتبر عندهم أولا وبالذات انما هو المعنى فاذا
وجد ما يمنع من مراعاته روعي اللفظ ثانيا وبالعرض ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع
من مراعاة المعنى في طلحات فراعوه وفي باب جمع المذكور السلام هناك ما يمنع من
مراعاة المعنى في طلحة وهو تاء التأنيث فلم يقولوا طلحون وراعوا اللفظ وجمعه جمع
المؤنث لا لايته الامران (قوله وسيدويه و برق نخره) لا وجه لذلك هذا لانه
بصدديان ما زاد من الشروط على ما سبق في المثني والاذا ذكر بقية محترزات الشروط
السابقة و برق بفتح الراء بمعنى لم (قوله ولا نحو حائض) أي مما كان صفة لمؤنث
فهذا اثر وع في محترزات قوله أوصية وماذا كرقبله محتر قوله ان يكون مفردة علما
(قوله وسابق) أي ونحو سابق مما كان صفة لغير عاقل (قوله وعلامة) أي ونحو
علامة من كل ما فيه التاء وليست للتأنيث بل للبالغة نحو ملول وملولة وفروق وفروقة

نحو رجل وزينب وواشق
وطلحة وسيدويه و برق نخره
ولا نحو حائض وسابق
وعلمة

وتلك الصفة (بالواو) المضموم ما قبلها ولو تقدرا نيابة عن الضمة كياء الزيدون والعاقلون وأشار إلى ما اشترى كافيه بقوله (ويجيران وينصبان بالياء) المكسور ما قبلها ولو تقدرا المفتوح ما بعدها في الجمع وفي المثني بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهـ ما حملا للنصب على الجردون الرفع لا اشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع فإنه عمدة الكلام وإنما حملوا النصب على الجر لان حق الياء أن تكون للجر إذ علامته الأصلية الكسرة وهي بعض الياء الياء واختص المثني في الرفع بالالف والجمع وع فيه بالواو ولأن المثني أكثر دورا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة إليها فجعلوا الخفيف في الكثير والتثنية في التثنية ليكثر في كلامهم ما يستحقون ويقل ما يستقلون قاله ابن أياز في شرح الفصول وحرك ما بعد علامة التثنية المزيد

ورأوا رواية (قوله وجرح الخ) أي ونحو جرح وما عطف عليه من كل ما لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل لكونه على وزن فاعيل بمعنى مفعول فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا ذكر الموصوف فرقا بينه وبين ما هو بهـ نى فاعل ولم يعكس لان الفاعل أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل فاعطى الأصل للأصل والفرع للفرع والحكم المذكر كوران غالبان ويؤخذ مما تقر بأن محل منع جمع ما ذكر إذا ذكر الموصوف لانه انما يستوي المذكر والمؤنث حينئذ ما إذا لم يذكر فينبغي أن يجمع هذا الجمع فليجرب أو فاعول بمعنى فاعل فان كان بمعنى مفعول لحقه التاء بخونا فستركوبه أو صفة مؤنثها على فعلى فانها لا تقبل الا عند بني أسد أو مؤنثها على فعلاء (قوله فاذا توفرت هذه الشرط). الاولى فاذا جمع ما توفرت فيه هذه الشرط (قوله كل من الاسم وتلك الصفة) أي من جمعهما (قوله ولو تقدرا) نحو جاء مصطفون بفتحة قبل الواو وأصله مصطفون استقلت الضمة فحذفت ثم الياء لئلا كثر ويذهب أن يرجع قوله ولو تقدرا إلى الرفع بالواو أيضا لانه لم يذكره في المثني (قوله ويجيران) قدم الجر لما سيأتي من أن النصب محمول عليه (قوله ولو تقدرا) نحو مررت ورأيت المصطفين وأصله مصطفين استقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء لئلا كثر وهل التقدير يجري في المثني أم لا فليجرب (قوله وفي المثني بالعكس) أي والنون في المثني ملتبسة بالعكس أو ما ذكر في المثني كائن بالعكس فيفتح ما قبل الياء وتسكرا النون (قوله حملا للنصب على الجر) ولم يعكس لما سيأتي في قوله وإنما الخ (قوله في كون كل منهما فضلة) أي أعراب فضلة كالمفعول والمراد انهما كذلك في الجملة وبحسب الأصل فلا يرد خبر كان واسم ان ومفعولي ظن ولا يخالفه قول ابن مالك في التسهيل ان النصب للفضلة والجر لما بين العمدة والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رأيت غلام زيد ويقع في موضع العمدة نحو يعجبني قيام زيد وفي موضع الفضلة نحو هذا ضارب عمرو وإنما كان النصب للفضلة لان علامته الأصلية الفتحة وهي أخف الحركات والفضلة أكثر دورا فأناسب ان يجعل لها النصب لخفة علامته والجر لما بينهما لان علامته الأصلية الكسرة وهي متوسطة بين الخفة والثقل فأناسب جعلها للتوسط بين المرتبتين وهو المضاف بواسطة حرف جر ملغوظ به أو مقرر (قوله فانه عمدة) أي أعراب ما هو عمدة كالفاعل (قوله بالنسبة إليها) وكذا بالنسبة للياء لان الياء أخف من الواو (قوله وحرك ما بعد علامة التثنية) ما نائب فاعل حركه وهي عبارة عن النون (قوله المزيد لدفع توهم الخ) برفع المزيد على ثمة صفة ما أما توهم الاضافة في نحو جاء خديجان موسى وعيسى اذ لولا النون اتوهمت الاضافة وأما

توهم الأفراد في نحو جاني هذا أن أدلوا النون لتوهم الأفراد كذا مثل المرادى
وليس بجيد لأن هـ ذان ليس مثنى حقيقة فالأولى التمثيل بنحو الخوزلان تثنية
الخوزلى في لغة والافالكثير قلب الالف اذا كانت زائدة على ثلاث ياء ثم حمل ما لم
يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليحرى الباء على سن واحد وقوله لدفع الخالة
لقوله المز يد وقوله فرار اعلة لقوله وحرك (قوله بالحركة الاسمية) يعنى ان أصل
هذه النون أن تكون ساكنة لا م حروف مبنى الاء حركت لا انتفاء الساكنين
والأصل في تحريك الساكن الكسر وكونها حركت لذلك لا ينافى انما حركت
لكنها على حرف واحد وقوله في ذلك أى في الفرار من انتفاء الساكنين (قوله
وربما فتح) أى ما بعد علامة التثنية وهو النون (قوله مع الياء) هو لغة أبى أسد
كقوله على أحوزين استقلت عشية * الرواية بفتح النون وفيل لا يختص فتح النون
بصاحبة الياء بل يكون معها ومع الالف في لغة من يلزم المثنى الالف ويعرب
بحركات مقدرة عليها كالمقصور كما قيد بذلك ابن عصفور لكن المصنف أطلق
في الاوضع ولا يخفى ان الشارح لم يتعرض للفتح مع الالف وقول المحشى ان ظاهر
كلامه كالارضع ان الشفع يحرى مع الالف اذا كانت علامة للرفع انتهى أمر عجيب
بقى انهم استشهدوا على الفتح مع الالف بقوله

أعرف من الجيد والأمينانا * ومخترين أشباه طيبانا

وروه هكذا ومخترين بالياء وهو يدل على عدم اختصاص الفتح مع الالف بلغة
من يلزمه الالف قد بر (قوله وضم مع الالف) هو كما قال الشيباني لغة لا هاشم
بالف غصيان ومنه قوله

يا بتي أرقى العذان * فالتوهم لا تألفه العينان

(قوله وفتح ما قبلها) عطف على حرك لا فتح كما قد توهم (قوله دليل على شدة
الامتزاج) يقتضى بظاهرة أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر وقد
يوجه ذلك بان أصل الاعراب بالحركات ثم تفرع عليها الحروف المجانسة لها
المتأخوذة منها فاذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة فاذا
كان قبلها ما يجانسها من الحركات حصل شدة الامتزاج فتأمله كذا بخط شيخنا
الغني (قوله وليس لما) أى الواو والياء من التغير عما هو المتأصل بها وقوله
والانتقال من عطف الاخص على الاعم وذلك لأنه لو كسر ما قبل الواو لا تقلبت
ياء لان كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياء ولو ضم ما قبل الياء لا تقلبت
واو لان كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واو (قوله وحركت نون الجمع المزيدة
الح) أم توهم الاضافة في نحو مررت بينين كرام أو كرماء أدلوا النون لتوهم

بالحركة الاسمية في ذلك
وربما فتح مع الياء وضم
مع الالف وفتح ما قبلها لان
الالف لا يكون قبلها
الافتحة والياء محمولة عليها
وضم ما قبل الواو وكسر
ما قبل الياء في الجمع ليكون
ذلك دليل على شدة الامتزاج
وليس لما من التغير والانتقال
وحركت نون الجمع المزيدة
أيضا لدفع توهم
أو أفراد

الاضافة واما توهم الافراد في نحو مررت بالمتدين وبالغاضين وبالمتقين اذ لولا
 التنوين لتوهم الافراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليحوى الباب
 على سبب واحد وما ذكره من ان التنوين في المتن والجمع معزيت لما ذكره
 ما اختاره ابن مالك وأوردانه لاعتبرتوهم الافراد لا مبنية اضافة الجمع
 المنفرد المنسوب أو المجرور كرأيت فاضبك ومررت بقاضبك لا لاتباسه بالمفرد
 واجيب بان ما هنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف اليه
 لانه توقف عليه حينئذ يرد التنوين ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير لانه لو لم ترد
 التنوين لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتي وصله ووقفه على هذا التقدير والحاصل
 ان سقوط التنوين الذي به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن
 فيه على ذلك التقدير وقال سيدي به التنوين عوض عن حركة الواحدة ونونه أى لفظا
 كالزبد أو قديرا كالأحمرين والحركة وان كانت مقدرة على الحرف لكن المالم
 تظه كانت كاعدم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام فثبت التنوين معها ثبات الحركة
 وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها ولم يعكس الا لا يلزم الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه وهو قليل بل منعه بعضهم بغير الظرف لا يقال في القول بان الاحرف
 قائمة مقام الحركات جميع بين عوضين وهو غير جائز لانه قول الاحرف عوض عما فان
 من الاعراب بالحركات والتنوين عوض عنه وعن دخول التنوين معها (قوله هربا
 الخ) علة قوله وحركت والتعبير هنا بمرابا وفيما تقدم بقرار الظاهر انه تفتن
 كقوله هنا وحركت نون الجمع وفيما تقدم وحرك ما بعد علامة التثنية (قوله رفحت
 تخفيا في اللفظ) علله بعضهم بطلب الفرق ثم قال وانما لم يكتب بحركة ما قبل
 الياء فارقا لاختلافه في نحو المصطفين انتهى وفيه نظر اذ فائلا ان يقول هذا الخلف
 لا يضر لحصول التمييز في نحو المصطفين بين المتن والجمع بغير حركة ما قبل الآخر لان
 الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في المتن ففي الجمع يقال جاء
 المصطفون وفي المتن المصطفين كما سيأتي وحينئذ يقال في النصب والمجرور في الجمع
 المصطفين ياء بين الفاء والتنوين وفي المتن المصطفين ياء بين ياءين لان الف المتن
 تقلب ياء لا اشتباه فمما على أنه اذا كان الفرق بحركة التنوين لاختلاف الفرق بحركة
 ما قبل الأخرى في نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين اسقوط التنوين الذي
 فرق بحركته او كان يكفي أن يقال لم يكتب بما ذكره بلغة في الفرق (قوله انقلب
 اللفظ جدا) أي نقلنا بلغة الجرام منصوب على انه مفعول مطلق (قوله ضرورة) أي
 وليس بلغة خلافا لابن مالك وذلك كقوله

عرفنا جعفر اوبني أبيه * وانما ذكرنا زعمنا آخري

هربا من التفاء الساكنين
 وفتحت تخفيا في اللفظ لان
 قبلها في الرفع واوا قبلها اخمة
 وفي الجرد والنصب ياء قبلها
 كسرة فلو ضمت أو كسرت
 لانتقل اللفظ جدا وربما
 كسرت بعد الياء ضرورة
 واحر بابا بالحروف طلبا
 للنسب من حيث انهما
 كالفرع بالنسبة للمفرد
 لكونهم ما يزيد عليه
 فلا عراب بالحروف فرع
 بالنسبة الى الاعراب
 بالحركات

(قوله ثم الاسم) أي المتقدم المستوفى للشروط وقوله اذا ثنى أي أريد تثنيته (قوله
وكان صحيحا) وهو ما ليس آخره حرف هـ كزيد ورجل هذا هو المصطلح عليه لكن
خطف قوله أو هموز الخ بقية قضى تخصيصه بغير الهموز (قوله أو معتلا جارا
بجراه) وهو ما كان آخره واو أو ياء قبله ما ساكن كظبي ودلو وعلى ومرعى ومغزق
(قوله أو منقوصا) قبل المراد به النقص اللغوي حتى يشمل أبوان وفيه نظر ظاهر
لأن قوله بعد ذلك ورد بالمتنقوصين أي أن المراد به المنقوص اصطلاحا لكن يصير
الماضي وردها إن كانت محذوفة كقاض منكر أو على العموم فشدأ بان وأخان وفي
شرح الكافية لابن مالك واذا ثنى ما ليس مقصورا ولا بمدودا ذابا حذفت منه
إن كان يرد في الإضافة والافلا فيرد نحو قاض وأب وأخ وحـم وهن لا اسم وابن ويد
دم وخروغدوم وشذفيان وفوان وقوله هـ يديان أيضا وإن عند محكم ضرورة انتهى
قبله على لغة من قال في المفرد يدي كرجي كجاء رحيان وديمان على لغة من قال
ي (قوله أو هموزا غير محدود) كرشأود دخل فيه نحو ما فان أصله مرة قلبت الواو
ألفا والهاء همزة فلا يسمى محدودا كما نص عليه الفارسي اعروض المد فيه إذا فقه
أوفي الأصل (قوله أو بمدوداهمزة أصلية) كقراء ووضاء والقراء الناسك
الوضاء الوضى وخرج ماذا كانت الهمزة غير أصلية فان كانت عوضا من ألف
أثبتت كمراء قلبت واو والـ كـ ونها زائدة محذوفة فهي بالابدال الذي يناسب
الحذف أولى من غيره وانما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب في الثقل
وحلا على التسبب وإن كانت بدلا من أصل ككساء فان أصله كسا وقلب الواو
همزة لتطرفها اثر ألف زائدة ترجح اقرار الهمزة على قلبها واو نظر الصورة
الأصلية وإن كانت بدلا من حرف الالحاق كعلباء وأصله عليا ي سا زائدة للاحاق
بقرطاس ثم أبدلت الياء همزة ترجح الاعلال وهو قلب الهمزة واو على التصحيح
تشبيههم همزة حراء من جهة أن كلا بدل من حرف زائد غير أصلي وكل ذلك باعتبار
الأصل المطرد (قوله من غير تغيير الخ) وشذفي آلية وخصبة البيان وخصيان
والقبيلس ألبتان وخصيتان وقبيل هما تثنية ألي وخصي المذكورين وشذقراوان
بقلب الهمزة الأصلية واو وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه لم يسمع وأما قولهم قائم إن
في قائم وقائمة فلأن العلامة انما لحقت قائما لانه الغالب (قوله وأما المنصور)
لم يأت لأما بعدل والظاهر وإن كان مقصورا (قوله فالفه ان كانت زائدة الخ) أي
بان تكون رابعة كجرب وملهى أو خامسة كعطى أو سادسة كستدعى فقلب
الألف ياء فقول حبلان وملهيان ومطحيان ومستهديان وشذقواهم مذروان
لطر في الآلية والأصل مذر بان لانه تثنية مذرى في التقدير لكن هـ تفعيحه

ثم الاسم اذا ثنى وكان صحيحا
أو معتلا جارا بجراه أو
منقوصا أو هموزا غير
محدودا أو هموزا أصلية
لحقته العلامة من غير تغيير
سوى فتح ما قبلها ورد
ياء المنقوص وأما المنصور
فإنه ان كانت زائدة على
الآلية

أنه لم يستعمل الاثنى فلم تثبت ألف نط في مفردة حتى تقلب وقهقران وخز لان
 بالحذف (قوله أو بدلا) يعني أولم تكن زائدة لكن كانت بدلا عن ياء
 تكفي فترجع الى أصلها في التثنية قال الله تعالى ودخل معه العجى فتيان
 وشذ في تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان حكاها الفراء فان ألفه مبدلة من
 ياء تقول حميت المكان حماية وافيح حبان وقد يكون للالف أصلان باعتبار لغتين
 فيجوز فهمها وجهان كرحى فانها يائية في لغة من قال رحبت واوية في لغة من قال
 رحوت فيجوز رحبان ورحوان والياء أكثر (قوله أو مجهولة الابل أو أصلية
 وأميت) أي أو ثلاثة مجهولة الأصل وأميت أو ثلاثة أصلية وأميت فقوله
 وأميت راجع للأصلية والمجهولة قال الرضى وان كانت الالف الثالثة أصلا غير
 منقلبة عن شيء يكتفى وعلى وإذا أعلاما فان الالف في الاسماء العربية البناء أصل
 أو كانت مجهولة الأصل وذلك بان تقع في ممكن الأصل ولم يعرف أصلها فان سمع فيها
 الامة ولم يكن هناك سبب للامة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قبلها ياء وان لم
 يسمع فالواو أولى لانه أكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين أولى سمعت الامة أولا
 لكونه أخف من الواو انتهى وصرح الدماميني برجوع التثنية الياء لانه لم يمتثل
 للمجهولة الامة فليظن (قوله والافواو) أي وان لم يكن كذلك تقلب واوا وذلك
 بأن كانت نائمة بدلا عن واو نحو قفاوعصا فتقول قفوان وعصوان أو كانت مجهولة
 الأصل ولم تمل نحو دوداوهو الله وفاه استعمل منقوصا كما في الحديث لست من
 الددولا الددمني ومما بالنون ددن ومقصودا فلا يدري هل ألفه عن واو أو عن ياء
 لان الالف في الثلاثي المعرب لا بد أن تكون عن أحدهما والثاني أكثر فتقول
 ددوان حملا على الأكثر أو كانت أصلية ولم تمل نحو على وإذا إذا سمى بهم ما فتقول
 ملوان وإذا وان وهذا مذهب سيدي به وهناك أقوال آخر منها ان الالف الأصلية
 والمجهولة تقلب ياء مطلقا (قوله وحكمه) أي حكم الاسم (قوله من غير تغيير)
 أي زائد على المتن فلا يرد أن الممدود الذي همزته غير أصلية يغير (قوله ولا يستثنى
 الا المقصور والمفتوح) قال في التسهيل الا أن آخر المقصور والمفتوح يحذف
 في جميع التذكير وتلى علامته فتحة المقصور ومطابقة الهمزة في أي سواء كانت
 منقلبة عن أصل نحو ملهى أو زائدة كالف أرطى وحلى إذا سمى به ما وعلم من قوله
 في جميع التذكير ان آخر المقصور والمفتوح لا يحذف في جميع التأنيث ووجه
 الفرق ان علامة جمع التذكير ثقبيلة وهي الواو والياء فلا تجتمع ياء المقصور
 ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور وعلامة التثنية علامة جمع المؤنث حقيقة
 بخازان تجتمع من امة لامة جمع صحيح المؤنث فالالف مطلقا ولا حرف أخف منها

أوبد لا عن ياء أو مجهولة
 الأصل أو أصلية وأميت
 قلبت ياء والافواو وكيفية
 اذا جمع كما اذا تثنى من الحق
 العسلامة من غير تغيير ولا
 يستثنى الا المقصور والمفتوح

وأما علامة التثنية فالألف رفعها والياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً بخلاف ياء الجمع
فإنها مكسورة ما قبلها انتهى وقيل انما قلبت في المثني ولم تحذف مع التثنية الساكنين
فيه لئلا ياتبع في الرفع اذا أضيف بالفرد نحو جاءني اءلا اخوتك بخلاف الجمع
فانك تقول أعلوا اخوتك وأعلمهم فلا يلتبس به (قوله فان آخرهما) وهو الالف
في المقصور والياء في المنقوص (قوله يحذف لاتقاء الساكنين) كافي وانتم
الاعلون في المقصور فان أصله الاعليون فتحركت الياء المبدلة من واو في الاصل لانه
من العلو وانفتح ما قبلها فقلت الفاء ثم حذفت لساكنين وبقيت الفتحة دليلاً
عليها وهذا بخلاف المثني من ذلك لا حذف فيه بل فيه قلب في المقصور وزيادة ياء
في المنقوص ان كانت محذوفة نحو قاض (قوله ويضم ما قبل آخر المنقوص) فتقول
في جمع القاضى مما ياءه أصلية والداغى مما ياءه منقلبة عن واو والقاضون
والداعون والاصل فيه والقاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستتقال
ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا
يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة
الواو وان شئت قلت استقلت الضمة على الياء فتم ما قبلت منها الى ما قبلها
بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين (قوله وان لم تكن منهما) حال
أى والحال ان لم تكن منهما (قوله منها) متعلق بقدر (قوله هنا) أى في هذا
الكتاب وانما قيد به لان ما الحق لا ينحصر في الأربعة المذكورة بل منه ما يسمى به
كما سيأتى في الشرح وغير ذلك فانظر التكت وغيره فلو ما ذكره في كلا وكلا هو اللغة
المشهوره وكنا تدعى بونهما مضافين الى المظهر أيضاً اعراب المثني ومن العرب من
يلزمهما الالف في الأحوال كلها أضيفا الى مظهر او مظهرته له صاحب العبر قال
الرضي ولا أدري ما صحته (قوله وهما كلا وكلا) فيه تغيير لا اعراب المثني فان كلا وكلا
مبتدأ ومعطوف عليه والخبر كلثنى وكذا تجعله مع المظهر خبر المكان المحذوفة مع
اسمها وانما هو حال من ضمير كلا وكلا المستتر في الخبر مع ان حذف كان هنا غير
مشمور وتقدم ما فيه وألف كلا أصل اذ لا يتقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه
لانه الغالب في المتطرفة ولا نها أميلت وقيل عن واو لئلا يختلف مع كلتا فان لامها
عن واو مثل تجاه وبنت واخت لا عن ياء كايان اذ لا تثنى له وأما الالف فالكسرة
أو للرجوع الى الياء جراً ونصباً وألف كلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو
وقال الجرمي الالف لام والتاء للتأنيث فلو سمي به ثم نكسر لم ينصرف عند سيبويه
وانصرف عند الجرمي ويرد عليه انه لا يعرف وزن فعول وان التاء لا تقع حشواً
ولا بعد ساكنين صحيح وان أبو علي انما أبدلوا لام كلتا لانها وقعت قبل ألف التأنيث

فان آخرهما يحذف
لاتقاء الساكنين ثم
ينفتح ما قبل آخر المقصور
دلالة على ما حذف ويضم
ما قبل آخر المقوص في الرفع
ويكسر في غيره مناسبة
للحرف وقد ألحق بكل من
المثني والجمع مع ألفاظ
شابهة مما في الدلالة على
معناها وان لم تكن منهما
لفظاً ما اعتبر فيه ما من
الشروط منها فالمحقق
بالمثني هنا أربعة ألفاظ
لقطان بشرط (و) هما
(كلا وكلا)

ولا ينفكان عن الاضافة
الى ظاهر او ضمير والشرط
في الحاقهما ما كونهما
(مع المضمرة) في تنذير فها
بالا ف ويجران وينصبان
بالباء (كالمثنى) لانهما في
الاغلب اذا اضيفا الى ضمير
قائب كانا تابعين للمثنى تأكيذا
له كجاء الزيدان كلاهما
في علاموا فحين لم يتبعوهما في
الاعراب ثم طرد ذلك فيما
اذا اضيفا الى ضمير متكلم
أو مخاطب بخلاف ما اذا
اضيفا الى ظاهر فانهما
لا يجران على المثنى أصلا
فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما
بجركات مفردة على الآخر
كالمصور نظيرا الى افراد
الفاظ كقوله تعالى كلنا
الجنتين آتت أكلها ولما
كان الاعراب بالحروف فرعا
عن الاعراب بالحركات
والاضافة الى المضمرة فرعا
عن الاضافة الى المظهر جعل
الفرع للفرع والاصل للاصل
ولفظان بلا شرط واليهما
أشار بقوله
(وكذا اثنتان واثنان مطلقا)
أي ضمير اضيفا

ولا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما بعد العلامة اذا كانت القائل ترى انهم
قالوا أحد واحد وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر
والمؤنث الذي علامة تأنيده التاء (قوله ولا ينفكان عن الاضافة الخ) قال الرضي
واعلم ان كلا وكلا لا يضافان الا الى المعارف كما يجب في بابه والمضاف اليه يجب
ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين أو معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق
المثنى الا في الشعر نحو كلاز يدومر ووالحاق التاء بكلاما مضافا الى المؤنث أفصح
من تجر يده نحو كلا المرأتين انتهى وفي المعنى نحو مع بسط ونقل في المعنى ان ابن
الانباري أجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك مسنان
وأجاز الكوفيون اضافتها الى التكررة نحو كلا رجلين عندك مسنان فان رجلين
قد تخمص بوصفها بالظرف وحكوا كاتجاريتين عندك مقطوع يدها أي تاركة
للعزل وبه يعلم ما في اطلاق الشارح حيث لم يقيدها بالظاهر بكونه معرفة ولا هو
والضمير بالدلالة على اثنين (قوله مع المضمرة) قال الرضي وهو ثلاثة أشياء كلاهما
وكلا كما وكلانا انتهى وهو ظاهر كافي المعنى أيضا امتناع كلا كانه جمع اللهم
لا اذا تجاوز به عن الاثنين (قوله لانهما في الاغلب) ومن غير الغالب أن تقول
كلاهما ما جاء في بعدد كمرخصين فلا يكون تأكيذا وكذا كلا كاجتمعا او كلانا
جتمعا وهل يقال ان من غير الاغلب أيضا ز يدومر وكلاهما (قوله ثم طرد ذلك فيما
اذا اضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب) نحو جئنا كلانا وجئتما كلا كما فانهما او الحال
ما ذكر وان كانا تابعين للضمير وهو مثنى من حيث المعنى الا انه لا يسمى مثنى في
الاصطلاح لان شرطه كما تقدم أن يكون مفردة معر بافلا يصح في ذلك أن تكون كلا
تابعة لاعراب ما قبلها اذ هو مثنى قبل بالطرده هذا معي كلامه وحينئذ فلا يخالف
قول الرضي انهما في هذه الحالة تجران على المثنى لانه أراد بالمثنى ما دل على اثنين
لا المثنى في الاصطلاح قال شيخنا الغني عن كمن قضية وقضية كلام الرضي انه
اذا اضيفا الى ضمير المخاطب لا يكونان تابعين للمثنى المعرب وأقول قد صرحوا في باب
التاء انه يقال يا تميم كاهم وكلهم ومثله باعلاما ز يد كلا كما وكلاهما على الاصل
وحينئذ في هذه الصورة قد تبع المثنى المعرب مع الاضافة الى ضمير المخاطب اللهم
الا أن يقال ان ذلك عارض وخلاف الاصل فلم ينظر اليه (قوله فانهما لا يجران
على المثنى أصلا) قال الرضي لا يقال جاءني أخوالك كلا أخويك انتهى (قوله
وكذا اثنتان واثنان) أي ومثل المذكر كورين كلا وكلا في انهما كالمثنى اثنتان
بالمثنية للمذكر والمذكر والمؤنث واثنان بالمثنية للمؤنث ومثله ثندان في لغة
تميم وهما من أسماء التثنية وقيل انهما مثنيان حقيقة (قوله مطلقا) أي حال

كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ما قاله الشارح (قوله الى ظاهر)
 أي غير متنى قال في التوضيح في باب العدد ولا يجمع بينهما أي بين الواحد والاثنين
 وبين العدد ولا تقول واحداً رجل ولا اثنين رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية
 والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما
 انتهى وقضية كلامه انه اذا لم يكن رجلين معدود ابل كان المراد من اثنين شخصين
 مضافين الى شخصين آخرين وهو المعبر عنهم ارجلين جازت الاضافة لانه فاء اضافة
 الشيء الى نفسه وهو ظاهر المعنى وكذلك في اضافتهما الى ضمير المتنى ويتعين ذلك
 في الاضافة الى المفرد وهو ذاته معني قول بعضهم يؤخذ من كلام الاوضح أن محمل
 الامتناع اذا اضيف الى المعدود أو ما اذا اضيف الى صاحبه فلا منع نحو جاء اثناهما
 أي غلامهما (قوله فيعر بان اعرابه) الفاء للسببية والمعنى لان وضعهما وضع
 المتنى فيسبب ذلك يعر بان اعراب المتنى وليست هي الفاء التي ينصب المضارع
 بعدها اذا تقدمت في كرفع في الوهم افساده (قوله وكلامه يوهم الخ) يقال عليه
 هذا الابهام بعينه لازم لا حيث اطلقت الاضافة الى الظاهر وليس كذلك فان
 اضافتهما الى المتنى ممنوعة كما تقدم (قوله فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممنوعة)
 قضية ذلك صحة اضافتهما الى ضمير المفرد والى ضمير الجمع فيقال مثلاً اثناهما واثناهما
 وهو ظاهر ان كان المراد بالمضاف اليه غير المضاف وحينئذ نقول وكذا القول
 في الاضافة الى ضمير التثنية فلامعنى لاستثنائه والذي تحرر عندي في تحرير المسألة
 ولم أره منقولاً انه ان أريد بالمضاف غير المضاف اليه محتمل الاضافة لمطلقاً لا فرق بين
 المتنى وغيره من ضميره وغيره وان أريد بالمضاف والمضاف اليه شيئاً واحداً امتنعت
 الاضافة مطلقاً أما المتنى فلما فيه من اضافة الشيء الى نفسه وأما الى غيره فله عدم
 التطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الفرض شيخنا الغني (قوله)
 نص في الاثنين فضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه) يؤخذ منه امتناع
 اضافتهما الى ما دل على اثنين بالنص (قوله وكان الأولى ذكره كما ذكر الخ) قد يقال
 بل ذكره لانه أراد بالمتنى ما سمى متنى ولو فيما مضى فلا حاجة الى ذكره فيما ألحق
 بالمتنى كذا قيل ولا يخفى أنه لا يدفع الأولوية الموجهة بالقياس على الجمع (قوله)
 فيرفع بالالف الخ) هذا واضح اذا سمى بصورة حال الرفع فهل كذلك اذا سمى بصورة
 حال النصب أو الجر حتى يجوز حينئذ أن يرفع بالالف كلامهم يشمل ذلك ويؤيده
 انهم اذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجزى فكذلك اذا سمى بغير
 المرفوع يجوز أن يرفع بالالف وهل يجوز أيضاً مع التسمية بصورة المنصوب أن
 يعرب اعراب ما لا ينصرف بأن يحول الى صورة المرفوع ويعرب بالحركات على

الى ظاهر أو الى مضمراً لم
 يضاف لان وضعهما وضع المتنى
 وان لم يكونا متنيين حقيقة
 اذ لم يثبت لهما مفرد فيعر بان
 اعرابه (وان ركبا) مع العشرة
 كجاء في اثنا عشر واثنا عشرة
 وكلامه يوهم جواز اضافتهما
 الى كل مضمراً وليس كذلك
 فان اضافتهما الى ضمير التثنية
 ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان
 اثناهما أو المرأتان اثناهما
 أو ثنياهما لان ضمير التثنية
 نص في الاثنين فضافة الاثنين
 اليه من اضافة الشيء الى نفسه
 نبيه عليه في شرح اللوحة
 (تنبيه) لم يذكر فيما ألحق
 بالمتنى في الاعراب ما سمى به
 منه كزبدان علما فكان
 الأولى ذكره كما ذكر فيما
 ألحق بالجمع الآتي ما سمى به
 منه فيرفع بالالف ويجزى
 وينصب بالياء ويجوز فيه
 أن يجزى مجزى سمان

ادعاء أن المزايا المفردة العقلية فقط فتدبر (قوله إسماعيلين ولا صفتين) اعترض
 بأن الأول صفة اقوالهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام في الأهل يعني
 ذى القرابة لا بمعنى المستحق لشيء ولو سلم أن الكلام فيه فهو لا يقيـل الباء المقصود
 بها التانيث ولا يدل على التفضيل (قوله وهى مالم يسلم فيها بناء واحدها) أى
 اغير اعلال فلا نقض فيحوالا علون من جميع التصحيح المتغير لا لعلال والمراد عدم
 السلامة اما لفظا أو تقدير اليدخل نحو عنوان جمع صنو مما تغير تقديره بأن تقرر
 حركة صنو وسكونه مثلهما فى سلم وحركة صنو وسكونه مثلهما فى غلمان وأما
 دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع التصحيح فتحكم إلا أن يفرق بأن تلك زائدة
 على حقيقة الجمع بمعنى بخلافها فى التكسير والقول بأن نحو صنووان جمع تصحيح
 اسكن ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف لتخلف ذلك فيما ليس بوف الشر وط
 لا يخفى ما فيه (قوله منها أرضون) اعلم أن أرضون مما شذ من باب سنين لان مفردة
 أرض وهى لفظ ثلاثى لم يحذف منه شيء فكان ينبغي تأخير أرضين عن سنين وذكرة
 مع سنين لينبم على شذوذهما (قوله بفتح الراء) انما فحمت لانه تاب عن أرضات
 قال المصنف ويجوز اسكانه فى الشعر وعبارة الدمايين وحكى اسكانه وانما كان
 الاصل أرضات لان الأرض مؤنثة نحو قوله تعالى ان الأرض لله يورثها من يشاء
 من عباده وقواهم فى تصغيرها أريضة (قوله ولا مهابا وأوها) أوفيه لاشك
 العارض من الجمع ومن مجىء الفعل على ما ذكر (قوله لقولهم فى الجمع الخ) أى
 لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها واعتراض بأن فيه دور لان الجمع فرع الافراد
 وقد توقف العلم باصالة ذلك الحرف فى المفرد على أصالته فى الجمع وأجيب بمنع الدور
 لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة الحرف على
 ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد جهة التوقف (قوله ولجىء الفعل الخ) أى
 والفعل المستند الى ضمير متكلم أو مخاطب يرد الاشياء الى أصولها وانما حذفوا
 الواو والهاء وعوضوا عنه التاء فى محل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب
 حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لاختلافها وقد يقال لدلالة فى الجمع
 ومجىء الفعل على ما ذكر على تعيين أحدهما كما هو المشهور لجواز أن يكون له
 أصلان باعتبارهما اختلاف الجمع ومجىء الفعل على ما ذكر (قوله جمعاً ثلاثى)
 عبارة ابن الناطم ثلاثى فى الاصل وفى بعض النسخ ثلاثى الاصول وقضيتها أن منه
 مزيد الثلاثى لانه لم يتعرض اسلب الزيادة وحاصل ما ذكره من هذا النوع
 الذى هو محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء كسنة فتكسر فى الجمع وقد
 تضم حكى ابن مالك سنون تضم ومكسورهما كعضة فتعلم فى جمعه غالباً وقد تضم

إسماعيلين ولا صفتين (و)
 الثالث جوع تكسير وهى
 مالم يسلم فيها بناء واحدها
 منها (أرضون) بفتح الراء جمع
 أرض بكونها راجع هذا
 الجمع لانه راء يورث فى مقام
 الاستعظام كقوله
 لقد فحمت الارضون اذا قام
 من بنى سدوس خطيب فوق
 أعواد منبر (وسنون) بكسر
 السين جمع سنة بفتحها ولا مهابا
 وأوهااء لقولهم فى الجمع
 سنون أو سنونى ولجىء الفعل
 على سائيت وسائيت وأصل
 سائيت سائون فقلبت الواو
 باء لتجوازها مطرفة ثلاثة
 أحرف (وبابه) وهو كل
 ما كان جمعا ثلاثى حذف
 لامه وعوض عنها التانيث

نقله الصاغاني في هزين ومضمومها كنية فيجوزو الجمع ضمها وكسرها (قوله ولم يكسر) أي تكسيرا يعرب فيه بالحركات فلا ينافي قوله أولا والثالث مجموع تكسير (قوله كعزة) بكسر العين المهملة وفتح الراء الفرقة من الداس وأصلها عزى فالهاء عوض من الياء التي هي لامها وتجمع على عزى وعزبن والعزبن الفرق من الناس المختلفة لان كل فرقة تعزى الى غير من تعزى اليه الاخرى (قوله وعضة) أصله عضة بالهاء من العضة وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا فلا مهاها وقيل أصلها عضون قواهم عضيته أعضية اذا فرقة فلا مهاها او ويدل للاول تصغيرها على عضية والثاني جمعها على عضوات لان كلاما من التصغير والجمع يرذال شي الى أصله (قوله بخلاف ثرة) أي وبخلاف الرباعي (قوله ونحو عدة وزنة) أي من كل ما كانت الهاء فيه عوضا عن الفاء وأصلها او وعد ووزن بكسر أوها ما وسكون ثانيم ما فاستقلت الكسرة على الفاء فتقلت الى ما بعد هاء ثم حذف الوار وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولدة وهي الماوى فى البن ومحل ما ذكر اذا لم يكن ~~و~~ ناعلمين لمد كرفان كانا علمين له جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون وهذا بخلاف شقة وشاة اذا جعل علمين فلا يجمعها هذا الجمع لما شرطه بعضهم من كون الكلمة لا تكسر لها قبل العلمية كما صرح به الامامى وكان ينبغي لشارح أن يذكر محذوف العين في المختز عنه (قوله ونحو يدودم) أي مما حذف لامه ولم يعوض منها شي وأصلها ما يدى ودمى يسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال والميم الى فتح الميم (قوله وشذ أبون) أي ادمم التعويض ولو قال شذ بالفاء لكان أولى وكأين ما جمع بالواو والنون من الاسماء الستة على ما مر (قوله لان العوض غير الهاء) وهو وهمزة الوصل في اسم وتاء التأنيث في بنت والفرق بين التاء والهاء أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء وتسكتب مجرورة وهما التأنيث بوقف هاء بالهاء وتسكتب مربوطة وقيل ان التاء في بنت وأخت ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح والصيغة كلها للتأنيث وقيل للحاق بجذع أو للتثاني بالثلاثى ولو سمى بأخت و بنت مذ كرم يجمعها هذا الجمع خلافا للفرأ فانه أجاز حذف التاء وجهها بالواو والثون (قوله ونحو شاة وشقة) أصل شاة شوهة يسكون الواو فلما اقيمت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلب الفافصار شاة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث وأصل شياه شواه فابت الواو بالانكسار ما قبلها وأصل شقة شقة فحذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث والدليل على أن اللام هاء التصغير والتكبير وانما لم يجمعها بالجرى لان العرب استغنيت بكسرها عن تصغيرها وشذ نحو طيبين جمع طيبة مع انهم كسروها

ولم يكسر كعزة وعزبن وعضة
وعضبن بخلاف نحو ثرة لادم
الحذف ونحو عدة وزنة لان
المحذوف الفاء ونحو يدودم
لادم التعويض وشذ أبون
وأخون ونحو واسم و بنت
لان العوض غير الهاء ونحو
شاة وشقة تكسيرا يجمعها على
شياه وشناه

على ظاهراً ولا مظهرية المحذوفة وأوقالوا طوبوته إذا أصبته بالظبية وهي طرف السيف
 (قوله وبنون) لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الكلمة وهي ليست من
 الأنواع الأربعة وأعله قصدها الإشارة إلى أنها خالفت باب بنين ولو جعلها
 الشارح مما خرج بقيد التأنيث وقال بعد اسم وشذبه وجاد (قوله لعلة تصريفية
 الخ) قيل هي خفة التثنية ونقل الجمع وقال الشهاب القاسمي في شرحه وبنون جمع
 ابن وقياسه ابنون لكنه جمع على أصل ابن وهو بنو ويحذف اللام نسبة منسياً في الجمع
 كما حذفت في الواحد وإن جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كأنهم أرادوا أن
 ينهموا على أن الفاء في الأصل مفتوحة انتهى وهو أخوذ من كلام الدماميني في شرح
 التسهيل وكتب شيخنا الغنيمي قد يقال ولم أره منقولاً من صورة المعروض عنه وهو
 الواو وجوده في الجمع ولا كذلك في التثنية أو يقال لم تحذف في التثنية ويقال بنان
 لوجود اللبس بالبنان وهي الأصابع انتهى وكتب شيخنا عبد الله الدنوري
 بهامش نسخة شرح التوضيح ما نصه وذلك لأن ابناً أصله بنو وحذفت لامه
 للتخفيف وعرض عنها همزة الوصل والجمع يرد الأشياء إلى أصولها فلما جمع رجعت
 الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو لعلة المحذوف لعلة كالثابت فلم تأن الهمزة
 وأما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها لأنها متحركة بالفتح
 والفتح خفيف وقد حذفت أولاً لغرض التخفيف فلورجعت لزال ذلك الغرض
 والمانع من حذفها لورجعت ومن قلمها ألفاً ~~سكون~~ ما بعد ها ولو حذفت لصار
 اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان المكف بخلاف بنون (قوله فنه عليون) أي عما سمي
 بالحق وانظر حكمة التمثيل به دون أن يمثل عما سمي به من الجمع (قوله اسم لأعلى
 الجنة) استدلل على ذلك في التصريح بقوله تعالى أن كتاب الأبرار في عليين وفيه
 أن بقية الآية تدل على أن عليين اسم للكتاب المرقوم لأن يصار إلى إضمار واقتدير
 محل كتاب وفي الرضي وهو اسم لديوان الخبير على ما فسره الله تعالى في قوله كتاب
 مرقوم يشهد المقر بون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لأنه يكون علماً منقولاً عن جمع
 المنسوب إلى عليية وهي العزقة والقياس أن يقال في المنسوب إليها على ككسري
 في المنسوب إلى كسري وإن كان عليون غير علم بل هو جمع عالية وليس بمنسوب إليها
 بمعنى الأماكن المرتفعة على أن معنى قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو
 شاذ لعدم العقل (قوله جمع على لم يوف الشروط) فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل
 علماً فان قيل ما سجد الشارح في أن المصنف أراد عليون المسمى به اذ يحتمل أنه
 من جموع التصحيح التي لم يوف الشروط لأنه مفرد ليس بعلم ولا صفة قلت لو أراد
 ذلك ذكره مع أهلين ولم ينسب بينهما بنون وبابه ومعلوم أنه ليس من باب سمنين

(وبنون) جمع ابن وقياس
 جمعه جمع السلامة
 ابنون كما يقال في التثنية
 ابنان واسكن خالف تصحيحه
 تثنيته لعلة تصريفية أدت
 إلى حذف الهمزة (و)
 الرابع ما سمي به منه أو عما
 أطلق به فنه (عليون) اسم
 لأعلى الجنة وهو في الأصل
 جمع على بكسر العين واللام
 مع تشديد اللام والياء وزنه
 فعمل من العلو

لعدم تغيير واحد (قوله وشبهه) معطوف على الاول وهو قوله اولو والضمير يرجع
 للجمع وهل يصح ان يرجع الضمير الى علمين مع العطف عليه أو على أولونا مل (قوله
 منهذا وما قبله الخ) اشارة الى ان قوله كالجمع خبر عن قوله أولو وما عطف (قوله ويجوز
 في هذا ان يجري مجرى غسلي) اي يجوز في هذا النوع الرابع ان يجري مجرى
 غسلي والغسلي هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم وبعضهم يطرد هذه
 اللغة في الجمع نفسه كالحق به والشرط في الاجزاء المذكور أن لا يتجاوز سبعة أحرف
 كشهبيات فان تجاوزها اعرب بالحروف (قوله من أربعة مذاهب الخ) فالاول
 اعرب بالحروف ومما استشكل به ان أصل الاعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير
 خروج عن الأصل الثاني ان الاعراب مقدر فيما قبلها وهو الدال وهو رأي
 الاخفش ومن جملة ما رده انه تقدير في غير الآخروا الاعراب لا يكون الا آخره بأنه
 لم يحتاج الى تغييرهما كما لم يحتاج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل باء التسكيم الثالث
 ان الحروف دلالة الاعراب بمعنى انك اذا رأيت افعالها فكأنك رأيت الاعراب وبه فسر
 أبو علي - ذهب الاخفش واستشكل بأنه يؤدي الى ان تكون الكلمة معرفة
 وليس له احرف اعراب وذلك غير موجود في الاسماء الرابع أن الاعراب ببقاء
 الالف والواو رفعاً وانقلابهما نصياً وجراً عليه المازني وطائفة - وهو يبنى على ان
 الاعراب معنوي قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون
 فلما دخل العامل لم يحدث شيء فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل
 النصب والجر قلب الالف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا
 اعراب ظاهر ولا متدرورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس في المعربات
 ما ترك العلامة له علامة وبهذا التقرير تعلم ان قول الشارح ومذهب الخليل
 وسيدويه الخ خارج عن المذاهب الاربعة خلافاً لمن خلط وخططه شيخنا (قوله
 فقد رد بها هو مذكور الخ) قال الرضي وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف
 هذا القول ورده ابن مالك أيضاً بلزوم ظهور النصب في الياء بلزوم تثنية المنسوب
 والمجرور بالالف لتحريك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما
 حملوا النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً فمما قدروا الكسرة
 قدروا الفتحة فتحقق العمل وعن الثاني بان المانع من قلم اقصاء الفرق بين المثني
 المذكور وغيره وان كان القياس ما ذكر من القلب ولذلك لاحظ - من اعرب
 من يجري المثني بالالف مطلقاً انتهى وأجيب أيضاً بأنه ليس للمقدر حكم المفوظ
 وأوردوا على جواب أبي حيان الاول ان الكلام عوياً تقدير الاعراب بالحركات
 مقدرة ولا حمل على ذلك التقدير لار النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة

(وشبهه) مما سمي به كزيدون
 علماً لهذا وما قبله من الأنواع
 (كجمع) المذكر السالم في
 اعرب بالحروف ويجوز
 في هذا أن يجري مجرى
 غسلي في لزوم الياء الاعراب
 بالحركات الظاهرة على
 الثون متونة ان لم يكن
 أعجمياً فان كان كفسرين
 امتنع التنوين وأعرب
 اعرب ما لا تصرف وما
 تقدم من أن المثني والجمع
 معربان بالحروف هو
 المشهور من أربعة مذاهب
 فهم ما وكاهما مشكوك ومذهب
 الخليل وصيبويه ان هذه
 الاحرف محال للاعراب
 كاللاد من زيد والحركات
 مقدرة في اختياره العلم
 هو أقوى - بجمع ذلك
 قد رد بها كورمع
 جوابه في المولات وذهب
 الزجاج الى أنهم ما مبنيان
 لتضمنهما معنى واو العطف
 كخمسة عشر وليس
 الاختلاف اعرباً عنده
 بل كل واحدة صيغة
 مستأنفة كما قيل في هذان
 واللدان عند غيره

مقدرة على الياقن معنى ذلك الجواب ويمكن أن يجاب بأن المراد بانهم قلبوا الالف
الياء في حالة الجروان يكن اعرابا بقا صورة الكامة في أحوالها اولما كانت الياء
أنسب بحالة الجر لنا سبها الكسرة التي هي الجر حملوا النصب على الجر لنا سبها
له في أن كلاً فضيلة ولما حملوه عليه ناسب أن يواتقه في تقدير اعرابه وان تقلب الياء
موافقة بين المحمول والمحمول عليه (قوله ورده الرضى) بأنه لم يحذف المعطوف في
خمس عشرة بل حذف حرف العطف فبني اما المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف
مع حرف العطف لو سلم انه كان مكرراً بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف
العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والمجموع تضمن معنى حرف
العطف لوقوعه على الشبثين أو الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد
واو واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو فلما بل اهدر معنى العطف
لوسلنا ان أصله كان كذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيتين بلفظ واحد
لا على وجه العطف كلفظة كلاً الا أن كلاً لم تقع على المفرد لم تتجج الى علامة المثنى
لعدم اللبس بخلاف زيد وكذا جعل المفرد في الجمع واقعا على أشياء كلفظ كل إلا أن
كل لم يتجج الى علامة الجمع مع اذ لا تلبس بالمفرد لان الموضع له وليس كل لفظ مفيد
يطابق على ذى اجزاء تضمنها او العطف والواجب بناء ألفاظ العدد كخمس وخمسة ونحو
كل ورجال بل اذن لم توضع كلمة واحدة للمجموع ويبطل مذهب الزجاج اعراب
نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع الطراد ما ذكره فيهم انتهى ملخصا (قوله كالف سور)
وأما قوله في هذه الحالة فظاهر كلامه انها مكسورة وقال ابن عصفور يجوز فتحها
على هذه اللغة (قوله ويعرب بحركات ظاهرة الخ) حكى الشيباني هذان خيلان
(وقوله والأولات) قيل انما قدمه مع كونه ملحقا به لئلا يظنهم باعرابه كذلك
ولا يخفى ما فيه اذ في جميع المذكور السالم نطق بكسر من المحققات ومع ذلك اخرها الا
أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغي نقضه وقال بعض الافاضل انما
قدمه ليتوصل بالمحققات قبله وان لم يكن من جنسها ويمكن أن يقال انما قدمه على
قوله وما جمع لا يقع في الوهم ان قوله وما جمع الخ عطف على مدخول السكاف
في قوله كالجمع مع فيتوهم انه من الملقى بجمع المذكور وان قوله فينصب بالكسرة
يختص بأولات قال شيخنا وأصل أولات وأليات بضم الهمزة وفتح اللام فابت الياء
أنفاهم حذف لاجتماعها مع الالف والتاء المزديتين ووزنه فعات وهو كذا ويلزم
الاضافة الى اسم جنس ظاهر (قوله ولم يذ كر الخ) أى بناء على ما في بعض النسخ
والذى في غالبها **كرو** وما سمى به منهم أى من أولات وما جمع بالفاء وتاء مزديتين
(قوله كاذرعان وعرفان) قيل في التمثيل بذلك نظرا لا واحدا لكل منهما فانه

ورده الرضى ومن العرب
من يلزم المثنى الالف مطلقا
ويعرب بحركات
على الالف كالف سور
من يلزمه الالف دائما
ويعرب بحركات ظاهرة
على الذوات اجزائه مجرى
المفرد (و) الا (أولات)
بمعنى ذوات وهو اسم جمع
لا واحدة من اقطه بل من
معناها وهو ذوات وظاهره
أولوى كونه اسم جمع الآن
أو لو مختص بالعائل ولم يذ كر
بناء أهل على جمع المؤنث
السالم غيره ومثله ما سمى به
منه كاذرعان وعرفان

لم يوجد اذرة وعرفة وقول الناس عرفت شيئا بمجوله وليس به في محض كفاي الصاح
 عن الفراء ويحاج بأن ما في الصاح عجيب فقد ثبت في الحديث الحج عرفة وعرفة
 كلها موقفة لكنه بقي النظر بالنسبة لاذرعات ويمكن الجواب على بعد بان الضمير
 في قول الشارح منه راجع الى ما في قوله مما حمل عليه أو راجع الى جمع المؤنث
 السالم بناء على انه سلم أو كالعلم على ما أعرب بالاعراب المخصوص وان لم يكن جمعا
 ويكون في الكلام شبه استخدام وقد يقال انه مثال لغيا وأولات وجهه له وشبهه
 ما سمي به منه معترضة والضمير للجمع غاية الامر انه لم يمتثل له اظهره (قوله
 بالتثنية فيهم) وهو للمقابلة فلا يرد ان حقه ما منع الصرف (قوله مراعاة العلمية
 والتأنيث) أي مع اعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية ففي ذلك مراعاة الجمع
 في الاعراب وما لا ينصرف في حذف التثنية وان لم يكن للصرف لكونه مشها
 له في العورة قال الاثموني في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حال الجر تأنيثا
 عن الفتحة لانه عندهم مؤنث غير منصرف للعلمية والتأنيث انتهى وقضية ذلك انه لو سمي
 به مذكرة كان مصروفا ووجهه ان التأنيث اللفظي هنا غير معتبر لانهم صرحوا بان
 مثل هذه التسمية للتأنيث وان تاء التأنيث التي تمنع الصرف هي التي تقلب
 في الوقف هاء فحاققتاه كلام ابن عقيل في شرح التمهيد من انه لا فرق حيث
 مثل له بنيدات علم رجل وامرأة محل نظر لانه على قول غير الجمه ورأها كهاء
 التأنيث (قوله تنويرتها من اذرعات وأهلها) صدر بيت لامرئ القيس السكندري
 في حبوته عجزه * يثرب ادنى دارها انظر على * ومعنى تنويرتها انظرت الى نارها
 بقلبي وأدنى أقرب الى الأرض وهو مبتدأ خبره نظرا أي منظوراً وذو نظر قال شيخنا
 عبد الله الدونيري المراد المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر على أي الراي
 اذا أراد أن ينظر الى دارها لابد أن ينظر في محراب فكيف بمن هو باذرعات
 فالأخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عال (قوله بألف
 وتاء مريدتين على مفردة) أي بان لا يكونا في المفرد أصلاً أو يكونا لكن لا يقابلان
 بالتاء والعين واللام كفاطمة وبنت وأخت ككتبه عليه السلامين في شرح لامية
 الحزم رداعلى الصفدي وانما وجبت له عملان ليكونا كزيادتي جمع المذكر
 وخصت الزيادة بالألف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل
 واحد من الحرفين يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والجمالة وضاربة لكن
 قال الراعي في شرح الألفية دلالة الألف والتاء على التأنيث مسلمة دون الجمعية
 وانما تفهم الجمعية من أبنية الجموع (قوله وان كان جرياً على الغالب) وقد
 يقال انه صار في الاصطلاح اسماً للجمع بألف وتاء مريدتين ومع ذلك فتعبر بالمصنف

بالتثنية فيهم - ما وبعضهم
 يتخذونه مراعاة للعلمية
 والتأنيث وبعضهم يعرب
 هذا النوع اعراب مالا
 ينصرف مراعاة للتسمية
 المندرجة بالوجه الثلاثة
 في قوله امرئ القيس * تنويرتها
 اذرعات وأهلها * (وما
 من اذرعات وتاء مريدتين)
 بجمع بألف وتاء مريدتين
 على مفردة وعدل عن تعبير
 هو اسم بجمع المؤنث السالم
 ان كان جرياً على الغالب
 يقال الخبيصة الى ما قاله تبعاً
 الذي حبان ليشمل ما كان
 مفردة مذكرة

أولى لانه لا ايم فيه (قوله كحامات) لو قال طلمات كان أولى وجمع حمام على
 حمامات غير مطرد على ما سياتي (قوله كاذ كر) أى فى قوله خلق الله السموات وهذا
 بناء على ان ذكر بصيغة الماضى المبني للعلوم فان كان بصيغة المبني للجهول فالمراد
 كاذ كر فى قول الشارح حمام وحمامات (قوله كسجدات) بفتح الجيم جمع سجدة
 يسكونها وكبلى وحبليات وصحراء وصحراوات ألا ترى ان الالف قلبت ياء والهمزة
 قلبت واوا وكفرة وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرات بكسر الدال وفتحها
 (قوله فهو المفرد الخ) أنت خبر بيان المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الاعراب
 بل المعرب هذا الاعراب مجموع المضموم والمضموم اليه فالأولى الجواب بان المراد
 الجمع الذى جمعهم ما أى الذى آله جمعيته الحاقهما (قوله ضم غيره) وهو الالف
 والتاء (قوله لا المفرد قبل ضم غيره) ألا يصدق عليه والحال ما ذكرناه جمعهم ما
 بخلافه مع اعتبار الضم اليه وما له ان الذى يعرب هذا الاعراب هو المسمى
 بالجمعهم ما يعنى ما يطلق عليه ذلك تأمل (قوله أصليتان) وهى الياء فى الأول
 والواو فى الثانى لا انقلاب ألف قضاة وغزاة عن أصل فان أصلهما قضية وغزوة
 بفتح الفاف والغين كساحر وسحرة فضمهما بعد قلب اللام التاء فحرهما وانفتح
 ما قبلها فراقبناهما وبين المفرد كفتاة وانما قدرنا كذلك لانهم لم يروا جعلا على هذا
 الوزن فى الصحيح والمعتل اذا شك كل أمره يحتمل على الصحيح وهذا عند غير ابن مالك
 وأما هو فقال ان فاعل المعتل اللام يجمع على فعلة (قوله قال جدى الخ) أى تبعه غيره
 من شراح الالفية وغيرها وهو مبنى على ان الباء مصلة جمع وذلك لانه يؤخذ من باء
 الالة المتعلقة بجمع زيادة الألف والتاء فلا حاجة للتغيير بزيادة او ما هنا تبعنا
 للتسهيل مبنى على ان الباء للملازمة وهى مع مجرورها فى موضع الحال من فاعل جمع
 أى ما جمع ملتبس بذلك فغيره يزدن لا بد منه فكلاهما ليس صحيح ويتقدح من
 هذا ان تحقق الاحتراز يتوقف على تلك الزيادة لان خروج المحترق عنه بدورها
 مبنى على أمر غير متعين لاحتمال غيره على انه قد يمنع ان المخرجات لم يدل على جمعيته
 بالالف والتاء واصالة احدهما لا تنافي ذلك (قوله لان ذلك) أى قضاة وآيات
 (قوله قياسا مطردا) أى قياسا مقياسا أو ذاقيا من وقوله مطردا وصفه فيدلالتا كيد
 (قوله خبئة أنواع) أى وماها مفعول على السماع وذلك كإرشادات وسجلات
 وحمامات وسرادقات وهو ما قاله ابن مالك وقضية كلام الجامع انه مطرد فيما لم يكسر
 من نحو سرادق وحمام وهو ما نقله الرضى عن الفراء فى كل خماسى أصل الحروف
 لا تستكراه نك (قوله ذواتا مطلقا) أى تاء التأنيث المبدلة فى الوقف
 ما كتبتة يمكن ما قبلها كتبت وأخت وكذا كتبت وكتبت لوسمي هما ولو

كحامات وما سلم فيه بناء
 الواحد كذا كر وما تغير
 فيه ذلك كسجدات كذا كن
 برده عليه ان الذى جمع بألف
 وتاء خبر يذنين هو المفرد
 وهو لا ينسب بالكسرة
 ويحاجب بما قاله ابن الصائغ
 ان الذى جمعهم ماء عناء
 الذى وقع عليه ما يجمع
 بهم او هو المجموع مما فهو
 المفرد بوصف ضم غيره اليه
 لا المفرد قبل ضم غيره اليه
 واشترط كغيره أن تكون
 الالف والتاء خبر يذنين
 الاحتراز عن نحو قضاة
 وآيات اذ الالف فى الأول
 والتاء فى الثانى أصليتان
 قال جدى رحمه الله تعالى
 فى شرحه على الأجر ومبة
 ولا حاجة الى هذه الزيادة
 لان ذلك غير داخل
 قولنا ما جمع بألف وتاء اذ
 المتبادر من ذلك أن تكون
 الالف والتاء مستخدمتين
 لاجل الجمع ولهم هذا اقتصر
 ابن مالك على قوله
 وما تبا والفاء قد جمع
 والذى يجمع بألف وتاء
 قياسا مطردا خبئة أنواع
 ذواتا مطلقا

المفعول به بالنسبة الى الابدان فلا يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه
 الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجودا والا كان تحصيله للحاصل (قوله وبعضه
 مسموع) كسموات لان مفردة ليس واحدا من الانواع الخمسة المتقدمة فانه وان
 كان اسم حفسا ~~لكنه~~ ليس مؤنثا بالالف المدودة ولذا صرف في قوله تعالى
 وأوحى في كل سماء أمرها لان ألفه زائدة وهو من بدل من واو أصلية لانها
 لام الكلمة قلبت هـ من زائدة نظرفها بعد ألف زائدة كافي كـ واو ليست الهـ من
 بدلا من ألف التانيث لان ألف التانيث لا بد أن تصحب أكثر من أصلين لانها من
 أقسام الالف الزائدة (قوله وأن ما فيه تاء التانيث الخ) أى كافي بنت وأخت
 وهذا بناء على ان التاء في التانيث وتفضيل الكلام في ذلك في باب النسب
 من التوضيح (قوله والاملا ينصرف) أى ما يصدق عليه ما لا ينصرف أى
 الاسم الفاق للصرف وهو الفضل والزيادة على علامة الاعراب وهي التنوين
 أو غير ذلك (قوله وهو الاسم المعرب) أى بالحرركات قال الرضى وانما لم يظهر
 أثر منع الصرف في المتن وجميع المذكور السالم مع اجتماع السببين في نحو أحران
 ومسلمون علمين للتأنيث لان النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف
 فيقبعه الكسر وأيضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل
 ان سمي بهما وعر بالاعراب المفرد أى جعل النون مفتقرة لاعراب وجب منع
 صرفهما للعلمين لان فيهما تنوين التمكين ولا يتبع فيهما الجر (قوله الذى هو
 التنوين) أى المعهود وهو تنوين التمكين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن
 وذلك المعنى هو عدم مشابهته للعرف والفعل فدخل جوار واعسم تصغير أسمى
 (قوله ووحده) أى دون الجر بالـ ~~كسرة~~ كسرة عند المحققين لوجوه منها انه مطابق
 للاشتقاق من الصرف الذى به معنى التصويت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين
 ومنها ان الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع أو المنصوب فونه وقيل صرفه للضرورة
 مع انه لا جرفيه ومنها غير ذلك وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين
 بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذى بمعنى التصرف والتقلب في الجهات والجر
 زيادة تقليب وتصرف ولذلك قيل انه أمكن أى أشد تصرفا في حركات الاعراب من
 غير المنصرف ونوزع فيه بأنه ان سلم انه مشتق من التصرف في الجهات مع امكان
 منعه لمكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد تصرفه
 في الحركات (قوله لو جود علمتين الخ) أى شيئين مسميين يعاقى منع الصرف
 معتبرين فلا يشكل بهما اذا صرف والعلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعى حالة
 غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يحتمل

وهذه مقادير كليات في جميع
 بنى وبعضه مسموع كسموات
 جميع سماء وان ما فيه تاء
 التانيث اذا أريد جمع هذا
 الجمع تحذف تاءه هـ ياء
 اجتماع علامتى تانيث
 في كلمة واحدة (و) لا (ملا)
 ينصرف وهو الاسم
 المعرب الفاق للصرف
 الذى هو التنوين وحده
 لو جود علمتين فرقتين فيه
 من علمت أو واحدة تقوم
 مقامهما كما سبقت في آخر
 الكلام وأما الجر وليس
 داخل في سماء

المتكلم عند حصوله أمرا يناسبه وذلك الأمر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا
يكون إطلاقه العلة على كل واحد مجازا لأن كل واحد جزء علة لآلة تامة إذا الحكم
انما يحصل باجتماع اثنين أو ما يقوم مقامهما وادعى العصام أن إطلاق العلة على
المجموع هو المجاز وإن كل واحد يطلق عليه علة حقيقة ويدخل في التعريف
المدكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب وما جمع بألف وتاء
مريدتين علما كاذرات وما جمع بواو وتون علما لمؤنث كملون وإن لم يحذف
منهما الكسر والتنوين لثبوت العلة في جميع ذلك ولم يبين الاسم لمشابهة للفعل
في علة مما ذكرنا ففهما إذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط
بإعمال الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما لم يقتنع
في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير
ظاهرة ولا قوية إذا الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها
إلى تكافؤ وكذا إثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة
كما يحسنى فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنين وكان إعطاء الاسم حكم
الفعل أولى من العكس مع أن الاسم لم يشابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن الاسم
تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وأيس ذلك لمطلق المناسبة وحصر العمل
في التسع استقرأني (قوله بدليل أن الشاعر الخ) قيل في توجيه ذلك أن الجربا الكسرة
عادي حالة الضرورة مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادته إذا لوزن يستقيم بالتنوين
وحده ولو كان الكسر حذف أيضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه
اذمع الضرورة لا يرتكب الاقتران الحاجة (قوله وانما حذف الخ) عطف على قوله
وليس داخل الخ وضمير حذف للجربا الكسرة قال الرضي وقوا هذا القول بأنه لما لم
يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يبق الكسر فظهر أن
سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة انتهى وقال بعضهم هم السرف هو الجربا والتنوين
مع حذفهما للعلمين أو ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام أن
غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه
معاً بطريق الأصل أو المنوع انما هو التنوين والكسر بطريق التبعية
(قوله لا تبدى بالمبنى على الكسر) لأن الكسرة لا تكون أعراباً إلا مع التنوين
أو الألف واللام أو الإضافة وقيل لا يتوهم أنه مضاف إلى باب المتكلم وانما حذف
واجترى بالكسرة كما في هذا غلام بالكسر من غير ياء فقه حكى أبو عثمان أنها
لغة في غير النداء وعليه أنشد * شرفت دموعي من فحسى يحوم * أراد دموعي
وقيل لأن التنوين خاص بالاسم والجربا خاص أيضاً فتبعية الخاص الخاص

بدليل أن الشاعر في اضطرار إلى
صرف المتنوع تونه وانما
حذف تبع الحذف والتنوين
ولأنه لو جرب بعد حذف التنوين
لا تبدى بالمبنى على الكسر
كترال ودرال

(فيجبر بالفتحة) نيابة عن
الكسرة جهلا للجر على النصب
دون غيره لان الفتحة الى
الكسرة اقرب منها الى الضمة
فحملت على الاقرب (نحو)
مهرت بأفضل منه) وبمساجد
ومصر وهذا الحكم مستقر
فيه (الامع أل) أو بدلها
سواء كانت أل موصولة أم
معرفة أم زائدة (نحو) مررت
(بالأفضل) وباليزيد ونحو
قوله * تبيت ببليل أم أرم
اعتاد أو أقام * (أو) مع
(الاضافة) ولو تقديرا (نحو)
مررت بأفضلكم) وقوله
أبدأ بذا من أول * في رواية
الكسر بالتثوين على نيابة
المضاف اليه فانه حينئذ يجبر
بالكسرة لفظا أو تقديرا
على الأصل لان الكسرة
انما حذفت تبعاً لحذف
التثوين والمضاف وما فيه
أل لا يقبلان التثوين فلا يقال
انه محذوف منها ما لا يتبع
حذفه حذف الجر وظاهر
كلامه انه في ذلك باق على منع
صرفه لكانه يجبر بالكسرة
وفي المسألة ثلاثة أقوال الصرف
مطلقا بناء على ان الصرف
هو الجرح والمنع مطلقا لفقد
التثوين

(قوله فيجبر بالفتحة) لانه نض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء وما الحق به بناء
على انه معرب اعراب أصله لانا لا نسلم انه غير منصرف كما ذهب اليه الرنخسري أولا
يوضف بالانصراف وعدمه سلمنا ولكن ما سبق يخص ما هنا فانه يفيد انه على اللغة
الفصحى يعرب بأعراب جمع المؤنث السالم (قوله الامع أل) استثناء من محذوف
والتقدير فيجبر بالفتحة في سائر أحواله الاحالة كونه مع أل أو مع الاضافة (قوله)
أو بدلها كام في لغة حمير (قوله موصولة) كقوله * وهن الشائيات الحوائم *
بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهي جمع حائمة (قوله بالأفضل)
مثال لما فيه أل المعرفة فان أل الداخلة على أفعل التفضيل معرفة وكذا الداخلة
على الصفة المشبهة كالأعشى والأصم واليقظان على الأصح كافي المعنى وغيره (قوله
وباليزيد) مثال للزائدة وهو كلمة من بيت وهو

رأيت الوايد بن اليزيد مباركا * شديدا بآعباء الخلافة كاهله

بخفض يزيد لدخول ال الزائدة عليه ببناء على انه باق على علمية ويحتمل انه
قد وفيه الشيع فصار نكرة ثم ادخل أل عليه للتعريف كما قال المصنف في شرحه
وعليه فلا شاهد (قوله تبيت ببليل الخ) مثال للمامة بدل أي بيت ببليل الأرم
والولوق شبه الجنون (قوله نحو بأفضلكم) التثنية به أولى من بعمامتنا لان
الاعلام لا تضاف حتى تنكر واذا صار نحو عثمان نكرة زالت منه احدى العلتين
ودخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ولم يذكر المصنف جواز الصرف
للضرورة والتناسب لقلة ما وانما يتعرض في المختصرات للامور المشهورات (قوله)
وظاهر كلامه) فان الحكم الثابت للتثنية نقيض ما قبله وما قبله هو الجرح بالفتحة
فيكون الثابت لما بعد الا هو عدم الجرح بالفتحة والظاهر بقاها كان على ما كان
من كونه غير منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم لا ثمرة لهذا الخلاف وبعد هذا
البناء الذي ذكره الشارح يصح جعل الخلاف بالسكينة (قوله الصرف مطلقا) وذلك
لان عدم انصرافه انما كان لمشاكلة الفعل فلما ضعف هذا المشابهة بدخول ما ذكر
قوت جهة الاسمية فرجع الى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التثوين
لانه لا يجامع أل ولا الاضافة (قوله اقد التثوين) لم يقل كسابقه بناء على ان
الصرف هو التثوين لانه لان القول بالمنع مطلقا يتمشى على القول بأن الصرف هو
التثوين وحده أو مع الجرح وذلك لان المنوع بالأصل هو التثوين وسقوط الكسر
انما هو بتبعية التثوين وحيث ضعفت مشابهاة للفعل التي هي سبب منع الصرف
بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر الا في سقوط التثوين دون تابعه الذي هو
الكسر فعاد الاسم الى حاله وسقط التثوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر أيضا

من خصائص الاسماء لا نأخذ قول هوليس من الخصائص المترجمة بالاسم الصائفة معه
 كلمة واحدة بخلاف ما ذكره ألا ترى ان العامل يتخطى أل و يعمل فيما هو مدخولها
 وان المضاف يكتب من المضاف اليه التعريف وغيره و يصير المضاف اليه علامة
 تمامه (قوله والتبصيل ان زالت الخ) قال الاستاذ الصفوي وفي وجه الخلاف اشكال
 لان الظاهر منه انهم من قال انه غير منصرف سواء بقي العلتان أو لا واذ المتيقن
 العلتان فما وجه القول بمنع الصرف اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا
 بالعتين قبل اللام والاضافة لزمهم الاكتفاء بالعلل الاصلية كالعلمية والعجمية
 والتأنيدي ان زالت انتهى وقوله وان زالت كأن يقال مثلاً في ابراهيم اذا تكرره
 غير منصرف لان العلتين فيه قبل التثنية وكبر وقد يلتزم ذلك القائل هذا المقدار بالنسبة
 للتسمية بذلك لا لاجراء حكمه الا ينصرف عليه فتأمله وقال ابن جماعة الحق انه
 لا خلاف وتخرج القولين المطلقين على هذين الحالتين (قوله ودخول أل) أي
 المعرفة اذ الزائدة لا تزول بها العلمية (قوله والا امثلة الخمسة) أي ما يصدق عليه
 الامثلة الخمسة لانفسها (قوله سميت بذلك) أي بالامثلة الخمسة كما هو الظاهر
 المتبادر من رجوع الضمير الى الموصوف مع صفته وان كان التعليل وهو قوته لانها
 ليست الى الخ تاليف للموصوف فقط لانه انما يتعلق به لان ذلك لا يقتضي رجوع الضمير
 الى الموصوف فقط الخائف للظاهر اذا اعتبار الصفة لا ينافي التعليل (قوله لانها
 ليست الخ) انظر هل هذا يقتضي منع ان يقال لها الافعال الخمسة مع انه يقال لها
 ذلك وعبر به كثير (قوله وانما يكى بها) أي يعبر بها فالمراد السكينة اللغوية
 لا الاصطلاحية لانها لا تظهر هنا كما لا يخفى (قوله وسميت خمسة) الظاهر ان يقول
 وعدت خمسة لانه المطابق للمراد والموافق لقوله بعد والاحسن ان تعد ستة (قوله
 والاحسن ان تعد ستة) قال الشهاب القاسمي وأقول على قياسه تكون سبعة لاستة
 نظرا للغائبين كما ستعرفه (قوله قاله المصنف الخ) أي ما ذكر من قوله سميت بذلك الى
 هنا (قوله وهي كل فعل مضارع الخ) اعترض ادخال كل في التعريف بوجهين الاول
 ان التعريف للماهية وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جائز والثاني انه يفهم
 ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فكل يصدق الحد على الحدود وواجب بان
 التعريف بما هو كل وانما سجيء به البيان الاطرادو بأن المحدود في الحقيقة آحاد
 الامثلة الخمسة (قوله ألف اثنين) أي شخصين اثنين مختلطين كأننا نحو انما تفعلان
 أو مختلطين نحو انما ياهندان تفعلان أو غائبين أو غائبين نحو الزيدان تفعلان
 والهندان تفعلان وتعبيره بألف اثنين أحسن من التعبير بألف اثنين لشموله لنحو
 زيد وعمرو يقومان (قوله أو أو أو جماعة) أي جماعة الذكور حاضرة نحو انتم تقومون

والتبصيل ان زالت منه احب
 العلتين بالاضافة أو بال
 صرف كالم فانه تزول منه
 العلمية بالاضافة أو بدخول
 أل عليه والا فلا كالوصف
 وهو المختار وسكت عن رفعه
 ونصبه لانهما على الاصل
 وحينئذ يعلم أيضا استواء
 جرده ونصبه في الاعراب بالفتحة
 ويطور الفرق بينهما كما قال
 ابن مالك بالاعمال أو التابع
 (و) الا (الامثلة الخمسة)
 سميت بذلك لانها ليست أفعالا
 بأعيانها كما ان الاسماء الستة
 أسماء بأعيانها وانما هي أمثلة
 يكى بها عن كل فعل كان يمتثلها
 فان فعلان كناية عن يذهبان
 أو يستخرجان ونحوهما
 وكذلك الباقي وسميت خمسة
 على ادراج المختلطين تحت
 المختلطين والاحسن ان تعد
 ستة قاله المصنف في شرح
 الملحمة (وهي) كل فعل مضارع
 اتصل به ألف اثنين أو أو أو جمع
 أو يا مختلطين نحو (فعلان)
 بالياء التثنية

أو غائب نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بجمع إشموله
 لتعوز يدوم عمرو وبكر يقومون (قوله للغائبين) أي المذكرين نحو الزيدان يفعلان
 (قوله للغائبين) أي المذكرين نحو الزيدون يقومون والمراد بالغائب غير المخاطب
 (قوله للمخاطبين) أي المذكرين نحو أنما ي زيدان تقومان وكذلك المؤنثين نحو أنما
 يا هندان تقومان المخاطبتين وكذلك الغائبتين المؤنثتين نحو أهندان تقومان فانه
 مغاير لما قبله لان التاء فيه للتأنيث دون الخطاب لان الفاعل غائب وفي الأول
 للخطاب لان الفاعل مخاطب بقي لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل يقال
 هما تفعلان بالقوية حملا للضمير على المظهر ورعا للمعنى ونظرا الى ان الضمائر تروى
 الاشياء الى أصولها أو يفعلان بالتحية رعا اللفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين ذهب
 الى الأول ابن أقي العافية وهو المرجح وبه جاء الجمع الى الثاني ابن الباذش كما
 قد تقدم في بحث ألف عمل المضارع فظهر ان المعاني سبعة والافاط خمسة (قوله ولا
 فرق بين ان تكون الالف الخ) ولهذا كان تعبيره فيما سلف بألف اثنين الخ أولى
 من تعبير غيره بضمير الخ (قوله أو علامة) أي حرفا دالا على التثنية والجمع وذلك في
 فعل الاثنين الغائبين والمثنيتين الغائبين والجمع المذكر الغائب وقدم مثل الشارح
 للغائبين والجمع الغائبين وبقي عليه المؤنثتين الغائبتين نحو تقومان الهندان وكان
 ينبغي ذكر ذلك لحقائه وشهرته ما ذكره وليكون توطئة لما يأتي عن المكودي (قوله فلا
 يكون الا ضميرا على الاصح) وقيل انه احرف خطاب عند المازني والاحفش (قوله
 واذا بسطت) من حيث كون الالف والواو علامة وضميرا (قوله كانت ثمانية) لان
 الواو تكون علامة في جمع المذكر والالف تكون علامة في مثنى الغائب المذكر
 وفي مثنى الغائبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية وعلى ما قاله المصنف
 وابن قاسم فهي عشرة كاملة ولا يخفى أنهما قد تزايدتا بالنظر الى أنه قد يغلب مذكور على
 مؤنثان كان المؤنث أكثر ومخاطب على غائب نحو أنت والزيدان تفعلون بالتاء
 القوية وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو أنما يا هندان والزيدان فهل يقال تفعلون
 بالقوية تغليباً للمخاطبتين على الغائبين وان كانا مذكورين أو محال الكلام فيها اذا
 اتحدتا كبرواتين أو حينئذ فيقال في المثال المذكور تفعلون بالتحية تغليباً
 للذكور وغير ذلك والى انقسام المؤنث الى حقيقي التأنيث ومجازيه وماتانيته باعتبار
 اللفظ وماتانيته بالتأويل نحو الكتابان نجيمان على تأويلهما بالحقيقتين وقيل
 ان العدد باعتبار النظر الى مجرد الالفاظ لا الى معانيها فليتأمل (قوله بثبوت النون)
 أي بالنون النابتة وإنما أعربت هذا الاعراب لانهم أرادوا ان يعمروها بالحروف
 كما أعربوا نطقهم من الاسماء لانهم مثل ضاربون وضاربان وضاربين في مطلق

لغائبين (و تفعلون) بالتاء
 كذلك للغائبين (و تفعلون)
 (تفعلان) بالتاء القوية
 للمخاطبتين (وتفعلن) بالتاء
 كذلك للمخاطبتين (وتفعلن)
 بالتاء كذلك للمخاطبتين ولا
 فرق بين ان تكون الالف
 والواو ضميرين نحو الزيدان
 تفعلان والزيدون تفعلون
 أو علامتين في لغة لمي نحو
 تفعلان الزيدان وتفعلون
 الزيدون وأما ما جاء في الخطبة فلا
 تكون الا ضميرا واذا بسطت
 هذه الامثلة كانت ثمانية كما
 قاله المكودي وكما اخرجت
 عن الاصل في جميع الاحوال
 (ترفع بثبوت النون)

الحركات والسكنات ولا يمكنهم جعل الواو والالف والياء علامة في الاداء الى اجتماع مثلين فجعلوا النون علامة لانها شديدة الشبه بحروف الاء ولذا تدغم في الواو والياء وزيدت ساكنة في نحو جمل كما زيدت واو فدوكس وياء مبدع و ألف عذافروا بدلت منها الالف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد ثم حذفت فوق الالف الجازم ثم حملوا النصب عليه كجمله على الجري في نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الجري الاختصاص وانما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لان الضمير المرفوع المتصل كالجرح خصوصا اذا كان على حرف من حروف المد واللين فالكامة معها كصور ومسلمين وعماد وعاربا بما ذكره هو المشهور وقيل انها معربة بالالف والواو والياء كما انها في المثني كذلك وعليه فهي حروف والفاعل مستتر فليحذف وقيل الاعراب ممددة قبل هذه الاحرف (قوله المذكورة بعد الالف) أى على الاصل في التخاص من التقاء الساكنين وقيل تشبيها بالمثني (قوله غالبا) وقد تفتح بعد الالف قرئ اتعداني ان اخرج وقد انضم معها كما ذكره ابن فلاح في نفسه واستدل بما قرئ شاذ الطعامة ترزقانه بضم النون (قوله المفتوحة بعد اختها) أى الواو والياء للفتحة وقيل تشبيها بالجمع (قوله لانها شبيهة بالواو) وهذا انما يظهر في ما كان متصلا بالواو ويحتاج قياس ما كان متصلا بالالف والياء عليه وما ذكرناه فيما سلف في وجه الشبه بين النون وحروف الاء العامة لا يجوز الى القياس فهو أظهر وان اقتصر الرضى واتباعه على التخصيص (قوله فان لم تفعلوا) تفعلوا مجزوم ولم تفعلوا في محذوف جزم بان وعدم اعراب الحرف انما هو حيث لم ينضم لغيره فليس أحد الحرفين غير عامل كما قبل ولا كلاما عاملا في تفعلوا على جهة التنازع اذ لا تنازع في الحرف الاعلى قول ابن العلي (قوله أنت تدعين) أصله تدعين حذفت حركة اللام التي هي الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقلت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة لما سبقتها الياء وايم لا تنقلب الواو ياء فصارت وزيد تدعين بعد ان كان تفعلين (قوله وأما نحو أبحاجون) جواب سؤال متدرشأ من ان الاعمال الخمسة ترفع بثبوت النون فاباها حذفت فأجاب بأن المحذوف انما هو نون الوقاية والموجود نون الرفع واعلم انه اذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف والاثبات مع الادغام والفتحة وقرأ نافع بالحذف في تأمروني أعبد أيها الجاهلون وقرأ ابن عامر تأمروني بالفتحة وقرأ الباقر بالادغام وأراد بنحو أبحاجوني ما اجتمع مع فيه نون الاعراب مع نون الوقاية واحترزنا بنون الاعراب عن نون الضمير ونون التوكيد فقامت بالايحوز حذفتها مع أحدها واقامتها مقامها لان نون الاعراب كنون الوقاية في أن كل واحد منهما لا يرافضي بخلاف نون الضمير ونون التوكيد

المذكورة بعد الالف غالبا
المفتوحة بعد اختها نيابة عن
الضمة نحو أبحاجوني
شبيهة بالواو ومن حيث انها تحذف للجزم
ومن حيث انها تنصب بحذفها نيابة
وتجزم وتنصب بحذفها (نحو فان
عن السكون والفتحة) ولا فرق
لم تفعلوا وان تفعلوا
فيماد كربين أن يكون الفعل
المتصل به ما تقدم صحيح الآخر
أو معتله وان لفتحة شئ من
الحذف أو التغيير كما في نحو
أنت تدعين لاءه تضر بفتحة
وقدم الجزم على النصب لان
النصب محمول على الجزم كما
حمل على الجري المثني والجمع
على حذوه لان الجزم نظير الجري
في الاختصاص وأما نحو
أبحاجوني فالمحذوف منه نون
الوقاية على الاصح

(قوله لا تون الرفع الخ) ولان تون الرفع علامة الازرار فينبغي المحافظة عليها ولان
تون الوقاية هي التي حصل بها التثقل والتكرار فكأن أولي بالحذف (قوله فصح
ان المحذوف تون الرفع) لأمور منها ان تون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يعمد ذلك
في تون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى وعلى هذا اذا دخل الجازم عليه فاعرابه
مقدر (قوله وقد تقدم الخ) أي في نحو قوله سمع من بضم العين والحذف لتوالي الامثال
واجب وتوالي المثاني كما هنا جائز (قوله فساد) فلا يقاس عليه في الاختيار
(قوله نثرا) كقوله تعالى في قراءة ساحران تظاهرا أي أنتم ساحران تظاهرون
فحذف المبتدأ وأدغم التاء في الظاهر وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
ولا تؤمنوا حتى تحابوا فحذف من لا تدخلوا ولا تؤمنوا (قوله كقوله آيت أسرى
الخ) آيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجوباً ورجله أسرى في محل نصب
خبر والشاهد في تبيتي وتلكي ان كان المقصود مجرد الاختيار وان كان المقصود
انكار حالها أو التعجب وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبيتي منصوباً بأن
مضمرة بعد واو المعية في جواب الاستفهام والتقدير آيت أسرى وتبيتي وتلكي
أنكر قضية الجمع بين الحسنيين أو التعجب منها فالشاهد ان في تلكي فقط اذ هو
مرفوع قطعاً قاله المداميني قال شيخنا الغني عن لم لا يجوز ان يكون بدلا من الفعل
المنصوب فلا شاهد فيه قطعاً فأنامل باط (قوله المعتل الآخر) بانساقفة المعتل
الى الآخر اضافة افظية أي الذي اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله
والدليل على ان اضافة افظية وقوعه سنة لا نكرة نحو هذا فعل معتل الآخر
فقوله المعتل الآخر بدل أوزعت مقطوع ولا يصح كونه عطفاً فبان أو نعتاً
غيره مقطوع لانه تابع معرفة (قوله وهو ما آخره) أي فعل آخره في اللفظ ما ذكر
ان كان الضمير راجعاً للفعل المعتل لا بقيد كونه مضارعاً و يصح رجوعه للمعتل
الآخر لا بقيد كونه فعلاً مضارعاً فدخل فيه الاسم والفعل بأقسامه ومثل المضارع
فقط لانه المقصود (قوله ألم يأتيك الخ) البيت لقيس بن زهير والانباء جمع نبأ
وهو الخبر وتنتي بفتح التاء افريقية تنتشر في الاطراف وفاعل يأتي مالاقت والانباء
زائدة فيه وجملة والانباء تنفي معترضة بين الفعل وفاعله أو ضمير يعود على ما بناء على
ان يأتي وتنتي تناسلاً عما قبل الثاني وأضمر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة
والعنى على الاول أوجه اذا لانباء من شأنها أن تنفي هذا وبغيره والانباء جماعة
الابل ذات اللبن والشاهد في يأتي حيث أثبت الباء قد لا جزئها ونحوه لم يجمعوا
ولا ترضاها فأثبت الواو والالف مقدر اجزهما ومنع بعضهم ذلك في الالف محتمل
بان الواو والياء يحركان نصباً في النثر ورفعا في الشعر قياساً للرفع على النصب

لا تون الرفع لغرض التناصب
جى عىم الاجله منظوره
هو اصل بنون الرفع هذا
ما جرى عليه في الشذور
وعكس في الاصح فصح ان
المحذوف تون الرفع تبعاً لابن
مالك وقد تقدم انها تحذف
أيضاً لتوالي الامثال وأما
حذفها الغير ذلك فساد نثراً
ونظماً كقوله
آيت أسرى وتبيتي وتلكي *
وجهك بالعنبر والمسل الذي
(و) الا (الفعل المضارع
المعتل الآخر) وهو ما آخره
ألف أو واو أو ياء وسميت
أحرف علة لأن من
شأنها ان يتقلب بعضها
الى بعض وحقبة العلة
تغير الشئ عن حاله
وتقيد الفعل بالمضارع
تغيره لبيان الواقع
لا للاحتراز اذ لا يعرب من
الافعال سواء (فيجزم
بحذف آخره) وهو حرف
العلقة نيبانة من السكون
لان أحرف العلة لضعفها
سكونها صارت كالحركات
فيستلظ عليها العلام
تسلط على الحركات (نحو)
زيد (لم يغز ولم يخش ولم يرم)
بحذف أو آخرهن والحركات
أدلة عليهن وأما نحو قوله
ألم يأتيك والانباء تنفي *

عند الضرورة فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ولا يتأني ذلك في الالف لانها لا تتحرك وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم فقبل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز اقرار الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة وفيه من المتقدمة وعليه فيجوز اقرار الالف ويشهد له قوله ولا ترشاهما والاولى تأويله على الحال أو الاستئناف وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدما ميني أن السكون مقدر على أحرف العلة ويـ يكون فيها سكونان وخصوصا في الالف ظاهرة ومقدرة لأجل الاعراب والظاهر خلافه وعبرة الرضى فتقدر أنها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم (قوله واغنة عند ابن مالك) لعله في غير التسهيل اما فيه فقال فيقدر لأجلها أي الضرورة جزمها وقيل ان الجازم حذف الحروف التي هي الايام والحروف الموجودة حروف اشباع تولدت عن الحركات (قوله وهو محمل الاعراب) أي آخر الكلمة المطلقة ويحتمل آخر الكلمة المعتلة لان الكلام فيها وقوله ظاهر أو مقدر المتبادر رجوعه الى الاعراب ويحتمل رجوعه لمحل ايضا تأمل (قوله مؤول بما قاله في شرح التسهيل) من ان من موصولة لشرطية فاثبات ياء يتبقى جائز بل هو الواجب واسكان الرأى ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم ياسكان الرأى وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر تخريج التزويل عليه انتهى ودخلت الفاء في الخبر لان المبدأ أشبه الشرطي العـ موم وقيل انه جار على القول بأن الاثبات مع الجازم لغة وعليه مخرج لا تخف دركا ولا تخشى (قوله نحو و عجم الله الباطل) أي بناء على أن عجم مرفوع وليس مجزوما بالاعطف على يختم قال المصنف في حواشي الالفية يدل عندى على رفعه أمران احدهما الاستئناف الظاهر معه وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق والثاني رفع ويحق وهذا عدله فليكن مثله انتهى ولا يلزم على الرفع أن لا يوجد باطل لاخبار الله تعالى بحجوه وبعض الباطل واقع لان المراد هنا باطلا معينا فاللعهد وهو الذي قاله (قوله اذا كان أصليا) أي ليس مبدلا من همزة فلا يرد أن الف يتخشى ليس أصليا بل هو مبدل من ياء ويقابله العارض وهو ما يكون مبدلا من همزة مفتوح ما قبلها أو مكسور أو مضموم (قوله وأجاز ابن عصفور الخ) اعلم أن الابدال قبل دخول الجازم شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متعاضية بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ وقد قال ابن عصفور وتبعه المصنف في الاوضح في هذه الحالة يجوز الحذف والاثبات بناء على الاعتداد بالعارض وهو الابدال وعدم الاعتداد بالعروض فعلى الاول يحذف حرف العلة للجازم لانه كالاصلي وعلى الثاني ثبت حرف العلة لانه لا يحذف

واغنة عند ابن مالك والجازم مقدر على حرف العلة لانه آخر الكلمة وهو محمل الاعراب لظاهره وقدره وقوله تعالى انه من يتقى ويصبر على فراءة فتدبر مؤول وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو و عجم الله الباطل نزع الزبانية تنبه محمل حذف حرف العلة للجازم اذا كان أصليا وأما العارض فلا يحذف عند الأكثر وأجاز ابن عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الاوضح وما ذهب اليه من أن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة

من ان هذه الافعال لا يقدر
فيها الاعراب في حالتها الرفع
وانصب لاننا انما قدرنا
الاعراب في الاسم لانه فيه
أصل فتجب المحافظة عليه
وفي الفعل فرع فلا حاجة
لتقديره وجعل الجازم
كالواء الممثل والحركة
كالفضلة في الجسم فالجازم
ان وجد فضلة أزالها والا
أخذ من قوى البدن وذهب
سيبويه الى تقدير الاعراب
فيها فعلى قوله لما دخل الجازم
حذف الحركة المقدرة
واكتفى بها ثم لما صارت صورة
الجزوم والمرفوع واحدة
فرقوا بينهما بحذف حرف
العلّة فخرف العلة بحذف
عند الجازم لانه أو على قول
ابن السراج الجازم حذف
حرف العلة نفسه فقد ظهر
ان من يقول بعدم التقدير
يقول ان الجزم بحذف حرف
العلّة ومن يقول بالتقدير
يقول ان الجزم ليس بحذف
الآخر بل بحذف الحركة
وحذف الآخر للفرق بينه
عليه المصنف وغيره وقوله
هنا ان الجزم بحذف الآخر
لانما سب ما سبأني قريبا
من الفعل المضارع يقدر
فيه الاعراب

الاحرف الاصلية وعدم الاعتماد هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثر
وأما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي ليكون الهمزة
ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركتها ما قبله
قياسي وحينئذ فيمتنع الحذف لاستيفاء الجازمة متضاها وهو حذف الحركة
التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا آخر هذا ما في الاوضع وشرحه
قال شيخنا وبتمامه يظن منافي كلام الشارح من الايجاز المحل فان ظاهره أنه
لا يحذف عند الاكثر فيما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم وليس كذلك
فان الخلاف انما هو فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ويمكن على بعد
أن يكون قوله فيما اذا كان الابدال الحذف من علّة بقوله فلا يحذف عند الاكثر فتأمل
واذا أثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذا مع الجازم يكون الجزم
يسكون مقدرا كما قالوه لكن هل يقدر على الالف مثلا أو على ما قبلها وهل تقديره
لثقل أو لا تعذر (قوله انما يتشبه على قول ابن السراج الخ) كلام الرضي يدل على
أنه يتشبه على غير قوله لانه ذكر في تعامل حذف الآخر للجزم وليس علامة للرفع
ما نصه لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستتقال
أي أو لا تعذر فلما دخل لم يحذف في آخر الكلمة الاحرف علامة مشاهم بالحركة فحذفه
انتهى لكنه لا يأتي في كلام المصنف ان يصريح به في شرح اللوحة بأن الجازم على
قول سيبويه لما دخل حذف الضمة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت الخ وأورد على
ما قاله الرضي انه هلا حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع (قوله فلا حاجة
لتقديره) يعني مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا الغنيمي أي
لانه اذا لم يقدر الاعراب في الاعراب ولهذا قيل انها عند مبنية وقيل مبنية
ولا اعراب لها والذي يلوح في المقام أخذ من تحقيق أبي حيان انها عند ابن
السراج مرفوعة بنفس الاحرف لكن يبقى النظر فيها عند في حالة انصب (قوله
وذهب سيبويه الخ) أيده أبو حيان بأن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع
وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على
ماهية الكلمة وهذه الحروف منها انشائية أو منقابلة عن أصل والجازم
لا يحذفها قاله قياس انه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور
ومنع الثماب القاهي ما قاله اذا ما منع أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع
ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع ولان الاعراب قد لا يكون زائدا كافي الاسماء
الستة ولا مانع من حذف الأصلي كما جاز جعله اعرابا كافي الاسماء الستة وما يدل
على ان الحذف ليس للتمييز أنهم لو اعتبروا التمييز ليزوا المنصوب عنه أيضا ولو اعتبروا

التمييز بالاعمال لم يحتاجوا التمييز المرفوع عن المجزوم لان عامل أحدهما لفظي والآخر معنوي الا أن يقال قد يظن حذف العامل

فصل في الاعراب التقديرية (قوله اما جميع حركاته) لم يقل جميع الحركات بل أتى به مضافا لما سبأني ان نحو يحشي يقدر فيه حركتان فقط لان الجر لا يدخل الالف والهمزة فاما قدر فيه جميع حركاته الممكنة فيه لا جميع الحركات الثلاث (قوله سبأني ما الخ) في نسخة بدل ما هنا وهي حنة لما فهم من الاشارة الى أن الذي يقدر فيه الحركات غير منحصرة فيما ذكر (قوله نحو غلامي) دخل فيه ما يشبه الصحيح نحو دلو ونظي وكرسي فيقدر فيه الحركات الثلاث عند اضافته الى ياء المتكلم وهو كذلك (قوله الى ياء المتكلم) أي ملفوظة كانت أو مقدرة نحو يا غلام ولبدل الياء حكم الياء نحو يا غلاما بياق الياء ألقاها بآبت ويا أمت يا أمهات ويا أبتا ويا أمنا والعماليل الآتي واف لان مراده بحركة المناسبة بة ما يعم الكسرة والفتحة نهم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكان التعبير بذلك وقع في بعض نسخ الشارح فاعترضه المحشي بالقصور (قوله وليس معني) ولومه قصورا أو منقوصا أما المعني فيعرب بالالف رفعها وبالياء جر أو نصبا من غير تقدير تقول جاء مسلمانا ورأيت مسلما ومررت بمسلي وقوله ولا يجوز عالح ولومه قصورا أو منقوصا أيضا أما الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاستعانة بالقول جاء مسلي وتظهر الياء جر أو نصبا نحو رأيت مسلما ومررت بمسلي وخرج بقوله جمع سلامة التكسير وظاهره ان الحركات الثلاث تقدر فيه عند اضافته الى ياء المتكلم مطلقا لا اشتغال المحل وليس كذلك فان جمع التكسير المنقوص نحو جوار وغواش وليال اذا أضيف الى ياء المتكلم وكذلك جمع التكسير المنقوص نحو حبالى جمع حبل يقدر فيه الحركات الثلاث لكن للمعذر في الاول لاجل الادغام وفي الثاني كذلك لاجل ان ذات الالف لا تقبل الحركة فتقول فيه حبالى والحاصل ان جمع التكسير فيه تفصيل فنه ما يقدر فيه الحركات الثلاث لاجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو رجالي وغلمانى ومنه ما يقدر غير ذلك كما تقدم وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جمع سلامة لانه لا يدخل في المستثنى منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لا اشتغال محله بحركة المناسبة كغلامى فتقول فيه مسلمانى وهذا فى الاحوال الثلاث ولا تفصيل فيه لجهة آخره بخلاف جمع التكسير فيه التفصيل كما سبق وحذف قوله ولا منقوصا ولا مقصورا يمكن أن يكون مقبدا المفهوم قوله ولا مجموعا جمع سلامة لانه كفى الجملة لما علمت من التفصيل في جمع التكسير وقوله ولا منقوصا أما لو كان منقوصا فانه يقدر فيه الحركات الثلاث للمعذر فتقول جاء قامى بادغام الياء في ياء المتكلم

فصل في الاعراب التقديرية وهو جار في الاسماء والافعال وهو في كل منهما مقسم لان المستدر في العرب اما جميع حركته أو بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيئا منها المضاف الى ياء المتكلم والمقصود وقد أشار اليه ما قبله (وتقدر جميع الحركات) الثلاث (في نحو غلامى) من كل ما أضيف الى ياء المتكلم وليس معني ولا محبة وما جمع سلامة لانه كفى ولا منقوصا ولا مقصورا

وكذا رأيت قاضي ومررت بقاضي ووجه استثنائه ظاهر لان التقدير فيه ليس
 لاشتهغال محل الاعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف منه حركة الكسرة التي
 اقتضتها الياء لا حركة الاعراب وايضا المصنف جعل المضاف الى ياء المتكلم فيها
 مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لا يكون شاملا له ما لان الأصل
 تباين الاقسام وأما المقصور ونحو جاء فتأى ورأيت فتأى ومررت فتأى فبقدر فيه
 الاعراب قبل الاضافة وبقي بها على ما كان فلم تكن الاضافة سببا لتقدير الاعراب
 فيه باشتغال محل الاعراب بحركة المناسبة واظهار عدم تقدير حركة المناسبة على
 ألف فتأى وعلى ياء المنقوص نحو دأى (قوله لاشتهغال المحل بحركة المناسبة)
 المتقدم على العامل لوجود مقتضها وهو الاضافة الى الياء والعامل انما يدخل
 على الاسم بعد تثبوتها في نفسه ولا يمكن أن تكون هذه الكسرة أثرا للعامل والالزام
 تحصيل الحاصل وانما جاز جعل علامة التثنية والجمع اعرابا لانها احدا الامرين
 وهما الالف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع ومعنى التثنية والجمع لتحصيل
 أحدهما الاعلى التعيين والعامل لتحصيل خصوصية أحدهما قبل والمراد
 لاشتهغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليخرج نحو فتأى ودأى فيكون
 التقدير فيهما لانه مذكور لكون ما قبل الآخر فيهما واظهار انه لا تقدير للكسرة فيهما
 المناسبة للياء وفيه انه انما يحتاج للحيثية لو كان المقصور والمنقوص يختلف
 اعرابهما عند الاضافة للياء المتكلم وادخل في الاسم المضاف اليها في بيان نحو
 غلامى ليكن الشارح أخرجهما كما ترى فلا حاجة لتقيدها (قوله ورد بانها
 مستحقة قبل التركيب) قال شيخنا وقد يستشكل بأن الالف في المثني والواو في الجمع
 مستحقة قبل التركيب فيمكن القياس فيهما ما تقديرا ألف وواو انتهى ومر جوابه
 فان قيل لم لا يجوز في حال الجزو والاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها
 مع بقاء سببها مع ان الأصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة المناسبة أكثر
 خصوصاً اذا لم يفت جانب الاعراب بالكسرة لجواز تقديره (قوله من كل اسم معرب)
 خرج بالاسم الفعل نحو يغشى والحرف نحو على والى وبالمررب المبني نحو اذا وهذا
 وما ومتى (قوله آخره) أى في اللفظ (قوله لازمة) المراد بالضرورة في الالف والياء
 لزوم الوجود في أحوال الاعراب كما في اللفظ كالفتى والقاضي أو تقديرا كفتى
 وقاض لانه يشكل بخروج ما فيه الالف والياء العارضيتان بسبب انقلاهما
 من همزة كالمقري والمقري اسمي مفعول وفاعل من يقرى مضارع أقرى فان
 التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لجوار انطق بالهمزة التي هي
 الأصل وقد يقال ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ وانقض

لاشتهغال المحل بكسرة
 لانه سبب والمحل الواحد
 لا يقبل حركتين في آن واحد
 ومنه باني ما لان المقدر
 فيه انما هو الضمة والفتحة
 وأما الكسرة فهي ظاهرة
 فيه ورد بانها مستحقة قبل
 التركيب وانما يدخل عامل
 الجبر بعد استقرارها (و)
 بقدر جميعها أيضا في نحو
 (الفتى) من كل اسم معرب
 آخره الف لازمة قبلها فتحة

بالشاذ (قوله تعذر نحو بك الالف الخ) لانها هوائية تجري مع النفس
لا اعتمادها في الذم والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطع عنه عن الاستطالة فلم
يحمها معها وله. لذا اذا حركت الالف انقلبتمزة (قوله لا تمناع منه) لانه منع
المد لان صوت الالف بغير همزة بعدهما أقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعده
و يقال المدود وهو ما حرف اعراه همزة قبلها ألف زائدة ولذلك لا يسمى نحو
دعامة مصورا اذ ليس في الفعل مدود وأما نحو شاعو يشاء فلا يسمى عند الأكثرين
مدودا لان الالف التي قبل الهمزة أصلية منقابلة عن العين (قوله أولانه قصر
الخ) قال في شرح الحدود فان قلت مقتضى هذا التعليل ان نحو يخشى يسمى مفعورا
قلت لا يلزم ذلك لان المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة لا لزجاجة المعروفة
هيبت بذلك لقوى الماء فيها أى اجتماعه ولا يلزم منه تعمية الزبر ونحوه قارورة
انتهى ولو ذكر بدل نحو يخشى المضاف كان أولى لانه اسم وبالجملة لانه لا تعليل
الأول أولى (قوله ومثله المدغم) أى المدغم آخره فيما بعده نحو وقيل دارد
جالوت وترى الناس سكارى والعاديات شجعا والتبادران مثلية المدغم والمحكي
للقصور في تقدير الحركات الثلاثة أمافي المدغم فاتفقا وأمافي المحكي عن فعل
الاصح فيما اذا كان المحكي مرفوعا وعلى هذا فالشارح ساكتا عن سبب
التقدير ويحتمل أن المثلية في ذلك وفي كونه للتعذر وسكون السبب التعذر
من حبه الخشي في حوائش الازهرية في المدغم وقياس قوله الآتي في المسكن
للتخفيف وقول الرضي في الموقوف عليه أن يكون السبب في المدغم الاستتقال
والحاصل ان سبب التقدير اما التعذر والاستتقال وانما الكلام في تعيين واحد
منهما في كل موضع ومعلوم ان التعذر في المقصور ذاتي وفيما الشغل آخره بحركة
المناسبة عرضي وفي المقصر لا تعذر أصلا وما عدا ذلك هل يلاحظ انه مع عرض
المانع يقبل المحل غيره والعارض أخف من غيره فالسبب الاستتقال أو يلاحظ
خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله غيره فالسبب التعذر هكذا
ينبغي تحقيق المقام وينبغي أن يعلم أن الجاري على السنة المعربين فيما عدا
المقصود والمنقوص من قوله هم منع من ظهورها الاعراب حركة كذا أو السكون
العارض لكذا محتمل للامرين وظاهر في أن التقدير في تلك الاحوال واسطة
بين التعذر والثقل فليفتن لذلك (قوله والمحكي عن) الوجه ترك التقييد
لان مما يقدّر فيه الاعراب الجملة اذا جازت علما نحو تأبط شرا فان الذي رجحه
المسند انه معرب تقدير والمحكي في نحو قولك في الاعراب زيدا فسهول به قال في
جمع الجوامع كالتمثيل وبمكي المفرد المنسوب للفظه كما ويجرى معربا بوجه

لشعر نحو بك الالف مع
بقا كونها ألفا (وبسمى)
هذا (مفعورا) لا تمناع
منه أولانه قصر من
ظهور الحركات في أي
منع منها ومثله المدغم
والمحكي عن
بالحركات الثلاثة مخصوص
بالمنصرف منه أما غير المنصرف
منه كونه في التقدير فيه الضمة
والفتحة فتطردون الكسرة
لعدم دخولها فيه هذا مذهب
الجمهور ومذهب ابن قلاح
اليماني التقدير أيضا فيه
لانها انما امتنعت فيما
لا ينصرف كالحمد للعل

الاعراب اسماء لا كرامة أول لفظ انتهى فاندفع ان في الاوضح وشرحه ان حكمية
 المفرد في غير الاستفهام شاذة وحينئذ فهو مقصور على ما سمع ومعلوم ان مثل
 ذلك الاعراب الواقع في كلام المصنف لم يقع منه وان فرض وقوعه جاز من منه من
 كلام من يوثق بعريته فالامر مقصور على ذلك الجزء فلا يقاس عليه غيره
بقية مقتصر الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير اشارة
 لعدم الحصر بقصير فما يقدر فيه حركات أيضا ما سكن آخره وقف والتقدير فيه
 للثقل لا لتعذر كما صرح به الرضي وان وقع لبعض الفضلاء خلافه فان قيل اذا وقف
 بالسكون فذكر ظهور الحركة معه لانهم انقيض ان قلت الوقف بالسكون
 ليس متعيناً لانه قد يراد بالحركة فيقف بالروم وهو الايمان ببعض الحركة ليسكن
 الايمان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة الى السكون وما اشتغل آخره بحركة
 الاتباع وما **سكن** آخره للتخفيف فالتقدير فيه للاستئصال كما صرح به المحتش في
 حواشي الازهرية وان وقع لذلك البعض انه لا تعذر ثم ان الحركات كما قد روي في
 الفعل المعتل قد روي في غيره وكذا السكون قد روي في الفعل في موانع خلافا لما يرويه
 اقتصر المصنف والشارح فتقدر الحركة في الفعل الصحيح اذا **سكن** آخره
 لا ادغام نحو يضرب بكر وألم يضرب بكر فلا يقدر فيه سكون الجزم لان الجازم
 قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره وانظر اذا دخل الجازم عليه وهو مدغم
 وما سكن آخره للتخفيف نحو وان الله يأمركم بسكون آخره وهو كقوله راءو بعواتهن
 بسكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال في النثر
 كالشعر كذهب اليه ابن مالك وقال ان أبا عمر وحكام عن نسخة تميم خلافا لمن منعه
 مطلقا ومن منعه في النثر ويقدر السكون فيما كسر آخره لا لتقاء الساكنين
 نحو لم يكن الذين كفروا في الله هو اذا أبدل بنا محضاً على اللغة الضميمة
 وفي نحو لم يلد ضارح ولا اذا **سكن** لا **سكن** وفحمت الدال لا لتقاء الساكنين
 أو وصل بضمير وفحمت الدال أو كسرت نحو لم يلد آتوان وفيما كان الحرف
 الاخير منه مدغم فيه نحو لم يلد هو هل التقدير في ذلك للتعذر أو للثقل وما حرك
 في الوقف من القوافي وقف بتم انيقه در فيما ثبت فيه حرف العلة للضرورة
 (قوله ولا ثقل مع التقدير) قال المحتش ردياً أن الفتحة ثقلت لنبايتها عن ثقل انتهى
 وهذا مما يتعجب منه وكأه التباس لان هذا قالوه في بيان تقدير الفتحة في نحو مرت
 بجوار ولا يصح القول به هنا لانه لا يصلح جواباً عما قاله ابن فلاح لانه اذا لم تقدر
 الفتحة في نحو مرت بموسى لنبايتها عن الكسرة فمعلوم ان الكسرة لا تقدر فيها اذا
 تدر ومن الغريب ان شيخنا العلامة الغني عنى لم يتعرض لهذا المحل بشئ في هامش

ولا ثقل مع التقدير والتميم
 الثاني من الاسماء وهو ما يقدر
 فيه بعض حركاته هو الاسم
 المنفصل وهو المثار اليه بقوله
 (والفتحة والكسرة في نحو
 التمامي)

الناشئة ولا الشارح (قوله من كل اسم الخ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو برى
و بالعرب المبني نحو الذي وذى وباللازمة غيرها كياء المثنى جرا ونصبيا وبقائها
كسرة نحو طي (قوله لثقلها ما على الياء) أى الياء المذكورة وهى المكسورة ما قبلها
وذلك محسوس لضعف الياء وتقل الحركاتين مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن
ما قبلها لم تستغن عن الحركات كطبي وكبرى (قوله هذا اذا لم يكن الخ) املوا كان على
صيغة منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل الفتحة نحو مررت بجوار بانتوين
للعوض وهو مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لانتفاء الساكنين
المعوض عنهما التنوين ولا يختص هذا بصيغة الجمع بل كل منقوص مستحق لمنع
الصرف كذلك نحو أعيم تصغيرا عي فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل
وكذا نحو قاض علم امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث وكذا نحو برى
علم فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول جاءنى جوار وأعيم وقاض
و يرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء فى الجميع فى حالة
الرفع والحركة تظهر الفتحة فى حالة النصب هذا هو الصحيح ولو قال هذا اذا كان منصوبا
سكان أثمل وربما أشار الشارح بقوله كما مر فى المقصور يعنى من كونه مخصوصا
بالمنصرف ان هذا التعميم ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص
كلامه منا بما تقدم له فيما لا ينصرف (قوله كذا قيل) يرجع لكل ما سبق قال
فى التصريح وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعو ويرمى نقص
منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثانى فلان نحو فى حذف لامله لاجل
التنوين ولا يسمى منقوصا انتهى ومما يؤخذ منه الجواب وهو ان وجه التسمية
لا يلزم المراده (قوله وتظهر الفتحة فى المنقوص) يستثنى منه المركب المزجى اذا
أعرب اعراب المتضامين وكان آخر الجزء الاول ياء كعدى كرب فلا يظهر فى آخر
الاول الفتحة بخلاف استهما بالحكمه ما حالى البناء مع الصرف قاله أبو حيان
ونقل الدمامينى عن البسيط وشرح الصغار جواز فتح الياء واسكانها حالة النصب
اذا كان الاعراب مبدؤة ولا فى ساكنه سواء كان مضاعفا أو لا نحو والمقيم الصلاة
بنصب الصلاة فخرج نحو مصطفى والناس فان اعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفاء
وحذفت ثوبه للاضافة واعرابه ليس مبدؤة لفتح ما قبلها ولا جمل ذلك لم يحذف حرف
اعرابه بل يحذف (قوله كالواو فى جمع المذكر السالم الخ) وكالواو الياء فيه
بلاطة مع أنشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموى مع بلاغة المعنى
واطف المبني -

الجمع المتشاهى فان كان
فلا تقدر فيه حينئذ الضمة
والفتحة كجوار ساخر فى
المقصور وانما لم تظهر الفتحة
فيه حالة الجر لثقلها عن حركة
ثقيلة فعومات معاملة لها
(ويسمى) هذا (منقوصا) لانه
نقص منه بعض الحركات أو
لانه تحذف لامله لاجل
التنوين كذا قيل هذا ما
يقدر فى الاسماء وأما
يقدر فى الافعال فإشار الى
القسم الاول منها وهو ما يقدر
فيه جميع حركاته بقوله (والضمة
والفتحة فى نحو) زيد (يخشى
وان يخشى) من كل فعل معتل
بالالف لتعذر تحريكها والى
الثانى منها بقوله (والضمة فى
نحو) زيد (يدعوو يقضى) من
كل فعل معتل بالواو والياء
لثقلها عليهما (وتظهر الفتحة
فى المنقوص حالة النصب
والمعتل بالواو أو الياء) نحو ان
القاضى ان يقضى وان يدعو
لحقها * تنبيه * قد مر ان من
يقول بفتح دبر الحركات فى
المعتل يرى ان جزمه بحذف
الحركة ومن يقول بعدم تقديرها
فيه يرى أن جزمه بحذف آخره
والمصنف جمع بين دعوى

تقدير الحركة وحذف الحرف للجواز وهو فى ذلك مخالف للقوانين جميعا ثم اقتصر على الحركات يوم اختصاص
الانقضاء اولى من كذا بل الحروف أيضا قد تدرك الواو فى جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو وسلمى كما مر

الندل مفروض له رزقه * والحرب لا تثار مفروض
لذلك المنقوص لم ينقص * وأشرف الاسماء مخفوض

والالف في المثني اذا لا في سائر كجاءت في الالف فلا تقدر لان الالف لا تحذف لعدم
ما يدل علم ابل بقي وتحرك بالكمير والاحرف الثلاثة في الاسماء الستة اذا أضف
الى كلمة اولها ساكن والتقدير في كل ذلك للاستتقال كما مر حجة ابن الحاجب
واعترض عليه بأن اللفظ باعراب مسلمي قبل الاعلال مستعمل وبعده من معذور فلم
يجعل اعراب نحو الفتى من المتعذر ونحو مسلمي من المستعمل وأجيب بان اعراب
نحو الفتى قبل الاعلال بالحركة وثقلها يوجب ابدال حرف آخر فلما قلبت الياء أو
الواو انما تعذر اعراب لعدم قبول الالف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتى
للتعذر للاستتقال بالحركة لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف آخر
لجعل مما تعذروا ما مسلمي فاعرانه قبل الاعلال بالحرف وثقلها يوجب تقديره فالتقدير
في مثله للاستتقال للتعذر فان قبل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير
الحركة فلا يصح قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان أجيب بأن المراد
الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله ويجرى كل
من الاعتراض والجواب في تقدير اعراب المقصور للتعذر والمنقوص للاستتقال مع
انه في ما قبل الاعلال مستعمل وبعده متعذر وكلمتي والجمع حال الحكاية فانه
يقدر اعرابهم ما للتعذر كقولهم دعنا من تمران في جواب ألك تمران أو نحو ذلك
ومعناه دعني من هذا الحديث ولو قيل من تمران لم يؤد هذا المعنى وكقولك من
الزبد من قال ضربت الزبد وأما الاسماء ففيها تفصيل فتارة تكون علما نحو أبو
بكر فتحكي بمن وتارة تكون مضافة الى معرفة نحو أبو زيد وفي حكايته اخلاف وتارة
مضافة الى نسكرة فراجع باب الحكاية (قوله والنون في نحو لتضربان) أي من كل
مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو كذا بالنون الثقيلة
أو ما عد ألف الاثنين أو كذا بالحقبة وانما حذفت النون في الاول لتوالي الامثال
والثاني جلالا للحقبة على الثقيلة (قوله مطلقا) أي وصلا ووقفا (قوله وصلا) خرج
الوقف لان نون التوكيد الخفيفة لا تقدر فيه لانها اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة
يجب حذفها في الوقف ورد ما كان حذف لاجلها فقول في اضربن يا قوم واضربن
يا هذا اذا وقعت علم ما اضربوا واضربني برؤوا والضمير ويائه وتقول في هل
تضربن وهل تضربن اذا وقعت علم ما هل تضربون وهل تضرب بين برؤوا والياء
والنون هذا وقال أبو حيان الذي يظهر لي ان دخولها في الوقف خطأ لان الالف دخل
المعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له انتهى وأما اذا

والنون في نحو يا ضربان
واضربن واضربن مطلقا
واضربن واضربن وصلانية
عليه في الجامع ومن ذهب
الى أن الأعراب في الاسماء
الستة المثني والجمع بحركات
مقدرة فصاح الى حذف
الهمزة التقديرية

رؤيت بعد فحمة فانه يجب ابد الها ألفا كما تقول في فتن اذا وقفت عليه قفا

فصل يرفع المضارع **ع** قوله يرفع المضارع ان قلت فنية صنية حيث قال في
المصوب ينصب بكذا وفي المجزوم يجزم بكذا ولم يقل في المضارع يرفع بخلوه مثلاً ان
الرفع له ليس هو التجرد قلت اهل وجهه عدوله ليكون جازياً على كل المذاهب مع
ما فيه من الالغاء الى ما اختاره من ان رافعه التجرد على ما في الاوضح لان تعليق
الحكم على الوصف يشترط بالعلية (قوله اذا سلم الخ) لم يقيد المصنف بذلك اكتفاء
بما أسماه أو أراد بيان رافعه ولو محلاً وقدم الرفع لكونه أقوى الحركات والانصبب بتوقفه
على معرفة الناصب والجازم تأخيرها عن النصب والجزم (قوله وكان مع ذلك خالياً)
أشار الى ان خالياً خبر اسكان محذوف وفيه انه من غير الاشهر والاولى جـ له حالاً من
المضارع (قوله عن ناصب ينصبه وجازم يجزمه) اخترز بقوله ينصبه ويجزمه عن
الناصب والجازم المهم ان نحو ان تقرأ ولم يوفون والمصنف لم يوجب للفتية دلالة
الوصف حقيقة في المنطوق بالفعل (قوله محمد فقد الخ) محمد منادى حذف منه حرف
التداع ونفسك مفعول لتفد وكل فاعل مضاف ونفس مضاف اليه والتبالي الوبال
أبدات واوه ناء كافي تنجاء وراث وقال العيني الفساد وقيل الحقد والعداوة فالجازم
فيه ممة تدري فلا يرد على قول المصنف ان المضارع يرفع اذا خلا عن الناصب والجازم
لان المراد اذا خلا لفظاً وتقديراً وتقدم يخل من الجازم تقديراً (قوله فاليوم أثرب الخ)
صدر بيت وعجزه * اثمان من الله ولا واعل * ضرورة أي والضرورة لا ترد نقضا
وقضية انه مجزوم مع خلوه مما ذكر والذي قاله المصنف وغيره انه مرفوع وله كن
حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل ربيع منزلة عضد لانهم قد يجرون المنفصل مجرى
المتصل كما في شرح الشذور والقول بان الحذف للضرورة أحد أقوال ثلاثة أحدها
الجواز في السعة كما احتاره ابن مالك (قوله وهو الاصح) أيد بأن رافعه يدور مع ذلك
التجرد وجوداً وعدماً والدوران يشترط بالعلية (قوله بل هو الاثنيان الخ) هو أولى من
قول البدر ابن مالك انه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مختصاً عن
ألفاظ يقتضي تغييره اذ الوجودي له معنيان أحدهما الموجود ثانياً - ما ليس في
مفهومه سلب والعدمي يقابله فيه ما والتجرد بالمعنى الذي ذكره ليس وجودياً واحداً
من المعنيين أما الأول فظاهر وأما الثاني فلان في مفهومه - ما لان التلخيص فيه معنى
التي ونحوه ما في التصريح من انه كون المضارع خالياً من ناصب وجازم لان الخلو
فيه معنى النبي ولو سلم ان التجرد بالمعنى الذي قاله وجودي بالمعنى الثاني لكان
الجواب حينئذ يتوقف على صحة تعليل الوجودي بالمعنى الأول للوجودي بالمعنى
الثاني فانه موجود لانه عبارة عن الضمة أو التون على وجه مخصوص وكل منهما أمر

فصل

في الكلام على الفعل
المضارع باعتبار رفعه ونصبه
جزءه (رفع) الفعل (المضارع)
اذ سلم من نوني التوكيد
والاناث وكان مع ذلك خالياً
من ناصب ينصبه (وجازم)
يجزمه (نحو يقوم زيد)
باجتماع من النجاة وأما قول
على رضى الله عنه

* محمد تفد نفسك كل نفس *
فالجازم فيه مقدراً أي تفد
وقول بعضهم * فالיום أثرب
غيره - فحذف ضرورة ورافعه
تجرده من الناصب والجازم
عند الغراء وموافقه وهو
الاصح وما قيل من ان التجرد
أمر عدمي والرفع وجودي
والعدمي لا يكون علة للوجودي
ممنوع - هو الاثنيان بالمضارع
على أول أحواله وهذا ليس
بعدمي ولو لم فلا نسلم انه لا
يعمل في الوجودي بل يعمل

موجود (قوله لانه هنا علامة لا مؤثر) أى حقيقة فلا يردان الرضى صرح بأن عوامل
 النحو عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ولهذا منه وما من اجتماع عامين على معمول
 واحد (قوله وقيل رافعه حلولة محل الاسم) هو قول البصريين سواء وقع موقع اسم
 مرفوع كما في زيد يضرب أو مجرور كما في سررت برجل يضرب أو منصوب نحو
 رأيت رجلا يضرب لانه ارتفع لوقوع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو
 مرفوع وإنما ارتفع لحلوله محل الاسم لانه يكون اذن كالأسم فأعطى أسبق اعرابه
 وأقواه وهو الرفع ولم يؤثر ذلك في الماضي وان وجد فيه لانه مبنى الاصل فلا يؤثر فيه
 العامل واعتصر على هذا القول بأن المضارع يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
 الاسم كفى الصلة بنحو الذى يضرب ونحو سيقوم ونحو خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى
 نحو يقوم الزيدان وفى نحو هلا تضرب فان الاسم لا يقع بعد التحضيض ويمكن
 الجواب عنها كلها ما عدا يقوم الزيدان بأن الرفع استقر قبل دخول تلك الامور فلم
 تغيره اذا أثر العامل لا يغيره العامل آخر ما يقوم الزيدان فأجاب عنه الرضى بما فيه
 تكاف وأجاب فى المنصل بأنه من مظان صحة وقوع الاسماء لان من ابتداء كلاما
 متنفلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان تكون أول كلمة يقوله اسم أو فعلا بل
 مبتدأ كلامه موضع خبره فى أى قبيل شاء (قوله وقيل غير ذلك) من التغير قول
 الكسائى ان رافعه حروف المضارعة وورد بان جزء النفى لا يعمل فيه وبانه يلزم ان
 يكون مرفوعا أبدا وورد بان عامل النصب والجزم أبوى فعزله عن عمله قال أبو حنبلان
 ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينتأ عنه حكمه لطفى (قوله وعامل الرفع معنوى) فيه قصور
 بالنسبة لقول الكسائى ان العامل أحرف المضارعة لانه ليست من العامل المعنوى
 فلما اقتصر على قوله لانه يكونه قويا كان أولى الا ان يقال لم يعد بعد ذهبه لانه لا ينفى
 لان الرضى قواه على مذهب البصريين فذكر ما حاصله ان الرفع لما حدث مع حدوث
 الحروف فأحاطت به علمها أولى من أحاطت به على المعنى الخفى كما هو مذهب البصريين
 بقى هنا شبهة نسخت بالبال وهى ان الترجيح انما يظهر عند اجتماع العاملين
 وهما لا يجتمعان على القول بان الرفع التجرد ولا الحلول محل الاسم اذ دخول عامل
 النصب والجزم انتفى كل منهما كما لا يخفى ودخول العامل بعد العامل لا ترجيح فيه
 كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب (قوله للآزمتهما النصب) أى فى الأكثر
 المشهور ولغة الجوهري والافقه رضى الكسائى ان الجزم بها لغة لبعض العرب
 كما قاله ابن مالك وخرج عليه ما وقع فى صحيح البخارى من قول الملك فى النوم لعبد الله
 ابن عمر ان ترع بحذف الالف وقضية كلام الشارح ان الالة الباقية غير لازمة
 للنصب وفيه انه قيد كى يكونها مصدريه وهى لا تكون الاناسبة فالأولى تفديتها

لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل
 رافعه حلولة محل الاسم وقيل
 غير ذلك وانما مرجع عامل النصب
 والجزم على عامل الرفع اذا
 دخل على الفعل لانه يكونه قويا
 اذ هو عامل انطوى وعامل الرفع
 معنوى (وينصب) المضارع
 بحرف واحد من أمر بعينه
 منها (بان) للآزمتهما النصب

أشاركتها في ذلك وتتميزها بالافتقار على بساطتها بخلاف ان تقبل بان امر كبة
 (قوله وهي حرف نفى الخ) أي انتفاء الحدث في الزمان المستقبل فالمراد بالنفي الحاصل
 بالمصدر أو هو مصدر المبني للمفعول ولا يخفى ان النصب ليس بمعنى إلهاب حكم من
 أحكامها وليس المراد ان كلام من هذه الثلاثة داخل في معناها كما يتوهم من هذه
 العبارة (قوله هي لتأ كيد الخ) أراد بالتأ كيد ما يشمل التأيد الذي هو غاية
 التأيد ولا ينبغي ان يحمل على تأ كيد لا يشمل التأيد (قوله وفي الانموذج) أي
 في بعض نسخته وفي بعضها على التأ كيد وانصر الحفيد للزخشرى فقال واعلم ان
 قول الزخشرى ان ليس لتأيد النفي مع انها نفي سيقول متناقض وذلك لان سيقول
 مطلقا وتقبضه ان يفعل الدائمة ولو لم تكن لتأيد النفي لم يكن قولنا ان يفعل تقبضا
 لقوله سيقول لانه على ما قالوه من عدم التأيد يجوز أن يكون النفي على حالة
 والاثبات على أخرى فالحق ان التأيد النفي كما ذكره الزخشرى لا سيما ومدلولات
 الاقفاط ليست راجعة الى اعمه فاد أحد وهو عدل وقد نقله انتهى واعترض باننا
 لانسلم الملازمة ولا نسلم بطلان الثاني ومن أين وجب أن يكون ان يفعل تقبضا
 لسيقول حتى يلزم ان تكون لتأيد النفي بل تقبضه ان يفعل أبدا وكما ظهر ان
 تقبض الموجبة سالبتها مطلقا وليس كذلك بل تقبضها السالبة على وجه مخصوص
 ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الانسان جمادا تقبضا له بعض الانسان جمادا فبطل
 قوله فالحق الخ وأما قوله وهو عدل الخ بخوابه انه نقل بحسب ما فهمه وغيره عدل
 نقل خلافا مع ان ما نقله لا ينافي نقل غيره لجواز ان يكون استعما لهم ان النفي
 لكونه من افراد معناها الذي هو النفي على الاطلاق قاله الشهاب القاسمي (قوله
 فلا خلاف بينهم الخ) قال شيخنا الغني لم يظهر لي وجه هذا الكلام اذ الخلاف
 بين الزخشرى وغيره انما هو في موضوع ان لغة فالزخشرى فهم عن اللغة ان معناها
 الحقيقي هو التأيد فاذا استعمت في غيره كما في الآية كانت من باب المجاز وغير
 الزخشرى فهم ان موضوعه مطلق النفي فاستعما له في الآية المذكورة ونحوها
 من استعمال الشيء في بعض ما صدقته فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى ان في اللغة
 حقيقة فلا يحسن تقييد محل الخلاف أصلا كما ذكره اللهم الا أن ثبت عن
 الزخشرى انه يقول ان لها في حالة الاطلاق وضعاً وفي حالة التقييد وضعاً آخر فيجوز
 تقييد الخلاف حينئذ لم يكن لمزج عن الزخشرى والظاهر خلافه فراراً من
 دعوى الاشتراك في الحرف (قوله من رد الخ) كما في حاشية الاوضح وقال لو
 كانت لتأيد كان ذكر الابدي وان يمتد نوه أبداً تكراراً انتهى قال الشمني
 ولها دليل أن يقول ليس هذا تكراراً باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان أبداً

وهي حرف نفى وزنها
 واستقبال ولا دلالة لها على
 تأيد النفي ولا تأ كيد خلافاً
 للزخشرى في ذلك قال في
 الفصل هي لتأ كيد نفي
 المستقبل وفي الانموذج نفي
 المستقبل على التأيد ومحل
 الخلاف في انها هل تقبض
 التأيد أم لا فيما اذا أطلق
 النفي أو قيد بالتأيد اما اذا
 قيد بغيره تخوف أن أحكام
 اليوم انسياقاً لا خلاف بينهم
 في انها لا تقيد وقد ظهر ان
 من رد على الزخشرى في قوله
 بتأيد النفي بهذه الآية وشبهها
 بما قيد فيه بنفهم امة فهم اغير
 التأيد ليس على تحقيق في
 المسألة ورد ما ذهب اليه
 الزخشرى بأنه لا دليل عليه
 قال ابن مالك والحاصل له على
 أن ان لتأيد النفي

لا يرادف ان لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التأنيد نفس معنى أبدأ وجزء معنى
 ان وانما هو وتصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهمهم بالتضمن وله هنا فائدة وهي رفع
 ما يتوهم من ان ان مجرد النفي بناء على استبعاد نفي تنفي الموت منهم على جهة التأنيد
 (قوله اعتقاده الباطل الخ) نظره فيه بعضهم بأن الاعتقادات لا تدخل لها في الاوضاع
 اللغوية اذ هو ثقة في النقل هذا وقد يقال المنفي على التأنيد هو الرؤية على وجه
 اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئي في محل أو نحو ذلك مما يستحيل فليتأمل
 (قوله كما قيل خلاف الظاهر) انما قيل من كى كعلمت الا انه عبر بقوله للتكرار
 ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت (قوله وهل تأتي للدعاء) أى لكون الفعل
 الذى بعده للدعاء وليس المراد انهم موضوعه للدعاء وليس في كلامه ما يدل على
 اختصاصها بهذا المعنى واعتراض عليه بأن هذا ليس خاصا بابل جميع أدوات
 النفي كذلك نحو لازات من صور على الاعتداء على أن دعواه العموم غير صحيحة فلم
 يأت لذلك غير لا (قوله والحجة في قوله ان ترأوا الخ) أى لان المعطوف بشم في البيت
 دعاء لا خبر وعطف لانشاء على الخبر لانشاء هو اللانق للناسبة وان لم يعين كون
 المعطوف عليه دعاء والمسألة ظنية فاندفع ما للدعوى منى وقول بعضهم ان الفراء قائل
 بجواز الاستئناف بشم فيمكن الحمل هنا على مذهبه وأيضا كون المعطوف عليه
 دعاء يغنى عن التأويل اذ قيل بامتناع عطف الانشاء على الخبر بأب يفقد القول بعد
 ثم أى ثم أقول لازات لكم أى ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو أولا
 أى أقول ان ترأوا فيكون للمعطوف عليه محل على ما فيه فيجوز عطف الانشاء
 عليه لان محل المنع فيما لا محمل له قال الشنقى وايضا بقوله ان ترأوا لو كان خبرا
 لكان المنفي في الاستقبال ولا معنى له هنا ويوجب بان معناه الاخبار ببدء سائهم على
 هذه الحال التى هم عليها الآن بناء على ما عرفت من القرائن المقضية للبقاء عادة
 أى أنتم لا تزالون عنكم في المستقبل هذه الحال الموجودة الآن بل تستمر معكم في
 المستقبل وهذا معنى صحيح (قوله والاصح انها بسيطة) لان الاصل عدم التركيب
 وانما يصار اليه لدليل ظاهر ولا دليل على ذلك واستدل سيدي به على بساطتها
 بجواز تقديم معمول معمولها نحو زيد الن أضر به وظاهر أن الكلام في غير الفاعل
 ومنه التمييز بجوز تقديمه عليها بقلة وان قال أبو حيان كان ينبغي استئنافه من الجواز
 هذا ووجه الاستدلال انه يمنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل
 بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب ومنع الاخفش جواز التقديم لان النفي له
 صدر الكلام وقيل مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن أن المصدرية نظرا
 لعملها فذات الهمزة تخفيفا والالف لساكنين وردت بأمر أوها انه انما يصح

اعتقاده الباطل من ان الله
 تعالى لا يرى في الآخرة
 جعلنا الله من أهل الرؤية
 وأما استفادة التأنيد في نحو
 ان يخلقوا ذبابا ونحوه يخالف
 الله وعدمه من خارج كما في
 قوله تعالى وان يمتنوه أبدا
 وكون أبدا فيه للتأكيد
 كما قيل خلاف الظاهر وهل
 تأتي للدعاء أم لا فيه خلاف
 اختار في المعنى الأول قال فيه
 وتأتي لن الدعاء وفاقا لجماعة
 والحجة في قوله
 ان ترأوا كذا لكم ثم لازات
 لكم خالدا لود الجبال
 لكم مريح في الشرح وفي
 لا وضع بخلافه والاصح انها
 بسيطة

التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلو بين
 (قوله على وضعها الاصل) وقال الفراء أصلها لا النافية بأبدلت الالف نونا ورتب أن
 الابدال لا يغير حكم الماهل فيجعله معملا وبأن المعهود ابدال النون الفاء كذا فعلا
 لا العكس (قوله ولا يفصل) أي والاصح ان لا تفصل لانها محمولة على سيقول
 ولذلك لم يحز لن تفعل ولا تضرب زيد انصب تضرب لان الواو كعامل فلا يفصل
 بينها وبين الفعل بلا كما يقال أن لا تضرب زيد اهذا مذهب البصريين وهشام
 وجوز الكشائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل والفراء بالاقول والظن والشرط
 (قوله لما رأيت) أصله لن ما أدغمت النون في الميم للفتقارب وصلاح خط اللام لغاز
 وانما حقهما أن يكتبان منفصلين والالغاز فيه أن يقال أين جواب لما وجم انتصب
 ادع وجوابه علم وقوله ادع منصوب بلن المدغم فونها في ما وفصل بينها وبين معمولها
 بما الظرفية وصلها للضرورة فان ادع عامل فيما وصلتها والتقدير ان ادع القتال
 مذقروا بني أبي يزيد مقاسلا وحينئذ كيف يجتمع قوله لن ادع مع قوله ان أشهد
 الهيجاء وجوابه ان أشهد بالنصب ليس عطفا على ادع بل منصوب بأن مضمره بعد
 حرف العطف وان والفعل عطف على القتال أي ان ادع القتال وشهود الهيجاء
 على حد وليس عبادة وتقرعني (قوله وأنبهها) عطف على بدأ (قوله بكى المصدرية)
 يعني التي بمعنى ان (قوله تقدم اللام عاملا) لفظا أو تقديرا (قوله نحو لا تأسوا)
 أي تحزنوا فان التقدير عدم أسا كم قال في المصباح وأسى أسامن باب تعب حزن
 فهو أسى مثل حزين انتهى و به تعرف أن قول بعضهم التقدير عدم تأسيكم
 اشتباه لان تأسيته واديت بمعنى اقتديت وليس المعنى في الآية عليه كما لا يخفى
 (قوله لان حرف الجر لا يباشر مثله) لعل المراد في الفصح أو مع امكان الاحتراز عنه
 بدل ليل ما يأتي (قوله مخرج السكى التعاليلية) فان النصب بأن مضمره وجوابه بعدها عند
 البصريين ولا تظهر الا ضرورة ويجوز عند الكوفيين (قوله وعلامتها ظهور أن الخ)
 أي مع عدم اذم قبلها للماسمائي (قوله كي أن تكررني) قال أبو حيان والمحفوظ
 اظهار أن بعد كي الموصولة بما أقوله * كيما أن تغرو وتخدعا * ولا يحفظ من كلامهم
 جئت كي أن تكررني (قوله أو اللام) مجيء كي قبل اللام نادر (قوله أما في الأول)
 وهو ما اذا ظهرت أن بعدها (قوله والحرف المصدرى لا يباشر مثله) أي مع امكان
 الاحتراز عنه بدل ما يأتي (قوله وأما في الثانية الخ) وهي ما اذا ظهرت اللام
 بعد كي فلا يجوز أن يكون كي مصدرا يملأ ذكره الشارح فتعين انما جارة وهي
 داخلة على اللام الجارة للتوكيد وحينئذ فيشكل هذا على قول الشارح السابق
 لان حرف الجر لا يباشر مثله وأقول لعل المر والله أعلم في جواز دخول الجارة على

على وضعها الاصل ولا يفضل
 بينها وبين معمولها الا في
 ضرورة كقوله
 لما رأيت أبي يزيد مقاسلا
 ادع القتال وأشهد الهيجاء
 (و) أنبها (بكى المصدرية)
 لما ركنها الهاء في العمل من
 غير شرط وعلامة المصدرية
 تقدم اللام عليها (نحو لا تأسوا)
 اذ لا يجوز حينئذ
 كونها جارة لان حرف الجر
 لا يباشر مثله والتقدير
 بالمصدرية مخرج السكى التعاليلية
 الجارة وعلامتها ظهور أن
 الفتوحة بعدها نحو جئت
 كي أن تكررني أو اللام نحو
 جئت كي أن تكررني اذ لا يجوز
 حينئذ جعلها مصدرية أما
 في الأول فلو جرد أن المصدرية
 بعدها والحرف المصدرى
 لا يباشر مثله وأما في الثانية

الجار هنا وعدم جوازها فيما اذا تأخرت كي ان كي عند التأخر يصح أن تكون ناصبة
بنفسها مصدرية فلا ضرورة الى جعلها جارة مؤكدة وما في صورة تأخر اللام عنها
اضطررنا الى جعلها حرف جاز لا يصح أن تكون ناصبة لفصل اللام ولا يصح أن
تكون اللام ناصبة مؤكدة لها لان اللام ليست ناصبة فتبين أنها جارة واللام مؤكدة
لها فتأمل كذا بخط شيخنا وهو شرح اقوالهم المراد لا يباشر مثله مع امكان الاحتراز
عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتي فيما اذا ظهرت اللام قبلها وأن
بعدها مما أوضحه شيخنا وأشاروا لجواب آخر بالنسبة لما هنا وهو أن المراد في
المباشرة في الفصح ونحوه اللام بعد كي نادر كما عرفت (قوله فلا يلزم الخ) ودعوى
زيادة كي مردودة بأنه لم نعهدز بادتها في غير هذا الموضع فيجعل هذا عليه (قوله
أردت لكيما الخ) صدر بيت نجزه فيتم كهاشنا بيدها بلفظ * يقال طار به اذا
ذهب سر يعاوتر كها بالانصب عطف على تطير والشن بفتح الشين المعجمة اقرب
الخلق مفعول ثانى لتترلف فيسئل حال من مفعوله والبيداء الارض الفقراء التي تبين
أى تملأ من يدخل فيها والبلقع الارض التي لا شئ فيها (قوله جاز الامران) جواب
المسألين اما جواز الامرين في الاولى فظاهر ولا محذور فيه فان جعلت كي مصدرية
قدرت اللام قبلها وان جعلتها تعليلية قدرت أن بعدها عند البصر بين قال أبو حيان
وانبى على هذا فرع وهو انه ان قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على لا وان قدرناها
الناصبة جاز وأما جواز الامرين في الثانية فيلزمه ارتكاب أحد محذورين اما
دخول حرف مصدرى على مثله واما دخول حرف جر على مثله لكن اغتفر ذلك
اذا لم يكن الاحتراز عنه كما علم مما مر فان جعلت مصدرية فان مؤكدة قلعت
السبيل أو تعليلية فهي مؤكدة للام قبلها (قوله والثاني أرجح الخ) انما ترجح
كون أن ناصبة في هذه الحالة لان أم الباب فاعتنى بشأنها ولان ما كان أـ لا
لا ينبغي أن يجعل تأكيدها غيره ولان أوليت الفعل فكانت أحق بالعمل لجوارتها
بخلاف البعيد قاله المصنف في الحواشي ولان تو كيد الجار يجازأـ هل من تو كيد
حرف مصدرى بمثله وسكت الشارح عن الترجيح في المسألة الاولى ونقل في
التصريح عن المصنف في باب حروف الجر أن الأولى أن تكون مصدرية ناصبة
بتقدير اللام قبلها لان تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها والعمل على
الغالب عند التردد أولى (قوله كي تنحون) أى كيف تنحون أى تميلون والسلم
بالكسر والفتح الصلح وثرت مبني للمجهول من ثارت اقميل قيمت فاته ولطى
مبند أو جملة تضطرم الخبر وهي مع المبتدأ حال (قوله الطول الكلام علمها) فيه
أن هذا انما يناسب أن يكون علة لتأخير أن لما ذكره وقد يقال انه علة له

فألا يلزم الفصل بين الحرف
المصدرى واصله باللام فان لم
تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها
نحو كيد لا يكون دولة أو طهرنا
مما كقول
أردت لكيما أن تطير به ريتي
تجاز الامران أى كونهما
مصدرية وكونهما جارة والثاني
أرجح عند بعضهم بالنسبة
لظهورهما معاً أو قد تكون
مختصة من كيف كقول
كي تنحون الى السلم وما ثرت
قولا كم وظى الهجاء تضطرم
أى كيف تنحون (و) أى
(بإذن) قبل أن أطول الكلام
علمها

باعتبار ما تضمنه من تأخير أن (قوله وهي حرف جواب وجزاء) أي معناها الجواب والجزاء ومعنى كونها جوابا بانها لا تقع الا في كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر أما تحقيقا واما تقديره فلا تقع في كلام مقنض ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضي الجواب لا انقطاعا ولا تقديرا والجواب في الحقيقة هو الجملة التي وقعت اذن فمما لا اذن وحدها ومعنى كونها جزءا أن مضمون الكلام التي هي فيه جزءا لمضمون كلام آخر كما قاله اللامعيني رداعلى ما ترددده المصنف في حواشي التسهيل (قوله وتكاف تخريج الخ) فقال في المثال الآتي ان كنت قلت ذلك حقة صدقتك (قوله أحبك) أي أنا متصف بالآر محبتي لك (قوله اذن أصدقك) أي أو أطبقك صادقاً ومداخل اذن فيه مرفوع لانتهاء استقباله المشروط في نفسها (قوله ولا يتصورها الجزء) الضرورة ان التصديق أو ظن الصدق مثلا واقع في الحال ولا يصلح أن يكون جزءا لذلك الفعل اذا التبرط والجزاء كما قال الرضى اما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال (قوله والاصح انما حرف) هو مذهب الجمهور وقال بعض الكوفيين انما اسم والاصح في اذن أكرمك اذا جئتنى أكرمك برفع أكرم ثم حذفت الجملة التي أضيفت اذا اليها عوض عنها التنوين كما في حينئذ وأضمرت أن فان نصب الفعل الواقع صدر الجملة الجوابية واصل المفرد المؤول أن عنده فاعل أي اذا جئتنى وقع اكرامك لا يستدأ وخبره محذوف أي حاصل والاوجب الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية كما لو قلت اذا جئتنى فاكرامك حاصل (قوله وعليه فالاصح انما بسيطة) أي لا مركبة من اذن ثم خففت الهمزة ونقلت حركتها الى الدال الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل في أحد أقواله (قوله وأنها الناصبة بنفسها) لا يرى لا بأن مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي والماجرت والمحدثهم أن يقولوا ناصب بأن مضمرة بعده وان كان كلاما غير محقق لان الذي أضمرت أن بعده ليس الناصب وانما الناصب أن صرحوا بقولهم بنفسها فاعل هذا (قوله لعدم اختصاصها) قال المصنف في بعض تعاليقه ووجه الضعف اللاحق لا اذن انما غير مختصة كذا قال الناطم ولا أعرفه غيره وكأنه نظر الى نحو ولن تفعلوا اذا أبدا فأي لفظة اذن دخلت على الاسم فيكم بعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى ومن خطه نقلت (قوله وشرط اعمالها الخ) الغاؤها مع استيفاء الشروط لغة حكاه عيسى بن عمرو وتلقاها البصريون بالقبول لانها نادرة جدا ولذلك أنكرها السكاكي والفرأ (قوله بأن كان مابعد الخ) سيأتي قريبا أن الإهمال لا ينحصر في هذه الصور الثلاث كما هو ظاهر عبارته كغيره وذلك لانه يكون فيما اذا تقدمها العاطف اللهم إلا أن يقال ان المراد منه في هذه الصور يتعين الإهمال ولا يجوز

وهي حرف جواب وجزاء فاذا قلت لمن قال أرورك غدا اذن أكرمك فقه راجية وجعلت اكرامك جزءا لزيارته ومحبتها اللهم اهو نص سبويه واختلف فيه فحمله السلوطين على ظاهره وقال انما اللهم في كل موضع وتكاف تخريج ما خفي فيه ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تمتع عند الجواب فاذا قلت ان قال أحبك اذا أصدقك فقد أجبته ولا يتصور هنا الجزء والاصح انما حرف وعليه فالاصح انما بسيطة وانما الناصبة بنفسها وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ولكن أعمالها حملها على تقدمها على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئها كما حلت ما على ليس وان كانت غير مختصة بشرط اعمالها ثلاثة أمور الاول أن تكون (مصدرة) في أول الكلام فان وقعت خشوا فيه بأن كان مابعدا معتمدا على ما قبلها

غيره وفيما سبأني بخو ز الوجهان وان كان بالنظر الى الاعتبار يتعين الاهمال أو
للاعمال وقضية الحصر في هذه الصور الثلاثة العمل في نحو يار ياذن أكرمك
بل وقضية الاهمال فيما اذا تقدم المعمول نحو زيد اذا أكرم وفي المسألة
خلاف فذهب القراء الى انه يبطل عملها وأجاز اليك اني اذذاك الرفع والنصب
قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التمدير في
عملها أن لا تعمل ويحتمل أن يقال تعمل لانها مصدر في التية لان التية في المفعول
التأخير انتهى ويؤخذ من تعليله الثاني عدم العمل قطعاً عند البصريين في نحو
يار ياذن أكرمك (قوله أهملت) اضعفها بسبب وقوعها حشوا (قوله خبر
لما قبلها) أي في الاصل أو في الحال كما أشار اليه بالمثالين (قوله ان يكون جزاء
للشرط الذي قبلها) أي صناعة لا معنى فلا يرد ان اذن أكرمك جواباً بل قال
أزورك عند اجراء شرط مقدر أي ان ترزني عند اذن أكرمك لانه انما هو جواب
شرط مقدر من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فان
المبطل هو تعلق ما بعدها بصناعة لا معنى (قوله وقوله) أي ونحو قول كثير غرة (قوله
لئن عاد لي الخ) اللام موطة للجيء الجواب للقسم السابق في البيت قبله وهو
حلفت برب الراقصات الى مني * تقول القافي نصها واذمها

والضمير في مثلها ومنها يعود للقال الاول وذلك ان كثير امدح عبد العزيز بقصيدة
فأعجب بها فقال تن علي أعطك فقال أكون كاتباً لك فلم يجبه الى ذلك وأعطاه
جائزة كذا قال غير واحد ولكنه لا يناسب قوله في هذه القصيدة

عجبت انركي حفظه المجد بعدما * بدالي من عبد العزيز قبواها

فانه يدل ان كثير الميرض مع اجابة عبد العزيز وجملة اذن لا أقبلها جواب
القسم السابق وجواب شرط محذوف وجعل في المعنى الجملة جواب الشرط
وجواب القسم محذوف وهو مخالف لما عده المشهورة انه اذا تولى شرط وقسم
فالجواب للاسبق امكن ما قاله جاز أيضاً ولم يحزم الجواب لان الشرط ماض
(قوله ولا يقع المضارع بعدها الخ) صادق بأن لا يقع المضارع بعدها أصلاً
وبأن يقع غير متقدم على ما قبلها والذي ذكره في قوله بل يقع الخ هو الاول فالتنفي
في قوله ولا يقع الخ متوجه الى القيد والمقيد معا هذا كون اذن فيما ذكره من نحو
من يقعد اذن ز يدهي التي الكلام فيها محتمل نظري قوي بما مر عن ابن هشام فتدبر
(قوله نعم ان تقدمها أو أوفاء) أطلق السيوطي وغيره العاطف ولم يقيدوه بالقيد

والواو وصرح بعضهم بجواز الفصل بين أو والمضمرة ان بعدها وجواباً بين المنصوب
باذن نحو لا زمنك أو اذن تقضيني حتى (قوله جاز انصبها على قلة) أي وجاز

أهملت قال الرضي وذلك
في ثلاثة مواضع الاول أن
يكون ما بعدها خبراً لما
قبلها ونحو أنا اذن أكرمك
واني اذن أكرمك الثاني
أن يكون جزاء للشرط الذي
قبلها نحو ان تأتي اذن
أكرمك الثالث أن يكون
جواباً للقسم الذي قبلها ونحو
والله اذن لا أخرجن وقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وأمكنني منها اذن لا أقبلها
ولا يقع المضارع بعدها في
غير هذه المواضع الثلاثة
متمم دعاء على ما قبلها
بالاستقراء بل تقع متوسطة
في غيرها نحو يقتل اذن
زيد عجم أو ليس الرجل اذن
زيد انتهى نعم ان تقدمها
أو أوفاء جاز انصبها على
قلة الشرط الثاني واليه
أشار بقوله (وهو) أي
المضارع الذي يليها

(مستقبل) فان كان حالا
 أهملت كما اذا كان انسان
 بعد ذلك فقلت له اذن
 أصدقك لان نواصب الفعل
 تخصه للاستقبال فلا تعمل
 في الحال للدفاع وما أوهم
 خلاف ذلك فضرورة
 أو مؤول الشرط الثالث
 واليه أشار بقوله (متصل)
 ذلك المضارع بها
 (أو منفصل) عنها ما (بقسم)
 أو بلا النافية كما في المغنى
 والشذور وأشار الى مثالي
 الاتصال والانفصال بقوله
 (نحو اذن أكرمك واذن
 والله نرهم بحرب) على
 طريق ألف والشر المرب
 ومثال الانفصال بلا النافية
 نحو اذن لا أفعل واغفر
 الفصل بالقسم لانه زائد جى
 به لتأ كيد فلا يمنع النصب
 كما يمنع الجرفي قولهم ان
 الشاة اتخرت قسم صوت
 والله ربها أو بلا النافية لان
 النافي كالجزء من المنفى
 فكأنه لا فاصل واغفر ابن
 بادشاذ الفصل بالبدء وابن
 عصفور الفصل بالطرف
 وشبهه الى ذلك أشار
 بعضهم حيث قال وفيه أيضا
 ذكر الشرط الثلاثة

الرفع والحزم ان اقتضاه الحال وانما اقتصر الشارع على النصب لان الكلام فيه
 قال في المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان ترزني أزررك واذن أحسن اليك فان قدرت
 العطف على الجواب جزم وبطل محمل اذن لوقوعها حشا وأوعلى الجملةتين معنا
 جاز الرفع والنصب تقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدهما مستأنف
 أولان المعطوف على الأول أول انتهى ووجه جواز الامرين عند تقدم العاطف
 الى امرين فن حيث ان اذن في أول جملة مستقلة هو متصدر فيئة نصب الفعل
 ومن حيث كون ما بعدهما من تمام ما قبله بسبب ربط العاطف ببعض الكلام به بعض
 هو متوسط فيرتفع لفقده الشرط ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطفت
 على الفعل ترفعت قولاً واحداً أو على الاسمية جاز الرفع والنصب باعتبارين كما
 صرح به في المغنى أيضاً (قوله مستقبل) نظرا لاستقباله بالنظر الى ما قبله كما اذا
 قال شخص جائئ زيد امس فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه
 في الامر والتسليم بذلك حالا وحرره (قوله لان نواصب الفعل الخ) فيه شيء
 اذ لا يكفي ذلك في اشتراط الاستقبال في اذن (قوله وما أوهم خلاف ذلك الخ) كان
 ينبغي أن يذكر قبل الشرط الثاني فانه مذكور في كلامهم بعد الشرط الاول فن
 ذلك قوله

لا تتركني فهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسمين وخبرها فهو امان ضرورة أو مؤول
 على حذف خبر ان أى انى لا أستطيع ذلك أو نحوهم ثم استأنف ما بعدهما بالنصب
 لتحقيق شرطه (قوله بقسم) قال في الارتشاف الا ان كان بقسم محذوف الجواب
 (قوله أو بلا النافية) أو به ما ما كما يؤخذ من كلامهم والصحيح منه غير لا اذ لم يسمع
 وان كان التعليل الا أن يفيد جواز الفصل بكل نافي (قوله ابن باب شاذ) هو طاهر بن
 أحمد بن باب شاذ بالشين والذال المجعولين معناه الفرح والسرور وكذا الصحيح
 السيوطي والظاهر أن باء الثانية مفتوحة كالاولى على ما هو قاعدة المركبات
 المرحية (قوله نرهم) جواب اذن وجواب القسم محذوف على ما هو القاعدة من
 اجتماع شرط وقسم واذن هنا كساثر ادوات الجزاء (قوله بالبدء) نحو اذن يا عبد
 ما كرمك وزاد أبو حيان نقلا عن ابن باب شاذ الفصل بينهما بالبدء نحو اذن يغفر
 لك ويدخل الجنة (قوله بالطرف وشبهه) المراد بشبهه الجار والمجرور ونحو اذن يوم
 سعة أو في الدار أكرمك وأما الفصل بفعول الفعل نحو اذن زيداً أكرم
 بارجح عند الكسائي النصب وهشام الرفع لضعف عملها بوجود الفصل وكان
 قياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا وتقدم عن الكسائي بطلان

العمل في الفصل بين كى والفعل بمعموله ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية
الاتصال بالفعل لانهم ما اسم واحد قال أبو حيان والصحيح انه لا يجوز الفصل بالطرف
وشبهه وقيل في نوحهم فانه جزؤ من الجملة فلا يقوى اذن معمله على العمل فيما بعدها
وانظر هل صورة المسئلة أن يكون الطرف معمولا بالفعل اذن أو ولو كان معمولا
لعمولها في الرضى ما يقتضى الاول فليراجع (قوله اعمل اذن الخ) ذيل بعضهم
هذه الايات بيت ذكر فيه مسألة تقدم العاطف فقال

وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين ان لا تعمله

(قوله المنسبك مع مدخولها) لا يخفى أن كلمة مع تدل على المتبوعة والاصالة ألا
تري انهم يقولون جاء الوزير مع السلطان لاجاء السلطان مع الوزير فلا توهم العبارة ان
المنسبك هو ان وحدها خلا فالن وهم فيه بل تفيد ان المنسبك هو المجموع والاصل
ما بعدها وهو الموافق للواقع (قوله مخرج للفسرة الخ) اخراجه لما ذكرنا في
اخراجه لغيره أيضا فانه مخرج لان الاسمية فانه ترد ضمير المنسبك في قول بعض
الغريب ان فعلت وضمير الخطاب في نحو أنت وأنت الخ (قوله هي المسبوبة بجملة
الخ) خرج بقوله المسبوبة بجملة نحو وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فأخر
مبتدأ ودعواهم مضاف اليه وان مخففة من الثقيلة وهي عالة في ضمير شان مقدر
وجملة الحمد لله من المبتدأ والخبر خبر ان وهي وخبرها خبر آخر دعواهم وبقوله فيها
معنى القول نحو قلت له ان افعل لوجود حرف وف القول فلا يقال لعدم وجوده في
كلامهم وبقرينة وجوده لا تتعين ان فيه للفسر لجواز أن تكون زائدة وفي شرح
الجملة انها تكون مفسرة بعد مخرج القول قال الدماميني ولم أقف على العلة
المنقضية لاشتراط عدم القول الصريح قال شيخنا الغني قال السيد في طرح
الباب عند قول المتن ويختص أى ان التفسيرية بما فيه معنى القول دون صريحه
مانعه أى صريح القول لان مخرج القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة ترفع
مفعولا لصريح القول وبقوله المتأخرة عنها جملة نحوذ كرت عجيذا ان ذهب لعدم
تأخر الجملة بل يجب الايمان بأى أو ترك حرف التفسير وبقوله ولم تقترب بيجار نحو
كبت اليه بان افعل وكبت اليه ان افعل اذا قدرت معها الجار وهو الباء فهي
مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم صريح أو مؤول (قوله
وأوحينا اليه أن اصنع) الجملة مفسرة فلا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف
انها مفسرة لفعل وخالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور قال
الكافي والظاهر ان الايجاء متعلق بها ههنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة
المحل انتهى فتأمل (قوله التالية للما) أى التوقيفية كفى المعنى احتراز عن

أعمل اذن اذا أنتك أولا
وسقت فعلا بعد هاء مستقبلا
واحذر اذا أعملتها أن تفصلا
الاجفاف أو نداء أو بلا
وافصل بطرف أو بحجر ورعو
رأى ابن عمه فور رئيس النبلا
وان تجئ بحرف عطف أولا
فأحسن الوجهين أن لا تعمله
وينصب المضارع أيضا
(بأن المصدرية) أى
المنسبك مع مدخولها بالمصدر
وهي ام الباب لعملها
(طاهرة نحو) والذي أطمع
(أن يغفر لي) ومضمرة كما
سأق والتعديد بالمصدرية
مخرج للفسرة والزائدة
فالاولى هي المسبوبة بجملة
فهامعنى القول دون حرفه
المتأخرة عنها جملة ولم تقترب
بيجار نحو وأوحينا اليه أن
اصنع الفلك والتسمية قال
في أوضحه هي التالية للما
نحو فلما أن جاء البشير والوقعة
بين الكاف وبجرورها
كقوله

الثانية وهي الجازمة وأمر جبهته وهي التي بمعنى إلا (قوله كأن طبيعة الخ) صدره
ويومئذ يأتوا بوجه مقسم * والبيت لا رقم اليشكري وتعطو تنطاول الى الشجر
لتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل ورق أى صار ذاورق
والسلم بفتحين شجر والشاهد في كأن طبيعة بجزئية وان زائدة بين الجار ومجروره
وروى نصب طبيعة على انها اسم كأن الخفة من كأن ورفعها على انها مهمل أو عاملة
في ضمير محذوف أى كأنها الطبيعية (قوله فاقسم أن لو الخ) تمامه * لكان لكم يوم من
الشر مظلم * والشاهد فيه واضح وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة
المعروفة من انه اذا اتوا الى شرط وقسم وليس هناك الاجواب واحذفه وللباق منهما
لا فرق في ذلك بين الشرط الامتناعي وغيره عند جماعة واضطرب كلام ابن مالك في
التسبيل في الشرط الامتناعي فدل كلامه في الجوازم على ان جواب القسم محذوف
أغنى عنه جواب لو وفي باب القسم ان الجواب للو وانما مع جوابها جواب القسم
(قوله فامهله الخ) المعاطاة المناولة واللحمة بضم اللام وبالجم معظم الماء وغامر
اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء اذا غطاه ومعالى خبر كان
وفي لجة متعلق بغامر وغامر صفة لمعالى والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في
انقاذه ا كان فيه الى أن وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج
يده ليتناول منه يلقده وهذه حالة الغريق والشاهد في البيت ظاهر (قوله وان لم
يكن يلفظ العلم) مخور أى وشقق وتيقن وتبين وطن مستعمل في العلم وخروج
بتفسير العلم بما ذكرنا اذا أول العلم بغيره فانه يجوز وقوع الناصبة بعده ولذلك
اجاز سيديويه ما علمت الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة
بخرى مجرى قولك أشير عليك ان تهوم أو كان بمعنى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون
أن لا يرجع بالنصب (قوله أهملت) أى لم تعمل بالنصب في المضارع ولو عبر به كان
أولى اذ هي لم تعمل بالسكائية بل اسمها ضمير شأن محذوف غالباً فيها والجملة خبرها
واظهار ان الضمير في قوله ما لم تنصب يرجع الى ان المصدرية لا بقيد الناصبة
للمضارع فان تلك ثنائية الوضع والسبوقية بعلم ثلاثية الوضع لانها مخففة كذا حرره
شيخنا العلامة الغنيمي وبهذا يدفع ان كلامه يوم هم انما بعد العلم هي أن الناصبة
وأهملت وليس كذلك وانما هي المخففة من الثقلية وانما أهملت لان الناصبة
تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لان بابها ان تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد
أفعال التحقق بخلاف المخففة فانها تنقض تأكيد الشيء وثبوته وقال في المتوسط
وليس يستيعى المخففة الواقعة بعد العلم هي الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع
الناصبية مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم

سكان الطبيعة تعطوا الى وارق
العلم أو بين القسم ولو
كقوله * فاقسم ان لو اتقينا
وانتم * زاد في المعنى والواقعة
بعد اذا كقوله
فامهله حتى اذا أن سألته
معالى يلقى لجة الماء غامر
ومحل النصب بأن المصدرية
(ما لم تنصب بعلم) أى يلفظ
دال على اليقين وان لم يكن
يلفظ العلم فان سبقت به
أهملت

التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده ما هو معلوم التحقيق انتهى يعني فيلزم التثافي
 (قوله ونسبى حينئذ مخففة من الثقبلة) وهي ثلثية الوضع اذ هي مخففة من الثقبلة
 وهي مصدرية أيضا كما صرح به الشارح حيث قال ومحل النصب بأن المصدرية
 ما لم تسبق كما ان أصلها المخففة هي منه كذلك وكان التثاوية الوضع التي تنصب
 المضارع وتوصل به وبالماضى والامر مصدرية (قوله فان سبقت بظن الخ) أى
 ولم يكن هناك فاصل غير لافان كان هناك فاصل غير لا نحو خلت ان سبقت بظن الخ
 ان لن تقوم لم يجرز النصب للفصل وتعين المخففة (قوله وان لم يكن بلفظ الظن)
 كأن كان بلفظ العلم مثلا يمكن استعماله في معنى الظن الغالب القريب من العلم
 أو جرى مجرى الإشارة كما علم مما مر (قوله اجراء للظن مجرى العلم) أى لتأويله به
 بأن يجعل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة
 (قوله وهو أرجح) أى في القياس لانه الاسل والاكثرى كلامهم * **تنبيه**
 انهم كلام المصنف تعين النصب اذا كان الفعل السابق على ان عاريا من كونه فعل
 علم أو ظن ومثله في كلام ابن الحاجب واعترض عليه بأنه اذا كان عاريا عنهم ما يكون
 على وجهين لان الفعل في هذا انهم اما ان يكون صالحا للمخففة كفعال الرجاء
 والطمع أولا يكون فان كان منافيا تسكون ان ناسبة وان لم يكن منافيا يجوز الوجهان
 قاله النجم سعيد ويجوز الوجهين فيه صرح أبو حيان (قوله ومن العرب من يجزم
 الخ) قال في المغنى نقله اللحياني عن بعض بني سباح (قوله اذ اما عدونا الخ) البيت
 لامرئ القيس وعدونا بكرنا ونخطب بكم مر الطاء المهمة مضارع خطب جمع
 الخطب (قوله حملا على ما اختها) أى المصدرية بجمع ان كلامهم ما حرف مصدرية
 ثنائى وظاهر كلامه اختصاص الاحمال به او عليه فيقال لم اختصت به هذا الحكم
 دون كى مع ان الاخرى مصدرية (قوله أرتقرآن الخ) تقرأ انما في محل نصب بدلا
 من تحملا أو من حاجة في قوله قبله

وتحمله حاجة الى حذف محملها * وتصنعانعمة عنديهما أويدا

واما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى حاجة أى هي ان تقرأ ان قال المصنف في
 المغنى والشاهد في أن الاولى وايت مخففة من الثقبلة بدليل ان المعطوفة عليها
 واعترض بأنه لا مانع من عطف ان الناسبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو
 عطف مصدر على مصدر (قوله نحو ما روى في الحديث الخ) كذا في المغنى قال
 الدماميني ولا حاجة الى أن يجعل ما هنا ناسبة فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في
 غيره هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نظاما ونثرا الى ان قال
 ولا داعي الى ارتكاب أمر لم يثبت قال في المغنى والمعروف في الرواية كما تكو نون

وتسمى حينئذ مخففة
 من الثقبلة (نحو علم
 أن سيكون) أفلا يرون أن
 لا يرجع (فان سبقت بظن)
 أى بلفظ دال عليه وان لم
 يكن بلفظ الظن (فوجهان)
 الرفع والنصب (نحو
 وحسبوا أن لا تسكون) قرئ
 بالرفع اجراء للظن مجرى
 العلم وبالنصب اجراء له على
 أصله من غير تأويل وهو
 أرجح ولهذا أجمعوا عليه
 في الماحب الناس أن
 يتركوا ومن العرب من
 يجزم بأن كقوله
 اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا
 تعالوا الى أن أتنا الصبد
 نخطب * ومنهم من
 أهملها حملا على ما اختها أى
 المصدرية كقوله
 أن تقرأ ان على أسماء ويحكما
 نبي السلام وان لا تشعرا أحدا
 كما أعمت ما المصدرية قليلا
 حملا عليها نحو ما روى في
 الحديث كما ترونوا بولى
 عليكم (ومضمرة)
 واضمارها

وهو الرضى وتجي ما الكافية بعد المكاف فيكون انما ثلاثة معان أحدها تشبيه
مضمون جـ له مضمون أخرى فلا تقتضى الكاف ما تعاقبه لان الحذف انما يطلب
ذلك لكون المحرور مفعولا والمفعول لا بد له من فعل أو معناه الى أن قال ومنه قوله
عليه السلام كما تكونون بولي عليكم شبه التولية عليهم المكروهة بكروهم المكروه أى
بجائهم المكروهة ثم ذكر انه يجوز ان تكون نافية وما أشبه مصدرية (قوله اما
جواز او وجوبا) أى جائزا أو واجبا اذا جاز او اذا وجب (قوله وهو هنا الخ) أى
لانه لم يسمع النصب الامع الاربعه قال أبو حيان ولا يجوز فى غيرها (قوله باسم خالص
الخ) أى سواء كان ذلك الاسم مصدرا كاملا أو غير مصدر كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سديع أو أسول علقما .

فأسول معطوف على رجال وهو ليس فى تأويل الفعل (قوله الشفوف) بضم المعجمة
وفاء فى الأصل مصدر والمراد الثوب الرقيق الذى لا يجب عن ادراك ما وراءه
(قوله فتقر منسوب) يجوز رفعه تنزيلا له منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه كذا قاله المحشى تبع الالعيني وغيره وقال المصنف فى الحواشى لا يجوز الرفع
لان المعنى يفسده اذ يصير المعنى وليس عبادة أحب الى من ليس الشفوف ثم يقول
وتقر عيني وليس المراد ذلك وان ليس العبادة مطلقا أحب اليه من ليس الشفوف
بل المراد أن اجتماع هذين الشئين أحب والواو اعطف المصدر المنسب اليه على
الاسم المتقدم وفيها معنى مع فقد رأيت الرفع يحل بالمقصود والنصب لازم منه عليه
بعد اقامه رانتهى والظاهر أن هذا لا يخالف ما قاله العيني والمحشى لانهم لم يجزوا
الرفع على الاستئناف بل على ان يكون الفعل معطوفا على المبتدأ قبله لتنزيله منزلة
المصدر وأحب خبر اعظمه لانه أفعل تفضيل مجرد من أل والاضافة وهذا يؤدى
معنى النصب كما لا يخفى فتأمل (قوله لولا توقع معتر الخ) صدر بيت بحجزة * ما كنت أوثر
أترابا على ترب * المعتر باعير المهمله والتاء المنة فوق السائل أو المعترض للسؤال
وأرضى منصوب بأن مضمرة جواز ا بهـ د الفاء وان أرضى فى تأويل مصدر معطوف
على توقع والتقدير لولا توقع معتر فاضاى اياه وتوقع ليس فى تأويل الفعل والارتاب
جمع ترب بكسر التاء المنة فوق وسكون الراء وترب الرجل لدهنه وهو الذى يولد فى
الوقت الذى ولد فيه (قوله انى وقتلى سليكا) صدر بيت لأنس بن مدركة الخنثى
بحجزة * كاثور يضرب لساعات البقر * وسليكا اسم رجل مفعول قتل المضاف
الى فاعله وأعقل مضارع عقل الفتل أعطى دية منه منصوب بأن مضمرة جواز ا بهـ د
ثم وان أعقل فى تأويل مصدر معطوف على قتل وهو ليس فى تأويل الفعل وكونه
عاملا وشرط العمل ان يصح حمل ان أو ما والفعل محسلة لا يقتضى تأويله بالفعل

اما جواز أو وجوبا أما

(جوازا) فى موضعين

أحدهما (بعد عاطف) وهو

هنا الواو أو الفاء أو ثم أو أو

(منسوق) ذلك العاطف

(باسم خالص) من تأويله

بالفعل مثله بعد الواو

(نحو) قول ميسون زوج

معاوية رضى الله عنه

(وليس عبادة وتقر عيني)

أحب الى من ليس الشفوف

فتقر منسوب بأن مضمرة

جواز ا بعد عاطف وهو الواو

وان والفعل فى تأويل مصدر

مرفوع بالعطف على ليس

الخالص من التأويل بالفعل

والتقدير وليس عبادة وفرة

عيني وورع ما وقع فى بعض

النسخ ليس باللام مكان

الواو العاطفة على قولها قبله

ليت تتحقق الارياح فيه

أحب الى من قصر منيف

وهو تحريف نبيه عليه

المصنف فى شرح باذت سعاد

ومثاله بعد الفاء قول الشاعر

لولا توقع معتر فاضاى

ما كنت أوثر أترابا على ترب

وبهـ د ثم قوله

انى وقتلى سليكا ثم أعقله

كاثور يضرب لساعات البقر

وبعد او قوله نهالى أو

يرسل رسولا بالنصب فى

قراءة غير نافع

كما لا يخفى وكالتور خـ بران والمراد بالثور ثور البقر وقيل ثور الطحلب وهو الذي
 يملأ الماء (قوله عطفا على وحيا) أي من قوله وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا
 أو من وراء حجاب كنهه قيل وما صح له أن يكلمه الله الا موحيا أو مسمعا من وراء
 حجاب أو مرسل لا فيكون الكل مصادر وقعت أحوال من الفاعل اما الوحي
 والارسال فامرهم ماهين وأمان وراء حجاب فهو متعاق بمصدر محذوف
 كأنه قيل أو اسماعا من وراء حجاب أو قيل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا
 أو اسماعا من وراء حجاب أو ارسل لا فيكون كل واحد منها مفعولا مطاوعا على هذا
 التقدير ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا بان يوحى
 أو بان يسمع من وراء حجاب أو بان يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا به
 بواسطة حرف الجر أو اما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير وأما قول من قال
 الاستثناء ههنا منقطع نظرا الى ظاهر القول فليس بقوى لعدم اعتماده على
 تحقيق مضمون الكلام وظاهر كلام المصنف وجوب نصب بعد العاطف المذکور
 ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل والجواب انه حينئذ مستأنف والفعل
 خبر مبتدأ محذوف لامعطوف على الاسم ويلزمه أن تكون أول الاستئناف
 والاستئناف بعد الواو والفاء جزم في الاخبار وأما بعد أو فقبه نوع ثامن
 الاضرب لانك اذا قلت الزميدا أو يقضيك حقل وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو
 يقضيك حقل أي يقضيك على كل حال - واه الزمته أم لم تلزمه فكانه قال بل يقضيك
 (قوله وخرج بقوله خالص الخ) لم يذکر ما خرج بقوله اسم وذلك أن يكون معطوفا
 على فعل كقوله تعالى أن تضل احدا - ما قد ذكر في قراءة من نصب وقوله تعالى
 يريد الله ليبين لكم ويهديكم وقوله ما أن تنطق بالحق أو تكذب فان نصب فيما
 ذكر ليس بأن مضمرة جواز وانما هو بالعطف على ما قبله والعمل الشارح لم يذکر
 - هذا لانه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ولان خروج العطف على مصدر
 متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما منع المرادى فانه يجب فيه اضماعا بأن
 بخلاف مستأنفا فان الاخبار جائز بل نص في شرح العمدة على ان الاظهار احسن
 لان هذا انما يخرج بتقبيد الاسم بكونه صريحا ولا اقيمد في الشذو بكونه
 صريحا لاجاز ذلك (قوله الطائر في غضب الخ) ال اسم موصول مبتدأ تفعل
 اعرابها الى ما بعدهما لكونها بصورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة
 آل واعطتها بالفاء لم تنحج الى رابط والذباب خبر المبتدأ كذا في التفسير مع قال شيخنا
 اذا كان من عطف الجمل في اخراجه حينئذ نظر لان المحترز عنه انما هو والفعل

عطفا على وحيا وخرج
 بقوله خالص غيره فلا
 نصب الفعل المعطوف
 عليه كقوله الطائر
 في غضب زيد الذباب برفع
 بغضب وجوبا لان الاسم
 المعطوف عليه مؤول بالفعل
 لوقوعه صلة لال أي الذي
 يطير (و) الثاني بعد (اللام)
 الجارة سواء كانت لاتملى
 كما في نحو) انما فتحنا لك فتحنا
 مينا

المعطوف على اسم غير خاص لا الجملة فتأمل هذا وقال الشاطبي وأما اسم
الفاعل فله جهة ان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتم ما فيه بحيث يكون نحو قائم
في حكم كامل وغارب فلا شك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو يجنبني
فاضل وبتكرّم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبت من رجل ضارب ويشتم
بالنصب والأخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها في المعنى من باب عطف
الفعل على الفعل وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم الذي يعطى معنى الفعل
أصح لا لعنايه واهمالا للفظه فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج به عن
الحكم بالنصب انتهى وبه يعلم جواب قول الحاشي تبعالنا باب القاسمي في حواشي
ابن الناطم هلا أم كن أن ينصب ويجعل أن والفعل في تأويل مصدر معطوف على
مصدر متأول من اسم الفاعل فانه كالفعل في دلالة على الحدث وينبغي أن الفعل
يتأول منه المصدر مولا يكون محذوف والتقدير هذا الذي يكون منه طهران
فيغضب زيد الذباب (قوله ليغفر لك الله) علة لاجتماع الامور الاربعة في الآية
للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة (قوله أم للعاقبة الخ) قال ابو حيان
في شرح التسهيل وهذا الذي ذكره المصنف ليس مذهبا للبصريين وانما هو مذهب
الكوفيين وقد عزا بعضهم الى الاخفش وأول البصريون ذلك على انهم باللام
السبب على جهة المجاز لانه لما كان ناشئا عن التقاطع كونه صار عدوا صار كأنه
التقط لذلك وان كان التقاطعه في الحقيقة انما كان لأن يكون لهم حبيبا وابنا وهذا
أحسن لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحد كان المجاز أولى لان الوضع
يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك (قوله أم للتأكيّد) وهي
الرائدة وبعضهم أدخاها في لام التعليل (قوله فان مضمرة جوارا) واجاز ابن
كيسان والسيرا في أن يكون النصب بعد اللام باضمار كي لانه يصح النطق بها بعدها
نحو جئت لكي أكرمك ومذهب الجمهور أن كي لا تضر لانه لم يثبت اضمارها في
غير هذا الموضع (قوله بعدها) أي اللام (قوله بلا) ولا يجوز الفصل بين اللام
والفعل على البلا وانما ساع ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بينهما بين الجار
والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لاشئ وجئت بلا زادو يجب ادغام النون
في لانا فية أوزائدة ليقارب مخرجهما (قوله كراهة اجتماع لامين) فان التلاطف به
ثقل جدا (قوله يكون) أي ناقص كما هو المتبادر ويعلم من كلامه الآتي اختصاصه
بذلك دون بقية اسمياته أخوانه كأصبح ودون غيرها كباب ظن لانه لم يسمع وان أجاز كلا
بعض وأجاز بعضهم في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جئتني لتكرمني وهو فاسد

(ليغفر الله لك) ما تقدم من
ذلك وما تأخر أم للعاقبة
السمية باللام الصبر ولام
المآل وهي التي يكون
ما بعدها نقيضا لمقتضى
ما قبلها نحو فالتفطه آل
فرعون ليكون لهم عدوا
وخرافا لتقاطعهم انما كان
لرافتهم عليه لما ألقى الله
عليه من المحبة فلا يرام أحد
الأحبة فقصدا وان يصير
قرة عين لهم فآل بهم الاسم
الى أن صار لهم عدوا وخرنا
أم للتأكيّد وهي الآتية
بعد فعل متعدي نحو وأمرنا
لنسلم رب العالمين فان مضمرة
جوارا الا اذا اقترن الفعل
بعدها بلا سواء كانت
مؤكدة كالتى (لى نحو لتلا
يعلم أهل الكتاب) أم نافية
نحو (لئلا يكون للناس
فنتظروا) ان وجوبا (لا غير)
كراهة اجتماع لامين
(و) الا في (نحو ما كان الله
ليعذبهم) مما هو مسبوق
بكون

لان هذه لام كي (قوله ماض) فلا يجوز أن يكون ليفعل بخلاف لام كي فتقول
 - أتوب ابغ - فرائد الى قال أبو حيان ان الفعل المنفي لا يكون مقيدا بطرف فلا يجوز
 ما كان زيدا من ابضرب عمرا بخلاف لام كي وظاهرة ولو كان غ - يرطرف زمان
 نحو ما كان زيدا في الدار ليقوم فانظر عامة وحرره (قوله ولو معني) هو المضارع
 المنفي لم (قوله منفي بما أولم) يعني لم يقض فلا يجوز ما كان زيدا لا يضرب
 عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيدا لا يضرب عمرا كما قاله أبو حيان قال والفرق
 ان النفي مساط مع لام الجمع ود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم
 من نفيه نفي ما بعده او ذلك على مذهب البصريين وفي لام كي يسلط على ما بعده
 نحو ما جاء زيدا يضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي الجيء الا بقرينة تدل على
 انتفاءه وخرج بالتمييز فقط ان لانها تختص بالمستقبل ولا كذلك ما ولم اذني غيره
 بها قليل ولما لانها وان نفت الماضي لمكنها تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم
 وأما ان فهمها خلاف قوي واستدل المرادى على وقوع لام الجمع بعد المنفي بها
 بقراءة غير السكاقي وان كان مكرهم انزول منه الجبال ونظر فيه في المعنى واستظهر
 انها لام كي وان شرطية (قوله لما أسند اليه الخ) فلولا لم يكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن
 لام الجمع نحو ما كان زيدا يذهب عمرو ويجوز ذلك في لام كي نحو ما قام زيدا يذهب
 عمرو (قوله فيضمر وجوبا) عال بأن ما كان زيدا ليفعل نفي كان زيدا سيفعل
 أو سوف والموجب ليس معه أن لا ظاهرة ولا مقدرة فأرادوا المطابقة لفظا بينهما
 فكما لا يجمع بين ابن والسين وسوف لا يجمع بين ان واللام وأجاز بعض النحويين
 حذف اللام وظاهرا ان نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى أي ليفترى وأجيب
 بأنه لا حجة في الآية لان أن وما بعدهما في تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر
 عن المصدر بمصدر وهو بمعنى الفترى والافا القرآن هنا بمعنى المقرء فلا داعي
 لتقدير اللام (قوله بالخاص) أي باسم الخاص لان الجمع في اللغة انكار ما تعرفه
 لا مطلق الانكار وبهذا يدفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها اللام النفي (قوله
 الى انه خبر كان) كما تقول ما كان زيدا يقوم فانفي مساط على المنصوب (قوله واللام
 للتوكيد) أي زائدة فلا تتعلق بشئ لان الزائد لو كان جارا لالتحق فكيف وهي
 عندهم غير جارة بل هي ناصبة بنفسها اعتدهم ووجه التوكيد فيها اعتدهم أن اصل
 ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زائدة لتقوية النفي كما دخلت الباء
 فيما زيد بقا ثم فهي عندهم حرف زائد مؤكدا ناصب بنفسه واعترض قواهم بأن
 اللام الزائدة تعمل الجري في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب
 بأنهم لم يعلموا لا يسلمون هذه الكلية وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي في

ماض ولو معني منفي بما أولم
 فقط مسند لما أسند اليه
 الفعل المقرون باللام
 كما في المعنى (قوله ماض)
 وجوبا (لا غير) وتسمى هذه
 اللام لام الجود من تسمية
 الامام بالخاص واختلاف في
 الفعل الواقع بعدها فذهب
 الكوفي الى أنه خبر كان
 واللام للتوكيد

قولك ما كان محمد طعما مائيا كل فانه لا يجوز على رأى البصري لان ما في حيز ان
لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفي لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها
ويشهد للكوفيين قوله

لقد عدتني أم عمرو ولم أكن * مقالها ما كنت حبالا

(قوله وجرى عليه ابن مالك) أى على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد (قوله
لكنه يقول الخ) أى فيلزم أن تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله انما
مؤكد وبه صرح ولده لكنه قال في شرحه على التسهيل سميت مؤكدا لاجتماع الكلام
بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لتصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما
هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيدا متدرا او هاما لان الفعل
انتهى وحينئذ فمقدّم قال مقالة لا يخالف قول البصريين فليتأمل فان قلت اذا كانت
ان مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أجب بأن
الاخبار بالفعل المقدّر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يجوز الاخبار بالمصدر عنها
لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد اترم اضماران
فصار متخرطا في سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف كالا يخفى على
عارف نحو هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا
في الظرف والمجرور انه خبر تجوز الاتحقيقا (قوله وان هذه اللام متعلقة بالخ)
أى فهي عندهم حرف جر معتلة علق الخبر قال المرادى قوله هم اهل ما متعلقة بالخبر
يقتضى اهل البيت زائدة وتقديرهم مزيدا يقتضى أنهم اراثة مفعولية للعامل انتهى
وفي المغنى ان المفعولية ليست زائدة محضة ولا مفعولية محضة بل هي بينهما وفيه وجه
كونها التام كما عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل وفي قصد الفعل
أبلغ من نفيه واستشكاله الدماغي بأن التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من
نفي السبب وارادة نفي المسبب (قوله ولم تكن اهلا تسمو) هل للكوفيين ان يقولوا
ان ذلك ضرورة أو شاذ أو انهم لا يدعون أن الفعل خبر الاحبت لم يوجد خبر فخره
(قوله ففي خمسة مواضع مثل ذلك في التوضيح) وأقره شارحه ولم يذكر من الاضمار
الواجب اضمارا أن بعدى التعليلية (قوله أحدها هذا) وهو الاضمار بعد اللام
المجود المتقدمة (قوله حتى مطلع الفجر) أى الى مطلع النجى والجار والمجرور
متعلق بسلام ويجوز أن يتعلق بتنزل وجملة سلام هي ليست أجنبية لانها متصلة
بما الكلام ومسددة له فلذا فصلت بين العامل والمفعول أو هي في موضع الحال من
الضمير في تنزل وهي مبدء أو سلام خبره قدم عليه للتخصيص أو حتى مطلع النجى خبر
لأنه لما اجتمعت اليه اقدار من بين اليبالي بفضائل كانت مظنة لتغاير حالها الحال

قول مركبة من قولين
وذهب البصري الى ان خبر
كان محذوف وان هذه اللام
متعلقة بذلك الخبر المحذوف
رن الفعل ليس بخبر بل
المصدر المنسب اليه من أن
المضرة والفعل المنصوب
بها على الاصح في موضع جر
والتقدير في نحو ما كان الله
ليعلمهم ما كان الله يريد
لتعذيبهم ويقدر في كل
موضع ما يليق به على حسب
سياق الكلام والدليل على
هذا التقدير انه قد جاء
مصرح به في بعض كلام
العرب قال * سموت ولم تكن
اهلا تسمو * فصرح بالخبر
الذى هو قوله اهلا مع وجود
اللام والفعل بعدها وفي
كلامه استعمال لا غير وقد
صرح في المغنى بأن قولهم
لا غير لحن وفي الشذور بأنه
لم يتكلم به العرب وقدم
ما فيه وأما اضمار ان وجوبا
ففي خمسة مواضع أحدها
هذا والثاني أشار اليه بقوله
(كافهاها) أى أن وجوبا
(بعد حتى) الجارة نظيما
ونراو مجرورها ان كان اسما
صرح بها في فيه بمعنى الى
نحو حتى مطلع النجى وان

كان مؤولا من ان والفعل قدان وتكون معنى الى وذلك إذا كان مادها غاية لما قبلها نحو

سائرهما فأخبر عنها بأنهما على حال غيرها فحصلت الفائدة ويجوز أن ترتفع هي على
 الفاعلية بسلام لكونه مصدرا كما تقول ضرب زيد (قوله لا سبرن حتى تطلع الشمس)
 أي إلى أن تطلع الشمس وظاهره أنه لا يصح في هذا المثال أن يكون حتى فيه بمعنى
 كي لأن السير لا يكون سببا لظهور الشمس (قوله وتارة بمعنى كي) وذلك عند بعضهم
 مجاز وعند المتأخرين حقيقة وضعف واختلاف في علاقة المجاز فقبل انتهاء الحكم
 بما بعدهما لأن الفعل الذي هو السبب ينتهي بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهي
 بوجود الغاية وتعبه السبب بأن لو صح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمل
 المصدر الامتداد وهو السبب والجزاء أعني المسبب الانتهاء إليه واختار أن العلاقة
 مقصوديته أي كون ما بعدها مقصودا مما قبله بمنزلة الغاية من المغيا ونوقش فيه بأن
 الغاية لا تستلزم دليل أكانت السمكة حتى رأسها ونحوه فان الرأس ليس مقصودا
 بالأكلا وهو متوجه الكمال ابن الهمام الأول (قوله علمه لما بعدها) أي مقضيا إلى
 المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزما له وذلك بأن لا يصلح المصدر قبلا إلى الامتداد
 إلى ما بعدهما لا يصلح ما بعدهما دليلا على امتداد ذلك الأمر المعتد وانقطاعه عنده
 نعم إن أريد بالسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا يكون الدخول منتهاه وحتى
 حينئذ لغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالامر بسبب السلام والاسلام
 سبب دخول الجنة (قوله حتى تفي) حتى حرف جر وأن والفعل في محل جر بها
 متعلق بقا تلوا ما تعلق الغاية أي إلى أن تفي وهو الظاهر المناسب لسباق الآية
 وما تعلق التعليق أي كي تفي فيكون للتعليق (قوله بمعنى الآن) كذا في النسخ
 تبعاً للتعليق والصواب حذف أن لأن حتى بمعنى الاستثنائية استثناء منقطعا كما
 ذكر ابن مالك وابن هشام الخضر أوى وإن ضميرة بعدها وقال الكماميني وسواء
 كان الاستثناء متصلاً أو منقطعا رجع الاستثناء في والله لا أفعل إلا أن تفعل
 متصلاً مفرغاً بالنسبة إلى الطرف إذا المعنى لا أفعل وقام الأوقات الأوقات فمالك
 وفي البيت الآتي منقطعا كما ستعرفه ولا يضر كونها جارة مع اسمها بمعنى إلا أن عمل
 الجر ثبت مع افادة الاستثناء كما أشاء وخلا عند الجرهم ما (قوله في قوله ليس العطاء
 الخ) العطاء اسم بمعنى الاعطاء وهو المراد هنا وقد يعنى العطية باسم ليس
 ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات
 المال وهي ما لا يحتاج إليه منه ومما حجة خبر ليس والسماحة الجود وإن والفعل
 اسم تأويل في محل جر بمعنى متعلق بليس والمعنى إن اعطاءك من زيادات مالك
 لا بعد سماحة إلا أن تعطى في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والواو في
 وما لديك الحال وما مبتدأ موصولة أو موصوفة ولديك صانته أو صفته وقيل خبر ما

لا سبرن حتى تطلع الشمس
 وتارة تكون بمعنى كي وذلك
 إذا كان ما قبلها علمه لما بعدها
 نحو أو لم حتى تدخل الجنة
 ونحوهما في نحو حتى تفي
 إلى أمر الله هذا مذهب
 الجوهري وأثبت ابن مالك
 إلهامه في ثالثاً وهو أن تكون
 بمعنى الآن واستظهره
 المصنف في قوله
 ليس العطاء من الفضول
 سماحة *
 حتى تجود وما لديك فليصل

والجملة حال من مفعول تجود المحذوف أى حتى تجود شئ حال كونه قليلا عندك ويجوز أن يكون حالا عن المفعول والفاعل أو عن الفاعل وزعم بعضهم أن حتى تجود بدل من سماحة في محل نصب أو مستثنى منها ورد بأنه خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها (قوله مع ان احتمال الخ) هذا لا ينافي استظهار المصنف لانه احتمال مرجوح وانما ينافي الاستظهار لاحتمال اذا كان راجحا وقول المحشى وانما ينافيه القطع بوجه أن الاحتمال ولو راجحا لا ينافي الاستظهار وفساده لا يخفى على ذرى الابصار والمعنى على الغاية إن انتفاء كون اعطاءك معدودا من السماحة تمتد الى زمن اعطائك في حالة ذلة مالك فاذا أعطيت في تلك الجملة ثبتت سماحتك والمعنى على التعليل أني أحكم بأن اعطائك من فضول المال ليس سماحة لاجل أن أبعثك على الاعطاء حالة الاقلال من المال (قوله لا ينها) أى نفسها سواء كانت جارة باضمار الى كاذب اليه الكافى عكس مذهب البصريين أم بنفسها كاذب اليه بعض الكوفيين اشبهها بالى (قوله لا يكون عواملا في الافعال) أى من جهة واحدة فلا يرد أى رجل تضرب تضرب فان الجهة فى أى مخالفة فان جزمها من جهة تضمن معنى الشرط وجزمها من جهة الاضافة ومع اتحاد المعنى فلا ترد الالام لان الجازمة طلبية بخلاف الجارة وتوقف تم قرينها فى لام الجعود ان الكوفي لا يرى كلية هذه القواعد (قوله والاشتراك خلاف الاصل) كأنه جواب سؤال تقديره ان الاصل عدم الاشتراك ولا كانت ناصبة بنفسها فتكون مشتركة بين الاسماء والافعال فاجاب بأن الاشتراك خلاف الاصل (قوله ولا ينافى معنى واحد) تعليل ثان يستفاد منه الفرق وحاصله انه لم يكن أن تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم لان معناها مع الاسماء غير معناها مع الافعال فلم يلزم أن عوامل الاسماء تكون عوامل الافعال (قوله الا ان كان مستقبلا) لان نصيبه باضمار ان وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله نحو ان نبرح عليه ما كفين) مثله تبعال غيره لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم ايضا وقد يقال ان هذا من القسم الثانى فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية وأجيب بأن قوله قالوا لن نبرح عليه ما كفين فيه حكاية لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور فيه حكاية كلامهم اذ ذاك لا الآن ولا شأن ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن قص ذلك علينا على وجه الحكاية بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية اقول آخر وانما هو اخبار من الله سبحانه أو امر منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليه فامل

مع ان احتمال الغاية ممتان وكذا التعليل والاصح ان النصيب بعدها بأن مضمة لايها لانه قد ثبت جزمها للاسماء فوجب نسبة العمل هنالان لما اتقرر من ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص وانما لم تكن مثل كى جارة وناصبة بنفسها قال أبو حيان لان النصيب بكى أكثر من الجر ولم يكن تأويل الجر فيكم به وحتى ثبت جزم الاسماء بها وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قد متنا من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ولا ينافى معنى واحد فى الفعل والاسم بخلاف كى فانها سبكت الفعل وخلصته للاستقبال ولا ينصب المضارع بأن بعدها الا ان كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وسواء كان مستقبلا أيضا بالنظر الى زمن التكلم (نحو) لن نبرح عليه ما كفين (حتى يرجع الينا موسى) أم لا نحو •

وحتى يرجع متعلق بنبرج على تقدير مضاف أى زمان رجوع موسى (قوله وزلزلوا)
أى ازعجوا ازعاجاشـ ديدامشها بالزلزلة لما أصابهم من الاهوال (قوله فى قراءة
غير نافع) وأما قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لاتعلق من حيث الاعراب بما
قبلها والفاء مؤول بالحال أى حتى حالة الرسول والذين معه انهم يقولون ذلك
(قوله بالنظر الى زمن التكلم) أى قص ذلك علينا والمراد بمن التكلم فى الآية
السابقة ليس زمن القص بل زمن التكلم المحكى عنهم (قوله بالنظر الى زلزالهم)
أى الماضى الذى أخبر الله عنه الآن (قوله كقوله حتى يكون الخ) قبله

ومن يكلمهم فى المحل انهم * لا يعلم الجار منهم انه جار

وقوله حتى متعلق بالمعنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ أى يعاملونه هذه المعاملة
الى أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو يختارهم فارقتهم وقوله أو ان تبين جميعا
أى مفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختار لذلك غير مضطر (قوله قال
أبو حيان الخ) قال شيخنا قد وقفت عليه فى شرح التسهيل ورأيت فيه أيضا قبل هذا
الكلام يسير مانصه ومع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها اجاز والطهران
بعدها قالوا لوقت لا سبرن حتى ان أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن
توكيدا كما أجازوا ذلك فى لام الجحود انتهى فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على
مادعاه فتأمل ثم أقول أيضا ما المانع من أن يكون الناصب والمنصوب وهما أن يبين
عطف على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصريين أنها ناصبة
بنفسها وذلك كما تقول جئت اسكى تكرمنى وأنت تحسن الى فهل يمتنع عطف أن
تحسن الى على كى تكرمنى فخرره (قوله لان التواني تحتل الخ) ادعى بعضهم
أن ان فى البيت زائدة فبكون النصب بالعطف لا بأن وجوز بعضهم أن تكون
مصدرية لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على
تأويل المصدر باسم الفاعل أى كى يكون عزيزا أو بآئنا (قوله والابتدائية)
أى التى تبدأ الجملة أى تستأنف بعدها لا التى يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها
لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التى فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح
وليسكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لانه لا يدخل الاعلى
المفردات أو ما فى تأويلها خلافا للرجاج وابن درستويه حيث زعموا انها جارة
وان الجملة فى محل جر بها ويطلب من زعماء انهم اذا وقعوا ان بعدها كسر وا
همزتها (قوله حتى ما دجلة) اشكل بحزبيت لجرير صدره * فصار التفتلى
تج دماءها * والاشكل الذى فيه يياض وحمرة مختلطان (قوله أو وثولابه) قال
المصنف الا ان الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فلا قل كقولك سرت

وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالنصب فى قراءة غير نافع
فان قول الرسول وان كان
ماضيا بالنظر الى زمن
التكلم مستقبلا بالنظر الى
زلزالهم وقد تظاهرا مع
المعطوف على منصوبها كقوله
حتى يكون عزيزا من نفوسهم *
أو ان تبين جميعا وهو مختار
قال أبو حيان وفى هذا دليل
على دعوى البصريين من
ان أن مضمرة بعد حتى ولذلك
ظهرت فى المعطوف لان
التواني تحتل ما لا تحتمله
الاوائل والتعقيب بالجارة
مخرج للعاطفة وهى التى
تعطف بعضا على كل كما يأتى
والابتدائية وهى الداخلة
على جملة مضمونها غاية شئ
قبلها كقوله

حتى ما دجلة أشكل
وقوله هم شربت الابل حتى
يحيى البعير يجر بطنه ولا يكون
الفعل الذى بعدها الاحالا
أو مؤولا به بخلاف الجارة

حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور
 إذا كان السير والدخول قدمضيا ولا يمكن أن أردت حكاية الحال (قوله فانه يتعين
 أن يكون مستقبلا أيضا) لما ذكرنا أنهما من ان النصب بعدها باضماران وهي
 تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث الامر كذلك فهـ لا شرط وان يكون الفعل
 مستقبلا في كل ما ينصب بعده باضماران وما للخصوصية حتى الجارة (قوله
 فان اتقي وجب الرفع) ظاهر كلام المصنف بل صريحه ان الفعل الحالى لا يكون
 الامر فوعاونه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتى ينتصب ويوافق كلام الدماميني
 حيث قال وتلخيص مسئلة حتى بأسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها
 نوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان
 حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب انتهى يعنى بالنسبة الى زمن الة كلام فانه الذى
 يجب نصبه كى صرح به فى المغنى وأما ان كان استقباله بالنظر الى ما قبله اقل وجهان
 واذا تقرره هذا فقول الشارح وقد علم من كلامه الخمشكل لانه ان أراد ان
 الاستقبال بقية الذى قدمه فى شرح قوله مستقبلا شرط فى وجوب النصب
 فحقا فيه كلام المغنى وان أراد أن الاستقبال الذى هو شرط للوجوب انما هو
 الاستقبال بالنظر الى زمن التكلم فخصوص هذا لم يعلم من كلامه ويشكل عليه
 أيضا قوله فان اتقي وجب الرفع اذ وجوب الرفع مخصوص بصورة واحدة (قوله
 سببا عما قبلها) لانه لما بطل الاتصال اللفظى بينهما ما مانع وجب الاتصال
 المعنوى جبر المسافات ولتحقيق الغاية التى هى مدلولها نحو ما هم سار حتى يدخلها لان
 الاستفهام عن السائر لا عن السير فانه محقق وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت
 نفي السير وهو الاغاب فى كلامهم وجب النصب وان أردت الحكيمة بوقوع سير
 قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضى ولولم يكن الفعل مسببا عما قبلها نحو
 لا سيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلد حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها
 وجب النصب اذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير فى الاول ودخول البلد
 لا يتسبب عن عدم السير فى الثاني وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلورفع
 لزم ان يكون مستأنفا طوعا وبوقوعه وما قبله اسبب له وذلك لا يصلح لان ما قبلها غير
 سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه وأجاز لا خفش الرفع بعد
 النفي على ان يكون الكلام انجاء ياتى ادخلت اذ النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل
 حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة لمذا المعنى على سببه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه
 اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك قال بعضهم ويجرى
 مثل ذلك فى الاستفهام قال الرضى ويجوز ما سرت الا يوما حتى أدخلها بالرفع

فانه يتعين أن يكون الفعل
 مستقبلا كما تقدم وقد علم
 من كلامه ان الاستقبال
 شرط فى وجوب النصب
 فان اتقي وجب الرفع لكن
 يجب مع ذلك ان يكون
 الفعل بعدها مسببا عما
 قبلها

وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا وأما نحو انما سرت حتى ادخلها فاذلف انما
 يستعمل بمعنىين اما الحصر الشئ كقولك انما سرت أو وقعت اذا حصرت سيرة فيجوز
 الرفع على قبح لان الحصر كالنفي وأما الاقتصار على الشئ كقولك لمن ادعى استجابة
 والكرم انما انت شجاع أى فيك هذه الجملة فقط فيجوز الرفع بلا قبح (قوله فضلة)
 فلم يزل يكن فضلة وجب النصب نحو سيري حتى ادخلها فان سيري مبتدأ وحى
 ادخلها خبر ولورفع الفعل اصرار المبتدأ بلا خبر لان حتى حينئذ حرف ابتداء
 والجملة بعدها مستأنفة فتحلوا المبتدأ عن الخبر افظا وهو ظاهر وتقديره لانه
 لا دليل عليه فقط ما قيل انه يمكن تقدير الخبر أى سيري حاصل وكذلك كان سيري
 أمس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ما دخلها الخبر ولم يقدرا الظرف
 وهو أمس خبر المكان فان قدرت كان تامة وأمس متعلقا بى أو ناقصة وأمس
 متعلقا بحذف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حينئذ حال مسبب فضلة
 وحتى فيه ابتداء ثبوتية وعلامة كونه حالا أو مؤؤلا به صلاحية جعل الفاء في موضع
 حتى (قوله مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك
 فهو الآن لا يرجونى ومسيا عما قبله لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان
 الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ويحتمل انه مثال للحال التأويل على معنى انه بحيث
 لم يرجوه في الماضي والتعبير بالمضارع كانك قلت حتى قلنا لا يرجونه (قوله
 العاطفة) أى لمصدر مؤول من ان والفعل بعدها على مصدر متصدا عما قبلها كما
 اشار اليه الشارح فيما سياتى وكون النصب بان مضمرة هو الصحيح لان أو حرف
 عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل
 لكن انظر الفصل بالقسم وما قيل بجواز الفصل به في اذن ونقل ابن مالك عن
 الاخفش انه يجوز الفصل بالشرط وذهب الكسائى الى ان أو ناصبة بنفسها
 والقراء الى ان النصب بالخافعة (قوله الصالح في موضعها الى أو لا) أجود من
 قول بعضهم التى بمعنى الى أو لا كما وقع في بعض نسخ المتن فانه يوهم ان أو ترادف
 الحرفين وليس كذلك بل هى العاطفة وأحسن منه قول الخلاصة اذا يصلح في
 موضعها حتى أو الا لان حتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثانى
 التعليل مثل كى فشم كلامه نحو لا رضى الله أو يغفر لى ولا يناسب هنا معنى الى
 ولا معنى الا لانه يوهم انتقطاع الارضاء اذا حصل الغفران فيمتنع هنا التعليل وتعين
 الغاية في لا تنظره أو يجيى والاستثناء في لا قتل الكافر أو يسلم ويصلح للتقديرات
 الثلاث لألزم لك أو تقضينى حتى وخرج بقوله الصالح الخ التى لا يصلح في موضعها
 واحدة منها فان الفعل بعدها منصوب بان مضمرة جوازا كما تقدم لكن يرد عليه

فضلة نحو مرض زيد
 حتى أنهم لا يرجونه (و)
 الموضع الثالث مما يجب
 فيه انما ان اشار اليه
 بقوله (بعد أو) العاطفة
 الصالح في موضعها الى أو لا
 فالأول (نحو) قولك
 (الزمنك أو تقضينى حتى)
 أى الى ان تقضينى حتى
 ومثله

الصالح في موضعها كى كما عرفت (قوله لا تستهمل الخ) صدر بيت مجزؤه فما اتفادت
الآمال الا لصابر * وجوز أبو حيان كونها في هذا البيت بمعنى الا قال الدماميني
وليس بشئ وفيه نظر لان كون أو بمعنى الا مجمع عليه كفا في شرح العمدة وهو
الذى اقتصر عليه سيبويه قال الرضى أوفى الاصل لاحد الشئين فاذا قصد مع
افادته هذا المعنى الذى هو لزوم أحد الأمرين التخصيص على حصول أحدهما
عقب الآخر وان الأول امتد الى حصول الثانى نصبت ما بعداً وسيبويه بقدر بالاً
وغيره بالى والمعتبر يرجعان الى شئ واحد فان فسرته بالافاضة بعد محذوف
وهو الظرف أى لا زمنك الا وقت ان تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف لما
قبل أو وعنده من فسرته بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بالواو التى بمعنى الى انتهى
ومع هذا لا يقال ان كلام أبى حيان ليس بشئ وقول الرضى ان الجربأ وخلاف
ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بالاولى تقدير معنى واغراب
ونص ابن مالك فى شرح الكافية على انه تقدير لفظ فيه المعنى دون الاعراب
والتقدير الاعرابى المرتب على اللفظ ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ماضية
للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها (قوله متصيد من الفعل
السابق) ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور وما يؤول
منه المصدر (قوله بعداء السببية أو او والمعينة) أى العاطفتين كما يعلم من متن
التوضيح وغيره وألحق المكوفون بذلك لفظه ثم فى قوله سلى الله عليه وسلم لا يقولن
أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وروايته
يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصاً به بل لوقال
فى الماء فقط كان دأخل تحت النهى ويجوز فيه الجزم أيضاً (قوله وهى التى
قصد الخ) أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن العطف الى
النصب للتخصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى ما ذالم قصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها قال المصنف فى بعض تعاليقه انما نصبوا بعد اناء
فى تلك المواطن لانهم لما قالوا لا تقطع عنا فتجفوك لم يمكن عطف تجفوك على
تقطع والالجزم فيه يصير المعنى ولا تجفك والمراد ان ينهوا على ان لا تقطع بسبب
الجماع فنزلوا لا تقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير ان عليه فصار عطف
اسم على اسم أى لا يكن منك انقطاع فجاء من هذا يدل على السببية وهكذا الكلام
فى اخواته الوشار كونه الثانى مع الاول فى اعرابه علم انه داخل فى معناه ولما عدل به
عن اعرابه علم انه غير داخل وبعده علم انه لا يغنى عن أن يأتيوا بالفعل اتيانهم
بالمصدر لانهم لما قالوا لا يـمكن منك اتيان فاعطاء مناجاز ان يظن انك تنفى كلا

لا تستهملن الصعب أو أدرك
المستثنى
(و) الثانى (نحو) قوله
وكنت اذا غمزت قذاة قوم
(كسرت كعوبهم أو تستهملها
أى لأن تستقيم والفعل فى
هذه الامثلة ونحوها مؤول
بمصدر معطوف على مصدر
متصيد من الفعل المتقدم
أى ايجكونن لزوم معنى
أو قضاء منك وليكونن معنى
كسر كعوبهم أو استقامة
منها (و) أشار الى الرابع
والخامس بقوله (بعداء
السببية) وهى التى قصد بها
الجزاء (أو او والمعينة)

المصدرين بخلاف ما إذا أثبت بالفعلين وخالف بين اعرابهما وعلى هذا إذا كان
 الفعل موجبا نحو يطير الذباب فيغضب زيد لا يحتاج الى اضمماران لان دخول
 الثاني في اعراب الأول لا يغير معناه فاذا صح المراد لم يكن للعدول عن الاصل وجه
 قأما * فالحق بالجواز ترجيحاً * فضرورة اذا كان الفعل الثاني موافقاً للأول في
 المعنى لا يجوز ان نصب نحو ما أقوم فاحدثت اذا أردت نفي الفعلين وانما ينصب اذا
 كان مخالفاً له في معناه ولا يصح عطفه عليه (قوله وهي المفيدة بمعنى مع) أي
 التي قصدت صاحبها ما قبلها لما بعدهما في زمان واحد وعلم بذلك ان النصب بعد الواو
 ليس على معنى النصب بعد الناء وقواهم تقع الواو في جواب كذا وكذا نحو ز طاهر
 فان الكلام بالعطف جملة واحدة كما اثر الماعطوفات لكن الثاني يقترب على حصول
 الأول كالجزء (قوله فخرج نحو ألم تاتنا فذكرنا) أي من كل نفي دخل عليه
 اداة استفهام واريد التقرير لا الاستفهام الحقيقي فان الاستفهام التقريري
 لا يجاب والله الم نصب جوابه في قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصيح
 الارض خضرة وهذا في التوضيح لذكر مخرج بعضهم في هذا بجواز النصب بل
 والجزم أيضا ويوافقهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله
 ألم ألك جاركم ويكون بيدي * وبذلك المودة والاخاء
 ولا شك ان المراد بالاستفهام فيه التقرير ومثله قوله تعالى أولم يسروا في الارض
 فتكون لهم قلوب وتوحيهم ان هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الايجاب ومعنى
 وهو الايجاب فيجوز ان يرعى لفظه في نصب وان يرعى معناه فلا ينصب وقبل ان
 عدم النصب في فتصح أولى لعدم السببية لان الرؤية ليست سببا لاصباح الارض
 مخضرة وانما السبب نزول المطر فان قلت فعل الرؤية عندهم في مثل هذا ما نفي
 ولذا أجازوا البديل ما رأيت أحدا يقول ذلك الا يزيدون ملجأ في أحد الأزيد
 فلم ترق معني ألم ينزل الله قلت ذلك وانصح في فعل الرؤية لانه ليس على سبيل
 الوجوب والمراد صحة الرفع في الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ولا يخفى ان هذا
 كله يؤدي الى أن المحكوم بالنصب في جوابه أو بانه لا يجاب الاستفهام نفسه
 وأصل المسئلة مفروض في جواب النفي وانه هل يجاب اذا تقدم الاستفهام
 المذكور أم لا فليحرم رثم هل يمكن ان يقال ان قصد جواب الاستفهام المذكور لم
 ينصب أو النفي اجيب قالوا جهمان بالاعتبار بن فليحرم (قوله وما تزال تأتينا
 فتحدثنا) فانه بمعنى الايجاب وكذا ما يجري مجراه في الاستعمال نحو قلنا
 تلقاني فأكرمك (قوله وما تأتينا الا فتحدثنا) أي مما انتقص النفي فيه بالاقبل
 الفعل بخلاف المتعاض بالابعد نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار كما أتى في كلام

وهي المفيدة بمعنى مع حال
 كونها (م) بوقين بنفي
 محض أي خالص من معنى
 الاثبات فخرج نحو ألم تأتينا
 فتكرمك وما تزال تأتينا
 فتحدثنا وما تأتينا الا فتحدثنا

الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجب الرفع
 ويقترع على ذلك ما لو قلت ما جاءني أحد إلا زيدا أو كرمه فان جعلت الهاء لا جود
 نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها الزيد رفعت لتأخره عنه
 (قوله أو طلب بالفعل) لا يخفى انه ليس المراد بالطلب بالفعل الطلب بصيغة
 الفعل لان بعض أنواع الطلب ليس بصيغة (قوله حسبك فينام الناس) الجمهور
 على ان ضمة حسب ضمة اعراب وانه مبتدأ خبره محذوف أي حسبك السمكون
 وهو لا يظهر وقيل انه مبتدأ لا خبر له لانه في معنى لا يخبر عنه وهو اكتف وقيل
 ان الضمة ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل وبنى على الضم لانه كان معربا وأجاز
 الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر (قوله وبالمصدر) قال المصنف
 في تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده قال وينبغي ان
 لا يقيده الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه (قوله وباسم الفعل) هذا قول
 الجمهور لان اسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق وخالفهم
 الكسائي فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فاجازاه اذا كان اسم
 الفعل من لفظ الفعل نحو زال فتح ذلك ولا من معناه اذا لم يكن من لفظه نحو صه
 فكسرك قال في شرح الشذور وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا (قوله على
 صريح الفعل) فان الفاء مجردة عن عطف من غير بسبية نحو ما تأتينا فتجدنا فيجب الرفع
 أي فتجدنا وكذا الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن اذا جرمت تشرب (قوله
 والمستأنفتان) فان الفاء مجردة بسبية حينئذ لا لعطف نحو ما تأتيني فاكركم بمعنى
 فأتانا كركم لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها لا تيانه والواو مجردة الاستئناف
 لا للعطف نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ان رفعت تشرب وظاهر هذا انه اذا
 نصب تشرب تكون الواو عاطفة ويؤاqqه ما صرح به في شرح الامعة انه لا يصح كونه
 مفعولا معه لانه لا يكفي فيه الاسم أو لا لكن قال حفيد الموضع كغيره انه مفعول معه
 وحينئذ فالواو ليست للعطف فكيف تضمن ان بعدها وانما تضمن بعدها العاطفة كما
 صرحوا به هنا فليحذر (قوله نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) على معنى لا يقضى عليهم
 فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم مبنيين بل غير مبنيين اذ يمنع أن يقضى عليهم
 ولا يموتون أي لا يكن قضاء عليهم فموتهم وانما قدر واحد هذا التقدير فيه وفيما يأتي لان
 أن تجعل ما بعده في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب أن يكون المعطوف عليه
 وهو ما قبل الفاء في التأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها
 من الاعراب (قوله وبالفعل) هل يشترط في ذلك أن لا يكون الخبر جامدا كما سبأني
 في الاستفهام (قوله وبالاسم) نحو غيرأت فتجدنا بالنصب نظرا الى أن غير قائم

(أو طلب بالفعل) لا غيب
 لاصالته في ذلك فخرج
 الطلب بلفظ الخبر نحو
 حسبك حديث فينام الناس
 وبالمصدر نحو سقيا فيريد
 وباسم الفعل نحو صه
 فكسرك فلا يجوز النصب
 بعد شيء منها وخرج بقيد
 السببية والمعينة العاطفتان
 على صريح الفعل
 والمستأنفتان ويحل قوله نفي
 محض النفي بالحرف (نحو
 لا يقضى عليهم فيموتوا) وما
 تأتينا فتجدنا الا في الدار
 وبالفعل نحو ليس زيدا
 حاضر افيكم وبالاسم
 نحو أنت غيرأت فتجدنا
 والنفي مع الواو كذلك نحو

مقام النفي في المعنى وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك والاكثرون على المنع نظرا الى أنه لا يجري مجراها في الاستعمال بخلاف نحو قولنا لقاني فتكرمني وكذا قل رجل وأقل رجل لان هذه الكلمات تجري مجرى النفي المعروف في الاستعمال (قوله ولما يعلم الخ) قال في شرح الشذور والمعنى والله أعلم انكم تتجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وانما ينبغي لاكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو في قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالكم هذه الحالة انتهى وحاصل ما اشار اليه أن العلم في الآية مجاز عن المعلوم وأنه انتفى لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما يقال لما لا نفي وكيف يصح نفي علم الله وعلمه بتمامه بالواجب والخائز والمستحيل فتدبر (قوله وشمل قوله أو طاب الخ) في شموله للاستفهام والعرض والتخصيص نظروا قد يقال له أنه أراد بالفاء عمل مقابل الاسم فيدخل فيه الحرف وليتظلم كان الطالب بهم هذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضاً وكان بخواتم وأعل طلباً محضاً مع أنه قد قيل إنه ما ليسا بموضوعين للطالب بل لحالة تستلزمه فإن اريد أنه في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول بأنه موضوع لعنى الفعل (قوله وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية) ففيه تجوز والاصل المعبر عن اجوبتها بالاجوبة الثمانية أو المعبر عنها بذى الاجوبة (قوله قول الشاعر) أي بالنصب في قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكور أبو النجم الجلي (قوله ياناقي الخ) ناق منادى مرخص أي ياناقة والعنق بفتحين ضرب من السير ونصبه على انه نائب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أي سيراً عنقا والفتح الواسع نعمت (قوله فقلت ادعى الخ) قاله الاعشى وقيل غيره ادعى مثل آخر جي فاستعمل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها المحذوف لو او ثم كثرت العين لجأورة الياء واذا ابتدأت بالفعل فقال البدر ابن مالك بضم الهمزة نظرا الى ضم التاليت في أصل الامر وأنه يجوز الكسر ذكره في فصل همزة الوصل وكذا قال أبوه في شرح الكافية وفي ايضاح أبي على مانعه وتقول للمرأة اغزى ادعى فتشم الزاى والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم التثنية وقوله وأدعو محل الشاهد وأندى بعد صوتا وانتهاء بعد الصوت وأندى خبر مقدم وان ينادى في تأويل مصدر مرفوع على انه الخبر ونظيره في محي اسم أي ذكره وخبرها معرفة قوله تعالى ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة (قوله وفي جواب النهي الخ) شرط النهي عدم النقص بالا قال في شرح الشذور ولو نقض النهي بالاقبل الفاء لم ينصب نحو لا تضرب الا زيدا فيغضب فيجب في يغضب الرفع ويعتنع النصب

ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (و يعلم الصابرين) وقس الباقي وشمل قوله أو طاب بالفاء عمل الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتخصيص وهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد القراء الترجي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت وهو مروانه وأدع وسل وأعرض لحضهم * تنق وارج كذلك النفي قد كلاً * مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر ياناقي سيري عنقا فسجأ الى سليمان فتستريحاً * وقوله

فقلت ادعى وأدعوان أندى لصوت أن ينادى داعيان وفي جواب النهي قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) وقوله الشاعر

انتهى فان نقص بعدها لم يمنع النصب نحو لا تضرب زيدا في غضب عليك الا ناديا
وانظر تقييده بالاهل بخروج غيرها (قوله لانه عن خلق الخ) صدر بيت لاني الاسود
الله تلي عزه عار عليك اذا فعلت عظيم والشاهد في وثاق وعار خبر مبتدأ محذوف
أي ذلك عار عليك وعظيم صفة واذا فعلت معترض بينهما والخلق بضم اللام ملكة
تصدر بها الافعال سهولة (قوله وفي جواب الدعاء) بشرط ان يكون بفعل أصلي
خروج الدعاء بالاسم نحو سقميالك والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل
الجنة (قوله هل لنا من شفعا الخ) من مزيدة في المبتدأ وانما خبر مقدم ويجوز ان
يكون شفعا فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء
طالفة للمصدر المؤول على المصدر المتعبد مما قبلها أي هل حصول شفعا فشفاعة
منهم لنا (قوله نبيت ريان الخ) كذا أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدري أهو
سموع أم صنوع انتهى أقول هو من كلام الشريف الرضي نقيب الطالبيين وهو
وان كان أشعر الطالبيين بل القرشيين كما قال صاحب اليتيمة لكنه من المولدين
كما يعرف من ترجمته في اليتيمة والريان ضد الظمان والكبرى النعاس والمراد به في
البيت النوم والمسوع اسم مفعول من أسعته الحية أو العقب وإيلة المسوع كتابة
عن بلة السهر قال في المغني وذكر لي رجل عن ككثير عن يقرأ علم العربية انه
استكمل قول الشريف المرتضى وأنشده هذا البيت وقال كيف فهم التاء من نبيت
وهو لا مخاطب لالمتكلم وفتحها من أبيت وهو للتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكم
ان القائلين مضارعان وان التاء فهم بالام السكامة وان الخطاب في الاول مستفاد
من تاء المضارعة يعني والهمزة فيه للاستفهام لا همزة المضارعة والتمكلم في الثاني
مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع للمولود محمل الاسم والثاني منصوب بأن
مضمرة بعد واو المصاحبة (قوله لكن يشترط فيه الخ) ويشترط في الاستفهام
ايضا أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم تضربه فيجوز لك فان الضرب اذا وقع به عذر
سبك مصدر مستقبلي منه قاله ابن مالك أخذ من ردائي على تجويز الفارسي والرحاج
في ولسكون من قوله تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون
النصب قد سقط النون من حيث العربية على معنى لم تجبه عن ذاود ابان اضهار ان هنا
قبح لان تسكون معطوف على موجب قرر وليس بمستفهم عنه وانما استفهم
من السبب في اللبس واللبس موجب قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من
اصحابنا بل اذا تعذر سبك مصدر مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا مافى معناه واما
لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لاجل مضى الفعل فانما يقدر فيه مصدر مقرر
استقباله مما يدل على المعنى فاذا قبل لم يضربت زيد فاذا ضربك أي لا يمكن منك تعريض

لانه عن خلق وثاق مثله
وفي جواب الدعاء نحو
قوله اللهم تب علي فانوب
وقوله اللهم ارزقني بهيلا
وأصح عليه وفي جواب
الاستفهام نحو هل لنا من
شفعا فيشفعوا التاء قوله
أبيت ريان الجفون من
الكبرى * وأبيت منك
بيلة المسوع *
لا يكون باداة يلزم جملته
اسمية خبرها جامد فلا
يجوز هل أخوك زيد
فأذكره بالنصب وفي
جواب العرض قوله

(رفصـد) به (الجزء)

لاطلب السابق عليه
 بأن قدر مسببا عنه
 (جزم) ذلك المضارع وجوبا
 باداء شرط مقدرة هي وفعل
 اشترط (نحو) قل (تعالوا)
 أنل) فأن تقدمه طلب وهو
 تعالوا وقصد به الجزاء فجزم
 وعلامة جزمه حذف الواو
 والمعنى تعالوا فان تأتوا أنل
 عليكم فالتلاوة عليهم مسببة
 عن محبتهم وشبهه أين يترك
 أنرك وحديثك حديثين
 الناس وقوله مكانك تحمدي
 أنرك ترجي وكذلك يحزم
 المضارع بعد الترجي اذا
 سقطت الفاء عنده من أجاز
 نصبه قال أبو حيان في
 الارتشاق وقد سمع الجزم
 بعد الترجي واستشهد به
 في شرح التسهيل بقول
 الشاعر
 مل انتفا نامك نخوي مبسر
 مل منك بعد العسر عطفك
 ليسر *
 قال المرادي وهذا دليل على
 صحة مذهب الكوفيين فان
 سقطت الفاء بعد غير الطلب
 وهو الخبر المتيقن والمي أو
 بعد الطلب ولم قصد بها
 بعد الجزاء وجب الرفع
 وما ذكرناه من ان المضارع بعد

قوله تعالى هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم الى قوله يغفر لكم
 ذنوبكم فان الجزم في جواب تؤمنون بالله وتجاهدون لانها من تأتونها معناها
 الطلب أي آمنوا واجاهدوا وليس الجزم في جواب الاستفهام لان غفران الذنوب
 لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيل
 للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله وقصد به) أي بالمضارع
 (قوله لا طلب السابق) أي لا طلب بالطلب السابق عليه بأن قدر مسببا
 عنه أي عن المطلوب بالطلب المذكور (قوله جزم) اهتم الجارم ليجري كلامه على
 كل الأقوال الآتية وفي شرح الكافية الجزم عند التعرّي من الفاء جائز باجماع
 (قوله باداء شرط مقدرة) أي بعد الطلب مدلولاً على ما به وهل يتعين تقدير ان قال
 الرضى وأبعد ذلك لاستبعادهم - ناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه به مدلالة
 اذا جاز ان يحزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل المتضمن
 معناه فعل واحد انتهى وفيه ان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير
 كثير كما يأتي (قوله فان تأتوا الخ) قال في شرح الشذور ولا يجوز ان يقدّر فان
 تعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى - حتى تؤم بعضهم انه اسم فعل
 (قوله أين يترك أنرك) أي ان تعرف فيه أنرك (قوله وحديثك حديثين الناس)
 أي ان تكلف عن الحديث بين الناس وذكر كرافض حديث وقع في النسخ ثابتاً وفي
 خط المحشي وهو لا يوافق ما مر من انه محذوف وجوبا (قوله مكانك تحمدي الخ)
 محزيت لممر وبين الاطنابة صدره * وقولي كما أجشأت وجأشأت * وجشأت
 اضطربت وجأشأت خافت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وهو في الاصل ظرف مكان
 ثم انفصل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل والمعنى الرمي مكانك تحمدي بالشجاعة
 أو تسترجي بالقل من آلام الدنيا (قوله مل) مضارع محزوم في جواب الترجي
 وعلامة جزمه السكون (قوله وهذا دليل الخ) فيه انه لا يلزم من الجزم بعد اسقاط
 الفاء التصب مع ثبوتها بدليل الجزم بعد اسم الفعل والخبري لفظ الامرى معنى
 (قوله وهو الخبر المتيقن والمي) لان الجزم يتوقف على السببية وهي مقودة فلهما
 أما الاول قطاهر وأما الثاني فلأنك اذا قلت ما قلنا فتحذف التأنيلا يكون انتفاء
 الايمان سببا للحديث واهذار على الكوفيين والزجاج في اجازة الجزم في جواب
 الذي بأنه لا سماع معهم ولا قياس لكن قد يقال النفي قد يكون سببا نحو ما عظمنا
 ثمك (قوله وجب الرفع) اما على الوصف ان كان قبله نكرة لا تصلح للحال نحو
 هو بلى من لذلك وايسر تى على راء الرفع كذا لو اوفى تفسير ابقا على المسمى
 بالانسابات وقد استشكل القاضى العضد في الفوائد الغيبائية كون يرت على

وما ذكرناه من ان المضارع بعد شرط الفاء يحزوم بالاداء المقدرة هو مذهب الجاهل

قراءة الرفع صفة بأنه يلزم عليه عدم اجابة دعائه عليه السلام لان يحكي عليه السلام قتل في حياته ولا يكون وارثا الا اذا تخلف بعده وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ووهبنا له يحيى قال فجعل استثنائية ولا يلزم حينئذ الاختلاف فنه عليه السلام هكذا نقل الى عنه وأنا اجله عن ذلك لانه لا يلزم تخلف دعائه ولا يتجرأ على مقامه باختلاف فنه بأن الاخبار عن قتله قبله ان كان عن النبي صلى الله عليه وسلم ومع السنن كان تسمية العلم الذي أخذه عنه في حياته ارثا مجازا مرسلا باعتبار ما يؤول اليه في الجملة لاسيما مع جواز ان يكون يحكي عليه السلام علمه ان عاش بعده أي به علم ما السلام وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم سمي العلم ارثا على وجه الاستعارة التبعية بقوله عليه الصلاة والسلام العلماء ورثة الانبياء ولا شك ان من ضرورة تعلم العلم حياة المأخوذ عنه ولم يرد منع في تسميته ارثا وحينئذ ضرورة يؤول من ورائي بما غاب عنه وان لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يتجه السؤال أصلا فان التواريخ القديمة عن اليهود وهولاء شي ونقل البغوي أول سورة بني اسرائيل ما يقتضي موت زكريا قبل يحيى أو على الحال ان كان ما قبله معرفة يصح سمي الحال منها نحو ولا تمنن تستكثر أو على الاستثناء نحو وقال رائد هم ارسوا تراواها أو على العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذر وادالمعنى في الاذن في الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ويدل على ان النبي الداخل على الاذن معناه في الاذن في الاعتذار قوله تعالى لا تعتذروا اليوم (قوله وهو الاصح كما في المعنى) قال فيه لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما اختلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير ولا نائب الشئ يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ومراده بالحرف في قوله تضمين معنى الحرف الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه ومما حقه أن يوجد فلا يرد عليه ان افعال الانشاء كعمى وزعم متضمنة لمعنى الحرف الذي حق الانشاء أن يؤدي به واعتراض ابن مالك القول بأن الجزم باداءة شرط مقدرة بقوله تعالى قل لعباديقيموا الصلاة لانه لو كان التقدير ان يقيموا الصلاة يقيموها استلزم أن لا يتخلف أحد من المفعول له ذلك عن الاحتمال والتخلف واقع وأجيب عنه بأجوبة احسن منها ان الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء فيجوز أن يتوقف على أمر آخر كالتوفيق هنا (قوله كما ان التمسك بضمير بالخ) هو الامع كافي التمسك ويلو بعضهم يرى انه منصوب بانه عمل المحذوف أو اضرب زيدا ويدر الجزم بلا مقدرة (قوله وشرط الجزم بعد الأمر) غير الامة من أنواع الطلب ما عدا الهى كالأمر في الشرط المذكور نحو أين بينك انداز

وهو الامع كافي المعنى وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان أسماء الشرط انما جازمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجري عليه في الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنائبته عن الشرط كما أن التمسك بضمير في قولك ضربا زيدا التباينة عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والبرقي (وشرط الجزم) بعد الامر صحة حلول أن تفعل محله كافي التسهيل والجامع نحو أحسن الى أحسن البسبب لا أحسن (وبعد النهي) عند غير الكافي (صحة حلول ان) الشرطية مع (لا) النافية (محله) أي الهى مع صحة المعنى وظاهر عبارة الألفية ان لاهذه ناهية بالهاء لانه نافية بالقاء وشرحها على ذلك الشاطبي والمكودي وذلك (نحو لا تدن من الأسد تسل) اذ يصح أن يقال ان لا تدن من الأسد تسل را لانه سببه عن عدم الدنو (بجلف) نحو لا تدن من الأسد (يا كلك) اذ يصح أن يقال ان لا تدن من الأسد لان لا كل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو

المستفاد منها والافغنى لم هو انفى لا غير (قوله وقد تم مل) كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصلابة لم يوفون بالحمار

(قوله حملا على ما) أى كما يقول الجمهور وقوله أولا أى كما يقول ابن مالك وقوله هم أولى لان ما تنفى الماشى كثيرا وهو بلا قابل (قوله لا يمكن هل هو الخ) القول بأنه ضرورة هو ما ذهب اليه السعدوظا م ركلام ابن مالك انه لغة (قوله حكاهما اللحياني) بكسر اللام وسكون الحاء (قوله وقرئ ألم تشرح) قال فى المغنى اعطاء لم حكم ان فى عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ألم تشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله وقبل أصله تشرح ثم حذفت النون الخفيفة وأبقى الفتح دليلا عليها وفى هذا شد وذان تو كيد المنفى لم مع انه كالفعل الماسى وحذف النون اغبرمقةض مع ان المؤ كد لا يليق به الحذف وقال اللما مبنى يحتمل ان حركة الحاء اتباع لحركة الراء التى قبلها أو اللام التى بعدها (قوله أختمها) احتراز من الوجودية والتى بمعنى الاوانتقيد بأن هذين لا يحفظ دخوانهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز لخروجه ما بقوله انفى المضارع الا ان يكون المراد الاحتراز فى المحكوم عليه بهذا الحكم أى انفى المضارع لئلا يهضم محوم هذا الحكم لافراد لما فى هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصح المطلق الحكم وتنبه على انه فانه عن ما غير النافية (قوله من لم) أى الجارزة وماى النافية وهذا مذهب الجمهور وقيل انها بسيطة (قوله متوقعة ماثبوتة) بفتح القاف أى متظروا وقوع حصول الفعل وذلك لان لما تنفى قد يفعل بخلاف لم فانه انفى يفعل هذا هو المناسب لما أسلفه الشارح من انه ما يقبلان زمن المضارع وان كان المناسب لمذهب سيبويه قول المحشى لان لما تنفى قد فعل بخلاف لم فانه انفى فعل وجعله الرضى نفى لما المتوقع غالبا قال وقد تستعمل فى غير المتوقع بدل المتوقع أيضا نحو قد لم ابلدس ولما يقعها اندم (قوله لما يتقضى ما أمره) أى لم يفعل ما أمره به وما موصولة والعائد محذوف فان قدر مجرورا أى ما أمره به وردا شرط حذفت المجرور ان يجزى الموصول بمثل ما جربه وان قدر غير مجرور لان امر قد يتعدى للثانى بنفسه فان قدره متصلا لم اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو منه مالا وهو لا يحذف لان حذفه مقوت للغرض الذى انفصل له ويجاب عن الاول بأنه لا يلزم من منع ذلك ما فوطا به منعه مقدر الزوال القبح اللفظى وعن الثانى بأنه انما يتمتع لاجل اللبس الحاصل ولا لیس هنا (قوله وجواز دخول همزة الاستفهام علمها) دخوانها على لم أكثر من دخولها على لما والاكثر كون الهمزة الداخلة على لم لا تقرير والاعتراف بما بعد النفى فيجيب بلى وقد تأنى غير ذلك كالأبطاء نحو ألم يأن للذين

وقد تم مل حملا على ما أولا
فترفع المضارع بعدها
لا يمكن هل هو ضرورة أو لغة
فبسته خلاف والنصب
بما لغة حكاهما اللحياني
وقرئ ألم تشرح (ولما)
أختمها وهى مركبة من لم وما
ويقال فيها حرف نزع تنفى
المضارع وقلبه ما تنبها متصلا
نفيه متوقعة ماثبوتة (نحو لما)
يتقضى ما أمره ويشارك
فى الحرفية والاختصاص
بالمضارع والنفى والجزم
والغلب للماضى وجواز
دخول همزة الاستفهام
عليها وتنفرد لم

آمنوا (قوله بمصاحبة أداة الشرط) أي يجوز ذلك بخلاف لما قال الرضى وكان ذلك
 لسكون فاصلة قوية بين المائل الحرفي أو شبهه ومعموله يريد بشبه الحرفي أو شبهه
 الشرط كمن تقول من لم يكرمني أهله ولا تقول من لما قال الدماميني هذا تصریح من
 الرضى بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس
 كذلك وقال السمين في أعراب فان لم تفعلوا الآية ان الشرطية داخلة على جملة لم
 تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم (قوله نحو هل أتى الخ) كذا مثل أبو حيان واعتبره تلميذه
 المهاء السبكي في العروس بان الحال هنا مقيدة بالحين التندير ولم يكن فيه شيئا
 مذكورا ولم ينقطع ذلك أصلا كقولك لم يقم زيد أمس والنقبي ان النفي الذي تكلم
 في انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه فاذا كان مقيدا بطرف فإتصاله باستغراق
 النفي الطرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا نفي متصل وأما اقيام فيما بعد أمس فلا
 تعرض في النفي اليه لانه نفي ولا اثبات بخلاف النفي الذي لا يقيد بطرف فانه يستغرق
 الاوقات التي لا غاية لها الى زمن النطق (قوله ومن ثم) أي من أجل انفراد لم بما
 ذكرنا للآزم منه ان لما لا يجوز انقطاع نفي منفيها وجواز لم يكن ثم كان مترتب على
 الحكم المصرح به وامتناع لما يكن ثم كان مترتب على الآزم فتأمل (قوله يجوز حذف
 مجزومها) أي لدليل كما في المغنى والتسهيل لاسان النفي قد فعل وقد يجوز حذف
 مدخولها كقوله وكان قد فعل النفي على الاثبات وأورد الدماميني ان لم لنفي فعل
 وهو مما يجوز حذفه لدليل (قوله يوم الاغارب) يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة
 و بالغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد (قوله فضرورة) أي فلا يرد نقضا (قوله
 واسايدخل الايمان في قلوبكم جملة) مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وابتدأت
 تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا لان فائدة لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله ولما يدخل
 توقيت لما أمروا به اذ يقولوه وقال الزنجشيري وما في لما من معنى التوقع دليل على
 ان هؤلاء قد آمنوا بعد قال أبو حيان ولا أدري من أي وجه يكون المنفي لما يقع بعد
 ورد بان النفي قد فعل وقد لا توقع (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال
 وقوع المستحيل وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى ان المحال قد يتبين (قوله الدالتين
 على الطلب) لو قال الموصوعتين للطلب كان أولى فان اللام قد يراد بها أو يحذفها
 الخبر نحو قل من كان في الضلالة فلنمد له الرحمن مدا والتمديد نحو ومن شاء فليكن كافر
 ولا قد تستعمل في التمديد كقولك لعبدك لا تطعني وأما ما يكره واجبات بينهما
 وليتمتعوا فيجتمعا في اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتمديد فيكون
 محذورا وما لكان اللام موضوعا لطلب الفعل ولا موضوعا لطلب الترك وخرج بهما
 غيرهما كلاهما التعليل والجود ولا التافيت والرائدة وسمع الجزم بلا التافيت اذ اصلح

بمصاحبة أداة الشرط نحو
 ان لم ولولم ويجوز انقطاع
 نفي منفيها نحو هل أتى على
 الانسان حين من الدهر لم
 يكن شيئا مذكورا ومن ثم
 جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما
 يكن ثم كان قال الدماميني لما
 فيه من التناقض لان امتداد
 النفي واستمراره الى زمن
 التكلم يمنع من الاخبار
 بأن ذلك المنفي المستمر نفيه
 وجد في الماضي نعم الاخبار
 بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح
 ولا ينافي استمرار النفي في
 الحال وتنفرد لما يجوز
 حذف مجزومها اختيارا تقول
 قاربت البلد ولما أي ولما
 أدخلها أو أضافها
 احفظ وديعتك التي
 استودعتها * يوم الاغارب
 ان وصلت وان لم * فضرورة
 وتوقع منفيها نحو ولما يدخل
 الايمان في قلوبكم ومن ثم
 امتنع ان يقال لما يجتمع
 الضدان لاستحالة اجتماعهما
 وتوقع المستحيل محال (و) يجزم
 المضارع أيضا (بالآزم ولا
 الطلميتين) أي الدالتين على
 الطلب

قد دخل في ذلك لام الامر بخوليته فنفذ وصعته من شعته ولام الدعاء (١٩٢) (نحو ليقض) علينا ربك ولا التباهية فخلوا

قبليها كي نخوجته لا يكن له على حجة وهو قليل ولذا لم يتعرض له (قوله قد دخل في ذلك الخ) دخول ما ذكر لا ينافي دخول غيره كالاتماس كقولك لمسا ويلك ليقض فلان كذا وما ذكر من انقسام الطالب لما ذكره كظواهر على القول المرجوح في الاصول والراجح ان كل ذلك يسمى أمرا ويحتمل انه جار على ذلك وانما عبر بذلك تأديبا (قوله) نخور ربنا لا نخور اخذنا ان نسينا أو أخطأنا قال في الكشف ان قلت التسيان والخطأ متجاوز عنهما انما معنى الدعاء بترك المؤاخذه فمما قالت الدعاء راجع الى سببها وهو التفریط والغفلة قال السيوطي وهذا على مذهبه في منع التكليف بما لا يطاق لانه دعاء بتحصيل الحاصل ونحن نقول يجوز الدعاء بتحصيل الحاصل لانه يمكن باعتبار الامالة (قوله وفي الارتشاف ما يخافه) وهو ان الاكثر كونها للخطاب ويضعف كونها للغائب كالتكلم ومن أمثله فلا يسرف في القتل (قوله وتقليل جدا) منه نحو * لا أعرفن رب ربنا حورامد امعها * وهو مما أقيم فيه المسبب بمقام السبب والاصل لا يكون رب ربنا فاعرفه والرب ربنا قطيع من البقر الوحشية وانما كان قايلا لان الانسان لا ينهي نفسه الا بتجوزا وتزبلا لها من قبله الخطاب (قوله وتقليل) نحو قوله تعالى وانحمل خطاياكم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل اكم أي لا جملكم والفاء زائدة وانما كان قليلا لنحو ما مر في النهي (قوله وأقل منه الخ) وذلك لانه صيغة تخصه وهي فعل الامر واختص الخطاب المذكور بالامر بالصيغة وغيره باللام لان امر الخطاب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعلا واحدا) أي بالامالة والافتقار لعدة تعدد المجزوم بها بطف أو غيره نحو لا تضرب زيد وتشتم عمروا (قوله تجزوم فعلاين) اعلم ان اربا الثاني ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة تمثيلة الآتي ثم هذا الحكم بالنظر الى الغالب فان اذا جئ به في مقام التوكيد مع واو الحال لمجرد الوصول والربط تجزوم فعلا واحدا ولا تحتاج الى جزاء نحو زيد وان كثرت له تجبيل وكذلك اذا كان الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما مر ح م جمع (قوله كمضارعين) أي معربين والكاف للافراد الذهنية وكان الاولى فان كانا متفقين مضارعين وليست الصور على حد سواء قال أبو حيان نصوا على ان الاحسن ان يكونا مضارعين اظهروا تأثير العمل فمما ثم ماضيين للشاكفة في عدم التأثير ثم ان يكون الاول ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير وأما مذكوره فالجاءه وورخصه بالضرورة وجوز به ابن مالك تبعه للفراء اختيارا (قوله وعكسه) لا حاجة اليه مع التعبير في سابقه بالواو دون الفاء أو ثم (قوله ايماننا) أي تصديقا بأنهم احق وطاعة واستسبابا أي طابا لرضا الله وثوابه لا للرباء ونحوه (قوله للدلالة على مجرد الخ)

(لا تشرك بالله) ولا الدعائية نخور بنا (لا تؤاخذنا) ان نسينا أو أخطأنا وجرم فعل الغائب والمخاطب بلا كثير قال الرضي هـ الى سواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف ما يخافه وأما جزمه فافعل المتكلم وتقليل جزمه سواء بني للفعل أم للفعل وما في الاوضح من التخصيص فهو طريقه فلهذا هم وأما اللام الطلية فجزمها بل المتكلم مبنيا للفاعل قبله أقل منه جزمها فاعل الخطاب مبنيا أيضا للفاعل وهذه الحرف الاربعة المتقدمة مع الطالب ان قلنا انه الجازم بنفسه تجزوم فعلا واحدا كما متنا (وبقية الادوات الآتية تجزوم فعلاين) متفقين أو مختلفين فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما فتحووان تعودوا وعدا ماضيين فالجزم لملحهما ان نحووان عدتم عدنا وان كانا مختلفين مضيا ومضارعا وعكسه فكل منهما محكمه نحو من كان يريد حث الآخرة نزله في حزمه ونحو من يقيم ليلة القدر ايماننا واحتسابا يغفر له ما تقدمه وهي (ان واذا) وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعاقب الخبرين على الشرط (وأي) بالتشديد وهو موضوع

اللام للتعديل والغاية لاصالة للوضع لان ما وضع له مجرى دائمة سابق لا للدلالة عليه وقس عليه ما أشبهه (قوله بحسب ما يضاف اليه) اعل المراد باعتبار ما يضاف اليه بمعنى انه موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف اليه (قوله لما لا يعقل) ومنه الحدث نحو أي ضرب تضرباً أضرب (قوله معنى الشرط) أي معنى هو الشرط الذي هو التعليق أو ضمنا معنى حرف الشرط فان الشرط قد ينطبق على أداته (قوله وهما موضوعان الخ) ظاهره انهما مستويان وذكر البدر ابن مالك ان مهما أعم من ما (قوله نحو ان يشا يذهبكم) أي نحو جزم ما ذكر أو الجزم بمعنى الجزم وقس عليه (قوله وانك اذا ما الخ) الشاهد فيه ظاهر وتأت وتأتيا من الاتيان وتلف من أتى اذا وحده (قوله أيا ما تدعوا الخ) أي أي اسم وهو أفاء واقعة على الاسماء مفعول مقدم لتدعوا بمعنى تدعوا وما زائدة (قوله خالي الخ) الشاهد فيه ظاهر وغير منصوب بتحاول من حاولت الشيء أردته (قوله أيا الخ) صدر بيت محز * وإذا لم تدر ذلك الا من منال تمزل حذرا * والشاهد فيه ظاهر وما حال ولم تمزل حواب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المحجمة خبر لم تمزل (قوله متى تأته الخ) الشاهد فيه ظاهر وتعشومون عشا يعشوا إذا أتى ناراً وجملة تعشومون الفعل والفاعل المستتر فيه حال أي عاشيا (قوله مهما تأتا الخ) الضميران في به وبها عائدان كما قال الزمخشري على مهما حلا على اللفظ وحلا على المعنى لأنها بمعنى الآية والاولى كافي المعنى ان يعود ضمير بهما الى الآية ومن آية في موضع نصب على الحال من الهاء في به فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير في به يكون العامل فيه تأت لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بأن المفعول لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مع ما حجة من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل أو اسم المتعلق على المتعلق وهذا الجواب يؤدي الى الغناء ما صرح حوايه اذ لا يقع الجار والمجرور حالا حقيقة وما في فسانحن لك بمؤثر جازية والجار والمجرور في محل نصب على الخبرية لانه الان الخبر لم يمتد في التميز لمجرد ان الباء بعد ما الا وهو منصوب (قوله ما ننسخ من آية الخ) من لانه بعض متعلقة بحذو لانها صفة لاسم الشرط ويضعف كافي المعنى جعلها زائدة وآية حالا بآية مفرد وقسم موقع الجمع أي أي شيء ننسخ من الآيات وهذا الجور وهو الخ المبين لاسم الشرط والمزين لاهما - الحاصل من عموم (قوله حيثما تستقيم الخ) الشاهد فيه ظاهر قال في المعنى وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان أي انصرف بجه بالزمان في قوله في غابر الارمان

اركب لما لا يعقل وفي نحو أي يوم تصم أصم للزمان وفي نحو أي مكان تجلس جلس للمكان (وأي وأين وأنى) وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم ضمنا معنى الشرط (وأيان ومتى) وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط (وهما وما) وهما موضوعان لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط (ومن) وهو موضوع عن يعقل ثم ضمنا معنى الشرط (وحيثما) وهو كائ وأنى مثال الجزم بان (نحو ان يشا يذهبكم) وبأذا نحو

وانك اذا ماتت ما أنت آسر به تلف من اياه تأمر آتيا وبأي نحو أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبأين نحو أينما تكونوا يدرككم الموت وبأنى نحو قوله

خالي انى تأتيا نأتيا أخا غير ما برضيك لا يحاول وبأيا نحو

أيا نؤمنك تأمن غيرنا * وبمتى نحو

متى تأته تعشوا الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقوعهم انخومهم ما تأتاه

٢٥ يس من آية لتسخرنا بها فسانحن لك بمؤثرين وبعن نحو (من يعمل - وأيعزبه) وحيثما ننسخ من آية أو ننسخها نأت بخير منها أو مثلها) وحيثما ننسخ * حيثما تستقيم بقدر لك الله سبحانه في غابر الارمان فعل ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة أقسام

وذلك ظاهر في ان حيث للزمان وان لم يكن قاطعاً ما صدره فلا اعتراض عليه
باحتمال خلافه (قوله ولها صدر الكلام) لانها كادوات الاستفهام والعرض والتمني
تغير معنى الكلام والاسماع بنى الكلام الذي يصدر بالغير على أصله فلو جوز ان
يحيى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى سابقه له بالتغير
أم مغير لما سمحي بعده من الكلام فينتوش لذلك ذهنه ولا يكون انها المصدر لا ينفذ
عاملها علمها أو ما قوله

ان من يدخل الكنية يوماً * يلق فيها حاذراً وطباً
ففي ان ضمير الشأن ومن مبتدأ (قوله بالنظر الى الخلاف في حقيقة) أي والاتفاق
علمها (قوله فظرف) محله ما لم يدخل عليه حرف أو مضاف والنائب لما كان ظرفاً
فعل الشرط (قوله أو حدث فمفعول مطلق) وذلك يتصور في أي لانها بحسب
ماتضاف اليه وقد تضاف للحدث نحو أي ضرب تضرب أو ضرب وفي ما لانها موضوعة
لما لا يعقل ومن جملة الحدث وقد جوز في ما من قوله تعالى ما ننسخ من آية أن تكون
مفعولاً به لننسخ أي شيء ننسخ وان تكون واقعة موقع المصدر ومن آية هو
النفعل به والتقدير أي نسخ نسخ آية قاله أبو البقاء وغيره وقالوا بحسب ما صدر
جائز ولا يمكن رد على هذا القول بأنه يلزم خلوج جملة الجزاء من ضمير يعود على
اسم شرط وان من لا تزداد في الموجب والشرط موجب (قوله على ما صححه في
المغني) قال فيه لان الفائدة تمت ولا التزامهم عود ضميرته اليه على الاصح ولان
نظيره هو الخبر في الذي يأتي في قوله درهم انتهى وقال في المباحث المضينة المتعلقة بمن
الشرطية ويشهد لما ذكرناه من ان الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب وانه
لا ينفذ صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط الحديث الآخر أخرجه
الامام أحمد من ملأ ذارحم محرم فهو حرفان ضمير هو حرفان يعود الى المملوك
لا الى من الواقعة على المالك ومن ذهب الى انه لا يلزم عود ضمير من جملة الجواب
الى اسم الشرط أبو البقاء العكبري في الباب وساق عبارته ومقابل ما صححه في المغني
ان الخبر فعل الشرط وحده أو مجموعهما (قوله أو على ضميره أو متعلقة ما شغل)
فلا قول نحوم رأيت فأكرمه ويحتمل ان يكون منه مهملاً أن أتأناه والتقدير مهملاً
يحضرت أتناه فتأناه فمير لحضر لانه من معناه والثاني نحوم رأيت أخاه فأكرمه
واذا جرى الاشتغال فيما له المصدر قد حذف مؤخر عنه كما أشرنا اليه في الآية
هذا وبقى ما لو وقع بعد ما لا يكون واقعة على زمان أو ممكن فعل ناقص فانه
لا يتصرف به عدولاً لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولاً به ولا مبتدأ بل يكون في محس
نصيب على الخبرية لذلك الفعل نحوم كان أبوك وأما لو وقع الناقص بعد ما هو واقع

ولو اصدر الكلام وهي بالنظر
الى الخلاف في حقيقة الأربعة
أقسام الأول ما هو حرف
باتفاق وهو الثاني ما هو
اسم باتفاق وهو الباقي ما صدر
اذا أو مهملاً الثالث ما فيه
الخلاف والاصح انه حرف وهو
اذا الرابع ما فيه خلاف أيضاً
والاصح انه اسم وهو مهملاً
ثم ما هو اسم ان وقع على زمان
أو ممكن فظرف أو حدث
فمفعول مطلق والافان وقع
بعده فعل لازم فغيره أخبره
جملة الشرط على ما صححه في
المغني أو متعلقة عليه فمفعول
به أو على ضميره أو متعلقة
فاشتغال وكذا القول في أسماء
الاستفهام (ويسمى) الفعل
(الأول) من الفعلين المجزومين
بأحد هذه الأدوات شرطاً

على الزمان أو المكان فهو باق على أنه طرف وهو مع ذلك خبر وكونه طرفاً ولا ينافي
 كونه خبراً كما قالوه في أيما مكان أو أيما زمان بقى أيضاً ما إذا وقع بعده فعل
 متعدي لكانه عمل في غيره ولم يمتط عليه ولا عمل في ضميره فانه في هذه الحالة يكون
 مبتدأ كافي من يعمل سواء يجز به وجوز وافي بها تأنيبه من آية ان تكون مهما
 في محل رفع على الابتداء (قوله لتعليق الحكم عليه) لوقال لانه شرط لتحقيق الثاني لكان
 أولى والمراد ان الاداة دلت على جعله شرطاً وان الثاني مسبب له اذا كان على صورته
 الطبيعية وليس المراد سببته في الخارج ج فان قولك ان وجد النهار طلعت الشمس
 بالنظر الى الخارج عكس ما قبل واحترزنا بقولنا اذا كان على صورته الطبيعية من
 نحو أنت طالق ان دخالت الدارقان شرطية مع الثاني ليس بسبب والحاصل ان
 معنى شرطية الاول ان العقل يحكم بوجود الثاني عند وجود الاول معلقاً عليه لانه
 شرط في الواقع يتوقف عليه وجود الشيء كفي الطول وعبارة بعضهم أدوات الشرط
 ما تدخل على شيئين فتعمل أو أهمها سبباً لثانيها والمراد يجعلها الشيء سبباً ان المتكلم
 اعتبر سببية شيء في آخر بل ملزومية شيء وجعلها دالة عليه ولا يلزم ان يكون الفعل
 الاول سبباً حقيقة قبل الثاني لا خارجاً ولا ذهنياً بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح
 ان يوردها في صورة السبب بل اللازم والمزوم كقولك ان شتمتني أكرمك فاشتم
 ليس سبباً لكان المتكلم اعتبر تلك النسبة اطهاراً للمكارم الاخلاق بمعنى انه منها
 يمكن بصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (قوله
 جواباً وجزاء) قال الدماميني فهما عندهم لفظان مرادفان وشرط الجواب الافادة
 كخبر المبتدأ فلا يجوز ان يقدم زيد قبله فان دخله معنى يخرج به الافادة جازو منه من
 كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله (قوله لان مضمونه الخ) فهو
 ينبغي على الاول انبناء الجزاء على الفعل (قوله وتسميته جواباً الخ) هو ما قاله أبو حيان
 وقد منع كونها مجازاً اصطلاحاً بل هو حقيقة اصطلاحية نعم دعوى التجوز صحيحة
 باعتبار اللغة (قوله لا تجزى الا في الشعر خاصة) لانها موضوعة لزمن معين واجب
 الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه وهذا
 ما جرى عليه ابن مالك في الكافية وظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على
 قلة وهو ما صرح به في التوضيح فقال هو في النثر نادر وفي الشعر كثير وجعل منه قوله
 عليه السلام اعلى وفالطمة رضي الله عنها اذا أخذت ما ضاجعك فذكرها أربعاً
 وثلاثين الحديث وذهب بعضهم الى انها تجزم في النثر اذا زيد بعدها ما قال أبو حيان
 في شرح التسهيل اذا استعمت اذا شرط فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا
 ولان قيل تكون مضافة وضمت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست

لتعليق الحكم عليه ويسمى
 الثاني منه ما جواباً لانه
 مترتب على الشرط كما يترتب
 الجواب على السؤال وجزاء
 أيضاً لان مضمونه جزاء لمضمون
 الشرط وتسميته جواباً مجازاً
 وكذا اجزاء لان الجزاء هو الفعل
 المترتب على فعل آخر ثواباً عليه
 أو عقاباً وهذا مفعول هنا
 وأسقط المصنف من الجوانب
 ما ذكره بعضهم وهو اذن
 وكيفية ولولان المشهور في
 اذا انما لا تجزى الا في الشعر
 خاصة كقوله

وفي كيفية عدم الجزم لعدم
السمع بذلك وأجاز الكوفي
الجزم بها قياسا على غيرها
وكذا أجاز الجزم بها دون
ما وأما الوفا لا مع أنها لا تجزم
أصلا ومن أجاز مخصصه بالشعر
كقوله

لو يشأ طار به اذومعة *
لاحق الأطال نهذوخصل
وفهم من كلامه ان الجزم بحيث
واذ شخصه بآخران ما به ما
كما لفظ به وهو الاصح وأما
غيرهما فهو قسمان قسم لا
تحققه ما وهو من وما رمهما
واني وقسم يجوز فيه الامران
وهو أين وان وأي ومعنى وأيان
وما ذكره من ان هذه
الادوات جازمة للشرط
والجواب معاهو مذهب
سيدويه ومحقق أهل البصرة
واعترض بأن الجازم كالجار
فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس
لأنما يمتد عمله الا ويختلف
كرفع ونصب وأجيب
بالفرق بأن الجازم لما كان
لتعليق حكمه على آخر عمل فمما
يختلف الجار وبأن تعدد
العمل قدعه من غير
اختلاف كفعولى طن
مفاهيم اعلم وقيل ان الشرط
يجزوم بالاداة والجواب

مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا
يحصل بها الربط قال وينبغي على ذلك الخلاف في العامل فيها فن قال انها مضافة لعمل
الجزء ولا بدومن منع ذلك العمل فيها فعل الشرط كإثرا الادوات انتهى وظاهره
ان الخلاف جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما في المغنى فليراجع (قوله واذا
نصبك الخ) الشاهد فيه ظاهر (قوله قياسا على غيرها) رد بأن معنى أدوات الشرط
تعليق فعل بفعل وكيف لو علقت لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرى را الفعل
يمكن الوقوف عليه اظهروه والحال لا يمكن فيه اذ ذلك خلفا عنها وبان من الافعال
ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح ان يعلق عليه حال هو اذنى قطرب الكوفيين
ومذهب سائر البصريين المجازاة بمعنى لا عمل لالحال فتم الادوات الشرط بوجوب
موافقة شرطها الجواب ما قال في المغنى فالواو من ورودها شرطها قوله تعالى يتفق كيف
يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا
يشكل على الإطلاق ان جوابها ما يجب ثالثة لشرطها انتهى (قوله ومن أجازها) هو
ابن السجري كما في المغنى (قوله لو يشاء الخ) الضمير في يشاء عائد الى فارس في البيت
قبه والمباعدة النشاط وأول جرى الفرس واللاحق الضام والاطال جمع اطل بكسر
الهمزة وسكون الطاء المهملة وهى الحاصرة وهم بد بشع النون وسكون الهاء أى
جسيم مشرف وخصل جمع خصلة بضم الخاء المججمة وسكون الصاد المهملة كغرفة
وغرف وهى ابيقة من شعور وخرج المانعون الجزم بلو هذا البيت على لغة من يقول
شائشا بالالف ثم أبدت الالف همزة على حذف قولهم العلم والخاتم يؤيده انه
لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى ما معنى لو شاء (قوله
وهو الاصح) لانه لم يسمع فيها الا مقرونين ما وقال الفراء يجوز الجزم بها ما دونها
قياسا على ان وأخوانا (قوله وهو ايان) في نسخة بدل أين ان وينبغي ذكرهما لان
حكمهما في ذلك واحد (قوله وبأنه ليس لما يمتد عمله الخ) أى ليس لنا عامل
بتمدد عمله الا والحال ان عمله يكون مختلفا كرفع ونصب سواء تعدد احد المختلفين
أم لا ولا يجوز ان يتعد من غير اختلاف والجواز من على هذا القول تعدد عملها
ولم يختلف وبهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله ان قول الشارح
فيما يأتي وبان تعدد العمل الخ لا يصلح جوابا عن هذا الاعتراض لان العامل في بابي
طن وعلم اختلاف عمله لرفع الفاعل فمما وعدم اختلاف ما تعدد من بقيمة
معمولانه لا يدفع ذلك كما لا يخفى (قوله لما كان لتعليق حكم الخ) أى فهو مقتضى
للفاعلين (قوله واختاره ابن مالك) وذلك لان فعل الشرط مستدع للجواب بما
أحدثت فيه الاداة من المعنى والاستلزام والاداة ضعيفة عن عملين ورد باستغراب

يجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة والشرط

عمل الفعل الجزم وأما حذف الاداة عن عملين فأجيب عنه بأن ذلك يجوز إذا اقتضت
 شيئين كان وما (قوله كلاهما جزم الجواب) لا ارتباطهما ما ولا ن حرف الشرط
 لا يقدر على عملين فيقوى بالثاني كما ذكر في عامل الخبر ورد بأن العامل المركب
 لا يحذف أحدهما جزأيه ويبقى الآخر كما ذكرنا وحيثما وقع فعل الشرط قد يحذف وبأن
 العامل لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحد من المشركين استجارك
 وأجيب عن الثاني بأن الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له ورد أيضاً بأن الجازم
 لا يحذف عنه وله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل بمجموع الاداة والشرط
 لزم بقاء الجازم مع حذف معونه بخلاف ما إذا كان العامل الاداة بقاء أحد
 معموليها فيكتفي به (قوله جملة اسمية) أو رد عليه فنحو وان أطعمتهم انكم
 لمشركون وأشار الرضي الى الجواب بأن القسم مقترب لشرط والجواب له
 ويجوز حذف القسم من غير لام متدرة لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم
 لكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغيرفاء فيكون المقدر كذلك فيبقى اليراد
 لان الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها
 اذا عتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذى الجواب (قوله
 غير لا ولم) أى غير المضارع المنفي به ما أما المضارع المنفي به ما فيجوز شرطاً ام لا
 فلانها المتكررة استعمالها يخطاها العامل نحو جئت بلا مال وألم فلتغيرها معنى
 المضارع الى الماضى صارت كجزئته مع قلة حروفها أما ما أختف كثيرة الحروف
 وأما الماضى المنفي بلا نقص الرضى على أنه لا يصير شرطاً فلا يجوز ان لا ضرب
 وان لا شتم اتملة دخولها في الماضى فاذا وقع جواباً وجبت الفاء (قوله أو مقرون
 بقدر) ماضياً أو مضارعاً (قوله قرن بالفاء) في كلام الجماعة مصرح به في المغنى في
 محال ان المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ذلك كان
 الجواب مصدرية موزنة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء
 لان الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم
 الهمزة على أداة الشرط نحو قولك ان أكرمك أتكرم منى كانت قلت أن
 أكرمك تكريمى قال الله تعالى أرايت الذى يكذب الآية وأما غير الهمزة فيجوز
 حمله عليها لانها الاصل ويجوز دخول الفاء فيه لعدم عراقته فليراجع الرضى
 (قوله لا تمنع دخولها عليه) ظاهر كلام الالفية عدم وجوب الاقران بالفاء لامتناعها
 وأقره المصنف في الحواشي ونقل في التصريح عن ابن الناطم ان الجواب اذا كان
 صالحاً للشرط الاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانهما ونحو ومن جاء بالسيدة فسكت
 ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف ثم قال وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية

كلاهما جزم الجواب كما قيل
 ان الابتداء والمبتدأ كلاهما
 رفع الخبر وقيل ان الشرط
 والجواب تجازما كما قيل
 ان المبتدأ والخبر ترانها
 (واذا لم يصلح) الجواب
 (المباشرة الاداة) أى أداة
 الشرط كأن كان جملة اسمية
 أو فعلية فعلها ملهى أو جامد
 أو منفي بحرف نافي غير لا ولم
 أو مقرون بقدر أو بحرف
 تنفيس (قرن بالفاء) وجوباً
 بالحصول الربط بين الجواب
 وشرطه وخصت الفاء بذلك
 لما فهم من معنى السببية
 ولما استعملت للجزاء معنى من
 حيث ان معناها التعقيب
 بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب
 على الشرط كذلك فان صلح
 لذلك امتنع دخولها عليه نعم
 ان كان مضارعاً متبداً

قانون كل حسن في ضبط
مأذخه الفاء قدسبه اليه
ابن مالك قال أبو حيان وهذا
أحسن وأقرب مما ذهب
اليه بعض أصحابنا من تعداد
مأذخه الفاء الجملة الاسمية
(فخو وان يسلك بخير فهو
على كل شئ قدير) والفعلية
التي فعلها لم يسخوان كنتم
تحبون الله فاتبعوني وفس
عليه بقية أنواع الطلب
المتقدمة والتي فعلها جامد
فخو ان ترفي أنا أقل منك مالا
ورلد ان عسى ربي والمنفى نحو
وما تفعلوا من خير فلن تكفروه
ونحو وان توليتم فاسألتكم
من أجر والمقرون بقدر نحو ان
يسرق قد سرق أخ له من
قبل ونحو فتنفس نحو
وان خفتهم عيلة فسوف يغنيكم
الله من فضله وقد حذف الفاء
ضرورة كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثلان
أوردوا كقوله عليه الصلاة
والسلام فان جاء صاحبها
والاستمتع بها ولا يختص
حذفها بما اذا كان الجواب
جملة اسمية بدليل هذا

انتهى وفي جميع الجوامع لا يولطى برفع الجواب وجوابان قرن بالفاء سواء كان فعل
الشرط ماضيا نحو ومن عاد فنتقم الله منه أم ضارعا نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف
وانما رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله
منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء كان الفعل يحزم ولكن العرب
الترمت برفع الفعل فعلم انها غير زائدة (قوله أومنفيا بلا) أما المنفى فلم يذخه الفاء
أصلا على الفاء لانه يقع شرطا كما هو قال أبو جعفر يجوز دخول الفاء وتركه
ولم يثبت (قوله وجزم به الرضى) قال أما الفاء فلانها ما كانا قبل أداة الشرط صالحين
للاسمية فمال فلم تؤثر الاداة فمما تأثر الظاهر كما أثرت في فعلت ولم أفعل وأما تركه
فله تقدير تأثرها فمما لانها ما كانا صالحين للحال والاستقبال وهو نوع تأثير (قوله
أحسن وأقرب الخ) امل وجه ذلك انه أحسن ولان تعليق حكم بأصل أو عب من
تعلقه بالفاء عنت بالتعداد لجواز الغلبة في الثاني عن بعضها (قوله نحو وان
يسلك الخ) هذا جرى على ما هو الظاهر والتحقيق كافي المغنى في الباب الخامس
أن الجواب في هذا محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط وكون الله على كل
شئ قدير ثابت سواء وجد الامس بخير أو لا (قوله فلن تكفروه) ضمن كفره منى
حرم ولذا عداه لاثنين أولهما مقام مقام الفاعل وهو انما يتعدى لواحد (قوله فقد
سرق أخ له من قبل) أورد على جعله جوابا بأن الماضى بعد قد محقق معنى فيقتضى
تقديم سرقة أخ له فلا يصح أن يكون جوابا بالشرط من تقبل وأجيب بأن المراد فقد
حكمنا بانه قد سرق ورد بأنه لا يفيد في دفع اليراد كالا يغني والظاهر الجواب بأن
حرف الشرط خلص الماضى الداخلة عليه قد للاستقبال وفائدة قد تحقق
ترتيب سرقة أخ له إلى أن لا يمكن لا بد من التأويل المجرد وقوع الجزاء ماضيا بقدر
بل لان السرقة المنسوبة إلى الأخ مقدمة في نفس الامر والمعنى فقد حكمنا بانه
سرق أخ له من قبل على أن لنا أن نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان يسرق فخسبنا
بأنه قد سرق (قوله من يفعل) صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان بحجزه * والشر
بالشر عند الله سيان * وبروي مثلان والشاهد ظاهر والشر مبتدأ خبره بالشر
وسيان أو مثلان خبر مبتدأ محذوف تقديره هما (قوله والاستمتع بها) قال ابن مالك
تضمنت هذه الرواية حذف جوابان الأولى وحذف شرطان الثانية وحذف الفاء
من جوابها والاصل فان جاء صاحبها فأذها اليه وان لا يجيئ فاستمتع بها والضمير
في صاحبها عائد على اللفظة (قوله ومن لا يزل الخ) ألغى الضلال والشاهد في سلب

الحديث وقوله * ومن لا يزل يتقادلغى والهوى * سلبني على طول السلامة نادما * ونادما
والربط بينهما متعين في غير الجملة الاسمية وأما فيما يكون بها كما تقدم (أو باذا الفجائية) اشبهها بالفاء في كونها
لا تبدأ ما لا يتصل به ما هو متعقب

بما أن لا تكون طلبية نحو
ان أطاع زيد فسلام
عليه ولا مقرونة بأداة نفى نحو
ان قام زيد فقام عمرو وقائم ولا
بان نحو وان قام زيد فان عمرا
قائم فان كانت أحدهما الثلاثة
وجبت الفاء واستغنى عن
ذكرها الحالة على المثال فانه

جامع للشرط الثلاثة وظاهر
الطلاق ان اذا يربط بها
الجواب وان كان جملة فعلية
وليس كذلك وقد اعتذر عنه
في الشرع وظاهره أيضا
كغيره ان اذا يربط بها
الجواب بدان وغيرهما من
أدوات الشرط ووقع في بعض
نسخ التسهيل تخصيص ذلك
باب جفرى عليه المصنف في
أوضحه والمعتمد الاطلاق
اقوله تعالى فاذا أصاب به
من يشاء من عباده اذا هم
يستبشرون لكن قال أبو
حيان السماع انما ورد في
ان واذا من أدوات الشرط
فحينما ج في اثبات ذلك في غير
ان واذا الى السماع وقد
يجمع بين الفاء واذا النجاة

وناد ما فعل ثاب (قوله بما قبلها) اعلم تحريف من التامخ وصوابه بما بعدها
و يجوز ان يقرأ قوله قبلها بفتح القاف وكسر اللام فساوى ما ذكر (قوله واستغنى
عن ذكرها الخ) لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغي أن يبينه (قوله وقد اعتذر
عنه في الشرح) بقوله وانما لم أقيد في الاصل اذا النجاة بالجملة الاسمية لانها
لا تدخل الاعلما فأغتنى ذلك عن الاشتراط (قوله ووقع في بعض نسخ التسهيل
الخ) كلامه في التسهيل في الشروط الجارسة فلا يرد عليه انه ورد الربط باذا
الفتوائية بعد اذا الشرطية (قوله لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان) يؤخذ من
التعليل أن محل المنع اذا كانت نائبة عن الفاء وعوضا عنها فلا تجتمعان حينئذ وانما
تجتمعان اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها فستقط قول بعضهم قضية هذا
انما لا تجتمعان وقد قال صاحب الكشاف عذر قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا اذا هي اذا النجاة وهي تقع في المجازاة سادة مسددة الفاء كقوله
تعالى اذا هم يخطون فاذا جاءت الفاء معها وتعالى وصل الجزاء فيما كد ولو قيل
اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا

فصل في تقسيم الاسم الى ذكره ومعرفة

(قوله بحسب التنكير والتعريف) أى باعتبارهما (قوله فقط) هو مذهب اليه
الجمه وهو من انه لا واسطة بين التنكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من
التنوين واللام نحو ما ومن (قوله لا اندراج كل معرفة تحتها) لان أنكرات التنكرات
نفي ومعلوم وكل موجود ومعلوم يندرج تحتها والاندراج دليل على الامالة كاصالة
العام بالنسبة الى الخاص ولا مالة التنكرة قدمت على المعرفة فوات كانت المعرفة
أشرف لان التنكرات لا تتراحم وهذا مذهب سيويو والجمهور وخالف الكوفيون
وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لم التعريف كالمضمرات وما لم التعريف فيه
قبل التنكير كمرت زيد وزيد آخر وقال الشلو فين لم يثبت هذا سيويو الاحال الوجود
لا ما تخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان
الاجناس هي الاول ثم الأنواع ووضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط
بالجنس والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف لا يختلط بعضها ببعض ولا
يخفى أن ما قاله الشلو بينه والذي أشار اليه الشارح بقوله ولا الشئ أول وجوده

لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ومنه بعضهم لانها عوض عن الفاء ولا يجتمعان فعلى الاول
كلمة أو في عبارته لمنع الالتواء بناء على الغالب كما يشعر به اللفظة وقد في قولنا وقد يجمع
الى ذكره ومعرفة (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان) فقط (تنكرة) وهي الاصل لا اندراج كل معرفة تحتها
بمعكسر وان النفي أول وجوده تلزم الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمي اذا ولد
يسمى ذكرا أو أنثى أو انسانا أو مولودا أو رضيعا أو بعد ذلك يوضع له الاسم والكنية والمقب (وهو)

الح - فكان ينبغي أن يسقط العاطف ليكون تعاليمه لا لقوله لا يذراج الح لا تعاليمه
ثانياً لا لاصالة فتدبر (قوله أي الاسم النكرة) لا حاجة في تذكير الضمير إلى جعله
راجعاً إلى موصوف النكرة لأن الضمير إذا عاد إلى مؤنث وأخبر عنه به جاز
أو بالعكس جاز ما بقية الخبر كما يجوز ما بقية لما عاد إليه والأولى مراعاة الخبر
نحو من كانت أمك (قوله مشاع في جنس الح) ظاهر صنيع الشارح أن لفظ
النكرة شائع في الجنس نفسه وإن الموصوف بالوجود تعدد الجنس والحق
أن الشائع في أفراد الجنس أي المفهوم الكلي الصادق بالتنوع والصنف
وغيره - ما لا خصوص الجنس المنطوق في الجنس نفسه لأنه شيء واحد ومعنى
الشائع في الأفراد أن لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل من تلك
الأفراد لا يخص بعضاً دون بعض بل يستعمل في كل منها استعمالاً حقيقياً فلفظ
رجل - مثلاً شائع في زيد وعمر و بكر وغيرهما من الأفراد لمفهوم الآدمي الموضوع
له هذا اللفظ فإنه يطلق على كل منها طبعاً لا حقيقة بما من حيث كونه فرداً ذلك
المفهوم لا من حيث خصوصه وحينئذ في كلام المصنف مضاف مقدر أي ما شاع
في أفراد جنسه والحق أيضاً أن الموصوف بالوجود في الخارج هو أفراد الجنس
لا هو وإنما يحصل في الخارج في ضمن أفرادها على نزاع كبير فيه في محله وأما
الحصول الذهني فهو ثابت لاسائر الأجناس فالمراد بالجنس الموجود أفراد المفهوم
الحاصلة في نفس الأمر سواء كانت مما له تحقق في الأعيان أولاً والمقدر أفراد
المفهوم التي لا حصول لها في نفس الأمر لكنها بحيث لو وجد ما فرض منها صدق
عليه ذلك المفهوم فإن أراد الشارح بما قاله ظاهره وورد عليه أن تعدد الجنس
أمر معنوي لا وجود له وإن أراد الأفراد فكان اللائق بتقدير لفظ الأفراد أولاً
وثانياً بتدبره - إذ وتعرف النكرة بما ذكره من مانع لصدقه على غيرها من
المعارف بناء على مختار السعدانها كليات وضعها كما لا يخفى والشارح جاز عليه
كما تعرفه (قوله وأما جمعها) جواب عما يرد على قوله وإن لم يوجد في الخارج غير
هذا الفرد (قوله ما يقبل آل المؤثرة الح) فالقول كرجل وامرأة والثاني كمن بمعنى
إنسان وما بمعنى شيء فأنه - ما لا يقبل آل لكنهما واقعان موقع ما قبلها وهو إنسان
وشئ والمراد القبول باعتبار الوضع فلا ترد التكررات اللازمة للتذكير كأحد وعرب
لأنهما تقبل التعريف بحسب أصل الوضع وعدم القبول عارض من جهة التزام
الوضع استعماله إلى وجه التذكير وانه يترتب بكون آل مؤثرة التعريف من العلم
المنقول من سنة أو مصدر كفضل وحارث فإنه قابل لآل لأنها لا تؤثر فيه التعريف
بل مدلول فضل والفضل سواء وعلم أن القبول يزول بحصول القبول فلا يرد النقص

أي الاسم النكرة (ما شاع
في جنس موجود) في الخارج
تعدد كرجل فإنه شائع في
جنس الرجال الصادق على
كل حيوان ناطق ذكر بالغ
من بني آدم وتعدده في
الخارج موجود مشاهد
(أو مقدر) وجود تعدده
في الخارج (كجنس) فإنها
تصدق بتعدد دلالتها ووضوئها
للكوكب الناري النامخ
تعدد وجود الليل وإن لم
يوجد في الخارج إلا هذا
الفرد الواحد فالمعتبر في
النكرة صلاحيتها للتعدد
لا وجود التعدد وأما جمعها
كما في قوله

فكانه لمعان بر
ق أو شعاع شموس
فباعتبار تعدد الشمس في
كل يوم بخاستها ما يقبل
آل المؤثرة للتعريف أو تقع
موقع ما قبلها والتكررات
تتفاوت في بعضها كالمعارف
فبعضها أنكر من بعض

بالمعروف باللام وأما اسم الفاعل والمفعول المجردان من أل فكل منهما نكرة ويقبل
 أل الموصولة وهي معرفة لا تعرفه ولكن كل منهما واقع وموقع شيء ثابت له الضرب
 مثلا أو واقع عليه وكذا المقر ونان بأل نكرتان أيضا ولا يقبلان أل المعرفة
 ولا يقعان موقع ما قبلها النصب على أنهما مع أل فعل في صورة الاسم وأجيب بأن اسم
 الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل أو قام به وهو يقبل أل المؤثرة التعريف
 فيقال الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به وبأن المراد بتأثير التعريف الدلالة
 عليه ولوقع غيره قد دخل الموصولة لأنها تدل مع التعريف على الذات أيضا (قوله
 فأنكرها شيء) قيل عليه الشيء عند أهل السنة خاص بالموجود فلا يظهر أن أنكر
 النكرات معلوم لشموله للوجود والمعدوم (قوله ثم متخير) أي لشموله للجسم
 وهو المركب من أجزاء لا تجزأ للجوهر الفرد الذي لا يقسم فليس جسم (قوله
 ثم حيوان) لشموله لما ليس بحيوان كالسمك (قوله ما وضع ليستعمل
 في معين) كذا في المطول قال السيد أي المعبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال
 دون الوضع ليندرج فيها الأعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمهمات وبما
 المعارف فان لفظ أنا مثلا لا يستعمل إلا في أشخاص معينة إذ لا يصح أن يقال أنا
 ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها أو لا إمكانات في غيره مجازا ولا
 لكل واحد منها أو لا إمكانات مشتركة موضوعة أيضا عابدها أفراد المتكلم فوجب
 أن تكون موضوعة لفهوم كل شئ من تلك الأفراد والحق ما أفاده بعض الفضلاء
 من أنها موضوعة لكل معين منها ووضعوا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شئ منها
 ولا الاشتراك وتعدد الأوضاع ولوضع ما يتوهمون له كانت أنا وأنت وهذا مجازات
 لاحقا نوقها بل لا يصح استعمالها فيها أصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت
 كذلك لما اختلف أسماء اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفي
 الاستلزام إلى أن يقتضيه ذلك بأمثلة نادرة انتهى وأورد على التعريف المعارف
 بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين وأجيب بأنه في حكم
 النكرة والكلام في معرفة ليست في حكمها أو بأنه يستعمل في الجنس والجنس معين
 في نفسه تعيينا متبرافيه بخلاف النكرة فان تعيينها غير معتبر على القول بأنها
 موضوعة للجنس وإن كان باعتبار وجوده في فرد ما غير معين (قوله والمضاف إلى
 واحد منها) أي إضافة محضة وليس المضاف متوغلا في الإبهام كمتساوي وسواء
 كان مضافا بلا واسطة أو بواسطة فيدخل المضاف إلى المضاف إلى معرفة (قوله
 وهو المنادى الخ) أي يسم على ما صححه من أن نعر ينفقه بالفتحة لا بالمدح وقد لا
 لم يحج لز يادته (قوله ويقال له المضمرة) تسميته مضمرا أجرى على قياس التصريف

فأنكرها شيء ثم متخير ثم
 جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش
 ثم ذورجلين ثم انسان ثم رجل
 والضابط أن النكرة إذا
 دخل غيرها تختمها ولم تدخل
 تحت غيرها فهي أنكر
 النكرات فان دخلت تحت
 غيرها ودخل غيرها تختمها
 فهي بالاضافة إلى ما يدخل
 تحتها أعم وبالإضافة إلى
 ما تدخل تحتها أخص (و)
 الضرب الثاني (معرفة) وهي
 الفرع باسم وهي ما وضع
 ليستعمل في معين (وهي
 ستة) أقسام الضمير والعلم
 وأسم الإشارة والموصول
 والمحلى بال والمضاف إلى
 واحد منها وزاد ابن مالك
 سابعها وهو المنادى المقصود
 وتبعه المصنف في الأوضع
 وأعله امتار كذلك كره له
 في باب المنادى كما سيجي
 الأول (الضمير) ويقال له
 المضمرة أيضا والكوفي يسميه
 كناية ومكتبا لانه

لانه من أضمرته أى أخفيتها فهو مضمروا ما الضمير فعلى حد قولهم عقدت العمل
فهو عقيد أى معقد (قوله ليس بصريح) أى باسم صريح (قوله لانه أعرف المعارف
على الاصح) قال المصنف فى بعض تعاليفه مراد النجاة بقولهم بم بعض المعارف
أعرف من بعض أن ما طرق الاحتمال اليه أقل أعرف من الذى طرق الاحتمال
اليه أكثر ويهذى بخل ما اعترض به عليهم أبو محمد بن خرم حيث قال المعارف كلها
سواء فى رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لانك لا تقول عرفت هذا
أكثر من هذا انتهى هذا وأورد على التعبير بأعرف إن أفعل التفضيل لا يبنى بما
لا يقبل التفاضل قياسا فاللائق التعبير بأرفع ومقابل الاصح أقوال مشهورة فى
مجاهد استعرف بعضها واعلم انه كما تفاوتت أنواع المعرفة فى التعريف فافراد تلك
الانواع متفاوتة أيضا فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وهو أعرف من
ضمير الغائب وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس
وأعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الأداة
ما كانت فيه للحضور ثم للعهدى شخص ثم للجنس بقى هنا أمران الاول جعل الضمير
أعرف المعارف مع القول بأنه كلى وضع اجزئ استعمالا كما مشى عليه طائفة
منهم المشارح كما مر فى غاية الاشكال بل ولوقيل بأنه جزئى وضع لا يبنى القول بأنه
أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئى وضع بخلافه وقد يؤخذ من كلام
المصنف السالم فى بيان مراد النجاة بالأعرفية دفع الاشكال فليتأمل الثانى
جعل الموصولات من المعارف مخالفا لما ذكره الأصوليون من انها من ألقاظ
المعموم وقد تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ذكر الأصوليون أحدهما والنحويون
الآخر لكن ذكر الأصوليون خلافاً فى أن الصيغ المذكورة للعموم هل هى حقيقة
فيه أو فى الخصوص أو مشتركة بين العموم والخصوص أو لا يدرى الحال فيها ورجح
السببى الاول وقضيته انه ليس لها الاستعمال واحد حتى وهو العموم وان
الخصوص معنى مجازى لها فلا شك بحاله وحمل كلام النحويين على بيان معنى
مجازى للموصولات فى غاية البعد بل لا يصح فقد قال الرضى الموصولات معارف وضعها
لما قلنا ان وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة
المعارف انتهى ولعل الأقرب أن يجاب بأن النحويين ثبتت عندهم وضعها للخصوص
وهو القول الثانى أو على الاشتراك وهو القول الثالث قد كروا أحد المعنيين وهو
الخصوص فى هذا الباب ويؤيدانهم عندهم موضوع على الاشتراك انهم فى باب
المبتدأ قالوا ان المبتدأ اذا أشبه الشرط فى العموم دخلت العامة فى خبره ومثلو
ذلك بالموصول نحو الذى يأتينى فله درهم وهذا يدل على ان الموصولات عندهم تأتى

ليس بصريح والكنائية
تقابل الصريح وقدم لانه
أعرف المعارف على الاصح
بعد اسم الله تعالى ويليها
العلم ثم الذى بعده

للعوم ثم رأيت في شرح أافية البرماوى له مانعه استشكل جعل الموصولان من
صبيغ العموم مع اشتراطهم في الصلة أن تكون معهودة معلومة للمخاطب الا
اذا قصد الابهام فهو بلا ان ذهب نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى فغشهم من
اليم ما غشهم وهذا كانت الصلة هي المعرفة للموصول خلافا لما قال ان المعروف له
هو ال ظاهر أو مفردة فيما ثبت فيه كمن وما والعهد ينافى العموم كما يأتى
وصرح به ابن الحاجب وغيره قلت قد يجاب بأن العهد ليس في نفس الموصول
المدعى عمومه بل في قيده وقيد العام انما يخص محل عموم ولا يقطع عموم
كأعدت عبادى الصالحين مالا عين رأيت الحديث فوصفهم بالصلاح لم يخرج
عبادى عن العموم بالنسبة فان قلت العهد يجعل المدلول مبنيا والعموم استغراق
بلا حصر بخلاف ما ذكرت من قيد الوصفية ونحوها قلت لم يجعله الامعية
في الذهن لاني الخارج فاذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذلك بحسب الواقع
ولهذا قال البيانىون في التفسير بالموصولة انه قد يكون لتثنيه المخاطب
على خطابه نحو قوله

ان الذين ترونهم اخوانكم * يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا
فانه ليس المتصور مدعى في الخارج بل كل من ظن به هذه الصفة وقد يكون بالانتماء
الى وجه بناء الخبر فنحو ان الذين يستكبرون الآية ليس المراد قوم باعيا عنهم وهذا
التقرير يعلم أن تخوف غشهم من اليم ما غشهم لم يخرج عن العهد لان كل ما تخيله
المخاطب في ذهنه يصير به عهدا بخلاف ما لم تعهد فيه الصلة لا عهدا خارجيا ولا
ذهنيا فانه مخصوص حقيقة أو تقدير اقترانه فان قيل الحكم بانه معهود في المحلى بال
اشتمال هو في الاسم الداخلة عليه أل وهو الذي يقضي بعمومه حيث لا عهد فلم لا قيل
بعمومه ولو كان فيه عهد كافي الموصول قلت العهد وهو الاسم وأل قرينة العهد
واما المعهود في الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل مقيد بمافية العهد
انتهى بقتناء برمه لنفسه وكثرة فوائده (قوله وهكذا الى آخرها) أى ومثل هذا
القول وعلى قياسه يقال قولنا منتهيا الى آخرها بأن يقال ثم الموصول ثم المعروف بأل
وسياتى ان المضاف في رتبة ما أضيف اليه الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم
ويجتمعا انما ليست حرف تبيين بل اسم فعل بمعنى خذ فية عاق به كذا أى وخذ
الباقى وعده كذا أى خذ المذكور اب وانته في العتد والاختذ الى آخر المعارف (قوله
وضعا) خرج به قولهم من اسمه زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك عن
زيد الغائب زيد ففعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم والمخاطب
والغائب الا انه ليس موضوعا لذلك (قوله على متكلم) أى شخص يحكى به عن نفسه

وهكذا الى آخرها كما يؤخذ
من كلامه فيما بعد حيث
عطف بعضها على بعض ثم
(و) الضمير (هو مادل)
ونعنا (على متكلم) كانا
(أو مخاطب) كانت
(أو غائب) كره ولا بد له
من مفسر فان كان المتكلم
أو مخاطب ففسره حضور
من هوله أو غائب ففسره اما
معلوم أى متعلق في الذهن

فخرج لفظ متكم بقوله أو مخاطب أي شخص توجه إليه الخطاب به فيخرج
 لفظ مخاطب وقوله أو غائب أي شخص غير متكم ولا مخاطب بالمعنى المذكور
 وخرج بقوله المتكم الخ الواحق في أي وأياك وإياه لانها دالة على التكم
 والخطاب والغيبة لا على متكم الخ فهي حروف دالة على المعاني ولادلالة لها
 على الذات البتة ونحوها حروف المضارعة وكذا الكاف اللاحقة لاسم الإشارة
 وليس قول الشارح كأنها ما بعده من جر الكاف ضمير المنفصل على حد ما أنا
 كأت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير الذي هو كناية عن الذات (قوله أنا أنزلناه)
 الضمير لا قرآن فحمله باضمارة من غير ذكره شهادة له بالنباة المغنية عن التصريح
 كما عظمه بأن أسند أنزاله إليه ونقل بعضهم ان الضمير لم يرب وقيل لغيره فدعوى
 الامام اتفاق المفسرين على أنه لا قرآن محال نظر ثم انه يرد على كونه لا قرآن ان من
 القرآن نفس أنا أنزلناه فيلزم الاخبار عن الشيء بنفسه لانه قد أخبر بلفظ أنا أنزلناه
 عن لفظ أنا أنزلناه لان من القرآن المخبر عنه بالانزال واجب بانه لا محذور
 في ذلك بناء على جواز مثل أتكلم مخبرا عن متكم حاصل بهذا اللفظ وبأن الضمير
 راجع للقرآن باعتبار جملة لا باعتبار أجزائه على التفصيل فيكون الاخبار
 بلفظ أنا أنزلناه عن جملة القرآن وان كان منه أنا أنزلناه لان الاخبار عنه حفيظ في
 ضمن الجملة لا على التفصيل وحاصله انه يجوز ان يكون الشيء إشارة الى نفسه في
 ضم من غيره لا مستقلا وبأن الضمير راجع للقرآن ما عدا أنا أنزلناه (قوله متقدم)
 أي ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره ثم ان الضمير ان عاد على متقدم فتارة يعود عليه
 لفظا وتارة يدبر من كل وجه نحو زيد ضربته وهو الغالب وتارة يعود عليه لفظا
 لا تدبر نحو عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم أي درهم آخر لا نصف درهم
 الاول الذي أخبرت بانه عندك ومنه قوله تعالى واقد خلقنا الانسان من سلاله من
 طين زماني آدم ثم قال جهنما نطفة وهذا الولد لان آدم لم يخلق من نطفة وقوله تعالى
 لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكن تسوكن ثم قال قدسأله أي أشياء أخرجه من
 من لفظ أشياء السابقة وليس هذا من باب الاستخدام خلافا للجلال السيوطي
 في الاتقان لان قاعدة الاستخدام ان يكون اللفظ معنيا ويذكر مراد به أحدهما
 ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ويذكر بمعنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى
 ثم ضمير آخر بمعنى آخر ولفظ الانسان والأشياء ليس له إلا معنى واحد لكن
 ما صدقانه متعددة وهي التي اختلفت بالارادة في الآتي كما اختلفت ما صدقات
 الدرهم في له عندي درهم ونصفه وهذا ظاهر لا يخفى لي من له اتقان ولا يحتاج
 الى نظر وامعان وتارة يعود عليه من أحدهما وهو مذكور كوله سبحانه وما يعمر

فجاء أنا أنزلناه وامامنا كور متقدم
 وهو الاصل لفظا ورتبة نحو
 والله قد أنزلناه أو لفظا لرتبة

من معمر ولا يتقص من عمره فإلهاء لا تعود على معمر المذكور لأن المعمر غير الذي
يتقص من عمره ولا باعتبار افظه لانه لا يصح ان تقول لا يتقص من عمره معمر آخر
لأن الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التي هي التعمير وعلى الذات فالضمير
عاده عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى ما يتقص من عمر شخص آخر فتدبره فانه
مما لم يحزروه فاعادة كذا اذا تعددت التماثر فالاصل توافقه في المرجع وقد يخرج
عن الأصل كما في قوله تعالى ولا تستفت فيهم منهم أحد فان ضمير فيهم لا أصحاب الكهف
ومهم لهم ودقالة ثعلب والمبرد ومثله ولما جاءت رسالتنا لو طامسهم وشاق بهم ذرعا
قال ابن عباس ساء ظنهم بقومهم وشاق بهم ذرعا بأضيافه وبه يعلم أنه لا عيب على من
جعل في قوله تعالى ان اقد فيه في التابوت فاقد فيه في اليوم الضمير الاول للتابوت والثاني
لموسى وانه لا حجة في ذلك ولا تناقض لافا للزمخشري وان أفرد المصنف في شرحه
بانت سعادوا السيموطي في الاتقان وهو عجيب منه لانه معترف بأن ذلك انما هو
الأصل وقد عدل عنه في التنزيل كما مثلنا ولو كان فيه هيمنة وتساو فرأى صين النظم المعجز
عنه وعجبت من الزمخشري أيضا لانه اعترف به في قوله تعالى فن بدله بعلم ما سمعهم
فانما اثنه على الذين يبدلون فانه أشار الى ان ما عدا الضمير الثالث راجع الى الايصاء
الواقع من المختصر والثالث راجع الى التبديل والى الايصاء المبدل المفسر وقد
أشار البيضاوي في آية طه الى الرد على الزمخشري حيث جعل ارجاع الضمائر كلها
لموسى أولى فأشار بدعوى الاولوية الى انه لا اخلاق في مخالفة ما وعلم ان اختلاف
مرجع الضمائر انما يكون مخدلا بالفصاحة وموجبا للهجنة اذا أدى الى التباس
في الكلام واشتباه في المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام
وآية طه ليست من هذا القبيل اذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى (قوله نحو
واذا نبلى ابراهيم ربه) فان ابراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخرا رتبة لانه مفعول
ورتبة التأخير عن الفاعل (قوله فأوحى الى الخ) فان موسى المفسر للضمير متأخر لفظا
متقدم رتبة لانه فاعل ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات
وقيل فاعل أوحى ضمير موسى بدل منه فلا دليل في الآية لا يقال البديل
حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة لانه قول هو على نية تكرار العامل فهو من
جمله اخرى (قوله ذكرها في الغنى والشذور) وهو ضمير الشأن والقصة والضمير
المخبر عنه مفسر بنحو ما هي الاحياء الدنيا أى ما الحياة الا حياتنا الدنيا والضمير
في باب نعم وربو باب التنازع ان أحملت الثاني واحتاج الاول لرفع والمبديل
منه ما عده والمتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر (قوله مخنما) أى معرفة
(قوله مطلقا) سواء عاد الى واجب التكبير أو جازئه (قوله وقيل نسكرة مطلقا) لانه

نحو واذا نبلى ابراهيم ربه
أورتبة لفظا نحو فأوحى
في نفسه حقيقة موسى أو متأخر
لفظا أورتبة وهو مختصر في
سبعة وأربع دكرها في المعنى
والشذور وعلم ان ضمير
الغنية ان كان مرجعه
مخنما فهو معرفة والافقية
لأنه متقدم قبل معرفة
مطلقا وهو ظاهر الملاحظة
هنا وفي الاوضح وقيل نسكرة
مطلقا وقيل ان كان مرجعه
جائز التكبير فمعرفة

لا يخص من عاذا اليه من بين آمنه ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا واجيب بانه
 يخصصه من حيث هو مذكور واعترض بانه انما يتم اذا كان المعود اليه مخصوصا
 قبل بحكم نحو جاءني رجل فاكرمه بخلاف ما اذا لم يخص شئ قبله كره رجلا
 فينبغي أن يكون نكرة (قوله نحو جاءني رجل فاكرمه) انما كان المرجع فيه جائز
 التنكير لانه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة (قوله ربه رجلا الخ) انما كان
 المرجع فيه واجب التنكير لانه في المثال الاول تمييز وهو لا يكون الانكرة وفي
 الثاني مجرور برب وهو لا يكون في الفصح الانكرة (قوله امامه متر) انما بدأ به
 لان أصل الضمير المتصل المستر لانه أخص ثم المتصل بالبارز عند خوف اللبس
 بالاستتار لكونه أخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال (قوله ولا يكون
 الامر فوعا) لانه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا المتصل والمنصوب والمجرور ورفضة
 لانهم عامة فعولان فجوزوا في الضمير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار
 الفاعل واكتفوا بالفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شئ ويكون
 ما أبقى دال على ما أبقى (قوله ما ليس له صورة في اللفظ) أي ضمير ليس له صورة
 وهيئة في اللفظ أي التلفظ وانما له صورة في العقل ويجوز ان يراد في اللفظ الملفوظ
 به وشمل التعريف المستتر جواز اقامته وان جاز أن يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة
 الاستتار لا صورة له واذا برز صار ظاهرا فلا يضر أن له صورة في اللفظ على أن
 التحقيق ان الضمير المستتر نفسه لا يبرز لان العرب لم تضع له لفظا كما قاله الرضي
 وقول النحويين أي هو مثلا لضيق العبارة عبر واعنه بالرادف وأورد أنهم هم
 اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شئ لان الدلالة تابعة للفظ ويلزم أن يكون الكلام
 من كلمة واحدة وان تنفي المرادفة لان المرادفة انما تكون باعتبار وضع اللفظين
 بمعنى واحد ويمكن دفع الكل بالتأمل ولا يصدق التعريف على المحذوف لما
 سيأتي (قوله وجوبا) أي تقدير اوجوبا أي ذا وجوب أو تقدير اوجبا فهو وصف
 مصدر محذوف لا تمييز والا كان محذولا عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالتقدير
 الوجور وهو فاسد (قوله وهو ما لا يخلفه الخ) أي ما لا يصلح أن يخلفه ذلك في اعرابه
 والوقوع موقعه (قوله المبدوء بالهمزة) أي همزة المنكح وأطلقها لان المضارع
 لا يبدأ بهمزة الابهام وكذا قوله والنون وانما كان الاستتار واجبا في هذه الامكنة
 لان معناه ما يرشد الى الضمير فكأن الضمير بارز لان الاثبات بالبارز انما هو للدلالة
 على معناه فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم مثلا تنبئ عن الضمير بانه
 بارز (قوله بناء خطاب الواحد) خرج المبدوء بالباء التثنية والمبدوء بباء الغيبة
 كونه تقوم فانه مستتر فيه جواز او المبدوء ببناء خطاب الواحده والمثنى والجمع فانه

فجاءني رجل فاكرمه
 أو واجبه فمكرة نحو ربه
 رجلا ور به رجل وأخيه
 وعليه جرى في شرح التذوق
 (وهو) أي الضمير (اما
 ستر) ولا يكون الامر فوعا
 وهو ما ليس له صورة في اللفظ
 بل ينوي (كما) ضمير (المقدر)
 اما (وجوبا) وهو ما لا يخلفه
 ظاهرا ولا ضمير منفصل
 وذلك (في) ثمانية موانع
 أحدها وانما المضارع
 المبدوء بالهمزة أو النون نحو
 (أقوم ويقوم) ثانيا
 المضارع المبدوء ببناء خطاب
 الواحد نحو يقوم

يرزولا يستمر (قوله المستند الى الواحد) خرج المستند الى الواحد كقومي
 والمستند الى الاثنين والجماعة كقوما وقوموا فانه يبرزولا يستمر (قوله أفعال
 الاستثناء) قال ابن مالك وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة تجزأ بها
 مجرى اداة الاستثناء التي هي أسل فيه وهي الافعال كما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم
 واحد فكذا بعد ما تجرى مجراها انتهى (قوله ونحوهما) اهل من فوائد العطف
 مع وقوع العطف عليه في حيز الكافي ان عدم الانحصار في الخارج اذا الكاف
 رجحانه كون باعتبار الافراد الذهبية (قوله افعال في التجب) لعله لم يصفه لمحاكاة
 هيئة ما كنى به عنه (قوله غير ماض) اما الماضي فيرفع الظاهر ونحوه هيئات العتيق
 فلا يكون الاستنار واجبا وغير نصب على الاستثناء أو الحال (قوله المحضة) أي
 الباقية على الوصفية ويشمل أفعال التفضيل واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية
 كالأبطل والاجر والصاحب كالصفات المذكورة ومعنى صاحب والمنسوب
 كدمشقي (قوله نخوز يدهيات) ففي هيئات ضمير مستتر جوارا عائد على ز يدهيات
 خبر فيه كون مرفوع المحل بريد قد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لكلامهم
 والاولى التمثيل هيئات العتيق هيئات وهو حينئذ من تو كيد الحمل وقد يقال
 الواقع خبر الجملة والذي قالوه ان اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل
 ونظيره اسم أجمعوا على ان الحرف لا حظ له في الاعراب ومراهم لا حظ له فيه
 وحده فلا ينافي حكمهم في مواضع على حرف الجر مع مجرور به أنه مفعول أو نائب
 فاعل هذا وقد أشار في شرح التوضيح في باب أسماء الافعال أن المراد من كون أسماء
 الافعال أبدأ عاملة غير معمولة أنها غير معمولة للعامل يقتضي الفاعلية أو
 المفعولية فلا ينافي أنها تكون معمولة للعامل لا يقتضي ذلك كالمبتدأ فاحفظه ومن
 المستتر جوارا المرفوع بوصف نخوز يدهيات وعمر ومضروب ويكر حسن والظرف
 نخوز يدهيات وعمر وفي الدار وتقسيم الضمير المستتر الى ما ذكره تقسيم ابن مالك
 وغيره ونظريه في الاوضع فليرا جمع مع ما يتعلق به (قوله فهو قسم له) ظاهر هذا ان
 المستتر ليس بم متصل لان المتصل قسم من البارز وقسم قسم الشيء لا يكون قسميما
 للشيء وقد جعل في الاوضع في باب العطف المتصل مقسميما وقسمه الى مستتر وبارز لا
 أن يقال المتصل الذي هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل
 فجاز أن يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادق له والمستتر فلا يلزم
 من كون المستتر متصلا كون القسم مقسما (قوله ماله صورة في اللفظ) أي ضميره
 صورة في اللفظ أو المفوظ به ويبغي أن يراد باللفظ ما يعي المذكر والمقدر له تناول
 الحد البارز المحذوف والفرق بين المحذوف والمستتر ان المستتر اللفظ القائم بالذهن

رابعها فعل الامر المستند
 الى واحد نحو استقيم
 خامسها أفعال الاستثناء
 كخلا وعدا ونحوهما نحو
 قاموا ما خلا زيدا وما عدا
 عمر اسادسها أفعال في التجب
 نحو ما احسن زيدا ما احسنها
 اسم الفعل غير ماض كآثره
 ونزال ثامنها المصدر الواقع
 بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا
 زيدا وعد في الاوضع مما
 يجب فيه الاستنار أفعال
 التفضيل نحوهم احسن أنا
 فعلى هذا تكون ثمة وهو
 غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر
 في مسألة السكحل كما سيأتي
 (أو جوارا) وهو ما يخلف ذلك
 كما مرفوع بفعل الغائب
 أو الغائبة (في ز يدهيات)
 وهذا تقوم أو بالصفة
 المحضة نخوز يدهيات قائم
 أو مضروب أو حسن أو باسم
 الفعل الماضي نخوز يدهيات
 هيئات فالضمير في هذه
 الأمثلة مستتر جوارا بدليل
 جوار ز يدهيات أو ما
 يقوم الا هو وكذا الباقي
 (أو بارز) عطف على
 مستتر فهو قسم له (وهو)
 ماله صورة في اللفظ ثم هو
 (امام متصل) بعامله

والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر
بتخلّفه ولذا اختص بالعمدة قلت المستتر موصوف بدلالة العقل والمحذوف زالت
عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتج الى فريضة ودلائلها أضعف من دلائلها كذا
قاله الناصر اللقاني وفيه ان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتداء على
ان المستتر ليس لفظا على ما مر فيكفي في الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن
النطق به بخلاف المستتر (قوله وهو لا يبتدأ به الخ) أي ضمير لا يصح أن يبتدأ به
بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق بالتوصل في الافتتاح ممكن عقلا
وفائدة الوصفين مع ان أحدهما كاف بيان ان الضمير المتصل لا يغني عن مباشرة
الفعل من آخره لفظا وتخيلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبدؤا به الكلام ولا بعد
الفعل مفعولا عنه ومراده المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا يتنقض
التعريف بالمستتر ولا يرد على دخول المستتر في التعريف تقديرهم له نحو انت
وحكمهم بانه يبرز في نحو زيد هذا ضاربهم اهو حتى صرح البدر ابن مالك بانه فاعل
الوصف لما مر من أن التقدير بما ذكره الضيق العبارة ولان البارز ليس بفاعل
بل توكيد فان قلت يرد على الحد ضمير الغائب نحو ضربتهم فانه يبتدأ به نحو قولك
هم ففعلوا قلت المراد أن المتصل ما لا يتبع في أول الكلام على معناه الذي كان
عليه قبل وقوعه في أول الكلام فخرج الضمير المذكور لانه في نحو ضربتهم مفعول
به واذا قيل هم ضربوا لا يكون مفعولا به بل مبتدأ وانما يرد لوصح أن يقال هم ضربت
على ان هم مفعول به لضررت لكن يلزم أن يكون صفة واحدة مشتركة بين الاتصال
والانفصال ولا نظير له في الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المنفصل
فالاولى الجواب بان الضمير الغائب في ما ذكره هو الهاء فقط والخر وف اللاحق له
ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفي هم ضربوا كلمتهم بتمامها (قوله
اختيرا) بخلاف الضرورة كقوله * ان لا يجاورنا الا لاديار * قال في التسهيل هنا
وشذذ الالف لا يقاس عليه وذكر في شرحه في باب الاستثناء انه يلزم الاختيارا
والجواب المذكور هنا (قوله وينقسم الى مرفوع الخ) ان قيل المرفوع وما
بعده من اقسام العرب والضمير من اقسام المبني فكيف يصح ان يقال فيه مرفوع
وتخوه قلت ذاك مجاز وقربته التخصيص على ان الضمائر كلها مبنية والمراد ان
بعض الضمائر مرفوع لانه يقوم مقام المرفوع وهكذا قال الناصر اللقاني الا ناد
في قولهم الضمير مرفوع حقيق اذ المرفوعة ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالحق
مرفوع برفع هو محله (قوله مواقع الاعراب) أي أنواع جمع موقع أي أما كن
وسميت مواقع لان المبني يقع فيها وقال الناصر اللقاني الاضافة بانية أي مواقع هي

وهو لا يبتدأ به ولا يقع به
الاختيارا وينقسم الى مرفوع
(كثافت) والى منصوب
(كثافت) كرمك (و)
نحو (كف أكرمك)
الى مجرور ونحو (ها غلامه)
وينقسم أيضا بحسب
مواقع الاعراب الى ثلاثة
اقسام

ما يختص بمحل الرفع وهو أربعة التاء (٢٠٩) كذمت والاف كقاموا والواو كقاموا والنون كمن وما هو مشترك

الامرأب كافي قواهم محل الرفع (قوله ما يختص بمحل الرفع) أي ضمير متصل يختص بمحل الرفع فلا يوجد في غيره ولا يخفى أن المراد بالاختصاص المذكور أنه حيث كان له محل فلا يكون إلا الرفع فلا ينافي أنه قد لا يكون له محل كالألف فصلًا وقلنا أنه لا محل له وهو إلا مع وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) سواء خمسة كافي إلا وضع بزيادةياء المخاطبة (قوله التاء) أي تاء الفاعل أو نائبه وأطلقها ليعم تاء المتكلم والمخاطب وتبنيها على أن الضمير في المثني والمجموع مطلقا والتاء وما اتصل بها خروف دلالة على التثنية والجمع (قوله مشترك) قياسه مشترك فيم لا ن فعله انما يتعدى الى المفعول بنى فاسم مفعوله كذلك كقولك انت تركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالضمير توسعا فاستتر فيه (قوله وهو نا خاصة) برده على أن الضمائر الثلاثة المشتركة بين محلي النصب والجر قد تقع في محل رفع أيضا نحو عجبت من كوفي أو كونك أو كونه قائما ولك أن تقول ان وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصلة والكلام أيضا فيما يكون بمعنى واحد فلا يرد أن الباء قد تكون في محل رفع بطريق الاصلة نحو اضر بي لانها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالة النصب والجر للمتكلم وخاصة من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة منصوب على انه مفعول مطلق محذوف تقديره أخصص على الأصح من جوار حذف عامل المؤكد وينبغي منع الحالية لانك تقول جاء الرجال أو الزيدون خاصة والتقدير علم او هو نا حالة كونها مخصوصة بالاشتراك المذكور خاصة (قوله وهو ما يتدأ به الخ) يعلم بالقياس على ما مر في المتصل (قوله ومع غيره) صادق بكون الموضوع له المتكلم لم يكن مشروطا بصاحبة غيره والظاهر أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره (قوله مطلقا) أي مذكر بن كانا أو مؤنثين (قوله الغائب) المراد به غير المتكلم والمخاطب أصلا حافا فالحاضر الذي لا يخاطب يكفى عنه ضمير الغيبة وكذا يكفى عن الله تعالى به مع أن الغائب لا يطلق عليه تعالى لان الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون آخر فتستحيل على من هو في كل مكان (قوله وفروعه ايانا الخ) جعل المنصوب على وتيرة المرفوع في الأصول والفروع ويمكن كالمقال بعضهم ان يكون أصل صيغ المنصوب كلها اياي لان الواحق كها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة وهي اياي بخلاف المرفوع فاه أنا ونحن وأنت وهو صيغ مختلفة قد بر (قوله ولا يكون الضمير المنفرد) (بمجردوا) أي بطريق الاسالة والافتقار بضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو ما نا كاذب ولا أنت كانا (قوله مثلا يلزم الخ) عبارة غيره لانه

بين محل النصب والجر وهو ثلاثا بقاء المتكلم نحو ربي أكرمني وكان الخطاب نحو ما ودعك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو ربنا انتا سمعنا وكأعرف فانتا لنا النعم (أو منقصل) عطف على متصف فهو قسم له وهو ما يتدأ به ويقع بعد الاختيارا وينقسم الى مرفوع (كانا) للمتكلم وحده وفروعه نحن له ومع غيره أو لا نعظم نفسه حقيقة أرادعاء (وأنت) للمخاطب وفروعه أنت للمخاطبة وأنتما للمخاطبين وأنتن للمخاطبات وأنتن للمخاطبين (وهو) للغائب وفروعه هي للغائبة وهما للغائبتين مطلقا وهم للغائبتين وهن للغائبات (و) الى منصوب نحو (اياي) للمتكلم وحده وفروعه ايانا له ومع غيره أو لا نعظم نفسه (وايانك) للمخاطب وفروعه ايانك للمخاطبة واياك للمخاطبتين مطلقا واياك للمخاطبات واياكم للمخاطبين (واياه) للغائب وفروعه اياه للمخاطبتين واياهن للغائبتين واياهن للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجردا لا يلزم تقديم الجار على الجار

في ذلك حروف تبين الاحوال
من افراد وتثنية وجمع
وتذكير وتأنث وتكلم
وخطاب وغيبة وظاهر
كلامه ان كلا من المتصل
والمنفصل أصل برأيه
وذهب بعضهم الى أن المتصل
أصل برأيه للمنفصل محتجا
بان مبنى الضمائر على
الاختصار والمتصل أخصر
من المنفصل والضمائر كلها
مبنية لشبهها بالحروف
وضعا كالتاء في ضربت
والكاف في أكرهت
ثم أجريت بنية الضمائر
كمن مجراها طرد الباب
وقيل لشبهها به في احتياجها
الى المقسم أعني الحضور في
التكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغائب كاحتياج
الحرف الى لفظ يفهم به
معناه الافرادى وأخصها
أعرفها فضمير المتكلم أخص
من ضمير المخاطب وذا
أخص من ضمير الغائب
واذا اجتمع الاخص وغيره
غلب الاخص تقدم أو تأخر
ولما كان المقصود من وضع
الضمائر الاختصار والمتصل
أخص من المنفصل قال (ولا
فصل للضمير في الاختيار

ما يصح الابتداء به والمخفوض لا يصح الابتداء به لان خافضه ما حرف أو مضاف
ولا يتقدم الجرح وزعي الجار والمضاف اليه على المضاف (قوله والضمير على المختار
الح) أراد بان ان في أنت وفر وعه لا في أنا لقوله وما عداهما حروف تبين الخ اذ ليس
في أنا الذي للتكلم حرف بين حالا وانما فيه الاف وهي زائدة عند البصريين ومن
جملة الضمير عند الكوفيين وأيضاً فون أنا مفعولة لاسما كتنه زيدت بعدها الاف
لنتجها لكون كلام الغنى يقتضى أن الضمير في أنا أيضاً هو التون الساكنة فتأمل فان
فيل كون الضمير هو ان وايا والواحق حروف تبين الحال بوجوب عدم صدق تعريف
الضمير على ان وايا اجيب بانهم سمعوا على هذا ونسبها بالاشتراك للتكلم والمخاطب
والغائب وكل مشترك دال على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة معينة فلهذا
القرينة تلك اللواحق والقرينة لا تقوفاً عليها أصل الدلالة بل تعيين المدلول فان
قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم والمخاطب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا
يكون الضمير دالاً على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات لا يصدق
التعريف قلت الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا فان من نحو أنت دال على
المخاطب بشرط اقتضائه بالواحق ولان الخطاب مدلول اللواحق واللام يصدق
التعريف حينئذ عليه فليتأمل ومقابل المختار ما ذهب اليه الخليل والمازني واختاره
ابن مالك ان اللواحق اسماء ضميرة تشيى اليها الضمير الذي هو بالظهور والاضافة
في قوله فايها وايا الشواب فايها ضمير ان أحدهم مضاف الى الآخر وهو مردود
بشدة وذه ولم يعمدواضافة الضمائر ولو كانت اياه مضافة لزم اعراب الامام ملازمة لما
ادعوا اضافته اليه والمبني اذا لزم الاضافة أعرب وما ذهب اليه اقرء من ان
اللواحق هي الضمائر وايا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق ليعتبر عن المتصل
وما ذهب اليه الكوفيون من ان مجموع ايا ولواحقها هو الضمير (قوله أصل برأيه)
لما كان الرأس في كل شئ أصله الذي يبنى عليه سائرته عبر به عنه والباء الداخلة
عليه للاستبصار في محال نصب على الحال ويجوز أن تكون للبيانية والرأس مبنى
النفس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازاً أى أصل بالنظر الى نفسها
لا الى شئ آخر (قوله وذهب بعضهم الخ) هو مذهب الجمهور (قوله وقيل
لشبهها به الخ) وقيل غير ذلك قال بعضهم ولا مانع من أن يقال ان الضمير بني لهذه
العلل كلها (قوله فضمير المتكلم الخ) انما كان يحسن هذا الوصف اختلاف مرتبة
الضمير في التعريف (قوله غلب الاخص الخ) فيقال أنا وأنت وأنا فعلمنا وأنا
وهو وهو أنا فعلمنا ولا يقال فعلنا ولا فعلار يقال أنت وهو وهو وأنت فعلنا ولا
يقال فعلا (قوله مع امكان الوصل) احتراز عما لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية

آخر الباب في قوله وبه من الانفصال ان انحصر الخ (قوله فحوقت واكرمك) مبتدأ
 خبره لا يقال فهم ما والانه اند محذوف أى لا يقال فهم ما منه أى من نحو وأنى بالفاء
 لان معرفة هذا ناشئة مما سبق فهو مسبب عنه (قوله وأما قوله وما أصاحب الخ)
 محترز قوله في الاختيار والبيت لزيادة التبعي ومن زائدة وقوم مفعول وفأذ كرههم
 بالنصب جواب النفي، ويجوز الرفع عطفا على أصاحب وجبا من حجب مجهول لوصله
 بالي والاولى له بلهم أو فهم مفعول ثان ليزيد وسقط النون لان فاعله ليس واوا
 ولا الفا ولا ياء وهم في يزيد هم مفعول أول ليزيد وهم في آخر البيت فاعل يزيد وفيه
 الشاهد حيث فصله للضرورة وهل الاصل الا يزيدون أنفسهم أو اليزيدونهم
 خلاف بين ابن مالك والمصنف مبني على ان الضمير من لسمى واحدا فلا يجمع بينهما
 في فعل واحد من غير أفعال القلوب أو ما له فليراجع المعنى في بحث على (قوله في
 ضمير آخر أعرف منه الخ) ما بعد ضمير نعت وخرج بذلك ما لو كان في ظاهر فيجب
 الفصل نحو العبد سئل بدياياه أو كان عاملا في ضمير غير أعرف فيجب الفصل نحو
 أعطاه اياك أو اياي وأعطاك اياي أو كان أعرف اسكنه مرفوع فيجب الفصل نحو
 ضربته (قوله نحو سئلني) أى أسئلتني أى فهو من سأل بمعنى اسئلتني لا بمعنى
 استفهم (قوله لكنه فراح) فديقال الاتصال الارجح لم يفرق بين ذلك فدل على انه
 ليس مرجحا للاتصال وأيضا يتكلم بقوله الآتي ولا مرجح لغيره (قوله ان
 يسألكموها) السؤال هنا طلب الاعطاء والواو في هذا ونحوه تولدت من اشباع
 الضمة (قوله أنلزمكموها) الاستفهام فيه للانكار التوبيخي أى لا ينبغي ان يكون أى
 أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهم على قبولها ونفركم على الاعتداء
 او الحال انكم اياها كرهون بمعنى لا يكون هذا الالزام قوله اللهم الا أن يكون
 العامل اسما) دخل في الاسم الوصف نحو الدرهم انما عطيكموه عطيتكم اياه
 والمصدر وسواء كان الأول مجرورا أو منصوبا ولا يكون منصوبا الا عند ضم
 والاخفش كما ذكره الرضي وانما كان الفصل أرجح لان الانفصال فيما ولي
 الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل أقعد في
 اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه بطالب الفاعل والمفعول لذاته وهما
 لمشابهته وما ذكره الشارح في الاسم هو في اسم من فعل غيرنا مع بدل لانه ذكره
 عقبه قبل ذكر التناسخ وسكت عن الاسم من الفعل التناسخ ويحتمل ان يلحق به كما
 ألحق الاسم غير التناسخ به وههنا شبهة وهي ان الضمير المتقدم في حسي اياه كانه
 مجرور محلا بالاتفاق مرفوع محلا على الفاعلية وشرط هذه الصورة أن لا يكون
 الضمير المتقدم مرفوعا فكيف يدخل مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة الا ان

فحوقت واكرمك
 لا يقال فهم ما قام انا ولا
 اكرمك اياك وأما قوله
 وما أصاحب من قوم فأذ كرههم
 الا يزيدهم حيا الى هم
 فضرورة (الاي) صورتين
 يجوز فهم ما الانفصال مع ثباتي
 الاتصال احدهما ان يكون
 عامل الضمير عاملا في ضمير
 آخر أعرف منه مقدم عليه غير
 مرفوع وذلك (نحو الهاء من)
 ذلك الشخص في عدد (سئلني)
 فيجوز فهم الانفصال
 (بمخرج حية) ومنه قوله عليه
 السلام ان الله لم يملككم اياهم
 ولو وصل اقبال ملككم وهم
 لملكته فمن النقل الحاصل
 من اجتماع الواو مع ثلاث
 ضمات والاتصال برحان لانه
 الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا
 لم يأت التنزيل الا به قال
 تعالى ان يسألكموها
 أنلزمكموها اللهم الا أن يكون
 ذلك العامل اسما فالفصل
 أرجح نحو عجبت من حسي
 اياه وكذا ان كان فعلا تناسخا
 من باب ظن نحو خلتني
 (ولم تنتسك) فالفصل أرجح
 أيضا عند الجمهور لانه
 خبر في الاصل وحق الخبر
 الفصل قبل دخول التناسخ
 ومنه قوله

يقال المراد أن لا يكون مرفوعاً فقط (قوله أخى حسبك أياه) أخى امامة بدأخبره
 ما بهده وامامة فعول كان لفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده وليس منادى محذوف
 حرف النداء كما زعم العيني اذ كيف يناديه بالاخوة وهو يخبر ان نواحى صدره
 ملئت بما ذكر والارجاء النواحى جميع رجا بوزن عصا والاضغان جمع نسفن
 بكسر الضاء وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وقفع الحاء جمع اخنة بكسر الهمزة
 وهى الحقد ايضا فهو من عطف المرادف (قوله اذير بكم الله) أشار به الى أن
 تامل الجمهو ولا يتأقنى في ذلك لانه ليس خبرا فى الاصل بل هو مبتدأ والخبر فى الاصل
 هو قوله فليلا (قوله بلغت صنع امرئ الخ) صدر بيت يحجزه * ان لم تزل لا كتاب
 الحمد مبتدأ * برأى صادق واخلالك بكسر الهمزة وهو الافصح وان كان القياس
 فتحها وفيه الشاهد حيث لم يقل اخلالك اياه (قوله فتارة وافق الخ) وافقهم فى
 التسهيل وفرق بينهم وبين باب كان بان الضمير هنا يحجزه عن الفعل منسوب آخر
 بخلافه فى كنهه فانه لم يحجزه الامر فوع والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل
 مباشر له فهو شبهه بعارض منه ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب طعن
 واتصال باب كان أكثر من خلافهما وخالفهم فى الخلاصة فاختارهما الاتصال وعلى
 ما فهمنا فالمسائل ثلاث باب سلبية باب خلتية باب كنهه وقد ذكر الشارح وجه مغايرة
 باب كان لباب سلبية وبذلك يغير باب خلتية اسلبية ووجه مغايرة باب خلتية بان
 الفعل فى باب سلبية يشترط أن لا يكون ناسخا وبغيره ايضا بما مر عن ابن مالك (قوله
 بأن ذلك يقتضى الخ) أى لان الاول مبتدأ فى الاصل وحق المبتدأ الانفصال واجب
 بأنه عارض ذلك قرب الاول من الفعل فلذا وجب اتصاله (قوله والصورة الثانية أن
 يكون الخ) أى ذات أن يكون ليطابق قوله الصورة الثانية فانه واقع فى المسئلة وهى
 القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به عنها والمراد الضمير الذى يتأقنى
 اتصاله (قوله أو احدى أخواتها) هو ما فى شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن
 الحماجب والذى جزم به أبو حيان فى شرح التسهيل نقلا عن البديع الغرة ان ذلك
 خاص بكان وان الفصل متعين فى أخواتها وقولهم ليسنى وليسلى شاذ على الاول
 لا تدخل كادلان خبرها يندر كونه غير مضارع والنادر أن يكون ماضيا فقط ترد
 الشهاب القاسمى فى ذلك (قوله نحو الصديق كنهه) أى هو الضمير الذى يتحقق
 فى هذا الكلام ولك فى الصديق النصب والرفع على حد زيد ضربته (قوله لئن كان الخ)
 قاله عمر بن عبد الله بن ربيعة الخزومي واللام موطئة للاسم والمراد بالانسان الانسان
 الكامل لا مطلق الانسان ليدخل غيره بالطريق الاولى والتقدير فإنا نملك
 بغيره والشاهد ظاهر (قوله الوصل ارجع) الكون الاسم كالفاعل والخبر كالفعل

أخى حسبك أياه
 وعند جماعة الوصل أرجع
 لانه الاصل وقد آمدن وبه
 جاء التنزيل قالوا انحو اذير بكم
 الله وورد به الشعر كقوله
 بلغت صنع امرئ براخال كنه
 وابن مالك اضطرب كلامه
 فتارة وافق الجمهو ورتارة
 خالفهم ورد ما قالوه من كونه
 خبرا فى الاصل بأن ذلك
 يقتضى جواز الانفصال فى
 الاول وذلك يمنع وما أفضى
 الى الممتنع بمنع والصورة
 الثانية أن يكون الضمير
 منصوبا بكان أو احدى
 أخواتها سواء كان قبله ضمير
 أم لا وبذلك فارت الاول
 (و) ذلك نحو الصديق (كنهه)
 وكأنه زيد فيجوز فى الهاء
 الانفصال (برحمان)
 كظنته عند الجمهور
 ومنه قوله

لو كان أياه لقد حال بعدناه
 عن العهد والانسان قد يتغير
 وعند جماعة الوصل أرجع
 ومنه الحديث ان يكسبه فلن
 تسلط عليه وجملة الجميع
 ما تقدم

فكسمة كضربته (قوله ويتعين الانفصال) أي انفصال الضمير القابل للفصل
والانتماء من نحو انما ضربت بك (قوله بالا) مثاله أمران لا تعبدوا الاياه (قوله
أو انما) هو ما قاله ابن مالك ومثاله وانما يدافع عن احاسيم انا ومثلي وذلك بناء
على ان ما كاتبة وقد يقال انما موصولة وأنا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائدا على ما
ولا يضر فوات الحصر المستفاد من انما لمصولة على طريق المطلق زيد لا يمكن فيه
الطلاق ما على من يعقل غير ضرورة وغلط أبو حيان ابن مالك في هذا الموضع وتلا
آيات شريفة بنحو انما أشكو بني وخزني الى الله قال ولو كان كما زعم لكان التركيب
انما أشكو بني وخزني أنا قال الهاء السبكي والصواب مع ابن مالك وان حاله يتلو
انما أشكو بني وخزني الى الله وذلك لانه بني كلامه على ان انما للمصدر وان
المحصور بها هو لا خيرة فظا والاول عليه أكثر الناس والثاني أجمع عليه البيانيون
وحينئذ يصح ما ادعاه لان الوصل يؤدي الى الاتباس وبين ذلك بما هو ظاهر لا يخفى
(قوله أو رفع بمصدر الخ) كقوله

بنصركم نحن كمنافها من فقد * اغرى العدا بكم استلامكم فشلا
فلو نصب بمصدره مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو عجبت من ضربته
ومن ضربته اياه ولا يجب الفصل الا اذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو عجبت
من ضرب الامير اياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارح ويحتاج لتقييد كلامه بأن
يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله بأن يفصل بين المتضادين نحو عجبت من ضرب
الامير بجرا لامير كقوله * فان نسكا حهاما طر حرام * في رواية جر مطر وفي رواية قتل
أولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجرا الشركاء على أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل
لا اعتراض عليه (قوله أو رصفة جرت على غير صاحبها) كقولك زيد هند ضاربها
هو ويحتمل أن الرصفة مندة الى الضمير المنفصل كافي كافي ابن الحاجب ولا تكون
مندة الى المستكن والبارزتا كبده اذ رفعه بالصفة صادق بالامرين وكالصفة
الفعل اذا حصل اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو كما قال ابن مالك والطلاق الصفة
مردودة مثله زيد قائم أبوه لا قاعدان فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل
الضمير (قوله أو ضمير عامله) نحو اياه لمن قال من أضرب ومنه فايك اياك المرء (قوله
أو آخر) نحو اياك زعبدا وياك نستعين (قوله أو كان معنويا) المراد بالعامل المعنوي
الابتداء نحو أنت تقوم (قوله أو حرف نفي) أي او كان العامل حرف نفي نحو ما من
أماهم وما أنتم بهجزي (قوله أو فعله متبوع) أي فصل العامل عن اتصاله
بالضمير متبوع نحو تخرجون الرسول وياكم وكرمتهم حتى اياك فان أردت
حتى الجارة لم يجوز لانها لا تجر الضمير والمبرد يميزه فيظهر الفرق بين العاطفة

ويتعين الانفصال ان
بالأ أو انما أو رفع بمصدر
مضاف للمصوب أو رصفة
جرت على غير صاحبها أو
اضمير عامله أو آخر أو كان
معنويا أو حرف نفي أو فعله
متبوع

والجارية بالفصل والوصل ولم يقل أو كان الضمير تابعاً لعله يشمل مسألة غيرية
ذكرها أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى وإياي فاتقون فإنه جعل إياي مفعولاً
مقدماً وإياي في اتقون تأكيداً لهذه الصورة وقع فيها الضمير تابعاً ولم يفصل لاتصاله
بالعامل اقظاً ولا يتصور مثل ذلك إذا كان العامل مفصلاً عن مباشرة الضمير
بمتبوع فيتعين الفصل (قوله أو ولي وأومع) كقوله

فأبى لا أنفك أخذ وقصيدة • فتكون وإياها هم أمثلاً بعدى

(قوله أو أوما) أى أو ولي الضمير أوما كقولك قام أوما أنا وأما أنت (قوله أو أوما فارقة)
كقوله

أني وجدت الله ديق حقاً لا يالك فخرني فإن أزل مطبعا

ولم يشل لام ابتداء وان شمل نحو ان السكر ييم لانت لان الفارقة ليست لام ابتداء
عند أبي علي الفارسي وابن جني فلا تشملها لام الابتداء ولان الفصل في نحو ان
السكر ييم لانت ليس من جهة اللام لمصولة قبلاها من جهة كونه خبر لان (قوله
ان اتحاد رتبة) وذلك بأن يكونا خبري متكام أو مخاطب أو غائب نحو علمتني إياي
وعلمتني إياك وعلمته إياه فان كان الضمير الذي قبله مرفوعاً نحو علمتني لم يحجز الفصل
(قوله وربما اتصال) من ذلك ما حكاه الكسائي من قول بعض العرب هم أحسن
الناس وجوهاً وانضروهم وها هو قليل جدا والوجه الانفصال فان اتفقا في الغيبة
وفي التذكير والتأنيث وفي الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الا قول مرفوعاً
وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فأعطاء إياه وأعطاء إياها وهما كذا
والعلم • هذان في المعارف وعن السكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره
ابن معطي وجهه ان الاشتراك في العلم بطريق العرف ولا كذلك الضمير
حتى قيل انه كلي لا جزئي ولان الضمير يحتاج الى ما يعينه ولا يهود على
النكرة ولانه قد يعبر برب (قوله ما وضع لمعين الخ) أى تعييناً خارجياً أو ذهنياً
في تناول علم الشخص وعلم الجنس وناقيل العلم واضع بالقبسبة اليه فيدخل المتقول
من غير احتياج الى التعبير بعلق بدل وضع والمراد عدم التناول من حيث الوضع له
كما يأتي في تعريف العلم الشخصي فلا يخرج الاعلام المشتركة فان تناولها غيرها
بأوضاع متعددة والامور التي تختلف بالاعتبار قيد الحثية مراد في تعريفها فلا
حاجة الى زيادة بعضهم بوضع واحد ودخل في التعريف العلم بالغلبة لان المراد
الوضع حقيقة أو تزيلاً وحكم وغلبة استعمال المستعملين بحيث يختص العلم
الغالب بقدر معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك ولا ينتقض التعريف بالمعرف بالام الحقيقة لان الانتقاض يتوقف على كونه

أو ولي وأومع أو أوما أو أوما
فارقة أو نصب به عام في
مضمرة قبله غير مرفوع
ان اتحاد رتبة وربما اتصال
غيبية ان اختلاف اقظاً واتحاد
رتبة (ثم) الثاني من المعارف
(العلم وهو) ما وضع لمعين
لاية أول غيره

موضوعا بوضع متعددة للخصوصيات وهو ممنوع لادلائل عليه لاحتمال انه موضوع
للمفهوم الكلي أو للخصوصيات بوضع واحد فن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته
ودون ذلك خطل القناد (قوله فخرج بالمعين الزكرات) لانها لا تعين مسماها من حيث
الوضع وان عرض بعد الوضع لامر عارض كشمس وقر ولا حاجة في اخراج نحو ذلك
لزيادة قيد على وجه منع الشركة وأورد أن الواضع انما يضع لمعين وأجيب بأن المراد
وضع لمعين باعتبار تعيينه والنكارة وان وضعت لمعين لم يرد تعيينها (قوله والصالحة
الح) المناسبات لقوله وبما بعده بقية المعارف الخ أن يقول والمعرف بالصالحة لكل
واحد من افرادها الاستعمال في واحد عرفه وقصره على شئ بعينه وقول التوضيح
فنجو الرجل انما يعين مسماه مادامت فيه أل مفهومه ان المعين للمسمى هو لفظ رجل
في قولك الرجل لأل ولا محجوعه مابل أل قرية فقط (قوله وهذا معنى قولهم الخ)
أي قول بعضهم ومرفقه هو بيان القول الآخر (قوله باعتبار تشخصه الخ) أي
تشخيص مسماه وعدمه والتشخيص ما به يصير الشئ بحيث يمنع العقل عن فرض
الشركة فيه (قوله وهو قسمان) أي على الاصع وقيل الاعلام كاهامة وقوله وقيل كلها
مرتبلة قال أبو حيان التقسيم الهمما في العلم الوضعي وأما العلم بالغلبة فخرج عنه
انتهى وقد يدعى أن تعرفهم المنقول يشمل هذا القسم (قوله وهو ما استعمل الخ)
اشهر قوله استعمال أنه لا بد في العلم من أن يستعمل وكلام العلم ظاهر في عدم
اشتراط الاستعمال وأورد على الحد انه غير مانع لصدقه بما استعمل علما ثم نقل
علما أيضا كإسمه فانه استعمال علم جنس ثم نقل علم تشخيص مع أنه منقول لا مرتجل
(قوله كعاد الخ) أشار إلى أن المرتجل امام قيس بأن يكون موافقا لحكم نظيره
من النكارات وهو كثير كعاد ووقعس قال في القاموس وقعس بن طريف أبو حنيفة
من اسماء علم مرتجل قياسي واما ما شاذ بأن يكون مخالفا لحكم نظيره من النكارات
كوهب فانه مفعول من وهب فالقياس يقتضي أن يكون موهبا بكسر الهمزة لأن ذلك
حكم كل مفعول مما فاؤه واو ولا مة صحيحة وفي التسهيل العلم المرتجل امام قيس
واما ما شاذ بقل ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو يفتح ما يعل أو اعلان ما يصح
انتهى فالتشاذ بالفتح كجيب فانه مفعول من الحب فالقياس يقتضي أن يكون محبا
بالادغام لان ذلك حكم مفعول مما عينه ولا مة صحيحة من مخرج واحد والتشاذ بفتح
ما يكسر كما ذكر المشرح والتشاذ بكسر ما يفتح كما يدكر ب فان الهمزة من يقتضي أن
يكون معدى لا نظيره من النكارات المعتلة للام يلزمه النسخ كرم ومسي والساذ
بفتح ما يعل كدين وكوزة فان القياس يقتضي اعلالهما بقلب الواو والياء
ألفا والتشاذ باعلال ما حقه التصحيح كداران وماهان والقياس دوران وموهان

تخرج بالمعين النكارات
وبما بعده بقية المعارف فان
الضمير صالح لكل
متكلم ومخاطب وغائب
وليس موضوعا لان يستعمل
في معين خاص بحيث لا يستعمل
في غيره لكن اذا استعمل
فيه صار جزئيا ولم يشركه
أحد فيما أسند اليه واسم
الاشارة صالح لكل مذكر
اليه فاذا استعمل في واحد
لم يشركه فيما أسند
واحد أو الصالحة لان يعرف
بما ذكره فاذا استعملت
في واحد عرفته وقصرته على
شئ بعينه وهذا معنى قولهم
انها كليات وضعها جزئيات
استعمل الاربع تقسيم باعتبار
تشخصه وعدم ذلك الى
قسمين لانه (اما تشخصي)
وهو ما وضع لمعين في الخارج
لا يتناول غيره من حيث
الوضع له (ازيد) وشبهه
فدخل العلم العارض
الاشارة كعموم مسمى به
كل من جماعة وهو مان
مرتجل وهو ما استعمل
من أول الامر علما كعاد
وقعس وموهب ومنقول
وهو الغالب وهو ما استعمل
قبل العلمية في غيرها

كحولان وطوفان ودوران (قوله كزيد الخ) الاول منقول من مصدر والثاني من
اسم ميم والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس من فعل مضارع
والسادس من فعل أمر وفي شرح التسهيل لم ينفقه ان هذا خبر صحيح لوجهين
أحدهما ان الامر بالصمت اما ان يكون من أصمت وأما ان يكون من صمت فالذي
من أصمت مفتوح الهمزة والذي من صمت مضموه او مضموه الميم وأصمت
بخلاف ذلك والمنقول لا يغير والثاني انه قد قيل فيه أصمت بهاء التانيث ولو كان فعل
أمر لم تلحقه هاء التانيث واذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر ولم يثبت له استعمال
في غير العلمية تعين كونه مرتجلا انتهى ويجيب بانه جاء في صمت يصمت بكسر
الميم أيضا ولا حاجة له عوى الرضى انه من تغييرات التسمية لان الاعلام كثير اما يغير
لفظها عند النقل ولحاق الهاء له اعلام بانه فارق موضعه من الفعلية والسابع من
جملة فعلية والثامن من جملة اسمية ولم تقع التسمية بالمنقول من الاسمية وانما قامه
النحاة بقى ان حكم المنقول من جملة الحكاية كما في الاوضع وغيره وفي حواشي
المتوسط للسيد مانعه جعل الشارح مثل تأبط شرعيا من قبيل المنيات الحكاية
على بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها اعلاما بنية بل عدت
فسماراه من مبنى الاصل وان كانت أجزاءها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار
المجموع اسما واحدا متحدا لان يجري الاعراب على آخره كعلبك لكن لما
كان الجزء والاخير من تأبط شرعيا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية
امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظا فصلا راعاه تقدير يا فيكون من المعربات
التقديرية لا من المنيات لمكن الحكاية تقتضي التعدد في أجزاء الجملة فلا يلاحظ
مع ذلك كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بفتح العرف (قوله وهو ما وضع لمعين
في الذهن) لم يزد لا يتناول غيره لان قوله في الذهن يخرج ما خرج بتلك الزيادة من
بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضا (قوله أي ملاحظ الوجود فيه) خرج
به سائر الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة في وضع اسماء الابدان
المتكررات وقد قال بعضهم في الفرق بين علم الجنس واسمه مانعه في اسم الجنس
النسكرة مذهب ان أحدهما انه موضوع للفرد المتشروع وعلى هذا الاشكال
لان علم الجنس ليس موضوعا للفرد بل للحقيقة وثانها انه موضوع للماهية
وحينئذ يحصل الاشكال والجواب ان في علم الجنس لوحظ الحضور والذهني
وفي اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع اللفظة بازاء معني لا بد
ان يلاحظ المعنى وكذلك القائل جاني زيد لا بد وان يلاحظ معناه قلت قوله
ولم يلاحظ فيه الجواب لان الحضور والذهني وان كان حاصل لم يلاحظ في النسكرة

كزيد واسد وجارث وشمر
وبشكر وأصمت وشاب
قربانها وزيد منطلق
(أو جنسي) وهو ما وضع
لمعين في الذهن أي ملاحظ
لوجود فيه (كأسماء) علم
مستبعد أي للماهية الحاضرة
في الذهن فهو في التعيين
كأسم الجنس المعرف بلام
الحقيقة فلو كانت أسماء أجزأ
من تعالته بمنزلة قولك الاسد
أجزأ من اللعب

بجـلـاف المـعـرفـة فـان المـلـاحـظـة وـاجـبـة فـيـه وـعـدم اعـتـبـار الشـئ ايسـ اعـتـبـار العـدمـه
انـتـهـى (قـولـه وـدـلـيـل اعـتـبـار الخ) وـجـه الدـلـالـة ان الـاحـكام المـذ كـوـرـة تـمـتـلـزم
التـعـرـيـف وـثـبـوت المـلزـوم يـسـتـلـزم ثـبـوت الـلاـزم وـمـعـنـى اعـتـبـار التـعـيـن اعـتـبـار
مـلـاحـظـة الـوـجـود فـي الـذهـن فـيـو افـق قـولـه السـابـق مـلـاحـظ الـوـجـود فـي الـذهـن
وايسـ مـغـاير الـهـدـالـا عـلـى ان الصـواب ان يـقـول فـيـما تـقـدم اى مـلـاحـظ التـعـيـن لـيـتمـيز
عـن سـائـر الصـور الـذهـنـيـة اذ الـوـجـود فـي الـذهـن مـشـتـرك بـيـن الـجـمـيـع لـان هـذا غـفـلة
عـن قـولـه مـلـاحـظ الـوـجـود و انـما كـان يـصـح لـو قـيـل اى مـو جـود الـو جـود فـتـد بـر (قـولـه
يـقـال اـسـد اـجـراً مـن ثـعـلـب) جـعـل الجـرا عـنـظـرا الـى نـفـس المـاهـيـة بـدـون المـلـاحـظـة
لـا فـر اذ لا يـخـلـو مـن خـفـاء (قـولـه اى بـلـا تـعـيـن) اى بـلـا مـلـاحـظـة تـعـيـن كـما عـلم مـمـاصـر
(قـولـه بـلـا قـيـد) اى بـلـا اعـتـبـار قـيـد مـن وـحـدـة و غـيـرها و دـخـل فـي غـيـرها قـيـد التـعـيـن
الـذهـنـي فـانـه قـيـد فـى عـلم الـجـنـس دـون اسـمـه (قـولـه بـلـا اعـتـبـار) اى اعـتـبـار الوـاضـع
لـان الدـلـالـة انـما تـتـوقـف عـلـى اعـتـبـار دـون اعـتـبـار الـمـتـكـم لـان الـلفـظ اذ ا مـا قـد ل
عـلـى مـعـنـاه الوـضـعـي اعـتـبـر الـمـتـكـم كـلـم و ا ر ا د ه ا م ل ا (قـولـه و مـثـلـها فـى الـا بـهـام الخ) الا ان
التـسـكـرة تـقـيـد ان ذلـك الـاسـم بـعض مـن جـمـلـة الحـقـيـقـة فـخـو اد خـل سـو فـا بـجـلـاف
المـعـرفـة فـخـو اد خـل السـوق فـلـن المـر ا د ه نـفـس الحـقـيـقـة و البـعضـيـة مـسـتـفـادـة مـن القـرـيـنة
كـلـد خـول مـثـلـا فـيـو كـما مـمـاصـر بـلـا قـرـيـنة فـا لـجـر د و ذ و الـام بـا نـظـر الـى القـرـيـنة
سـواء و بـا نـظـر الـى ا نـفـسـهـا مـا مـخـتـلـفـان (قـولـه ان كـان مـن حـيـث اسـمـه مـا لـه عـلـى المـاهـيـة)
اى مـع قـطـع النـظـر عـن الشـخـص (قـولـه فـحـقـيـقـة) اى لـا نـه اسـمـه مـا لـه الـلفـظ فـيـما و ضـعـلـه
ابـتـدـاعـهـ ذ ا مـبـى عـلـى المـر جـع مـن ان اسـم الـجـنـس مـو شـوع لـلـمـاهـيـة مـن حـيـث هـى
امـاعـى عـلـى مـقـابـلـه و هـو انـه و ضـع لـمـر د مـهـم فـلـيـس اسـمـه مـا لـه مـعـر فـا بـلام الحـقـيـقـة حـقـيـقـة
كـما حـقـقـه السـيـد مـعـر فـا بـه الطـلاق السـعـد ا نـه حـقـيـقـى لـا نـه ا ذ ا كـان مـو شـوع و عـا لـفـر د
مـهـم مـن ا فـر ا د جـنـسـه ثـم عـر فـ بـلام الحـقـيـقـة ا ر يـد بـه مـفـهـوم المـسـمـى مـن غـيـر اعـتـبـار و لـما
صـدق مـلـيـه مـن الـافـر ا د فـقـد اسـمـه مـلـى فـى جـز مـعـنـاه فـي كـو ن مـجـاز ا قـطـعـا و فـيـما ذ كـره
الـشـار ح بـحـث و هـو ان التـعـيـن الـذهـنـي مـعـتـبـر فـى و ضـع عـلم الـجـنـس و المـعـرف بـلام
الحـقـيـقـة و لـم يـوجـد مـع الفـر د كـيـف يـكـو ن فـيـه حـقـيـقـة و الجـواب ان الغـرض الطـلاقـه
مـن حـيـث الحـقـيـقـة بـشـر طـها كـما مـر حـت بـه عـبـارـتـه و لا يـخـفـى فـى ان مـآل هـ ذ ا هـو
الطـلاق عـلـى الحـقـيـقـة بـشـر طـها فـى مـن الـفـر د المـعـيـن و المـهـم فـلا اشـكـال و ا و ر د ان
قـضـيـة تـوقـف كـو ن الاسـمـه مـا لـه حـقـيـقـة مـا حـيـث كـان هـنـا لـحـمـل عـلـى الحـيـثـيـة مـجـاز يـة
ز يـد فـى نـخـو ز يـد حـيـو ان حـيـث لـو حـظ ز يـد مـن حـيـث خـصـوصـه لـا مـن حـيـث اسـمـه مـا لـه
عـلـى مـاهـيـة الحـيـو ان و هـو فـى غـايـة البـعـد و ا جـيـب مـنـع ا نـمـضـائـه ذلـك بـل انـما يـقـتـضـى

و د ل ل اعـتـبـار التـعـيـن فـى عـلم
الـجـنـس ا جـراء الـاحـكام
الـلفـظـيـة لـعـلم الشـخـص عـلـيـه
كـنـهـه مـن ا ل و الـاضـافـة
و الـصـرف مـع سـبـب
كـا تـأ نـيـث فـى ا سـامـة و مـعـالـة
و مـجـىء ا لـحـال مـنـه كـهـذا
ا سـامـة مـقـبـلـا و عـدم نـعـمـه
بـا لـتـسـكـرة و ا مـا اسـم الـجـنـس
التـسـكـرة المـعـر عـنـه فـى الـاصـول
بـا لـطـا ق فـهـو مـا و ضـع لـلـمـاهـيـة
مـطـلـقا اى بـلـا تـعـيـن كـا سـد
اسـم المـاهـيـة السـبـع بـقـال
ا سـد ا جـراً مـن ثـعـلـب كـا يـقـال
ا سـامـة ا جـراً مـن ثـعـلـب و يـعـبـر
عـنـه بـا لـتـسـكـرة ا يـضـا لـيـكـن
الـفـرق بـيـنـهـما بـا لـاعـتـبـار ان
اعـتـبـر فـى الـلفـظ د ل ا تـمـه عـلـى
المـاهـيـة بـلـا قـيـد د سـمـى اسـم
جـنـس و مـطـلـقا ا و مـع قـيـد
الـو حـدـة السـابـقـة سـمـى نـسـكـرة
و مـثـلـها فـى الـا بـهـام المـعـرف
بـلام الـجـنـس مـعـنـى بـعض غـيـر
مـعـيـن نـخـو ان ر ا يـت الـا سـد
اى فـر د ا مـنـه فـقـر مـنـه ثـم
اسـمـه مـا لـه عـلم الـجـنـس ا و اسـمـه
مـع ر ق ا و مـسـكـرا فـى الفـر د
المـعـيـن ا و المـهـم ان كـان مـن
حـيـث اسـمـه مـا لـه عـلـى المـاهـيـة
فـحـقـيـقـة و لا فـمـجـاز و مـن
الـعـلم مـا كـتـبـتـه عـنـه

بجارية لفظ الحيوان في زيد من حيث خصوصه لا بمجازية استعمال لفظ زيد فيه
 من حيث خصوصه (قوله كفلان وفلانة) هما علمان لآعلام الاناسى من باب
 اسامة لانطلاقهما على كل علم منهما فهم موضوعان لحقيقة اعلام اناسى من يعقل
 فانها حقيقة ذهنية كان الجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسامة واستشكل
 كونها علمين لما ذكر بأنهم ما ألقاها فاذا قلت قال زيد جاني فلان فعناه جاني مسمى
 فلان وانما مسماه انظر وليس هذا كزيد في جاني زيد لان مسماه ذات وأجيب
 بان معنى جاني فلان جاني مسمى مسمى فلان فكما صح الاسناد الى افظ زيد والمراد
 مسماه صح الاسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه (قوله وكذا بعض الاعداد المطلقة)
 أى التي لم تقيده بمعدود مدكور او محذوف وانما يدل بها على مجرد الاعداد والدليل
 على علميتها ان كلامها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشر كفاذا انضم الى العلمية
 ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف نحو ثلاثة نصف ستة وأربعة نصف ثمانية (قوله
 والاصح راء أسماء الايام الخ) هذا مذهب الجمهور فافهم قالوا انها أعلام توهمت
 فيها الصفة فدخلت عليها أل التي للمع الصفة ثم غلبت فصارت كالديران فاسيت
 مشتق من معنى التقطع والجمعة من الاجتماع وياقها من الواحد والثاني
 والثالث والرابع والخامس وقال المبرد انما غلبت أعلام ولا ماتها للتعريف فاذا
 زالت سارت نكرات (قوله وان النسخ غير الخ) أى والاصح ان التسمية غير مطلقة
 لا يبطؤها وقيل لا يبطؤها تصغير الترقيم ورده ابن جني بقوله * وكان حرب
 في عطاء جامدا * يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لادخل عليه أل
 (قوله أو جنسيا) لا يلزم جريار جميع الاقسام فيه فقد قال المصنف في حواشى
 الألفية ما نصه وفهم من هذا أعنى الاقتصار على التثنية بالكنية والاسم ان اسم
 الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيره من النحويين انتهى المراد منه (قوله وهو
 ما أشعر الخ) أى باعتبار ما فهمه الاصل فان ذلك قد يقصد به عاقله السيد في حواشى
 الاصول وأراد بذلك كما قال ان اشعار الاقب بالمذبح انما هو من جهة ان لهفه هو ما
 آخر يلاحظ في الجملة وبلغت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل
 المقصود هو المعنى العلمى وهو الذات التي وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير
 على لم يتصور فيه اشعار فاندفع ما ردد على ظاهر التعريف من أنه اذا اشتهر زيد
 بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر بذلك السكال فيلزم أن يكون اقبا والتزامه
 به يدنعم اذا سمى شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه اقبا وبهذا
 يعلم وجه التعبير باشعار دون دل أو وضع لأن العلم انما وضع لتعيين الذات والمراد
 اشعار قوي بحيث يقصد عادة ولذا قال الرضى وهو ما يقصد به الخ ولا يخفى ان كلا

كفلان وفلانة وكذا بعض
 الاعداد المطلقة والاصح
 ان أسماء الايام اعلام
 ولا ما للمع وان التسمية
 مطلقة لا يبطل العلمية (و)
 العلم (هو) باعتبار ذاته
 شخصيا كان او جنسيا (اما
 اسم) وهو ما عدا الكنية
 واللقب كما (مثلا) من زيد
 واسامة (أو لقب) وهو ما
 أشعر بصفة المسمى (كفرين
 اما يدن) أو بصفته كبطنة
 (أو قبة أو كنية)

من نفس اللفظ والكنية صادق على نحو أي الخير وأي إله فليزمن أن يكون
بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللفظ في نحو كرز والكنية
في نحو أي بكر ولا مانع من ذلك ويوافق قول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب
بالحيثية فالشجار بعض المكى بالمدح أو الذم لا يضر فقول الشارح والفرق بينها
وبين اللقب المحمول على غير مادة الاجتماع بقي هنا شيء وهو أن ظاهر كلامهم أن
ما أشعر بما ذكر لقب وما صدر بما ذكر كنية وإن وضعه الأيون ونحوهما ابتداء
والظاهر أن ما وضع ابتداء اسم مطلقا ويؤيده ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض على
أما يفرق بينهما في كنيته بأي القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته وقد
يقال إن الفرق بين الاسم وبينهما اعتباره أيضا ويؤيده قول بعضهم ويدخل
في تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وصالح وعلى أي لا شمارهما بالمدح أو الشعار أو
وقد يدعى أن ما وضع أولا اسم مطلقا ثم ما صدر باب أو أم كنية مطلقا ثم يعتبر
الشعار وعليه تكون الأقسام منبأية ولا يكفي في تباين اعتباران ما وضع أولا اسم
ثم ما استعمل بعد ذلك إن اشترى لقب أو صدر كنية لأنه يبقى أن ما أشعر وصدر كأي
الخبر يصدق عليه تعريف الأخيرين فتفطن (قوله وهي ما صدر باب أو أم) أي علم
مركب مضاف صدر بذلك فخرج بالضاف نحو قولك اب لي يد جاء إذا سميت
أو أبوزيد قائم إذا سميت به فإن الأول لا إضافة فيه والثاني الإضافة لجزء العلم لا كله
وزاد الشعر الرازي في العلم الجنسي ما صدر باب أو بنت كابن دأية للغراب وبنت
طبق النوع من الحيات (قوله تصرح بتلقيب الاناث) فيه نظرية صرحوا في قول
امرئ القيس وهو يوم دخلت الخدر خدر عنيزة * بأن عنيزة لقب فاطمة المأداة على
طريق الترخيم في قوله أفاطم هلا وبان مع الهمزة لقب أم المنذر أشهر به
ورود ان لقب الصديقة رضي الله عنها حميراء (قوله ويؤخر اللقب الح) لأنه في الغالب
من قول من اسم غير إنسان كبطلة ملو قد تم توهمهم أن المراد اسماء الامم وذلك ما مون
بتأخيرهم فلم يعدل عنه ولأنه أشهر من الاسم لأن فيه العلمية مع شيء من معنى التعت
فلو أتى به أولا لا غنى عن الاسم ومقتضى ما ذكر وجوب تأخيرهم عن الكنية أيضا
واختاره بعضهم وقضيتهم أيضا أن الكنية التي من أفراد اللقب كأي الخير على ما سر
يجري فيها ما قرر في اللقب المحض على قياس تقديم المانع إذا اجتمع مع المقتضى
(قوله غالبا) احتراز عن قوله * بأن ذا الكلب عمر أخيرهم حسابا فان تقديم اللقب
ثم ادو عما إذا اشترى اللقب على الاسم فانه يقدم على الاسم كما نص عليه ابن الأنباري
ومنه نعت المسيح عيسى وقول الشاطبي وقولون عيسى (قوله بدلا أو عطف بيان)
قال شيخنا العلامة أوتو كيد أولم أر من صرح به وذلك داخل في تعريف التوكيد

وهو ما صدر باب أو أم
(كأي عمرو وأم عمرو)
قال الرضي والكنية عند
العرب قدبة صدرهم العظيم
والفرق بينها وبين اللقب
معنى أن اللقب يمدح الملقب
به أو يذم معنى ذلك اللقب
بخلاف الكنية فإنه لا يعظم
المكى بمفناها بل بعدم
التصريح بالاسم فان بعض
النفوس تأنف من أن
تخاطب باسمها (فائدة)
ليسر في كلامهم تصرح
بتلقيب الاناث وانما
صرحوا بكنيتهن (و يؤخر
اللقب) في اللفظ (عن
الاسم) غالبا إذا اجتمعا
ويجعل (تابعه) في إعرابه
بدلا أو عطف بيان (مطلقا)
أي سواء كانا مفردين
كسعيد كرز أم مركين
كعبد الله زين العابدين أم
مختلفين أفسراد أو تركيبا
كزبد زين العابدين وعبد
الله كرزو كما يجوز الاتباع

محذوف من التسمية ما برقع خبر المبتدأ محذوف جوازاً أو نصبه (٢٢٠) مفعولاً لفعل محذوف (أو محذوفاً

بإضافته) أي الاسم إلى
اللقب جوازاً مراداً بالاول
المسمى والثاني الاسم ان
أفردا وذلك (كسعيد
كرز) فيجوز فيه حينئذ
الاتباع للاول وهو الاقيس
والقطع عنه كولو كان مركباً
والإضافة حيث لا مانع منها
وهي الأكثر وجهور
البصريين وجوباً أخذوا
من اقتصار سيبويه على
ذكرها ووافقهم ابن مالك
في الألفية وخالفهم في
التسهيل واعتذر في شرحه
عن سيبويه بأن الإضافة
ليما كانت على خلاف
الاصل لان الاسم واللقب
مدلولهما واحد فيلزم من
إضافة أحدهما إلى الآخر
إضافة الشيء إلى نفسه فيحتاج
إلى تأويل الاول بالمسمى
والثاني بالاسم حتى يخلص
من إضافة الشيء إلى نفسه
والاتباع والقطع لا يجوزان
إلى تأويل ولا يوقعان في
مخالفة أصل سيبويه
استعمال العرب للإضافة
إذا لم يندلها الا لسماع
بغلاف الاتباع والقطع
فأنهما على الاصل واستغنى
بالتسمية عليهما عن التنبيه

اللفظي حيث قالوا فيه إعادة الاول بلفظه أو مرادفه واللقب مرادف لاسم قال في
بعض مشايخنا عمل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له فلم يربطوه فكيف
فأورد عليه المكنية التي لم تشعر بشئ من ذلك فالترجم اعراهم انو كبدايل كادان
يعين فهم ذلك ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال اللهم الا أن يكون أشهر
من الاسم فيعرب كذلك وبعد فالمسئلة تحتاج إلى شعور (قوله يجوز القطع الخ)
ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسبأ في باب البدل النص على أنه يقطع
جوازاً وجوباً واستحساناً أما البيان فلم أره مافيه والظاهر أنه كابدل لانه أخوه
فلا حاجة لقول بعضهم انه ليس قطعاً اصطلاحياً بل يرتفع رفعاً مستقلاً أو ينصب
كذلك اذ البدل والبيان لا يقطعان الاشياء يحكي عن بعضهم في البيان ومسئلة
في البدل انتهى وانظر ما معنى قوله بل يرتفع الخ وهل ذلك الا معنى القطع الاصطلاحي
(قوله محذوف جوازاً) قياس ما قلوه في التمتع المقطوع أن يكون المبتدأ محذوفاً
وجوباً وكذا الفعل وان سكت الشارع عن وجوب حذف الفعل (قوله
أو محذوفاً بإضافته) أي بسبب إضافة الاسم اليه فلا ينافي ان الخافض على الصحيح
هو المضاف لان السبب أعم من العامل والاعم لا يلزم ان يصدق بأخص معين
(قوله مراداً بالاول المسمى والثاني الاسم) أي فهو من إضافة المسمى إلى الاسم
فعني جاعني سعيد كرز جاعني لقب هذا القب وانما لم يعكس ويجعل من إضافة
الاسم إلى المسمى قال الرضي لاسمهم ينسبون إلى الاول مالا تصح نسبته إلى الالفاظ
نحو ضربت سعيد كرز انتهى قال الشهاب القاسمي وقد ينسبون إلى الاول
مالا تصح نسبته إلى المعاني نحو كتبت سعيد كرز فليتماثل أقول هذان شي خارج عن
القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية كما يشهد بقولهم كل حكم ورد على اسم فهو
على مدلوله الاقرية (قوله ان أفردا) قضيته امتناع الإضافة اذا كان الاول مفرداً
والثاني مركباً والوجه خلافه وقال الرضي حيث قال وان كانا مفردين أو أولهما
جاز إضافة الاسم إلى القب انتهى وذلك لان المضاف اليه يجوز أن يكون مركباً
كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله كسعيد كرز) الذكر والشيء والماذوق
(قوله وهو الاقيس) لعل وجهه الألفية ما يلزم على الإضافة من المحذورات الآتي
في رد إيجاب الإضافة (قوله حيث لا مانع منها) فان كان مانع من الإضافة بان كان
في الاول ألق فليس الا اتباع وفاقاً نحو الحارث كرز ذكره أبو حبان وغيره
والحصر انافي أي لا الإضافة والافاق قطع جائز كما هو صريح كلام الشارع اذا مانع
منه (قوله بين سيبويه) جواب لما في قوله بان الإضافة لما كانت الخ (قوله كنت
في تقديم أحدهما بالخيار الخ) تقدم ان مقتضى تعليل تقديم الاسم على القب

عليهما وإذا اجتمع الاسم والمكنية أو المكنية واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار امتناع

اعتناع تقديم القلب على الكنية راب الكنية التي من افراد القلب كالقلب المحض
 (والاشارة) هذا ثالث المعارف وزعم ابن السراج انه اولها لان تعريفه بالعين
 والقلب وغيره لا يعرف الا بوجه واحد ولانه لا يشبه التسمية كبره طائفا بخلاف المظهر
 والعلم (قوله على حذف مضاف) لا ضرورة الى ذلك لان الاسماء الالائية كما تسمى
 بأسماء الاشارة تسمى بالاشارة فلها ايمان (قوله واشارة اليه) أي حسية بالحوارج
 لاعقلية لان مطلق الاشارة حقيقة في الأولى فلا يرد ان الضمير يشار به للعهود
 عليه والمظهر التكررة يشار به الى واحد من الجنس غير معين والمعرفة الى واحد
 معين فلا يطرده التعريف ان كان قضية هذا ان تكون أي الاشارة اليه من جملة
 الموضوع له وفيه نظر لان اقرينة خارجة عن الموضوع له كما يدل عليه اخراج اسم
 الاشارة بمطابقا من تعريف العلم باسم معين انسمى مطابقا ولو كانت من جملة الموضوع
 له لم يصلح لذلك لان جزء الشيء لا يكون قرينة على تعيين اللفظ للجزء الآخر ثم ان قضية
 التعريف ان يكون الاصل ان لا يشار به هذه الاسماء الا الى مشاهد محسوس فان
 أشير بها الى غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فلتصغيره كالمشاهد قال الرضي
 اسم الاشارة لما كان موضوعا للشار اليه اشارة حسية فاستعمله فيما لا تدركه
 الاشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما
 بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد أعني ذلك ونحوه اذن كضمير
 الغائب يحتاج الى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار اليه كضمير راجع الى مقوله
 انتهى ولما لم يصريح بالتجوز في البعيد مع تصريحه بالوضع له الا ان يكون
 ممن يرى الوضع في المجاز والاشارة المحدودة الاسطلاحية والواقعة في التعريف
 لغوية فلا دور (قوله اما ان رد الخ) استعمال المفرد وما عطف عليه في المعنى كما هنا
 اقليل والغالب استعمال ذلك في اللفظ كزيد وهند ونحو ذلك (قوله للمذكر المفرد)
 أي ولو حكما فلهذا الجمع رذ الفریق وقال المصنف في حواشي الالفية وقد
 يشار به الى الاثنين نحو عوان بين ذلك والى الجمع كقوله * وسؤال هذا الناس
 كيف يبيد * والى كل شيء وذلك في حيزا على القول بأن كلامه ما باق على أصله ولا
 يرد على كونه للمذكر قوله

نبئت نعمي على السجرات زاوية * سقا ورعي الذاك العائب الراوى
 لان المعنى لذلك الشخص أو الانسان وقول الرمنشيري الاشارة للصفة مثل ذلك
 الكتاب مردود فبالصفة ذكرت (قوله وذى) بكسر الذا لثم ياء ساكنة عن
 ألف ذا (قوله وزه) بمقلب ياء ذى ماء وقفا البيان الباء ثم أجرى الوصل مجزأ
 (قوله وذى) بقاء مكسورة متلوقة عن ذال ذى فباء ساكنة فقيه الجمع بين البدلين

وبابه الآخر معر بابا غراه
 مع جواز قطعه نعم اذا اجتمع
 الثلاثة وقد مدت الكنية
 على الاسم ثم جىء بالقلب
 فيظهر وجوب تأخير القلب
 عن الكنية كما يؤخذ
 من كلامهم وان لم أر
 في ذلك نقلا لانه يلزم من
 تقديمه علم احينئذ تقديمه
 على الاسم نفسه وهو ممنوع
 (ثم) الثالث من المعارف
 (اشارة) على حذف مضاف
 أي أسماءها حذفه
 للقرينة الدالة عليه وهي
 ما وضع لمسمى واشارة اليه
 والاشارة اما المفرد مذكر
 أو مؤنث أو لمثنى كذلك
 أو لجمع كذلك فهذه
 ستة الا انهم اكتبوا
 بالاشارة الى الجمع المذكر
 والمؤنث لفظ واحد فصارت
 الاقسام الوضعية لاسماء
 الاشارة بحسب من هي له
 خمسة وان تعدت ألفاظا
 بعضها كما سيجي (وهي
 ذا) للمذكر المفرد (وذى
 وزه) وذى

اتناء والياء (قوله وته) بناء مكسورة متقلوبة عن ذال فهاء (قوله وتا) بقلب
 ذال ذاتاء (قوله بالاختلاس) أى بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشتباع
 (قوله بالضم) قال المصنف فى حواشى القسطلانى فى النسخ مضبوطة بكسر التاء
 واست على يقين من ذلك فان مع قسكون حركة التقاء الساكنين وهو ظاهر كفاق
 وقال أيضا الإشارة ذوا الاء لا أنيب وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء لفرق
 وايست بصفة (قوله المفرد) أى ولو- كما هيئة قولك ذى الجماعة وذى الفرقة رضى
 الطائفة (قوله وذان وتان) اما ذان فتثنية ذوا أمتان فتثنية تالامرين أحدهما
 ان يكون المؤنث كذلك كرونا نظيره ذالمتسكن هى المثناة دور غير هاء والثانى انها
 التى تثنيها أقل عملا فلا تحتاج الى أكثر من حذف الالف لساكنين وزعم السمراني
 انه يصلح ان يكون تثنية لتساوقى وته وانهم لم يثنوا ذى هذه لثلاثا لئلا يتبس المؤنثان
 بالذكرين (قوله ويشار بالاقل منهما للمثنى الخ) جعل المثنى فى كلام المصنف
 بمعنى الاثنين والمعنى وذان وتان يشار بهما الاثنين حاله كونهما مرفوعين
 فى الاول ومجرورين أو منصوبين فى الثانى ويعتدل ان المعنى وذان وتان ثابتان
 للمثنى فى حالة الرفع وذان وتان ثابتان له فى حالة الجر والنصب أو حالة كون الياء جرا
 ونصبا من ثبوت الجزئى لساكنيه (قوله والاصح الخ) أى لقيام علة البناء فيها كما
 فى المفرد والجمع وهى صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لميل ذيان
 والجواب انهم خالفوا تثنية هذا المبنى حيث لم يبنوها على الواحد فتثنية المعرب
 المبنية عليه تميزا بينهما فهى صيغة مبنية على الواحد لا مرتجلة لانه خلاف الظاهر
 ولا سند له الاما ذكر وقد علمت جوابه وحيث كانت صيغة تثنية فالتثنية التى هى
 من خواص الاسم معارضة شبه الحرف كما عارضت انافة أى شبهه فأعربت
 ودعوى ان هذه الاسماء مما توغل فى شبه الحرف ومما شبه ذلك بمعزل عن الاعراب
 ممنوعة لانها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى انها تمت ويثبت
 بها وانعمر (قوله وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف) لابن مالك ان يمنع انما
 لا تقبل تقدير التنكير وان لم يقبل التنكير (قوله وكلامه فى الاوضح الخ) حاصله
 الاعتراض عليه بأن ما ذكره ملحق من قولين ويحاجب بأن الوصف بصورة المثنى
 لا ينافى أنه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته وغاية امرانه
 وهو م فالملحق بمنوع (قوله بمدودا ومقصورا) حالان من أولا ونحو محالين
 متضادين من لفظ واحد باعتبارين صحيح والمقصود والممدود ضربان من
 ضرب الاسماء المتمكنة لا يقالان فى الافعال والحروف فقوله هم فى هؤلاء
 مقصور وممدود تسحق فى العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فهما قالوا ذلك مع ما فى

وته) باسكان الهاء وذهى
 وتمنى وتا وذوته بالاختلاس
 وذات بالضم للمؤنث المفرد
 (وذاذ وتان) ويشار بالاقل
 منهما للمثنى المذكور
 وبالتنى للمثنى المؤنث
 ويعربان (بالالف رفعها
 وبالياء جواز نصبها) عند
 القائل بتثنيتهما حقيقة
 والاصح وعليه ابن الحاجب
 انهما مبنيان جئى بهما على
 صورة المثنى وليسا مجتمعين
 حقيقة لان شرط التثنية
 قبول التنكير كما مر وأسماء
 الإشارة ملازمة للتعريف
 فى حالة الرفع ونصبا على
 صيغة المثنى المرفوع وفى
 حالة الجر والنصب
 ونصبا على صيغة المثنى
 المجرور والمنصوب وكلامه
 الاوضح عند أنواع الشبه
 بمعنى ان شئنا قولنا يقول
 يا عرابهم مع عدم تثنيتهما
 ولا قائل به بنبه عليه العلامة
 خاله (وأولا) ممدودا
 ومقصورا

جاء التنزيل نحو قوله ولا يبق
واقصر لغة أهل نجد من
تيم وقيس وريعة وأسد
ذكر ذلك الفراء فى لغات
القرآن ولم يخصه بقم كاهو
صريح عبارة الاوضح
ولا كثر مجيئه للعلة لا وقد
يبنى عليه فهم كقوله
والعيش بعد أوامك الايام
وهذه الافعال المتقدمة فى
المشار اليه القرب (و) اما
(البعيد) فيشار اليه بها
ليكن ملحقة وجوبا
(بالكاف) الحرفية فى
الآخر تدل على البعد ولا
فرق فى الكاف بين أن
تكون (بجردة من اللام)
فى جميع أسماء الاشارة
(مطلقا) أى سواء كان
المشار اليه مفردا أم متنى
أم مجعوعا وهذه الكاف
تصرف فى الكلام تصرف
الكاف الاسمية غالبا
لبيانها أحوال المخاطب
من افراد وتثنية وجمع
وتد كبر وتأنيت كإتيانها
لو كانت اسما فقط فذكر
وتكسر للمؤنث وتصل بها
علامة التثنية والجمع
فلا مخاطب خمسة أحوال
وان كان أصلها ستة وقد

أسماء الاشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله
لجمعهما) أى موضوع لجماعة المذكور والاثنا فالمراد بالجمع الجماعة وهى
الاحاد المجتمعة لتلايقهم ان أولاء جمع أو المراد بالجمع المفرد المذكور والمفرد
المؤنث لا لجمع ذين وتبين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه الجمع مجازا (قوله
والعيش الخ) مجزئة بيت بطرير صدره * ذم المنازل بعد منزلة اللوى * وبعد متعلق
بمذوف حال من المنازل على تقديره ضاف بين الظرف ومجروره أى كائنه بعد مفارقة
منزلة اللوى واللواء اعم ودون قصره للضرورة والشاهد فى أوامك حيث أنه عمله
فى غير العلاء وهو الايام ويروى الاقوام فلا شاهد (قوله لكن ملحقة وجوبا
بالكاف) قضية إطلاقه ان الكاف تلحق بجميع اشارات المؤنث لكن صرح غيره بانها
لا تلحق منها الاقوى وتاوى قالوا تيك وتلك وتيك بكسر التاء فى التلافة وتيك وتلك
بفتح التاء فهما وتلك وذلك فقد أوردتها الزنجشى وابن مالك فى الصحاح لا تفرق
ذلك فانه خطأ واعلم انه قد يستعار للقرب ذواللام اعظمة المشير نحو وماتلك بيمينك
يا موسى واعظمة المشار اليه نحو ذلكم الله ربى ونحو ذلك الذى لم تنى فيه بعد أن
كان ما هذا بشر أو المجلس واحد لانه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن ويستعار
للبعيد المجرد لكتابة الحال نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتبعان مشارا
بهما الى ما وياه كقوله تعالى ذلك تملوه ثم قال ان هذا هو القاص كذا فى الجامع
وفى الرضى وقد ينزل الحاضر بمنزلة الغائب البعيد فيورد اسم الاشارة بلفظ الغائب
وذلك اذا كان المشار اليه لفظا مسموعا لانه باللفظ به زال سماعه كقوله تعالى
كذلك يضرب الله للناس أمثالهم والمشار اليه ضرب المتصل الحاضر وقد يذكر
البعيد بلفظ القرب بقرى بالحصول وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت (قوله
تصرف الكاف الاسمية) وربما استغنى عن جمع الميم بأشباع ضمة الهكاف
كقوله * وقد يكون القول الا ذلك (قوله غالبا) اشارة الى اللغتين الآتيتين (قوله
خمس أحوال) أى وان كان أصلها ستة وقوله وذلك خمسة وعشرون أى حاصلة من
خمس أحوال المشار اليه الخارجية فى خمسة أحوال المخاطب الخارجية ولا شك
ان الاحوال الخارجية خمسة وعشرون لكن هذا اذا ضربت الاحوال الخارجية
للمشار اليه فى الاحوال الخارجية للمخاطب فلو ضربت الاحوال العقلية
لا حدهم فى الاحوال العقلية للآخر وأسقطت القسمين المتداخلين لزم أن تكون
الاقسام الخارجية أربعة وعشرين وعلى ذلك جرى بعضهم وذلك لانه اذا ضربت
الستة فى منها حصل ستة وثلاثون سقط منها اثنان ضرورية فى ستة باثنى عشر
فأبقيت اثنان من هذه طريقة صحيحة فى الحساب فالموجب لاختلافها وقد بحثت مع

تقدم ان المشار اليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون ضرورة بحسب التقسيم الوضحي

السكاف في ذلك لعدم محل
اها من الاعراب لاتقاء
الرافع والاصب والحرف
الجار واتقاء المضاف لان
اسماء الاشارة لا تضاف
لانها لا تقبل التنكير
والضاف لا بد ان يكون
تذكرا حتى لو كان معرفة
نوى تنكيره لاجل الانساق
وفي السكاف المذكورة ثلاث
لغات الاولى ان تختلف
لاختلاف احوال الخطاب
وهذه هي الفصحى الثانية
افرادها مفتوحة في
الاحوال كلها فيكون
المقصود بها على هذه اللغة
التذية على مطلق الخطاب
فقط الثالثة افرادها
مفتوحة في التذكير مكسورة
في التأنيث فلها على هذه
اللغة حالتان او (مقرونة)
تلك السكاف (بها) مبالغة
في البعد (الا) في ثلاث
مسائل (في المتبى مطلقا)
من غير تقييد بلغة دون
أخرى ولا فرق بين تنبيه
المذكروا المؤنث (وفي الجمع
في لغة من مده) وهم
الجحازيون دون من
قصر من أهل نجد كعيسى
سنة وأسد وأما بنو تميم

جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشئ في ذلك وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب في
الستة بل في خمسة فقلت يلزم ان تكون الالف خارجة ستة وعشرين والله أعلم
قوله وانما حكموا (الخ) فيه انه لا يلزم من عدم المحلية من الاعراب الحرفية بدليل
أن ضمير الفعل اسم على الاصح ولا يحل له من الاعراب ثم في الحضر نظر فقد قال
بعضهم والحايل للجماعة على دعوى الحرفية فيها انها تجردت عن معنى الاسمية
ودخلها معنى الحرفية في افادتها معنى في غيرها وذلك الفائدة هي كون اسم الاشارة
الذي قبلها مخاطبا به واحدا أو معنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فاصارت حرفا مع
انه بقي فيه النصرف الذي كان له في حالة الاسمية وأورد الرضى عليه ان لنا أسماء
كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها
ودالة على معنى في غيرها مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك
وأجاب بان بينهما فرقا لان أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى
معنى في غيرها وقد تقرر ان الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يدل الاعلى على معنى في غيره
وقال أيضا وبؤيدا القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقعا ولو
كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربت (قوله الثانية افرادها مفتوحة الخ) منه ذلك
خير لكم ووجه الافراد انه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالاته مع ان
المراد الجميع أو انهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فكله قيل يا فريق
أو يا جمع وعلى هذا يجوز الافراد والتأنيث بتأويل الفئة والفرقة وقال الرضى
وقد يستعمل ذلك في موضع ذلككم كقوله تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم ذلك
ادنى أن لا تقولوا كما يشار بها لواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى
الجمع كقوله تعالى كل ذلك كالسيمة بتأويل المتبى والجمع بالمدكور (قوله بها) أى
باللام وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم
يقص واحذفها فحركت بالاكسر لساكنين وكذلك في تلك لان الياء التي بعد الفتحمة
قريبة من الالف في الخففة وأما تلك فادخلت اللام التي فيها على ولم تحرك الياء
بالاكسر لاجتماع الكسرتين والياء اذن بل بقيت على سكونها فحذفت الياء لساكنين
وأما ذلك بقالب آله ياء فلهة قليلة واعلم ان كيفية اعراب ذلك على قول ابن مالك
مشكل لانك تقول ان ذا الاشارة والسكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف
زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت في قولهم ولزمك أن لا تقول ذلك للبعيد
لان الذي أفاد البعد اللام ولما لا يراه فان قلت ولاى شئ على مذهبه لم يستعمل
الخطاب الامع البعيد قلت ولاى شئ على مذهبه لم يستعمل الامع ومع المتوسط ولم
يستعمل مع القريب جوابهم واحد وهو ان غير القريب مما ينبغي أن يؤتى في الاشارة

اليه بحرف الخطاب ليقظة له ويتنبه لحمله بالكاف في ذلك بمنزلة أن تقول ذابار يد
فأفهمه كذا في التذكير للصنف وفي قوله ان قامت حرف زائد وال على البعد نظر لان
الزائد لا يدل على معنى غير التوكيد فالوجه أن يقال على قوله حرف زائد مؤكداً لبعد
الحاصل بالكاف وقد قال في حواشي ابن الناطم مانعه ومن ثم اتجه لناظم في
التصريف الحكم بان اللام زائدة ولو كانت للبعد كما قيل كانت حرف بمعنى بمنزلة
الكاف وتحرر على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة وعلى القول الآخر كل منهما
كلمة وذكر السبكي قولاً غير بيان اللام لبعد المشار اليه فهذه ثلاثة أقوال للمجرد
التوكيد لبعد المشار اليه بعد الخطاب انتهى وقوله ان اللام جزء كلمة مبنى
على انها لا تدل على معنى أصلاً ولا التأكيد (قوله لا يأتون باللام مطلقاً) يستثنى
منه الجمع كما صرح به الاشموني في شرح التوضيح (قوله بألف غيرهم موزة) قال
الداميني هاء المذكور ليس بعد ألفهم موزة وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء
وألف ثم ذكر وأضيف الى التنبيه ليتضح المراد به أقوله * ع ل ا ز يدنا يوم النقي رأس
يدكم * لا يصح أن يضبط بهم موزة بعد الألف اذ ليس لها هاء تكون للتنبيه أصلاً
واعلم أن دخول هاء التنبيه المجرد من الكاف كثير والمقرون بها قليل وانها لا تدخل
جميع الاشارات كما قاله ابن مالك وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى فلا تدخل على
المقرون بالكاف في المنى والجمع فلا يقال هذانك ولا هؤلاءك قال أبو حيان وهذا
بناء على ما اختاره انه ليس للمشار اليه الامر بتيان وقد ورد في السماع بخلاف من قال
في قوله * من هؤلاءك والضمير * وهو مغير مؤل وقد يجاب بأن كلام ابن
مالك فيما يكون مطرد او هذا لا يرتفع روي بيت بخلافه وانه يجوز فصل هاء التنبيه
من اسم الاشارة المجرد من كاف الخطاب بأن واخواته من الضمائر كثير اخذوا
ها أنتم أولاء ولا يقال هانذاك لانه غير مجرد وحقاق هاءه قليل وأما هانذاك
فممتنع من أصله ولذا وقع الفصل كثير بالكاو نحو أهاكذا عرشك وما هكذا يا سعد
نورداً لا بد * وقد تستعمل على الأصل كقوله * ولا هكذا الذي هو مطلوب * وباسم
الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو ولا هاء الله ذابال يقطع الهمزة
ووصلها وكلامه مع اثبات الألف من غير ما وحذفها وبغير ذلك قليل على ما قاله
الداميني والذي في الرضى والتسهيل أن الأصل بغير الضمير قليل (قوله كراهية
كثرة الروايد) علة امتناع اللام في هذه المواضع الثلاثة وقيل علمه لانها تدل على
قرب المشار اليه واللام على بعده وهو ممتنع بالكاف فانها تجتمع مع هاء وهي للتوسط
أوالبعد وقيل لانه يتوهم انهما كلمتان هاء كلمة وكلمة (قوله لاسكن الجمهور والحق)
ورده ابن مالك بأشياء منها أن الشاعر قال

لا يأتون باللام مطلقاً (وفيها
تقدمه) من أسماء الاشارة
(ها التنبيه) بألف غير
هم موزة كراهية كثرة الروايد
فمقول هذا ولا يجوز هذا
لان وسميت الهاء هاء التنبيه
لانها تنبيه الخطاب على
المشار اليه وقضية كلامه
انه ليس لاسم الاشارة الا
سريتان قري وبعدى وهي
لمريقة ابن مالك وغيره من
المحققين لكن الجمهور على
انه ثلاث مراتب قري
وهي المجردة من اللام
والكاف وبعدى وهي
المقرونة بهما في غير المتن

أولئك قومي لم يكونوا أشابة * وهل يوظف الضمير إلا أولاً
 فأشار بأولئك وأولئك إلى شيء واحد وهو قومه فلو كان ذوا اللام للبعد وذوا الكاف
 دون اللام لذى التوسط لزم التناقض في العبارة والتناقض باطل فدل على الترادف
 ومنها أن الحجازيين لا يأتون بهم ما عاقلو كان كما قال إلا كثر لم يسغ ذلك وأما غيرهم
 فخشكوك فيه لا يعلم حاله في وسط ولا بعد وقال المرادى هذا الوجه أقواها قال
 بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم علم هؤلاء حال غير الحجازيين والتبيين أن لا
 يعلم غيرهم (قوله وبالنون المشددة الخ) صريح في أن التشديد دال على البعد
 فلم له لا مانع من ذلك وكونه عوضاً عن الالف المحذوفة من المفرد كما قال في الألفية
 والنون من ذين وتين شديدا * أيضاً وتعويض بذلك قصداً

الموصول هذا رابع المعارف لأن وضع الموصولات على أن يطلعه المتكلم
 على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة لا شرط كونها مبهمة ولا بخلاف
 النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع فمضى
 أقيمت من ضربته على الموصولية لقيمت الانسان المعهود بكونه مضروباً بالك وعلى
 الموصوفية لقيمت انسانيته مضروباً بالك فتخصيصه بكونه مضروباً بالك لا بالوضع لانه
 موضوع لا انساني لا تخصيص فيه فان قلت الجملة تكررات فكيف تعرف الموصولات
 قلت لا نسلم تنكير الجملة ولو سلم فالخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما أن رجلاً
 وطويلاً لا تخصيص في كل منهما مفرداً بل مع التقييد والمراد بالمعلوم أعم من أن
 يكون حصته معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من
 حيث هو أو في ضمن جميع الافراد أو بعضهم فلا ينافي ان الموصول ينقسم انقسام
 المعارف بألوان انقسامه كذلك لا يخرج عن كونه معرفة كالمعرف والموصول في
 الاصل اسم مفعول واسطلاحاً ما سياتي (قوله حرفي) تقدم لانه أشبه به من الاسمي
 بكونه موصولاً لان الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أن الموصولات كذلك
 وتقدم غيره الاسمي لانه أكثر استعمالاً (قوله وهو ما أول الخ) أي ما صح أن يؤول
 وقوله ما أول جنس يتناول خصوصه فانه يؤول بمصدر معرفة ان لم ينون وذكر ان
 نون والفعل المضارع اليه هو نحو هو من اعدلوا هو أقرب للتعوي ويخرج بقوله مع
 صلته بمصدر لانها مؤولة لا مع شيء بل ما وأورد على الحمد همزة التسوية وأجيب بأن
 المراد بصلته ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة والجواب
 بان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع الهمزة بدليل أن الانذار لا استفهام فيه وفيها
 استفهام لا يخفى ما فيه وأورد ان العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور
 وأجيب بأن المراد الصلة اللغوية أي ما اتصل به وبأنه يعرف لفظي واحترز بقوله

وبالنون المشددة والكاف
 في التثنية وسطى وهي
 المقرونة بالكاف وحدها لان
 زيادة الحرف تشعر بزيادة
 المسافة وعليه المصنف في
 شرح الامثلة ووجه ان
 الحاجب (ثم) الرابع من
 المعارف (الموصول) وهو
 خبر بان حرفي وهو ما أول
 مع صلته بمصدر ولم يخرج

ولم يخرج الخ عن الذي الموصوف به مصدر نحو وخضتم كالذي خاضوا اذا قبل التقدير
 كالخوض الذي خاضوه ويظهر من هذا انه ليس المراد بالتأويل السبيل بل
 التفسير ولذا صرح أن يقال دخل ضمير المصدر وغير ذلك مما سبق أن عدتم
 الاحتياج الى البائد لا ينفي صحة تعاقب العائدين والمراد الثاني لا الاول وكان الاولى
 التفسير بما يقتضيه وان الظاهر أن المثل قول بالمصدر الصلة فقط لا هو وهو بما
 يصلته (قوله وهو أن) أي يفتح الهمزة وتشديد النون وتوصل بعمه واهلها وتؤول
 مصدر خبرها مضافا الى اسمها لغني بلغني أن زيد اذهب بلغني ذهاب زيد وكذا
 بلغني انك في المدارأي استقرارك فمما لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف وكذا ان
 كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد أي زيديتك فان ياء النسب اذا لحقت آخر
 الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفروسية وقال المصنف يقدر بالكون
 وحكم الخفيفة من الثقيلة -كم المشددة (قوله وان) أي المفتوحة الهمزة الساكنة
 النامية للضارع لا الخفيفة ولا المضرة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا
 فانظر المغني (قوله وما) وتوصل بفعل متصرف غير أمرا وأكثر ما يكون ما ضميا
 ولا يشترط أن يكون عاملا نحو أعجبني ما صنعت لا خاصا نحو ما جلست بدايل قوله
 تعالى بما رحبت خلافا للسهيل وتوصلها بليس في قوله

أليس أميري في الأمور بأنما * بما استما أهل الحياة والغدر

وتوصل بجملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفا للجمهور واستدل بقوله
 كما دمؤكم تشفي من الكلب * فان الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها
 كافة لانها تكون مع صلته في موضع جزئي لم يصرف شئ مما هو له بخلاف ما اذا جعلت
 كافة ولان ما المصدرية تنوب عن الظرف الزماني وهو يتوصل بالجملةتين مضافا
 اليهما ما اذا وصلت بالجملةتين كان في ذلك اعطاؤها حكم ما هي مناسبة له حتى
 انها ثابت عنه واذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يهدجوازه في غيرها (قوله وكى) وتوصل
 بمضارع مقرونة باللام لفظا وتقديرا (قوله ولو) قال في التسهيل وصلتها كصلة ما
 أي فتوصل بفعل متصرف غير أمر ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفى نحو وددت
 لو لم يقم قال المصنف وقد اختار ابن مالك أن ما يتوصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك
 في لو فينبغي أن يقيده ومراعاة انهم لم يتوصل باسمية نكرة لانها قد وقع بعدها أن وصلتها
 نحو لو انهم يادون في الاعراب وقد قيل ان موضع أن وصلتها رفع بالابتداء والخبر
 محذوف فمما وصلت بالاسمية هنا على هذا الرأي (قوله وهو ما تقتصر الخ) أي
 ما احتاج دائما كما هو المنبسط لخرج النكرة الموصوفة بجملة فانما انما تقتصر
 اليها حال وصفها بها فقط وبقوله وعائد أو خلفه أي أو ما يقوم مقامه وهو الاسم

الى عائد وهو أن وما وكى
 ولو واسمى وهو المراد هنا بقرينة
 ذكره في المعارف التي هي
 أحدها يسمى الاسماء وهو
 ما يقتصر الى الوصل بجملة
 خبرية أو ظرف أو مجرور
 تامين أو وصف مبرمج والى
 عائد أو خلفه وهو اسمان

نفس ومشتراكا لنص ما وضع
 لمعنى واحد (وهو الذى) للفرد
 العالم وغيره (والتي) للفرد
 المؤنث العاقل وغيره
 (واللذان) لثنى المذكر
 (واللتان) لثنى المؤنث
 ويعربان (بالا ف رفاعا
 وبالياء جرا ونصبا) عند
 القائل بثبوتها حقيقة
 والاصح انهما مبنيان جيء
 بهما على صورة المثنى وايضا
 مثنيين حقيقة الامر وكلامه
 فى الاوضع عند أنواع الشبه
 يقتضى ما قلناه فى دين وتبين
 فمكن على بصيرة فى ذلك ولك
 فى نونهما وجهان اثباتها
 مخففة ومشددة وحذفها
 والاصل التخفيف والتبوت
 قاله فى شرح الشذور وظاهر
 كلامه فى الاوضع تخصيص
 حذفها بحالة الرفع (ولجمع
 المذكر) شيان (الذين)
 وبسته عمل (بالياء) رفعا
 وجرا ونصبا ولذا قال (مطابقا)
 ورجاءا فى حالة الرفع بالواو
 كقوله نحن الذنون سبحوا
 الصياح وانما لم يعرب كما
 أعرب اللذان واللتان لعدم
 مجيئه على سنن الجموع من
 جهة انه أخص من مفردة
 نص بالعاقل والذى

الظاهر كقوله سعد الذى أضنا حب سعدا * كما يأتى قريبا فى كلام الشارح
 يخرج نحو اذا واذ هما يفة قد ائتمنا الى جملة لكن لا يفتقر الى عائد أو خلفه (قوله
 نص) أى مختص بمعنى وضع له بقرينة مقابله (قوله الذى) أصله عند البصريين
 لذى زيدت اللام لئلا يتوهم أن الجملة التى بعدها صفة لان الجملة لا تكون صفة
 للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما ان ذوالها ثابتة لما
 ذو معنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات وفى الذى والذى
 خمس لغات منها ثبوت الياء مع شددة جارية بوجه الاعراب كما فى التصريح
 وظاهره انما تعرب على هذه اللغة وبذلك صرح الجزولى وهو مشكل لوجود
 المقتضى لبنائها ولبس التشديد وجبالة كما قاله الرضى (قوله للفرد) وان دل على
 جماعة كالفرد والجمع المركب كذا قيل وانما يأتى لوأرى بالمشرد اللفظ
 لا الواحد كما هو الظاهر (قوله للفرد العالم) وقع فى عبارة غيره للفرد المذكر
 العالم ولا يخفى انه بعد التعبير بالمد كالمخيل اتصافه تعالى لا فرق بين
 التعبير بالعالم والعاقل ويكون الكلام فى استعمال اللفظ فى الحادث فعند
 الشارح الى قوله للفرد حسن لوجهين اسلامته من الطلاق المذكر على الله
 وليكون للتعريف بالعالم فائدة (قوله والاصح انهما مبنيان) يجيى فيه
 ما تقدم فى ذان وتان (قوله لما من) من أن شرط التثنية قبول التذكير ومما فيه
 (قوله وكلامه فى الاوضع الخ) مما فيه (قوله على بصيرة) أى نفس شديدة
 الابصار أو على تبصر (قوله ولجمع المذكر) أى لجماعته (قوله بالياء مطلقا)
 أى متلبا بالياء حالة كونه مطلقا عن التقييد بحالات الجرو والنصب أى فى أحواله
 كما لبنائه عند أكثر العرب على الفتح (قوله نحن الذنون) صدر بيت للعقيلي
 عجزه * يوم الخيل غارة ملحاها * الذنون خبر نحن وسبحوا جعلا والاصباح مفعول
 أول ويوم الخيل موضع بالشام وغارة مفعول ثان وانما كتب الذنون على هذه اللغة
 بلام دون لغة من الرسم الباء لانه حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف
 على قول وشابهة على القول بأن تعريفه بالعهد الذى فى الصلة فآثروا عدم
 ظهورها خطأ حال البناء لئلا يرى حرف التعريف أو مشبهه فيما هو شبيهه
 بالحروف وأظهر وما حال الاعراب لانما شبيه الاعراب لكن المقرر فى علم
 الرسم أن لام التعريف تحذف من الموصول الا مثنى الذى خاصة قد ثبت فيه فرقا بين
 الجمع وبينه (قوله لعدم مجيئه على سنن الجموع) ظاهره ان اللذين واللتين جآ
 على سنن المنة لفظا ومعنى وبذلك صرح فى التصريح وانما يظهر ذلك على القول
 بأنهما تنبيه للذوال الذى والذى والافم يأتيا على ستم اللفظ اذ القياس اللذان

والتيان (قوله كذا قيل) قاله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدماميني لمعه
 كون الأعمال جمعاً عالم ويرد عليه في المحايين أن المفرد يخص بالعاقل ثم يجمع أو
 انه غاب العاقل على غيره فجمع الجميع جمع العقلاء كما قاله ابن مالك نفسه في باب
 التثنية فان قيل فلم لم يرد عليه حينئذ قلت لان ذلك لا يخرج عن مخالفة من الجمع
 لان شأنها أن لا يكون الواحد أعم في نفسه منها حتى يحتاج لخصص أو نحوه عند
 جمعه وعلى بعضهم كونه اسم جمع لاجتماعه وإطلاق الجمع عليه لغوى لا اصطلاحى
 بأن الجمع يستدعى سبق التنكير والذي معرفة بصلته أو هي لا تفارقها وبأن الجمع
 من علامات الاعراب والموصولات مبنية لاحظاها فيه ويرد عليه بأن اللذين واللتين
 من المثني اتفاقاً والمثنى كالجمع فيما ذكر ولا يمكن أن يقال تظير ما مر لا مانع من
 تقدير التنكير بأن يقدر عدم عهدة الصلة لأن المثنى والجمع هذان المعارف فيلزم
 أن الصلة قدر عدم عهديتها ثم أعيدت عهديتها وهو بعيد لا فائدة فيه (قوله وحذف
 نونه) قال الرضى وقد تحذف النون من الذوات تخفيفاً قال قومى الذوب مكاط ومن
 الذين أيضاً قال وان الذى حانت بفلجده وهم ويجوز في هذا البيت أن يكون مفرداً
 وصفه مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى أى وان الجمع الذى كقوله كمثل الذى
 استوفى ناراً أى الجمع الذى يحمل على الماعظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان
 فى الآية مخففاً من الذين لم يجز إذاً العائد اليه (قوله وكذا حذف أل منه) كما قرئ
 صراط الذين وفى التسهيل انه ساقط أيضاً من لذي والأذان والأتى والأذان
 والأتى ونزعه أبو حيان فانه لم يذكر شاهد الجمع ذلك ولا ينبغي القياس فى مثله
 (قوله الألى) تكتب بغير واو بخلاف الموصولة (قوله أيضاً) أى كالمجمع المذكر وليس
 فى كلامه ما يدل على الحصر فلا ينسب فى أن الجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعاً أو يزيد
 والمراد الجمع الغوى لا الصناعى (قوله وقد تحذف) أى الياء اجتزأ بالكمرة
 (قوله وقد يمتنع عارض الخ) أى يقع كل منهما مكان الآخر وبين المراد منهما عود الضمير
 اليهما من الصلة (قوله محاجها الخ) صدر بيت الجنون لىلى بحزبه * وحلت مكانا
 لم يكن حل من قبل * والشاهد فى الألى حيث أوقعه مكان اللاتى بدليل عود ضمير
 المؤنث عليهما وحل امامينى للفعول ونائب فاعله مستتر فيه أو مبنى للقاعل ومن
 فاعله أى لم يكن حل فيه من قبلها (قوله فما آباؤنا الخ) ما معنى نى ليس وبأن خبر
 والباء زائدة والضمير فى منه راجع للمدوح والشاهد فى اللاتى حيث أوقعه موقع
 الألى (قوله بمعنى الجميع) حال مما بعده أى حال كونه ملتبساً بمعنى كل واحد من
 الصبيغ المذكورة لكونه موضوعاً له (قوله للعالم) بكسر اللام عدل عن التعدير
 بالعاقل لان من تطلق على الله كقوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق ومن عنده

كذا قيل وحذف نونه لغة
 وكذا حذف أل منه (و)
 الثانى (الألى) بالضمراً شهر
 من المنة (ولجمع المؤنث)
 شيان أيضاً (اللاتى واللاتى)
 بأبواب الياء وقد تحذف وقد
 يتعارض الألى واللاتى فيقع
 كل منهما مكان الآخر قال
 الشاعر

محاجها حب الأولى كن
 قبلها * أى اللاتى وقال
 فما آباؤنا بأمن منه *
 علينا اللاء قدمه دوا الجورا
 أى الألى والمشت تركه هو
 الموضوع اعان متعددة بلفظ
 واحد فىأتى للأفراد المذكور
 والمؤنث ولتتمة كل منهما
 وجمعه واليه أشار بقوله
 (وبمعنى الجميع) من الذى
 وفروعه (من) وهو موضوع
 للعالم نحو عرفت من قام ومن
 قامت ومن قاما ومن قامت
 ومن قاموا ومن قمن

علم الكتاب ولا يوصف البارئ تعالى بالعقل لعدم الاذن لايهاه ولهذا يفسمون
العقلاء الى ثلاثة أنواع فقط الملائكة والانس والجن وبهم ذاعلم ان الكتاب العزيز
ورد بالطلاق المهمات عليه فلا حاجة لما تكافؤ الحفيدة اول حاشية المختصر من
الامثلة دلالة لما في بعض الروايات (قوله وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل) هي فيها
مجاز الاستعارة في غير ما وضعت له الاولى من مجاز الاستعارة والاخر بان من
مجاز التغليب (قوله ان ينزل الخ) هذا النزول أعظم من أن يكون من المتكلم أو من
غيره وحقبة المسئلة انه مني نسب الى المسمى شئ في ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب
نفساً أو ثباتاً الى العقلاء أجر عليه حكم العاقل ولا مدخل في تعيين المعتقد
لذلك فيه (قوله فصل بمن) اي الموصولة أو بمن يكسر الميم (قوله فممنهم من يعيش على
بطنه) انما لم يذكرهم من يعيش على رجله لانه اجتمع مع العالم كالادعى فيها
وقعت عليه من وقد تقدم وكان ينبغي ان يذكر قوله وممنهم من يعيش على أربع لانه
مثل من يعيش على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافي ذلك احتمال ان من فهم نكرة
موصوفة بالجسملة بعدها (قوله وهو موضوع لغير العالم) ذهب جماعة الى انها
تطلق على من يعقل بلا شرط وادعى ابن خروف انه مذهب سيدي به وفي التلويح
كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثر ون على انه للعقلاء وغيرهم
(قوله وقد يأتي مع العالم) لو قال وقد تأتي للعالم مع غيره كان جيداً فان الذي يحتاج
الى الاشارة عنه المطلقا على العالم والمطلقا على غيره على أصلها وقد تقدم
فالاختلاف انما كان سبباً في المطلقا على العالم قال في الفوائد الجنية والظاهر
ان هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز انتهى أقول بل الظاهر ان هذا من
مجاز التغليب والظاهر أيضاً انه يصح استعمال من هنا نظر للعاقل ويكون أيضاً
من مجاز التغليب قال في الكافية

وعند الاختلاف خير من نطق * في ان يجي عنهم ما بما اتفق

فاما ان يغلب لا أكثر أو لا شرف ويدل على ذلك استعمال من في المسئلة الثانية من
المسائل الثلاثة السابقة وبه يعلم ما في قول الزمخشري عند قوله تعالى والله يشهد
ما في السموات وما في الارض فان قلت فهلاجي بمن تغليباً للعقلاء قلت لوجي بمن لم
يكن فيه دليل على ارادة غير العقلاء بل كان يتناولهم خاصة في بما هو صالح للعقلاء
واغيرهم ارادة للعموم (قوله وللهم أمره الخ) استعملها في هذا والذي بعده
حقيقة ولا يجوز استعمال من فيهما لانهم ليسا من أما كن استعمالها كما هو ظاهر
وقوله لا يدري ما هو أي لا يعرف انسانية وعدم انسانية وكذا لو عرف انسانية
واستفهم عن حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة ومنه اني نذرت لك ما في بطني

وقد يأتي لغيره في ثلاث
مسائل احدها ان ينزل
منزلة العالم نحو يدعون
دون الله من لا يستجيب له
اذ بدعائهم الا صنام تزلوهم
منزلة العلماء الثانية أن
يجتمع مع العالم فيما وقعت
عليه من نحو كن لا يخلق
اشموله الآدميين والملائكة
والاصنام فان الجموع
لا يخلقون شيئاً الثالثة أن
يجتمع مع غيره في عموم سابق
فمن نحو فممنهم من يعيش
على بطنه اشمول دابة لهما
من قوله والله خلق كل دابة
من ماء (وما) وهو موضوع
لغير العالم نحو ما عندكم ينفد
وما عند الله باق ونحو أعجبتني
ما شترته وما اشتريتها وما
اشتريتهم وما اشتريتهم وقد تأتي له مع
العالم نحو يسبح لله ما في
السموات وما في الارض وللهم
أمره كقول من رأى شيئاً
من بعد لا يدري ما هو أنظر
الى ما ظهر

محور ابقى ان الظاهر ان يقال بدل وللمهم امره ولما لا يكون للتكامل التفات الا اليه
 من حيث هو فيجعل له متعلق الحكم من غير اعتبار وصف زائد لانه لا يورث نحو لما
 خلقت يدري فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون
 المسجود له عاقلا (قوله ولا نوع من يعقل) عبارة غير واصفات من يعقل وفي
 كلاهما انظر كافي التصريح قال في شرح الحمل أي أنت كعوا الانواع الطبيعية
 لكم أي الابكار أو الثيب أو الصغار أو البكار أو الحرائر أو الأماء واء لم ان
 ضمهم زاد كونها الآحاد من يعقل واستدل بقوله تعالى ولا أنتم عابدون ما عبد وعبر
 عن ذلك السهلي بقوله أو تقع على من يعلم اذا أريد تعظيمه كقوله تعالى والسماء
 وما بناها ويحيى بأن ما فهم ما مصدرية ولا يردده في الآية الثانية ضميرا لفعل
 الاحتياجه الى مرجع اليه لانه راجع الى غير مذكور مثل ما تزل على ظهرها
 من دابة ومن أقسام المصنوعة سبحان ما تخركن انا سبحان ما سمح الرعد بحمده
 لكنها ظرفية وحذف تنوين سبحان للعلمية أو تقديره مضاف فان قيل ليس المراد
 التسبيح في هذه المدة فقط قلنا انما معناه مادام متصفا بذلك (قوله الى معرفة) قال
 الرضي لتكون معرفة انتهى واستشكل على القول بأن تعريف الموصولات
 بصلاتها وان ال فيمافيه ال زائدة وأجيب بأن أيا محتاجة الى ما يعرف جنس
 من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية
 الموصولات فانها تحتاج الى الثاني فقط وحاصله ان الموصولات ليس فيها ما معناه
 نسي سوا أي فهي مفتقرة الى المضاف اليه لتوضح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر
 الى جنسه ومفتقرة الى الصلة لتوضحه بالنظر الى شخصه وهذا من غرائب العربية
 ان اسمها يحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعضهم القياس
 يقتضي جواز اضافة أي الى نمكرة لا لتعريفها بالحصوله بالصلة بل لبيان الجنس التي
 هي بعض منه لحصوله بالنمكرة فكانم أرادوا بالترام كون المضاف اليه معرفة
 اصلا لا لفظ كيلا يضاف ما اريد به التعريف الى ما هو نمكرة فيحصل تدافع في
 الظاهر فان قلت يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فانه اذا اشخص معناها
 لم جنسه قلت ممنوع فان الفرد قد يشخص ببعض صفاته مع الجهل بجنسه ألا ترى
 انك قد شاهد شخصاً لم يراع ذلك ببعض الصفات ولا تعرف من أي جنس
 هو فعند هذا اذا جعلت الصفة المميزة صلة عرفته مع الجهل بجنسه (قوله خلافا
 للبصري) المقول عن البصري بين انه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم ان يتقدم
 العامل وان يتأخر نحو أكرم أيهم جاء وأيهم جاء أكرم (قوله فلم تلح له العلة الخ)
 ادعى ابن السراج ان العلة لاحت له وان مراده بقوله أي كذا خلقت انما خلقت

ولا نوع من يعقل نحو
 فانما كعوا ما طاب لكم
 من النساء منسني وثلاث
 (وأي) نحو انزع من كل
 شيعة أيهم أشد وهي لازمة
 للآفة لغة أو تقديراً الى
 معرفة ولا تضاف الى نمكرة
 خلافا لابن عصفور ولا يعمل
 فيها الا مستقبل متقدم كما
 في الآية خلافا للبصري
 وسئل الكسائي لم لا يعمل فيها
 الماضى فلم تلح له العلة فقال
 أي كذا خلقت

على العموم والابهام وعبر عن الوضع بالخلق مجازا والمضارع عن مناسب لها بخلاف
 الماضي فهو معنى الجواب الذي بعده (قوله وأجاب غيره الخ) أجاب ابن الباذر
 أيضا بأن أيام موضوعه على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي
 لا يدري مقطعه ولا مبدؤ بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان
 الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه أي الموضوعه على الابهام ورد
 الجوابان لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر (قوله تعرب في ثلاث
 منها) هو مذهب سيبويه وذهب الخليل ويونس والكوفيون الى اعرابهم اطلاقا قال
 ابن الناطم واعرابت أي دون أخواته الارشهم بالحروف في الانتقال الى جملة
 معارض المزوم الاضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء انتهى أي
 من الاعراب قال العزيز بن جماعة وفي هذا الشارة الى تحقيق رئيس لما اتفقنا منه من
 الاشياخ من ان محل قول ائمة الاصول المانع مقدم على المقتضى اذ لم يتعدد
 المقتضى والا فالمقتضى مقدم اسلامته حينئذ من المانع انتهى وكان المراد بالمقتضى
 المتعدد هنا الاسمية ولزوم الاضافة (قوله وتبني في الرابعة) قال الزجاج ما تبين لي
 ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انهما تعربا اذا افردت
 فكيف يقول ببناءها اذا أضيفت قال الشهاب القاسمي قد يفرق بان عند ظهور
 الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه لا فتقار المضاف الى المضاف اليه
 وأما عند عدم الاضافة لفظا فيجوز الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثرا من
 الخفي أي هو وأظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى
 من الاحتياج اليه مع وجوده لو جود دفع ضرر الاحتياج في الثاني دون الاول لانا
 نقول لانه لم اندفع الاحتياج لو جود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع
 وجوده ويريد بظهور احتياجه اليه فليتأمل أقول لا يخفى ان هذا يقتضي بناء أي
 حيث أضيفت مطلقا والغرض حكمة تخصيص بناءها بما اذا أضيفت وحذف
 بدرسائها فظهر مما ذكره قول بعضهم انما بنيت والحالة هذه لانها كالنقطة
 عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الانتقال الى جملة اما لفظا فقيام
 ما هي مضافة اليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة ليكون ما بعده في اللفظ غير صالح
 للوصول لانه مفرد وامانية دلالة لا ينوي المضاف اليه الا عند تقدمه من اللفظ وهو
 موجود (قوله تشبها بالغايات) لانه حذف منه بعض ما يوضحه وبينه كما حذف
 من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف (قوله وهمارد على ثعالب) أي بالآية
 والبيت لانها لم تكن فيهما موصولة لكاتب استفهامية اذ لا يصلح هنا غيرهما
 وينبع من استفهاميتها في الآية ان تنزع ليس بفعل قلبي حتى يعلق وانما هي

وأجاب غيره بأن ايا وضعت
 في العموم والابهام والمضارع
 منهم ففيه مناسبة لها بخلاف
 الماضي اذ لا ايهام فيه
 فيحصل التناهي والخروج
 عما وضعت له واشترط كون
 العامل متقدما لمتأخر عن
 الشرطية والاستفهامية
 لانها لا يعمل فمما لا متأخر
 واعلم ان لأي أربع حالات
 تعرب في ثلاثة منها وهي
 ما اذا أضيفت وذ كر صدر
 صلتهما نحو يعجبني أيهم هو
 قائم أو ذ كر صدر صلتهما
 ولم تضاف نحو يعجبني أي
 هو قائم أو لم تضاف ولم يذكر
 صدر صلتهما نحو يعجبني أي
 قائم وتبني في الرابعة على
 الضم تشبها بالغايات وهي
 ما اذا أضيفت لفظا وكان
 صدر صلتهما ضميرا محذوفا
 نحو أيهم أشد وقوله فلم
 على أيهم أفضل وهما ردة
 على ثعالب المنكر او صولية
 أي

موصولة وهي المفعول وضمته ابنا لا اعراب وأشد دخرا هو محذوفا والجملة صلة
و يمنع من استقامتها في البيت رفعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار
بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولة وله ان
يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعتا للعجزور وعلى
محذوفا أيضا لم على شخص مفعول فيه أي في طلبه أيهم أفضل كما قيل في ماليلى
بنام صاحبه واعلم انه كثر بدلالة البيت على ثعلب ردد على الخليل ويونس حيث
ذهبوا الى ان أيافهم ما استفهامية معربة ثم قال الخليل مفعول نزع في الآية محذوف
والتمديد نزع من كل فريق الذي يقال فهم أيهم أشد ويرده انه لا يجوز ان يقال
لاضر بن الفاسق بالرفع ثم قد يدري الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعلق
نزع عن العمل لاجل الاستفهام ورد بها امر اسكن نقل الرضى انه يجيز الالم يبق
في غير أفعال القلوب نحو اضرب أراقتل أيهم أفضل وقال انه ليس بشئ لان المعاق
يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب أراقتل لا يكون جملة والمعق
الاستفهام أو في أولامة بدء وأي بعد بنحو اضرب أراقتل لا يكون جملة ادلا
نهما على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعدوه ويطل مذهبهما
واقوله فلم على أيهم أفضل في رواية من رواه بضم أي لان حرف الجر لا يعلق
ولا يجوز حذف المحرور ودخول الجار على معمول صلتته (قوله وأل) مذهب
الجمهور ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع برأسه وفي الكشاف عند
قوله تعالى كثر الذي استوفدنا بها ان أل في الصفات بعض الذي وانه لكثرة
الاستعمال متوصلا به الى وصف المعارف بالجمع ثم كونه بالحذف فحذفوا تارة الياء
وحذفوا تارة الياء والكسرة وتارة اقصر واعلى أل قال الرضى والأولى ان يقول
اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة وقال كان
الاعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل
ارايهم الى صلتها عارية كما في الا لكائنة في معنى غير انتهت وبذلك يجاب عن
استدلال المازني بكونها موصولا حرفيا والانه قد انخفض لكونها حرف تعرف بان
العامل يتخطاها الى ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسما لكان لها موضع قيل
ويشك كل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه مبني الاصل وهو مع ذلك معرب وان
صلته اسم مركب لم يشبه مبني الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخالص من ذلك
الابان يدعى ان اللام زادت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم
واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضى اشارة اليه بقي ان كون الكلمة فعلى
صورة الحرف لا يقتضي نقل اعرابها الى ما بعدها بل بناءها وكونها في محسن

وأل

*

الفاعل والمفعول
(كالضارب والمضروب)
بخلاف الداخلة على
الاسم السالم من الوصفية
كالرجل أو على ما غابت
عليه الاعمية كالابطعم
والأجرع أو على ما دل على
تفضيل كالافضل والاعلم
فإن أُل في ذلك كـ حرف
تعريف وأما الداخلة على
الصفة المشبهة كالحسن فخرج
ابن مالك إلى أنها موصولة
اسمى وجرى عليه المصنف
في الشرح والوضع في باب
مالا ينصرف لكن قال
في المغني وليس بشيء لأن
الصفة المشبهة للثبوت فلا
تؤول بالفعل الدال على
الحدوث ولهذا كانت أُل
الداخلة على اسم التفضيل
ليست موصولة باتفاق
وقضيته أنها حرف تعريف
وبه صرح في الوضع في باب
الصفة المشبهة وعلى الأول
أجيب بأن اصفة المشبهة
تعمل في الناعن الظاهر

اعراب وقول ابن مالك مقتضى الدليل أن يظهر أعراب الموصول في آخر الصلة
لأنه يثبت أمانه نسبة عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة
لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة أُل مفردا جىء بالأعراب فيه على مقتضى الدليل
لعدم المانع مردود بان حق الأعراب فيه أن يدور على الموصول وانما جىء بالصلة
لتوضيحه والدليل عليه مظهر الأعراب في أي الموصولة وفي اللذان واللتان
والاذن على رأيه أعرابهن (قوله في وصف) أي مع وصف (قوله كاسمى الفاعل
والمفعول) أي المراد بهما الحدوث فإن أريد بهما الثبوت كلؤمن والصانع كانت
أُل الداخلة علم ما حرف تعريف كأي المطول وقال إن كلام صاحب المباحث
والكشف يفسع عنه في غير ما هو موضع أقول عند ارادة الثبوت يخرجها عن كونها
اسمى فاعل ومفعول ويصير اصفة مشبهة كما يعلم من حداسمى الفاعل والمفعول
وحده اصفة المشبهة وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموسومة في ذلك (قوله
كالا بطعم والاجرع) معنى الأول في الأصل ذات ثابت لها البطم ثم صار مختصا
بالميل الواسع الذي فيه دفاق الحصى واجرع معناه في الأصل ذات ثابت لها الجرع
ثم صار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تثبت شيئا (قوله بدليل عود الضمير
الح) أي والضمير بالأسماء عود على الأسماء وقول المازني يرجع إلى الموصوف
المقدر مردوبان لحذف الموصوف مظان لا يتحدف في غيرها الا ضرورة وليس هذا
منهاو بان حذف الموصوف لوجاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى
لأن حذف المنكر أكثر (قوله للماسر) من عود الضمير عليها (قوله ولا هم الا تؤول
الح) ولو كانت موصولا لحذف الأوت مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستعارة واللام
باطل (قوله لعدم تقدم الح) أي لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز
ورد أيضا القول بانها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو الترضي واليبدع
(قوله ولجواز عطف الفعل الح) نحو والمغيرات صبحا فأنزل ان المصدقين والمصدقات
واقضوا وفيه انه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وإن لم يكن أُل وبالعكس كما قال
في الخلاصة واعطف على اسم الح واستدلوا له بما من جملة فائق الانصباح وجعل
الدليل سكا (قوله وأيضا لو كانت حرف تعريف الح) أجاب الانخفش بالتزامه

عمل الفعل بالطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب إليه من أن أُل الداخلة على هذا الوصف فذهب

الصريح موصولة اسمى هو الأصح بدليل عود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقرب به وليست موصولا حرفيا للماسر
ولأنها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معمول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على
مدخولها وأيضا لو كانت حرف تعريف لقدم الحاقها في أعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال
ووجهه عن مشابهته للفعل واللام متب قال الرضي وهذا الخلاف إن لم تكن اللام للعهد أما إذا كانت له كما
لحقه لك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفها ووصلها بالطرف كأي قوله

قد ذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع آل (قوله من لا يزال الخ) صدر بيت
 عجزه * فهو حر بعيشة ذات سعة * والشاهد فيه ظاهر أى الذى معه ومن مبتدأ
 وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط وحر بفتح الحاء المهملة
 وكسر الراء أى فهو جدير بعيشة واسعة واعلم انه ينبغي بل يجب تقدير معلق الظرف
 اسماء ويستثنى من قولهم ان الظرف انما وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم (قوله من
 القوم الخ) صدر بيت عجزه * لهم دانت رقاب بنى معد * والشاهد فيه ظاهر حيث
 وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لان الرسول مبتدأ ومنهم خبر أى من القوم الذى
 رسول الله منهم ولهم بدل من القوم وقيل اللام من الذين بمقاواة الباقى محذوف
 للضرورة (قوله ضرورية) فيه ان اللام دخلت على الاسمية في غير الشعر على
 ما حكى الفراء ان رجلا قبل فقال له آخرها هوذا فقال السامع نعم الها هوذا
 (قوله ما أنت بالحكم الخ) صدر بيت للفرزدق عجزه * ولا الاسيل ولا ذى الرأى
 را الجدل * والشاهد فيه ظاهر حيث ادخل اللام على ترضى وهو مضارع (تتبيه)
 قال ابن امين في حاشية المغنى ان الجماعة المطلقة والقول بان جملة الصلة لا محلي
 لها من الاثر ابوينغنى ان يستثنى من ذلك الجملة التى تقع صلة لال امام القول
 بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور وأومع القول بان ذلك يجوز
 في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة
 الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وتعقبه
 الشئ بقوله لان سلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد بالاصالة والموقع بعد آل ليس
 للمفرد بطريق الاصاله لانهم قالوا ان صلة آل فعل في صورة الامم وهذا يعمل بمعنى
 الماضى ولو سلم فاعلمنا ذلك للواقعة موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة آل
 لا محله والاعراب الذى فيه بطريق العار يقيم آل فانما الما كانت في صورة
 الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطريق العار ية كما في الابعنى غير انتهى المراد منه
 وعليه فاذا قلت جاء المضرب فافاعل هو آل فقط وهى في محل رفع كما تفعل في قولك
 جاء شئ يضرب وهو واضح ويلزم على كلام الدمام بنى وقوع الجملة غير مراد بها
 لفظها فاعلا وذلك ممنوع ويؤخذ مما قرره الشئ معنى ان صلة آل اذا كانت وصفا
 جملة في المعنى وبه صرح صاحب المنصل وتبعه السعدى المطول في بحث تقديم المسند
 اليه لكن رد ذلك السخاوى في شرح المنصل وتعقبه الشهاب ابن قاسم في حواشى
 ابن الناطم وذكر المصنف في حواشى ابن الناطم ان الوصف من شبه الجملة وعلى
 كل فاعله للجملة وشبهها في قولهم سفة آل الوصف الصريح وصلة غير هاجلة
 أو شبهها باعتبار اللفظ فتفطن (قوله على المختار في تفسير الضرورة) وهو انه

من لا يزال شاكرا على
 المعه وبالجملة الاسمية كما
 في قوله من القوم الرسول
 الله منهم * ضرورة وكذا
 وصلها بالمضارع كما في قوله
 ما أنت بالحكم الترضى
 حكومتهم * على المختار في تفسير
 الضرورة (ودون لعمدة
 لمى)

خاصة دون غيرهم من العرب كقوله * ويثرى ذو حفرت وذو طوبى * (٢٣٦) والشهور عنهم افرادها وتذكر

وبناؤها على السكون
لا على الضم كقوله بعض
المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا
بل حرفين الثاني منهما ساكن
والبناء انما يذكور في الآخر
ومهم من يعرفها بالحروف
اعراب ذى المعرب كما مر
وخصه ابن الضائع بحالة الجر
لانه المسموع كقوله * فبني
من ذى عندهم ما كافنا
واستشكل اعرابا بان
سبب البناء موجود مع عدم
المعارض وما جزم به هناك
ان ذو تطلق عند طى على
المؤنث ايضا والجزوم به
في سائر كتب ابن مالك
وخصه في الجامع ببعضهم
فقال وذو لكل مذكرو ذات
لكل مؤنث ويختصان
بلى ومنهم من يصرفهما
ويعرجهما ومن يستعمل
ذو للجمع في كل العموم
عن بعض طى بعد تصديره
بالاول ويؤيده قول ابن
الاصمغ الاصح امتناع
الطلاق على المؤنث (وذا)
حالة كونه (عدما) باتفاق
البصريين (أو) بعد (من
الاستفهاميتين) على الاصح
عندهم والمرجع في ذلك الى
السمع وكلاهما مسموع

ما لا يوجد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن بخلاف ما ذكر
فمرت بما لا مندوحة للشاعر عنه ليمكن قائل البيت المذكور ان يقول المرفوع
حكومته وانما كان المختار لنفسه من الاول لان الثاني يكاد يندب بالضرورة
اذ كل ما يدعى انه ضرورة يمكن ان يدعى تمكن الشاعر من تغييره امكن يلزم
تخييل الشاعر جميع العبارات التي يمكن اداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه (قوله
خاصة) أي موصوليتها خاصة بطى لانهم الذين يستعملونها كذلك وطى على وزن
سيدا بوقبيلة من اليمن (قوله من العرب) احتزبه عن تشبه بطى من المولدين
(قوله ويثرى الخ) الحفرة معروف والطى بناء البئر بالحجارة والشاهد في ذوحية
جاءت موصولة بمعنى التي أي التي حفرتها والتي طويتها وزعم ابن عصفور انه ذكر
البئر على معنى القليب (قوله والشهور عنهم افرادها الخ) أي في كل الاحوال
ويظهر المعنى بالعائد فعداهما من المشترك باعتبار المشهور (قوله ومنهم من يعرفها
الخ) تشبها بذي بمعنى صاحب بل حكى بعضهم أن هذه مقولة منها لا شتراكها في
التوصل الى الوصف بها (قوله بل حرفين) صوابه بل هما حرفان والنصب يقتضى
انه معطوف على الخبر فيكون النفي مسلطا عليه فيصير المعنى بل ليست حرفين وهو
غير صحيح (قوله انما يكون في الآخر) انظر هذا مع قولهم الجزء الاول من بعابك بني
لانه وسط الكلمة الا أن يقال صيرورة الآخر وسطا بطريق العروض لا بناء في البناء
(قوله فبني من الخ) تقدم الكلام عليه (قوله واستشكل الخ) يمكن الجواب
بما أسلفناه في الاسماء الستة وان الافتقار الى جملة عارضه لزومها للاضافة في
المعنى فيقتضى على مقتضى الاصل في الاسماء وهو الاعراب (قوله ومنهم من يصرفهما
ويعرجهما) صريح في أن تصرف ذواتا ثابتة تصرف ذو بمعنى صاحب
خاص بحالة الاعراب ومثله في الرضى امكن كلام ابن مالك وشراحه يدل على أن
التصرف يجري على البناء أيضا ويوافقه ما في نسخ الجامع الصحيحة من قوله ومنهم
من يصرفهما ومن يعرجهما ثم الظاهر على التصريف والاعراب تنوين المفرد وجمع
المؤنث ونصبه بالكسرة اذ لا مقتضى لسقوط التنوين وان سقط في ذى بمعنى
صاحب للاضافة اذ لا إضافة هنا الا ان سلم ما قيل ان ذواتا ثابتة ملازمة للاضافة
معنى ثم الظاهر أن كلامنا التثنية وجمع المذكور يختم بالتنوين فيقال ذوان وذوين
وذواتان وذواتين وذوون وذوون وانه على لغة التصريف والبناء يكون كل من
التثنية وجمع المذكور معربين وان كان المفرد مبني واجمع الذي مبني لان اعراب
الجمع هنا حملا على جمع ذو بمعنى صاحب (قوله فبني العموم الخ) أي بقوله
ومن يستعمل ذو للجمع (قوله بعدما) أي واقعا بعدها (قوله على الاصح)

لن سقابلة الصحيح في ذات كونهن للاشارة فلما دخلت علمها ما وهى في غاية الابهام
يردتها عن معنى الاشارة وجذبته الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من
تخصيصها بمن يعقل فليس فيها الابهام الذى في ما (قوله وقصيدة الخ) الشاهد فيه
ظاهر حيث استعمل من ذا معنى الذى أى من الذى قالها (قوله أمنت الخ) عجز
بيت صدره * عدد من ما عباد عليك امانة * وعدس ان كان اسما للبغل فهو نادى
حذف منه حرف النداء وان كان زجر للبغل فلا محمل له من الاعراب وامارة بكسر
الهمزة أى حكم مبتدأ خبره ما العباد واحتجوا أيضا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء
تقتلون أنفسكم وبقوله وما تلك بيمينك وأجيب بأن جملة تقتلون حال وكذا بيمينك
يجوز ان يصغور تغلق بيمينك بأعنى محذوف ولا ينبغي أن يقول عليه لان أعنى
معد بنفسه لا بالياء (قوله ولا حجة فيه) لان الظاهر ان ذا اسم اشارة بدليل
تدخلها التنبيه عليه مبتدأ وطلب خبر وتحملي حال من ضميره والتقدير وهذا
طلب محمول لك أو خبر أول وطلب خبر ثان وهو أظهر لان طلبا صفة مشبهة
أو بعضهم يمنع تقديم الحال على عاملها اذا كان صفة مشبهة هذا وقد قال المصنف
في حواشي الافية وهذا معنى ما قيل في تخريج البيت وان الاشارة لا يمشى
لان الطلب المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا ويشير به الى نفسه
وهل لأحد أن يقول هذا قام أو هذا كتب ويشير الى نفسه ولا أظن أحدا يقول
ذلك ولا يفويه وله أن يقول الذى كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك
الكتاب خطه انتهى وفي شرح الافية للجلال السيوطي وقال السراج البلقيني
يجوز أن يكون محذوف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا والتقدير هذا
الذى تحملي على حذوفه

فوالله ما نلت ولا نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

أى ما الذى نلت قال ولم أر أحد آخر جه انتهى أقول نص في المغنى على أن حذف
الموصول الالامى مذهب الكوفيين وان ابن مالك تابعهم لـ كن شرط في بعض
كتبه ~~ونه~~ وطوقا على موصول آخر وأنت خبر بأن المقصود تخريج
البيت على طريق البصر بين (قوله بل جميع أسماء الاشارة الخ) قد قدمنا انهم
احتجوا بما ظاهره مجي هؤلاء وتلك من الموصولات (قوله وأبلغ من ذلك الخ)
من الموصولات عندهم أيضا الأسماء المضافة نحو * يادارية بالعلباء فالسند *
فالعلباء صلة لدارمية والتمكدة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضرب بته فضر بته
صلة لرجل قال أبو حيان وإنظر على مذهبهم فى الأسماء المذكورة هل هى مبنية
أو معربة وعلى الاعراب يشك كل بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض (قوله

وقصيدة تانى الملوك غريبة
قد قلتم يقال من ذاقها
والكوفيون لا يلتزمون هذا
الشرط احتجوا بآية قوله * أمنت
وهذا تحملي لطلب
والذى تحمليه لطلب ولا حجة
فيه ولا يخفى من بين أسماء
الاشارة بذلك عندهم بل
جميع أسماء الاشارة يجوز
أن تكون عندهم موصولات
وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم
المحملي بال من قبيل الموصولات

كقوله

لعمرك أنت البيت الخ) كأن الداعي للكوفيين على جعل البيت في هذا البيت
اسم موصول أنه لا يصح الاخبار به عن أنت على الظاهر من جعله اسماء عرفا
ويمكن أن يجاب بأنه على حذف مضاف أي أنت صاحب البيت ونحوه وقوله أكرم
فعل مضارع وأهله مفعوله كما يدل عليه قول الشارح أي أنت الذي أكرم أهله
لان الصلة لا تكون الاجملة فإني بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل
واضافته الى أهله ليس كما ينبغي فتدبر (قوله دال على الاستفهام) فيه أن الإغناء
لا ينحصر في الاستفهام فقد ذكر الدماميني ان اهل البيت لا لغاء معنيين أحدهما
الاستفهام والثاني أن يكون المجموع اسم واحد موصولا أو نكرة موصوفة
وعليه بيت الكتاب * دعي ماذا علمت سأتيه * فالجمهور على أن ماذا كلمة مفعول
دعي ثم قال السبيري وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى
شيء لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقد يقال عدم ذكر الشارح
له اقلته حتى قبل انه لا يوجد الا في الشعر (قوله لا يعمل فيه ممتد) بذلك رد
ابن عصفور كون ماذا في قوله دعي ماذا علمت مفعولا لدعي بناء على انها
للاستفهام لان صرح بعضهم بان ماذا من بين أدوات الاستفهام مخصوصة
بجواز عمل ما قبلها فيها وقد ذكر ابن مالك هذه المسئلة في توضيحه واستشهد عليها
بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الافل أقول ماذا وقول بعض الصحابة رضي الله
عنهم فكان ماذا لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لان المعنى ليس عليه
(قوله فذا غير ملغاة) لانه بدل من ما هو ممتد أو ذا وصلته خبر (قوله كانت ملغاة)
لانه حينئذ يدل من ذال لانه منصوب على انه مفعول مقدم (قوله مع دخول الجار الخ)
أي لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الاف لان
الاستفهامية اذا دخل عليها الجار حذفت ألفه والتطرفة افرقا بينها وبين الموصولة
نحو عما يقولون لان الصلة والموصول كالاسم الواحد لا ما شذ كما ورد في صحيح مسلم
وأقول بمذاخر من من خطه بحذف الاف مع كون ما مركبة مع ذا (قوله وكذا ان
كانت للاشارة الخ) تلخص مما ذكره الشارح ان ماذا ثلاث استعمالات
وبقي عليه رابع وهو أحد قسمي الإغناء وهو ان يكون اسما واحدا موصولا وقد
ذكرناه ونقصه بل ذلك يطلب من المعنى وحواشيه (قوله لانها حينئذ تدخل على
المفرد) أي وهو لا يكون صلة غير آل قال الناصر اللقاني لا يخفى ان ذا مشتركة بين
الاشارة والموصولة وقد نص الأصايبون على اطلاق المشترك على معنييه معا
حقيقة على الصحيح فاشتراط أن لا تكون ذا للاشارة انما ينبغي على المرجوح
اذلا استحالة في اجتماع معرفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين أقول الاشتراك

لعمرك أنت البيت اكرم أهله
وأقدم من افدائه بالاصائل
أي لانت الذي اكرمه أهله
فاكرم صلة البيت ومحل كون
ذا موصولة اذ لم تلغ ولم تكن
للاشارة فان الغيت بأن
كانت مركبة مع ما أو من لم
تكن موصولة بل تكون مع
ما قبلها اسما واحدا الاعلى
الاستفهام لا يعمل فيه
فهو مل متقدم ويظهر أثر
ذلك في البذل اذا قلت مثلا
من ذا ضربت زيداً أم عمرا
فان رفعت البذل فذا
غير ملغاة وان نصبته
كانت ملغاة ويدل على
انغائها أيضا اثبات أف
مع دخول الجار عليها
في نحو قولهم عما اذا تسال
وكذا ان كانت للاشارة
لانها حينئذ تدخل على
المفرد نحو من ذا الذهاب
وماذا التواني والمفرد لا يكون
صلة غير آل ولما أمسى
الكلام على الموصولات
شرع في بيان الصلة فقال
(وصلة آل) الموصولة
(الوصف) الصريح وقد مر
الكلام عليه (وصلة غيرها)
من الموصولات (اماجلة)

ذكره ليس مبنياً على ما ذكر بل لان الموصولة توصل بالجملة وما بعد الاشارة
 مرد كما يؤخذ من كلام الشارح فتدبر (قوله وشرطه الخ) قال ابن مالك في شرح
 سيبويه لا توصل بجملة لا يجهل معناها احد نحو جاء الذي حاجبناه فوق عينيه
 (قوله خبرية) لانه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب
 قبل حال الخطاب والجل الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها وأما قوله
 وانى لراج نظرة قبل التي * اعلى وان سطت نواها زورها
 على اضممار القول أى التى أقول اعلى أو الصلة جملة أزورها وخبر اعل محذوف كذا
 فى المغنى فى بحث الجملة المعترضة وقال فى حوائش الألفية وقوله قبل التى اعلى وان
 سطت نواها أزورها عندي كقولهم ان جئتنى لا كرمك أعنى انه فى نسبة التقديم
 فى قوله لا كرمك على ما قبله وهوان جئتنى على تقدير حذف شئ مدلول عليه بالتأخر
 وأصله قبل التى أزورها ولكنه قدم انترجى وأما تقدير القول فلا يذوقه عاقل وتقع
 القسمية صلة نحو وان منكم من لم يطئن بهسى مستثناة من الانشائية وقيل الصلة
 جملة الجواب وهى خبرية وجملة القسم وان كانت انشائية فمبذولة لثابتها بل
 لتقوية ما بعدها وتأكيداً ويستثنى من الخبرية التعجيبة بناء على انها لا توصل
 به لانه عرض فيها معنى يناقض الصلة لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففيه
 ايهام منافي لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح (قوله وهى الجملة الخ) مر
 فى بحث الكلام ما يتعلق به (قوله فيجس ايهامها) لا يخفى ان المهمة ضد المصلحة
 والمجهول ضد المعهود فاستثناء المهمة من المعهود ليس على ما ينبغي اذ المهمة معلومة
 للمخاطب على الاجمال ولومن الكلام الذى قبل الموصول فالوجه أن يقول معهوده
 مفصلة الا فى مقام الخ فان قيل الموصول معرفة معهوده للمخاطب باعتبار الصلة فلا
 ايهام قلنا اذالك بالنظر الى أصل الوضع لكن قديم يدل عنه كإلى المعرى بلام
 العهد الذهبى قيل ووردت أيضاً غير معهودة فى غير ذلك كقوله تعالى واتقوا النار
 التى وقودها الناس والحجارة وكون النار توقد بالناس والحجارة غير معلوم عندهم
 وقد يجاب باحتمال انه تقدم لهم سماع بذلك من أهل الكتاب أرمن النبي صلى الله
 عليه وسلم أو سمعوه قبل هذه الآية من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية
 التحريم وان كانت سورة مدنية لالانها مكية كما يفرضه قول الزمخشري فى توجيه
 تعريف النار فى سورة البقرة وتشكيها فى سورة التحريم ان الآية فى سورة
 التحريم نزلت أولاً لا يجهل فمعرفة ما نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة
 البقرة مشاربها الى ما عرفوه انتهى فقد اعترضه الجلال البلقيني بأنه يلزم عليه ان
 تكون سورة التحريم مكية وليس كذلك لاهام مدنية والبقرة مدنية قال والعجب

وشرطها اسمية كانت
 أو فعلية ان تكون خبرية
 وهى المحتملة للصديق
 والكذب فى نفسها من غير
 نظر الى قائلها وان تكون
 معهودة للمخاطب ليميز
 بها الموصول الا فى مقام
 التحويل والتنظيم فيجس
 ايهامها نحو فأوحى الى عبده
 ما أوحى وان لا تكون
 مستدعية كلاماً قبلها

ان ابا حيان تبع الزمخشري في سورة البقرة مع جزمه في سورة التحريم بانهم امد
ولم يستثن منها الآية المذكورة ولا يقدم على الاستثناء الابنقل ويدل على
ايضا مدنية نزولها في شرب العسل عند زنب بنت جحش وظاهر عائشة
وحفصة على الكلام الذي قاله كما ثبت في الصحيحين عن عائشة ايضا فلم تنزل فيه
الآية ولا معارضة بينه وبين القصة الاولى خلافا للثوري في شرح مسلم لان
القصة متعددة والاولى نزلت فيها السورة والثانية لم ينزل فيها شيء ولذا انى الضمير
في ان تنوبا وان تظاهرا (قوله فلا يقال جاء الذي لكه الخ) ولا جاء الذي
أبوه قائم لان فيه استعمال حتى من غير ترميم غيا وفس عليه ما شبه به (قوله
غالبا) من غير الغالب ما أشار اليه بقوله وقد يخلفه الظاهر بقوله أجاز ابن
الصائع (قوله طبق الموصول) المراد بالمطابقة ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث
يجوز الامران أو يتبين أحدهما على ما يأتي (قوله ليربطها بالموصول) لان ما تضمنته
الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أو سببه أو محكوم به هو أو سببه فلا بد من ذكر
نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه وذلك النائب هو
الضمير ولولم يذكر في الصلة لبق الحكم أجنبيا لان الجملة مستقلة بنفسها بقوله
وقد يخلفه الظاهر) ليس هذا تكرارا مع قوله أول الباب أو خلفه فان المراد
بخلاف العائد هو الاسم الظاهر اذ لم يستفد من ذلك قسلة وجود الخلف (قوله
سعاد الخ) صدر بيت يحزه * واعراضها عنك استمر وزاد * ومثله * وأنت الذي
في رحمة الله أجمع * قال بعضهم وسيؤيه لا يجوز هذا في خبر المبتدأ فآخرى ان لا
يجزه في الصلة (قوله ولا بد للموصول من الصلة) أي ملفوظة أو منوية بدليل قوله
ويجوز حذفها الخ وانما افتقر الموصول اليها ليتعرف بالعهد الذي فيها كما مر
(قوله ومن تأخرها عنه الخ) فلا يجوز تقدمها ولا شيء من أجزائها على الموصول لان
الموصول كصدر الكلام والصلة كجزءها فيجب أن يتصلا ولا يتقدم الصلة ولا شيء
يتعلق بها وأما وكفوا به من الراهدين الى علمكم من القائلين اني اسكن من انما يحسن
وأنا على ذلكم من الشاهدين فخر في ذلك وامثاله متعلق بخلاف يدل عليه
الصلة والتقدير مثلا زاهدين فيه من الراهدين لا أعني من الراهدين كما يقول المبرد
لان أعني لا تتعدى بحرف الجر وهو من الراهدين صفة لراهمين مؤكدة
تقول عالم من العلماء أو صفة مبيدة أي زاهدين بالغتهم الزهدين ان يعدوا في
الراهمين لان الزاهد قد لا يكون عريضا في الرهد بحيث يعد في الراهمين اذا عدوا
أو يكون خيرا ثانيا كل محتمل وذهب ابن الحاجب في الامالى الى ان الطرف في
ذلك كلمة متعلق بنفس الصلة لا بالما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزأ
من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمتنع التسليم فيها واهدا فارق

فلا يقال جاء الذي لكنه قائم
لان فيه استعمال لكن من
غير استدراك ولا بد ان
تكون الصلة (ذات ضمير)
غالبا (طبق الموصول) أي
مطابق له في الافراد
والذك كبر وفروعهما
ليربطها به وهذا الضمير
يسمى (عائدا) اعوده الى
الموصول وقد يخلفه الظاهر
فيقوم مقامه كقوله

سعاد التي أنشأك حب سعاد
أي حبها وأجاز ابن الصائع
خلو الصفة منه اذا عطف
عليها بالفاء جملة مستتمة
عليه نحو الذي يقوم أخوك
فيغضب هو زيد لموصول
الارتباط بالانفاء وصيرورتها
جملة واحدة ولا بد للموصولة
من الصلة ومن تأخرها عنه
لانها من كماله ومنزلة منزلة
جزئه المتأخر

ها يجعل صلتها الوصف الصريح لا يكون معه كالاسم الواحد (قوله وان هذا معنى
 صا) أى لاجل ان الصلة من كماله الخ (قوله ولا يجوز الفصل بينهما وبينه بفواصل)
 كذا بينه وبين معمولها وبين بعض الصلة وبعض والمراد فاصل أجنبي ومنه تابع
 الموصول وما استثنى منه بخلاف غيره كعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو الذى
 ياهضرت ومثله الجملة المعترضة كقوله * ذاك الذى وأيمك يعرف ما لك *
 ثم اتفقد الكلام تقوية فليست كالأجنبي الصرف وهذا الفصل بالأجنبي كقوله
 وأنقض من وصفت الى فيه * لسانى معشر عنهم اذود
 الى متعلق بأبغض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما لسانى وفيه وهو أجنبي
 من وصفت الذى هو صلة وما عملت فيه له علاقة بالمضاف الى الموصول وهو أبغض
 والاصل تأخير به بعد لسانى أى وأبغض من وصفت فيه لسانى الى معشر ويستثنى
 من الموصول أل فلا تفصل من صلتها ولا غير الأجنبي كالموصول كأنه موصول الحرفى
 (قوله ويجوز حذفها الخ) عبارة التسهيل وقد يحذف ما علم من موصول غير الالف
 واللام ومن صلة غيره ما انتهت وفيها استثناء الالف واللام من الموصول وصلتها
 من الصلة واشترط الدليل لحذف الموصول كالصلة وعبارة الشارح لا تعيد هذين
 الأمرين ثم ان هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والاحفش ومذهب البصريين
 المنع وما ورد بخصوص بالشعر وأما قوله تعالى آمنابالذى أنزل اليك وأنزل اليكم
 فأنزل اليكم معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ولا يكون المنزل كتابا
 احدها لان المراد كل مكتوب والالف واللام فى الكتاب للجنس لا للعهد هذا
 مراده بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع
 انما معطوف عليها التى اذا قصده الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة
 والكبيرة وصلتا الى حد لا يمكن شرحه فلذا تركنا على ايهامها بغير صلة مبينة
 (قوله جازى العائد وجهان) يستثنى منه أل فيلزم فى ضميرها اعتبار المعنى كفى
 الجامع كالضارب والضاربان والضاربون لانهم لما تروا صلتهم منزلة الموصول فى
 الاعراب تروا لها منزلة فى المعنى والمراد بالعائد ما يعود الى الموصول المذكور سواء
 كان هو العائد اصطلاحاً أو كان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شئ
 له انظ ومعنى متخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحوكم وكأى ومن وما
 الشرطيتين واعلم انه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى قال فى الجامع
 فتدريم مراعاة اللفظ نحو بلى من أسلم وجهه الآية أولى من تأخيرها نحو لانت
 الهالى الذى كنت مرة سمعناه انتهى أى فراعى معنى الذى فقال أنت بالخطاب
 ثم لفظه فقال به بالغيبة وفى التمثيل بالبيت نظر لانه ليس موصولا مشتركا كما هو

وان هذا معنى ناقصا ولا يجوز
 الفصل بينهما وبينه بفواصل
 ويجوز حذفها كالموصول
 ان دل عام ادليل كقوله
 نحن الا الى فاجمع جوف
 على ثم وجههم اليك
 أى نحن الا الى عرفوا
 بالجماعة (قوله) اعلم
 ان الموصول ان لما ذن لفظه
 معناه وجب مطابقة العائد
 له لفظا ومعنى وان خالف
 لفظه معناه بأن كان مفرد
 اللفظ مذكرا أو أريده غير
 ذلك كمن وما جازى العائد
 وجهان أحدهما وهو
 الاكثر مراعاة اللفظ نحو
 ومنهم من يستمع اليك والثانى
 مراعاة المعنى نحو ومنهم من
 يستمعون اليك ما لم يحصل
 من مطابقة اللفظ ليس نحو
 أعط من سألتك

موسوع المسئلة فالأولى التمثيل بنحو قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث
ايضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها مزايا ولعلهم عذاب مهين واذا تنلى علم
آياتنا وبه يعلم ما في قول العلم القراني ولم يجئ في القرآن البتة بالحمل على المعنى
الآفي موضع واحد وهو قوله تعالى وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورهم
ومحرم على أزواجنا فان خالصة حملا على معنى ما ثم راعى اللفظ فذكر وقال
محرم انتهى وقد يقال كلام القراني فيما ذالم يكن الامر اعاد اللفظ ومعنى مرة
واحدة وهنار وعي اللفظ مرة أو لا في شتى ثم المعنى في أولئك ثم اللفظ في عليه
في الحقيقة المنقذ ثم مراعاة اللفظ تأمل وفي التسهيل ما يدل لذلك وعبارتهو يعتبر
المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا ويعتبر اللفظ بعد ذلك وفي شرحه للدماميني
والرضي ما ينبغي مراجعته (قوله ولا يقال من ألك) اذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع
ارادة المؤنث حصل الالباس بالمد كرفان قيل الالباس بالمفرد موجود لو قيل فيما
سلف يستمع فهو لا روي دونه أجيب بان في الآية ما يدل على المراد كما يظهر بالتأمل
في سياقها فلا يلبس (قوله أو نج نحوم من هي الخ) لانه لو قيل من هي احمر أمك أو من
هو حمراء أمك لزم الاخبار في جملة الصلة بالمد كمر عن المؤنث وبالعكس ولو قيل
من هو احمر أمك لزم تخالف الموصول وخبره لان الصلة والموصول كشي واحد
فكانت حينئذ اخبرت عن موصول مد كمر بمؤنث وظاهر الالاقه انه لا فرق في
الوصف الواقع خبرا في جملة الصلة بين أن يكون مما لا يستوي فيه المد كمر والمؤنث
أو مما يستوي وأجاز ابن السراج رعاية اللفظ اذا كان مما يستوي فيه المد كمر
والمؤنث نحوم من هو محسن امك لان محسنه شبه بموضع ونحوه من الصفات الجارية
على الاناث بل لفظ خال من العلامة وهو مردود بانه قريب في الفج من قولنا هي
احمر أمك نعم قال في التسهيل ان حذف هي سهل التذ كير فتقول من محسن
أمك اذ ليس فيها من القبح ما في الذي قبلها قال بعضهم وينبغي أن يجوز عنده
من هي طريف ومن هي كريم أمك شبه طريف وكريم بحرف يجر يجر يجر يجر
ان يجيز من هي احمر أمك بمن هو أفضل لكمه منعها واعلم ان المصنف في الجامع
ذكر هذه المسئلة في قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز
اجتماعهما وضع الهماسئلة أخرى وأشار لجهة كلام ابن السراج فقال ويمنع أي
من جواز اجتماع الحملين ما أدى الى مخالفة الخبر الفعلي لا خبر عنه نحوم من كان
يقوم ان أخوالك بخلاف الامن كان هوذا أرا الى اتباع ما لا يؤنث بالثناء من وصف
خاص بالمد كمر على المؤنث أو بالعكس نحوم من كانت حمراء وشيخا جاريته ومن
كان حمراء أو عجوزا أمك انتهى (قوله سابق) أي سابق على الضمير سواء سبق

ولا يقال من سالك أو وقع
نحوم من هي حمراء أمك
فوجب حينئذ مراعاة المعنى
ومالم يفسد المعنى سابق
فجاء مراعاته كقوله

الموصول كما في البيت أولا كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل
 لحافين أنت تعمل وإنما اختيار مراعاة المعنى حيث بدأ بحمل من الاعتقاد
 في قوى جانبه وإن لم يندأ عن ترك مراعاته محذور فلم ينته إلى رتبة التي جوب
 قوله كقوله وإن من النسوان الخ فان قوله من النسوان عائشة والمعنى التأنيث
 في هي ويقال هاج التثنية وكذا تصح (قوله ان كان فاء لا الخ) ولا يجوز
 الحذف في نحو جاء الاء ان قاما أو ضربا ببناء ضربا للمفعول ولا في نحو جاء الذي القائم
 هو ولا في نحو جاء الذي ان عمرا هو ولا في نحو جاء الذي ماهو مطلقا ولا في نحو
 جاء اللذان كأنما مطلقين لأن الفاعل وثابت لا يحذفان وكون الضمير خبر مبتدأ قليل
 فلا يكون في الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف
 هو المبتدأ الأكثر وقومهم مبرأ وحكم خبرا التام حكيم خبر المبتدأ واسم التام
 كالفاعل كذا لو ابرتمهم قال شيخنا العلامة أنت خير بان الفاعل يحذف
 في مسائل فينبغي تقييد عدم حذف عائدة الموصول اذا كان فاعلا بغيرها أخذ من
 لتعليل وان اقصى الخلافهم خلافة فيجوز جاء الذي ضرب زيد حسن على انه
 مصدر مضاف الى المفعول أي الذي ضرب به زيد حسن فحذف مبتدأ مضاف الى
 الفاعل وهو الهاء عائدة على الموصول وزيد مفعول وحسن خبر فليحذف (قوله
 ان اخبر عنه بمفرد) احترز به من نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار أو هو
 عندك ولا يجوز حذف الضمير مع ارادته لان الخبر غير مفرد صالح لكونه صلة تامة
 فلم يكن فيما أبقى دليلا ما اتى وقضية ذلك جواز الحذف اذا كان الخبر جملة لا تصلح
 لان تكون صلة لعدم العائد وبه صرح بعضهم (قوله ولم يكن بعد في الخ) احترز
 به عن نحو جاء الذي ماهو مسافر والذي ما قائم الا هو والذي انما في الدار هو
 والذي زيد وهو منطلقان والذي هو وزيد منطلقان لان حذفه وحده في الأول
 من هذين يؤدي إلى بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ومع العاطف فيه صورة
 الاخبار عن مفرد مبتدئ وحذفه في الثاني يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا
 و يشترط أيضا ان لا يكون محذولا لنحو جاء الذي لولا هو وقعت لان الخبر بعد
 لولا محذوف فلو حذف المبتدأ وقع لا محذور (قوله الا ان طالت الصلة) اما معمول
 الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر كالأية أو تأخر نحو ما أتانا الذي قائل لك
 سواء وانما لم يشترطوا الطول في صلة أي لأن ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم
 مقام الطول (قوله وهو الذي في السماء اله) أي أطول الصلة بالعطف وبالمعمول
 وانما احتج إلى الاضمار في الآية لان المرفوع ان قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير
 المبتدأ أو مبتدأ في الظرف ضمير للمبتدأ للموصول قال في الباب الثامن من المعنى ولا

وان من النسوان من هي
 روضة * فتح الرياض نحوها
 وتصريح * والغالب في
 الامانة المستعملة عليه الصلة
 ذكره في اللفظ (وقد
 يحذف) مرفوعا ومنصوبا
 و مجرورا فالرفوع ان كان
 فاعلا أو نائباعنه أو خبرا
 لمبتدأ أو ناسخ أو اسمها لم
 يحذف حذفه وان كان مبتدأ
 جار حذفه ان اخبر بمرعنه
 بمفرد ولم يكن بعد في ولا أداة
 حصر ولا معطوفا على غيره
 ولا معطوفا عليه غيره
 (نحو) انزع من كل
 شجرة (أيهم أشد) أي الذي
 هو أشد ولا فرق في جواز
 حذف المرفوع بين سلت أي
 وغيرها لكان لا يكثر الحذف
 في صلة غيرها الا اذا طالت
 الصلة فنحو وهو الذي في
 السماء اله والا فالحذف

يحسن تقدير الظرف صلة والبدال من الضمير المستتر فيه والتقدير وفي الارض
 كذلك انضمته الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل باستثناءه ولا
 الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخصيص من محذور فاما ان يكون
 موقفا فيما يجوز الى تأويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الارض
 اله مبتدأ وخبر لا يلزم فساد المعنى ان استوفى وخلو الصفة من عائد ان عطف
 (قوله قليل شاذ) لواقصر على قوله شاذ كفي وعبارة الجامع ونحو مثلا ما بعوضه
 شاذ انتهت ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر تماما على الذى أحسن يضم النون أى
 على الذى هو أحسن دين وأرضاه وقيل الآية مما طالت فيه الصلة أى على الذى
 أحسن من غيره (قوله لاسمى ما زيد بالرفع) أى بناء على ان ما موصولة لا تذكر
 موصوفة والاصل لامثل الذى هو زيد لا مثل شئ موزيد (قوله ان كان
 منفصلا لم يجوز حذفه) لان المنفصل قائم بنفسه فجرى مجرى الظاهر وأيضاً لو حذف
 فانت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام قال فى التصريح وانما
 حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان
 تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضمير بن المتحدى الرتبة فى ضمير الغيبة وهو قليل
 انتهى وأنت خير بان هذا انما يصلح حكمه لتقديره منفصلا لا حذفه الا أن يقال
 ان مراده هذا المنفصل فى قوة المتصل لان المقام للاتصال وانما عدل عنه خوفا
 ماذ كر وهو امر افطى فليتأمل وهذا ينبغي على مسألة هي ان المنفصل هل يتمتع
 حذفه مطلقا أو ان كان لغرض معنوى كالمحصول فى قولك جاء الذى لم أضرب الاياه
 والمخصوص كقولك جاء الذى اياه لم أضرب لان حذف الاولى يستلزم حذف الا
 فيتموهم فى الفعل عن المذكور والمراد فيه عن غيره والثانى مقبول للاختصاص
 لانه عند الحذف يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا ظاهر التعليل الاول الاول
 وهو ظاهر اطلاق التسهيل وشروحه والوضع وظاهر التعليل الثانى الثانى وبه
 صرح فى الجامع فقال وهو امام متصل أو منفصل لغرض افطى تخوفا كهيى بما آتاهم
 ربه انتهى أى بالذى آتاهم اياه ولا يقدر اياه موه لما قال فى التصريح قال الفصل
 فى ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه وصرح الرضى بان المتمتع حذفه هو المنفصل بالافقط
 (قوله متعينا للربط) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو الذى
 ضربته فى داره زيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب اذ يستغنى عنه بالجورور
 ولا يدرى حيث أريد المضروب أم غيره وبذلك علم ان محل الامتناع اذا أريد
 حذفه مع ملاحظة كونه رابطا للتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم
 فى المقام وقول المصنف فى الحوائى وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما

قليل شاذ الا فى قولهم لاسمى
 زيد بالرفع فانه متعدي غير
 شاذ تنزىلا لاسمى منزلة الا
 الاستثنائية والمنصوب ان
 كان منفصلا لم يجوز حذفه
 أو متصلا متعينا للربط

صريح في تسمية كثره حذفه (قوله وصفنا عاملا) أي ناصبا بالعاملة تقديره بان تو
 فيه يبروط العمل لان اضافته حينئذ كالاضافة فالضمير في محمل نصب فهو مثل
 المنصوب في المعنى (قوله ليس اسم مفعول) لوقال بدله وليس نائباً عن الفاعل كما
 عبر في المحترز كان أولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول عما يتعدى الى اثنين
 أو ثلاثة ولا يكون المضاف اليه نائباً عن الفاعل فلا يمتنع حذفه (قوله فاقض ما أنت
 قاض) أي ما أنت قاضيه يجوز عند الرضي أن يكون الاصل قاض اياه لانه انما يمنع
 حذف المنفصل الواقع بعد الاو قواهم متى تأتى الاتصال لا يعدل عنه الى الاتصال
 محمول على الاستعمال بالفعل لا التقدير قال المصنف في الخواشي وما هذه بحتم
 أن تكون مصدرية أي اقض قضاءك أو مدة قضاءك بدليل انما تقتضي هذه
 الحياة الدنيا (قوله ما لله صانع) أي ما لله صانع (قوله ان تعين للربط) لانه لا بد
 بعد حذف الجرور من حذف الجار أيضاً لادراك حرف جر بلا مجرور فيه يعني ان
 يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره وربما حذف وان لم يتعين نحو الذي مررت
 ويد أي مررت به وان احتمل مررت له أو معه ومذهب الكسائي في مثله التدرج
 في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل بالفعل فيصير منصوباً
 فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخش حذفهما معاً اذ ليس حذف حرف الجر
 قياساً في كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها
 مع المجرور بها (قوله وكان الموصول الخ) ستأتي أمثلتها على الترتيب اعلم ان هذه
 شروط الحذف القياسية في رد على ما قاوه نحو ذلك الذي يشر الله عباده حيث
 حذف الضمير الجرور مع انشاء جرائر موصول فان الحذف فيه جائز غير قياس وانما
 كان جائزاً لان الحرف متعين والحرف اذا كان متعيناً جاز الحذف سواء كان اسماً
 كما قاله ابن مالك ونارعه أبو حيان بانهم انما ذكروا ذلك في الخبر لا الصلة فلا يذهب
 اليه الا بسمع ولا يفي القياس ومذهب يونس ومن تبعه الى ان الذي في الآية
 موصول حرى ولا حذف وانما كان حذفه عند الشرط المذكور قياساً لان
 الضمير عبارة عن الموصول والجار اهما من جهة المعنى واحذف اذا حذف الجار مع
 الجرور كان في الكلام ما يدل عليه ما وما كانه بدل عنهما (قوله والمضاف للموصول)
 أي لان المضاف والمضاف اليه كاشئ واحد ويحتمل ان المضاف للموصوف
 بالموصول كذلك نحو مررت بفلام الرجل الذي مررت به (قوله أو الموصوف
 بالموصول) انما أقيم الموصوف بالموصول مقامه لانه نفسه في المعنى (قوله معنى)
 أي سواء تعلق بالفظ أو لا وقوله وتعلقاً أي لفظاً ومعنى أو بمعنى فقط نحو قوله
 تعالى فاصدع بما تؤمر وهو يصدق على نحو قولك انا أشرب بالماء الذي شربت

وصفنا عاملا ليس اسم مفعول
 نحو (قوله فاقض ما أنت قاض)
 أي ما أنت قاضيه وقوله
 امرئ متدري الطوارق
 بالحمى ولا واجرات الطير
 ما لله صانع والثاني يجوز
 حذفه أيضا ان تعين للربط
 وكان الموصول أو المضاف
 للموصول أو الموصوف
 بالموصول مجروراً بحرف
 ما جره العائد معنى ومثلهما
 ولم يكن العائد محموراً
 ولا نائباً عن الناصب
 ولا موقفاً حذفه في البس نحو
 (وإشرب مما تشربون)

اغطرها القدر * أي ركزت
اليه وقولك مررت بغلام
الذي مررت أي به ان لم يتعين
العامد للربط كمررت
بالذي مررت به في داره
أو جرماء بغير حرف كجاء
غلام الذي أتت غلامه أولم
يجر الموصول أسلا كجاء
الذي مررت به أو جرح بحرف
تمائل لما جربه العائد لفظا
لامعنى كمررت بالذي
مررت به لان أحد الحرفين
للسببية أو لفظا ومعنى
لامتعلقا كمررت بالذي
مررت به أو كان محصورا
كمررت بالذي ما مررت الا
به أو نائبيا عن الفاعل
كمررت بالذي مررت به
أو حذفه ملبسا كمررت
فما رغبت فيه لم يجز الحذف
في السور كجاء أو علم ان هذه
الشروط التي ذكرناها
ليجوز حذف العائد
من حيث هو لم يصحح بها
واعله انما تركها الحالة على
الامثلة فانها جامعة للشروط
وصلة غير آل اما جملة كأمس
(أو طرف أو) جار ومجرور
تاما أي تتم بها الفائدة
كجاء الذي عندك أو في الدار
فلا يوصل بها لا يكون كذلك
وكلامه ما اذا وقع استين

مفان كلام الباء ومن للتبعيض فهي عامة ثلثان معنى ومتعلقة وان اختلف
انظهما وقال المرادى وان ثلثا لا معنى واختلاف اللفظ الم تحذف فاشتراط المثلية
في اللفظ وكان الشارح لم يمتد به لان ظاهر كلامهم بخلافه كيف وقدمه لواجب * فج
لان منها بالذي أنت بائع * ومثل في الألفية عمر بالذي مررت وحوزوا في الاقول ان
يكون مفعلا للفاعل وان يكون مفعلا للمفعول (قوله أي منه) ولا يقدر تشريؤه اذ الذي
يستقر مشرو بالهم لا يشترط أحد (قوله لا تركزن الخ) فأنه كعب بن زهير وانما
الفرار من القتل ويعصره - حلات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل
وهو أبو قبيلة من باهلة (قوله بالذي مررت به) التمثيل به أولى من التمثيل بمررت ليعلم
اختلاف الجار معنى متعلقا يمنع الحذف فانه في مررت منع لذلك ولان الجار ونائب
عن الفاعل والغرض عدم تدخل أمثلة المنع (قوله لان أحد الحرفين للسببية) أي
والآخر للاصاق (قوله أو كان محصورا) لان حذفه حينئذ يفسد المعنى (قوله
أو نائبيا عن الفاعل) لان نائب الفاعل لا يحذف مع ان نائب الفاعل في المثال
المذكور انما هو الجار والمجرور (قوله أو حذفه ملبسا كمررت الخ) فانه لو
حذف لتبادر الى الدهن ان المحذوف عنه (قوله لم يجز الحذف) أجاز ان مالئ
في الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول بعد العلة
كقوله

لو ان ما عالجت ابن فؤادها * فقام استلين به لان الجندل
أي عالجته وذلك كمررت به انه ضرورية (قوله من حيث هو) أي لا من حيث
كونه مجرورا أي - واء كأمس فوها أو منصوبا أو مجرورا (قوله فانها جامعة
لشروط) فيه ان من جملة شروط حذف الموصوب ان يكون ناسبا مفعلا أو موصوفا
والمجرور وان يكون الموصول أو الناصف الى الموصول أو الموصوف مجرورا بمثل
ما جربه العائد واعتذر بعضهم عن تركها بأنه انما يلزم أب يد كمررتا من الشروط
ما هو خاص بهذا الباب وقد علم ان كل ما وقع في لبس امتنع حذفه وان نائب الفاعل
كالفاعل في أحكامه من امتناع حذفه وان الفصلة اذا حضرت امتنع حذفها
(قوله أي تتم بها الفائدة) أي بدون ملاحظة المتعلق والافتقار الى الذي يكمل
الذي أمس من أمثلة غيراته من تتم بها الفائدة اذ لوحظ ان التقدير حصل بك
واسم - فقرأ أمس وقال أبو حيان ضابط القام أن يكون تعلقه بما بالكون العام
يحصل به فائدة محورية في الدار وزيد عندك (قوله بما لا يكون كذلك) أي
تاما فلا يقال مررت بالذي اليوم ولا بالذي في مكان لان الصلة التي بها يحصل
للمحاطب العلم بها المزيل للاحكام حتى يحصل له البيان ولا يتبع الياء - ما الا اذا

وكلامه ما اذا وقع استين (منعلقان باستقر)

كانا ناقصين (قوله وشبهه) من حصل وثبت وشجوهه مما سمعوه كونا عاماً أو
مطلقاً بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل مثله في
الموصول نحو نزلنا الذي البارحة أو في موصوف بالموصول نحو نزلنا المنزل الذي
البارحة وبحث بعض المتأخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما إذا لم يقسم
الدليل عليه والالم يجب ذكره كما يقال اعتكف زيد في الجامع وعمر في المسجد
فتقول بل نزل الذي في المسجد وعمر الذي في الجامع وهو قياس ما ذكره في خبر
المبتدأ (قوله محذوفاً) والعائد علة المنتقل إلى الظرف نحو جاء الذي عندك أو
في الدار أو ما لا يسه فاعله نحو جاء الذي عندك أخوه والذي في الدار أبوه (قوله
لا فراده) قال في المغني قال ابن يعيش وإنما يجوز في الصلة أن يقال إن نحو جاء
الذي في الدار بتقدير مـ مقتر على أنه خبر لمحذوف على حذف قراءة بعضهم تماماً على
الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك والطراد هذا قال الدماميني ينبغي أن يعمل المنع
بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقي صالحاً للوصل به وهو متخالف في
قولك جاء الذي في الدار ضرورة أنك إذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف كنت
قد حذفته مع صلاحية الباقي للوصل به إذا جاز والمجرور يصح وقوعه ما صـلة
فحصل اللبس على هذا التقدير وهذا خير من التعليل بقلة ذلك والطراد هذا
المعترف باللام (قوله أي أداة التعريف) أي آلتها وأداة التعريف
تنصرف إلى آل فهو في حكم المقيدة فلا يقال إن هذا الملاق في محل التقييد
(قوله وسيمو به يخالفه الخ) حاصل قوله أن آل يجملتها تعرف وإن الهمزة زائدة
لا أصلية وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظر إذ لا معنى لأن آل يجملتها تعرف إلا
أنها موضوع للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة إلا أن يجاب
بأن المنافي لوضع آل للتعريف كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لا زائدة
في حرف التعريف بمعنى أنها ليست حرفاً أصلياً بل ليس سقوطها ولذلك نظائر منها
استعمل فإنه موضوع للطلب مع أن الهمزة والسير والتأني في زوائد منها العمل فإنها
موضوعة للترجي مع أن لامها الأولى زائدة ومنها العلم الذي قارنت آل وضعه فإنها
زائدة فيه (قوله واستدل على صحته بوجوه) قال الصحيح عندي قول الخليل سلامته
من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظر أحدها تصدير زيادة فيما
لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد
ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف همزة وصل ولا نظير لذلك الرابع
لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحترزنا بالزوم ونفي السبب
من همزة أيمن في القسم فإنها تكسر وتفتح وكسرها هو الأصل وفتحها الثلاثي منتقل

وشبهه مما هو فعل حال كونه
(محذوفاً) وجوباً بالاجتماع
ولاشبهه مما هو اسم لا فراده
وهما في اصطلاح النحاة
كألفه والمساكين في اصطلاح
الفقهاء إذا أطلق أحدهما
شمل الآخر وإذا ذكر
فلكل معنى ولذلك نظائر
منها الأيمان والاسلام
والشرك والكافر * (ثم)
الخامس من المعارف (ذو
الأداة) أي أداة التعريف
(وهي آل) بجملتها للتعريف
(عند الخليل وسيمويه) لكن
الخليل الهمزة عنده أصلية
فهـي همزة قطع كهمزة أم
وان حذف في الوصل لكثرة
الاستعمال وسيمويه يخالفه
في أصل الهمزة فهـي
عنده همزة وصل زائدة لكنها
معتد بها في الوضع هذا
ما ذكره ابن مالك في شرح
التسهيل من الخلاف بينهما
ورافق فيه الخليل فيما ذهب
إليه واستدل على صحته بوجوه
ذكرها فيه وأطال في تقريرها

أمن كسرة إلى فمتين دون ما جرحه من الخامس أن المعروف الاستغناء بالحركة
المقولة إلى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف الاشد وهذا السادس
انما هو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم يا الله ولا في قولهم أنا الله لأفعلن (قوله
وتأذنه أبو حيان الخ) وذلك لانه اعتبر في الأول بلام فان اللام الأولى زائدة
والثاني بأنه لا يلزم سيبويه انما يلزم من قال أداة التعريف اللام وحدها والثالث
بأنه مشترك الزام بأن عدم الظير يلزم على مذهب الخليل لانه لا توجد همزة
قطع التزم وصلها والرابع أن سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها والخامس
بأن اقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان لا يعرب ليس أحدهما شاذ وان كان
الاقرار أشهر وقرأهما ورش السادس بأن في قطعها في هذين الموضعين ليس بحاجة
لذلك وانما العمل بالاكثر (قوله وضعت ساكنة الخ) فان قيل ما فائدة وضع
اللفظ ساكناً أو ساكراً الأول حتى يحتاج إلى زيادة همزة وصل في ابتداء
الكلام فالجواب حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام
(قوله ورجه ابن مالك في سبيل المنظوم) وصرح فيه بمخالفة الخليل وهذا الكتاب
جزم فيه كثير بخلاف ما رجحه في سائر كتبه لانه قصد فيه تلخيص المفصل فأنى
بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح فتنبه لذلك (قوله وهو ظاهر
عبارة هنا) فيه أن كلام المصنف هنا صريح في ذلك لقوله لا اللام وحدها (قوله
فلا نظير لها) يرد في لغة من ضم الميم وقيل بحرفيها (قوله وتكون أل للعهد) أي
لتعريف ذي العهد أي الشيء المعهود وفي كلامه حذف مضافين (قوله التي عهد
معهو بها) أي عهد مدلول معهو بها أي مسمى الاسم الذي عهده (قوله اما ذكرنا)
وذلك بفتح دميم ذكره مصر يحا كما مثل به أو كناية كافي قوله ذهب لي وإيس الذي ذكر
كلاً في فان الذي ذكرنا إشارة إلى ما سبق كناية في رباني نذرت لك ما في بطني محورا
(قوله متوهم انه غيره) لان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير لأولى غالباً
ما ظنرا المعنى في الباب السادس (قوله أو ذهنا) أدرج هذا القسم أهل المعاني
مع العهد الذي نعت العهد الخارجي وجعلوا الذهني أن تكون الإشارة باللام
إلى الحقيقة من حيث وجودها في ضم بعض الافراد واعل هذا مراد النكاح باللام
الجنس الذي ذكرنا في باب النعت انه يجوز أن ينعت بالجمع الظاهر بتدليل وصفهم
له بأنه نكرة معى لا لفظاً ويعتدل ان تركهم له هنا لذلك أعني كونه نكرة في المعنى
والكلام في المعارف (قوله أو حضوراً) ظاهر صفيعهم مما هو معهود بآل الحضورية

مذهباً له وقال ليس في كلام
الخليل ما يدل على أن الهمزة
أصلية مقطوعة في الوصل
كهمزة أم وأن (لا اللام
وحدها) لتعريف وضعت
ساكنة فاجتابت همزة وصل
للتمكن من الابتداء بالساكن
وفتح استكثر استعمالها
مع اللام خلافاً للاختفاء
وسيبويه في أحد قوليه
المشهور عنه ورجه ابن مالك
في سبيل المنظوم واختاره
المصنف في حواشيه وقال انه
من الحسن فكان وجميع
ما عترضوا به عليه ما يابل
بمثله أو بحجاب عنه لكنه رجح في
الجامع قول الخليل وهو ظاهر
عبارة هنا وفي التنوير وانما
لم تترك الهمزة وتحرك اللام
صلى قول الاختفاء لام ان
حركت بالسكر حصل
التقلع كثرة الاستعمال
والتبست بلام الجراد بالتع
التبست بلام الابتداء أو
بالضم فلا نظير له أو عن ايراد
أن الهمزة لتعريف واللام
زائدة للفرق بينهما وبين
همزة الاستفهام وتكون

كغيره مما عرف بأل في المرتبة الخامسة من التعريف وقتضى ما نقله المصنف إلى
 المغنى في بحث أل في الباب الخامس في جواب إشكال تجوزهم في مررت بهذا
 الرجل كونه نعتاً أو بياناً والتعمت لا يكون أعرف من المنعوت والبيان لا يكون إلا
 بالاعرف من أن أل إذا جعلت للعضو فهو بيان لأن مصحوب أل الحضور به
 أعرف من اسم الإشارة وإن كانت للجنس فهو به نعت فلحذفه لم أر من تعرض
 لذلك (قوله أول الجنس) أي التعريف به (قوله وهي التي لم يعمد مصحوبها) أي
 مدلول مصحوبها أي مسمى الاسم الذي محبته (قوله أي لا باعتبار شئ) تفسير بقوله
 من حيث هي ولا يخفى أنه لا يلزم من عدم اعتبار الشئ عدمه فصح جعل بعضهم
 العهد الذهني باصطلاح المعاني فرداً من تعريف الحقيقة وتفصيل المقام أن المعرف
 بلام الجنس أي المشارية إلى الطبيعة والحقيقة قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده
 إما في ضمن بعض الأفراد كما في العهد الذهني أو في ضمن السلك كما في الاستغراق
 فصارت المساهية مشروطة بشرط وقد لا يعتبر الوجود فاما أن يعتبر عدم الوجود
 خارجاً كما في قولنا الإنسان نوع أو لا يعتبر الوجود وعدمه أصلاً كما في المعارف فإن
 التعريف صادق على الأفراد كالأول وبعضاً (قوله من الماء) قيل أل فيه لحقيقة
 ماصدق عليه ماء ولو مثل بالرجل خبر من المرأة كان أظهر فإن الحقيقة لا وجودها
 في الخارج (قوله المعروف) أي لا من كل شئ اسمه ماء (قوله وهذه لا يختلفها كل
 لاحقة بقة ولا مجازاً) نقض بنحو ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي
 ادخل سوقاً فإن كلاً لا يختلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها
 فردهم وستعرف جوابه واعلم أنه لا يصح الاستثناء من المعرف بلام الحقيقة قطعاً
 لأن النظر فيه إلى الحقيقة والمساهية من حيث هي لا الأفراد حتى يخرج منها فرد
 أو أكثر (قوله أولاً استغراق افراده) أي لتعريف الجنس الذي يراد به استغراق
 افراده فادأر يده في ضمن جميعها والمراد بالأفراد المستغرة فيما إذا كان مصحوبها
 جماعاً والآحاد لا الجموع على ما في شرح التلخيص واستدل به بحكمة جاني
 القوم أو العلماء الذين يدأوا ما عجا في كل جماعة من العلماء الذين يدأوا على سبيل
 الاستثناء المتصل لكن في التلويح في بحث ألفاظ الهام أنه يصح الاستثناء في قولنا
 جاء القوم إلا زيداً مع أنه لا يتناول كل فرد باعتبار أن مجيئ المجموع لا يتصور
 بدون كل فردو بذلك قال السيد في حواشي التلويح في بحث الاستثناء وما يؤيد ذلك
 أنه يصح الاستثناء في أسماء العدد في قولنا أكلت الشاة الأربعاً مع أن المستثنى
 جزء لا فرد فلا يلزم أن تبطل الجمعية ويكون استغراق الجميع بمعنى استغراق
 الأفراد (قوله حقيقة) حال من فاعل كل واعلم أنه إذا أفرد مصحوب أل هذه فاعتبار

(أول الجنس) وهي التي لم يعمد
 مصحوبها أصلاً وهي ثلاثة
 أنواع كالتى للعهد لا نعلم
 أن تكون لبيان الحقيقة
 من حيث هي هي أي
 لا باعتبار شئ (سلك ذلك
 الناس الذين يروا الدرهم)
 أي جنسهما (وجعلنا
 من الماء) أي من حقيقة
 الماء المعروف وقيل المني
 (كل شئ حي) وهذه
 لا تختلفها كل لاحقة بقة ولا
 مجازاً (أولاً استغراق افراده)
 وهي التي تختلفها كل حقيقة
 (بنحو وخلق الإنسان) أي
 كل فرد من أفراد الإنسان
 (فصاعداً) وتعرف بحكمة
 الاستثناء من مدخولها بنحو
 أن الإنسان لفي خمس

لفظه فيما له من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ في النعت نحو
والجارزى القسرى والجار الجنب لا يصلحها الا الاشقي الذى كذب وتولى وقد
يقال ان ال فى ذلك لتعريف المسامية واعتبار المعنى كاهلك الناس الذين الهمهم الأصفر
والدرهم الأبيض كما مثل به بعضهم وفيه نظر اذ ليس المراد اهلك الناس كل دينار
وكل درهم ولا دلالة في قوله تعالى والطفل الذى لم يظهر واعلى عورات النساء على
ذلك لان الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ في غير النعت نحو وخلق
الانسان ضعيفا أى كل انسان فاعتبر بلفظه في الحال الواقعة منه فافردوا ما
اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى يا أيها الانسان انك كادح الى ربك ثم قال انك كين
بفتح الباء على خطاب الانسان وبالضم على خطاب الجنس فاعتبر المعنى وأتى بعضهم
الجمع وان كان مصحوباً بمثنى نحو نعم الرجلان زيدان أو مجموعاً كقوله تعالى
قد أفلح المؤمنون لم يجوز فيما له من نعت وغيره الا اعتبار اللفظ (قوله الا الذين آمنوا)
قد بين الرضى أن المفرد المعروف بلام الاستغراق يعم جميع المفرد والمثنى يعم جميع
المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فالمعنى ان كل انسان فى خسرة مائة وعشرون
همزة في مطالبة لا كل واحد من الذين آمنوا (قوله اولاً استغراق صفاته) أى
تعريف الجنس الذى أريد به استغراق صفاته مما الغنى المدح أو الذم (قوله وهى
يختلفها كل مجاز) اعترض بأنه يصدق على الاستغراق العرفى نحو جميع الامير
الصاغة فان كالتخاف الاداة فيه يتجاوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول
بعض ما يصلح له اللفظ وليست ال فى الة اعم موصولة بل معرفة على ما مر عن السعد
خلافاً لما فى التصريح وأجيب بأن الاستغراق العرفى ان يراد كل فرد مما يتناول
اللفظ بحسب اللغة فلم يختلف كل بالاستغراق العرفى اللام مجازاً بل حقيقة و بأن
الغرض من تفسير الشئ قد يكون تمييزه عن شئ معين فيمكنه في تمييزه لا متباز عنه
و بأنه يجوز التعريف بالاعم عند الادباء (قوله أى الجامع لصفات الرجال الخ) بيان
لأصل المعنى المراد لا المدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة ثم التمييز فى أنت
الرجل علمانياً فى ان ال لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق للمميز افراداً
أو غيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيره ما والتمييز
نوع منه فالعواب ال فى نحوه للجنس أى المسامية مبالغة فيه قال فى التخصيص
فى تعريف المسند باللام وقد يقصد قصر الجنس حقيقة نحو زيد الامير أو مبالغة
لكماله فيه نحو عمرو الشجاع وقد يقال المراد انها الشمول لخصائص الجنس باعتبار
العنوان الذى عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به (قوله فان الجنة هى المأوى) وذلك
ان هذه الجنة خبر من خاف مقام ربها فلم تكن ال فى المأوى ثابتة عن

الا الذين آمنوا (أو)
لاستغراق (صفاته) وهى
التي تختلفها كل مجازاً
(نحو زيد الرجل) أى الجامع
لصفات الرجال المحمودة
اذ لو قيل زيد كل رجل على
وجه المجاز والمبالغة لاصح
بمعنى انه اجتمع فيه
ما اترقى في غيره من الرجال
من جهة كماله ولا اعتداد
بغيره لقصوره عن رتبة الكمال
والتميز بـ وازربانها عن
الضمير المضاف اليه نحو وان
الجنة هى المأوى وقيد به ابن
مالة

الضمير خلت الجملة الواقعة خبرا عنه عن عائد المبتدا (قوله بغير اصلة) فخرج نحو
زيد الذي ضربت الظهر والبطن أى ضربت ظهره وبطنه وكثير لم يتعرض لذلك
فلا يقوم ال عند فهم مقام الضمير وأما قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الحدرى
أى عنه فلا يطرده (قوله وجوز الزمخشري الخ) فانه قال فى وعلم آدم الاسماء
كها أى أسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما دلولا عليه
بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له مسمى وعوض عنه اللام كقوله واشتعل الرأس
شيبا قال السعد انما احتاج الى هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من
عرضهم وينتظم معه أنبؤى بأسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أى مسميات
الاسماء لينتظم تعاقب الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد الدلالة ثم قال وقد بقي أن
تكون ال نائبة عن المضاف اليه فى قوله تعالى فان الجحيم هى المأوى فوجب أن
يحمل كلامه هنا على أن الاصل أسماء المسميات وان الاسماء أريد بها أسماء معرفة
معروفة فأتى بالتعريف اللامى قائما مقام التعريف الاضافى وإيت اللام عوضا
عن المضاف اليه توفيقا بين كلاميه (قوله وأبوشامة نيايتها الخ) فانه قال فى قوله
* بدأت بيسم الله فى التظم أولا * ان الاصل فى تظمى ولا يخفى اى ما أجاز به أو شامة
أجازه الزمخشري كما يقتضيه قوله كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا لان الاصل
رأى (قوله وقد تكون ال زائدة) المراد بان زائدة غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة
للسقوط لانها قد تكون لازمة ولا تلزم لا تصلح للسقوط فاندفع بذلك قول الدمامينى
العلم هو مجموع انظ ال وما بعدها فهى كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال انه
زائد (قوله كاللات) جزم فى التصريح بأن اللات مخفف اللات بتشديد التاء وهو
مع قوله انه علم مؤنث محال نظر ظاهر (قوله نحو ادخلوا الاول فالاول) اعلم
انه قصد التمسك به الاشارة الى لا قول فى علم المختلطين ثم الاول بعده فى علمها
أيضا فاللام فيها العهد الذهني لازمة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التذكير
أولوا ذنابا بوصف نكرة يفيد المراد وهو متردين ومرة الكلام على أول فى المبنى على
الضم (قوله لغة حمير بى) أى منسوبة الى حمير فله باليمن وزعم بعضهم ان لغة
ابدال اللام ميم مختصة بالاسماء التى لا تدغم لام التعريف فى أولها نحو غلام
وكتاب بخلاف رجل وناس قال المصنف واصل ذلك لغة ابيه فهم لاجمعيهم
بدليل دخولها على النوعين فى قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخ (قوله ذال خليلي
الخ) ذاك مبدء أخبره خليلي أى صاحبي وسلمه هنا بكسر اللام وهى واحدة اللام
وهى الحسارة كفى الصالح (قوله اضافة محضة) خرج ما اضافته لفظية
كجاء ضارب زيد الآن أو غدا فانه لا يعرف بالاضافة الى ما ذكر لان اضافته

بغير الصلة وجوز
الزمخشري نيايتها عن الاسم
الظاهر وأبوشامة نيايتها عن
ضمير التمسك قال فى المغنى
والمعروف من كلامهم انما
هو القبول بضمير الغائب
وقد تلخص من كلام المصنف
ان ال المعرفة امام هدية أو
جنسية وكل منهما ثلاثة
أنواع كما مر وقد تكون ال
زائدة كاللات ونحو ادخلوا
الاول فالاول وقد مر انما
تكون موصولة (وابدال
اللام) فى ال المعرفة (ميم)
الغجيرية (كقوله فى الرجل
وافرس ام جل وامفرس
راهد نطق بها عليه الصلاة
نحو السلام حين قال له السائل
أمن امبرامصيام فى امسفر
فقال ايس من امبرامصيام
فى امسفر ونقلت هذه اللغة
أيضا عن نثر من طئ قال
شاعرهم
ذال خليلي وذو يواصلي يرى
ولاى باسمهم وأمسلة
(ثم) السادس من المعارف
(المضاف) اضافة محضة الى
واحد مما ذكر من الخمسة
المتقدمة

في الاسم كغيره ومثل ولا وانما

موقع ذكره كجاء وحده (وهو)

في التعريف (بجانب ما يضاف

اليه) عند الاكثر فالمضاف

للعلم في رتبة العلم والمضاف

لاسم الاشارة في رتبة اسم

الاشارة وكذا البواقي (الا

المضاف الى الضمير) كغلامي

(فـ) ليس في رتبة الضمير

وانما هو (كـ) كـلم (أي في

رتبه والا لم يصح نحو مررت

بزيدا صاحبك اذا الصفة

لا تكون أعرف من الموصوف

وقيل ان ما أضيف الى معرفة

فهو في رتبة ما تحتها قال المصنف

ويدل على بطلانه قوله

كعذر وف الوليد المتعب

فوصف المضاف الى العرف

بأن بالمعرف هو والصفة

لا تكون أعرف من الموصوف

ولا يرد على الملاق فواهم

هنا ان المضاف الى المعرفة

معرفة مالا يعرف بالاشافة

كالصفة المضافة الى معملها

والمتوغل في الاسم والواقع

موقع ذكره لما تقرر في باب

الاشافة من ان كلامه

لا يعرف بالاشافة والحكم

اذا علم في بابها شيء كان قيدا

للحكم الذي يذكر مطلقا في

باب آخر

باب في ذكر المبتدأ والخبر

وما يتعلق به من الاحكام والمبتدأ هو الاسم

في رتبة الاتصال (قوله ولو بواسطة) فيه خفاء لان قولك جاء غلام أيتك ليس
الغلام مضافا الى الضمير بواسطة وانما هو مضاف الى المضاف الى الضمير (قوله
كغيره ومثل) أي اذا أريد به ما مطلقا المغايرة والمماثلة لا كما هو الآن صفات
المخاطب المشتمل هو علم ما معلومة فاذا أريد كماله الشخص أو ثبوت احدادها
كالمشخص فقد تبين وجهها ما هو معناه من نظرك وشبهك رسوا وشبهها
وقال ابن بري اذا أضيفت غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لا يخصار
الغير به وحيد فذكر ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعم لما لمنا غير الذي
كننا نعمل والجواب انه على البذل لا الصفة (قوله وانما هو كالعالم) يستثنى
من ذلك المصدر والمعرف المقرر من ان وان فانهم حكموا به بحكم الضمير كما في الباب
الرابع من المعنى واقتضى كلامه انه في حكم الضمير سواء أضيف الى ضمير أو غيره
كما ينبغي في باب انما هو فقولهم ان المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما أضيف
الى معرفة في رتبته مخصوص بغير ذلك فمطعن (قوله والا لم يصح نحو مررت الخ)
كذا في شرح الشذور ذلك أن تقول لا دليل في ذلك لجواز أن يكون صاحبك
بدلا لا اعتنا وقد ذكرنا في باب النعت أن بالرجل صاحبك بدل فليكن هذا كذلك
فليحذر (قوله اذا الصفة لا تكون أعرف من الموصوف) وذلك لان الحكمة
تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فانا كلفي به المخاطب فذلك ولم يحجج
الى النعت والازادة من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة وهو طاهر على رأي
الجمهور وصحح ابن مالك حوار زعت المعرفة بما هو أعرف من الموصوف
نحو بالرجل هذا كما يجوز نعت النكرة بالخاص أي الاقل شيوعا نحو رجل فصيح
وأيدوه بعضهم بقول ابن خروف يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة
بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور لا دليل عليه انتهى وحيد فذكرنا في باب ما
أن المضاف الى الضمير في رتبة العلم عند هؤلاء لم يقل عنهم خلاف هنا (قوله قال
المصنف ويدل على بطلانه الخ) قد بينا مراده في رتبة ما تحتها ان كان لها تحت
والا فالمضاف اليها في رتبته فلا يبطئ بما قاله المصنف لان اذا الأداة لا تحت له
فالمضاف اليه في رتبته وحيد فذكرنا في رتبته لا أعرف فقام له (قوله
كعذر وف الخ) الخذر وف بالذال المجهمة ما يدور به الصبي وهو المراد بالوليد
يخيط اسمع له دوى كذا في الصحاح وذكر بعضهم انه خشية من تطيلة فمما تعجب
فيه خبط وتدور تلك الخشية بذلك الخبط

باب المبتدأ والخبر

(قوله هو الاسم) أي الصريح أو المؤول ومنه تسمع بالمعدي خير من ان تراه لانه

على تقدير ان وقيل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث مع أن يستند وبضاف اليه وهو
 اسم حكما فلا سم أعم من الحقيقي والحكمي (قوله المجرد من العوامل اللفظية) أي
 لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيه واللفظية صفة للعوامل أي المنسوبة إلى اللفظ
 نسبة المفعول إلى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو الجزئيات إلى الكليات فاللفظ
 بمعنى المفعول أي العوامل المنسوبة إلى الأشياء المنفوخة فالأشياء المنفوخة كناية
 والعوامل بعض جزئياتها ولا يرد أن التجرد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم
 يوجد في المبتدأ عامل لفظي قط لأنه بقسم سبق ذلك قد ينزل الامكان منزلة الوجود
 كضيق فم البئر واللام في العوامل للجنس فتبطل معنى الجمعية فلا يرد أن التجرد
 نفي الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي
 ونفي الكل يوجب نفي العموم لا عموم النفي ونفي العموم لا يفيد نفي الحذف عن كل
 فرد من أفراد ماضيف اليه الكل بل من جملة الأفراد فيه صدق عند عدم بعض
 العوامل ووجود البعض على أن نفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق
 ويتعين الأول بالدليل كما في ان الله لا يحب كل مختال فخور والدليل هنا شهرة
 الامة ملاح هذا كله ان سلم أن التجرد بمعنى السلب البسيط وقد يمنع بل هو سلب على
 وجه العدول اذ النسبة هنا ايجابية وإثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد
 عامل على سبيل عموم النفي وأورد على الحد اسم اذ لا النافية للجنس فانه يجوز رفع
 صفته على المحل فهو مبتدأ ولا يصح أن الجواب في لا بأنها بمنزلة الزوائد وان لم يكن
 في ان لان لا تغير المعنى قطعا وان لا تغيره وانما هي مقربة ولا يصح الجواب بأن
 الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لراهما لا على الاسم وحده والمركب
 مجرد عن العوامل لان المركب ليس باسم بل بحرف مع اسم الا أن يدعى انه صار
 بالتركيب كاسم واحد لم يكن يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم اذا
 كان مضافا ولا يصح دعوى التركيب هذا أو بطل بعضهم اعتبار كون المحل
 للمجموع بأن القضية سالبة لا معدولة والوجه أن يجاب بأن كلام من اسم ان
 ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحروف كالعدم باعتبارها وانما يعتد به اذا اعتبر
 النصب (قوله أو حكما) لم يدخل ما دخل عليه عامل زائد وشبهه من ذلك قول العرب
 ناهيك بزيد بناء على أن زيدا مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لان
 المعنى أن زيدا ناهيك عن تطلب غيره فيه من الكفاية ويحتمل أن يكون
 ناهيك مبتدأ وزيد خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهي مع خولها
 خبر ناهيك أي ناهيك حاصل بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله برزفكم فان خالق
 مبتدأ خبره محذوف تقديره اكم ويرزفكم صفة خالق لا خبر لان هل لا تدخل

المجرد عن العوامل اللفظية
 لفظا أو حكما

على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازية قلت
 التوسيف هنا مجرود تصوير لا يفي بالاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من
 مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال المحرر لي يرزقكم هو الخبر فاعل محل ماذا كراذا
 كانت هل مستعملة في الاستفهام (قوله مخبرا عنه أو وصفاً له) حال ومهطوف
 عليه من الاسم بناء على مجيئ الحال من الخبر وأخبار المكان المذوقة من خلاف
 المشهور وأول التقسيم والمراد أن المبتدأ اما ذو خبر أو مرفوع يغني عن الخبر
 فخرج نحو نزال لانه ليس واحداً منهم ما وكذا الاعداد المسروقة وعلم منه صريحاً
 اشتراط الخبر في الوصف بخلاف صنيع الا وضع فخرج من الحد نحو لاهية
 قلوبهم والمراد بالوصف ما يأتي والأولى اسقاطه وان كان ذلك انما يطرده لانه
 قد يأتي في غيره نحو لا نولك أن تفعل فأنهم اعراباً نولك مبتدأ وان تفعل فاعله
 أغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان الا ان يراد الوصف ولو بالتأويل ويدعي
 أن المضاف والمضاف اليه كاشئ الواحد بقى أنهم قالوا أقل رجل يقول ذلك وجار
 هـ ذال لانه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فعل بل صفة التكرار بعد مغنية
 من الخبر كما صرح به في التمهيد وأشار لقول آخر اخرج الخبر أو قوله رافعا
 أي من حيث انه وصف فيتخرج الحسن وجهه اذهو وصف رافع لوجهه وهو مكثف
 به لان الحسن قام مقام موصوفه وهو الشئ لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لامن
 يث انه وصف على أنه لا حاجة لذلك لان مرفوع الوصف خبر لا مغني عنه
 وقوله لما انفصل أي لا اسم مستقلة غير ممتدة الى الاتصال بغيره فخرج الضمير
 المتصل فانه لا يبدى خبر فلا يقال في أقائم زيد وقاعدان قاعد مبتدأ وخبره المستتر
 فيه سدد الخبر قال المصنف في الحواشي خرج عن قوله لما انفصل حكاية الممازني
 أقائم أخوال الأم قاعدان قاعدان مبتدأ لانه عطف بأم المتصلة على المبتدأ أو ليس له
 خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون في التواني ثم قال وقد يقال ان
 التقدير أنهم هم قاعدان وان المعطوف الجملة انتهى والوجه انه انما أغنى فيه
 فاعل المبتدأ عن الخبر وان لم يكن بارزاً وتقييدهم بالبارز جرى على الغالب أو بناء
 على أن المراد البارز ولو كلاً والضمير المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لا مكان التنازع
 والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولو عبر بقوله لما
 استقل كان أظهر لئلا يتوهم ان المراد الضمير المنفصل وذلك غير متعين اتفاقاً
 بل صرح ابن الحاجب في الامالي بأن الصفة لا ترفع ضميراً منفصلاً لا وحده
 الا جماع في ذلك لكان نسب الى الوهم فقد ورد السماع بالجواز وقوله واغنى
 أي ذلك المنفصل عن الخبر احترازاً من نحو أقائم أبوابه يرفع قسم ليس مبتدأ

نحو براعته أو وصف رافعا
 لما انفصل وأغنى عن الخبر

اذ لا يغى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكوت عليه ضرورة
 التباسه بالضمير المقتدر الى زيد المعود عليه فبتعين كون زيد في المثال المذكور
 مبتدأ أو قائم خبره مقدم عليه وأبواه مرفوع بقائم وفيه نظر اذا علم المر جع كما اذا
 جرى ذكر زيد فقبل أقائم أبواه اذ هو بمنزلة أقائم أبواز يد وذلك يحسن السكوت
 عليه قطعا والافتناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أن بواسطته
 وحصول التماس به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر والاستغناء عن هذا المعنى صادق
 مع عدم الامكان فأن دفع انتقاد الدماميني في شرح التسهيل حيث قال انه لم يكن لهذا
 المبتدأ الخاص من خبرا صلاحا حتى يحذف ويغنى عنه غيره أو يسهل منه ولو كان كلف
 له تقدير خبر لم يأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم تم دفعه كلاما
 وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف محذوف وورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه
 وزعم آخر انه الذي يليه (قوله والخبر الخ) أو ردا نه يلزم الدور اذ الخبر حينئذ
 يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعريفه مخبرا عنه وهو مشتق
 من الخبر وأجيب بالمنع اذ المراد من الخبر الاخبار اللغوية والتعريف صادق على
 نحو النار حارة لحصول الفائدة فيه بأصل الوضع وعلى نحو شعري شعري لانه يتأويل
 شعري الآن شعري الذي تعهده وعلى خبر المبتدأ الثاني لحصول الفائدة به بحسب
 الاصل قبل ان يجعل جملة خبرا ولا يرد ان الجملة الواقعة خبرا لا اسناد فيها لا يكون
 فيه الفائدة التامة المرادة هنا ولا يصدق على يضرب في زيد يضرب أبوه لانه خارج
 بالحصر المتبادر من التعريف وهو أن لا يكون غيره مما دخل فأن دفع انه حصلت
 به الفائدة مع مبتدأ وليس خبرا بل الخبر الجملة بقي ان التعريف منتهى بنحو ذاهبة
 مرز يد جارية ذاهبة اذ لا تحصل به الفائدة وحده مع مبتدأه لاشتماله على ضمير
 الغائب (قوله لمن يرى انه أصل المرفوعات) ممن يرى ذلك سيدي ووجهه انه
 مبتدأ به في الكلام وانه لا يزل عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعل ترو لفاعلية
 اذ تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير (قوله نظر الى انه أصلها) عزى
 القول بذلك للخليل ووجهه بأن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي
 وانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب
 أن يكون للفرق بين المعاني (قوله لا يجدي فائدة) تعقبه الدماميني بان فائدة تظهر
 في أولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا ما يصلح لهما كما اذا قيل من قام فتم قول
 في جوابه زيد فانه يحتمل كونه مبتدأ وكونه فاعلا حيث يشرح تقديره فقبل انه
 الاصل ثم أورد ان الترجيح هنا بطريقه الـ وانه جملة اسمية فوجب بانه اسمية
 في الصورة وفعالية في الحقيقة وبين ذلك وقد يقال لا مانع من تعدد المر جمع فيكون

والخبر ما تحصل به الفائدة
 مع مبتدأ أعبر الوصف
 المذكور وبأهنا وفي الجامع
 بالمبتدأ قبل الفاعل تبعه الم
 يرى انه أصل المرفوعات
 وخالف في التفسير فبدأ
 بانما نظر الى انه أصلها
 كما قال وذهب جميع الى ان
 كلامهما أصل واحد
 الرضي قال أبو جحان وهذا
 الخلاف لا يجدي فائدة
 (المبتدأ والخبر) كلامهما
 (مرفوعات) بانفاق (الله
 ربنا ومحمد) عليه الصلاة
 والسلام (نينا)

ان يعتقد عدم ايمانه وانما
 اختلافوا في رافعهما على
 أقوال أصحها ان المبتدأ
 مرفوع بالابتداء وهو
 التجرد من العوامل اللفظية
 للابتداء والخبر مرفوع
 بالمبتدأ أو صرح رفعة به وان كان
 يقع جامدا لان أصل العمل
 الطلب والمبتدأ طالب للخبر
 من حيث كونه محكوما به
 عليه طلبا لازما كما أن فعل
 الشرط لما كان طالبا
 للجواب عمل فيه عند
 طائفة واعلم ان الأصل في
 المبتدأ أن يكون معرفة لان
 الغرض من الكلام حصول
 الفائدة والمبتدأ يخبر عنه
 والاخبار عن غير معين
 لا يفيد ولان القصد من
 الكلام اعلام السامع
 ما يحتمل ان يحمله والامور
 الكمية قل ان يحمله أحد
 وانما يحمله الامور الجزئية
 وأورد على الاول مجيء
 الفاعل مذكورة وهو مخبر
 عنه وأجيب بأن الفاعل
 تخصص بالحكم المتقدم
 عليه قال الرضي

الترجيح بالاشمية لا ينافي التراجع بغيرها فتدبر (قوله لمن يعتقد عدم ايمانه) أي
 كقول الشخص لمخاطب اعتمد عدم ايمان القائل ماذا كروا لعمل هذا مني على
 مذهب من يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ولا يكتفي بالفائدة الوضعية
 أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام (قوله أصحها الخ) ايهم المصنف
 الراجع اليه يكون جاريا على كل الأقوال (قوله وهو التجرد الخ) مرفوع بالابتداء
 ما يتعلق بكون التجرد عاملا والمراد لا سنده الى غيره كالوصف أو اسناد غيره اليه
 كالاسم وأل في التجرد للعهد أي التجرد المعهولوم وهو تجرد الاسم عن العوامل
 اللفظية حقيقة أو حكما فدخل ابتداء المبتدأ المقرر بالحرف الزائد أو ما أشبهه
 وخرج تجرد المضارع وقيل الحق انه تجرد للاسناد فهو ابتداء ولا يلزم ذلك ان
 المضارع واقع بمبتدأ بقي ان التفسير لا يتناول ابتداء المبتدأ الذي لا خبر له ولا
 مرفوع غني عن الخبر نحو غير قائم الزيدان وأقل رجل يقول ذلك الا زيد (قوله وضع
 رفعة به الخ) جواب عما عارضه على القول بان الرفع المبتدأ أو عارضه أيضا
 ابن عصفور بان العامل اذا كان غير متصرف لم يجوز تقديم معموله عليه والمبتدأ
 يجوز تقديم الخبر عليه وأجيب بان ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفاعل
 والحمل عليه وعمل المبتدأ بطريق الاصاله وان المبتدأ تقدير رفع فاعلا نحو القائم أبوه
 صاحب فلو كان رافعا للخبر أدى الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعهما من غير
 تبعية ولا نظير لذلك وأجيب بان ذلك انما يمتنع اذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة
 لان طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر (قوله عمل فيه عند طائفة) أي وان كان
 الفعل لا يعمل في الفعل لكن يرد على هذا القياس انه غير متفق عليه (قوله واعلم
 ان الأصل في المبتدأ ان يكون معرفة) وأما الخبر فالأصل تنكيره لانه مسند
 فاشبهه بالفعل والشعر خال من التعريف والتشكيك اذ هما من عوارض الاسم ولا
 يصح تجريد الاسم عنه ما جردناه عما يطرأ ويتجأ الى علامة وهو التعريف
 وبقيناه على الأصل وهو التشكيك وأما التعليل بما مسند فينبغي أن يكون مجهولا
 فليس بشئ لان المسند فينبغي أن يكون معلوما والذي ينبغي أن يكون مجهولا هو
 انتساب ذلك المسند الى المسند اليه (قوله والاخبار عن غير معين لا يفيد) أي
 غالبا وأورد ان هذه العلة لا تقتضي خصوص التعريف بان يكون معلوما بوجه ما
 بحيث يفيد الحكم عليه والكلام في مبدأ يخبر عنه كما يدل عليه الكلام اذا الوصف
 الراجع لمكتف به لا ينفك عن كونه مذكورة (قوله يخص بالحكم المتقدم
 عليه) اوردانه يقتضي ان يجوز الابتداء بالندرة عند تقدم الخبر وان لم يكن
 مختصا او يجب بأنه اذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص ينقر السامع من استماعه

و يستمر على انه مرافق لان الاسم لم يوضع أصالة ليدل على غيره فلا يكون نكرة متعينا لان يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو بقرة تكلمت وحماة سمعت فانه صحيح مع تقديم المبتدأ التسمية المحضة لان الحكم لما كان غريبا عادت النفس الى الاصغاء فيحصل المقصود وأما الفعل فوضع أصالة لينسب الى غيره ولا يصلح الا لذلك فلا ينفرد السامع عند سماعه لعلمه بانه حديث عن الآتي بعده فينتظره (قوله وهذا وهم الخ) اعترض بان الحكم هو المتكلم وهو عالم به قطعا والجاهل انما هو السامع اذ هو الذي يختلف الحال بالنسبة اليه في التعريف والتعكير (قوله والفائدة تحصل) ينبغي أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداء والشرط مقارن (قوله في الغالب) من غير الغالب اذ لم يعلم كون رجل قارئ من الرجال قائما في الدار فان الفائدة تحصل بقولك رجل قائم في الدار ولا يخصص وله - اذ قال ابن الدمان اذا حصلت الفائدة جاز الاخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أم لا واستحسنه الرضي وقال ضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شئ واحد (قوله اذا تخصصت) أي تعينت وقيل اشتراكها وإيهامها أعم من أن يكون التخصيص حقيقيا كما في النكرة الموصوفة أو حكميا كما في النكرة المقدم عليها حكمها (قوله الى ذيف وثلاثين موضعا) في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو ذيف حتى يبلغ العقد الثاني وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوى العين من ناف بنوف (قوله رد كر بعضهم الخ) هو أبو حيان قال في منظومته

وكل ما ذكر في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم
وذكر المصنف في الشرح عقب ذلك قوله فليتنامل ويحتمل ان مقصوده التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها الى ذلك من الخفاء وان يكون مقصوده التفسير فيه لما فيه من التكافؤ والافوق بجزءه في المتن الاول وأوردان العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل التعميم بتخصيص واجب بانه ليس لمعنى العموم ما هو ضد الخصوص وهو ان تجعل لبعض الجملة شيئا ليس لاسرائئله بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليد ما فيه كما ينبغي عنه قول الشارح الآتي فأشبهت الخ ولا شأن ان بذلك تنقطع الاحتمالات ويتعين ان المحكوم عليه كل فرد (قوله ان عم الخ) أي بذاته كاسماء الشروط والاستفهام أو بغيره كالنكرة في خبر النفي والاستفهام الانكاري وسواء كان العموم شموليا أو بدليا كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لان عمومها متوهم بخلاف ما ذكرناه نص

وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم بغير شخص فذلكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يمتدأ بنكرة الا اذا أفادت والفائدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة بخص من الخصصات وهي كثيرة وأما هاهنا بعضهم الى ذيف وثلاثين موضعا وذكروا بعضهم انما ترجع الى شئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماده ذلك حيث قال (ويقع المبتدأ نكرة ان هم) كل فرد من جنسه (أو شخص) فردا من ذلك الجنس فالعام (نحو ما رجل في الدار) لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس

(قوله فاشبهت المعرف بأل الجنسية) عبارة انصرح الاستغراقية رهي الظاهر
 لان الجنسية أعم فان قبل ما الفرق بين المبتدأ المحسلي بلام الاستغراق والمبتدأ
 العام الواقع في سابق النفي من حيث ان الاول معرفة والتاني نكرة مع
 تساويهما في المعنى قلت الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا لمعين فهو
 معرفة وما لم يكن موضوعا فهو نكرة سواء تعين اعراض أم لم يتعين واللام وضعت
 للتعريف والنفي لم يوضع لذلك (قوله ومنه أله مع الله) لعل وجه الفصل الاشارة
 الى الخلاف في نحو المثال لان ابن الحاجب اشترط في الاستفهام المسوغ للابتداء
 أن يكون بالله حمزة المعادلة بأم (قوله ولعبد مؤمن) قال المصنف في تذكرة
 الأولى جعل المسوغ في ولعبد مؤمن لأم الابتداء (قوله لان الوصف الخ) اقضى
 المقام جواز حيوان آدمي في الدار لان المبتدأ موصوف وامتناع آدمي في الدار لعدم
 الوصف ولا معنى لذلك مع اتحاد معناه ما وأجاب الاستاذ الصفوي بعبارة معصام بان
 العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لنكتة تنو جدي في بعض المواضع وحكموا
 باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها فالفرق بين ما ذكر لا امر معنوي
 بل قاعدة حكمها بما يظهر أثرها في مواضع أخر طرد الباب انتهى وفي التصريح
 ولا بد في هذه المستوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والا وورد على الظرف
 والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النقي ما حارنا طر وعلى الاستفهام
 هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب للماء
 نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة
 مع انها مشتقة على المستوغات المذكورة هذا كلامه فتأمل مع كلام الصفوي
 (قوله ويحتمل أن يكون من الاول) اشارة الى كلام ابن الحاجب فانه جعل
 المسوغ في الآية كون النكرة في معنى العموم مثل قولهم ثمرة خير من جرادة
 وأطال في بيان ذلك كما نقله الدماميني (قوله كتبهن) أي أو جهن يحتمل انه
 خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا أولى اذ يلزم على الاول
 ان في اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة الا ان
 يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خيرا نائيا (قوله أمر بهم وف صدقة
 التخصيص فيه بالعمل اذا نظرت منسوب المحل بالمصدر (قوله رجل جاءني) ليس
 فيه منة مقدرة حتى يكون محققا تقدم (قوله ويقع الخبر مفردا) المراد به ما ليس جملة
 بقرينة ما قبله بها فيشمل المتني والجموع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوعه
 وعرفه بعضهم بما لعوا الى الاسماء تسلط على لفظه عاريا من اضافة وشبهه أو ملبسا
 بأحد من الخوزية من طرز وعمر وقائم أبوه وذكر ابن مالك ان قولك قائم أبوه من

فأشبهت المعرف بأل
 الجنسية (و) منه نحو (أله
 مع الله) وكل له فانتون ومن
 يتم أقدم معه (و) الخاص نحو
 (لعبد مؤمن خير) من مشرك
 لان الوصف يخص
 الموصوف النكرة فتحصل
 بفائدة ليست للعبد الذي
 لم يوصف ويحتمل ان يكون
 من الاول أيضا (و) من
 الخاص قوله عليه الصلاة
 والسلام (نخس صلوات
 كتبهن الله على العباد)
 لتخصيصه بالاضافة وقوله
 أمر بهم وف صدقة ونهي
 عن منكر صدقة وقولك
 رجل جاءني لانه بمعنى رجل
 صغير جاءني (و) يقع الخبر
 مفردا

هذا المثال ونحوه ليس بجمله عند المحققين ومربياته في بحث الكلام بما لا مزيد
 عليه وقدم المفرد لانه الاصل في خبر المبتدأ لان الخبر متحد بالمبتدأ دائما ولا يتصور
 الاتحاد بلا تأويل الا في المفرد (قوله جامدا فلا يتحمل منه المبتدأ) المراد
 بالجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحر وفه ونحوه هذا أسد مشير الى
 السبع فاسد اسم جامد لا ضمير فيه مالم يؤول بالمشتق لان الجامد لا يصلح لتحمل
 الضمير الا على تأويله بالمشتق والجامد اذا كان خبرا لا يحتاج الى ذلك لانه يكفي
 في صحة الاخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ أو خالف الكسائي في ذلك
 فذهب الى ان الجامد كله متحمل للضمير واستبعد ابن مالك الطلاقه وقال الاشبه
 أن يكون حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى ملازم لانفكا عنه كالاقدام
 والاقوة لاسدوه - هذا يرجمع لاوفاق في المسئلة لان ما قيد به معنى التأويل بالمشتق
 ونقل ابنه هذا القول عن الكوفيين وسبقه الى ذلك صاحب البسيط وزاد نقله عن
 الرمازي قال أبو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضمير الجازا العطف عليه مؤكدا فيقال
 هذا أخوك هو وزيد كقول زيد قائم هو وعمرو (قوله أو مشتقا فيجتمعه)
 المراد بالمشتق ما تضمن معنى فعل وحر وفه من الصفات كذا في شرح السكاكية لابن
 مالك وفي تعليق المصنف المراد بالجامد في هذا الباب وباب النعت مالم يؤخذ من
 مصدر للدلالة على حدث وساحبه قد دخل اسماء الزمان والمكان والآلة والمشتق
 ما أخذ من مصدر لذلك قال ويستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد فلا يتحمل
 ضمير انكوه هذه البطحاء وانما يتحمل المشتق الضمير لانه بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد
 له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل اما ظاهرا او مضمرا ولا يتحمل الا ضميرا
 واحدا وقيل ان قدر خلفا من موصوف استترفيه ضميران أحدهما للمبتدأ والآخر
 للموصوف الذي صار خلفا عنه نخوز بد ضارب أي رجل ضارب وان كانت صلة ال
 فقيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللوصوف الذي صار خلفا عنه ولال فاذا كد قيل فيه
 زيد القاسم نفسه نفسه نفسه (قوله مالم يرفع ظاهرا) أي انفا ونحوه الزيدان قائم
 أبواه ما أو محلا لا نحو الكافر مغضوب عليه اما اذا رفع ظاهرا فانه لا يرفع ضميرا
 (قوله أو ضمير بارزا) فان رفع ضمير بارزا لم يتحمل ضمير انكوز يد قائم
 الا هو اذا قدر هو مرفوعا بانه لا مبتدأ أي بدلا منه ومنه ما سيأتي في قوله ويجب
 ابراز المحتمل (قوله ويجب ابراز المحتمل) بفتح الميم (قوله اذا جرى الوصف على
 غير من هوله) أي على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له مثال ما لبس غلام زيد ضاربه
 هو اذا كانت الهاء لا غلام فان كانت لز يد قد جرى الوصف على من هوله وانما
 وجب ابراز اذا كان اللبس أمونا ونحو غلام هه ضاربها هي اجراء هذا النوع

جامدا فلا يتحمل منه المبتدأ
 ومشتقا فيجتمعه مالم يرفع
 ظاهرا أو ضميرا بارزا
 ويجب ابراز المحتمل وان
 آمن اللبس اذا جرى الوصف
 على غير من هوله

من الخبر على سنن واحد وما ذكر من ابراز المتحمل لا يأتي على قول الرضى ان البارز
 تأكيدي للسنن اما اذا جرى الخبر لمن هو له فيسنة ترفيه وجوبه بالان ابراز موضوع
 ليكون الخبر لغير من هو له فاذا وقع ابراز مع كون الخبر لمن هو له لم يفهم منه الا كون
 الخبر لغير من هو له هذا حيث يتأتى الالباس اما حيث لا يتأتى نحو زيد هند
 ضاربته هي فينبغي جواز ابراز هي على الفاعلية على ما أجاز به سيدي في مررت
 برجل مكرم هو من جواز فاعلية هو هذا نحو بر المقام ومثل الوصف فيما ذكر
 الفعل كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابن عقيل في شرحه انه الحق وان قال
 الرضى وأما الفعل فقد اتفقوا كما هم على انه لا يجب تأكيده ميره ألبس أو لم
 يلبس انتهى لمخالفة للمثول وانما اقتصر على الوصف لان كلامه في الخبر المفرد
 وحكم المشتق اذا وقع حالا أو نعتا كما ذكره اذا وقع خبرا قال أبو حيان الا في مسألة
 واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فيميلين صفة جارئة على رجل
 وليست له بل للابوين ولم يبرز الضمير فيها بان يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه
 عائدا على الأبوين المضافين الى ضميره فصار كأنه قال مررت برجل حسن أبواه
 جميل أبواه ولك أن تقول يتصور نظير ذلك في الخبر بان يقال زيد حسن أبواه جميلان
 فليتأمل (قوله ويقع الخبر جملة) لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن
 المفرد له قال في المغنى وهي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد
 قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقام الزيدان وكان زيد قائم أو ظننته
 قائما ولاد ما ينشئ في هذا المقام ما ينبغي مراجعته وقضية الطلاقة انه لا فرق بين أن
 تكون الجملة خبرية أو انشائية أو وصفية أو صدرية بان أو حرف تنفيس حتى
 يصح زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقييد بقول وهو كذلك
 خلافا لابن الانباري حيث منع وقوع الطلبية خبر لانها لا تحتل الصدق والكذب
 والخبر حقه ذلك ورد بان الخبر الذي حقه ذلك ما قابل الانشاء لا خبر المبتدأ بل هو
 ما أسند للمبتدأ ألا ترى انه يقع مفردا جمعا ولا يحتل ذلك وقال ابن السراج اذا
 وقعت خبرا فاقول قبلها مقدر وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معه موله وادعى وفي
 المطول ان تقدير القول تعطف ونارعه التثنية بما حاصله انك اذا قلت زيد
 اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمائة كام وليس حال من احوال زيد الا باعتبار
 تعاقبه أو كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه
 خبرا عنه هذه الحقيقة فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقول في حقه لا على معنى
 الحكاية بل على معنى أنه مستحق أن يقال فيه فيسنة فاد من لفظ اضربه طلب ضربه
 ومن ربطه بالمائة راعى أن لا يفسد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من

ويقع الخبر (جملة لها)

احتمال الصدق والكذب بحسب الأول أى طلب ضرب لا ينساق احتمالهما
بحسب المعنى الثاني وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمة نحوز يد والله لا ضرب
قال الرضى والاولى الجواز اذا لمعنى المنع وفى المعنى ان المانع عنده اما كون جملة
القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملة من هنا ليست كجملة انى الشرط
والجزاء لان الجملة الثانية ليست معهولة لشي من الجملة الاولى واما كون جملة
القسم انشائية ثم رد كلام من النعيلين ثم ينبغي الوقوف على ما فانظره فى الباب الثالث
(قوله فيها رابط الخ) انما احتاجت اليه لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا
قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر (قوله اسمية كفت
أو فعلية) تعريفها لا يخفى على من له أدنى ممارسة (قوله ويجوز حذفه ان علم) أى
بقسرية واسترزيه من نحوز يد كرمته فى داره فلا يجوز أن كرمته فى داره ولا
أن كرمته فى داره ومن نحو الرغيف أكلت منه وكان ينبغي ذكر هذا بعد الضمير لانه
الذى يحذف (قوله ونصب بفعل الخ) سيأتى فى كلامه مثال ما نصب بفعل ومثال
المنصوب بوصف الدرهم أنا ما عطيته أى معطيه ومثال المجرور باسم الفاعل
* وما كل من وفى منى أنا عارف وأفهم كلامه ان العائد اذا كان مرفوعا لا يجوز
حذفه سواء رفع بفعل نحو الزيد ان قام أو بغيره نحو زيد هو القائم أو زيد
القائم هو وبه مصرح الرضى وشمل هذا اسم كان المحذوفة أو المذكور نحو زيد ان
كار قائما يقوم عمرو ولا تقول زيد ان قائما يقوم عمرو ومثل ان لو فانه يكثر حذف
كان بعدها وابتداء الخبر هذا وفى المعنى مانعه محذوف ومرفوع أى ولهذا يربط
به محذوف ومرفوعا نحو ان هذان اسحران اذا قدر لهما اسحران ومنه هو بالخ
وأفهم أيضا ان المجرور باضافة غير صفة لا يحذف نحو زيد أبوه قائم ومثال المجرور
بحرف تبعيض اذا الناس اذ ذاك من عزيز أى منهم والمجرور بحرف ظرفية * ويوم
نساء ويوم نسر * أى فيه ومثال المجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح فانظر
حكمة التمثيل لاول الصور وآخرها فافهم ان المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف نحو
زيد مرتبه ووقع لآبى البقاء فى قوله تعالى فى سورة الاعراف والذين عملوا السيئات
ثم تابوا من بعدها وآمنوا ان ربك من بعدها الغفور الرحيم ان الذين مبتدأ وما بعدها
خبر والعائد محذوف أى لغفور لهم ورحيم بهم ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة
من الصور المذكورة واعلم ان فى التسهيل بعد ان قال وقد يحذف الى آخره قال
ما نصه وقد يحذف باجماع ان كان مفعولا به والمبتدأ كل أو شبهه فى العجوم
والافتقار ويضعف ان كان المبتدأ غير ذلك ونارعه المدامينى فى الاجماع لكن
صنيعه يقتضى ان حكم كل مغاير لما قبله فلا ينبغي ادراجه فيه كما صنع الشارح

أى فيها (رابط) وجوبا
نحو ربطها بالمبتدأ الذى سبق
له اسمية كانت أو فعلية
ويجوز حذفه ان علم ونصب
فعل أو وصف أو جراب
فعل أو حرف تبعيض
أو ظرفية أو مسبوق بمائل
لفظا ومفعولا نحو وكلا
وعدا لله الخ ونحو

ثم انه على كلام التسهيل ينظر ما مثال المنسوب بالفعل فقد مثله المرادى بثلاث
كلهن قتلت عمدا وغيره بقوله تعالى انحكم الجاهلية يغون قال الدماميني
وفهم ما نظر لان كلام من المسائلين سيأتي فلم يتحقق الآن له مثال - الم من النظر
فخره وان الحذف في غير مسألة كل وشبهها ضعيف وهو خلاف ما يفهمه قول
الشارح ويجوز حذفه (قوله اصح الخ) صدر بيت عجزه * فلانك الا في الخبر
منافسا * والشاهد فيه ظاهرا حيث حذف العائد المجزور لكونه قد جرح بحرف
سابق عليه مماثل للخبر لفظا ومعنى ولا واضح استمع (قوله واقتصر منها هنا على
أربعة) الخامسة اعادة المبتدأ بعنائه نحو زيد جاءني أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله
كنية له السادسة ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه
أو بالعكس السابعة ان يعطف بالواو مثل ذلك الثامنة شرط يشتمل على ضمير
مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو وارقام التاسعة ال الناقبة عن الضمير
العاشرة كون الجملة نفس المبتدأ أو المعنى (قوله وهو الاصل في الربط) اذ هو
موضوع لمثل هذا الغرض قال في المعنى قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل ربط
وذلك في ثلاث مسائل أحدها أن يكون معطوفا بغیر الواو ونحو زيد قام عمرو
فهو أو ثم هو والثانية أن يعاد العامل نحو زيد قام عمرو ووقام هو والثالثة أن
يكون بدلا لنحو حسن الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر
العائدة إلى الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من يجعل
العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسئلة (قوله ومن ثم ربط به
الخ) وأما غيره فلا يربط به الا المذكور الان وضع الظاهر موضع المضمرة لئلا يكتفى
بقوت مع الحذف وكذلك العهد مع الحذف لا ينساق الذهن الا إلى الضمير (قوله
نحو ولباس التقوى الخ) اشارة الى رد قول ابن الحاج ان المسئلة شخصية بما
اذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا والاشارة اشارة البعيد ثم التمثيل بالآية على
قراءة الرفع وقراءة النافع وابن عامر والكسائي بالنصب فاعلى لباس أى انزلنا لباسا
مواريا وزينة وأنزلنا أيضا لباس التقوى (قوله بدل أو عطف بيان) اى لانعت
خلافا للقارى وممن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت (قوله اعادة المبتدأ
بلفظه) أى ومعناه كما في الاوضع (قوله في مقام التحويل الخ) أى فوضع الظاهر
موضوع المضمرة لهذا السبب وهو في معرض ذلك جاز قياسا وفي غيره يجوز عند
سبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر
وغیره وان لم يكن بلنظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد
(قوله التحويل) أى التخويف (قوله والقارعة خبره الخ) يجوز ان تكون القارعة

اصح فالذي توصي به أنت مدخل
وروابط الجملة بما هي خبر
عنه أو صلها في المعنى الى
عشرة على خلاف في بعضها
واقتصر منها هنا على أربعة
أحدها الضمير وهو الاصل
في الربط ومن ثم ربط به
مذكورا (كزيد أبوه قائم)
وعمر وقام أخوه ومحمد وفا كما
مر (و) الثاني الاشارة نحو
(ولباس التقوى ذلك خير)
ان قد رد ذلك مبتدأ ثانيا
والابان قدرنا باللباس على
انه بدل أو عطف بيان فالخبر
مفرد والثالث اعادة المبتدأ
بلفظه نحو زيد قام زيد
وأكثر وقوع ذلك في مقام
التحويل والتعظيم نحو
(القارعة ما القارعة)
فالقارعة مبتدأ أول وما
اسم - ففهم مبتدأ ثان
والقارعة خبره وهما خبر
الاول والتقدير القارعة أى
شيء كما تقول أى رجل
زيد اذا أردت التعظيم

والتفخيم لشانه (و) الرابع
العموم بان يكون جملة الخبر
مشملة على اسم أعم من
المبتدأ فيكون المبتدأ
داخلا تحتها نحو (زيد نعم
الرجل) قال في الرجل
للجنس وهو مشتمل على كل
أفراد زيد فرد منها فدخل
في العموم فعمل الربط
ومنه قوله

وأما الصبر عنها فلا صبر
والربط بالعموم تبع
فيه هنا وفي أوفى جملة
من النحاة وذكره في المعنى
كالمبهرى منه ثم قال ويلزمهم
أن يحيزوا زيدات الناس
وعمر وكل الناس يموتون
وخالد لا رجل في الدار
وخرج المثال والبيت بما
هو مذكور فيه فراجع
ولما كان من الجملة الواقعة
خبراً لا يحتاج إلى رابطته
على ذلك بقوله (الافى نحو
الله أحد) مما الجملة
المبهرى بها نفس المبتدأ في
المعنى أى فلا يحتاج إلى رابط
الكتفاء بها عنه لأنها
مفسرة للمبتدأ والمفسرين
المفسر هذا ان قدر هو ضميراً
فلا الشأن والابان قدر

مبتدأ أو ما خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كأنه قيل القارعة أى شئ هي
(قوله والتفخيم) عطف تفسير (قوله أعم من المبتدأ) أراد باعميته منه صدقه عليه
حتى لا ينافى قوله قال في الرجل للجنس ولا ما قررره في باب نعم وبنس من أن آل
في فاء لهما للجنس دون الاستغراق (قوله وهو مشتمل على كل افراده) أى صادق
عليه (قوله كالمبهرى منه) حيث قال كذا قالوا ويلزمهم الخ (قوله بما هو مذكور
فيه) هو ان الرابط في المثال المذكور إعادة المبتدأ بمعناه بناء على انه من الروابط
كما اجازها أبو الحسن مستدلاً بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا
الصلاة انما لانفسهم أجر المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور
بالعطف على الذين يتقون الى غير ذلك وعلى القول بان آل في فاعل نعم وبنس
للعهد لا للجنس وفي البيت إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مراداً اذ المراد
انه لا صبر له عنها لانه لا صبر له عن شئ انتهى قال الدماميني ظاهره ان العموم
جاء من قبل أن الاف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانه قطع
ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيبي لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد ما يطابق
هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط انتهى بقى انه قد يقال العموم باعتبار
انه ليس لا صبر عنها صبر وفي العبدى والشاهد فيه حيث سدا العموم هنا مسد
الضمير الراجع الى المبتدأ لان قوله فلا صبر نفي أن يكون لاحد صبر عنها وهو عام
فصبره داخل فيه هذا وفي التصريح والمطر من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما
الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أدلتك رأما إعادة المبتدأ
بمعناه فقد تقدم رده واما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيدويه على ضعفه
وهو مخصوص بموضعين أم العبدى ذو عبيدى وثانها حيث قصد التوبيخ والتعظيم
وأما العموم فلانه لا يجوز زيدات الناس وزيد نعم الرجال وهذا نعمت النساء ثم
أورد البيت وأجاب عنه وحاصل هذا انه لا بد في هذه الروابط من مراعاة معنى
صحيح مقصود وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالذكرة أن يشيد الربط
بها بذلك ثم يقول والا لورد على الربط بالاشارة كذا الخ فان ماسلكه هنا يوهن
ضعف الربط بجماعة الضمير واعلم أنه قال في الجامع أو إعادة المبتدأ بلفظه والاصح
انه ليس شعبة ولا خاصاً بالشعر ولا بموضع التفخيم نحو الخاقعة ما الخاقعة لا جازتهم
أهر زيد أحرز زيدا انتهى (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس هنا ذات
الشئ والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى انما وقعت خبراً عن مضمون دلولة
جملة كما قاله ابن مالك في شرح التفسير فاندفع انه ان كان المراد انما فسه بحسب
المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ايصح الحمل والحاصل

ان حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدأ على معنى ان ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر
وهو الذي يعبر عنه به وهو وهذا يقتضي اتحادهما اذا تاوفاهما بهما فمفهومهما
فان تغاير الذات يشافي هو هو واتحاد المفهوم يمنع اسما أحدهما الى الآخر
فان الاستناد نسبة والنسبة مستدعية للتبيين المستلزمة للالتفاتية المتأخيرة لاتحاد
المفهوم على انه يمكن اختيار الثاني وكون كل خبر كذلك ممنوع اذا الجملة في زيد
يقوم أبوه مضمومها استناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكانها اتوول
بمفرد صادق على المبتدأ أي قائم الاب **تبيينه** كل من الخبر المتفق وغيره
مغاير للمبتدأ انتظاما والالزام انما الحمل متحد به معنى والالزام حمل أحد التبيينين على
الآخر حمل هو هو ويتحد به لفظا صادقا على الشهرة وعدم التغير كقوله شعري
شعري أي شعري على ما ثبت في التفسير من جزائه لم يتغير عن ذلك وقال
ابن الحاجب انه على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه الشيء به به باعتراف
أي وشعري الآن مثل شعري فيما ضي أو لكل منهما مائة على مغايرته لعلق الآخر نحو
والسابقون السابقون أي الى الخبرات والى الجنات ومغايرته لفظا ومعنى دال على
التساوي حقيقة نحو وأزواجه أمهاتهم أي مساويات لامهاتهم في التحريم
والاحترام أو مجازا كقوله

ومجاشع نصب خوت أجوانها * لو ينفخون من الخوارة طاروا

أي مساوون للنصب الخوارة الاجواف في طيرها بالنفخ أو قائم مقام مضاف نحو
هم درجات عند الله أي ذو درجات أو مشعر يلزم حال الحق مجازا العين بالمعنى
نحو زيد صوم جعل نفس الصوم به الفسة وليس به تقدير ذولا به صدق على
القليل والكثير ولا يقال زيد صوم الا اذا أدمن الصوم والمعنى ثم باره سائمه
(قوله ضمير المسؤل) وهو الله عز وجل (قوله أو بدل) أي بناء على حسن ابدال
الشكره الغير الموصوفة من المعرفة اذا استتفيدة منها ما لم يستفد من المبدل منه
وأجاز الزمخشري ان يكون خبره مبتدأ محذوف وأبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو
وأحد خبره هو وتعتبر الاحدية بحسب الوصف به منى انه أحد في وصفه مثل
الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب الذات أي لا تركيب فيه أصلا
وعلى الوجهين تظاهر فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون من زيد أحد ولم يورد
العلماء بين الجملة بين السكك الازدواج بينهما من الثانية كالثمة للاولى وتعرف
الصمد مع تشكيك أحد العلم به مدية بخلاف احديته (قوله والتحقق ان مثل هذا
الح) هو واضح في غير الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن اذ من المعلوم انه
ليس المراد بهما بالانط ولا يخفى ان المصنف لم يمثل الا بهما لم يذكر الا شارح ماذا

ضمير المسؤل عنه فالخبر
مفردوه والله وأحد خبر به
نه بر أو بدل قال الدماميني
تبع المرادى والتحقق ان
مثل هذا ليس من الاخبار
بالجمله

غيرها فلا وجه ليراد الشارح هذا التحقيق عند أهله هذا ويمكن الاعتذار
بأنهم نظروا واللام - ل فاطموا انه جملة باعتبار انه مركب استنادي غاية التجوز
(قوله بل بالمفرد) يؤيده ما صرح به في المغنى ان الجملة التي يراد بها اللفظها يحكم لها
بحكم المفردان ولهذا تقع فاعلا (قوله ويقع الخبر) أى في الظاهر قال بعضهم
تسمية الظرف والمجرور خبرا مجازا لانه ليس بنفس المبتدأ ولا مشبها به المبتدأ
ولان الظرف ليس بمرفوع انتهى وقد يقال انه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب
اعتماد المصنف ان الخبر المتعلق المقدر (قوله أيضا) أى كما يقع جملة (قوله
منصوبا) قيد بذلك وان كان الظرف من حيث كونه ظرفا لا ينقل عن النصب
اثلا يتوهم انه لا يقع خبرا مادام منصوبا فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ
معنى وليحترز عن المرفوع فان فيه تفصيلا طويلا ولذا ترك في هذا المختصر وسفيته
(قوله لفظا) أى ان كان معربا فان كان مبنيا كان منصوبا محلا (قوله بما يتعلق به)
وهو الاصح وقيل الناصب له المبتدأ أو انه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الاوّل في
المعنى وردت بحالته المشهور من غير دليل وبانه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب
ومنصوب بدون ثالث وقيل بالخالفه ورد بأمره أى لا يختص بالاسماء مودون الافعال
فلا يصح أن تكون عاملة لان العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصا بالمتنوي
الاضعف أولى (قوله منصوب أيضا محلا بذلك) أى بما يقع به والتحقيق ان الذى في
محل نصب هو المجرور وحده لان الجار والموصول للعامل اليه كالهزة والتضعيف
لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منتهى لانه
كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هم الى محل نصب (قوله كالحمد لله)
توهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلا بناء على عمل الظرف وان لم
يعتمد وان الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد وبعضهم ان المجرور مفعول للمصدر
واللام للتعزية كما في قولك أعجبتني الحمد لله (قوله بالمعنى المتقدم) أى في الموصول
والتعزية بالتمام يمكن أن يستفاد من تعريف الخبر ومن قوله ولا يبتدأ بذكر
الا ان عمت أو خصت الذى هو عبارة عن حصول الفائدة وكأنه لذلك حذف
المصنف هذا القيد هنا بخلافه في الموصول (قوله فلا يجوز زيد أمس الخ) ظاهره
ولوع قرينة تدل على المتعلق الخاص أى سافر أمس ووافق بل لا يمكن التعديل بعدم
الماندة يؤخذ منه جواز الاخبار مع القرينة (قوله ونحوه) نبه به على ان تعبيره
بمسماة للتمييز لا للتوبيخ (قوله بان المحذوف هو الخبر) هو الاصح وقيل الخبر هو
الظرف والمجرور والعامل صانها من باب ما وقيل بمجموعهما ان المقصود الاخبار
بوجود اشئ في ظرف الامم حذفوا بعضه لزوما وهو الباقي باسم الخبر مجازا

بل بالمفرد على ارادة
اللفظ كما في ~~ع~~
نحو لا حول ولا قوة الا بالله
كتر من كنوز الجنة (و)
يقع الخبر أيضا (ظرفا)
وقائيا أو ما كانا حالة كونه
(منصوبا) لفظا بمتعلق به
(نحو والركب أسفل منكم)
والرجل عسدا (و) يقع
أيضا (جارا ومجرورا)
منصوبا أيضا محلا بذلك
(كالحمد لله) رب العالمين
وشرطهما ان يكونا تامين
بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد
أمس ولا زيد لك ولما كان
الخبر اذا وقع ظرفا أو مجرورا
راجعا في التقدير الى المفرد
أو الى الجملة قال
(وتعاقبهما) حينئذ اما
(بمسماة) ونحوه مما هو
اسم فاعل وهو اختيار
طائفة محققين بأن المحذوف
هو الخبر في الحقيقة والاصل
في الخبر الافراد وصحة في
الوضع ووجه ابن مالك
بأمور

وقال شيخ الاسلام الخلف اذنى لان القائل بأنه المحذوف نظر الى العامل
الذى هو الاسم وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر الى
الظاهر المفقود به وهو معمول اسم لا بد من اعتباره والقائل بأنه مجموعهما
نظر الى المعنى المقصود (قوله منها ان اجتماع الخ) لك ان تمنع دلالة هذا على
الاولوية بل غاية الدلالة على مجرد الجواز (قوله فانت لدى بجموحه الخ) عجز
بمعن صدره * لك العزان ولا لغيره وان يمين * والهون بالضم الهوان والذل
وبجموحه الشئ بحسب ما يمين مهملتين واثنتين مضعومتين وسطه قال الدماميني والقائل
ان يقول لانه لم يلق لدى بكاش بل محذوف وهو كاش الذى هو اسم فاعل من كان
الناقصة سلمنا انه متعلق بكاش الا ان كاشا فى البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم
الترزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاهد فى البيت وقال الشعمى
الكون بمعنى الثبوت وهو الكون العام الذى يقدر انتهى وهذا لا يدفع
كلام الدماميني لانه لم يجعله بمعنى مطاق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقتضى
للسو الخ وعدم الترزل (قوله لا مئناغ الاثما الفعل) أى لا ظاهرا ولا مقدرا
وردبانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين اما والفاء بخير المفرد
أوجه الشرط لانه لازم المحذوف وهم يغتفرون فى المقدرات ما لا يغتفرون
فى الموقوفات كما أجابه الزعفرانى وابن جنى لما أجاز النصب فى فاذاز يدضر به
وقال له ابن جنى يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولو سلم أن المحذور أعظم من ذلك فلا
يلزم منه جواز الفصل وانما يلزم لو قدر قبل معموله أما لو قدر بعد المبتدأ بان يقال
أما فى الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا فى اذا (قوله والاصل فى العامل أن يكون
فعلا) لان العامل انما يعمل لا فتقاره الى غيره والفعل أشد اقارار لانه حدث
يقضى صاحبا وزمانا محللا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة
التحقق وايسر فى الاسم الا الثانى (قوله والحق عندى الخ) أى لان المسئلة متخاذية
الاطراف لان اسالة افراد الخبر واسالة الفعل فى العمل متقابلان وتعين الاسم
بعد أما واذا والفعل بعد الموصول متكافئان وكل منهما مخصوص المحل فلا يصلح
واحد منهما مخرجاً وقول بعضهم فى ترجيح الاسم بعد ان ذكر تعين اسم الفاعل
فما ذكر مانعه واذا تعين اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى
بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليحصى الباب على سنن واحد غير
جار على سنن الصواب اعلمت من تعين الفعل فى الصلة (قوله وان جهلت المعنى الخ)
معنى كلام المعنى كما يعلم بمراجعته ان جهلت المعنى بان لم تدر هل اريد الماضى والحال
أو الاستقبال وايسر من ان جهلت المعنى بان لم تدر هل اريد معنى الاسم أو معنى

منها أن اجتماع اسم
الفاعل والظرف قد ورد
كقوله فانت لدى بجموحه
الهون كاش * ولم يرد اجتماع
الفعل والظرف فى كلام
يستشهد به ومنها أن الفعل
المقدر جملة باجماع واسم
الفاعل ليس بجملة والمفرد
أصل وقد أمكن فلا عدول
عنه ومنها تعينه اتناقا بعد
أما واذا الفجائية لا مئناغ
ايلاهمما الفعل (أو)
ب(استقر) ونحوه مما هو فعل
وهو اختياراً كثر البصريين
محتجين بان المحذوف عامل
فى الظرف والمجرور
والاصل فى العامل أن يكون
فعلا ويرجح ابن الحاجب
بوجوب تقديره فى الصلة قال
فى المعنى والحق عندى أنه
لا يترجح تقديره اسماء ولا
فعلا بل بحسب المعنى ثم قال
وان جهلت المعنى فتقدر
الوصف لانه صالح للارتمة
كها وان كان حقيقته فى
الحال (محذوفين)

وجوب ذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر (٢٦٨) على ما ينبغي في الاوضح لا الطرف وانما

أطلق عليه الخبر بما يتبعه من المحذوف وهذا لا يجمع بينهما الاشدوزا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا به صرح في التسهيل قال في المغني وهو شرط لوجوب الحذف وهو صرح فيه بجواز تقدير السكون الخاص لدليل ويجوز حذفه حينئذ ودعا به خرج قولهم من لي بكذا أي من يتكفل لي بكذا وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى أي تقول أو يقتل والاصل فيه ان يقدر مقدما على الطرف كسائر العوامل مع عدم مولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه وفيه أيضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفي حاشية الكشف للتفتازاني عما يجب التنبيه عليه أنه اذا قدر في الطرف

الفعل وبه يعلم ما في كلام الشارح هذا وقال المصنف كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الاتهام قال الشنقي لانه لا يتقدم الوصف انما هو اصلاحه للزمته كعادته ان يفتي بقى ان كلامه ما يقتضي ان المراد بالظلال في قواهم الوصف حقيقة في الحال الذي هو أحد الازمنة وهو ما خرج اليه الشهاب القرافي وبني عليه الاشكال المشهور في المشتقات الواقعة في القرآن والحق كتابه عليه التقي السبكي ان المراد به حال التلبس فلا اشكال في كلام المغني (قوله وجوبا) لقيام القرينة وسد الطرف مسدود قوله الاشدوزا منه فان قلت لا بد من جرحه الهون كائن (قوله ويجوز حذفه حينئذ) أي حين الدليل قال فيه وتوهم جماعة امتناع حذف السكون الخاص وبطله انما تفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود معمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل أو معه وبطل الدليل (قوله وقد يعرض الخ) فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيد لان لا يلزم امر فوعا وهذا ما ذكره في المغني في الباب الثالث لكنه رجع عنه في الباب الخامس فقال وكتافته متا في نحو في الدار زيد ان متعلق الطرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر وهو انه عامل في الطرف وأصل العامل ان يتقدم على المعمول الا ان يتقدم المتعلق فعلا الخ (قوله ويلزم من قدر الخ) لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفيه نظر لان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع الالتفات لا مع الحذف والتقدير وأجيب بان المقدر عندهم في حكم المفعول فامتنع المقدر وان كان علة المنع لا توجد في المقدر (قوله ويتسلسل التقديرات) قال شيخنا لا أن تقول لا يلزم تقديمه كان في الثاني بل حصل ونحوه فلا تسلسل (قوله ما كان متعلقه خاصا) يدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا (قوله انتقل الضمير الخ) هو مذهب البصريين وقيل لا ضمير في الطرف مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق ثم الظاهر ان الانتقال مع الحذف ويحتمل أنه قبله ولا يضر انه يلزم

كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والطرف بالنسبة اليه لغو لا بالقصة والالكان

تقرن

الطرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات (قوله فائدة) اعلم ان الطرف عندهم بحسب متعلقه فسمانه مستقر بفتح القاف وغوفا مستقرا كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة واللغو ما كان متعلقه خاصا كاتقيا والعود سوا واجب حذفه نحو يوم الجمعة سمعت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى فت وجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغو ان المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه الى الطرف سمي ذلك الطرف مستقرا

تقرىح العامل من الضمير وهو ممنوع لان الاسم امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ
 الا ان يقال انه بعد الحذف نائب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فراغ منه
 بخلافه قبل الحذف ويحتمل انه بعده وهو ظاهر كلام الشارح ولا يضر انه يلزم
 حذف الفاعل لانه امر اعتباري تدبري غير مستقر (قوله لا استقرار الضمير فيه)
 قضيه انه لا يسمى لك اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه او عنده اخوه لا يرفع
 الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه الا ان يريد ما من شأنه ان يستقر فيه على فرض
 كون الفاعل ضمير الفاعل على انه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير
 مطلقا او اذا تقدم وقد جعل السيد الظرف المستقرا ما كان عامله المحذوف فهو ما
 منه وان كان كونا خاصا وعمله بانه استقر فيه معنى عامله (قوله ليس بزايد) أي
 حقيقة أو حكما فعمل البناء من في كفي بالله شهيدا وهل من خالق غير الله وأهل في لغة
 عقيل نحو أهل أبي المغرار منك قريب * ولولا فيمن قال لولا لولا لولا على
 قول سيدويه ان لولا جارة للضمير وانما لم يحتمل الزائد لمتعلق لان معنى التعلق الارتباط
 المعنوي والاصل ان أفعالا قصرت عن الوصول الى الأسماء فاهبت على ذلك
 بحرف الجر والرائد انما دخل في الكلام تقوية ولم يدخل للربط (قوله ولا بما
 يستتبي به) وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن وحينئذ فوضع الجر وراصب لانه
 مستتبي بعد تمام الكلام في نصب كانه نصب في قام القوم الازيد وتركه عن تكاف
 التشبيه من ذلك وان قال الا خفضن وابن عصفور بانها لا تتعلق بشئ لانه اذا قيل زيد
 كعمرو فان قدر المتعلق استقر فلا دليل للتكاف عليه أو فعلا مناسب للتكاف وهو
 أشبه فهو متعدي بنفسه لا بالحرف لما قاله في المغني والحق ان جميع الحروف الجارة
 الواقعة في موضع الخبر تدل على الاستقرار (قوله لا بد أن تتعلق بالفعل أو بما يشبهه)
 كقوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى وهو
 الذي في السماء أي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلقة باله وهو اسم
 غير صفة بدليل انه يوصف ولا يوصف به وانما مع التعلق به لتأوله بعبود (قوله أو بما
 يشبهه الى معناه) عبارة المغني أو بما فيه راحة الفعل كقوله انا أبو المنال منك
 في بعض الأحيان وقوله انا ابن ماجة اذ جد النشر فتعلق ببعض واذا بالاسمين
 الغلبين لانه أو بما باسم يشبه الفعل بل لما فهم ما من معنى قولك الشجاع أو الجواد
 (قوله في ثمانية مواضع) أحدها أن يعاوضة نحو وأركب من السماء الثاني أن
 يعا حالا نحو فخرج على قومه في زينة فلما رآه استقر اعنده فعناه عدم التحرك
 لا مطلق الوجود والحصول فهو كونه خاص الثالث أن يعاوضة نحو وله من في
 السموات والارض الرابع أن يعا خبر الخامس أن يرفع الاسم الظاهر نحو وأفي

لا استقرار الضمير فيه فهو في
 الاصل مستقر فيه ثم حذفت
 الصلة وهي فيه اختصارا
 لكثرة دورهم بينهم كقولهم
 في المشترك فيه مشترك والما
 كان الآخر لم ينتقل اليه شئ
 من متعلقه يسمى اقوالا وملح
 كأنه أنفي ولم يعتبر اعتبار
 الاول قاله الدماميني فائدة
 كل طرف أو جارة وبحرور
 ليس بزايد ولا بما يستتبي به
 لا بد أن يتعلق بالفعل أو ما
 يشبهه أو ما أول بما يشبهه
 أو ما يشبهه الى معناه والتعلق
 اما أن يكون ملفوظا به أو
 مقدر والمقدر اما واجب
 الحذف أولا وواجب
 الحذف في ثمانية مواضع
 ذكرها في المغني

(ولا يخبر به) اسم (الزمان)

(عن) المبتدأ الجوهر المعبر عنه باسم (الذات) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كان يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً فهو نحن في شهر كذا أو في زمان طيب وفهم منه ان الممكن يخبر به عن الجوهر نحو زيداً ماضياً وعن اسم المعنى نحو الخير عندك وان اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غداً والافلا عدم الفائدة (و) أمّا نحو قولهم (الليلة الهلال) مما ظاهره انه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو (متأول) بحذف اسم معنى مضافاً هو المبتدأ في الحقيقة كروية الهلال الليلة فالأخبار انما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث انه يحدث في وقت دون آخر ولما كان من المبتدأ ما لا خبر به لانه في معنى الفعل لكن له مرفوع يعنى عنه شبه عليه بقوله (ويغنى عن الخبر) في حصول الفائدة (مرفوع وصف) يمكن به فاعلاً كان أو نائبه

الله شك السادس أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه كقوله ان ذكر ما تم بآدم عهده حينئذ الآن وأصله حين اذ كان ذلك واستعمل الآن السابع أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو اليوم الجمعة صمت فيه الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغثنى وثالثه لا كيدن أصنامكم وقواهم لله لا يؤخر الأجل ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء (قوله ولا يخبر باسم الزمان) أى منصوباً كان أو مجزوءاً رابقي بل أو مرفوعاً المراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحاً وهذا تقييد وتفصيل لقوله ويقع الخبر طرفاً وزيادة فائدة (قوله المعبر عنه) أى عن اللفظ الدال عليه والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهر هنا ما شتهر استعماله فيه في الالفاظ ثم يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورة لا بجوهره وما ذكروه (قوله لعدم الفائدة) لان من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة فلا فائدة بالأخبار عما يترتب من مخصوص لانه لا فائدة لتخصيص شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله والتعليل بعدم الفائدة ما يبنى على أنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المعتمد به لا مطلق الكلام أو بناء على انه يعتبر في الفائدة الوضعية ان يكون الحكم مظنة أن يحل وتقصداً فائدة والذوات التي لا تتجدد لا يكون لها معلومة الوجود في سائر الأزمنة ثابت كذلك بخلاف ما يتجدد كالورد ونحوه لانه باعتبار إمكانية الوجودها يعم الأزمنة ولا يعم الأمكنة (قوله كأن يكون المبتدأ الخ) قد يوجه حصول الفائدة في ذلك بان اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ قد يتغير الاجتماع فيه بنحو موت البعض وقضيته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين نحن في شهر كذا (قوله نحن في شهر كذا الخ) قال الدماميني لا أدري كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العيين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الى الآن انتهى وقيل وجه العموم صلاحية نحن لكل متكلم لعدم اختصاصه بمتكلم دون آخر وقيل فهو المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان ويمكن تخرجه بهذا المثال على حذف الخبر انما هو اقربية حاله أى داخلون في شهر كذا هذا وقد رأيت بخط المصنف في هامش ابن الناطم ما نصه سؤال طالب أيجوز نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا يرادون في أم تتعين في فترات مقضى ضابطهم أن يجوز وظاهر أمثلهم أنه لا يجوز لانهم من لواحقه أمثلة التزامهم بما ذكر في (قوله) وفهم منه ان المكان الى قوله وهو كذلك أى ان أفاقدان لم يفد الاخبار بالمكان من الذات أو المعنى امتنع نحو زيد مكاناً واقفال مكاناً وان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو الفاعل زمان أو حين امتنع وله هذا قال الشاطبي التقييد باسم الزمان

وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أن اسم الزمان لا يفيد الاخبار به عن الذات
 يفيد الاخبار به عن المعنى وان اسم المكان يفيد الاخبار به عن الذات وعن
 المعنى هذا وينبغي أن تلحق المعاني المستقرة كاللوان والطعوم والنعومة والخشونة
 لاستمرارها بالذات وكذا الطعوم الاصلية وقد يعرض للشيء طعم ولا يستمر فيه ينبغي
 جواز الاخبار عنه بالزمان وكذا يقابل في النعومة والخشونة اللذين يعرضان
 ويزولان والحركات التي لاستمرارها فينبغي جواز الاخبار عنها بالزمان وشمل
 اسم المعنى أسماء الايام فيجوز الاخبار عنها باسماء الزمان والاولى فيما يتضمن عملا
 كالجمعة والسبت والعيد والفطر والاضحى الرفع لغلبتها في معنى الايام ويجوز
 النصب نظر العمل كالاتماع والسكون والعود بخلاف ما لا يتضمن العمل
 كالاخذ فيجب فيه الرفع ولا يجوز النصب لانه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم
 وأجازا فراء وهشام النصب لتأخرها اليوم بالآن فعنى اليوم الاحداث الاحد
 والآن اعم فصيح أن يكون ظرفه قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصريين في غير
 أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم
 وفائدة * اذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان او
 أكثره وكان الزمان منكرة رفعه غالبا نحو وجهه وفصله ثلاثون شهرا أو الصوم يوم
 والسير شهر اذا كان السير في أكثره لانه باسـ متغرافه اياه كأنه هو ولا سيما مع
 التكثير المناسب للتبعية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجزه في خلافه
 للسكوفيين وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا وأوجب
 السكوفيون النصب وان وقع لا في الاكثر فالأغلب نصبه أو جزه في وفاقا معرفا
 كان الزمان أو منكر أو نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة
 وأما الحج أشهر مـ لومات فلنا كذا أمر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى
 كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة وربعها رفع نحو موعدكم يوم الزينة
 واذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لاقان كان غير متصرف نحو
 زيد عندك امتنع رفعه وان كان متصرفا وهو منكرة فالرفع راجع نحو

أنت منى مكان قريب * ودارك منى بين أو شمال

وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ الى مكانك
 منى مكان قريب أو من الخبر أى أنت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع
 مخرج نحو زيد خلفك ويكثر رفع المحدود المتصرف من الطرفين بعد اسم عين
 قدر اضافة بعد اليه نحو زيد منى يومان أو فرسخان وأما المهم نحو أنت منى زمان
 فلا يجوز رفعه ولا نصبه وكذا المختص نحو زيد دارك أو بستائك وغير المتصرف

والمراد بالوصف اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل
والمنسوب (معتمد) ذلك
الوصف ليصح الاكتفاء
بالرفوع (على) أداة
(استفهام) حرفا كانت
أواسما (أو) أداة (نفي)
كذلك أو فعلا فالاستفهام
بالحرف (نحو) أفاطن قوم
سلي (أم) أو أظننا وبالاسم
نحو كيف جالس العمران
(و) النفي بالحرف نحو
(ما ضرب) العمران
وبالفعل نحو ليس قائم
الزيدان وبالاسم نحو غير
قائم الزيدان وانه قوله
غير مأسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن
والنفي في المعنى كالنفي
الصريح نحو انما قائم
الزيدان ولا فرق في المرفوع
أيضاً بين أن يكون اسماً
ظاهراً كإبراهيم وإبراهيم
كقوله

خليلي ما واف بهدي أنما
وجعل النفي بالفعل والاسم
كالخرف فيه نحو زلخروج
الوصف عن كونه مبتدأ
بحقيقة واء عماده على مذكوره

نحو وخوة يلزم النصب على الظرفية وبتة من النصب في نحو أنت مني فرسخين أي من
أشياء ما سرتا فرسخين وهذا تفسيره في لا إقظا فلا يرد عليه أنه لا دليل على
المحذوف وأنه يلزم حذف الموصول وسأله وغير ذلك مما أوردوه وإن أردت تفصيل
المقام فارجع إلى الرضي وشرح التهليل (قوله والمراد بالوصف الخ) مثل لا هي
الفاعل والمفعول ومثال الصفة المشبهة ما أحسن وجهه ومثال اسم التفضيل
ما أفضل منك أحد وهـل أحسن في عين زيد الكمل منه في عين غيره ومثال
المنسوب ما قرئني أبوالقريش وأقرئني أبوالقريش والمعنى المنسوب إلى قريش أبوالقريش (قوله
ليصح الاكتفاء بالرفوع) هذا ما راجع في المعنى وقيل هو شرط للعمل (قوله حرفا
كانت أو اسماً وقوله أو أداة نفي كذلك) أي حرفاً أو اسماً هـ كذا زعم ابن مالك
في ما على سماع ما والهمزة وقصره أبو حيان علم ما اذ لم يسمع سواه ما لكن
لا بد أن يكون الباقي صالحاً لمباشرة الاسم بخلاف لم ولن (قوله أفاطن الخ) صدر بيت
عجزه * ان يظنوا فنجيب عيش من قطنا * واقطن الاقامة والظن الرحيل
والظاهر ان العطف في أم نو وامن عطف الفعلية على الاسمية والشاهد في البيت
ظاهر (قوله ليس قائم الزيدان) الوصف بعد ليس مرفوع على انه اسمها وفاعله
سدم * دخبرها وفي شرح العمدة ان النواسخ لا تدخل على المبتدأ الذي له
مرفوع يقتضي عن الخبر لانه منزل منزلة الفعل فلا يعمل فيه عوامل الاسماء
كما لا تعمل في الفعل ومن مقتضى هذا ان لا يعمل فيه الابتداء لانه من عوامل
الاسماء لانه معنى فاشبه المعنى الذي يرفع به الفعل اذا قبل يقوم زيد بخزان
يعمل فيه (قوله غير مأسوف الخ) قائله أبو نوامر وغيره مبتدأ وهو في معنى النفي
والوصف بعده مخصوص لفظاً بالانه أفقوه وفي قوة المرفوع بالابتداء فكانه
قبل ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحباً لهم والحزن والتائب عن الفاعل
الظرف وهذا ما قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك وفي البيت اعرابان آخران
ذكرهما المصنف في المعنى في بحث غير (قوله خليل الخ) صدر بيت عجزه
* اذا لم تكونا لي على من أقطع * والشاهد في أنه ما سدم * دخبر بعد الذي
وهو ضمير متصل وهو وقوله تعالى أراغب أنت عن آهتي يا إبراهيم بما يقطع به
على مذهب السانعين لرفع الوصف الموصوف وضمير المفعول على انه فاعل به لان
القول بان الضمير مبتدأ يؤدي في البيت إلى الاخبار عن المتبني بالواحد وفي الآية
إلى فصل العامل من معموله باجتنابي انتهى وأجيب عن الاول باحتمال أن
يكون انقاساً مبتدأ خبره الجملة اشترطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله ما واف
بمهدى والتقدير انقاساً يا خليل اذا لم تكونا لي على من أقطع فلهذا حدوا فبمهدى

وعن الثاني بان عن آلهي متعلق بخذوف والتقدير أراغب أنت ترغب عن آلهي
وما أجاب به في التصريح من أن المراد بالظهور ضد الاستتار لا يجدي لما صرح في
الامالي من أن الصفة لا ترفع ضميراً منفصلاً كما مر (قوله شرط لازم الخ) جواز
الاخفش والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد (قوله وما
أوهم الخ) منه قوله

خبير بنو لهب فلا تسكنك ملغياً * مقالة آلهي اذا الطير مرت

خبير مبتدأ وبنو لهب فاعل به لا خبير واللازم عدم المطابقة وتناوله ان فاعيل لا
يستوى فيه المذكور وغيره على حد قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله
الابتدائية) أي فيكون المرفوع مغنياً عن الخبر وقوله والخبر به فيكون المرفوع
مبتدأً. وثراً (قوله الا في نحو الخ) لانه يلزم على الثاني عدم تطابق المبتدأ والخبر في
التذكير والتأنيث وتذكير الوصف الراجع لضمير المؤنث الحقيقي وذلك لا يجوز
وأفهم الحصر انه لا يتعين في أراغب أنت عن آلهي خلافان عينه وعلمه بانه على
الثاني يلزم الفصل بين أراغب ومعموله وهو الظرف باجنوبي لان اللزوم ممنوع كما
عرفت ولا في أقائم رجل كما قيل لانه على الثاني يلزم وقوع التكرار مبتدأ بلام سوغ
وذلك لان الوقوع بعد الاستفهام مخصص (قوله وهذا قد ح الخ) أي جواز الوجهين
وأجيب عن القدرح بان اللازم هنا الاجمال لا اللبس لان كلا الوجهين هنا مخالف
للأصل لان جعل المبتدأ سندا وتأخيره خلاف الأصل بخلاف الوجهين في قام زيد
فان كون زيد فاعلاً موافق للأصل فسبق الذهن اليه فيحصل الاتباس وأو رد
انهم أجازوا في جئت أنا وزيد وجهين مع ان أصل الواو أن تكون للعطف وأجيب
بان الحمل على الوجهين انما يمنع اذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة والنصب يدل
على المشعورية والرفع على العطف واعتراض مثل جئت أنا وموسى وأجيب بقرينة
المسئلة بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو وأجاب بعضهم عن
القدرح بانه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الاتباس لاجلها
وفي أقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتغل على
الاستفهام يجب تقديمه فان قلت الضرورة حاصلة في أقائم زيد قلت لا ضرورة لجواز
زيد أقائم بخلاف زيد أقائم (قوله وجمعا) أي جمع تصحيح كما يدل عليه المثال ونص
الشاطبي على ان جمع التكمير منسله وقال السيوطي الجمع المكسر كالمفرد وكذا
الوصف المنطوق على المثني والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو أجب الزيدان (قوله
على اللغة النحوي) احترازاً من اللغة الضعيفة وهي لغة كوفي البراغية فانه لا يتعين
عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان فن أطلق التبيين مراده على اللغة الفصحى

شرط لازم عند وجهه
البصريين وما أوهم خلاف
ذلك مؤول عندهم ثم هذا
الوصف مع سقوطه اما أن
يتطابقا أولا فان تطابقا
افرادا نحو أقائم زيد جازي
الوصف وجهان الابتدائية
والخبرية الا في نحو أقائم
اليوم امارة فتعين الاول
وهذا يقدح في قوله سم انه
متى وقع تقدم الخبر في الاتباس
المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره
وان تطابقا تنبئة وجمعا
نحو أقائم الزيدان
وأقائمون الزيدون تنبئة
خبرية الوصف على اللغة

النحوي

بدليل ما في باب الفاعل (قوله لتحمله الضمير) وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ قال
المصنف في حواشي ابن الناطم وجه الامتناع ان الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة
ولك أن تقول يجوز كونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده على قول سيبويه في خبر منه أبو
ومفسرا الضمير موصوف مقدر انتهى ويلزم على ما جوزه الاخبار عن التكرار
بالعرفة في غير ما استثنى الا أن يجاب بان ابن مالك أجاز ذلك هنا حيث جاز في أقام
أبوه زيد كونه خبرا عن قائم (قوله وقد تقدم الخبر) أي في الحال أو الأصل
ومنه يعلم جواز تعدد المفعول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء والاطلاق يشمل التعدد
مع اختلاف الجنس بالافراد والجملة كما أشار إليه الشارح بقوله وان اختلف
الجنس ولو قدمه على قوله على الاصح كان أولى ومقابل الاصح المنع مطلقا واختاره
ابن عصفور وكثير من المغاربة مقدرين في صور التعدد لما عدا الخبر الاول
مبتدأ وهو تكاف والمنع عند الاختلاف وهو قول أبي علي (قوله فاذا هي حية تسمى)
يجوز أن يكون جملة تسمى صفة للحية (قوله فانها أن يتعد الخ) ضابط هذا النوع
أن لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدأ وهذا الضابط يتناول نحو قولك لا يلبق هذا
أيض أسود لانه لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدأ أي حقيقة أنه لا يربط صحة
الاخبار ولو جاز اخرج نحو هذا حلوحا مض عنه وقضية ذلك امتناع العطف
فيه لكن مخرج الرضى بجواز العطف فيه وهو قضية تصر يحه أيضا بانه مثل
قولك هذا ما عالم وجاهل بل قضية وجوب العطف وقال السيدان نظر الى تأويله
بالاباق كان الاولى تركه أي العطف وان نظر الى ان الخبر والمبتدأ متعددان معنى
أي بعضه أبيض وبعضه أسود كان الاولى أن يؤتى به (قوله اقيام المتعدد فيه مقام
خبر واحد) ان قلت اذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم
خلو كل منهما على انفراد من الضمير فلم يخلوا الخبر المشتق عن الضمير على انه
يبطله وجوب التثنية في قولك هذا حلوان حامضان أجيب بان في كل منهما ضميرا
استحقه المجموع كما أجرى على كل منهما اعراب استحقه المجموع دفعا للعكم لأن
المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا اعرابه وتحمل أحدهما
للضمير واعرابه دون الآخر تحكيم وبان في كل منهما ضمير أصريح به الرضى وغيره
ونقل عن أبي علي ان المتحمل للضمير هو الثاني لان الاول نزل من الثاني منزلة الجزء
وفي المقام تطو بل لا يناسب المرام (قوله ولا يجوز في هذا العطف الخ) وليس الثاني
بدل لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لا امتناع وصف الشيء بما يناقضه
ونقل عن الاخفش جواز الصفة على معنى حلوفيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت
منزلة الجامد نحو مررت بالضارب القاتل وربيان الصفة كالفعل وهو لا يوصف

لتحمله الضمير وان لم يتطابقا
تعيين ابتداء الوصف وما
بعده فاعلا أو تابعا عنه
مغنيا عن الخبر والأصل
أن يخبر عن المبتدأ الواحد
بضمير واحد كما مر (وقد
يتعد الخبر) جواز افعلى
الاصح لان الخبر كالتعريف
فجاز تعدده وان اختلف
الجنس نحو فاذا هي حية
تسمى والتعدد على ثلاثة
أنواع احدها أن يتعدد
اللفظ ومعنى لا تعدد الخبر
عنه وعلامة هذا النوع
صفة الاقتصار على كل واحد
من الخبرين أو الاخبار نحو
لا يدق فيه شاعر كاتب فاذا
استعملته بالعطف جاز
اتفاقا فانها أن يتعد لفظا
لا معنى لقيام المتعدد فيه
مقام خبر واحد نحو هذا
حلوحا مض ولا يجوز في هذا
العطف لان مجموع بمنزلة
الخبر الواحد

بينهما رتبة قد هما على معنى
الامع ثالثها أن يتعدد
لتعدد صاحبه اما حقيقة
نحو بنوك فقبه وشاهو
وكتب وقوله

يداك بدخبرها برنجي

وأخرى لا عداها فاعظم
أوحكم نحو انما الحياة الدنيا
اهب ولهو وزيتوتقاخر
بينكم وتكاثرو هذا يجب
فيه العطف وصرح ابن
مالك في التسهيل بعدم
التعدد فيه وفي النوع الثاني
وفي شرحه بان التعبير فيها
بغير لفظ الوحدة لا يقال الا
تجاوزا فاما في الشرح من
حكاية الاجماع على التعدد
فهي ما منظور فيه اللهم الا
ان يريد اجماع من تقدم
فائدة اذا تعددت مبتدآت
متواليات فلان في الاخبار عنها
طريقان احدهما ان تجعل
الروابط في المبتدآت فتخبر
عن آخرها وتجعل مع خبره
خبرا سابقة وهكذا الى ان
تخبر عن الاول بتاليه مع
ما بعده وتضيف غير الاول
الى ضميره متلوه نحو زيد
عمه خاله أخوه أبوه قائم
والمعنى أبواخي خال عم زيد
قائم والآخر ان تجعل الروابط
في الاخبار

لوضع هذا الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف ولا خبر به قد المحذوف لان
المراد انه جمع الطعمين (قوله اذالمعنى هذا من) أي يضم الميم وهو المتوسط بين
الحلاوة والحاموضة والمزاة كبقية متوسطة بين الحلاوة والحاموضة اذ هما ضدان
لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين (قوله ولهذا المتنع توسط المبتدأ الخ)
أي لكون مجموعته بمنزلة خبر واحد لكن كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط
ظاهر لان بهض السكامة لا يعطف على بعض ولا يقدم على آخر وأما كونه سببا لمتنع
تقدمهما عليه فغير ظاهر وانما علة بعضهم بان الرمان حل وحامض جار مجرى المثل
(قوله نحو بنوك الخ) اعلم ان تعددا لصاحب حقيقة له صورتان احدهما أن يكون
اسما متعاطفا لثانيه ان يكون متنى أو مجموعا فاذا اختلفت الاخبار فالعطف
بالواو قالوا ولا يجوز غير ذلك (قوله يداك الخ) انشده الخليل وقيل انه اطرفة
(قوله وهذا يجب فيه العطف) لا بد أن يقدّر في مثله العطف ما بقا على الاخبار وان
لكل جزء اعراب بما يستحقه المجموع دفعا للتخكم (قوله لا يقال الامحازا) بواقفه
ما في الاوضع حيث اعترض على ابن الناطم في جعله النوع الثاني والثالث من
باب تعدد الخبر بما حاصله ان نحو حل وحامض في معنى خبر واحد وان قوله يداك
الخ في قوة مبتدأين لكل منهما خبر وان نحو انما الحياة الدنيا لهو واهب الثاني
تابع لآخر ونظرفيه الاشعوني فقال اما مقاله في الاول فليس بشئ اذ لم يصادم
الشارح بل هو عتيه لانه انما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكره
ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ او اما الثاني فهو ان كون يداك
في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ واحدا أو متعددا الى اللفظ لا الى المعنى
واما الثالث فلأنه لا منافاة بين كونه تابعا وكونه خبرا هو تابع من حيث توسط
الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على الخبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما
ان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ مبتدأ انتهى وفي الجهة الاولى
من الباب الخامس من معنى اليب في أثناء كلام مانصه وأما حينا فتعطف على
الحال لا حال انتهى فلهذا لا يلزم الجواب عن الاعتراض الثالث واما الجوابان
الاولان فانهما يشبهان التعدد مجازا وليس هو مناط الاعتراض والخامس ان
الاختلاف لفظي كما يعلم من كلام شرح التسهيل (قوله في الشرح الخ) الذي
في الشرح حكاية على عدم التعدد ولا يصح أن يكون لفظ عدم محذوفا من
سبق القلم في عبارة الشارح لانه لا يظهر حينئذ النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ
لان قضية الجواب على هذا التقدير ان ابن مالك يخالف من تقدم في دعوى عدم
التعدد (قوله والمعنى أبواخي الخ) في شرح القواعد لا كافيحي في زيد أبوه فلامه

منطلق خاص للمعنى زيد غلام أي به منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام
 أي زيد منطلق فقد سهوا معني وبقلا فقامل انتهى وقياسه ان ما ذكره الشارح
 كذلك والصواب زيد عم خال أخى أي به قائم ولعل وجه ذلك ان الاسناد التام انما هو
 بين المبتدأ الاول وخبره بخلاف غيره فانما فيه اسناد تام يستحيل ربطه بغيره (قوله
 فتأتى بعد خبر الاخير الخ) هذه عبارة التسهيل وقوله لتدولاني لفظه بمراده بل لا بد
 أن يقال وكذا الفعلي في الباقي الى أن تنتهي المبتدآت ولا يمكن ترك ذلك لوضوحه
 وإشارة الى أنه لا يتعين الترتيب المذكور اذا أمن اللبس فلو قيل زيد عند
 الغلامان أحسنت اليهما عنده في دارهما لم يمنع وكذا أحسنت في دارهما اليهما عنده
 (قوله زيد الاخوان الخ) يتفرع من هذين الطريقتين طريقة ثالثة مركبة منهما
 وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدأ وبعضها مع الخبر نحو زيد عبد الله الزيدون
 ضاربوهما (قوله الاصل في الخبر) أي الاولى (قوله لانه وصف له في المعنى) أي غالبا
 فلا نقض بالمنطق زيد والمراد لان معناه وصف لعناء لان المبتدأ والخبر اصطلاحا
 لفظ زيد ولفظ قائم مثلا ويمكن أن يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابق
 وأوردان الدليل جار في الفاعل ولم يقدم وأجيب بان تقديم الحكيم في الجملة
 الفعلية لكونه عاملا في المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول وانما اعتبر
 الامر اللفظي دون المعنوي لان اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطرور
 عليه وان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة
 المركبة مما تقيم الناقص بالسكامل (قوله فقهه أن يتأخر الخ) أي اللائق والمناسب
 أن يتأخر عنه كمر الان تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك أن ترتيب
 الافاظ على وفق ترتيب المعاني أمر لائق (قوله حيث لا مانع) أي من التقديم
 وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدأ أو أهل المصنف ذكرها وهي مذكورة
 في الالفية (قوله اما جوارا) أي تقديم جوارا أو ذا جوار (قوله في الدار زيد)
 الجمهوه ووجبون في نحو هذا الابتداء والاختفاء والكوفيون يجوزون ذلك
 وأن يكون المرفوع فاعلا لان الاعتماد عندهم ليس بشرط (قوله بان يكون له صدر
 الكلام) شرطه كما قال ابن مالك في الكافية الكبرى وابن الحاجب أن يكون
 مفردا ولو كان جملة جاز تأخيره نحو زيد ابن أبوه اذا لا يبطل بتأخيره صدره
 اذ خبر المبتدأ الاول ليس له صدر بل جزؤه وهو أين لان ما يقتضي صدر الكلام
 يكفيه أن يقع صدر الجملة بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركبي تلك الجملة ولا ما صار
 من تمامها من الكلام المعبر عنها كان وسائر ما يحتمل معنى من المعاني في
 الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضربه أضربه وانما جاز الذي ان تضربه

فتأتى بعد خبر الاخير بما
 آخر الاول وتال لتلو نحو
 زيد هذا الاخوان الزيدون
 ضاربوهما عندها ياذنه
 والمعنى الزيدون ضاربوه
 الاخوين عندهم ياذن
 زيد وهذا المثال ونحوه لم
 يوجد منه في كلام العرب
 وانما وضعه النحاة للاختبار
 والتعريب قاله أبو جيان واعلم
 ان الاصل في الخبر ان يتأخر
 عن المبتدأ لانه وصف له في
 المعنى فقهه ان يتأخر عنه
 وضعها كما هو متأخر عنه طبعها
 (و) لكنه قد تقدم عليه
 حيث لا مانع اما جوارا (نحو
 في الدار زيد) أو وجوبها
 بان يكون له صدر الكلام
 اما بنفسه كلاسنة فهم
 (و) ذلك نحو

يضمربا لان الموصول لا يؤثر في صلاته معني (قوله أين زيد) فزيد مبتدأ وأين اسم
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف لا يقال الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف
وليس له صدر الكلام لان الخبر هو الظرف في الصورة وانما جازة قديم الخبر
في هذه الصورة مع التباس المبتدأ بالفاعل لان الضرورات تتبع المحظورات ولا
ضرورة في التقديم في زيد قام بخلاف أين زيد على أنه مثل أقام زيد وقد عرفت
الفرق بينه وبين زيد قام اي ان ابن الحاجب مثل هذا المثال للخبر المفرد الذي له
الصدر وأورد عليه ان قوله ان أين هناك مفرد ناقص قوله قبل وما وقع طرفا فلا كثر
انه مقدر بجملة وأجاب الرضي بان لفظ أين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة
أم بالمفرد وهو المراد هنا انتهى وانظره مع قوله المفرد في هذا الباب ما قابل الجملة
وشبهها الظرف وعديله (قوله صبيحة أي يوم سفر) اي لان الاستفهام له الصدر
والماضف اليه يسمي ويصير الجموع ككلمة واحدة (قوله انوهم انه صفة للذكورة)
أي ابتداء والاقبال نظر في الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم ان الظرف هو الخبر ووجه
التوهم ابتداء ان حاجة النكرة المحضة الى الصفة ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد
بجملتها آكد من حاجتها الى الخبر لتوقف الاخبار على حصول الفائدة ولهذا لو كان
المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة كما في نحو زيد عندك ورجل تميمي في الدار جار فيه
التقديم والتأخير فان قيل مع تقديم الخبر أيضا يلتبس بالحال فينبغي امتناع التقديم
أجيب بانه احتمال في غاية البعد فلا التفات اليه وبذلك يدفع ما في حواشي الشهاب
القاسمي على المختصر من أن التقديم وان رفع التباس الصفة لكن احتمال الخالية
باق لان نعت النكرة اذا تقدم كان حالا (قوله اذلو آخر اوهم الخ) وانما لم يقدم المحصور
بالامعها وان اتقى المحذور رحمه لا على المحصور بانما وطرد الباب (قوله أو يعود
ضمير الخ) انما قال بعض متعلق الخبر وفي الحقيقة في المثال متعلق الجار والمجرور
والمراد متصل بالمبتدأ الذي يتمتع بتقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل اذا
يجب التأخير فيه ونوع في صحة المثال للفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو
على الله بالاجنبي وهو عبده اذا المبتدأ اجنبي من الخبر وأجيب بان الفصل بالاجنبي
انما يتمتع اذا لم يكن مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيد الحمى
تأخذ ان يكون الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدأ وتأخذ خبره وزيد مفعول
تأخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في
مركزه بخلافه في الوجه الثاني وخرج عليه بعضهم قوله تعالى وهم بالآخرة هم
يوقنون ونار ع الله يد في ذلك بما يضييق عنه المقام ولو قال او يعود ضمير ملتبس
بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر لكان أولى لان الضمير في عندهم من يحكم باليس

(أين زيد) اذلو آخر الخ
ناله صدر الكلام عن
صدر بته او بته نحو سبيحة
أي يوم سفر أو يوقع
تأخير خبره في ليس ظاهر نحو
عندي درهم ولي وطرا اذلو
آخر انوهم انه صفة للذكورة
فالتزم تقدمه دفعا للاتياس
أو يكون المبتدأ محصورا
فيه بالانقطاع نحو ما لنا الا
اتباع أحمد عليه الصلاة
والسلام أو معنى نحو انما
قائم زيد اذلو آخر لا رهم
الاختصار في الخبر أو يعود
ضمير متصل بالمبتدأ على
بعض متعلق الخبر نحو

على القرعة مثلها زيدا أو على
مضاف إليه الخبر كقوله
ولكن ملء عين حبيبها
اذلوا اخر لازم مود الضمير
على متأخر انطا ورتبة (وقد
يحذف كل من المبتدأ والخبر)
جواز العلم به وقد اجتمع
حذف كل منه ما وبقاء
الآخري (نحو سلام قوم
هنكرون) فسلام مبتدأ
والمستوخلة الدعاء والخبر
محذوف (اي عليه كم)
وقوم خبر مبتدأ محذوف أي
(أنتم) قال ابن اياز واذا
دار الامر بين كون المحذوف
مبتدأ او كونه خبرا فليهما
أولى قال الواطى الأولى
كون المحذوف المبتدأ
لان الخبر محط النائدة
وقال العبدى الأولى الخبر
لان التجوز في آخر الجملة
أهل وفي المحذوف من نحو
زيد وعمر وقائم أقوال نالها
التخبر وقد يجب حذف
كل منهما فيجب حذف المبتدأ
ولم ينفه عليه هنا اذا أخبر
عنه بنعت مقطوع لجرد
مدح أو ذم أو ترحم كررت
يزيد المكرم أو بمخصوص
نعم وبشئ مؤخر عنهم أو
بمخرج القسم نحو في ذمتي
لا فعل أي عيني أو عهدي

متصلا بالمبتدأ بل بما يتبعه (قوله على القرعة مثلها زيدا) كناية عن كثرة بدخا
بالقرعة والظاهر على القرع بلاتاء لانه تعريف للقرعة الواحدة الا ان بدعى انه
تعريف للقرعانه على كل قرعة مثلها منه زيدا (قوله ملء عين حبيبها) مجزئ بيت انصيب
ابن رباح الا كبر صدره * أهابلك اجلا لا ومابلك قدرة * على ولكن والشاهد في
ملء عين حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر (قوله للعلم به) وذلك بأن يدل
عليه دليل حالي أو قالي ثم الكناية منقضة بنحو أن يقال أريد حسن جميل فيقال
ما أحسنه وما أحله فلا يجوز ان يقتصر على ما ولا ان تحذف لان المثل وشبهه لا يغيران
لكن الصورة الثانية لانه قضى بها لان الحذف بلا دليل ولم يذ كر الدواعى المقتضية
للحذف لانها وظيفة أهل المعاني (قوله واذا دار الامر الخ) انما جاز في الكلام
الواحد ان يحتمل ذلك مع انه لا بد في الحذف من استحضار المحذوف ضرورة انه لا بد
من القرينة المرشدة انية باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين
محذوف ويوضح ذلك ما ذكر في التخصيص في باب اليجاز في قوله تعالى فذلكم
الذي لمنى فيه من انه يحتمل في حبه لقوله قد شغفها حبا أو في مرادته لقوله تراود
فماها فلا حاجة لما قيل انه في صورة الاحتمال أحد القرينتين كاذبة لانها ذات
على ارادة غير المراد ولا يضر ذلك لان القرينة أمر ظني والظني يجوز تخاف مدلوله
عنه (قوله وفي المحذوف الخ) ذهب سيبويه والمأزني الى أن المذكو وخبر الأول
وخبر الثاني محذوف وابن السراج وابن عصفور الى عكسه وآخرين الى التخيير
وفي المعنى ان مذهب سيبويه ان المحذوف فيه من الأول سلامته من الفصل وكان
فيه اعطاء الخبر للجاء وربع ان مذهب في يازيد بدعى عملات ان الحذف من الثاني
انتهى وعليه يخرج قول المهاج الاذان والاقامة سنة فلا حاجة أن يقال التقدير كل
منهما سنة والخلاف انما هو عند التردد والا فلا خلاف ان الحذف من الأول في نحو
نحن جماعة عندنا وانت جماعة عندك راض والرأى مختلف

واستكاف بعضهم خلافة ومن الثاني في قوله * وانى وقيلارهم بالغريب *
(قوله بنعت مقطوع) أي بنعت في الاصل والافه في حال كونه خبرا لا يكون نعتا
وانما وجب الحذف حينئذ لانهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها
فيل جعله خبرا وهو بلاؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ وقيل غير ذلك (قوله
مؤخر عنهم) هذا القيد وان كان لا يضر لكنه غير محتاج اليه اذ الكلام فيما
وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما (قوله أو بصريح القسم
نحو الخ) اعترض بأن هذا ليس صريحا في القسم لانه يقال في ذمتي مال وانما
يتعين له بقوله لا فعلن وسيأتى ان الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسما

به وفي بعض النسخ أو بما يدل على القسم وهو أولى ثم ان قوله نحو في ذمتي بقتضي
 ان للمثلة افراد اغية هذا وظاهره قول الاوضح وفي قوله هم في ذمتي لا فاعلان
 بخالفه وانما وجب الحذف هنا لان جواب القسم مدمسده وان كان ذلك لا يلزم
 في وجوب حذف المبتدأ بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدأ (قوله
 بدلا من اللفظ بفعله) أي بدلا من التلطف بفعله فلا يجمع بينهما ما اذا لا يجوز الجمع
 بين العوض والم عوض فأصل صبر جميل فاصبر صبرا جميلا ثم حذف الفعل وعوض
 عنه المصدر ثم عدل عن النصب الى الرفع ليعيد الدوام والثبوت وأوجبوا حذف
 مبتدأ استعجابا بالحالة النصب واجراء الحالة الفرعية مجرى الحالة الاصلية (قوله
 كصبر جميل) أي بناء على أن المحذوف المبتدأ أو قيل المحذوف الخبر والتقدير صبر
 جميل أمثل من غيره والكل مرجحات فانظر المطول وفي صور يحذف فيها المبتدأ
 وجوبا مذكورة في النكت وغيرها (قوله في أربع مسائل) أي على مافي كلام
 المصنف وبقى صور أخرى ذكرها المنسكت وغيره منها خبر من في حكاية السكران
 اذا لحقتهاء لامنة الاعراب في الاسم فقبل منو ومنو ما مومي فذلك العلامة دليل
 الاعراب في الاسم السابق ومن مبتدأ وأغنت تلك العلامة عن خبره فقامت
 مقامه فلا يجمع بينهما فلا يقال منو الرجل بل منو ومن الرجل وبلغ في هذه المسئلة
 فيقال ما الذي بيني وفي آخره دليل الاعراب وقد أشار الى ذلك أبو عبد فرج بن اب
 الاندلسي في نونية بأربعة أبيات يمكن اختصارها في بيت واحد وهو
 ما حرف اعراب بمبني وقد * ناب عن اسم حل في المكان
 (قوله الامتناعية) احتراز عن التحضيضية فائدة التنبيه على بيان المحل الذي يقع
 فيه المبتدأ المذكور والافال تحضيضية لا تدخل الاعلى الافعال فلا حاجة للاحتراز
 وما ذكره المصنف مفرع على ان الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوعها وهو مذهب
 الجمهور ورواه أقوال منتشرة (قوله الدالة على امتناع الخ) وهي الداخلة
 على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى قال الرضي وربما
 دخلت لولا هذه على الفعلية قال

قالت امامة لما جئت زائرها * هلا رميت ببعض الاسهم السود
 لادر درك اني قد رميتهم * لولا حدثت ولا عذرتا لمحدود

أي لولا الحد وهو الحرمان (قوله اعمرك) الاصل تعمر بك فغية زيادتان التاء
 والياء فحذفتا ومعناه البقاء قال في الفاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح
 الدين أيضا ومنه لعمرى فان قيل حكم الفقهاء بان اعمرك كناية لا ينفك عنه اليقين
 الابائية قالوا والمراد من العمر البقاء والحياة وانما لم يكن صريحا لانه يطلق مع

بدلا من اللفظ بفعله كصبر
 جميل أي صبري وأما حذف
 الخبر وجوبا فقد نبه عليه
 بقوله (ويجب) أي الحذف
 (في الخبر) في أربع
 مسائل الاولى والثانية (قبل
 جوابي لولا) الامتناعية أي
 الدالة على امتناع الثاني
 لوجبه والاول (والقسم
 الصريح) وهو ما يعلم بمجرد
 انظروا كون النالقي به
 مقسما نحو اعمرك

ذلك على العبادات والمفروضات أجيب بأنه كان الجمع بان مراد النحويين بصراحة
 العمر اشعاره بالخلاف مطلقا وعدم استعماله الا فيه وان لم يعتد به شرعا اذا حمل
 على العبادات ومراد الفقه اعني في صراحته اني كونه بمنزلة ما شرعا على
 الاطلاق والحاصل اذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الخلف الا أنه لا يعتد به
 شرعا **تذييل** عمرتك في قوله -م عمرتك الله كيف يلقب ان ونحوه منصوب
 على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله والاسم
 الشريف امام منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله
 في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلف منه وحقيقته
 عمرت قلبك وامام رفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر
 أضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل (قوله وأمين الله) بشئ همزة
 ائمن وضم ميمه وفيه لغات اخرى من الئمن وهو البركة ونظر بعضهم في هذا المثال اذ
 لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز ان يكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمي
 أمين الله بخلاف المثال الاول لكان لام الابتداء انتهى ويجاب بأن المثال يكنيه
 الاحتمال واصل الحذف حيفه تغير واجب اذ لم يرد الجواب مسده وان اقتضى
 كلام ابن الناطم الوجوب وقول المنظر لكان اللام فيه يجوز ان تكون اللام داخلة
 على المبتدأ المقدر بينها وبين عمرتك كما قالوا في أم الخائس يجوز (قوله وأمانة
 الله) المراد بها ما فرض الله على الخلق من طاعته كنهها أمانة له تعالى يجب عليهم
 ان يؤدوها اليه (قوله نحو عهد الله) فانه يستعمل غير قسم نحو عهد الله يجب الوفاء به
 وعهد الله ايصاؤه وواجب موافقه نائي آدم وكلامه الذي يوحيه الى عباده
 من الملاق المصدري على المفعول وهو الذي يقسم به وعالم افعه -د الله من اضافة
 المصدر للفاعل صورته منى لا صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله
 أي أقسمت له به وهو مضاف للمفعول (قوله فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف)
 فيقول على عهد الله لا فعلن كذا وعهد الله لا فعلن كذا ولا أن تقول القياس وجوب
 الحذف أيضا عند القرينة لتحقيق شرطى الوجوب من الدلالة عليه وسد انظار
 مسده ويمكن أن يجاب بأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبروا معه
 أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لان قرينة خارجة عن الكلام اعتناء بالخبر
 لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة وقضية اطلاق ابن الحاجب هـ او فيما يأتي
 في ضبط الوجوب بما موشه -ه غير الوجوب في عهد الله لا فعلن لان الجواب في
 موضع الخبر ويجاب أيضا بان المصنف اعلمه لا يشترط أن يكون ذلك الغير متعينا
 لكونه في ذلك الموضع بخلاف عهد الله لا فعلن فان الجواب فيه متعين لذلك الموضع

وأمين الله وأمانة الله بخلاف
 غيره فتحو على عهد الله فلا
 يعلم ذلك الا بقرينة كذا
 جواب بعده فهذا يجوز فيه
 الاثبات والحذف ومحل
 وجوب الحذف في الاولى
 ان تعاقب الامتناع

الجواز ان لا يستعمل عهد الله قسما وكذا يقال في الخبر قبل جواب لولا اذا كان كونا
 خلاصا في الواو التي ليست نصا في المعية نحو زيد وعمر وجاءني معا (قوله على نفس
 المبتدا) أي وجوده اذ المبتدا ذات والذات لا يتعلق بها (قوله كونا مطلقا) هو الذي
 لا يتخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوه عام من الافعال العامة التي
 لا يتخلو عنها فعل والمقيد هو السكون الخاص بقيام وحدانية عهد واهل المصنف
 لم يقيد هنا بالسكون المطلق وان قيد به في الاوضح لانه جرى على مذهب الجمهور
 حيث قالوا لا يذكرون الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل السكون الخاص مبتدا فيقال
 لولا ما لمزيدا يانا أي موجودة (قوله فان تعلق على نسبة الخبر الخ) لا ريب انه هنا
 وفيما امر تعلق الجواب على نسبة الخبر الى المبتدا لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة
 وهذه النسبة المقيدة بأمر خاص ومن هنا عبر بعضهم بأن يكون الخبر كونا مطلقا
 وفي هذا بأن يكون كونا مقيدا (قوله وقيل الحال) لافرق فيما بين ان تكون اسما
 أو فعلا ماضيا أو مضارعا أو جملة اسمية سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها
 لو رددنا السماع بذلك خذ لا فاما لمن منع بعض ذلك (قوله بأن يكون المبتدا مصدرا)
 وهل يجوز اتباع هذا المصدر بالتواضع نحو ضرب زيد كاه أو ضرب زيد الشدي
 قائما اختار ابن مالك وفاقا للكتاب في الجواز ولم يذكر عليه شاهد أو قيل بالمنع الغلبة
 معني الفعل عليه لا سيما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستويه
 الى انه لا خبر له لسكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيد الا قائما وهل يجوز ادخال
 كان التناقص عليه نحو كان ضرب زيد قائما اختار السيرافي وابن السراج الجواز
 وابن عصفور المنع ووجهه ان تقول يض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف
 خبر كان قبيح (قوله عاملا في مفسر الحال) أي عاملا في اسم مفسر لضمير هو صاحب
 الحال وتعمل كلامه كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد
 ضاحكا وكونه فاعلا ومفعولا نحو تضليله بنافقين ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل
 والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة وتعمل أيضا نحو ضرب زيد
 عمرا قائما بالاضافة وأورد على الضابط المذكور ضرب زيد قائما شدي فان المصدر
 لم يعمل في مفسر صاحب الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومراجع (قوله
 أو مضاف الى المصدر المذكور) أي أو يكون المبتدا مضافا الى مصدر عامل في
 مفسر صاحب الحال المذكور اضافة بعض اكل أو كل للجمع (قوله أخطب
 ما يكون الخ) ما مصدرية عند الجمهور والتقدير أخطب أكون الامير وانما
 قدرناه بالا كوان لاجل اضافة الفعل التي تفضل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه
 فلا بد من تعدده ولا يفد بين ما والمصدر شيء وبعضهم يقدر بين ما والمصدر شيء

على نفس المبتدا كما هو
 الغالب في لولا وهذا هو المراد
 بقولهم يجب الحذف اذا
 كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا
 زيد لا كرمه بل أي لولا زيد
 موجود فان تعلق على نسبة
 الخبر الى المبتدا اجاز الحذف
 ان دل على الخبر دليل والا
 وجب ذكره نحو لولا قولك
 حديث عهد بالاسلام
 له دمت الكعبة (و)
 التثنية قبل (الحال المعينة
 كونها خبرا) عن المبتدا
 المذكور قبلها بأن يكون
 المبتدا مصدرا عاملا في مفسر
 صاحب الحال كما سيأتي
 أو مضافا الى المصدر المذكور
 نحو أكثر شربي السويق
 ملتونا أو الى مؤول به نحو
 أخطب ما يكون الامير قائما

و بعضهم بقدر محذوف أى أخطب ازمان كون الامير قائماً وقيل ما ذكره موصوفة
بالجملة بعدها وهى يكون الامير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف
والتقدير أخطب شئ يكون الامير فيه خطيباً اذا كان قائماً فيه الذى قدرته خبر
يكون واله اعمن فيه هو العائد الى الموصوف المذكور (قوله ويجوز تقديم الخ)
سواء تعدى المصدر ام كان لازماً وقيل يمتنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهراً أو
مضمراً ونيسل يجوز اذا كانت من مضمراً وعليه الكسائى وهشام وقيل يجوز اذا
كان المصدر لازماً (قوله وتوسط معمولها الخ) عليه البصريون والكسائى نحو
ضربى زيداً فرساراً كباواً غما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل
يتمتع وعليه الفراء (قوله وتوسطها بين المصدر ومعموله) أى لا يجوز نحو ضربى
ملتوتاً السويق وهذا ما عليه الكسائى وهشام والفراء (قوله وخرج بقوله الممتنع
الخ) وخرج بكون المصدر عاملاً فى مفسر صاحب الحال ما لو قدر المصدر
عاملاً فى صاحب الحال نفسه لافى مفسره فانه لا يغنى الحال حينئذ عن الخبر نحو
ضربى زيداً قائماً على جعل قائماً حالاً من زيداً فالعامل فى الحال هو العامل فى زيد
وهو ضربى فلا يغنى الحال عن الخبر لانه من صلة المصدر بخلاف ما اذا كان عاملاً
فى المفسر (قوله فالرفع فيه واجب) كضربى زيداً شديداً فلا يصح النصب على انه سد
مسد الخبر لانه ر بما وقف عليه بالسكون على لغة فية توهم انه خبر لا حال ولان شديداً
يصح أن يوصف به الضرب فيكون الخبر بنسبه فيتمعين رفعه ولا وجه لنصبه واذا كان
الخبر مبرماً وظاهراً فليس هناك خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب بالشدة
وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذى وقعت فيه الحال
المذكورة فالعنيان مختلفان وفى مثال الشارح نظر لان شديداً وان كان صالحاً لان
يكون خبراً عن ضربى لا معنى للاحية لكونه حالاً من ضمير زيد وقد علمنا ان
مالك بقول الراجرة * مال الجمال مشهاؤيداً وقولهم حكماً مسمطاً والاولى فى
مثله ان يذكرا العامل أو ينعاء بالنصب مرفوعاً ومقتضى كلامه أن لا يجوز رفع
الحال فى الصورة الاولى اختياراً وهو كذلك واذا اضطر الى الرفع رفعه لا على انه خبر
ضربى بل خبر مبرم محذوف فاذا قبل ضربى زيداً قائماً فالتقدير ضربى زيداً هو قائم
والجملة حال سدت مسد الخبر وجوز الاخفش الرفع بعد أفعول مضافاً الى ما الموصولة
بكان أو يكون نحو أخطب ما كان أو يكون الامير قائماً ووافقه ابن مالك وقال فيه
يجاز ان أحدهما اضافة أخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو فى
تأويل السكون والثانى الاخبار بقائمه مع انه فى الاصل من صفات الاعيان عن
أخطب ما يكون مع انه من المعانى لان أفعول التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل

ويجوز تقديم هذا الحال على
المصدر عند البصريين
وتوسط معمولها بينها
وبين المصدر ومعموله
لا توسطها بين المصدر ومعموله
للفصل بينهما وخرج بقوله
الممتنع الخ الصالح جعلها
خبراً لا تبيد فالرفع فيه واجب
كضربى زيداً شديداً
قوله حكماً مسمطاً أى
حكماً لك مثلاً

على ذلك قصد المبالغة وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا وحينئذ
فعل الحكم بامتناع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافي أنه يجوز مجازا لأن
قد يقال حيث كان الرفع على المجاز ماوجه الاختلاف فيه وماوجه المنع في المصدر
الصريح وإن لم يوجد مجازا لأن باب المجاز لا يجز فيه ولا يشترط السماع في شخصه
ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المدار على تحقق العلاقة المعتمدة (قوله فشاذا)
وشذوذ من وجهين النصب مع صلاحية الحال الخبرية وكون الحال ليست من ضمير
معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون
الحال من الكاف المضاف اليها في حكم محل لان الذوات لا توصف بالتفوذ (قوله
الصريحة في معنى المصاحبة بأن تكون نصا في المعية) الظاهر أنهم أرادوا بالصريح
والنص هنا معنى الظاهر والتبادر لا معنى النص المشهور والافالوا وفي مثاله -
تختم العطف والمعنى كل رجل وضعته مخلوقا أو مملوكا له تعالى أو تخذلك
وقوله الصريحة صفة الواو أي الصريحة في المصاحبة بأن لا تختم لغيرها أو
المصاحبة المصرح بها فهو من باب عيشة راضية والمعنى المصرح بها أي بالواو بأن
لا تختم لغيرها (قوله فالأولى الخ) يمكن أن يكون الخبر فيه كونا مطلقا والاصل
حاصل اذا كان أو اذا كان قائما فيكون محذوفا وجوبا (قوله لسد الجواب مسده)
أي وان كان محذوفا (قوله وهو سادس الخبر) هذا بيان لكون الحذف واجبا
ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كبقية المواضع وقال في الفواكه الجنية فحذف الخبر
وهو حاصل لدلالة طرفه الذي هو اذا أو اذا كان عليه لان الحال يشابه طرف الزمان
الآتري ان معنى جاءني زيد راكباً جاءني زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر
بواسطته انتهى وقال بعضهم وجه تقدير الطرف دون غيره ان الحذف توسع
والطرف أيقن والزمان دون المكان لان المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به
وأهل وجه ان الحدث يتصف بحقيقة بالظروفية في الزمان دون المكان وخصوصا
اذا واذ من ظروف الزمان لان الكلام فيه معنى الشرط لانه في قوة انما اضرب
زيد بشرط أن يكون قائما (قوله والاصل حاصل اذا كان أو اذا كان قائما) هو

لولا زيدا لآتيتك لم يشك في أن وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده (و) نحو
(لعمرك لا فعلن) فعمرك مبتدأ والخبر محذوف أي قسمي للعالم به ووجب لسد الجواب مسده وعمرك بفتح العين
من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مراداه الحياة (و) نحو (ضربي زيد قائما)
فضربي مبتدأ وهو مصدر عامل في زيد النصب وقائما حال من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو سادس الخبر
والاصل حاصل اذا كان أو اذا كان قائما فحذف حاسل الذي هو الخبر ثم الطرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال
لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب
خبرها لا يربط أحدهما التام تنكيرا لخال فانهم لا يقولون ضربي زيد قائما فلما انتم تنكيره علم أنه حال لا خبر

مذهب جمهور البصريين ورواه أقوال كثيرة قال الاستاذ الصفي وأقول
في المثال شبهة سانحة منذ سنين وهو أن مذهب البصريين أن الظرف إذا وقع
خبراً فالأصل والاولى أن يكون الخبر المقدر فعلاً بالهم المطبوعة واهنا على تقدير
اسم الفاعل ويمكن أن يقال إن الخلاف إذا لم تكن قرينة أو أمر مرجح لأحدهما
وفي المثال المذكور لم يرد منه خصوص أحد الأزمنة أو المراد مجعول واللائي حينئذ
تقدير الصفة قال في المعنى وإذا جهلت المعنى فقد ر الوصف لأنه صالح للأزمنة وإن
كان حقيقة في الحال انتهى ويشكل على قوله لم يرد منه خصوص أحد الأزمنة
قول المصنف في الاوضح وخبر ذلك مقدر بأذ كان أو إذا كان عند جمهور البصريين
انتهى فظهر أن إذا كان لخصوص الزمان الماضي وإذا كان لخصوص الزمان
المستقبل أو للاستمرار كما قال الرضي نحو وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض وإذا
ما غصوا هم يغفرون وعليه في تقدير إذا أريد الحال أيضاً (قوله الثاني وقوع
الجملة الاسمية الخ) إذا الخبر ليس من مدخل الواو الأعلى وجه التشبيه بالحال
على خلاف الأصل كقوله * فلما صرح الشرفا مسمى وهو عريان * (قوله كل رجل
وضيعة) استشكل بأنه لا يصح أن يعود الضمير من ضيعة إلى كل إذا لم تقترن
ضيعة بكل رجل ولا إلى رجل إذا ليس المقصود أن كل رجل مقرون
بضيعة رجل مما والجواب أن كل رجل ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة وضمير ناب عن
ضمائر كثيرة فضمير ضيعة أجمال لضمائر متعددة كل ضمير في هذا الجمل راجع إلى
ظاهرة في ذلك الجمل فكأنه قيل زيد وضيعة وهكذا إلى ما لا يحصى هذا وقال
الرضي والظاهر أن الحذف في هذا الباب غالب لا واجب لقول علي رضي الله عنه
أنتم والساعة في قرن واقرن الجملة وحيل بشد به بعيران وفيه أنا لا نسلم أنه قصد
بالواو المقارنة بل أفيدت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعة مقرونان
أعدم قصد المقارنة بالواو ولا نسلم أن قوله في قرن خبر بل حال لبيان مقارنته المقارنة
على أن الساعة ليست نصاً في المقارنة كالضيعة (قوله ووجب اقيام الواو مقام مع)
هذا مشكل فإن الخبر ليس مع حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده ويكون
الحذف وجباً وإنما الخبر هو قولنا مقرونان الذي قد ر بعد المعطوف والمعطوف
عليه وليس ثم شيء يسد مسده وقال بعضهم إن ما وجب الحذف لقيام المعطوف
مقامه قال في الفواكه الجنية واستشكل بأنه من تمة المدة فكيف يسد عن الخبر
وينوب عنه وليس لأن أن تقول إن التقدير كل رجل مقترن بضيعة وضيعة
مقترنة به فيكون الكلام على هذا جملتين لأنه لا يجديك نفعاً في وجوب حذف خبر
المعطوف وهو ضيعة لعدم سد شيء مسده انتهى وأجاب بعضهم بأن المبتدأ الثاني

الثاني وقوع الجملة الاسمية
مقترنة بالواو موضعه
كل حديث أقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد
(و) نحو (كل رجل
وضيعة) بالاضاد المعجمة
والثانية الجنسية وهي الحرف
سميت بذلك لأنهم إذا تركها
ضاعت فيكون قد ضاعت
أوضاع تركها في كل مبتدأ
ورجل مضاف إليه وضيعة
معطوف على المبتدأ والخبر
محذوف أي مقرونان لدلالة
الواو وما بعدها على المصاحبة
والاقران ووجب اقيام
الواو مقام مع

يسد مسد الخبر من حيث هو خبر الاوّل فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد
 مسده من حيث انه خبر ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسده من كل وجه وقال
 الكوفيون الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم الكلام في كل رجل مع ضيعته
 بدون تقدير فكذا هذا ورفع ضيعته للخبرية لا لكونها تابعة لكان تستحقه
 الواو لانه الخبر في الحقيقة الا انه امتنع اعراب ما كان حرفاً وأجرى
 على ما بعده وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام
 والله الوفي لنيل المرام والمأمول من فيض
 فضله حسن الختام بجاه سيدنا محمد
 عليه وآله وصحبه
 أفضل الصلاة
 والسلام
 تم

﴿تم الجزء الاوّل من حاشية يس على الفا كهـ وبليها الجزء الثاني﴾
 ﴿أوله باب التواضع﴾

To: www.al-mostafa.com